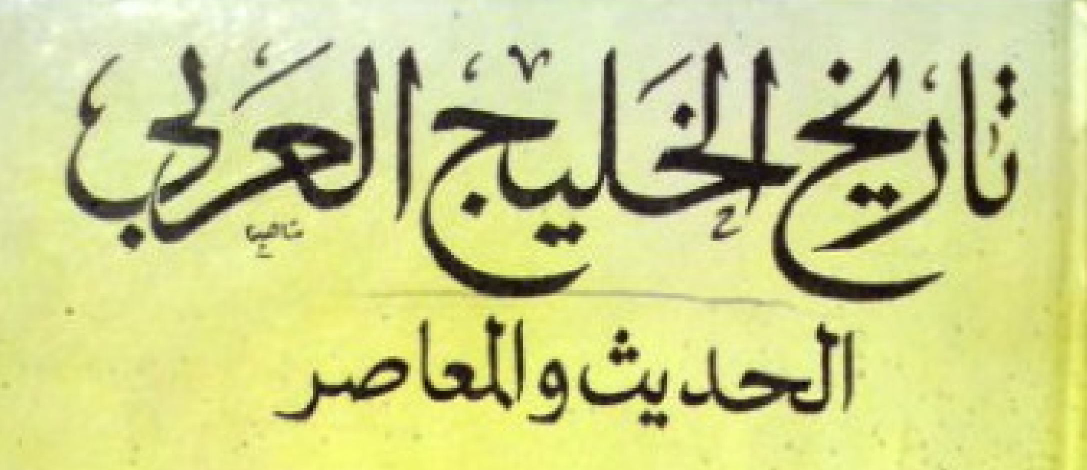


الدكتور
جمال زكريا قاسم

المجلد الثالث

الأوضاع الداخلية فى إمارات الخليج العربية

وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما

[١٩١٤ ـ ١٩٤٥]

دار الفكر العربي
١٩٤٦

الدكتور / جمال زكريا قاسم

تاريخ الخليج العربي (٣)

الحديث والمعاصر

دار الفكر العربي

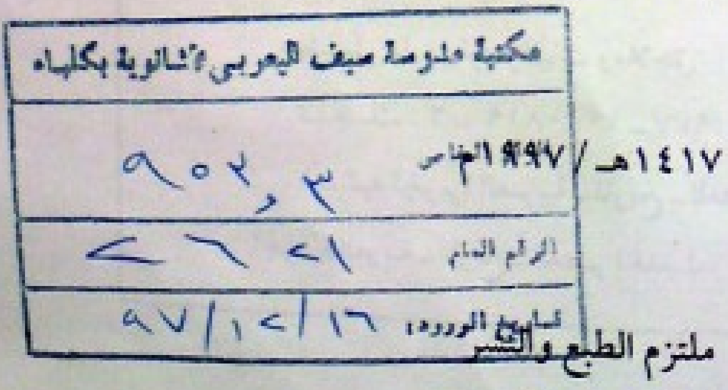


المجلد الثالث

الأوضاع الداخلية فى إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار

١٩١٤ ـ ١٩٤٥

تأليف
الدكتور جمال زكريا قاسم
أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس



١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى
الإدارة : ٩٤ شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر ـ القاهرة
ت : ٢٧٥٢٩٨٤ ـ ٢٧٥٢٧٩٤ ـ فاكس : ٢٧٥٢٧٣٥

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية سابقا

لصديقنا الدكتور جمال زكريا قاسم - مؤلف هذا الكتاب - صحبة طويلة لتاريخ الخليج العربى، بدأت فيما أذكر أيام كان يطلب العلم بقسم التاريخ بجامعة عين شمس، حتى إذا بدأ يعد رسالته لنيل درجة الماجستير اختار عهد حكم السيد سعيد سلطان مسقط (١٨٠٦ - ١٨٥٦) موضوعا لرسالته، التى أجازتها الجامعة لهذه الدرجة عام ١٩٥٩ بتقدير ممتاز، ثم وسع جمال نطاق اهتمامه ليشمل تاريخ الخليج العربى بأسره فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وبالتحديد بين عامى ١٨٤٠، ١٩١٤، وكان هذا هو موضوع رسالته التى نال بها درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث مع مرتبة الشرف الأولى عام ١٩٦٤، وقد قامت جامعة عين شمس على طبعها ونشرها عام ١٩٦٦، وقد تمنيت فى آخر الكلمة التى قدمت بها لهذا الكتاب أن يواصل الدكتور جمال بحوثه فى التاريخ الحديث لإمارات ومشيخات الخليج العربى، إلى ما بعد قيام الحرب العالمية الأولى.

ويسرنى كل السرور أن حقق الصديق أمنيتى، فانكب منذ فرغ من رسالة الدكتوراه على مواصلة البحث حتى أخرج لنا هذه الدراسة القيمة للتطور السياسى للخليج العربى بين عامى ١٩١٤ - ١٩٤٥ أى خلال الحربين العالميتين وما بينهما، وهكذا يمكن القول أن الدكتور جمال قاسم استطاع بدراساته الثلاث أن يغطى التاريخ الحديث للخليج العربى منذ بدايته، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو جهد كبير يستحق التنويه والتقدير.

وقد أعان الدكتور جمال قاسم على تأليف كتابه الأخير - وإن كنا نرجو ألا يكون الأخير فى دراسته لتاريخ الخليج العربى - الفرصة التى أتيحت له، ليتصل بالخليج العربى ، اتصالا شخصيا وعلميا، أما الاتصال الشخصى فقد تم بإعارة الدكتور جمال زكريا للعمل بجامعة الكويت، حيث قضى بها ثلاث سنوات

جامعية، وأتيح له بهذا الاتصال أن يزور أكثر بلدان الخليج، ويتصل بأهله ويقف على المشكلات المختلفة التى تكتنف حياتهم، ويرى ويسمع، ويستنشق (الجو) الذى عاش فيه بقلبه وعقله هذه السنين الطوال، وكون هذا كله حصيلة من الخبرات الشخصية، لا شك أنها أفادت جمال وأعانته على التعمق فى فهم الأصول التاريخية للأوضاع الحالية فى الخليج.

أما الاتصال الآخر، وهو الاتصال العلمى الذى أتيح للصديق جمال قاسم والذى أعانه على تأليف الكتاب فمائل فى التردد - أكثر من مرة - على دارالمحفوظات العامة بلندن حيث اطلع على العديد من الوثائق البريطانية المتعلقة بالخليج، فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا شك أن هذه الوثائق الرسمية بسبب تفرد السياسة البريطانية بالسيطرة على مقدرات الخليج فى هذه الفترة تكتسب أهمية خاصة فى توضيح كثير من جوانب البحث، وخاصة علاقات بريطانيا بالحكام المحليين من جهة، وبالدول الأجنبية التى كانت تنافس بريطانيا من جهة أخرى.

فإذا كانت السمة البارزة لتاريخ الخليج حتى قيام الحرب العالمية الأولى هى اشتداد المنافسة الدولية بين الدول الأوربية الكبرى التى كونت لها مصالح فى مناطق متفرقة من الخليج، وهى بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا، إلى جانب الدولتين الإسلاميتين اللتين تطل أملاكهما على الخليج ولهما فيه مصالح تقليدية تحاولان الاحتفاظ بها وتنميتها، وهما فارس والدولة العثمانية، فإن السمة البارزة للفترة التالية - وهى الفترة التى يعالجها هذا الكتاب - فهى تفوق بريطانيا فى مجال هذه المنافسة باستبعاد نفوذ الدول الأوربية الأخرى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، وبقيت بريطانيا وحدها تواجه القوى المحلية فى الخليج، التى صهرتها هذه الأحداث ودفعت بها - ولا تزال - إلى النضوج والاستقرار؛ إلى جانب المحاولات الإيرانية التى بقيت - ولا تزال - تؤكد وجودها فى بعض مناطق الخليج.

وهذا الكتاب الذى يقف عند سنة ١٩٤٥ يصدر ومنطقة الخليج العربى تكتسب كل يوم أهمية جديدة وتتخذ أوضاعا وأشكالا جديدة، تضفى على تاريخ الخليج بعد عام ١٩٤٥ سمة جديدة، تتمثل فى انسحاب بريطانيا ونمو التشكيلات

السياسية الجديدة واحتلالها مكانها في المحيطين العربى والدولى ومشاركتها فى الحياة العربية القومية مع نمو فكرة الاتحاد بين أجزائها الصغرى، هذا مع عدم استبعاد بعض العناصر القديمة التى طالما أثرت ـ ولا زالت تؤثر إلى حد كبير ـ فى مقدرات الخليج، ونعنى بها آثار النفوذ البريطانى والمحاولات الإيرانية والمصالح الأمريكية البترولية وغير البترولية.

ومن هنا نرى أن دراسة أوضاع الخليج من بعد سنة ١٩٤٥ حيث وقف الدكتور جمال قاسم فى هذا الكتاب إلى الوقت الحاضر، إن هذه الدراسة لابد منها لإكمال الصورة ومتابعة القصة، ومن أجدر من الصديق جمال زكريا قاسم بوضع هذه الدراسة، بعد هذه الصحبة الطويلة للخليج، وما أظهره طوال هذه الصحبة من وفاء وإخلاص وجلد على العمل وقدرة على تعمق المسائل وجمع شتاتها، والتأليف بين جزئياتها، لتخرج الصورة فى النهاية كاملة واضحة؟

وبعد، فهذا أمل جديد نثق فى استجابة الدكتور جمال زكريا قاسم له.

ولمثل هذا فليعمل العاملون.

احمد عزت عبد الكريم

تقديم المؤلف

تتناول هذه الدراسة تاريخ الإمارات العربيـة فى الخليج العربى فى الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥ وهى بذلك تعد استكمالا لدراسـتنا السابقة عن تاريخ الإمارات العربية فى الخليج من ١٨٤٠ إلى ١٩١٤ .

وتحتل الدراسة التى بين أيدينا الآن أهمـيتها من حيث إن اعتمادنا فـيها كان واضحا على المادة الوثائقية التى استقيناها من دور السجلات البريطانية بلندن بسبب عدم توافر دراسات معتمدة عن هذه الفترة.

وقد بدأنا هذه الدراسة بـتتبع تاريخ الإمارات العربيـة فى الخليج منذ نشوب الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالميـة الثانية ١٩٤٥ . والبداية طبيعية من حيث مـا كان لهذه الحرب من أهمـية بالغة فى تركـيز النفوذ البـريطانى فى منطقة الخليج العربى بعد أن تمكنت بريطانيا من القضـاء على القوى التى نازعتها السيطرة والنفوذ فى الخليج العربى منذ أواخر القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، مثـال ذلك فرنسا وروسيا وألمانيا والدولة العثمـانية، حتى أصبح الخليج أقرب ما يكون إلى بحيرة مغلقة على النفوذ الإنجليزى وحده.

على أن التطورات التى حدثت فى إمارات الخليج العربى والدول المحيطة بها فى فترة ما بين الحـربين العالميتين أدت إلى ظهور منافسة تعـرضت لها بريطانيا من نوع آخر، وأعنى بذلك نجاح عبد العزيز بن سعود فى بعث الدولة السعودية وقيام الحكم الوطنى فى العراق واستمرار إيران فى إثارة ادعاءاتها الإقليمية على البحرين وعلى غـيرها من إمـارات الخليج العربى، وبالإضـافة إلى ذلـك شهـدت إمارات الخليج تطورات هامة فى أوضاعها السياسية والاقتصادية. وكان على بريطانيا ـ وهى الدولة المسـيطرة على الخليج ـ أن تواجه هذه التـحديات الجـديدة فى الوقت الذى أخذ فيه الخليج العربى يكتسب أهمية استراتيجية واقتصادية بالغة المدى.

ولذا فإن تاريخ إمـارات الخليج فى فترة ما بـين الحربين العالميتين يتـركز فى المحاولات العديدة التى بذلتـها بريطانيا للتصدى للقـوى الجديدة التى عملت على إضعـاف سيطرتهـا، والمحافظة على الأوضـاع الراهنة، وبالإضافـة إلى ذلك كان اكتشاف النفط فى كثير من إمارات الخليج له أثر واضح فى ظهور عامل جديد من

عوامل التحديات التى واجهتها بريطانيا، وقد تمثل ذلك فى دخول الشركات الأمريكية منطقة الخليج العربى بثقلها الاقتصادى والسياسى، نتيجة مؤازرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لها. وكل هذه العوامل أدت فى النهاية إلى زعزعة النفوذ البريطانى فى المنطقة وإن لم تصل إلى تقويضه تماما.

وقد آثرنا فى المنهج الذى اتبعناه تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام بحيث عالجنا فى القسم الأول الكويت، وفى القسم الثانى البحرين وقطر وإمارات الساحل العمانى، بينما عالجنا فى القسم الثالث سلطنة مسقط وعمان، ثم أنهينا الدراسة بفصل ختامى عن نفط الخليج وتأثيراته فى الأوضاع السياسية والاقتصادية فى المنطقة.

وأملنا أن تسد هذه الدراسة نقصا شديدا كان من المحتم أن يصادفه كثير من الباحثين الذين يتصدون لدراسة منطقة الخليج العربى خاصة فى الفترة موضوع الدراسة.

وأرى لزاما علىَّ فى نهاية الأمر أن أسجل خالص شكرى للسادة القائمين على حفظ الوثائق والمصادر فى دور السجلات البريطانية، ومكتبة المتحف البريطانى فى لندن لجميل معاونتهم، كما لا يسعنى أولا وأخيرا إلا أن أسجل وفائى لذكرى أستاذى الكبير المرحوم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذى كان لتوجيهاته القيمة وتشجيعاته المستمرة أثر كبير فى إنجاز هذه الدراسة التى أرجو أن أكون قد وفقت فيها.

وعلى الله قصد السبيل،

جمال زكريا قاسم

مصر الجديدة فى ١٤ سبتمبر ١٩٩٦

فهرست الموضوعات

صفحة

مقدمة

تطور الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج العربى

١٩١٤ ـ ١٩٤٥

الوجود البريطانى والقوى المنافسة:

شهدت السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى محاولات بريطانيا للتخلص من منافسة القوى التى نازعتها النفوذ فى منطقة الخليج. وكانت هذه القوى تتمثل فى كل من فرنسا وروسيا وألمانيا والدولة العثمانية. وإذا كانت بريطانيا قد نجحت بالفعل فى تخفيف حدة المنافسة بينها وبين فرنسا وروسيا، بعقد الاتفاق الودى مع فرنسا فى عام ١٩٠٤ وتسوية عام ١٩٠٧ مع روسيا، فقد استمرت كل من ألمانيا والدولة العثمانية تشكلان قوتين منافستين أمام بريطانيا. الأولى بثقلها المادى ومشروعاتها التوسعية فى الشرق، والثانية بثقلها الروحى. ولذلك كان أهم ما تتجه إليه الحكومة البريطانية عند نشوب الحرب العالمية الأولى وإعلان الدولة العثمانية الحرب عليها هو فصل إمارات الخليج عن أى تعاون مع أية قوى معادية لها خاصة الدولة العثمانية التى حاولت بالفعل التأثير على هذه الإمارات تحت شعار حركة الجهاد الدينى؛ مما استلزم من بريطانيا تقديم حمايتها الصريحة لحكام الخليج الذين أصبحوا مهددين بابتلاع الدولة العثمانية لهم. وكانت أكثر الإمارات العربية تعرضا لهذه الأخطار الإمارات الشمالية ومنها إمارة عربستان التى كان يحكمها الشيخ خزعل خان (١٨٩٧ ـ ١٩٢٥). وعلى الرغم من أنه كان يمارس نفوذا فعليا فى إمارته إلا أنه كان يخضع للحكومة الفارسية من الناحية الاسمية، وكذلك إمارة الكويت التى كان يحكمها الشيخ مبارك بن الصباح (١٨٩٦ـ ١٩١٥) وكان بدوره لا يزال خاضعا للسيادة العثمانية من الناحية الشكلية، وإن كانت ظروف علاقته ببريطانيا قد جعلت من الكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية[١].

---

(١) راجع فى ذلك الاتفاقية الإنجليزية الكويتية ١٨٩٩ وكذلك الاتفاق الإنجليزى التركى ١٩١٣:
Gooch and Temperley, British Documents on the Origins of the War Vol X Part II P. 190 ff.

وقد تأكد وضعه هـذا بصفة قاطعة بمقتضى التبليغ البـريطانى الذى وجه إليه عقب إعلان الدولة العثمانية الحرب على بريطانيا[١].

ومما يستلفت النظر أن بريطانيـا لم تكن تخشى على مركز الحـكام الخاضعين لحمايتها فى القسم الجنوبى من الخليج، من ذلك شيـوخ قطر والبحرين ومشيخات الساحل العمانى لأن وضع هؤلاء كان مؤمنا بتصاعد قوة عبد العزيز بن سعود أمير الرياض الذى أصبح بعد استيلائه على الإحساء فى عـام ١٩١٣ يشكل قوة عازلة بين هذه الإمارات الواقعة فى الجنوب وبين النفوذ العثمانى فى الشمال، وإن كانت حكومة الهند قد أصـبحت مع ذلك فى حالة قلق متزايد من احتـمال توسعه على حساب هذه الإمارات مما اسـتوجب ضرورة إقرار العلاقة بينهـا وبينه محافظة على الأوضاع الراهنة[٢].

وقد لاحظ المراقـبون العسكريون البريـطانيون أن حاكمى المحـمرة والكويت يمكن أن يتعرضا أكثر من غيرهما للتهديد العثمانى الذى قد يؤدى إلى ضياع النفوذ البريطانى أو التشكيك فيه على الأقل، ولذلك رجح الرأى بضرورة إرسال حاميات عسكرية للتمركـز فى شمال الخليج؛ خاصة وأن بريطانيا كـانت تخشى من حركة الجهاد الدينى التى أعلنها السلطان العـثمانى بهدف إثارة المسلمين فى الهند والخليج العربى [٣]. وكان مما شجع بريطانيا على ذلك أن الرؤساء العرب وهم خزعل خان ومبارك بن الصـباح وعبد العزيز بن سعـود، بالإضافة إلى رؤساء العشـائر العربية والفارسية فى جنوب فارس والعراق كانوا مهـيأين للصداقة البريطانية. وتمثل إمارة عربستان التى كـان يحكمها الشيخ خزعل أهمية خـاصة لدى بريطانيا إذ إن أنابيب النفط التابعة للشركة الإنجليزية الفارسـية تمر بأراضيها، كما أن إمارة الكويت يمكن أن تظاهر الحملة العسكرية التى تقرر إرسالها لاحـتلال العراق. وكانت بريطانيا قد نجحت فى إيجاد تقـارب بينها وبين الرؤساء العرب فى كل مـن المحمرة والكويت والبصـرة. والجدير بالذكر أن هؤلاء الرؤساء لم يـكونوا بمعزل عن الحركة العـربية

---

(١) Huerwitz, Diplomacy in the Near and Middle East Vol 2 P. 4.

(٢) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century P. 44.

(٣) Philip Graves, The life of Sir Percy Cox. P. 178.

التى اتخذت سوريا مركزا لها منذ عهد الاتحاديين، من ذلك أن الشيخ مبارك كان مشتركا مع السيد طالب بك النقيب فى البصرة والشيخ خزعل حاكم عربستان فى زعامة فرع لحزب الحرية والائتلاف، وكان هذا الحزب معارضا لحزب الاتحاد والترقى. وقد تأسس هذا الفرع فى البصرة إثر ثورة الاتحاديين، وما ترتب على وصولهم إلى السلطة من انتهاج سياسة تعسفية ترمى إلى مركزية الحكم وإضعاف سيطرة شيوخ الخليج الخاضعين للسيادة العثمانية.

وكان حكام الكويت والمحمرة وغيرهم يجدون فى السيد طالب النقيب خير من يتولى مصالحهم ضد تعسف الإدارة العثمانية إزاء العناصر غير التركية[١]. وفى أثناء انشغال الدولة العثمانية فى حروب البلقان ١٩١٣ ظهر نجاح زعماء حزب الحرية والائتلاف فى البصرة فى عقد مؤتمر عربى فى مدينة المحمرة[٢] حضره كل من الشيخ خزعل والشيخ مبارك والسيد طالب النقيب، ودار فى هذا المؤتمر البحث حول مستقبل العراق، وتعهد المجتمعون أن يبذلوا جهودهم لتحقيق مطالب العراق فى الاستقلال. وفيما يبدو أن هذا المؤتمر كان يهدف إلى ترشيح واحد من أولئك الرؤساء لكى يتولى حكم العراق بعد تخليصه من سيطرة الاتحاديين[٣]، ومما لاشك فيه أن الحكومة البريطانية كانت تعلم بذلك إن لم يكن هذا المؤتمر قد انعقد تحت إشرافها وبتشجيع منها[٤]. وقد يكون من المناسب أن نشير إلى مؤتمر آخر اشترك فيه بعض أمراء العرب واجتمع حول ذلك الوقت أيضا على مقربة من الإحساء وعرف باسم مؤتمر جزيرة العرب، وفيه تباحث مندوبو الرؤساء فى وسائل المحافظة على الإمارات العربية فى الخليج ومطالبة الدولة العثمانية بالإصلاح[٥].

ولعل هذه الملامح التى أشرنا إليها تؤكد تماما أن إمارات الخليج؛ وخاصة الإمارات الشمالية لم تكن بمعزل عن الحركة العربية التى ظهرت حول ذلك الوقت مطالبة الاتحاديين بالإصلاح وتحقيق اللامركزية فى الحكم، بل إن حركة عبد العزيز

---

(١) أمين الريحانى : تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ص ١٨٤ - ١٨٩.

(٢) دروزة : حول الحركة العربية الحديثة ص ٣٤.

(٣) Philip, Ireland, Iraq P. 233

(٤) الشملان : من تاريخ الكويت ص ٢٧١.

(٥) جريدة الإصلاح - مؤتمر جزيرة العرب - بيروت العدد ١٩٨ - ١٩ تشرين الثانى ١٩١٣.

ابن سعود التى أدت إلى طرد العثمانيين من الإحساء إذا نظرنا إليها من وجهة نظر الحركة العربية نجد أنها كانت ترمى إلى لامركزية الحكم، ومما يؤكد ذلك أن عبدالعزيز بن سعود كتب إلى شفيق كمالى باشا حاكم عسير يشرح له وجهة نظره فى تقسيم البلدان العربية إلى دويلات مستقلة استقلالا ذاتيا على أن تكون فى نفس الوقت تابعة للدولة العثمانية وتحت سيادتها[1]، ومن هذا يتضح لنا أن إمارات الخليج كانت متأثرة بدورها بتيارات الحركة العربية مما حدا ببريطانيا إلى العمل على احتضان هذه الحركة وتوجيهها الوجهة التى تريدها والتى تتفق فيها مع مصلحتها؛ خاصة فى هذه الظروف الملابسة لنشوب الحرب العالمية الأولى. وقد ركزت الحكومة البريطانية جهودها على ثلاثة رؤساء هم الشيخ مبارك والشيخ خزعل والسيد طالب النقيب، ولكن مفاوضتها فشلت مع الأخير على الرغم من أنه تلقى وعدا بتعيينه حاكما على البصرة وذلك لإصراره على عدم تقديم أية ضمانات خاصة بتأمين حملة العراق. أما عن الحاكمين الأولين فلم تكن هناك صعوبة فى اجتذابهما للسياسة البريطانية إذ سبق أن وعد الإنجليز الشيخ مبارك بتحقيق استقلاله عن الدولة العثمانية، والشيخ خزعل بتحقيق استقلاله عن فارس، ولكن المشكلة كانت تتعلق إلى حد كبير بموقف رعاياهم الذين كانوا بدافع من شعورهم العاطفى والروحى يميلون إلى الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية. ومما يؤكد ذلك أن معظم القبائل فى جنوب فارس والعراق لم تقبل التعاون مع الإنجليز كما تعرض كل من شيخ الكويت والمحمرة لردود فعل عنيفة من قبل مواطنيهم الذين ساءهم ولا شك انضمام شيوخهم صراحة إلى جانب الإنجليز.

وعلى الرغم من أن إعلان الدولة العثمانية للجهاد الدينى كان يشكل خطرا كبيرا على الوجود البريطانى فى الخليج، وكان موضع حذر شديد من قبل المراقبين السياسيين البريطانيين من أمثال أيتشيسون وكيل وزارة الهند، إلا أن السير برسى كوكس المقيم السياسى فى الخليج كان من رأيه أنه يمكن التغلب على هذه الحركة بإحكام السيطرة البريطانية على الخليج، واستغلال الخلافات المذهبية والسياسية

---

(١) انظر «مذكراتى فى بلاد العرب» لشفيق كمالى باشا ـ نشرت تباعا فى جريدة الأهرام ابتداء من ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤.

القائمة بين فارس والدولة العثمانية فى منع تدفق القوات العثمانية إلى المقاطعات الفارسية فى الجنوب، ولذلك نستطيع أن نقرر أن الحملة البريطانية التى تقرر إرسالها إلى شط العرب كانت ترتكز فى أحد أهدافها على حصر دعوة الجهاد الدينى إلى جانب حماية آبار النفط فى مسجد سليمان[١] فى إقليم الأهواز والتى يربطها خط أنابيب بعبدان؛ خاصة وأن البحرية البريطانية بدأت فى استخدام النفط فى الوقود وأصبح من الضرورات الهامة لكسب الحرب، ولذلك رأت القيادة البريطانية أنه لابد من احتلال البصرة مع أجزاء من المقاطعات الجنوبية لفارس بهدف تأمين تلك الآبار. ولم تلبث الخطة البريطانية العسكرية أن امتدت بعد ذلك لتشمل احتلال العراق بأكمله؛ نظرا لما قدره الخبراء العسكريون فى أنه من الإمكان إيجاد اتصال بروسيا عبر أراضى الدولة العثمانية فى العراق؛ والوقوف إلى جانبها ضد احتمال تقدم ألمانى تركى فى الاتجاه الشرقى عبر فارس والقوقاز إلى أواسط آسيا وأفغانستان والهند، ومن المعروف أن هزيمة الإنجليز فى كوت العمارة عام ١٩١٧قد أوقفت تنفيذ خطة الاتصال هذه.

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت تثق فى الشيخ خزعل الذى أعلن وقوفه إلى جانبها وتنازل عن جزيرة عبادان[٢] لشركة البترول الإنجليزية الفارسية، إلا أنها كانت تخشى من أن يتأثر مركزه، وكذلك مركز الشركة فى ناحيتين هامتين: الأولى احتمال تعرضه لعداء من قبائل البختيارى القاطنة فى جبال زاجروس إلى الشمال الشرقى من عربستان خاصة وأن هذه القبائل كانت تسبب الكثير من المتاعب له، ولذلك أخذت صلات الإنجليز تتوثق بهذه القبائل التى كانت على استعداد للتعاون دوما مع أية قوة تزودها بالمال والسلاح وتحول دون خضوعها للحكومة المركزية فى طهران[٣].

والثانية : تعرض ممتلكات الشيخ خزعل لسيطرة الدولة العثمانية بعد إعلان موقفه المؤيد للإنجليز. ولهذه الأسباب وغيرها رأت القيادة البريطانية أنه من

---

(١) اكتشف النفط فى هذه المنطقة عام ١٩٠٨.

(٢) جزيرة صغيرة تقع فى وسط شط العرب.

(٣) Graves. op. cit., P. 175.

الضرورى السيطرة على البصرة لتأمين الوجود البريطانى فى شمال الخليج وجنوب فارس. وفى نهاية سبتمبر ١٩١٤ وقبل وقت قصير من إعلان الدولة العثمانيه الحرب على بريطانيا وافقت حكومة سكويث Squith على إرسال حملة عسكرية من الهند إلى الخليج العربى وذلك استنادا على المذكرة التى قدمها السير أرثر هرتزل A. Hertzel من قسم الشئون السياسية بوزارة الهند، والتى أكد فيها أن الدولة العثمانية ستنضم إلى دول الوسط (ألمانيا والنمسا) وأن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة وقت قبل أن تعلن الدولة العثمانية موقفها صراحة. وركز هرتزل فى مذكرته على أنه من الخطورة ترك شمال الخليج دون تأكيد السيطرة البريطانية العسكرية لما قد يؤدى إليه إغفال ذلك من احتمال نجاح الدولة العثمانية وحليفتها ألمانيا فى إثارة مسلمى الهند والخليج ضد الوجود البريطانى برمته[١].

كانت هذه هى الظروف التى أدت إلى حملة العراق العسكرية التى يطلق عليها Indian Force Expedition والتى يرمز لها اختصارا بـ I.F.E. وقد عهد بقيادة هذه الحملة إلى الكولونيل دلامين Delamin، وكان على هذه الحملة أن تعسكر فى ميناء عبادان. وكان وجود الحملة من شأنه إدخال الطمأنينة لدى الشيوخ المحليين وزعماء القبائل فى جنوب فارس والعراق، وذلك بحصولهم على الحماية البريطانية فى حالة تعرضهم لهجوم عثمانى. وقد وصلت حملة دلامين بالفعل إلى منطقة شط العرب فى ٥ نوفمبر ١٩١٤، وقبل وصولها بقليل كانت الدولة العثمانية قد أعلنت الحرب على بريطانيا، وغادر القنصل البريطانى البصرة ملتجئا إلى المحمرة التى اتخذت قاعدة من قواعد الاستراتيجية البريطانية فى خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. ومن هذا يتضح لنا أن حملة شط العرب كانت أمرا مقررا سواء أعلنت الدولة العثمانية الحرب أم لم تعلنها، خاصة وأن النشاط الألمانى كان قد بلغ أقصى حد له فى جنوب فارس[٢].

---

(١) انظر التقارير التى أعدها كل من المستر هرتزل والمستر باركر عن الأوضاع السياسية فى الخليج العربى فى الوثائق المتعلقة بأسباب الحرب العالمية الأولى المجلد العاشر الجزء الثانى ص ٧٠ وما بعدها.

(٢) Marlowe, Op. cit., P. 44 See also Graves, op. cit., P. 178.

وقد رأت حكومة الهند أن تنتهز فرصة إعلان الدولة العثمانية الحرب حتى تستميل إليها بصراحة أكثر حكام الإمارات العربية، واتضح ذلك بصفة خاصة بالنسبة لإمارة الكويت؛ فعلى الرغم من أنه إلى حين نشوب الحرب لم تكن الإمارة ملزمة بموقف معين تجاه بريطانيا، إلا أن الموقف قد تغير بإعلان الدولة العثمانية الحرب وكان لا بد فى هذه الحالة أن تتخذ الحكومة البريطانية موقفا حاسما، ووضح ذلك فى التبليغ البريطانى الذى وجهه المقيم السياسى فى الخليج السير برسى كوكس إلى الشيخ مبارك بن الصباح حاكم الكويت، وتضمن هذا التبليغ أن يعمل بالتعاون مع شيوخ العرب الموالين لبريطانيا لهدف أساسى هو تحرير البصرة من السيطرة التركية، ويهاجمون لذلك أم القصر وسفوان وبوبيان ويعملون أيضا على منع الإمدادات التركية من الوصول إلى البصرة؛ إلى جانب تأمين المعدات البريطانية والمحافظة على أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين المقيمين فى البصرة. وتعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بتأمين شيخ الكويت ضد جميع الآثار التى يمكن أن تترتب على الهجوم الذى طلبت منه أن يقوم به فى سفوان وأم القصر وبوبيان؛ إلى جانب التعهد بعدم إعادة البصرة بعد تحريرها إلى الحكومة التركية، والاعتراف بأن إمارة الكويت مشيخة مستقلة تحت الحماية البريطانية[1]، إلى جانب ضمانها إبقاء حدائق وبساتين النخيل التى فى حيازته فى منطقة الفاو معفاة من الضرائب بصفة دائمة[2]. وعلى غرار ذلك وجه المقيم البريطانى تبليغا آخر إلى الشيخ خزعل جاء فيه «أن تحاولوا مع صديقنا السير مبارك الصباح حاكم الكويت والأمير عبد العزيز بن سعود أمير نجد الهجوم على البصرة وتحريرها من العثمانيين. . . أما إذا كانت هذه المهمة فوق طاقتكم فعليكم أن تجروا الترتيبات للحيلولة دون وصول الإمدادات التركية إلى البصرة أو حتى القرنة».

---

(١) على الرغم من أن التبليغ البريطانى كان مؤقتا بظروف الحرب وكان من المفروض أن تنتهى صفة الحماية البريطانية على الكويت عقب زوال الظروف الداعية إليها فقد استمرت بريطانيا محتفظة بذلك الوضع حتى عام ١٩٦١.

(٢) الواقع أن التعهد الذى قدمته الحكومة البريطانية لكل من شيخ الكويت وشيخ المحمرة بإعفاء مزارع نخيلهم فى الفاو وشط العرب من الضرائب أصبح معرضا فيما بعد لانتقادات شديدة لأن الحكومة الوطنية التى قامت فى العراق أخذت تمارس سلطتها فى فرض الضرائب على هذه المزارع.

وعقب التبليغ البريطانى أخذ الشيخ مبارك يعبئ قوات من البدو - الذى كان يملك عليهم تأثيرا خاصا - ضد احتمال غزو عثمانى لإمارته، وعلى الرغم من أنه لم يقم بعمليات عسكرية إيجابية إلا أن قواته كانت مهمة فى تأمين ظهر القوات الهندية فى المراحل الأولى من حملة العراق[1]. وإذا كان الشيخ مبارك لم ينجح فى احتلال البصرة إلا أن وجوده على رأس قوة كبيرة من البدو فى الداخل حول أنظار الأتراك عن الجنرال أرثر باريت Barett وجيشه الذى نزل على شط العرب فى الجهة المقابلة لعبادان وزحف على البصرة عن طريق الضفة اليمنى[2]. كما ظل الشيخ مبارك رغم المعارضة الوطنية ثابتا فى مساندة الإنجليز خلال احتلالهم البصرة، وأبدل العلم العثمانى الذى كان يرفعه على إمارته وعلى ظهر سفنه بعلم كويتى خاص استجابة لتعليمات الحكومة البريطانية، حتى يمكن لقواتها أن تميز بين أعلام الكويت الصديقة وبين الأعلام العثمانية المعادية[3]. وتبع التبليغ البريطانى إلى كل من الكويت والمحمرة تبليغ آخر أعلنه السير برسى كوكس غداة وصول الحملة البريطانية إلى شط العرب للزعماء القاطنين فى المنطقة فى ٥ نوفمبر ١٩١٤، وذلك بهدف إيجاد جو مهيئ للحملة البريطانية التى كان عليها التقدم إلى الفاو، وجاء فى هذا التبليغ «ليكن معلوما لديكم أن الحكومة البريطانية اضطرت للدخول في الحرب ضد الدولة العثمانية نتيجة لتحريض ألمانيا، وقد اضطرت الحكومة البريطانية إزاء ذلك إلى إرسال حملة إلى شط العرب بغرض حماية تجارتها وأصدقائها، وطرد القوات التركية المعتدية، وليكن معلوما للجميع أن بريطانيا ليست فى نزاع مع السكان العرب القاطنين على شواطئ دجلة والفرات، وعلى هؤلاء ألا يسمحوا للسفن التركية أن ترسوا فى موانيهم، وعليهم أيضا ألا يحملوا سلاحا لأنه من الصعب على القوات البريطانية أن تفرق بين العدو والصديق المسلح».

---

(١) Marlowe, op. cit., P.74.

(٢) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ١٤٥.

(٣) يلاحظ أن العلم الكويتى الخاص بدأ استخدامه بعد أن ضربت إحدى السفن الحربية البريطانية سفينة كويتية لرفعها الراية العثمانية على اعتبار أنها من سفن الأعداء، الفرحان: مختصر تاريخ الكويت ص ١٢٢.

وكان من أثر التحركات العثمانية فى مقاطعة الأهواز أن خشيت الحكومة البريطانية ما قد يترتب على ذلك من تهديد للمنشآت البترولية فى المنطقة فتقدمت فرقة من القوات الهندية من قارون إلى الأهواز بهدف حماية هذه المنشآت من ناحية، فضلا عن تقديم الحماية لحاكمى الكويت والمحمرة والوقوف إلى جانبهما ضد احتمال تقدم ألمانى تركى فى مياه الخليج من ناحية أخرى، وفيما يبدو أن الضغط العثمانى كان بالغا أشده لدرجة استنجد معها الشيخ خزعل بالمقيم السياسى فى الخليج فى رسالة بعث بها إليه فى ١٠ نوفمبر ١٩١٤، كما كان على الحكومة البريطانية أن تعزز ضماناتها بتقديم الحماية لزعماء العرب فى جنوب العراق ووعدهم بتخليصهم من الترك، ومواصلة جهودها لطردهم من مقاطعات جنوب فارس، إلى جانب تقريرها احتلال ولاية البصرة.

وقد وضع الشيخ خزعل جميع إمكانياته تحت تصرف الإنجليز، وفى مقابل ذلك وجه له تأكيد بريطانى من قبل المقيم السياسى فى الخليج جاء فيه: «لقد أمرتنى حكومة صاحب الجلالة أن أقدم لكم مقابل هذه المساعدة القيمة وعدا بأننا إذا ما نجحنا، وسننجح بإذن الله، فإننا لن نعيد البصرة إلى الدولة العثمانية ولن نسلمها لهم أبدا، وفوضنى إلى أن أؤكد لكم بصورة شخصية، وفى هذا الكتاب بأن حكومة صاحب الجلالة مهما طرأ من التبدل على شكل الحكومة الإيرانية، وسواء كانت هذه الحكومة ملكية مستبدة أم دستورية، مستعدة لأن تمدكم بالمساعدات اللازمة للحصول على حل يرضيكم ويرضينا معا إذا تجاوزت الحكومة الفارسية على حدود اختصاصاتكم وحقوقكم المعترف بها، أو على أموالكم الموجودة فى فارس. . هذه التأكيدات معطاة لكم ولخلفائكم من الذكور من صلبكم وتبقى أبدا معمولا بها، وفضلا من ذلك فستبقى بساتين النخيل العائدة لكم فى الجانب التركى من شط العرب كلها تحت حيازتكم وحيازة ورثتكم معفاة من الرسوم».

وتأكيدا لموقف الشيخ خزعل من الإنجليز أصدر بيانات متلاحقة إلى العشائر العربية فى العراق والمحمرة يدعوهم فيها للانضمام إلى بريطانيا «الدولة الوحيدة المحبة لرقى البشر على اختلاف أجناسهم ومذاهبهم»[١].

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لإمارة عربستان ص ص ١٤٩/ ١٥٠.

وقد ثار الوطنيون على الشيخ خزعل لشده أزر الإنجليز ضد الدولة العثمانية، وفيما يرجح لدينا أن العثمانيين كانوا هم المحرضين لثورة السادة التى واجهها الشيخ خزعل إبان نشوب الحرب، ولما كان الشيخ مبارك بن الصباح يخشى من احتمال انتقال الثورة إلى إمارته، فقد رأى أن يمد صديقه خزعل بمتطوعين من بلاده، ولكن الكويتيين، وقد علموا أنهم سيقاتلون إخوانهم، أظهروا العصيان وجاهروا بالامتناع[١]، ووضح أن دعوة الجهاد الدينى قد أثمرت ثمرتها فى الكويت، لدرجة آثر معها مبارك أن يقابل الموقف بهدوء، فلم يجد ما يعلل موقفه أمام قومه سوى تذكيرهم بالصداقة التى تربط بينه وبين الشيخ خزعل، وأنه لم يقصد إلا حمايته وحماية أسرته وأمواله من الثائرين عليه[٢] مراعاة لعاطفة الصداقة، وإن كان مبارك قد تبع ذلك بتقرير ضريبة فادحة على الذين تزعموا هذا التمرد كما نفى المحرضين عليه[٣]، واستدعى نفرا منهم بحضور الوكيل البريطانى فى الكويت حيث وجه إليهم اللوم. وهكذا نكاد نلمح أن الشيخ مبارك قد واجه بوادر حركة عصيانية إن لم تكن بوادر حركة إسلامية حينما أعرب له الكثيرون من أنهم يعتبرون الخروج على الدولة العثمانية ارتدادا صريحا عن الإسلام[٤].

وقد توفى الشيخ مبارك فى المرحلة الأولى من الحرب، واعتبرت وفاته خسارة كبيرة لبريطانيا، خاصة وأن خلفاءه أبدوا ترددا واضحا فى مساعدة الحكومة البريطانية، ولذلك كانت حريصة على تجديد تعهداتها معهم وتقديم مساعدات إليهم من آونة إلى أخرى، وخاصة فى تحسين موارد مياه الشرب[٥].

وفى ٢١ نوفمبر ١٩١٤ تم للإنجليز احتلال البصرة وأذاع السير برسى كوكس غداة احتلالها منشورا أكد فيه أن الإمبراطورية البريطانية تحوى عناصر

---

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ١٧٤.
(٢) ثار على الشيخ خزعل كل من غضبان البنان والسادة والبادية من أهالى الناصرية، انظر الشملان: من تاريخ الكويت ص ١٤.
(٣) من هؤلاء الشيخ محمد الشنقيطى والشيخ حافظ وهبة.
(٤) الشملان: مصدر سبق ذكره ص ١٧١.
(٥) India Office Library B. 333 Note on Kuwait.

إسلاميـة أكثر مما تحتويه الإمبـراطورية العثمانية المتـداعية(١). ولم تقتصـر الحملة الإنجليزية على احتلال البصرة وإنما وجهت اهتـمامها بعد ذلك إلى احتلال بغداد ردا على التحـركات العـثمانيـة الألمانية؛ إذ اتخـذ الألمان من قنصليتـهم فى بغداد محورا لنشاط دبلوماسى واسع المدى فى الشـرق الأوسط بصفة عامة، وفى منطقة المحيط الهندى بصفـة خاصة فأعدت الكثـير من البعثات السـرية للاتصال بالحكام وأهمها بعثـة أرسلت إلى فارس برئاسة وازماس Wasmas كان من أهم أهدافها الاتصال بأنصار ألمانيا والدولة العـثمانية وتنظيم حرب غير نظامـية ضد الإنجليزفى مناطق النفط فى جنـوب فارس، وكـذلك فى سواحل الخـليج التى يمكن أن يصل إليها النفوذ الألمانى. وعلى الرغم من أن فـارس أعلنت حيادها فى الحرب إلا أنها لم تكن فى مركز يسمح لها أن تؤكد أو تدافع عن هذا الحياد إذ إنها لم تستطع أن تتجنب نشاط الدول المتصارعة من الجانبين. وكان الإنجليـز كثيرا ما يتهمون الدولة العثـمانية بأنهـا لم تحترم حـياد فارس، فى حين أنهم لم يحـترموا أنفـسهم ذلك الحياد. كما أصبح القسم الشمـالى الغربى من فارس منطقة قتال فعلى بين الروس والترك. ونتيجة للنشاط الذى بذله واسماس أصبحت القبائل فى جنوب فارس إلى جانب ألمانيا حتى لقد أطلق على واسماس لقب لورنس فارس. والحقيقة أن الألمان قد نجحوا فى سنوات ما قبل الحرب فى تعزيز مـركزهم الاقتصادى وإقامة علاقات اقتصادية مع فارس(٢)، وعندما نشبت الحـرب كانوا فى مركز ملائم للقيام بنشاط ضد الحلفـاء، وطالما كانت فـارس محتـفظة بحيـادها فإنهم احـتفظوا بعـلاقاتهم الدبلومـاسية والقنصليـة وممثليهم التـجاريين، ولكن لم يلبـث أن أخذت كل من روسيا وبريطانيا تهدد حياد فـارس بعد نشوب الحرب، وكذلك كانت تفعل الدولة العثمانيـة حليفة ألمانيا. وحول نهاية سنة ١٩١٤، كانت البـعثة الألمانية المشكلة من واسماس وبعض الألمان الآخـرين قد استطاعت الوصول إلى بغـداد بهدف تخطيط بعض العـمليات الـعسكرية فى فـارس، ومن أهم الخطط التى وضـعت فى ذلك الوقت، والتى لم يقدر لها أن تنفـذ - بفعل المراقبة البريطانيـة الشديدة ـ الدخول

---

(١) G raves, op. cit., P.181.

(٢) راجع النشاط الألمانى فى فارس والخليج العربى فى تاريخ الحرب العظمى، المجلد السادس نشر جريدة المقتطف ص ٤٩٦ وما بعدها.

إلى أفغـانستان عـبر فارس، ومن هناك تجـرى محاولة لتحـريض حبيب الله أمـير أفغانستان ليقف إلى جانب ألمانيا بهدف مهاجمة الهند، والخطة الثانية محاولة إثارة الأكراد فى شمال فارس ضد الإنجليز والفرس. ومع ذلك فإن أهم العمليات المؤثرة هى التى قادها واسـماس بنفســه فى جنوب غرب فارس، واسـتهدف بهـا تهديد مستودعات النفط، والمصالح البريطانية فى بوشهر.

وكان واسماس يعتمد على الفترة التى قضاها فى بوشهر، حينما كان قنصلا لبلاده فيها فى السنوات السابقة للحرب، فى الحصول على تأييد من جانب أنصاره العديدين من الفرس، والذى تمكن بفضل مساعدتهم له من الاستيلاء على المنشآت البريطانية فى شيـراز ونجح فى حصار المقيمية البريطانية فـى بوشهر، كما نجح فى احتلال شيراز نفسها مما اضطر بريطانيا إلى نقل جزء من قواتها العاملة فى العراق، وقد علل البعض هزيمة كوت العمـارة نتيجة لذلك. ولا شك أن هزيمة الإنجليز فى عام ١٩١٧ قـد أثرت على مركزهم فى فـارس فقد زحف العـثمانيون شـرقا إلى خانقين وهددوا من جديد آبار مسجد سليـمان، وقابل الإنجليز ذلك بإرسال حملة أخرى عبر سهل قارون لحماية تلك الآبار، وهكذا ازدادت أعباء بريطانيا العسكرية ولم تكن ظروفها تسمح لها بفتح جـبهة جديدة فى فارس، ومن ثم لجأت حكومة الهند إلى تكوين قوات من الوطنين يقـودها ضباط إنجليز؛ وبالفعل اسـتطاع السير برسى سيكس[١] تكوين قـوة كبيـرة من الهنود والقبـائل الفارسـية والعربـية التى انحازت إلى الإنجليز ولم تـساير الحركات الإسلاميـة التى كانت تعطف على دولة الخلافة الإسلامـية وحليفتها ألمانيا، وقـد عرفت هذه القوة باسم South Persian Rifles وبفضل نـشاط سيكس أخـذ مركـز واسمـاس يتدهور تدهورا سـريعا[٢]، واستطاعت بريطانيا خـلال العامين المتبقيين من الحرب المحـافظة على سيطرتها فى جنوب فارس والخليج العربى.

---

(١) للسير برسى سيكس كتابا معروفا عن تاريخ فارس:
Sykes, Sir Percy, History of Persia, London 1931.

(٢) عقب هدنة ١٩١٨ هرب واسماس، ولكن لم يلبث أن اعتقله الفرس وسلموه إلى الإنجليز الذين أرسلوه بدورهم إلى ألمانيا انظر Marlowe, op. cit., P .44

ومن حيث تعامل بريطانيا مع رؤساء الخليج فقد حرصت بعد قيام الحرب على جمع الرؤساء التابعين لها وإلزامهم بسياسة موحدة إذ إنها كانت تخشى خلال وقوع العمليات العسكرية فى شمال الخليج وشط العرب والبصرة من أن تستغل الدولة العثمانية العاطفة الدينية لجذب أولئك الرؤساء إليها بشكل قد يؤدى إلى عرقلة خط سير الأساطيل البريطانية أو نقل قواتها عن طريق الخليج أو إفساد الحصار الذى قررت فرضه على الدولة العثمانية من المنافذ العربية، ولذلك رأت أن تسبق الدولة العثمانية فى الاستفادة من أولئك الرؤساء الذين سبق لها أن تحالفت معهم؛ ومعرفة موقفهم من الدولة العثمانية حتى إذا ما وجدت منهم ميلا إليها جمعت كلمتهم تحت إمرة من تراه أكثر استعدادا لتأييدها ومساندتها، ولذلك سارع اللورد هاردنج Hardinge نائب الملك فى الهند بالقيام برحلة إلى الخليج العربى[1]، وفى خلالها عمل على تنظيم اجتماع يضم كل من ابن سعود حاكم نجد والإحساء والشيخ خزعل حاكم إمارة عربستان والشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين والسيد تيمور بن فيصل سلطان مسقط فى ضيافة الشيخ مبارك بن الصباح بالكويت؛ لتوسط المدينة وأهميتها فى العمليات العسكرية البريطانية فى منطقة الخليج وشط العرب، إذ اهتمت الحكومة البريطانية بالتحالف مع أمراء العرب لكى ينضموا إلى جانبها عند الحاجة أو تضمن حيادهم لئلا تقوم الدولة العثمانية بتأليف كتلة من الحكام الموالين لها تقطع عليها سير بواخرها أو نقل قواتها عن طريق الخليج. وقد أبرق السير تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا إلى اللورد هاردنج نائب الملك فى الهند يطلب منه الاهتمام بكسب ولاء أمراء العرب، وجاء فى البرقية إن العرب مترددون وقد ينحازون إلى الأتراك إذا نحن لم نبذل الوسائل الفعالة فى الإغراء. وقد عرف الاجتماع الذى دعا إليه هاردنج باسم مؤتمر الكويت الأول تمييزا له عن مؤتمر ثان انعقد بالإمارة فى العام التالى وسوف نشير إليه فيما بعد.

(١) عرض اللورد هاردنج رحلته التى قام بها فى الخليج عقب نشوب الحرب العالمية الأولى ضمن مذكراته عن السنوات التى قضاها نائبا للملك فى الهند انظر:

Lord Hardinge, My Indian years. The Reminiscences of Hardinge of Pankhurst, London 1945 pp. 111-114 see also Hardinge, Old Diplomacy, London 1947.

وتولى اللورد هاردنج بعد وصوله إلى الكويت فى يناير ١٩١٥ رئاسة المؤتمر(١).
وحضر الاجتماع كل من السير برسى كوكس الذى وفد من البصرة والوكيل البريطانى فى الكويت والشيخ مبارك بن الصباح. على أن هذا المؤتمر لم يسفر عن نتيجة ذات أهمية بالنسبة لحكومة الهند، إذ لم يلب الدعوة من أمراء العرب الذين وجهت إليهم الدعوة لحضور هذا الاجتماع سوى الشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين الذى أوفد ابنه حمد ليحضر المؤتمر نيابة عنه، أما عبد العزيز بن سعود فعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تجد فى ذلك المؤتمر فرصة للاجتماع به إلا أنه لم يلب الدعوة، على الرغم من أن الشيخ مبارك قد كلف من قبل حكومة الهند أن يبذل كل ما فى وسعه لحثه على ضرورة الحضور، وبالفعل أخذ مبارك خلال الفترة التى سبقت انعقاد المؤتمر يلح عليه بالحضور إلى الكويت، ويحذره من أن يمنعه عن حضور المؤتمر أى مانع، سيما ابن الرشيد فإن الاشتغال بمحاربته قد يؤدى إلى ارتفاع قيمة غريمه فى أعين الإنجليز أو الترك. ولكن فيما يبدو أن عبد العزيز كان مشغولا بالفعل بأمر ابن الرشيد لدرجة حالت بينه وبين حضور المؤتمر، أو لعله فيما يعتقد البعض قد استاء من عقد المؤتمر فى الكويت؛ إذ كان قد تولد بينه وبين الشيخ مبارك شىء غير قليل من الشك والتحاسد. أما تيمور بن فيصل سلطان مسقط فلم يحضر الاجتماع بدوره لانشغاله بقمع الثورة الإباضية التى قامت ضد حكمه، كذلك انشغل الشيخ خزعل بقمع ثورة السادة فى بلاده، أو لعله من ناحية أخرى قد استسلم للمعارضة الشعبية التى قامت ضد هذا المؤتمر، وإزاء هذه الظروف لم يجد اللورد هاردنج بدا من تأجيل المؤتمر إلى وقت آخر، غير أنه لم يشأ أن يفض الاجتماع دون استفادة فأراد أن يذكر الشيخ مبارك بفضل الحكومة البريطانية عليه وعلى رعيته وما نالته الإمارة من الأمن والحماية أثناء الحرب وتمتعها دون سواها بالأرباح الطائلة. ويبدو أن الشيخ مبارك قد أحس بالضغط الإنجليزى الواقع على إمارته نتيجة الحرب، ومن ثم دار جدل عنيف بينه وبين اللورد هاردنج أكد فيه مبارك أنه وقف مع الإنجليز ضد العثمانيين لطمع العثمانيين فى إمارته، ولكنه أشار إلى ما يقوم به الوكلاء البريطانيون من

---

(١) Hardinge, My Indian years pp. 111_114

استفزازات ومحاولات للتسلط على الإمارة، وقد طمأنه اللورد هاردنج بأنه ليست لحكومة الهند أية أطماع فى إمارته، وهى لم تأت الكويت إلا لصد العثمانيين عنها، على أنه إذا بدا من أحد وكلائها شيئا فما عليه إلا أن يرفع الأمر إليها.

والواقع أن زيارة اللورد هاردنج إلى الكويت على الرغم من أنها لم تسفر عن شيء ذى بال، إلا أنها توضح لنا شدة اهتمام حكومة الهند بأمراء الخليج العربى فى ظروف الحرب، ويظهر ذلك من اتجاهها لكسب صداقة ابن سعود. والحقيقة أن ابن سعود لم يصادف مشكلات تذكر حينما مال إلى التعاون مع الإنجليز، فإن ارتباط دولته بالحركة الوهابية جعلها منذ القدم خصما تقليديا للدولة العثمانية؛ فهى ترفض زعامتها الروحية، وفضلا عن ذلك فإن ابن سعود كان مشتبكا فى صراعات مستمرة ضد آل الرشيد حلفاء العثمانيين فى حائل[1]، ولم يكن بحاجة إلى من يغريه بالتعاون مع الإنجليز وعداء الترك لما عاناه منهم. أما عن الدولة العثمانية فإنها لم تضيع الفرصة من جانبها، فطلبت عند نشوب الحرب مساعدة من كل عبد العزيز بن سعود والأمير ابن الرشيد رغم العداء القائم بينهما[2]. وكانت بوادر عناية الإنجليز بعبد العزيز قد بدأت قبل أشهر من قيام الحرب بوصول مبعوث بريطانى يدعى الكابتن شكسبير Shakespeare الذى أوفد من قبل السير برسى كوكس المقيم البريطانى فى الخليج بقصد التعرف على شخصية الأمير عن كثب. وقد بعث شكسبير إلى حكومته بتقرير مفصل عن مشاهداته فى نجد، وأكد فى هذا التقرير نجاح عبد العزيز فى السيطرة على القبائل وكبحها عن عوائدها المتوارثة وإشاعة الأمن فى البلاد بعد أن كانت صحراء نجد موطنا للسلب والنهب[3].

وعند نشوب الحرب مباشرة وجد عبد العزيز أن الفرصة قد سنحت له لتعزيز مركزه وإبراز شخصيته فى الجزيرة العربية والخليج، فأرسل عدة رسائل إلى كل من الشريف حسين وابن الرشيد وإمام اليمن ومبارك بن الصباح يطلب منهم الاتفاق على رأى موحد إزاء الحرب الدائرة، وأن يعقدوا اتفاقا فيما بينهم يهدف إلى إنقاذ

---

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ٢٣٧.

(٢) Graves, op. cit., P. 105.

(١) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها ج ٢ ص ١٦٢.

العرب من الحرب أو تقرير التحالف مع الدولة التى تتعهد بصيانة وتعزيز المصالح العربية من ناحية، ومصلحتهم كأمراء من ناحية أخرى[١]، ولكن لم يصل الأمر إلى اتفاق فيما بينهم، فقد اقترح مبارك أن يقتصر الوضع على الاجتماع الذى سينعقد فى إمارته والذى سيحضره اللورد هاردنج، أما إمام اليمن فلم يرد على رسالة ابن سعود؛ فى حين اكتفى الشريف حسين بإيفاد ابنه عبد الله إلى حدود نجد، للتباحث فى الأمر مع مبعوث ابن سعود، ولكن الاثنين افترقا دون أن يصلا إلى قرار. أما عن ابن الرشيد فقد أصر على موقفه المؤيد للدولة العثمانية وصارح ابن سعود بأنه من رجال الدولة المخلصين، يحارب إذا حاربت ويصالح إذا صالحت.

والواقع أن الدولة العثمانية من ناحيتها لم تفقد الأمل فى إمكانية استمالة الأمير عبد العزيز إلى جانبها إذ أرسلت وفدا عثمانيا يحمل إليه عشرة آلاف ليرة ذهبية، وكان من بين أعضاء هذا الوفد السيد محمود شكرى الألوسى، الذى طلب من ابن سعود أن يتخذ جانب الدولة العثمانية، ولكن ابن سعود أوضح له أنه لا يمكنه مقاومة الإنجليز فى الوقت الذى تقدمت فيه قواتهم صوب البصرة. وقد حاولت الدولة العثمانية استمالته إليها بوفد آخر برئاسة طالب النقيب، ولكن النقيب لم يلبث أن فوجئ بعد وصوله إلى الرياض باحتلال الإنجليز للبصرة، وتوسط ابن سعود لدى الإنجليز حتى أعادوه إلى بلاده[٢].

وعلى الرغم من أن ابن سعود اتخذ جانب الإنجليز كما يتضح ذلك من مواقفه المتعددة [٣]، وخاصة بعد معاهدة القطيف التى عقدها مع بريطانيا والتى سوف نشير إليها فيما بعد. إلا أن موقفه فى الحرب كان أقرب إلى الحياد، إذ رفض أن يشترك مع الإنجليز فى محاربة العثمانيين فى العراق، وفى نفس الوقت رفض أن يحارب الشريف حسين كما أراد الترك، وفيما يبدو أن ابن سعود وجد

---

(١) زهرة فريث: الكويت كانت منزلى ص ٣١.

(٢) كانت الدولة العثمانية قد اعترفت بالأمير ابن سعود واليا على نجد ومتصرفية الإحساء، وقد منحته لقب باشا، انظر جريدة المقطم عدد ٧٦٨٢ فى ١/٧/١٩١٤، وكذلك Philby, John, Arabia P. 393

(٣) انظر تلك المواقف فى الكتاب الأسود ص ص ٧/٨ «لم يذكر اسم المؤلف».

أن من الأفضل ألا يوزع قواته قبل أن يقضي على منافسة آل الرشيد له إذ ظل يعتبرهم مصدر الخطر الذى تتعرض له أسرته. ولا شك أن الإنجليز كانوا أكثر تقديرا للمشكلات التى كان يتعرض لها ابن سعود، فضلا عن أنهم كانوا يرون أن مصلحتهم قد تتفق فى بعض الأحيان مع مصلحته، ومن هنا أوفد السير برسى كوكس ـ الذى أصبح فى ذلك الوقت يشغل منصب الضابط السياسى لقوات حملة العراق ـ الكولونيل شكسبير الوكيل البريطانى فى الكويت للقيام برحلة داخل الجزيرة العربية[1] بهدف الاتصال بالأمير عبد العزيز، وذلك للحصول على ضمانات ودية لصالح الحلفاء، ولكى يمثل فى نفس الوقت مصالح بريطانيا فى الرياض[2]، وقد رأى الإنجليز أن ابن سعود قد يكون ذا فائدة كبيرة بالنسبة إليهم فى أثناء احتلالهم للبصرة، إذ باستطاعته أن يجعل قبائل شمر، ورئيسها ابن الرشيد، والمنتفق ورئيسها، عجمى السعدون، مضطرة للبقاء على الحياد بدلا من تهديدها الجناح الأيسر للجيوش البريطانية عند تقدمها من الفاو إلى الشمال. وكان شكسبير سفيرا مثاليا ذا ثقافة عسكرية وإدراك وبداهة سياسية فى تعامله مع العرب وربما كان خطأه الوحيد فى نظر فيلبى أنه لم(يتنازل) فى ارتداء الملابس العربية أثناء وجوده بين ظهرانى البدو فى الجزيرة العربية[3].

ولم يكن قصد الإنجليز اكتساب مساندة ابن سعود فقط، بل فى نفس الوقت إلهاؤه عن التفكير فى متابعة التوسع فى سواحل الخليج[4]. وقد عرض شكسبير على ابن سعود أن يعاون الجيش الإنجليزى فى الهجوم على البصرة، ولكن ابن سعود وقد أدرك خطورة هذه المغامرة رفض الإستجابة إلى طلب شكسبير، وأوضح له كما أوضح للسير برسى كوكس أنه من طرف الإنجليز وأنه يود من صميم قلبه تحرير البصرة من الحكم التركى، ولكنه يرى أن تعقد بينه وبين إنجلترا معاهدة

---

(١) Carruthers, Captain Shakespeare's Last Journey, Geographical Journal, Vol ix March June, 1922 PP. 521-525

(٢) Armstrong, Lord of Arabia p. 105.

(٣) Philby, Arabia pp. 234-235.,

(٤) جان جاك بيريبى: جزيرة العرب ص ٥١.

صريحة محددة الشروط والأهداف كى يستطيع القيام بعمل حاسم. وقد استمرت المفاوضات بينه وبين شكسبير عدة أسابيع دون أن تؤدى إلى نتيجة، إلى أن وضع الترك أنفسهم حدا لها بتأليب ابن الرشيد للهجوم على ابن سعود. وقد تمكن شكسبير الذى استطاع خلال إقامته القصيرة فى نجد أن يتفهم مشاكل ابن سعود كما يظهر ذلك فى رسالة بعث بها إلى برسى كوكس مؤرخة فى ١٦ يناير ١٩١٥ أشار فيها إلى القلق المتزايد الذى أخذ ينتاب الأمير الذى أكد له صداقته للإنجليز وعواطفه الدينية تجاه الدولة العثمانية، وأنه يطالب بعقد معاهدة بينه وبين الإنجليز لأن موقفه غير المحدد قد يسبب له حرجا بالغا إذ قد يضطر فى هذه الحالة إلى اتخاذ موقف قد يكون فى صالح تركيا[١].

ولم يكد ينقضى وقت طويل على وصول شكسبير إلى الرياض حتى كانت الحرب المتوقعة بين حائل والرياض قد بدأها ابن الرشيد بوحى من الأتراك، وبالفعل وصلت القوات التابعة لآل الرشيد إلى حدود الرياض فى أواخر يناير ١٩١٥، وحينما كتب ابن سعود إلى ابن الرشيد يذكره بما بينهما من عهد ومصالحة أجابه بأنه من رجال الدولة المخلصين «وليس لى صلح معك إلا إذا رضيت الدولة بذلك»، وعلى الفور اتخذ ابن سعود الترتيبات اللازمة لمقاومة هجمات ابن الرشيد، وقد رافق شكسبير مضيفه فى هذه الحملة وفيما يبدو أن إصرار شكسبير على الاشتراك فى الحرب كان يقصد من ورائه الوقوف على المقدرة الحربية التى تتمتع بها القوات السعودية، وبالفعل اشترك شكسبير فى المعركة التى نشبت بين قوات الأميرين فى موقع قريب من زلفى، ولدينا تصريح أدلى به الأمير ابن سعود وفيه ما يؤكد بشكل قاطع اشتراك شكسبير فى الحرب بأمر من حكومته، وقد اقتطف ويلسن جزءا من هذا التصريح فى كتابه عن الولاءات Loyalties ذكر فيه ابن سعود: «لقد حاربنا ضد الرشيد فى أرطاوى وتلت ذلك معركة كبيرة

---

(١) كان شكسبير مزودا بتعليمات من برسى كوكس بأن يستغل طموح ابن سعود فيجعله يعلن الحرب على تركيا، على أن تتعهد بريطانيا بمساعدته إذا ما قام بهجوم على الشام أو العراق لتحرير العرب من سيطرة الترك، انظر:

Canning, Franco-British Rivalry, see also, Graves, op. cit., p. 189.

بالخسارة. إن صديقنا المخلص والشخص النادر الذى يتمنى لنا الخير قد أصيب من بعيد ومات . . وكنا قد ألححنا عليه ليتركنا قبل القتال، ولكنه أصر على أن يخوضه قائلا: «إن أوامرى أن أكون معكم وفى ذهابى مخالفة لشرفى وأوامرى ويجب أن أبقى بالطبع. . . أرجو إبلاغ أسفى لحكومة جلالة الملك»[1].

وقد عرفت المعركة التى وقعت بين عبد العزيز وآل الرشيد بمعركة إجراب، وبدأت بتفوق ظاهر فى قوات ابن سعود، وكان النصر حليف المشاة السعوديين فى أحد الجناحين بينما كانت الغلبة لفرسان شمر فى جناح آخر، أما شكسبير فقد أصيب برصاصة أودت بحياته حيث كان باعتباره ضابطا فى سلاح المدفعية البريطانية يشرف على إطلاق القنابل من مدفع للميدان غنمته القوات السعودية من الأتراك ووضع قيد الاستعمال فى المعركة[2]. وقد أطلق الفرسان من العجمان صيحة الانهزام فانكشف جناح ابن سعود الأيسر وأغارت عشائر ابن الرشيد عليه فاندحر الجناح، والنتيجة فوز بدو الفريقين وهربهم بالذى غنموه، وعاد ابن سعود بقواته إلى الرياض كما عاد ابن الرشيد بقواته إلى حائل، وكل منهما يدعى النصر لنفسه. وبعد بضعة أشهر من هذه المعركة وقع الأميران صلحا فيما بينهما وإن كان ذلك صلحا إسميا إذ إن الصراع لم يكف بينهما [3].

كان موت شكسبير فى يناير ١٩١٥ كارثة للإنجليز كما كان كارثة لابن سعود، إذ ظل الأخير متجهما فى خيامه لا يكاد يؤثر فى التطورات الجارية فى الأنحاء الأخرى من شبه الجزيرة العربية والتى جعلته الآن فى مركز ثانوى؛ هذا علاوة على أنها زادت أعداءه وضخمت من قوتهم، وبرز من هؤلاء أمير حائل الذى انحاز إلى الأتراك، وكان أهم من غيره إذا ما قورن بالشريف حسين فى الحجاز أو بالحكام الآخرين من حلفاء الإنجليز، وزاد الأمر سوءا أن السير برسى كوكس لم يكن مستعدا لأن يجازف بحياة أحد من ضباطه فى مهالك الصحراء.

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى والمملكة السعودية ج ١ ص ٣٧٣.
see also, Wilson, Loyalties p. 31
(٢) الجدير بالذكر أن اسم الكابتن شكسبير لا يزال راسخا فى أذهان السعوديين عونه فى سبيل الهدف الذى كانوا يحاربون من أجله. انظر زهرة فريث: الكويت كانت منزلى. ص ص ٣١/ ٣٢.
(٣) صلاح الدين المختار: مصدر سبق ذكره ج٢ ص ١٦٩.

ولكن كوكس لم يلبث أن أخذ يقدر مركز الأمـير ابن سعود، وبدأت بينهما اتصالات سـاهم فى تعزيزهـا ممثل ابن سعـود فى البصرة المـدعو عبـداللطيف بن منديل، وفى ديسمبر ١٩١٥ طلب كوكس من حكومته أن تفوضه فى عقد معاهدة مع ابن سعود، وعلى أثر مـوافقة الحكومة البريطانيـة على ذلك بدأ كوكس يعمل على تنظيم مقابلة بينه وبين الأمير حيث أبحـر من البصرة إلى ميناء العقير، وتمت المقابلة بالفعل فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ وكان اجتـماع العقير أول مرة يلاقى فيها ابن سعود السيـر برسى كوكس وإن كانا قد دخلا قبل ذلك فى مراسـلات ومفاوضات كثيرة[١] . وفيمـا يبدو أن كلا منهـما قد أعجب بشـخصية الآخر، وبعـد أحاديث ودية وتأكيدات من ابن سعود بحرصـه الشديد على المصالح البريطانية، وأن الولاة الذين يعينون من قـبله فى الهفوف والقطيف لديهـم تعليمات مشـددة برعاية هذه المصالح[٢]، وقع الاثنان على معاهدة تنظم العلاقات فـيما بينهما فى جزيرة دارين على مقربة من القطيف. وقـد نصت هذه المعاهدة على اعتراف بريطانيا باسـتقلال ابن سعود وحماية بلاده ضد أى اعتداء خـارجى قد يقع عليها، كما تضمنت نصا يقضى بعدم نقل ملكية أراضيه إلى أية دولة أجنبية ومنعه من إقامة علاقات سياسية مع أية دولة فيـما عدا بريطانيا، ولم يبـد عبد العزيز أية معـارضة على نص المادة السادسـة من المعاهدة التى تطرقت إلى الإمارات التى لهـا علاقة ببريطانيـا، حيث تعهد فـيها كما تعهـد أسلافه من قبله على أن يتحـاشى المداخلة فى أمور الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان المشـمولة بحماية الحكومة البريطانية، على أن تحدد حدود هذه الإمارات فيـما بعد. وفيما يقال أن السيـر برسى كوكس انتهز فرصة اجتماعه بابن سعـود ليعرض عليه مسألة الخلافة، ولكن ابن سعود كان من بعد النظـر بحيث خشى أن تجـره هذه المسألة إلى عـداء من قبل الأمـراء العرب، فأشـار بعرضها على الشـريف حسين، فإن له من النسب مـا يؤهله للوصول إلى ذلك المنصب[٣] .

---

(١) انظر الفصل الثامن من كتابنا الخليج العربى ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ « نجد وعلاقتها ببريطانيا والدولة العثمانية » وكذلك Graves, op. cit., p.198

(٢) Graves, op. cit., p. 198

(٣) جمال الغزى: ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة ص ص ١٠١ ـ ١٠٢، انظر أيضا صلاح الدين المختار تاريخ المملكة العربية السعودية ج ٢ ص ١٧١ .

وقد يكون من المناسب أن نحلل أهمية معاهدة دارين بالنسبة لكل من ابن سعود والحكومة البريطانية، فبالنسبة لبريطانيا نستطيع أن نجمل أهمية تلك المعاهدة على النحو التالى :

أولا: إن عقد معاهدة مع ابن سعود يمكن أن يؤدى إلى سلامة المواصلات البريطانية إلى العراق، كما يستطيع ابن سعود بموجب ارتباطه ببريطانيا أن يقف ضد الاتجاه الموالى للترك من خلفاء الشيخ مبارك، هذا على الرغم من تعهده فى هذه المعاهدة بعدم الاعتداء على إمارة الكويت ولا على غيرها من الإمارات المرتبطة ببريطانيا[٢].

ثانيا: إن اجتذاب الحكومة البريطانية لابن سعود إلى جانبها يجعلها تضمن عدم عداءه لشريف مكة الحسين بن على، الذى كان قد أصبح منوطا به القيام بدور هام لصالح بريطانيا[٣]، خاصة وأن ابن سعود لم يكن صديقا للشريف حسين بعد أن قامت بينهما كثير من الصراعات [٤].

ثالثا: رغبة حكومة الهند فى إيجاد علاقات من الصداقة مع الأمير عبدالعزيز، تحقيقا لمصالح ملحة من أهمها التقاء حدود الأمير مع مقاطعات قبيلة عنيزة القاطنة على حدود العراق، وكان يحكم هذه القبيلة الشيخ فهد صديق ابن سعود، ولاشك أن هذه الصداقة يمكن أن تستغلها حكومة الهند فى التأثير على الشيخ ليقف إلى جانبها، أو يبقى على حياده على الأقل مما يؤدى إلى حماية خطوط مواصلاتها إلى العراق، فضلا عن أن مساعدة ابن سعود لبريطانيا ستكون بمثابة دعم لنفوذها فى المنطقة.

رابعا: كان من أهم الدوافع لعقد هذه المعاهدة المخاوف الشديدة التى أبداها حكام الساحل العمانى، نتيجة احتمالات التوسع السعودى عقب استيلاء ابن

---

(١) Graves, op. cit., p. 197 .

(٢) Marlowe, op. cit., p. 48 .

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ / ١٩١٤، الطبعة الأولى ص ٣٠٩

سعود على الإحساء فى عام ١٩١٣. ولذلك كان من اللازم أن تعمل بريطانيا على إزالة هذه المخاوف وتأمين مركز الشيوخ الخاضعين لحمايتها.

خامسا: ينبغى أن نلاحظ أنه قبل نشوب الحرب كان احتمال عقد معاهدة رسمية مع ابن سعود قد طرح جانبا، لأن الحكومة البريطانية كانت تفضل تهدئة العلاقات مع الدولة العثمانية، ولكن بإعلان الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا فقد هذا السبب وجاهته، ومن ثم سارع برسى كوكس بتوقيع هذه المعاهدة مع ابن سعود(١).

وأما أهمية عقد معاهدة دارين بالنسبة للأمير عبد العزيز، فيمكن إبرازها على الوجه التالى:

أولا: من الملاحظ أن ابن سعود فى الفترة السابقة لعقد المعاهدة كان دائم الحذر، كما كان حريصا على جمع المعلومات التى كانت تدور على مسرح السياسة فى الجزيرة العربية، من ذلك أنه علم أن المعتمد البريطانى فى عدن الجنرال شو قد اتصل بالإدريسى فى عسير وشرع يفاوضه فى عقد معاهدة بينه وبين الحكومة البريطانية، وأن هذه المعاهدة قد وقعت بالفعل وصودق عليها من قبل اللورد هاردنج نائب الملك فى الهند، وعقب إبرام هذه المعاهدة فى ٣٠ أبريل ١٩١٥ أعلن الإدريسى الحرب على الأتراك، وكان أول أمير عربى ينحاز إلى الإنجليز، وقد عرفت هذه المعاهدة باسم معاهدة جيزان كما نجح الإنجليز فى إحراز نجاح آخر، فبفضل حامياتهم الحربية التى احتشدت فى البحرين أصبحوا قادرين على إنزال قواتهم لاحتلال الإحساء وفرض الحصار على ابن سعود، وهكذا وجد ابن سعود نفسه مطوقا بالنفوذ الإنجليزى شمالا وجنوبا، هذا بالإضافة إلى تطويق أصدقاء الإنجليز له فى كل من الكويت وعسير والحجاز، وبالتالى لم يعد يملك حرية

---

(١) British Relations with Wahabes, Ind. Office Political & External Files Vol 37.
وقد وقعت هذه المعاهدة فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ وصدقت عليها حكومة الهند فى ١٨ يولية ١٩١٦ انظر:
Foreign Office, Persian Gulf No 67 p. 96.

الاختيار فى سياسته نحو بريطانيا فرأى أنه من الأسلم أن يعمل على كسب صداقتها فكان عقده لهذه المعاهدة[1].

ثانيا: كان ابن سعود يرغب فى عقد معاهدة مع بريطانيا يضمن بها موقفه من الشريف حسين خاصة لما توقعه من أن تؤثر صداقة بريطانيا للشريف حسين فى مركزه، فضلا عن قلقه إزاء الصراع الذى كان لم يحسم بعد بينه وبين غريمه ابن الرشيد فى حائل[2].

ثالثا: هنالك فائدة أخرى بالنسبة لابن سعود ساعدت على إلحاحه فى ضرورة عقد هذه المعاهدة، من ذلك أنه كان يخشى أن تحتل إنجلترا - بالنظر لظروف الحرب - موانى نجد والإحساء باعتبارها من ممتلكات الدولة العثمانية، ومن ثم كان حريصا على عقد معاهدة مع بريطانيا تعترف له فيها بأن هذه البلاد قد أضحت تابعة له، وأنه مستقل فيها بل وحمايته من أى اعتداء يقع عليه من قبل دولة أخرى[3]، وبالفعل قام قلم المخابرات البريطانى بإحباط المحاولة التى قام بها الحاج عبد الحسين الجمعة فى القطيف فى حث الأتراك على استرجاع البلاد من ابن سعود[4].

ويمكن أن نخلص من ذلك، أن ابن سعود فى عقده لهذه المعاهدة كان أكثر تقديرا لقوة الإنجليز فى الخليج وعلاقتهم بشيوخه وقوة أساطيلهم ومقدار خطرهم على الإحساء، التى ضمها حديثا إلى ممتلكاته، وإمكانهم حرمانه منها[5].

والحقيقة أن ضمان بريطانيا لمركز ابن سعود، ومنحه مساعدات مادية وعينية، كانت أكثر مما يتوق إليه فى ذلك الوقت؛ وذلك على الرغم من أن هذه المعاهدة كانت مقلة لقدره فهى لم تنظر إليه إلا على أنه واحد من شيوخ الخليج الخاضعين لحمايتها والمرتبطين معها بمعاهدات مانعة Exclusive Treaties. فالمعروف أن

---

(١) صلاح الدين المختار: مصدر سبق ذكره ج ٢ ص ٣٧٩.

(٢) Marlowe, op., cit., p. 44.

(٣) محمد رشيد رضا: الوهابيون والحجاز ص ص ٧٣/ ٧٤.

(٤) محمد سعيد المسلم: ساحل الذهب الأسود ص ١٦٧.

(٥) Philby, Saudi Arabia pp. 234-235.

معـاهدة القطيف كانت تشمل مـعظم المواد التى ذكرت فى المعـاهدات المانعة التى عقدتها بريطانـيا مع شيوخ الخليج، مثل عدم التنازل وعـدم التأجير أو الرهن لأى قسم من أراضيه إلا بموافقة الحكومة البـريطانية، وكذلك عدم الاتصال بالحكومات الأجنبـيـة، بالإضافـة إلى ذلك وردت فى المـعاهدة بعـض المواد التى لم ترد فى المعاهدات الأخرى، نتيجة لظروف الحرب مثل حماية ابن سعود من أى اعتداء يقع عليه من قبل دولة أخرى.

وعلى الرغم من أن ابن سـعود لم يكن يقـصد بتوقـيعه علـى هذه المعاهدة أكـثرمن الانتـفاع بظروف الحـرب فى تقـرير مسـاعدة سنوية له؛ إلا أن مـوافقـة مستشارى الأمير على توقيع هذه المعاهدة قد اعـتبره الكثيرون فيما بعد جهلا منهم بما كان يجرى فى العالم الخارجى وعدم مـقدرتهم على الاستفادة من الفرص التى توالت فى ذلك الحين فى تقـرير مركـز يتفق والمكانة التى وصل إليـها ابن سـعود ومدى تأثيـره الإيجابى فى خـلال الحرب. ولذلك ما كـاد ابن سعـود يتوسع فى ممتلكاته حتى طلب بنفسه تعديل مـعاهدة دارين تعديلا يتفق مع المركز الذى وصل إليه فى الجزيرة العربية، وبالفعل اسـتبدلت هذه المعاهدة بمعاهدة جديدة أبرمت فى جدة عـام ١٩٢٧ بعد أن أصـبح الأمير ابن سـعود سلطانا على نجـد وملكا على الحجـاز واعترفت له الحكومة الـبريطانية فى المعاهـدة الجديدة بالاستقـلال وإيجاد علاقات مع الدول الأجنبية والاتفاق معها حسب ما تمليه عليه مصلحة بلاده بعد ما كان محروما من هذا الحق فى المعاهدة السابقة[١].

والجـدير بالذكـر أن معـاهدة القطيف «دارين» فى عـام ١٩١٥ لم تشـجب الاتفاق الإنجليزى التركى الذى سبق أن وقعته بريطانيا مع الدولة العثمانية فى يولية ١٩١٣؛ إذ أصرت بريطانيا على إلزام ابن سعود بهذا الاتفاق الذى لم تتم المصادقة عليه باعتبـاره وريثا للإمبراطورية العثمانية فى منطـقة الخليج العربى. ومما يستلفت النظر فى اجتماع العقير أن السير برسى كوكس لم يشر إلى المفاوضات والمراسلات التى كانت دائرة فى تلك الآونة بين مكماهون والشريف حسين.

• والذى لا شك فيـه أن ابن سعـود استـفاد فائدة كـبيـرة من توقيع مـعاهدة

(١) حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ٢٥٧.

القطيف فى إمداد بريطانيا له بالسلاح الذى كان فى حاجة ملحة إليه لمقاتلة العجمان وآل الرشيد، هذا بالإضافة إلى المساعدات النقدية التى قدرت بعشرين ألف جنيها إنجليزيا، والمساعدات العينية الأخرى التى قدرت بألف بندقية، كما سهلت له بريطانيا استيراد الذخيرة لحسابه الخاص من البحرين، حتى يستطيع أن يفى باحتياجات الحملة التى وجهها فى ذلك الحين ضد قبائل العجمان[١].

وكان من نتائج توقيع معاهدة القطيف أن توسط السير برسى كوكس بين عبد العزيز وسالم بن الصباح حاكم الكويت، إذ قبل ابن سعود أن يوقف استعداده العسكرى ضد الكويت شريطة أن يقوم سالم بطرد العجمان من إمارته عند التجائهم إليها[٢]، والواقع أن شيخ الكويت كان يود توسيع إمارته على حساب مناطق العجمان فى الجنوب فساعدهم على الثورة ضد ابن سعود بتوزيع الأسلحة عليهم مما جعل مركز ابن سعود حرجا من كل جانب، فابن الرشيد يعد العدة لمهاجمة الرياض والشريف حسين فى الحجاز يعمل على إضعاف ابن سعود والشيخ سالم فى الكويت يشجع القبائل الثائرة ضده.

والجدير بالذكر أن موقف ابن سعود فى الحرب العالمية الأولى قد تعرض لجدل عنيف ولاختلاف وجهة نظر الكتاب الذين عرضوا لهذا الموضوع، فهنالك من اعتبره التزم جانب الإنجليز، وهناك من اعتبره قد وقف على الحياد. وفى تقديرنا أن ابن سعود انحاز فعلا للإنجليز، على الرغم من أنه من الناحية القانونية لم يخرج عن موقف الحياد إذا ما قورن مثلا بالشريف حسين الذى صار حليفا رسميا للإنجليز. ويرى السير بولارد Bullard أن ابن سعود انحاز للإنجليز منذ أن أكد للمبعوث البريطانى شكسبير أنه ملتزم جانب بريطانيا «وقلبه ملئ بالسرور من تلك الفرصة التى استوجبت تأسيس علاقات جديدة صحيحة بينه وبين بريطانيا». وهكذا دخل ابن سعود فى قائمة الأمراء الذين ساعدوا إنجلترا خلال الحرب، وإن الإخلاص الذى ساند به إنجلترا طوال الحرب ليعبر عنه بولارد بقوله «لقد كانت

(١) Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 24

(٢) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية جـ ٢ ص ١٧٦.

مساعدة عبد العزيز قيمة ولو كان تسلم مقدارا أكبر من السلاح لكان حليفا أكثر نفعا».

وقد يكون من المناسب ونحن بصدد تحليلنا لمعاهدة القطيف أن نعرض لأهم ما اشتملت عليه المعاهدة[1]:

أولا: اعتراف الحكومة البريطانية بابن سعود وخلفائه من بعده كحكام مستقلين، إذ جاء في المادة الأولى «أن الدولة البهية الإنجليزية أكيدا تعترف وتقر بأن النجد والحسا والقطيف والجبيل وما يليها وحدودها التي ستتذاكر بها وستحدد بعد حين وبنادرها على شواطئ خليج فارس هي من ممالك ابن سعود المشار إليه حاكما مستقلا على الممالك المذكورة ورئيسا مطلقا على عشائرها وبعده أولاده وأعقابه بالوراثة».

ثانيا: تقرير الحماية البريطانية لابن سعود ضد أي عدوان خارجي.

ثالثا: إشراف بريطانيا على علاقات ابن سعود الخارجية.

رابعا: يتعهد ابن سعود بأن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن أية قطعة من الأراضي التابعة له، ولا يمنح امتيازا لدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية وأن يتبع نصائحها التي لا تضر بمصلحته.

خامسا: يتعهد ابن سعود أن يبقي طرق الحج مفتوحة، وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم لتأدية الحج.

سادسا: يتعهد ابن سعود بأن يمتنع عن كل مداخلة في أراضي الكويت والبحرين ومشايخ قطر وعمان وسواحلها، وكل الشيوخ الموجودين تحت حماية إنجلترا والذين لهم معاهدات معها.

والجدير بالذكر أن معاهدة القطيف وإن عنت بالحدود الشرقية لممتلكات ابن سعود إلا أنها لم تلتفت إلى الحدود الغربية بدليل أنها لم تحو في شروطها على أي

---

(1) انظر نص معاهدة القطيف في كتاب شبه الجزيرة العربية في القرن العشرين، للشيخ حافظ وهبه ص٣٣٤.



التزام من قبل ابن سعود بعدم الاعتداء على الشريف حسين، الأمر الذى ترك الفرصة سانحة له لتوجيه نشاطه فى الحدود الغربية لممتلكاته[1].

وقد أصبح ابن سعود بعد توقيع هذه المعاهدة فى مصاف أمراء الخليج والجزيرة العربية المرتبطين بمعاهدات مع بريطانيا. وفى العام التالى (١٩١٦) أخذت العلاقات تتوثق بينه وبين الحكومة البريطانية التى كانت تعول كثيرا على صداقته. وفى سبتمبر ١٩١٦ تسلم السير برسى كوكس رسالة من ابن سعود يطلب مقابلة ثانية. وفيما يبدو أن عبد العزيز كان أكثر إلحاحا فى هذا الطلب إذ إنه فى نهاية عام ١٩١٥ توفى الشيخ مبارك حاكم الكويت وعلى الرغم من أن تلك الوفاة كانت تبشر بحسن العلاقات بينه وبين الكويت خاصة بعد أن شهدت الشهور الأخيرة من حياة مبارك تحاسدا وقلقا من جانب الشيخ الذى أخذ يساوره فى شيخوخته قلق عنيف من طموح ابن سعود الذى دربه بنفسه على شئون السياسة؛ إلا أن خليفة مبارك الشيخ جابر لم يعمر طويلا ولم يؤد حكمه إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالخطر الذى كان من الممكن أن يتعرض له الأمير السعودى من جراء وجود اللاجئين العجمان فى الكويت. وما أن خلفه الشيخ سالم ١٩١٧ ـ ١٩٢١، وقد عرف بخصومته الشديدة لابن سعود، حتى اتجه فى سياسته نحو إظهار تلك الخصومة. وبالإضافة إلى ذلك الموقف من جانب الكويت كان ابن سعود فى وضع لا يحسد عليه بسبب النزاع القائم فعلا أو الذى كان متوقعا حدوثه بصورة أعنف بين الرياض والحجاز من ناحية، وبينه وبين آل الرشيد فى حائل من ناحية أخرى[2]. ولذلك نجد أن ابن سعود يلح فى طلب مقابلة السير برسى كوكس حتى يطلعه بنفسه على حقيقة الوضع الذى صار إليه. وقد أعيد اختيار العقير مكانا للاجتماع، وبالفعل وصل كوكس إلى سواحل الإحساء وتمت المقابلة فيما بينهما فى ميناء العقير فى ١١ نوفمبر ١٩١٦، وكان الاجتماع فى ظاهره من أجل البحث

---

(١) Philby, Saudi Arabia pp. 272 -273.

(٢) من المعروف أن ابن سعود لم يستطع التخلص من آل الرشيد إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وقد تم ذلك بإسقاطه حائل فى ٢ نوفمبر ١٩٢٢، انظر حافظ وهبه: خمسون عاما فى جزيرة العرب ص ٢٨.

فى الوسائل التى تمكن ابن السير قدما فى حملته الهجومية التى كان ينوى القيام بها ضد ابن الرشيد . وقد أوضح ابن سعود للسير برسى كوكس فشله فى إيقاع الضربة القاضية بغريمه بسبب حروبه المستمرة ضد آل مرة والعجمان، وأنه لا يستطيع أن يواصل الحرب فى جبهتين فى آن واحد. وقد عنى اجتماع العقير الثانى بمناقشة الطرق والوسائل التى تمكن ابن سعود من تجهيز حملة قوية ضد ابن الرشيد. وعلى الرغم من أن الاجتماع انصب فى معظمه على هذا الموضوع إلا أن عبد العزيز حاول استغلال الفرصة لمعرفة موقف الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالتدابير التى اتخذتها مع الشريف حسين وخصوصا بعد إعلانه لأمراء الجزيرة العربية والخليج أن الإنجليز قد اعترفوا به ملكا على العرب. وقد أعطى السير برسى كوكس تأكيدات مشددة لابن سعود أن استقلاله لن يمس بأى وجه من الوجوه. وبالإضافة إلى ذلك تناول اجتماع العقير علاقات ابن سعود بشيخ الكويت ودعا السير برسى كوكس ابن سعود ليأخذ مكانه فى الاجتماع الذى قررت الحكومة البريطانية أن تعقده فى الكويت بين الأمراء العرب، الذين اتخذوا جانب بريطانيا فى الحرب لخلع الأوسمة والنياشين عليهم. وقد عرف هذا المؤتمر باسم مؤتمر الكويت الثانى تمييزا له عن المؤتمر الأول السابق إشارتنا إليه. ولم يكن القصد من المؤتمر مجرد اجتماع ودى لحكام الجزيرة العربية والخليج، وإنما كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى مؤتمر الكويت نظرة أكثر عمقا؛ ذلك أنه بعد أن أعلن الشريف حسين ثورته حرصت الحكومة البريطانية على عقد هذا المؤتمر الذى اشترك فيه الأمراء العرب، كى تتحقق من حسن نواياهم نحوها من ناحية، وحثهم على شد أزر الشريف حسين وتأييد ثورته من ناحية أخرى، وقد عقد هذا المؤتمر بالفعل فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٦، وحضره إلى جانب ابن سعود وجابر بن الصباح والشيخ خزعل أكثر من مائة من رؤساء العشائر العربية فى الإحساء وجنوب العراق. وقد عهد إلى كوكس برئاسة المؤتمر حيث افتتحه بكلمة أظهر فيها حسن نوايا بريطانيا تجاه العرب ورغبتها فى استعادتهم لمجدهم الغابر، وحرصها على جمع كلمتهم ليكونوا كتلة متماسكة؛ تستطيع صد أى اعتداء خارجى يقع على بلادهم، ثم وجه خطابه بعد ذلك إلى ابن سعود مستحثا إياه مساعدة الحلفاء، ثم تطرق إلى موضوع

الخلافة ووجوب انتقالها إلى العرب، وأجاب ابن سعود على خطاب كوكس بغضه الصريح للأتراك، ولكنه أشار بالنسبة لموضوع الخلافة ـ كما سبق أن أعلن لهاردنج ـ بأهمية إسنادها إلى الشريف حسين، ثم أعقبه الشيخ خزعل فأيد الوحدة العربية واستعداد العرب لمعاونة بريطانيا، أما الشيخ جابر حاكم الكويت فقد تردد فى موقفه إذ كان يتنازعه موقفه المؤيد للأتراك باعتبارهم مسلمين، وموقفه المؤيد لما يتخذه العرب من اتجاه يجمعون عليه، ولم يجد فى نهاية الأمر بدا من أن يعلن «إننا عرب فإذا ما اجتمعت كلمة العرب على شىء فإننا له من الطائعين».

وقد تناقلت الروايات بعض مادار فى المجلس من أحاديث فابن سعود قال: إنه عدو للترك وهم له أعداء، وأنه سيطاردهم ولو وحده، لأنه لا يذكر لهم سوى الشر له ولآبائه من قبل، فقد قتلوا من قتلوا منهم ومثلوا ببعضهم أشنع تمثيل كما اتهمهم بما أصاب الإسلام من ضعف، وختم حديثه بقوله بأنه لو كان فى جسمه قطرة من دم تميل إلى الأتراك لبذل كل ما فى وسعه لإخراجها. وضرب الشيخ خزعل أيضا على هذا الوتر وأشاد بموقف بريطانيا. أما الشيخ جابر وقد عرف بميوله الدينية فقد أبى أن يساير الأميرين وأبدى من طرف خفى موقفه المؤيد للأتراك باعتبارهم مسلمين[١]. وقد بذل كوكس جهودا كبيرة فى التخفيف من الشعور الموالى للدولة العثمانية والذى لاحظه بالنسبة للشيخ جابر، إذ حرص ألا يفض المؤتمر حتى يقسم كل من ابن سعود وجابر وخزعل بتحالفهم مع بريطانيا ضد العثمانيين[٢]. وانتهى المؤتمر بتقليد السير برسى كوكس كلا من الأميرين عبدالعزيز والشيخ جابر وشاح نجمة الهند. وعندما أبلغ الشريف حسين بنتائج مؤتمر الكويت استحسنه وقوى عزمه به وطلب من الحكومة البريطانية إبلاغ الأمراء شكره وتهانئه، كما أبرق إلى ابن سعود بواسطة برسى كوكس يشكره على مادار فى المؤتمر ويحثه على الاتحاد وجمع كلمة العرب ويوصيه بمراعاة حقوق جيرانه من أمراء الجزيرة العربية والإحسان إليهم وعلى الأخص شيخ الكويت.

---

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت جـ ٢ ص ١٩٨.

(٢) Graves, op. cit., p. 213. See also, F.O. 371, 3047. Resident Persian Gulf to Secretary to the Govt. of India November, 1916.

وبعد انتهاء المؤتمر وصل كل من ابن سعود والشيخ خزعل إلى البصرة بدعوة من السير برسى كوكس . وقد نزل ابن سعود ضيفا عليه وعلى القائد العام لقوات جيش العراق، وكانت هذه أول مرة يسافر فيها ابن سعود إلى خارج الجزيرة العربية، وقد تأثر لدى رؤيته لذلك العدد الوافر من المعدات الحربية، وربما أثر على نفسيته أيضا أن تكون جرتردبل واحدة من أكبر مضيفيه[١].

وفى اجتماع البصرة تم الاتفاق على أن يتسلم ابن سعود شهريا خمسة آلاف جنيها وأربعة رشاشات وثلاثة آلاف بندقية مع كميات ضخمة من الذخيرة تكفى لتجهيز ما يقرب من أربعة آلاف مقاتل لمحاربة ابن الرشيد ومهاجمته فى عاصمته[٢] . كما حرص كوكس على أن يعقد اجتماعا بينه وبين ابن سعود والشيخ فهد حاكم عنيزة، وكان هذا الاجتماع بهدف استغلال الحكومة البريطانية لحليفها الجديد ابن سعود بغية التوسط بينها وبين الشيخ فهد، ويبدو بالفعل أن مساعدة ابن سعود لبريطانيا لدى شيخ عنيزة كانت على درجة كبيرة من الأهمية بحيث قررت حكومة الهند أن تزيد المساعدة التى كانت تصرفها له إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيها سنويا ومن المحتمل أن يكون ذلك قد تم عن طريق إتفاقية جديدة[٣].

والأمر الذى لا شك فيه أن اجتماعات العقير والكويت والبصرة أدت إلى تحسن موقف الحكومة البريطانية، خاصة بعد أن تم الاتفاق مع الشيخ فهد الذى كان يسيطرعلى الطريق الصحراوى بين بغداد ودمشق على حماية المواصلات فى المناطق التى وصل إليها النفوذ البريطانى فى العراق.

وقد استمرت حكومة الهند فى توطيد علاقاتها بالأمراء العرب ظهر ذلك من البعثات المختلفةالتى أرسلتها إلى كل من الشريف حسين والأمير ابن سعود (١٩١٧)، وكان الغرض منها إزالة أسباب الجفوة بين الحليفين الرئيسيين لبريطانيا فى الجزيرة العربية، وبفضل تلك الجهود استطاعت بريطانيا طيلة سنوات الحرب أن

---

(١) فيلبى: تاريخ نجد ودعوة الشيخ عبد الوهاب السلفية (مترجم) ص ٣١٩

(٢) Philby, Saudi Arabia p. 274

(٣) استمرت المساعدة البريطانية لابن سعود من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٣ ، انظر:
C.O. 727 vol. 8 Memo. 18 th Feb. 1924 Subsidies of Ibn Saud.

تحمى الإمارات العربية فى الخليج من توسعات ابن سعود ونشاط الغواصات الألمانية، التى حالت بينها وبين الوصول إلى مياه الخليج بفضل التعزيزات القوية، ومما يدلل على إحكام بريطانيا سيطرتها على الخليج من الناحية السياسية خلال سنوات الحرب رسالة بعث بها اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية إلى السير برسى كوكس فى ٢١ يناير ١٩١٧ جاء فيها «لقد قمتم بكل (نبل) بالمهمة التى وكلتها إليكم منذ ثمانية عشر عاما. لقد جعلت من نفسك ملكا على الخليج وعندما تنتهى الحرب فسوف نعزز تلك المملكة، ونعمل على ألا يقوم أحد بانتزاع هذا التاج منكم».

ولا شك أن ظروف الحرب، وما تبعها من إجراءات عسكرية قد ساعدت على تدعيم السيطرة البريطانية فى الخليج بصورة تفوق كثيرا ما كانت عليه فى السابق، وساعدت الظروف الدولية بريطانيا على تحقيق تلك السيطرة إذ إن الدول التى نازعتها النفوذ فى الخليج لم تلبث أن خرجت من حلبة التنافس، ألمانيا لهزيمتها فى الحرب، وروسيا لتغير أوضاع الحكم بها ودعوة قادتها الجدد إلى التخلى عن الأطماع القيصرية. أما فرنسا فقد سلمت لحليفتها بالنفوذ وبادرت إلى إغلاق قنصليتها فى مسقط فى عام ١٩٢٠ كآخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسى فى الخليج العربى. وكان لاختفاء الدولة العثمانية سببا فى أن أصبحت السيطرة البريطانية فى الخليج تمتد من شط العرب شمالا حتى المحيط الهندى جنوبا، بينما كانت فى وجود الدولة العثمانية وطبقا للإتفاق الإنجليزى التركى فى يولية ١٩١٣ تبدأ من نهاية شبه جزيرة قطر. وهكذا حق لكثيرين من الكتاب أن يصفوا الخليج بأنه أصبح بحيرة إنجليزية British Lake.

وعند انتهاء الحرب قامت وزارة الخارجية البريطانية بإعداد سلسلة من المنشورات بإشراف القسم التاريخى بها يشار إلى كل من منشور منها عادة باسم دليل الصلح، إذ كان القصد منها أن يسترشد بها المندوبون الإنجليز فى مؤتمر الصلح الذى انعقد فى باريس سنة ١٩١٩. وقد أكد الدليل المعنون بـ(الخليج الفارسى) النفوذ الذى وصل إليه الإنجليز، وأن جميع رؤساء الخليج قد خضعوا للسيطرة البريطانية لدرجة أنه على الرغم من قلة التدخل البريطانى فى شئونهم

الداخلية، إلا أنهم أصبحوا خاضعين فعلا للنفوذ الإنجليزى فيما يتعلق بشئون علاقاتهم الخارجية، بل إنهم مدينون إلى حد كبير بوجودهم فى الحكم بفضل اتحادهم مع الإنجليز(١).

وقد استتبعت نهاية الحرب اتخاذ مواقف قانونية بشأن وضع إمارات الخليج التى كانت تحت السيادة العثمانية، وقد ظهر ذلك واضحا بالنسبة لإمارة الكويت، وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت بمقتضى تبليغ ١٩١٤، أن تعترف بها كإمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية، غير أن اقتراح المندوب السامى البريطانى فى العراق بإعلان الحماية البريطانية على الكويت والبحرين وغيرها من إمارات الخليج لم يجد تأييدا من قبل حكومة الهند التى وضعت فى اعتبارها احتمالات إثارة الشكوك لدى العرب وبالتالى إغراق الحكومة البريطانية فى التزامات ثقيلة من النواحى العسكرية والاقتصادية(٢)، ولذا استبعد هذا الاقتراح بعد أن رأت حكومة الهند تأجيل اتخاذ أى موقف بشأن الكويت حتى يتم وضع تنظيم إدارة العراق فى عهد الانتداب. وكان الموقف أكثر سهولة بالنسبة للبحرين، فبحكم اتخاذها قاعدة بريطانية فى خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها عن مجال السيادة العثمانية، فقد أصبحت أقرب إلى الخضوع للحماية البريطانية التى ظهرت واضحة فى عام ١٩١٣ بتطبيق أمر فى المجلس عليها Bahrein Order in Council، وفى عام ١٩١٨ اقترحت وزارة المستعمرات البريطانية، التى أصبحت مسئولة طبقا لتوصيات لجنة سميث Masterton Smith عن مستقبل الساحل العربى للخليج، أن تضم الكويت إلى الإدارة البريطانية فى العراق، ولكن وزارة الخارجية رفضت الأخذ بهذا الاقتراح، خاصة وأن تركيا تخلت لصالح القوى المتحالفة بمقتضى المادة ١٣٢ من معاهدة سيفر ١٩٢٠ عن كل حقوقها وادعاءاتها على المقاطعات العربية، ومع ذلك استمر الأمر معلقا حتى توقيع معاهدة لوزان ١٩٢٣؛ إذ لم يصدر أمر فى المجلس خاص بالكويت إلا فى مارس ١٩٢٥(٣).

(١) Handbook Prepared under the Direction of Great Britain Foreign Office. Historical section. Persian Gulf No. 67 London 1920

(٢) I.O.B. 395 Kuwait 1908-1928 Ist. October, 1928

(٣) F.O. 371, 18912, The Kuwait Order in Council



وفى خلال العشرينيات من هذا القرن أصبحت شئون الخليج فى حالة من الاستقرار السياسى بعد التغيرات العنيفة التى صاحبت الحرب وأعقبتها، والتى أدت إلى إزاحة الإمبراطورية الألمانية والدولة العثمانية، ووضعت نهاية للأسرة القاجارية فى إيران، كما شهدت تقوية السلطة فى أواسط الجزيرة العربية وظهور دولة مستقلة بزعامة ابن سعود. وبالنسبة للنفوذ البريطانى الذى كان قويا قبل الحرب أصبح أكثر تفوقا بعد الحرب، فروسيا لم يعد يخشى بأسها فى ذلك الوقت، كما وقع العراق تحت الانتداب البريطانى.

على أنه إذا كانت بريطانيا قد استطاعت حماية معظم إمارات الخليج فإنها لم تستطع أن تحمى إمارة عربستان من الغزو الإيرانى الذى تعرضت له فى عام ١٩٢٥[١]. ويبدو أن الحكومة البريطانية تخاذلت عن تأييد الشيخ خزعل رغم وعود الحماية التى قدمتها له خلال سنوات الحرب العالمية الأولى نتيجة لفشل سياستها فى إيران، كما أنها كانت حذرة من وقوفها فى وجه رضا خان كى لا يؤدى تماديها فى الضغط عليه إلى ارتمائه فى أحضان السوفيت[٢]. وقد نجح رضا خان فى السيطرة على عربستان، وقام الجنرال زاهدى باتباع أساليب عنيفة استهدف بها فصم الروابط بين عربستان والوطن العربى. ولم تلبث إيران أن حققت نجاحا فى تفريس المنطقة والقضاء على مقوماتها العربية، مما أدى إلى قيام عدة انتفاضات وطنية تمخضت عن تأسيس جبهة تحرير عربستان[٣].

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين ازدادت أهمية الخليج الإستراتيجية، إذ أصبح مركزا للطيران العسكرى والمدنى بين أوربا والهند والشرق الأقصى واستراليا، كما أضفى اكتشاف النفط أهمية أكثر على الخليج من الناحية الاقتصادية وذلك بإمداده لدول غرب أوربا بالوقود[٤]. وفى خلال هذه الفترة أيضا حدثت تطورات سياسية عظيمة الأهمية فى إمارات الخليج العربى، فالبحرين بفضل سبقها

---

(١) Marlowe, op. cit., p. 76

(٢) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لإمارة عربستان ص ص ٢٣٨/ ٢٤٠.

(٣) المرجع السابق ص ص ٢٥٨/٢٥٩

(٤) Marlowe, op. cit., p. 76 ff.

الإمارات الأخرى فى استغلال النفط أخذ سكانها يشعرون بانتعاش اقتصادى إذا ما قورنوا بسكان الإمارات الأخرى، وهذا الانتعاش أدى إلى ظهور طبقة عاملة وضح اهتمامها بالأوضاع السياسية، كما أخذت تظهر استياءها من السيطرة البريطانية التى أصبحت منذ عام ١٩٢٥ تمارس إلى حد كبير بواسطة المستشار البريطانى شارلس بلجراف Belgrave، وعلى الرغم من أن شيوخ البحرين حاولوا الاستجابة إلى المطالب الوطنية إلا أن الاستياء كان نتيجة لوجود بلجراف من ناحية، ونمو الوعى الوطنى فى الإمارة من ناحية أخرى.

أما إمارة الكويت فقد حكمها الشيخ أحمد الجابر من ١٩٢١ ـ ١٩٥٠ الذى أخذ يعانى خلال حكمه الطويل سلسلة من خيبات الأمل من جراء علاقته بالإنجليز، حدث ذلك فى مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ حيث سلبه الإنجليز قسما كبيرا من مقاطعاته ضمت إلى نجد، وفى عام ١٩٢٩ ظهر الضغط البريطانى واضحا على إمارته حينما منع من أن يستغل ثورة الإخوان لإحراج مركز ابن سعود، وكان ذلك مبعثا آخر لاستيائه من الإنجليز، كما أن النفوذ البريطانى فى العراق لم يكن على درجة كافية للتأثير على الحكومة العراقية لاحترام الوعود البريطانية التى قدمت لحاكم الكويت فى عام ١٩١٤، والخاصة بإبقاء ملكياته لبعض بساتين النخيل فى الفاو والبصرة معفاة من الضرائب.

وهذه الأسباب التى ذكرناها ارتبطت جميعها لكى تقنع الشيخ أحمد الجابر أن الإنجليز غير قادرين، أو بالأحرى غير راغبين فى حماية مصالحه تجاه جيرانه الأقوياء، وكان من نتيجة ذلك أن علاقة الكويت بالإنجليز فى عهد الشيخ أحمد الجابر لم تكن بمثل تلك الدرجة من القوة التى كانت عليها فى خلال عهد الشيخ مبارك، وإن كانت الصلات الوثيقة عادت من جديد بعد ظهور النفط فى الكويت، إذ ظهر اتجاه بريطانيا الواضح نحو المحافظة على ثروة الإمارة من أطماع جيرانها. إذ لم تكن بريطانيا على استعداد فى ظل هذه الظروف الجديدة أن تضحى بمصالح الكويت، لأن الكويت وإن لم تكن الجوهرة اللامعة فى التاج البريطانى فإنها كانت فى طريقها لكى تكون الحصن الرئيسى لمنطقة الإسترلينى فى

الشرق الأوسط نتيجة زيادة كميات النقد المكتسب من شركات النفط البريطانية والأمريكية العاملة فيها[1].

أما إمارة قطر فقد قبل حاكمها الحماية البريطانية بمقتضى اتفاقية ١٩١٦، وقد أنقذته تلك الاتفاقية من التوسع السعودى فى مقاطعاته، والحق أن اعتناق أهالى قطر للعقيدة السلفية بالإضافة إلى المنازعات التقليدية بين قطر والبحرين جعلت شيوخ قطر ينظرون إلى ابن سعود على أنه حاميا أكثر من كونه غازيا[2].

وقد تميزت مشيخات الساحل العمانى فى فترة ما بين الحربين العالميتين بالمنازعات الداخلية والاغتيالات الأسرية، بالإضافة إلى الحروب بين هذه المشيخات خاصة أبوظبى ودبى التى استمرت حتى عام ١٩٤٨. واستطاعت إمارة الشارقة أن تصل إلى مركز هام بين مشيخات الساحل بفضل اتخاذها مركزا لشركة الخطوط الجوية الإمبريالية، والتى أصبحت تعرف باسم شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار .B.O.A.C، كما أن معظم شيوخ الساحل وقعوا امتيازات لاستغلال النفط مع شركة البترول الإنجليزية الإيرانية. كما استبدل الوكيل الوطنى فى الشارقة بضابط بريطانى بعد تأسيس قاعدة للسلاح الجوى البريطانى فى المنطقة. وازدادت أهمية الساحل العربى للخليج استراتيجيا، إذ لم تكن بريطانيا بعد أن فقدت مركزها على الساحل الإيرانى على استعداد لكى تفقد نفوذها على الساحل العربى، ومن هنا اتجهت السياسة البريطانية إلى الوقوف بصلابة ضد ابن سعود، ومنعه من التطلع إلى شيوخ الساحل، وذلك بتشديد السيطرة البريطانية عليهم[3].

أما عن سلطنة مسقط وإمامة عمان فقد نظمت العلاقات بينهما بمقتضى معاهدة السيب ١٩٢٠، إذ التزم إمام عمان بكبح جماح القبائل الخاضعة له من مهاجمة المناطق الساحلية فى مقابل تعهد من السلطان بألا يتدخل فى شئون الإمامة الداخلية. ويرى بعض الباحثين أن معاهدة السيب حوت اعترافا من الإمام بسيادة السلطان على جميع مناطق عمان ولكن هذه السيادة رفضت تماما من الإباضيين

---

(١) Marlowe, op. cit., p. 135.
(٢) Ibid., P. 120.
(٣) F.O.371/ 12247: Haworth to the Foreign Secretary to the Govt. of India 1st. Sept. 1927 Enclosure 3 in No. 1

عقب وفاة الإمام الخليلى في عام ١٩٥٤، مما أبرز إلى الوجود القضية العمانية فى المجالين العربى والدولى[١].

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ تولت بريطانيا بمفردها مسئولية الدفاع عن منطقة الخليج، واشتركت مع الاتحاد السوفيتى فى احتلال إيران، وقسمت البلاد كما كانت فى عهد الاتفاقيات الاستعمارية السابقة إلى منطقتى نفوذ، الشمالية ترابط فيها قوات سوفيتية، والجنوبية تحتلها قوات بريطانية.

وقد اكتسب الخليج العربى منذ قيام التحالف السوفيتى البريطانى فى خلال الحرب العالمية الثانية أهمية استراتيجية خاصة، إذ أصبح من أيسر سبل الاتصال بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، نظرا إلى أن الطريق البحرى القصير فى المحيط المتجمد الشمالى كان واقعا تحت رحمة الغواصات الألمانية. ومن الطريف أن تكون الولايات المتحدة الأمركية هى التى مهدت سبل الاتصال البرى عبر إيران بين الخليج من جهة وبين أراضى الاتحاد السوفيتى من جهة أخرى، إذ إن إنشاء خط حديدى على هذه المسافة الطويلة كان يتطلب إمكانيات هائلة وقع عبؤها على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن صارت حليفة لكل من بريطانيا والاتحاد السوفيتى.

وقد أدت ظروف الحرب العالمية الثانية إلى تأثير اقتصادى سئ على الإمارات العربية المنتجة للنفط بعد أن توقف إنتاجها، وقد عانى ابن سعود بصفة خاصة من أزمة إقتصادية عنيفة على أثر توقف حركة الحج بالإضافة إلى توقف أعمال شركة الزيت العربية الأمريكية، وقد أمكن التغلب على هذه الأزمة بمساعدات بريطانية، بالإضافة إلى دفع عوائد مقدما من جانب الشركة الأمريكية المستغلة، وإن كان ذلك محددا باعتبارات تجارية بحتة، وإلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب حول نهاية عام ١٩٤١، كان على ابن سعود أن يعتمد إلى حد كبير على المساعدات البريطانية، وعلى إمدادها له باحتياجاته الأساسية، وفى مقابل ذلك نجد أنه على الرغم من أنه استمر محايدا من الناحية الرسمية إلا أنه أعطى ثقته الكاملة لبريطانيا، حتى أن شركة الزيت العربية الأمريكية أخذت تعرب عن قلقها للولايات

---

(١) انظر دراستنا عن الأصول التاريخية لقضية عمان ـ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثانى عشر، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥

المتحدة الأمريكية من تعاظم النفوذ البريطاني، وبذلك يخشى على مصير الامتيازات الأمريكية الخاصة بالنفط. وإلى ذلك الوقت لم تكن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعرف طريقا لمد مساعدات قانون الإعارة والتأجير -LEND LEASE أو أى نوع آخر من المساعدات إلى السعودية كوسيلة لمنعها من السقوط فى أيدى النفوذ الإنجليزى، وكل ما فعلته الحكومة الأمريكية هو أنها طلبت من الحكومة البريطانية أن تخصص جزءا من القروض التى تتلقاها من الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة متطلبات الحكومة السعودية. ونتيجة لذلك بلغت القروض البريطانية لابن سعود التى كانت تقدر بـ١٠٠,٠٠٠ جنيه خلال عام ١٩٤٠ إلى أكثر من مليون جنيه فى عام ١٩٤١ وإلى ثلاثة ملايين من الجنيهات خلال عام ١٩٤٢، وحول نهاية ذلك العام تضخمت القروض البريطانية إلى درجة اتجاه بريطانيا إلى إنشاء بنك مركزى فى السعودية لإدخالها فى منطقة الإسترلينى. وقد خشيت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل بريطانيا الموقف فى الحصول على احتكارات خاصة بالنفط ولذلك أعلنت حكومة الرئيس فرانكلين روزفلت بأن الدفاع عن السعودية أمر حيوى للولايات المتحدة الأمركية، وبالتالى فإن مساعدات قانون الإعارة والتأجير تأتى مباشرة من الخزانة الأمريكية. وهذا القرار الأمريكى الذى صدر فى عام ١٩٤٢ يحدد نهاية الدور البريطانى وبداية الدور الأمريكى السياسى.

وفى خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية استأنفت شركات النفط الأمريكية إنتاجها، وهو أمر اغتبطت به الحكومة السعودية، هذا فى الوقت الذى استمر فيه توقف أعمال الإنتاج فى كل من الكويت والبحرين، وإذا ما قورن الإنتاج المركز فى حقول النفط فى المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة من الحرب بالتوقف التام فى إنتاج النفط فى إمارات الخليج الأخرى، يمكن أن تتضح لنا أسباب الاستياء التى ظهرت فى هذه الإمارات، وفيما يقرره البعض أن الأمريكيين كانوا يتعمدون إثارة هذا الاستياء بحكم مساهمتهم فى الشركات العاملة فى الكويت والبحرين بهدف إضعاف النفوذ الإنجليزى والتمهيد للنفوذ الأمريكى. وليس من شك فى أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت عند نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة قانون

الإعـارة والتأجـير وزيـادة عمليات الاستغـــلال تـــوثق علاقتها بالسعـــودية إلى حد طـــرد النفـــوذ البـــريطـــانى منها، فـــقد بلغـــت كـــمية النفـــط المصدر من السعـــودية فى عـــام ١٩٤٥ حوالى ثلاثة ملايين طن، تسلمت السعـــودية خـــمسة ملايـــين دولار عـــائدات عنها.

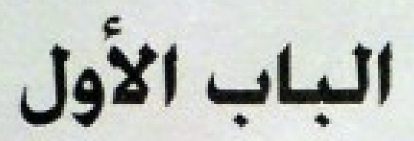
وهكـــذا تحدد نهـــاية الحرب العالمية الثـــانية نهاية لعـــهد قديم وبداية لعـــهد جديد فى تاريخ الخليج، بعد انقضاء مـــا يقرب من أربعة قرون ونصف منذ وصول طلائع البرتغـــاليين إلى المنطقـــة فى بداية القـــرن السادس عشـــر ثم ما تبع ذلك من تركيز النفوذ البريطانى الذى استمر من بداية القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن العشـــرين. وهناك بعض عوامل وضعت نهاية لحـــقبة قديمة وبداية لحـــقبة جديدة فى تاريخ الخليج يمكن أن نبرزها على الوجه التالى :

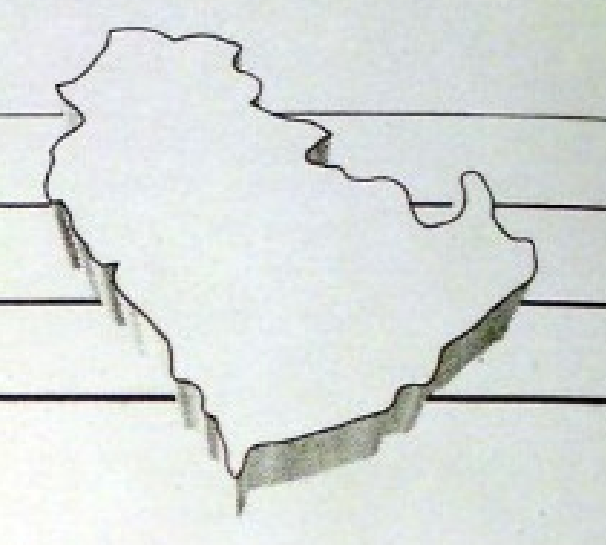
أولا : ظهور الولايات المتحدة الأمـــريكية التى استطاعت تحت غطاء الحرب، وتحت غطاء مـــواجهـــة الاتحاد السوفـــيتى أن تـــتغلغل فى إيران وفى منطقـــة الخليج اقتصاديا واستراتيجيا.

ثانيا : منافسة الاتحاد السوفيتـــى لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واتجاهه للوصول إلى موارد النفط والمياه الدافئة فى الخليج.

ثالثا : فـــقدان بريطانيـــا لإمـــبراطوريتـــهـــا فى الهند على أثر اســـتقـــلال الهند والباكـــستان فى عام ١٩٤٧. ولما كانت إمارات الخليج تدار كملحقات للإمبراطورية البريطانية فى الهند فقـــد استتبع ذلك إيجاد تنظيمات جـــديدة، وبالتالى تأكيد ربط المنطقة بوزارة الخارجية البريطانية حتى انسحاب الإنجليز منها فى عام ١٩٧١.

وعلى الرغم من أن الخليج العربى استمر يشـــكل بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أهمية استراتيجية واقتصادية بعيدة المدى، إلا أن النفوذ الغربى فى الخليج لم يلبث أن شهـــد تحـــديات كـــثيرة، كان أبـــرزها رغبة الاتحـــاد الســـوفيتى فى منـــع مـــوارد النفـــط عن أوربا، هذا بالإضـــــافـــة إلى الـــطمـــوح العـــربى لاستخـــدام النفـــط بمثابة ســـلاح فى الصراع العربى الإسرائـــيلى وضد التسلـــط الغربى. ولا شـــك أن نمو القومـــية العربـــية وزحـــف تيارها إلى الخليج وتسليم بريطانيا بالانسحاب من المنطقة إلى جـــانب تخلى إيران عن ادعاءاتها التقليـــدية فى البحـــرين، وظهور دول الخليج العـــربية فى المنظمات العـــربية والعـــالمية. كل هذه الأمور أحـــدثت تطورات جديدة وسريعـــة فى المنطقة، سنعـــــود إليهـــا فى دراسة تالية.





الكويت وعلاقتها بالقوى المجاورة

الفصل الأول: العلاقات الكويتية النجدية حتى مؤتمر العقير ١٩٢٢

الفصل الثانى : الإخوان النجديون والكويت

الفصل الثالث: الحصار السعودى للكويت

الفصل الرابع: مشكلات الحدود العراقية الكويتية

الفصل الخامس: أزمة المجلس التشريعى والدعاية العراقية لضم الكويت



الفصل الأول

العلاقات الكويتية النجدية

حتى مؤتمر العقير ١٩٢٢

أسباب الخلاف بين نجد والكويت ـ المشكلات القبلية ـ العجمان والعوازم ـ الحدود النجدية الكويتية ـ معركة حمض ١٩١٩ ـ بناء سور الكويت ـ عروض التحكيم البريطانية ـ معركة الجهراء ١٩٢٠ ـ مطالب فيصل الدويش ـ موقف بريطانيا وحمايتها للكويت ـ وفد الكويت إلى الرياض ـ وفاة الشيخ سالم وتولية أحمد الجابر ١٩٢١ ـ مؤتمر العقير ١٩٢٢ ـ سيطرة برسى كوكس على المؤتمر ـ استياء أحمد الجابر من تسوية العقير.

فى خلال الحرب العالمية الأولى وصلت العلاقات السعودية الكويتية إلى درجة كبيرة من التوتر، وقد حدث ذلك على وجه التحديد منذ أواخر أيام مبارك، رغم الصداقة الشديدة التى كانت تربط بين الحاكمين، إذ اتضح من تصرفات مبارك أنه لم يكن مطمئنا إلى تضخم قوة الأمير عبد العزيز بن سعود، خاصة بعد استيلائه على القصيم، ثم تقدمه فى عام ١٩١٣ للسيطرة على الإحساء، وبالتالى خشى الشيخ مبارك على إمارته من جراء التوسع السعودى فى سواحل الخليج[١]. وما كاد الشيخ سالم بن الصباح ١٩١٧ ـ ١٩٢١ يصل إلى حكم الكويت حتى ظهرت بوضوح الخلافات الكامنة بين البلدين وما ترتب عليها من اشتباكات عديدة. والحقيقة أن سالما كانت تنقصه الكثير من المقومات السياسية التى تمكنه من القضاء على خصمه وبدلا من ذلك نجح ابن سعود فى إيقاع الكثير من الهزائم به.

وقد حاولت الكثير من المصادر الكويتية والسعودية تقصى أسباب العداء بين الأميرين، فالمصادر السعودية ترجع هذه الأسباب إلى عوامل شخصية ودينية وسياسية وقف فيها الشيخ سالم موقفا غير ودى تجاه ابن سعود، من ذلك أنه وجد من سالم صدا وإعراضا خلال زيارته للكويت فى عام ١٩١٦ بسبب ما كان بين الأميرين من غيرة وتحاسد منذ الصغر، ثم وقوف سالم فى وجه ابن سعود عندما أراد القضاء على العجمان، وذلك بسماحه لزعمائهم بالالتجاء إلى إمارته على الرغم من إدراكه مدى عداء ابن سعود لهم.

(١) انظر دراستنا عن موقف الكويت من التوسع السعودى فى نجد وسواحل الإحساء، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ـ العدد ١٧.

أما الأسباب الدينية فترجع إلى نفور الشيخ سالم من الوهابيين، إذ كان يرميهم بالجهل وبفساد العقيدة والتعصب. والحقيقة أن الميول الدينية السنية والطباع البدوية غلبت على الشيخ سالم حتى أنه حد من نشاط البعثة الأمريكية فى الكويت فى الوقت الذى استزاد فيه من عدد المدارس القرآنية وأكثر من عقد مجالس الوعظ والإرشاد[1].

وعلى أثر معركة تربة التى دارت بين عبد العزيز بن سعود والشريف حسين فى عام١٩١٩، أخذ الشيخ سالم يظهر ميلا واضحا لابن الرشيد أمير حائل، ولعله فعل ذلك ترضية للشريف حسين[2]، بل إنه بالغ فى حفاوته لوفود ابن الرشيد فى الوقت الذى تجاهل فيه وفود ابن سعود مع إدراكه التام لما بين الأميرين من عداء[3].

أما المصادر الكويتية فهى تدافع عن الشيخ سالم وتتهم ابن سعود بالجفاء الذى كان يكنه للكويت وأهله، فى حين كان الواجب يقضى عليه أن يتجاوز عن بعض الأخطاء اعترافا بما أسداه شيوخ الكويت له ولأسرته من جميل، وواضح أن هذه المصادر تشير بصدد ذلك إلى محنة آل سعود واستضافة شيوخ الكويت لهم. كما تركز المصادر الكويتية على الاعتداءات الكثيرة التى شنها ابن سعود على الكويت فى أخريات عهد الشيخ مبارك وما ارتبط بها من مشكلات قبلية بين البلدين[4]، هذا إلى جانب تكفير الإخوان للشيخ سالم ولأهالى الكويت عند دخولهم أسواق الكويت واختلاطهم بهم. ويمكننا أن نضيف إلى هذه الأسباب ماعمدت إليه الحكومة البريطانية من تعميق حدة الخلافات بين الأميرين بهدف استغلال الموقف لمصلحتها. وعلى أى حال فإنه على الرغم من تعدد الأسباب التى أشرنا إليها فإن المنازعات التى وقعت بين نجد والكويت فى عهد الشيخ سالم لم

---

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ص ٢٠٨/٢٠٩ انظر أيضا
I.O.B. 33 Note on kuwait 1928.

(٢) حسين خزعل: تاريخ الكويت السياسى ج ٤ ص ١٨٩.

(٣) عبد العزيز الرشيد: المصدر السابق ص ص ٢٠٨/٢٠٩.

(٤) حسين خزعل: مصدر سبق ذكره ج٤ ص ١٨٩.

يكن لها في حقيقة الأمر إلا تعليلا واحدا، وهو حرص ابن سعود على الوصول إلى الكويت لما تشكله من منفذ طبيعي هام لممتلكاته في نجد[١]، إلى حد إعلانه صراحة أنه لن يهدأ له بال إلا إذا رفع رايته داخل الكويت[٢].

ويمكن تركيز الخلافات بين نجد والكويت في مشكلتين أساسيتين هما: الولاءات القبلية، ومشكلات الحدود بين البلدين. وليس من شك في أن هاتين المشكلتين قد ورثهما الشيخ سالم عن أبيه مبارك.

والمشكلة الأولى يمكن أن ترتبط إلى حد كبير بقبائل العجمان الذين حاربوا مع ابن سعود ضد آل الرشيد في معركة إجراب عام ١٩١٥، ولكنهم سرعان ما انفضوا عنه خلال اشتداد المعركة، بل إنهم وجهوا اعتداءاتهم على معسكرات ابن سعود، كما تعدوا في نفس الوقت على بعض القبائل التابعة لبادية الكويت. ولذلك ما كاد ابن سعود يعقد صلحا مع ابن الرشيد حتى بدأ يتفرغ لهم، وفي الوقت نفسه كتب إليه الشيخ مبارك يطلب منه تأديبهم واسترجاع ما أخذوه من عشائره. ولكن ابن سعود كان يدرك جيدا أن استنجاد مبارك به على العجمان كانت حيلة يستهدف بها إيقاع العداء بينه وبينهم فيتسنى له الاستيلاء على مقاطعات الإحساء[٣]، ولذلك اعتذر ابن سعود عن تنفيذ ما جاء برسالة مبارك خوفا من أن يلتجأ إليه العجمان عند محاربته لهم فينقلب مبارك عليه. وبالفعل أوفد ابن سعود مبعوثا من قبله إلى الكويت يحمل رسالة إلى الشيخ مبارك جاء فيها أنه قد ناله من العجمان أكثر مما نال مبارك، ومع ذلك فإنه لن يتمكن من محاربتهم بسبب اشتداد القيظ، ومن ناحية أخرى أنه لا يزال في شك من المهادنة التي عقدها مع ابن الرشيد وأنه يخشى في هذه الحالة أن ينكث ابن الرشيد الصلح إذا ما اشتبك في صراع مع العجمان. وأشار صراحة إلى خوفه من أن يستغل مبارك حربه مع العجمان فينقلب عليه وله في ذلك سوابق معروفة حدثت بالفعل

---

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ص ٢١٠.

(٢) Armstrong, Lord of Arabia P. 116.

(٣)صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية ج٢ ص ١٦٩.

خلال المنازعات التى وقعت بينه وبين قبائل الظفير والسعدون من عشائر المنتفق. واقترح ابن سعود تأجيل تأديب العجمان إلى حلول فصل الشتاء. ولكن الشيخ مبارك أصر على ضرورة استرجاع ما أخذوه من عشائر وأسلاب، ولم يجد ابن سعود إلا أن يستفيد من مساعدة الشيخ مبارك له بالمال والرجال، ولكنه احتاط للموقف إذ اشترط على الشيخ مبارك عدة شروط منها ألا يستقبلهم فى الكويت إذا ما التجأوا إليه وألا يتوسط فى عقد الصلح بينه وبينهم. وفى أواخر عام ١٩١٥ قصد ابن سعود الإحساء لمحاربة العجمان ومعه قوات قليلة من أهالى العارض وعند وصوله إلى الإحساء جند الكثير من قبائلها، وعلى الأخص من بنى هاجر، وعندما علم العجمان بوصوله ارتحلوا إلى كنزان الواقعة إلى الشمال من قطر. وبينما كان ابن سعود يزحف جنوبا لاقتفاء أثرهم وفدت مجموعات أخرى من العجمان إلى شمال الإحساء حيث أطبقوا عليه وتعرضت قواته لحصار فى الهفوف استمر قرابة ستة أشهر كان أعداء ابن سعود من أمراء الخليج وآل الرشيد فى حائل فى أثنائها يمدون المساعدة للعجمان بالأسلحة والعتاد والمؤن مما مكنهم من تشديد عمليات الحصار، وفى هذه الظروف كتب ابن سعود إلى الشيخ مبارك طالبا منه العون ومذكرا إياه بالعهود التى قطعها على نفسه، ولكن مبارك بما عرف عنه من دهاء تلكأ فى إنجاد ابن سعود إذ كان يتوقع أن تنهار قوته؛ خاصة وأن ابن الرشيد انتهز فرصة موقف ابن سعود لينقض الصلح الذى كان قد وقعه معه فى أعقاب معركة إجراب عام ١٩١٥[1]، ولكن على أثر معاودة ابن سعود السيطرة على الموقف بفضل النجدات التى توالت عليه من القصيم ومقاطعات نجد الأخرى بادر الشيخ مبارك بإرسال قوة من البدو بقيادة ابنه سالم، كان هدفها فى الظاهر مساعدة ابن سعود، وبفضل هذه الإمدادات نجح ابن سعود فى إيقاع الهزيمة بالعجمان الذين انسحبوا إلى الشمال صوب الكويت، وهنا تبدل موقف مبارك إذ أعلن صراحة حمايته لهم وسمح لهم بدخول الكويت. وتوفى الشيخ مبارك بعد فترة

---

(١) انظر دراستنا عن المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربى - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد ١٦ ص ١٥٠.

قصيرة من لجوء العجمان إليه[1]. وليس من شك فى أن وفاة الشيخ مبارك جنبت زحف ابن سعود على الكويت والعجمان معا، خاصة بعد أن اتضح لابن سعود أن مبارك لم يكن يستهدف بإرسال قواته إنجاد ابن سعود فى حربه مع العجمان، وإنما كان يستهدف دراسة الموقف. ويستدل على ذلك من التعليمات التى زود بها مبارك ابنه سالم إذ جاء فيها «لقد أرسلناك مراقبا لا مقاتلا، إذا غلبهم ابن سعود فنحن معهم وإذا هم غلبوه فلا تساعدهم عليه». يضاف إلى ذلك أن العجمان عند وصولهم إلى الكويت وجدوا فى أسواقها مجالا لبيع غنائمهم التى استولوا عليها من أهالى الإحساء. وليس من شك فى أن هذا الموقف الذى وقفه مبارك من العجمان كان مبعثا للإستياء الشديد من قبل ابن سعود، الذى كان مصرا على معاودة حربهم انتقاما لمقتل أخيه فى إحدى الاشتباكات التى دارت بينه وبينهم، يضاف إلى ذلك أن زعماء العجمان رفضوا الاعتراف بابن سعود إماما على الإخوان بعكس القبائل الأخرى التى انخرطت فى سلك الإخوانية[2]، ولذلك كان ابن سعود يريد أن يجعل من مصير العجمان مثالا يرهب به بقية القبائل، ومن ثم كان عنيفا فى تأديبهم حتى وصل به الأمر إلى إحراق قراهم. ولم يكن يثنى ابن سعود عن مهاجمة الكويت التى التجأ إليها العجمان إلا وفاة مبارك؛ بالإضافة إلى خوفه من أن يترتب على مهاجمته للكويت خرق معاهدته مع الإنجليز فى عام ١٩١٥[3]، ولم يجد ابن سعود فى هذه الظروف إلا أن يكتب للشيخ جابر (١٩١٥ ـ ١٩١٧) يعزيه فى وفاة والده وينصحه بعدم السير على سياسته.

وعندما تولى الشيخ جابر حكم الكويت خلفا للشيخ مبارك أسرع بطرد العجمان من إمارته فى محاولة منه لكسب ود ابن سعود، وبالفعل غادر العجمان الكويت متجهين للإقامة فى سفوان الواقعة بين الكويت والعراق، بعد أن نجحوا فى الحصول على موافقة بذلك من شيخ الزبير، عجمى السعدون الذى كانت

---

(١) سعود بن هذلول : تاريخ ملوك آل سعود ص ص ١٠٥/١٠٦.

(٢) F.O 371/14455. Political Agency (Bahrein) to Civil Commissoner in Iraq 5th March 1920 Memorandum "Notes on Akhwan Movement".

(٣) Armstrong, op. cit., pp. 96-97.

لا تزال له السيطرة على بعض المقاطعات الجنوبية فى العراق، على الرغم من خضوعها للإدارة العسكرية البريطانية[1]. وفى خلال زيارة ابن سعود للبصرة والزبير بدعوة من الحكومة البريطانية فى عام ١٩١٦ توسط الشيخ جابر حاكم الكويت والشيخ خزعل حاكم المحمرة بين ابن سعود وسلطان بن حثيلان شيخ العجمان[2]، وبموجب هذه الوساطة تعهد شيخ العجمان أن يبقى فى الزبير ولا يخرج منها إلى نجد، ولكنه لم يلبث أن نكث بعهده والتجأ بأتباعه إلى آل الرشيد فى حائل . ولم تلبث أن حانت الظروف للعجمان للعودة إلى الكويت من جديد عقب وفاة الشيخ جابر فى عام ١٩١٧ وتولية الشيخ سالم الذى فتح أبواب إمارته للعجمان ولقبائل شمر فأخذوا يتوافدون بأعداد كثيرة على الكويت. وليس من شك فى أن موقف سالم كان ردا على إغراء ابن سعود لقبيلة العوازم، وهى من قبائل الكويت، على الاستقرار فى المقاطعات التابعة له، كما أنه أرسل عمال الزكاة التابعين له لأخذ الزكاة منهم فما كان من الشيخ سالم إلا أن أصدر أوامره بالقبض على عمال ابن سعود حالة وجودهم فى المقاطعات الكويتية[3]، كما بعث باحتجاج إلى هاملتون Hamilton الوكيل البريطانى فى الكويت، الذى كان فى طريقه إلى الرياض فى عام ١٩١٧ للتباحث مع ابن سعود فى المشكلات المتعلقة بتهريب المؤن والأسلحة إلى الأتراك العثمانيين المحاصرين فى بادية الشام.

وفى أثناء مباحثات هاملتون مع ابن سعود فى شأن العوازم وتزكيته لهم، اعتذر ابن سعود عما وقع وبأنه لم يأمر عمال الزكاة بذلك ولم يعشهم أصلا للعوازم وأن الخطأ وقع من عماله[4]، وفى الوقت نفسه وجه اللوم إلى الشيخ سالم إيوائه للعجمان وغيرهم من القبائل المعادية له. وعلى أى الأحوال فقد أثمرت مباحثات هاملتون مع ابن سعود على ضرورة إبعاد العجمان من الكويت، وأشرف على ذلك الكابتن لوك Lock الوكيل البريطانى فى الكويت الذى خلف

---

(١) F.O 371/ 12999, Political Resident, Persian Gulf to the Govt. of India 13th December, 1927.

(٢) F.O 371/ 12999, Political Resident to the Govt. of India 13 th December, 1927

(٣) Armstrong, op. cit., p. 116

(٤) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج٢ ص ص ٢٠١ ـ ٢٠٢

هاملتــون، حيث بادر بعقــد تسوية مع كل من ابن ســعود والشــيخ سالم وشــيوخ العجــمان فى ٤ مارس ١٩١٨ تم الاتفــاق بموجبهــا على أنه «بموجب إرادة صديق بريطانيا ابن ســعــود وبعد توسط الشيخ سالم للعجمــان الذين هم تحت رعايته الآن فقد وافقت الحكومة البــريطانية أن تجعل قبائل العجمان تحت حــمايتها لمدة عام من نهاية الحرب شريطة انتقالهم إلى مكان آخر تحــميه فيهم جنود بريطانية وتوافق عليه بريطانيا، وألا يدخلوا الكويت إلا بــتصريح من المندوب البريطانى فى العــراق وبعد موافقة مسبقة من شيخها وأن تعــتبر مقاطعات الكويت خارجة عن حدود القبيلة، وأنه بعد توقيع هذه الاتفاقية من قبل شيوخ العجمان ينقلون إلى الزبير لحين تحديد مكان آخر لاســتقرارهم فــيه. والجدير بالذكــر أن هذه القيود لم تفــرض على أفراد العجمان العاديين الذين كانوا يعتــمدون على الكويت فى مصائد اللؤلؤ وفى شئون حياتهم العامــة؛ وإنما فرضت هذه القيود على الشيخ حثيلان وأتبــاعه من الشيوخ البارزين[1].

ويمكننا أن نتســاءل بصدد ذلك لمــاذا تدخلت الحكومة البــريطانية على غــير عادتها فى صــراعات داخلية بين القبائل؟. وللإجــابة على ذلك يمكن أن نؤكد أن هذا التدخل يرجع فى الدرجــة الأولى إلى ظروف الحرب، إذ إن العلاقات القــبلية المتدهورة بين نجد والكويت فى السنوات الأخــيرة من الحرب كانت تعنى الســلطات البريطــانية تماما، والتى كــان يمثلها كل من المنــدوب الســامى البريطانــى فى العراق والوكيل البريطانى فى الكويت؛ لأن توتر هذه العلاقات من شــأنه تــسهيل عمليات التهريب، التى كانت تقــوم بها العشائر البدوية، من سلاح وذخيــرة ومواد غذائية عبر الطرق الصحــراوية المتجهة إلى معسكرات الأتراك العــثمانيين فى بادية الشام. ولما كانت قبائل العــجمان هى التى تقوم بمعظم عمليات التــهريب هذه فقد تلاقت وجهــة نظر ابن سعــود مع وجهة نظر الــوكيل البريطانى فى الــكويت فى ضرورة اتخاذ إجراءات فورية ضد هذه القبائل التى كانت كثيرا ما تحتمى بإمارة الكويت.

وهكذا استطاع ابن سعود أن يجد مساندة من بريطانيا فى التخلص من بعض

---

(1) Administration Report of the Persian Gulf Political Residency for the year 1918 Delhi, 1920 cf. Administration Report for the Kuwait Political Agency "Ajman Question" p. 65

مشاكله القبلية[1]. غير أنه لم يمض وقت طويل على استقرار العجمان فى شمال الكويت حتى وقعت بينهم وبين قبائل مطير وبنى هاجر عدة اشتباكات، كما هاجموا بعض القوافل النجدية التابعة لابن سعود فى المقاطعات الكويتية، وعندما أبدى ابن سعود استياءه من ذلك قررت الحكومة البريطانية - وكان ذلك لمصلحتها أيضا فى وقف عمليات التهريب - تأسيس عدة مراكز للحراسة عند آبار سفوان، كما انتزعت موافقة الشيخ سالم على أن يحتل ابن سعود منطقة حفر الباطن الواقعة بين الكويت ونجد، وأن يفرض شيخ الكويت حراسة مشددة فى الجهراء وبعض الأماكن الأخرى القريبة من موارد المياه، ومن ناحية أخرى وجهت الحكومة البريطانية تحذيرات إلى شيوخ العجمان بقطع المساعدات المالية عنهم، وتركهم لانتقام ابن سعود الرادع فى حالة قيامهم باعتداءات جديدة. وفى نفس الوقت أبلغت السلطات البريطانية ابن سعود أن فى إمكانه اتخاذ ما يراه مناسبًا لتأديب العجمان إذا ما وقع منهم اعتداءا، بشرط ألا يترتب على ذلك تهديد سلامة خط حديد البصرة - الناصرية؛ كما لا يترتب على ذلك أيضا أى إضرار بمقاطعات الكويت.

ونتيجة لهذه الظروف سنحت لابن سعود الفرصة لتوجيه غزوة ضد العجمان انتهت باستسلامهم وخضوعهم له فى عام ١٩١٩، حيث اعترفوا به إماماعليهم وعادوا إلى مقاطعات نجد، حيث انخرطوا فى صفوف الإخوانية، وكما سبق أن أشرنا أن العجمان لم يكونوا قد انضموا إلى هذه الحركة بعد ولايرجع ذلك إلى أنهم لم يؤمنوا بتعاليم الإخوانية بل لأنهم كانوا يتوجسون من نوايا ابن سعود الرامية إلى إضعاف قوتهم، ويقرر ديكسون Dickson أن ابن سعودكان يستهدف ذلك بالفعل إذ ذكر له أن عجمان خانته مرتين، مرة أثناء قتاله مع ابن الرشيد فى إجراب عام ١٩١٥، ومرة أخرى فى نهاية ذلك العام عندما هاجمته فى الإحساء وكادت تتغلب عليه، ومنذ ذلك الوقت وهم يحاولون التخلص من سيطرته عليهم فهم تارة يقطنون فى مقاطعات الكويت، وتارة يقطنون فى مقاطعات العراق [2].

---

(١) Ajman Question p. 65 in the Administration Report for the Kuwait Political Agency, Delhi, 1920.

(٢) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٥٤.

أما العوازم فقد ظلوا موضع خلاف بين سالم وابن سعود خاصة بعد أن أصبح بدو هذه القبيلة يعتنقون الإخوانية، وبالتالى أعلنوا ولاءهم لابن سعود، أما القسم المتحضر من العوازم، فقد استقروا فى الكويت فى حى خاص بهم [1]. وقد عنى مؤتمر العقير فى عام ١٩٢٢ بالنظر فى المشكلات القبلية بين نجد والكويت حيث أقر بتبعية العجمان والعوازم والرشايدة إلى عبد العزيز بن سعود، مما ترتب على ذلك استياء شديد من جانب شيخ الكويت[2].

كانت العلاقات المتدهورة بين نجد والكويت تعنى الحكومة البريطانية بالنسبة لظروف الحرب، ومن ناحية أخرى كان موقف الشيخ سالم المؤيد للعثمانيين موضع قلق بالغ من جانب الإنجليز، ويعتقد البعض أن سالما كان يعتقد بأن الحكومة البريطانية تمالئ ابن سعود عليه مما جعله ينحاز إلى الأتراك ويظهر ميوله نحوهم، وقابلت الحكومة البريطانية موقف سالم بتشديد الرقابة البحرية على الكويت فى عام ١٩١٧ حتى أصبحت الإمارة فى حالة حصار كلى. وكان الهدف من ذلك منع وصول التجارة المهربة وأسلحة الحرب إلى الأتراك العثمانيين فى الشام. ولكن الحصار الإنجليزى لإمارة الكويت كان سببا فى سخط الأهالى الذين يشتغل معظمهم بالتجارة؛ مما اضطر بريطانيا فى نهاية الأمر إلى وعد التجار بتعويضهم عما لحقهم من خسائر فادحة بسبب عمليات الحصار. وقد وضحت عمليات الحصار هذه منذ بداية عام ١٩١٧ بالحصار البحرى لموانى الكويت وبحصار بعض المراكز التجارية الواقعة على الطريق بين الكويت والعراق. والجدير بالذكر أن تجارة التهريب كانت تجد أرباحا طائلة ذلك أن ندرة المؤن واختفائها فى الشام وارتفاع أسعار المواد الغذائية، أوجد سوقا رائجة للمهربين الذين كانوا ينقلون البضائع عبر الصحراء إلى العراق وموانى الخليج ونجد إلى الشام، وكانت هذه المؤن تأتى بدورها من الهند، وكان الشيخ سالم يغض النظر عن هذه العمليات التى تجرى فى

---

(١) كانت قبائل العوازم تقطن فى مقاطعات نجد والكويت والإحساء وكانت تعد تابعة لبادية الكويت إلى أن اقتطعها ابن سعود فى مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ ، انظر مجلة الكويت - إصدار عبد العزيز الرشيد ج٤/٥ ذوالحجة والمحرم ١٣٤٧.

(٢) F.O 371. 12999, Political Resident in the Persian Gulf to Govt. of India 13th December, 1927.

بلاده. وعلى الرغم من أن ابن سعود كان مسئولا بدوره عن عمليات التهريب هذه، إذ كان تجار القصيم وغيرهم ينقلون بضائعهم إلى حائل ومن هناك تنقل إلى الأتراك، إلا أنه ألقى بالمسئولية الأولى على سالم فى ضرورة إيقاف عمليات التهريب من منابعها الأساسية فى الكويت، وكان ذلك فى نقاش بينه وبين السير برسى كوكس أثناء اجتماعهما الثانى فى العقير عام ١٩١٦(١). والواقع أن تجار الكويت نشطوا فى تسيير تجارتهم إلى نجد والحجاز والشام والعراق، وقد سارت التجارة إلى تلك الجهات فى الوقت الذى كان فيه الحصار البحرى مفروضا على الشام مما اضطر حكومة الهند أن تنزل قواتها فى الكويت بهدف إحكام عمليات الحصار هذه ولوقف نشاط السفن الكويتية فى تعاملها مع الهند(٢).

وقد يكون من المناسب أن نعرض بشىء من التفصيل لظروف هذه الأزمة التى وقعت بين بريطانيا والكويت والتى حاول ابن سعود أن يستفيد من وقوعها فى تحقيق مشروعاته الخاصة، ذلك أنه بعد انسحاب القوات العثمانية من البصرة أخذت القوات البريطانية تطاردها فى القرنة والشعيبة ثم العمارة والناصرية، ولم تكتف الحكومة البريطانية بذلك وإنما ضربت الحصار البحرى على الشام ولما كانت عشائر البادية تعتمد على ماتكتاله من البصرة والكويت، لذلك رأت الحكومة البريطانية مراقبة الطرق البرية أيضا حتى لا يصل منها شىء إلى القوات العثمانية ولا إلى العشائر الموالية لها، فأسندت أمر مراقبة اكتيال عشائر البادية وتزويدها باحتياجاتها الضرورية إلى أحد ضباطها العسكريين ليقف بنفسه على كيفية خروج القوافل منها، وبالفعل طلب الوكيل البريطانى فى الكويت من الشيخ سالم عدم السماح بسفر القوافل الموجودة فى الكويت فى ذلك الوقت، والتى كانت تابعة لأهالى زلفى وبريدة، حتى وصول الكابتن كول سميث Cole Smith الذى أسندت إليه عمليات المراقبة،وجعل معه أحد رؤساء عشائر شمر المدعو ضارى بن طوالة ليعرفه بالعشائر الموالية وغير الموالية(٣).

وقد أخذت الحكومة البريطانية تعمل فى تشديد قبضتها على الكويت خاصة وإن الإمارة كانت من أهم الأماكن التى تقصدها قوافل التجارة بغرض الاكتيال،

(١) Philby, Saudi Arabia p. 274

(٢) مجلة البعثة الكويتية العدد السابع السنة السابعة سبتمبر ١٩٥٣، الكويت والمملكة المتحدة.

(٣) حسين خزعل : تاريخ الكويت السياسى ج٣ ص ٢٠.

وقد لاحظ الوكيل البريطانى فى الكويت أن جميع الموارد التى تخرج من الكويت بواسطة القوافل يتجه بها أصحابها إلى ناحية ابن الرشيد فى حائل، ولذلك أصدر السير برسى كوكس تعليماته إلى الوكيل البريطانى فى الكويت بمراقبة القبائل التى تفد إلى الكويت والتأثير لدى شيخها بهدف منع هذه القبائل من الدخول إلى بلاده[1]. وفى مارس ١٩١٨ وصل جون فيلبى من الحجاز إلى أطراف العراق حيث أخذ يجوب البادية وفى قافلته عدد كثير من الجمال، وكان يحمل أكياسا من الذهب والفضة استخدمها فى إغراء فريق من شيوخ العشائر للعمل لحساب القوات البريطانية ومن بين الرؤساء الذين نجح فيلبى فى استمالتهم ضارى بن طوالة شيخ عشائر شمر، وفى يوليه ١٩١٨ وجهت حكومة الهند تحذيرا إلى الشيخ سالم بأن الضمانات التى قدمت له ولورثته والخاصة بحماية بريطانيا للكويت لا يمكن أن تستمر مالم يكن قائما بالمسئولية التامة فى منع الأعمال غير المشروعة التى يقوم بها رعاياه أو غيرهم داخل ممتلكاته، والتى قد يكون من شأنها أن تتعارض مع مصلحة الحكومة البريطانية.

ولا شك أن التحذير البريطانى الذى وجه إلى الشيخ سالم كان نتيجة للنشاط المعادى الذى أحست الحكومة البريطانية به من قبل سالم، وهكذا تميز عهده بذلك الصدام الذى وقع بينه وبين ابن سعود من ناحية وبينه وبين الحكومة البريطانية من ناحية أخرى نتيجة انحيازه إلى الأطراف المعادية لهما، إذ إنه انحاز إلى الدولة العثمانية ضد الإنجليز، كما انحاز إلى آل الرشيد ضد عبد العزيز بن سعود[2]. وقد حاولت الحكومة البريطانية استخدام مساعيها لدى الشيخ سالم مستعينة فى ذلك بشتى وسائل الضغط السياسى، كما طلب المستر بل المقيم السياسى فى الخليج من الشيخ سالم الموافقة على تعيين موظفين بريطانيين فى الكويت للإشراف على ما يخرج من الإمارة من سلع إلى الجهات المعادية، ولكن سالما رفض هذا الطلب مبررا موقفه بأن الكويت ليست معادية لإنجلترا حتى تضرب

---

(١) من رؤساء العشائر ماجد بن عجيل وضارى بن طوالة شيخ قبيلة شمر والشيخ عجمى السعدون شيخ المنتفق، وهؤلاء كانوا يقومون بالتهريب لصالح الأتراك والألمان. وقد بذل الإنجليز الأموال واستمالوا إليهم كبار المهربين كابن طوالة وابن عجيل وقرروا لهم عوائد شهرية. انظر ابن هذلول: تاريخ ملوك آل سعود ص١٠٦ ومابعدها

(٢) Dickson . Kuwait & Her Neighbours pp. 243-244

بهذا النطاق من الحصار فضلا عن أنه من المحافظين على المصالح البريطانية، وأن أية قافلة لا تخرج من الكويت إلا بعد حصولها على ترخيص من الوكيل البريطاني. وأخيرا أكد سالم أنه لا يجوز للحكومة البريطانية إلقاء المسئولية على إمارته فيما يصل إلى دول الأعداء من سلع إذ لا مانع من أن تكون هذه السلع مرسلة من نجد أو من سواها، ولكن بلBell أصر على موقفه وهدده بتعريض إمارته لقذف المدفعية البريطانية ما لم يقبل مطالب الحكومة البريطانية. ولم يجد سالم ما يتعلل به إزاء هذا التهديد السافر، إلا مراجعة مستشاريه من شيوخ آل صباح الذين رفضوا بدورهم مطالب المقيم البريطاني(١)، غير أنه لدى وصول أنباء هذه الأزمة إلى السير برسي كوكس لم يوافق على تصعيدها، إذ كانت ظروف الحرب لا تحتمل إثارة موقف حرج فى ذلك الوقت، ولذلك اتخذ كوكس موقفا ملاينا إذ أرسل للشيخ سالم رسالة ودية يرجو فيها قبول ما اقترحته الحكومة البريطانية بضرورة تعيين لجنة إشراف فى الكويت بعد أن أكد له أن تلك الهيئة التى تنوى الحكومة البريطانية إرسالها هيئة مؤقتة إلى انتهاء الحرب، كما أبلغه بأن حكومته سوف تعوض تجار الكويت عن الأضرار المادية التى يمكن أن تلحق بهم من جراء عمليات الحصار، ولم يجد الشيخ سالم بدا من الموافقة، وبالفعل جاءت إلى الكويت لجنة برئاسة الكابتن مكولمMccolum الذى عين مأمورا للحصار وأشرك معه موظفين من سكان الكويت، وأقيمت عدة مراكز فى المنافذ المختلفة التى يمكن أن تخرج منها القوافل كما اشتدت عمليات التفتيش وأحصيت جميع الأموال الموجودة لدى التجار فى مخازنهم ودكاكينهم، إذ لم يكتف مدير الحصار بجداول الإحصاء التى كانت تقدم إليه من دائرة الجمارك الكويتية(٢). ولا شك أن الكويت أصيبت من جراء ذلك بعجز اقتصادى بالغ، إذ وصل التضييق على معاملاتها التجارية إلى حد أن المؤن الضرورية لم تكن تصل من الهند إلى الكويت إلا بمقدار.

وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية قدرت ما أصبحت تعانيه الكويت من ضائقة مالية حيث قررت أن تدفع للشيخ سالم وللتجار الكويتيين تعويضا ماليا بلغ

---

(١) Bell, Britain & The Persian Gulf, Journal of the United Empire Vol. VI.

(٢) حسين خزعل: تاريخ الكويت ج ٤ ص ١٥٦ وما بعدها، انظر قوائم الحصار ص ص ١٦٤/١٦٥.

٤٨٧ ألـف روبيـة، كمـا أهدت الشيخ سـالم نيشـانا من درجة فـارس قلده إياه المستـربل، الذى كان قد هدده فى بداية الأزمة. وقـد ألغى الحصار رسمـيا فى ٣ نوفمبر ١٩١٨ بموجب أمر من حكومة الهند وذلـك بنهاية توقيع الهدنة مع تركيا، وإن كانت القيود على السفن القادمة ببضائع من الهند إلى الكويت استمرت سارية المفعول حتى نهاية العام، وبإعلان الشيـخ سالم صداقتـه للإنجليز تم نفى بعض المحرضين على العداء لبريطانيا إلى الهند، وكان أبرزهم يوسف المنيسى[١].

والجدير بالذكـر أن الخلاف الذى قام بين نجد والكويت، وإن كـان قد ظهر واضحا خلال سنوات الحرب، إلا أن ذلك الخلاف لم يلبث أن استفحل خطره فى أعقاب الحرب، وقـد سبقت الإشارة إلى أن ابن سعود حاول انتهـاز فرصة الحرب لتـحقيق طـموحه فى الـكويت مسـتفيـدا من وقوع الأزمـة بين سالم والحكـومة البريطانية، والحقيـقة أن ابن سعود وجد من بعض ساسة الإنجليز من كـان مستعدا لمسايرته فى ذلك، إذ إن المنازعـات السعودية الكويتيـة سببت لبريطانيـا الكثير من الإزعاج بدرجة خـشيت منها على مركزها خلال سنوات الحـرب. ولما كان الشيخ سالم قد أبدى فى بعض الأحيان شعورا معـاديا؛ فقد اقترح جون فيلبى، من قسم الشئون السياسية بوزارة الهـند على حكومته الخلاص من هذه المشكلة المعقدة بضم الكويت إلى ممتلكات ابـن سعـود فى نجد وقـد دافع عن نظريتـه هذه بأن الكويت منفذ طبيعى لداخلية الجزيرة العـربية، بيد أن الحكومة البريطانية لم توافق على هذا الاقتراح، فلا شك أن احتمالات تدفق النفط فى الكويت جعلها تصر على وجوب احتـرام ابن سعود لاستـقلال الكويت الذى سبق للحكومـة البريطانية أن تعـهدت بحمايته[٢].

وعلى الرغم من أن عبد العزيز بن سعود قد اضطر خلال سنوات الحرب أن يلتزم بتعليمات الحكومة البريطانية فى التـخلى عن مشروعاته التوسعية فى الخليج، إلا أنه أخذ يتـحلل فى أعقاب الحـرب من القيود التى فرضـتها عليـه بريطانيا فى معاهدة القطيف، وساعده على ذلك أن الحكومـة البريطانية أخذت بدورها تتحلل

---

(١) Administration Report for the Kuwait Political Agency by Mccollum p. 61.

(٢) فيلبى: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية ص ص ٥٦/٥٧.

من التزاماتها المادية قبله، وكان توقف الحكومة البريطانية عن دفع الرواتب السنوية لابن سعود بمثابة ضربة قوية وجهت إليه، ومع ذلك كان توقف حكومة الهند عن الدفع فرصة لابن سعود لكى ينقض اتفاقية القطيف، وبالتالى يعمل على التوسع خارج حدود ممتلكاته مبررا ذلك بحاجته المستمرة إلى المال، وقد صرح بقوله: «إننى حتى الآن (١٩١٩) كنت مقيدا بالتزام خاص وهو ألا أزعج الحكومة البريطانية بأية سياسة أتبعها وطالما كنت أتسلم منها مساعدة مالية، كان على أن أتقيد بشروطها؛ أما وقد شعرت بأنها مضطرة إلى التوقف عن دفع المساعدة المالية إلى فإنه يحق لى فيما أعتقد أن أتبع السياسة التى أريدها وأن أعمل على تقرير مصيرى بالطريق الذى أراه»[١]؛ ولعل ذلك يفسر لنا ما قام به ابن سعود من توسعات إقليمية فى الحجاز وعمان ومشارف الكويت.

ويهمنا بصدد ذلك أن نعرض للمشكلة الثانية التى أثيرت بين نجد والكويت وهى المتعلقة بالحدود بين البلدين؛ ذلك أنه بمقتضى المادة الخامسة من الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة فى ٢٩ يوليه ١٩١٣ الخاصة بالخليج العربى والمقاطعات المجاورة، وصفت حدود الكويت بأنها تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير فى الشمال والقرين فى الجنوب، كما عنيت بتحديد تبعية بعض الجزر. ولكن هذه الاتفاقية لم يصادق عليها، كما أن معاهدة القطيف الموقعة بين بريطانيا وعبد العزيز بن سعود فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ لم تعترف بدورها بهذه الحدود إذ جاء فى المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة «أن يتعهد ابن سعود بامتناعه عن المداخلة فى شئون الكويت والبحرين وشيوخ قطر والساحل المتصالح الذين ستعين حدود مقاطعاتهم فيما بعد»[٢]. ولذلك نعتقد أن هذه المعاهدة هى التى شجعت ابن سعود على مواصلة تقدمه فى المقاطعات الكويتية وغيرها ليستحوذ على أقصى ما يستطيع الحصول عليه إلى أن يحين وقت الاتفاق على تخطيط الحدود بينه وبين بريطانيا. وقد انحصرت مشكلة الحدود بين نجد والكويت فى مسألتين هامتين هما؛ دوحة البلبول[٣] وجريا العليا.

---

(١) Comment of Sir Percy Cox to the Lecture delivered by Captain Eccles in the Central Asian Society 27th October1927.

(٢) F.O. 371/12264 Boundaries between Nejd & Kuwait 17th October, 1927.

(٣) تقع دوحة البلبول على مقربة من ميناء الجبيل السعودى فى الأحساء.

وكان شيوخ الكويت يرون أن حدود إمارتهم تمتد من ناحية الجنوب إلى نقطة تبعد عن مدينة الكويت بنحو مائة وخمسين ميلا، وفى هذه النقطة تأخذ خطا مستقيما نحو الشرق بمحاذاة ساحل الخليج بحيث تنتهى عند ميناء بلبول. وبعد معركة تربه فى عام ١٩١٩ خشى الشيخ سالم بأن يحدث تجاوز على حدوده الجنوبية من قبل عبد العزيز بن سعود، فاتجه إلى تثبيت الحدود بين الكويت والإحساء؛ ونظرا لوقوع بلبول عند نهاية الحدود الجنوبية للكويت ولما تتميز به من وفرة مياهها وصلاحيتها لتكون مرسى للسفن الشراعية وقربها من مغاصات اللؤلؤ وخصوبة أراضيها للزراعة وتردد العشائر الكويتية عليها للرعى، فقد عزم على تشييد قلعة بها، وبالتالى يتخذ منها ميناءا صغيرا ينافس به ميناء الجبيل فى الإحساء[١]. وعندما أثيرت هذه المشكلة فى يناير ١٩١٩ أسرع ابن سعود باتخاذ موقف مضاد حيث طلب من ابن شقير شيخ قبيلة مطير فى ابريل عام ١٩١٩ بناء هجرة للإخوان فى جريا العليا الواقعة إلى الشمال من دوحة البلبول[٢]. ولما كانت جريا العليا تقع بالفعل ضمن مقاطعات الكويت، فقد احتج الشيخ سالم لدى وكيل ابن سعود فى الكويت ـ خالد النفيسى ـ على ما حدث، كما احتج أيضا لدى الوكيل البريطانى فى الكويت آملا أن لا تصل الأمور إلى صدام عسكرى بينه وبين ابن سعود[٣]. ولكن من الواضح أن العلاقات المتوترة أخذت تزداد سوءا بين سالم وابن سعود[٤]؛ففى رسالة بعث بها ابن سعود إلى الماجور مور الوكيل البريطانى فى الكويت ذكر فيها أن سالما قد تجاوز حدوده، لأن بلبول من أراضى القطيف، ولما كتب مور إلى الشيخ سالم يستفهم منه عن حقيقة الأمر استمر سالم فى تأكيده بأن بلبول تدخل ضمن مقاطعات الكويت[٥]، وأعلن عن استيائه من قيام ابن شقير بالبناء فى جريا وإيعاز ابن سعود لطائفة من مطير بالإغارة على

(١) حسين خزعل: مصدر سبق ذكره ج ٤ ص ١٢١.
(٢) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج٢ ص ٢١٠ انظر أيضا دراستنا عن موقف الكويت من التوسع السعودى فى نجد وسواحل الإحساء ـ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. المجلد السابع عشر.
(٣) F.O. 341/2062 Memorandum dated 18th April, 1920 from the Political Agent Kuwait to the Civil Commissoner, Baghdad.
(٤) عبد العزيز الرشيد: مصدر سبق ذكره ص ٢١٠.
(٥) حسين خزعل: تاريخ الكويت السياسى ج ٤ ص ١٢٢.

طوارف الكويت. وقد تصادف فى ذلك الوقت أن كان أحد شيوخ مطير فى زيارة للكويت فأمر سالم بطرده احتجاجا على اعتداءات قبيلته، كما أرسل قوة كويتية بقيادة الشيخ دعيج بن سليمان إلى جريا حيث أمره أن يضرب خيامه بين البدو القاطنين هناك. وفيما يبدو أنه قد أرسله لأمرين أولهما أن يؤكد حقوقه على جريا، وبالتالى يحول بين ابن شقير وبين تنفيذ ما اتجه إليه من السيطرة عليها وإقامة استحكامات بها، وثانيهما حماية بادية الكويت من هجمات الإخوان. ولكن ماكاد دعيج يصل إلى جريا حتى أوعز ابن سعود لفيصل الدويش بالهجوم على المنطقة وبالفعل أنزل الدويش بقبائل الكويت وبقوات سالم هزيمة فادحة فى الشعبية[1]، وأدت هذه الحادثة فى اليوم التالى إلى معركة حمض المشهورة فى تاريخ الكويت والتى لم ينج فيها إلا دعيج بن سليمان قائد القوة الكويتية بالإضافة إلى نفر قليل معه[2].

والواقع أن الإخوان خرجوا من معركة حمض وهم مستحوذين على قدر كبير من الأسلاب، كما لم يمنعهم من التقدم رأسا إلى الكويت إلا تخوفهم من حرارة الصيف القائظة فى الصحراء، ولذلك كان من الواضح أن شهور الصيف لم تكن إلا هدنة مؤقتة. وعلى أى حال فإن هذه الشهور القليلة كانت تعنى أنه لا يزال هناك أمام الكويت فرصة تتهيأ فيها وتستعد. وفى مايو ١٩٢٠ دشن الشيخ سالم بناء سور ضخم لحماية مدينة الكويت وجند للعمل فيه كل ذكر من السكان تقريبا؛ وانكب الناس على إنجاز هذه المهمة بحماس واندفاع كبيرين، وفرغ من بناء السور فى شهر سبتمبر من نفس العام، ولم يعد ممكنا لأحد أن يدخل المدينة أو يخرج منها إلا عبر واحدة من البوابات الأربع التى هى أشبه ما تكون بالقلعة، كما زود السور برصيف يمتد على طوله ليقف عليه المقاتلون ببنادقهم أمام فتحات تركت خصيصا كى تكون منافذا للطلقات[3].

---

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج٢ ص ص ٢١١/٢١٤.

(٢) سعود بن هذلول: تاريخ ملوك آل سعود ص ١٢٢.

(٣) انظر البانور كالفرلى، كنت أول طبيبة فى الكويت ص ١٧٣، وقد استمر هذا السور قائما فى الكويت حتى هدم فى عام ١٩٥٧ بسبب التطور العمرانى الذى حدث فى أعقاب اكتشاف النفط، وقد تحمل السكان نفقات بناء السور وكان يبلغ طوله نحو خمسة أميال وله أربعة بوابات تسمى الدروازه وهى: البريعصى - نايف - بنيد القار، انظر الشملان: من تاريخ الكويت ص ١٨٦

وعلى أثر وقوع معركة حمض أرسل سالم وفودا من قبله إلى ابن سعود يشرحون له ما وقع من الدويش ويطالبونه باسترداد ما استولى عليه من أموال وممتلكات ودفع تعويض عادل لأسر الذين قتلوا فى المعركة. وقد أبدى ابن سعود اعتذاره عما وقع من حوادث، وأكد أنه مستعد إلى إجابة سالم فى كل ما يريد، إذا ما سأله بحق الولاء القديم الذى بينه وبين آل صباح، حتى ولو بالخروج من الإحساء التى امتلكها بحد السيف وبأن تمتد حدود الكويت إلى أسوار الرياض؛ أما إذا ادعى بأنه له حقا واجبا يتحتم القيام به فإنه لا يعترف به[1].

وأكد ابن سعود أنه لم يكن له يد فى معركة حمض، وأنه حاول تفادى الموقف قبل نشوب المعركة ولكن الله قضى ماأراد. ويعقب عبد العزيز الرشيد بصدد ذلك أن ابن سعود أرسل بالفعل أحد أتباعه بكتاب إلى الدويش ليمنعه من القتال، ولكنه يؤكد أن هذا المبعوث كان حاضرا قبل بدء الهجوم وبقى ينتظر نتيجة المعركة وبعد أن انتصر الإخوان على خصومهم أبرز فجأة رسالة ابن سعود، ويضيف الرشيد أنه لا يمكن لوم ابن سعود على ذلك فالحكم يتطلب الدهاء وإنما اللوم يقع على سالم لإهماله فإنه ذلك الإهمال أفقده قوة عظيمة من جيشه ومالا وفيرا[2].

وعادت وفود سالم إلى الكويت مستصحبة معها مبعوثا من ابن سعود يحمل رسالة إلى الشيخ سالم معلقا فيها رد الأسلاب[3] التى أخذها الدويش بتنازل سالم عن العشائر التى تحت سيطرته وبألا يخرج من الكويت جيشا مقاتلا وأن يعترف بأنه ليس له حقوقا فى جريا العليا أو فى أى منطقة أخرى يعتبرها ابن سعود من مقاطعاته، وضمن ابن سعود رسالته وثيقة طلب من الشيخ سالم توقيعها وإعادتها إليه وتتضمن تعهدا بالتنازل عن المناطق التى يدعى ملكيتها إلى الشرق والغرب من جاريا[4]. وقد أجاب سالم على رسالة ابن سعود بقوله: «أما طلبك تنازلنا عن العشائر وأن لا يخرج من الكويت جيشا مقاتلا، فهذا إجحاف بحقنا ما كنا

---

(١) عبد العزيز الرشيد : مصدر سبق ذكره ص ص ٢١٣/٢١٤
(٢) المصدر السابق ص ص ٢١١/٢١٢
(٣) كان ابن سعود قد أصدر أوامره بعد معركة حمض بجمع كل ما أخذه الدويش وابن شقير من أسلاب وإيداعها عند قاضى الأرطاوية وهى هجرة مطير. انظر هنلول: مصدر سبق ذكره ص ص ١٢٤/١٢٥.
(٤) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ص٢٥٧/٢٥٨.



لتصوره وهو مخل بشرفنا الذى كنا على يقين من حرصكم على المحافظة عليه، وأما ما نهبه الدويش فلا نعذركم عن عدم أدائه وأنتم تعلمون أنه من المعتدين»[1].

كما قدم سالم احتجاجا إلى الوكيل البريطانى فى الكويت متهما فيه ابن سعود باستمرار التعدى على حدود إمارته ومحاولته ضم قبائلها إليه وإصراره على عدم رد الأسلاب. وركز سالم فى احتجاجه على أن المقاطعات المتنازع عليها تابعة له طبقا لشروط الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة فى ٢٩ يولية ١٩١٣، ولكن الرد البريطانى جاء متضمنا عدم جدوى الاستناد على هذه الاتفاقية بعد أن عقدت إنجلترا اتفاقيتها مع ابن سعود فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥، حيث جاء فى نص المادة السادسة من هذه الاتفاقية أن مشكلات الحدود بين نجد والكويت سوف ينظر فى تسويتها فيما بعد[2]، ومع ذلك فقد اقترح الوكيل البريطانى على الشيخ سالم فى إجابته على رسالة ابن سعود أن يتجاهل وثيقة التنازل التى أرسلها إليه وأن يثير تحكيم الحكومة البريطانية من الناحية الودية، ولكن الشيخ سالم استنكر الأسباب التى أدت إلى إبطال اتفاقية ١٩١٣ خاصة فيما يتعلق بحدود الكويت، ومع ذلك فقد أعلن عن استعداده لقبول تحكيم بريطانيا فى مشكلات الحدود بينه وبين ابن سعود، بشرط أن ينظر فى مسألة هجوم الدويش على حمض، بالإضافة إلى تعهده بعدم الإخلال بأية تسوية يتم الاتفاق عليها بينه وبين ابن سعود.

والجدير بالذكر أن استياء الشيخ سالم من إلغاء الاتفاقية الانجليزية التركية كان يرجع فى الدرجة الأولى إلى شدة تمسكه بالخط الأخضر من هذه الاتفاقية كحد جنوبى لإمارته، وهذا الخط كان يشمل المناطق التى كانت تسيطر عليها الكويت فى عهد الشيخ مبارك الصباح، هذا على الرغم من أنه فى أغسطس عام ١٩٢٠، أى بعد معركة حمض لم يعد للكويت أية سيطرة على هذه المناطق التى أصبحت السيطرة عليها لابن سعود[3].

وبطبيعة الحال خاب أمل سالم إزاء موقف بريطانيا. وبعد مراسلات عديدة بين الكويت وابن سعود والمندوب البريطانى فى العراق، وافقت الحكومة البريطانية على تعيين محكمين للحدود على شريطة أن يقدم كل من الشيخ سالم وعبد

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج٢ ص ص ٢١٤/٢١٥ وهلول: تاريخ ملوك آل سعود ص ص ١٢٤/١٢٥

(٢) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٤٩.

(٣) I.O.B. 395 Memorandum on Kuwait, 1908-1928 I st October, 1928.

العزيز بن سعود تعهدا كتابيا بأن يوافقا طوال حياتهما ومن جانبهما وبالإصالة عن خلفائهما من بعدهما على قرارات التحكيم ،وأن يتعهدا بالمحافظة على السلام فيما بينهما. وقد وافق الشيخ سالم على هذه الشروط فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٠؛ وكان ابن سعود قد أعلن قبل ذلك موافقته أيضا ولكنه اشترط سحب قوات الشيخ سالم من قرية الجهراء فى الوقت الذى أصر فيه سالم على ضرورة هدم الاستحكامات التى بناها الإخوان فى جاريا والانسحاب من مقاطعات الكويت الجنوبية[١].

وعلى الرغم من أن الفريقين قبلا تحكيم بريطانيا فى النزاع بينهما[٢] إلا أنه حينما طلب من ابن سعود أن يحدد مطالبه ذكر أن ممتلكاته ينبغى أن تمتد إلى أسوار الكويت. أما الشيخ سالم فقد كان أكثر اعتدالا، إذ لم يطالب إلا بالعودة إلى الحدود التى سبق أن تقررت فى الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة فى عام ١٩١٣[٣]. وحول ذلك الوقت (١٩٢٠) تقابل عبد العزيز بن سعود مع السير برسى كوكس فى ميناء العقير - مكانهما المفضل - حيث دار البحث فيما بينهما حول عرش العراق ومدى مساعدة بريطانيا لابن سعود فى إزالة ملك آل الرشيد. وقد تبين لابن سعود فى هذه المقابلة أن بريطانيا لم تكن متحمسة تماما لتقويض حكم آل الرشيد؛ إذ كانت تعتبر وجودهم عاملا مفيدا فى المحافظة على توازن القوى فى شبه الجزيرة العربية، والمهم فى هذه المقابلة أن ابن سعود تباحث مع كوكس فى اقتراح فيلبى الخاص بضم الكويت إلى نجد[٤]، ويذكر عبد العزيز الرشيد بصدد ذلك أن كوكس وفيلبى وصلا إلى الكويت بعد اجتماعهما بابن سعود فى العقير، حيث أخذ سالم يتظلم أمامهما من تعديات ابن سعود التى كان يوجهها ضدالكويت وأهله؛ ولكن فيلبى حمل سالم مسئولية وقوع هذه التعديات وأنه هو الذى بعث بقواته إلى جريا لمهاجمة عشائر ابن سعود[٥].

كان من الطبيعى أن يفشل مشروع التحكيم إزاء تمسك كل من الطرفين بموقفه، يضاف إلى ذلك رسالة بعث بها ابن سعود إلى الشيخ سالم فى ٥ سبتمبر ١٩٢٠، أى بعد موافقته على إجراء التحكيم، أكد فيها أن للشيخ سالم السيادة فقط داخل السور الجديد الذى بناه حول الكويت. وفى نفس الوقت كتب ابن

(١) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ص ٢٥٢/٢٥٣.

(٢) F.O. 371/12264 Memo. Boundaries between Nedj & Kuwait F.O. October 17th. 1927.

(٣) F.O. 371/12999 Resident in Persian Gulf to Govt. of India No. 21. 13th December 1927.

(٤) حسين خزعل: تاريخ الكويت ج ٤ ص ٢٤٤.

(٥) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج٢ ص ٢١٦.

سعود إلى ابن شقير فى جريا يطلب منه تشييد حصن جديد، وقد سبب ذلك استياء بالغا فى الكويت، وقدم الشيخ سالم من ناحيته احتجاجا إلى الحكومة البريطانية، التى بدا تقاربه الواضح تجاهها، ضد تعديات ابن سعود على إمارته ومحاولته ضم قبائل الكويت إليه محددا مطالبه على الوجه الآتى:

أولا: أن تمتد حدود الكويت من جزيرة العمار جنوبا إلى قرب انطاع وإلى جهرى واللهاية وقرعة واللصانة إلى حفر الباطن وشمالا إلى جبل سنام وسفوان وأم القصر.

ثانيا: أن يكون كل من حاكم نجد والكويت مسئولا مسئولية مباشرة عما يجرى فى حدوده من تعديات البدو.

ثالثا: أن يكون لعشائر البادية الحرية التامة فى الانضمام إلى أى حاكم يرونه أقدر من غيره على حمايتهم، وأن يدفعوا له زكاة أموالهم، وأن تكون هناك ضمانات لحرية التجارة.

رابعا: إذا حدث نزاع بين البدو فالفصل فيه يكون من سلطة الحاكمين إلا إذا عجزا عن ذلك فيرجع الأمر إلى وكلاء الحكومة البريطانية فى الكويت أو البحرين[1].

وكان الشيخ سالم يعتقد أن تحركات الإخوان نتيجة تحريض ابن سعود لهم بهدف القضاء على اتفاقية ١٩١٣، مما دفعه إلى إحكام إدارته الصارمة على الإمارة تفاديا لحالات التهديد. كما قرر فرض زكاة سنوية على القبائل الواقعة فى الجنوب، خاصة بعد أن تلقى معلومات مؤداها أن فيصل الدويش يتحرك شمال الصبيحية الواقعة إلى الجنوب الغربى من الكويت، وخوفا من أن يكون ذلك مقدمة لهجوم مفاجئ على الجهراء - وهى مكان له أهميته العسكرية بالنسبة للكويت - فقد انتقل الشيخ سالم إليها بنفسه على رأس قواته[2]، كما كتب إلى ابن الرشيد يستنجده فلبى طلبه وأرسل له ضارى بن طواله رئيس عشيرة آل أسلم من قبائل شمر[3] الذى كان معسكرا فى ذلك الوقت على مقربة من سفوان، ونزلت قواته إلى الجهراء بعد أن أغدق عليهم سالم الكثير من الأموال[4]. وكانت

---

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج ٢ ص ٣١٦.

(٢) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ص ٢٥٢/٢٥٣.

(٣) هذلول: تاريخ ملوك آل سعود ص ص ١٢٥/١٢٧.

(٤) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج٢ ص ص ٢١٤/٢١٥.

الخطة مهاجمة ابن شقير فى جريا العليا، ولكن عندما علم ابن سعود بوصول ابن طواله إلى الجهراء وحشد القوات الكويتية فيها، كتب إلى الدويش يأمره بنجدة إخوانه فأسرع الدويش بقواته إليها، وعندما وصل إلى الصبيحية كان سالم قد استقر فى الجهراء إذ خشى أن يكون ذلك مقدمة لهجوم صاعق عليها(١).

وفى ١٠ أكتوبر ١٩٢٠ صدقت توقعات سالم إذ هاجم الدويش ومن معه من مطير قرية الجهراء، وكانت المعركة عنيفة لأن الإخوان اندفعوا بشكل متحمس وبتعصب بالغ لعقيدة دينية. وكانت قوات سالم تسيطر على الجانب الغربى من الجهراء، وقوات شمر من ناحية اليمين وقوات دعيج الفاضل من الشمال. ومع ذلك تمكن الإخوان من السيطرة على الموقف ـ على الرغم من الخسائر الشديدة التى لحقت بهم ـ ولم يجد الكويتيون بدا من الالتجاء إلى أحد قصور الجهراء (القصر الأحمر)(٢)؛ اقتصادا منهم فى رجالهم وذخيرتهم وانتظارا لمجئ نجدات من الكويت. وكان الشيخ سالم مع الذين لجأوا إلى القصر، أما ضارى بن طواله فقد فر هو ومن بقى من قواته إلى العراق ، وحاصر الدويش القصر ومن فيه مدة يومين فى نفس الوقت الذى انتشر فيه الاضطراب فى صفوف الكويتيين، وأصبحت الكويت تعيش جو ملؤه الرعب والتجأ عدد كبير من الفرس والشيعة إلى دار الوكالة البريطانية طالبين حمايتها(٣). وكان مؤرخنا عبد العزيز بن الرشيد من بين المحاصرين فى القصر ولذلك سجل هذا الموقف فى كتابه وكان مما ذكره «أنه لم يكن فى القصر مما يسهل على الكويتيين مطاولة الحصار؛ فإن كان فيه من ذخيرة وطعام فليس فيه إلا بئرا واحدة ماؤها ملح أجاج يزيد الظمآن عطشا؛ وفى القصر ما يزيد على ألف نسمة تيقنت الهلاك ، وكان سالم نفسه فى القصر ولكنه أظهر شجاعة وثباتا يشهدان له».

كان واضحا أنه إذا سقطت الجهراء، فإن الإخوان سوف يتقدمون صوب مدينة الكويت ذاتها. وقد وصل إلى الكويت من يحملون الأنباء إلى أحمد الجابر

---

(١) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٥٨.

(٢) سمى بالقصر الأحمر لأن جدرانه حمراء اللون، ثم أرجع هذا الوصف بعد ذلك إلى الدماء الكثيرة التى صبغت جدرانه خلال معركة الجهراء ، وقد بنى هذا القصر فى عهد الشيخ مبارك بن صباح ولا يوجد منه فى الوقت الحاضر إلا أطلالا.

(٣) حسين خزعل: تاريخ الكويت السياسى ج ٤ ص ٢٥٦.

نائب الشيخ سالم حيث ذكروا له أن قوات شيخهم تشتت فى الصحراء على أيدى قوة كبيرة من الإخوان، فهربوا ملتجئين إلى القصر وهم فى الوقت الحاضر ضمن طوق يحاصرهم، وليس لديهم من مياه الشرب الملحة إلا النذر اليسير، الذى يتناقص بسرعة بالغة. وقد أسرع أحمد الجابر بإرسال مدد إلى الجهراء وأمر بتقوية أسوار الكويت، كما أرسل مددا آخر عن طريق البحر نزل على مقربة من المعركة، ولا شك أنه قد فتّ فى عضد الإخوان رؤية الإمدادات تتدفق على الساحل بالإضافة إلى قرب نفاد ذخيرتهم؛ ولذلك أوفد الدويش أحد أقربائه ويدعى منديل ابن غنيمان ليعرض على الشيخ سالم شروط الصلح وهى:

أولا: العودة إلى التعاليم الصحيحة للإسلام.

ثانيا: ترك المنكرات والتدخين.

ثالثا: تكفير الترك.

رابعا: إخراج القنصل البريطانى من الكويت.

خامسا: هدم المستشفى الأمريكى وطرد أطبائه.

سادسا: ترحيل الشيعة من الكويت[1].

وكان من الطبيعى أن يستنكر الشيخ سالم الشرط الأول، وأما الشرط الثانى فقد أعلن أنه يعمل على إزالة ما يستطيع إزالته، وأما تكفير الترك فلم يثبت عنده ما يوجب تكفيرهم، كذلك رفض سالم الشروط الثلاثة الأخيرة.

وعلى أثر خروج ابن غنيمان من القصر تبادل الإخوان ومن فى السفن الشراعية من الكويتيين إطلاق الرصاص، كما تأبط الإخوان المعاول والفؤوس لهدم جدران القصر على من فيه، ولكن رصاص الكويتيين من فتحات الجدران فرقت جموعهم خاصة بعد أن ازداد وصول الإمدادات إلى داخل القصر، وإزاء ذلك استخدم الشيخ سالم دهاءه فتظاهر بالإذعان لمطالب الدويش والدخول فى الإخوانية، وعقد مهادنة معهم بعد عودته إلى الكويت. ولكن سالما ما كاد يصل

(١) سيف الشملان: من تاريخ الكويت ص ١٩٠



إلى الكويت حتى بدأ اتصاله بالإنجليز، ومن الصبيحية أرسل الدويش رسالة إلى الشيخ سالم فى ١٤ أكتوبر ١٩٢٠ يطلب فيها أن يرسل إليه بأحد مبعوثيه لاستئناف التفاوض ورد الشيخ سالم على هذا الطلب قائلا: «إنه لو أراد الدويش مناقشة أى شيء فعليه أن يبعث برسول من قبله». وفى ١٨ أكتوبر ١٩٢٠ وصلت بعثة إلى الكويت من قبل الدويش برئاسة جفران الفقم، ولكن الشيخ سالم امتنع عن مقابلة هذه البعثة لمدة أسبوع، فى خلاله استدعى شيوخ الكويت إلى مجلس عام لبحث تطورات الموقف، واستطاع هؤلاء أن يقنعوا سالما بطلب المساعدة البريطانية. والواقع أنه لم يكن أمام الشيخ سالم إلا أحد أمرين، إما الخضوع إلى شروط الدويش أو الارتماء فى أحضان الإنجليز حتى يضمن لبلده الحماية فاختار الطريق الثانى، وبالفعل دارت اتصالات برقية بين الوكيل البريطانى فى الكويت والمندوب السامى فى العراق والمقيم البريطانى فى الخليج، ثم تجاوزت ذلك إلى حكومتى الهند ولندن، واستمرت تلك الاتصالات ثلاثة أيام أسفرت أخيرا عن موافقة بريطانيا على إرسال قوات بحرية وجوية لحماية الشيخ سالم والدفاع عن الكويت[1]. وعندما تأكد الشيخ سالم من حماية الإنجليز له بادر باستقبال الوفد بحضور الماجور مور الوكيل البريطانى فى الكويت. وقد ظهر منذ البداية أن شروط الدويش غير مقبولة على الإطلاق؛ وكانت باختصار تنطوى على أن يصبح جميع سكان الكويت من الإخوان. ويؤكد ديكسون وكان حاضرا مع مور هذه المقابلة، أنه وضح أن ما يقوم به الإخوان مناقض تماما وعلى عكس أوامر ابن سعود، وأكد الماجور مور أنه مادامت المنازعات محصورة فى الصحراء فإن الحكومة البريطانية لا تملك أن تفعل أكثر من استخدام مساعيها الحميدة لصالح السلام، ولكن إذا تعدى الأمر ذلك وشملت التهديدات مدينة الكويت والرعايا البريطانيين القاطنين فيها وتعرضت التزامات بريطانيا لشيوخ الكويت إلى الخطر، فإن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين، وأورد مور نص ما جاء بعد ذلك فى المنشورات التى ألقيت على جموع الإخوان من طائرات السلاح الجوى الملكى من أن الحكومة البريطانية على ثقة تامة، كما يستدل على ذلك من تصريحات ابن سعود المتكررة،

(١) حسين خزعل: تاريخ الكويت السياسى ج ٤ص ٢٧٦

أن أعمال الإخوان العدوانية جاءت خلافا لرغباته وأوامره كما أكد بنفسه ذلك فور سماعه بأنباء الهجوم على الجهراء، وأوضح مور أنه إذا ما حاول الإخوان مهاجمة الكويت فإن ذلك يعد تصرفا معـاديا تجاه السلطات البريطانية وإمارة الكويت الأمر الذى لن يترك أمام حكومة صاحب الجلالة الخيار سوى معارضة الأعمال العدوانية بكل ما لديهـا من وسائل[1]، وبالفعل أرسـلت الحكومة البريطانيـة إلى الكويت الطرادين سبيـكل ولورنس، كما أرسلت طائرتين من السـلاح الجوى الملكى فى العراق. وعلى أثـر ذلك بادر الشيخ سالم بإنـهاء مقـابلته لمبعـوثى الدويش الذين انسحبوا إلى الصبيحيـة بمصاحبـة رسول من قبل الشيخ سالم، وعاد المبـعوث الكويتى، ومعه رسالة من الدويش موجهة إلى سالم ذكر فيها أنه اعتقد فى الوعود التى سبق أن قدمـها إليه، وعلى ذلك أوقف هجماته وأنه يرى أن سالمـا قد خدعه وأنه ليس موفـيا لعهوده، وبذلك أصـبحت الهدنة منتهـية بينهما. وأكـد المبعوث الكويتى، الذى حمـل رسالة الدويش، أنه عندما غـادر الصبيـحية كـان الإخوان يحملون المياه استعدادا للسيـر نحو الصفا لانتظار الذخائر والمؤن التى ستصلهم إلى هناك وقد تأكدت صحة هذه الأنباء فيما بعد.

وفى ٣٠ أكـتوبر ١٩٢٠ أبلغ الشـيخ سالم من قـبل الوكيل البـريطانى فى الكويت بأن المندوب السامى البريطانى فى العـراق يرى ضرورة وقف سفك الدماء إلى أن تحل المشكلة بين الكويت وابن سعود بصورة ودية، وأن آبار الصبيحية يجب ألا يستـولى عليها أحـد من الطرفين المتنازعين، وأن أى عمل فى غيـر هذا الاتجاه يعرض مرتكبـيه إلى قصف الطائرات الملكية البريطانيـة، وقد أرسلت رسالة مماثلة إلى ابن سعود عن طريق البحرين، وتأكيدا لذلك أرسلت طائرتان استطلاعيتان من السلاح الجـوى الملكى فى العراق حلقت إحداهما حـول تجمعات الإخـوان، وقد ذكرت (كـالفرلى) أن هاتين الطائرتين فـشلتا فى تحـديد مراكـز الإخوان، ولذلك طلب إلى الدكتور مـيلرى،وهو بريطانى الجنسية، ومن رجال الإرساليـة الأمريكية فى الكويت، أن يرافق قـائد إحـدى هاتين الطائرتين فى اسـتطلاعاته، واسـتطاع ميلرى بالفعل أن يميـز خيام الإخوان فى الصحراء؛ وكـان هو نفسه الذى ألقى من

---

(١) ديكـسون : مصدر سبق ذكره ص ١٦١.

الطائرة منشورات تدعو الإخوان إلى الانسحاب من المقاطعات الكويتية وإلا عرضوا أنفسهم لقصف الطائرات البريطانية[١]. وعلى أثر عمليات القصف الجوى الذى شنته الطائرات البريطانية على جموع الإخوان أحكمت القوات البريطانية مراكز الدفاع عن الكويت. وفيما يبدو أن ابن سعود خشى من تعقب الحكومة البريطانية لقوات الإخوان فأمر بإرسال قوة لتلحق بالدويش مما أدى إلى استمرار الإخوان فى القيام بإغاراتهم خاصة على المقاطعات الخاضعة لبريطانيا فى جنوب العراق، ففى ٢٦ ديسمبر ١٩٣٠ قام الدويش بقوة من أتباعه بمهاجمة معسكرات العجمان والرشايدة على بعد ١٥٠ ميلا إلى الشمال الغربى من الجهراء، وقد قتل أحد أبناءه فى خلال ذلك الهجوم، ثم واصل الإخوان تحركاتهم إلى الشمال محاولين اتخاذ سفوان مركزا لعملياتهم الهجومية واتجهوا بالفعل إلى السيطرة على المنطقة الغربية من الزبير[٢].

وعندما تحقق لدى الوكيل البريطانى فى الكويت استمرار تجدد هجمات الإخوان على الكويت اقترح على السير برسى كوكس المندوب السامى فى العراق أن يعاد النظر فى إيجاد تسوية للحدود بين الكويت ونجد فى ضوء المحاولات السابقة التى بذلت فى عهد السير أرنولد ويلسن قبيل اشتباك الجهراء فى عام ١٩٢٠[٣]. وتمهيدا لذلك كتب الماجور مور الوكيل البريطانى فى الكويت إلى الشيخ سالم طالبا منه وقف جميع الأعمال العدوانية ضد ابن سعود، وأن لا يقيم فى الجهراء قوات زائدة عما يكفل لها الحماية، ويبدو أن الشيخ خزعل خان حاكم

(١) اليانور كالفرلى: كنت أول طبيبة فى الكويت ص ص ١٧٨/١٧٩، وقد ذكرت اليانور أنها تدين بمعلوماتها هذه لمخطوطات لم تنشر للدكتور ميلرى بعنوان «الكويت قبل النفط».
Kuwait Before Oil, Memoirs of Dr. Stanley Mylrea from the Arabian Mission Kuwait, 1945.

(٢) C.O. 727 Vol. 3 Confidential Summary of News Received by His Majesty's Political Resident in the Persian Gulf for the month of December 1920.

(٣) كان السير برسى كوكس قد وصل إلى منصب المندوب السامى فى العراق خلفا للسير أرنولد ويلسن الذى لم يستطع السيطرة على شئون العراق عقب قيام ثورة العشرين، ونظرا لعلاقات الصداقة الوثيقة بين ابن سعود وبرسى كوكس فقد استمرت العلاقات البريطانية السعودية تدار عن طريقه حتى رحيله عن العراق وتوقيع معاهدة جدة فى عام ١٩٢٧.

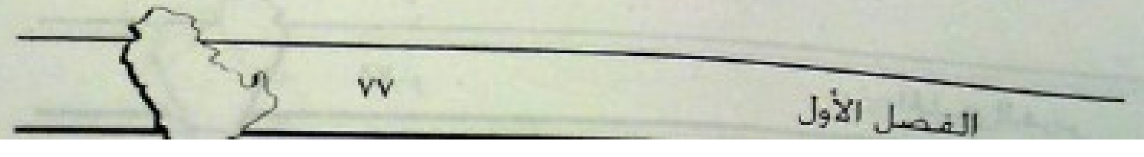
المحمرة والذى كانت تربطه صلات وثيقة بآل صباح وجد أن الظروف ملائمة لكى يكون وسيطا فى الصلح، وقد ذهب إلى البصرة لمعرفة موقف برسى كوكس الذى حبذ الفكرة، ولم يصطدم الشيخ خزعل إلا بأمر واحد وهو أن تكون وساطته بصفة ودية، أى أنه لم يكن مفوضا بصفة رسمية للتحكيم بين المتنازعين. وقد تم تعيين الشيخ أحمد الجابر نائب الشيخ سالم وولى عهده رئيسا لوفد الوساطة الذى غادر الكويت على يخت الشيخ خزعل محملا بالهدايا قاصدا البحرين ومنها إلى الإحساء وكان من ضمن أعضاء الوفد الشيخ جاسب ابن الشيخ خزعل وعبداللطيف المنديل وهو تاجر نجدى كان يقيم فى البصرة(١).

ووصل الوفد إلى الرياض فى مارس ١٩٢١ فى الوقت الذى كان فيه ابن سعود يستعد للزحف على ابن الرشيد فى الحفر. لكن ما كاد الوفد يمكث طويلا فى الرياض حتى وصلت الأنباء من الكويت بوفاة سالم، وعندئذ ـ كما تقرر الكثير من المصادر المحلية ـ بادر ابن سعود بتمزيق مباحثات التسوية بدعوى أنه لاحاجة إلى عقد اتفاق بين الكويت ونجد، فالشيخ سالم قد مات وأصبح أحمد الجابر هو الحاكم فالأرض أرضه. وكان مما ذكره ابن سعود لأحمد الجابر بصدد ذلك «أما الآن فحيث صار الأمر إليك فلا أرى من حاجة إلى شروط أو تحفظات فأنا سيف مسلول إضرب بى ما شئت وأنت أولى بالقبائل التى تحدت أوامرى، ولك أن تؤدب من تشاء إذا بدر منها اعتداء على رعاياك.. أما حدود الكويت فإنها ستمتد إلى أسوار الرياض، ولا أقبل أن تكون هى ما قطعنا به آنفا ولك على هذا عهد الله وميثاقه». ونادى المنادى بين الإخوان أن سوق نجد والكويت والإحساء أصبحت واحدة ولا معارض لمن أراد السفر إلى الكويت، وحذرهم من الاعتداء على من ينتسب لآل صباح وطلب من الشيخ أحمد الجابر أن يعود إلى بلاده ليتسلم مقاليد الحكم فى إمارته(٢). ومما يستلفت النظر فى هذه الفقرة التى

---

(١) عبد العزيز الرشيد: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨. انظر نص الرسائل المتبادلة بين الشيخ خزعل والسلطات البريطانية بشأن هذه المهمة فى التاريخ السياسى لإمارة عربستان الملحقان الثامن والتاسع ص ص ٢٨٥ ـ ٢٩٠.

(٢) F.O. 371/12999 Letter from the Political Resident in Persian Gulf No. 2 dated 13th December 1927 to Govt. of India. see also note on Principality of kuwait at end of 1927 Dealing with Status & Territory of Sheikh. Details Tribes & Situation as regard Bin Saud & Iraq Frontier F.O. 371/130112



وردت عن ابن سعود قوله «أما حدود الكويت فإنها ستمتد إلى أسوار الرياض ولا أقبل أن تكون هى ما قطعنا به آنفا» أن الجانبين قد توصلا إلى عقد تسوية خاصة بالحدود، وعلى ذلك يكون رفض ابن سعود الاستمرار فى إجراءات التسوية بحجة أنه لا داعى لها لم يكن فيما نعتقد إلا دهاء منه، إذ إنه انتهز فرصة وفاة سالم ليوقف التباحث فى الحدود بينه وبين الكويت، لأنه لم يكن فى موقف ملائم إذ إن الحكومة البريطانية كانت ترى أن تعترف بالحدود بين نجد والكويت طبقا لما جاء فى نصوص الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة فى عام ١٩١٣، على خلاف ما كان يطمح إليه وبذلك أتاح لنفسه الفرصة من جديد لكى يتباحث مع الحكومة البريطانية حول تعديل هذه الاتفاقية لصالحه. وقد تأكد ذلك بالفعل فى تسوية العقير الموقعة فى ديسمبر ١٩٢٢ بدعوى أن سلطة شيخ الكويت قد تناقصت كثيرا عما كانت عليه عند توقيع الاتفاق الإنجليزى التركى، وأنه لا بد بالتالى من العودة إلى تخطيط الحدود بين نجد والكويت[١].

مؤتمر العقير ١٩٢٢:

كان هذا المؤتمر قد انعقد أساسا لإعادة النظر فى معاهدة المحمرة بين نجد والعراق، على أثر اعتراض ابن سعود على ما جاء بها، وتأكيده بأن حدوده تمتد إلى الفرات باعتباره الحد الطبيعى للبادية. ولذلك أعلن استياءه من مندوبيه، وأخبر الحكومة البريطانية بأنه لا يوافق على هذه المعاهدة إذ يعتبرها نقضا صريحا لما تعهد له به السير برسى كوكس. وإزاء ذلك رأت الحكومة البريطانية أن توفد إليه كوكس فوصل إلى العقير فى أواخر نوفمبر ١٩٢٢ وبعد مفاوضات طويلة بين الجانبين السعودى والعراقى وضع الفريقان بواسطة كوكس ملحقين لاتفاقية المحمرة يتضمنان بعض التعديلات . وقد أطلق على هذين الملحقين بروتوكول العقير فى ٢ ديسمبر ١٩٢٢ . وفى نفس هذا المؤتمر كانت المناسبة لتخطيط الحدود بين الكويت ونجد حيث أرضى كوكس ابن سعود بضم جريا إلى حدوده، وإن كان فى نفس الوقت قد أغضب الشيخ أحمد الجابر الذى كان يطالب بها[٢].

(١) F.O. 371, 13012, Note on Principality of Kuwait at end of 1927.

(٢) حافظ وهبه: خمسون عاما فى جزيرة العرب ص ١١٨.

وقد يكون من المفيد أن نذكر رواية ديكسون عن هذا المؤتمر، لأنه كان حاضرا لجلساته. حيث ذكر أنه كان من بين المجتمعين فى العقير برسى كوكس وصبيح بك وزير المواصلات العراقى والشيخ فهد الهزال رئيس فرع عمارات فى قبيلة عنيزة، والماجور مور الوكيل السياسى فى الكويت الذى كان مفروضا أنه ممثل للشيخ أحمد الجابر فى المفاوضات. أما الوفد السعودى فكان يتكون من سعود العرفه صهر ابن سعود وعبد اللطيف المنديل والأديب اللبنانى أمين الريحانى، كما حضر جانبا من جلسات المؤتمر الماجور فرانك هولمز Holmes ممثل الشركة الشرقية والعامة المحدودة الذى التقى بابن سعود فى الهفوف وجاء معه. وقد استقبل ابن سعود المفوضين استقبالا حافلا باستثناء فهد الهزال الذى أزعج وجوده ابن سعود خاصة وأنه كان يطالب بقبيلته. وحرص ابن سعود على الدعاية لنفسه فى اجتماعات المؤتمر، فقد ذكر لديكسون أنه لا يشجع ما يقوم به متطرفو الإخوان من إغارات، ولكنه لا يستطيع إيقافهم وإنه فى صيف هذا العام اضطر إلى أن يصدر أوامره بإعدام بعض منهم لعدم إطاعتهم له وأن الإخوان قتلوا الكثيرين من البحارنة الشيعة الذين يقطنون القطيف،ولكنه استطاع أن يسيطر على الموقف تماما حتى أصبح مسموحا للشيعة بالتدخين وممارسة شعائرهم الدينية فى أماكنهم الخاصة، طالما أبقوا على النظام فى الأماكن العامة. كما أشار إلى أن الشيعة فى مناطق الحكم السعودى أسعد حالا مما كانوا عليه فى عهد الحكم التركى. وذكر ديكسون أنه يعتقد أن ابن سعود حينما تحدث بذلك إنما كان يقصد الدعاية لنفسه «إذ كان واثقا من أننى سأبلغ ما قاله للسير برسى كوكس»[1].

وعندما بدأت المفاوضات فى أول الأمر بين نجد والعراق، كانت مثالا للمساومات المتبعة - كما يقول ديكسون - عندما يلتقى ممثلو دولتين شرقيتين لحل مشكلة من المشاكل، إذ إن كلا الطرفين ظل طوال الوقت يعرض مطالب عجيبة وغريبة. ولكن كوكس لم يلبث أن تصرف بحسم إذ عاتب ابن سعود على اقتراحه الخاص بالأخذ بفكرة الحدود العشائرية وعدم الاعتراف بخط ثابت للحدود بين

(١) Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 280.

العراق ونجد وأعلن أنه سيخطط الحدود بنفسه. ويضيف ديكسون أن ابن سعود لم يلعب بعد ذلك دورا يذكر فى المباحثات، تاركا الأمر لكوكس ليقرر بنفسه حل مشكلات الحدود.

وفى جلسة عامة فى المؤتمر رسم كوكس على خارطة للجزيرة العربية خطا أحمر من الخليج إلى جبل عنيزان بالقرب من حدود شرق الأردن، وبذلك يكون قد أعطى العراق مساحة كبيرة من الأراضى التى تدعى نجد ملكيتها، وإرضاء لابن سعود حرم الكويت من ثلثى الأراضى التى كانت تطالب بها وأعطاها لنجد بحجة أن سلطة آل صباح فى الصحراء أصبحت أقل مما كانت عليه يوم وقعت الاتفاقية الإنجليزية التركية فى يولية عام ١٩١٣[١]. أما إلى الجنوب والغرب من الكويت فقد رسم منطقتين أعلن أنهما ستكونان محايدتين، وقد اتفق بشأنهما على المناصفة فى حقوق الرعى، ثم تحولت بعد ذلك إلى مناصفة فى أرباح النفط[٢].

وعندما عاتب ابن سعود السير برسى كوكس على حرمانه من أراضى كثيرة كان يطالب بها وضمها إلى العراق ذكر له كوكس أنه لهذا السبب منحه أراضى من الكويت وأنه لا يعرف كيف سيتلقى الشيخ أحمد الجابر هذه الصدمة[٣].

وقد أرخت الاتفاقية بين نجد والكويت فى ٢ ديسمبر ١٩٢٢ ووقعها الدكتور سعيد الدملوجى نيابة عن ابن سعود، كما وقعها الماجور مور نيابة عن حاكم الكويت، وصادق ابن سعود على هذه الاتفاقية بخاتمه الرسمى. وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلى:

أولا: تعيين الحد الجنوبى لمقاطعات الكويت.

ثانيا: تعيين حدود الإقليم المحايد بين حدود الكويت الجنوبية وحدود الإحساء الشمالية.

ثالثا: الاتفاق على أن يمارس كل من حاكم نجد والكويت حقوقا متساوية فى

---

(١) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ٢٨١.
(٢) Longrigg, Iraq 1900 - 1950
(٣) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ٢٨٣.



الإقليم المحايد، وفى حـالة اكتشـاف النفط يقتسـم دخله مناصفة. ويتم التـقاضىّ بواسطة مجالس عرفية مختلطة يقـوم كل حاكم بتعيين عدد من أعضائها. والجدير بالذكر أن الماجور مور الذى كان المفروض فـيه أن يدافع عن مصالح شيخ الكويت لم ينطق بكلمة واحدة طيلة المحادثات فقد سيطر كوكس على الموقف تماما. وعلى الرغم من النجاح الذى أحـرزه إلا أن ذلك كان على حسـاب السمعة الطيـبة التى اكتسـبها بين عرب الخليج إذ إن الشـيخ أحمد الجابر الذى لم يكن قـد مضى على ارتقـائه الحكم أكثـر من سنة تلقى ضـربة عنيـفة على يد كـوكس زعـزعت ثقتـه ببريطانيا. وعندما أفضـى كوكس للشيخ أحمد الجابر بقرارات مؤتمر العقير معتذرا لأنه اضطر إلى إعطاء ابن سـعود بعض الأراضى الكويتيـة سأله الشـيخ لماذا فعل ذلك دون استشارتـه على الأقل؟ وأجاب كوكس بأنه فى تلك المناسبة السـيئة كان السـيف أقوى من القلم وإنه لو لم يسلم تلك الأراضى لابن سعود لكان بكل تأكيد قد أخذها وربما أخـذ أكثر منها بقوة السـلاح. ولذلك حرص على أن يرضى ابن سعود باعـتباره الجار القـوى للكويت ويزرع فى نفسه شعورا وديـا تجاهها. وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد الجابر اضطر للموافقة على تسوية العقير إلا أنه ظل إلى يوم وفاته شاعـرا بالغبن، فهو لم يحضر مـحادثات العقير ولـم يطلع على ما كان يجرى هناك، وكان كثيرا ما يردد أمـام أخصائه بأنه كان يثق ببيرسى كوكس، وأنه لم يكن يعترض لو أن بضعة أميال اقتطعت منه، ولكن أن يسلب ثلثى إمارته دون أن يكون له رأى فى الأمر ويرى بعينه تلك الأراضى تعطى لابن سـعود فذلك أمر من الصعب عليه أن يتحمله. وفى السنوات التالية ظل الشيخ أحمد مصرا على أن كل منطقة الكويت المحايدة تعد جزءا من أراضيه، وأعلن أنه لن يوافق مطلقًا على اقتـسام أرباح النفط مع ابن سـعود. ولكن قبل وفـاته بسنوات قليلة اتفق مع ابن سعود على منح امتياز المنطقة المحايدة لشركة النفط الأمريكية المستقلة Aminoil فى عام ١٩٤٧. وقد فعل ذلك على حد قوله رغـبة منه فى المحافظة على صداقة ابن سعـود الذى أصبح تأييده للكويت أجدى مـن تأييد بريطانيا؛ ذلك لأن استـغلال بريطانيا للنفط فى أراضيه وسياستـها التى كانت تميل إلى إسرائيل أكثر مما تميل إلى العرب حملاه، كما يقرر ديكسون، على تغيير خطته تجاه بريطانيا تمشيا مع الشعور العام فى العالمين العربى والإسلامى [١].

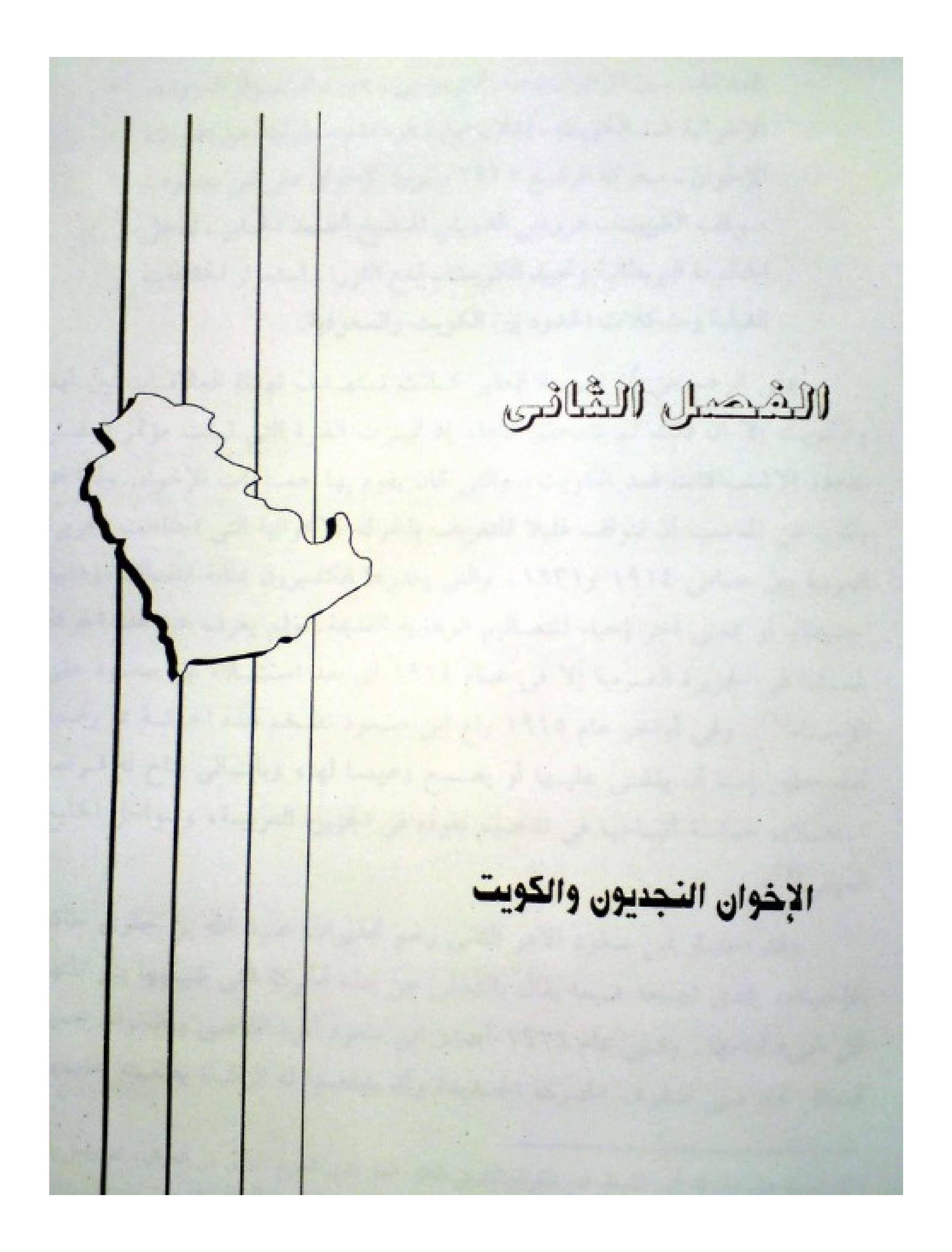
(١) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٨٧.

والحقيقة أن اتفاقية العقير كانت مجحفة إجحافا بالغا بحقوق الكويت. وأما حجة السير برسى كوكس بأن سلطة أحمد الجابر على قبائل الصحراء أصبحت ضعيفة، فهذا ليس بمنطق قوى لأن هذه القبائل تابعة للكويت أصلا، ولكن الذى حدث أن تلك القبائل كانت تتبع الحاكم الذى يمدها ماديا ومعنويا ولما كان الشيخ أحمد لم يهتم باستمالة هذه القبائل إليه، فقد اتجه زعماؤها إلى موالاة ابن سعود. وأما حجة كوكس أن السيف أقوى من القلم وأن ابن سعود كان سيأخذها بالقوة، وربما أخذ أكثر منها فهذه حجة غير مقنعة؛ لأن إمارة الكويت واقعة تحت الحماية البريطانية، وبذلك تكون بريطانيا قد قصرت فى واجب الحماية إزائها.

والأمر الذى لا شك فيه أن بريطانيا كانت تنفذ سياستها وفقا لمصالحها لأنها ضمنت ولاء الكويت لها، وتريد أن تكسب صداقة ابن سعود على حساب الكويت. وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد الجابر لم يرحب بتسوية العقير إلا أن شعوره بالحاجة إلى تأييد بريطانيا له أدى بها إلى أن تستمر فى الاحتفاظ بنفوذها فى الكويت. وكان مما يخفف على الشيخ أحمد أنه كان يأمل فى وقت من الأوقات استرداد المقاطعات التى فقدها. وفى رسالة من ديكسون إلى المقيم السياسى فى الخليج فى عام ١٩٣٣ جاء فيها: أن شيخ الكويت أخبره بأن عندما يموت ابن سعود سيضع مطالبه على جميع الجزء الشمالى الشرقى من الإحساء حتى بلبول ووبره والصفا وحفر، وهى الأراضى التى يسكنها مطير والعوازم، وكان يحكمها الشيخ مبارك من قبل، وأن ابن سعود لو أعطى امتيازات النفط للأمريكيين فى هذه الجهات فإنه سوف يطردهم منها. وفيما يبدو لنا أن الشيخ أحمد الجابر كان يحاول استغلال التنافس بين الشركات البريطانية والأمريكية لاسترداد مقاطعاته. ولم يذكر ديكسون فى رده على الشيخ أحمد إلا أن الأمور تبدو سابقة على أوانها أو كما ذكر على وجه التحديد أنه من الخطأ عد الفراخ قبل أن يفقس البيض[١].

---

(١) F.O. 371/ 16850 Dickson, Political Agent Kuwait to Political Resident in Persian Gulf 30th June, 1933.



الفصل الثانى

الإخوان النجديون والكويت

العلاقات بين الإخوان وعبد العزيز بن سعود ـ استمرار الغزوات الإخوانية ضد الكويت ـ إعلان ابن سعود عدم مسئوليته عن إغارات الإخوان ـ معركة الرقيع ١٩٢٨ ـ ثورة الإخوان على ابن سعود ـ موقف الكويت ـ عروض الدويش للشيخ أحمد الجابر ـ تدخل الحكومة البريطانية وتحييد الكويت ـ قمع الثورة ـ استمرار الخلافات القبلية ومشكلات الحدود بين الكويت والسعودية.

على الرغم من أن تسوية العقير كانت تستهدف تهدئة العلاقات بين نجد والكويت إلا أن ذلك لم يتحقق تماما، إذ تميزت الفترة التى تلت مؤتمر العقير بتجدد الاشتباكات ضد الكويت، والتى كان يقوم بها جماعات الإخوان. ولذا قد يكون من المناسب أن نتوقف قليلا للتعريف بالحركة الإخوانية التى اجتاحت الجزيرة العربية بين عامى ١٩١٤ و١٩٣١، والتى يعتبرها الكثيرون بمثابة انتفاضة وهابية جديدة، أو بمعنى آخر إحياء للتعاليم الوهابية القديمة. ولم يعرف عن هذه الحركة شيئا فى الجزيرة العربية إلا فى عام ١٩١٤ أى بعد استيلاء ابن سعود على الإحساء[١]. وفى أواخر عام ١٩١٥ راع ابن سعود تضخم هذه الحركة مما وضعه أمام حلين إما أن يقضى عليها أو يصبح زعيما لها، وبالتالى تتاح له فرصة استغلال حماسة أتباعها فى تدعيم نفوذه فى الجزيرة العربية، وسواحل الخليج العربى[٢].

وقد اختار ابن سعود الأمر الثانى رغم تحذيرات عبد الله بن جلوى حاكم الإحساء، الذى نصحه فيما يقال بالتخلى عن هذه الحركة التى شبهها بنار تلتهم كل شىء أمامها. وفى عام ١٩١٦ أصدر ابن سعود أمره القاضى بانخراط جميع قبائل نجد فى صفوف الحركة الجديدة وأن يدفعوا له الزكاة بصفته إمامهم

---

(١) تنسب هذه الحركة إلى الشيخ عبد الكريم المغربى الذى عمل لدى شيوخ المنتفق فى العراق، ثم رحل إلى نجد حيث أظهر نفسه كمعلم ومصلح دينى فى أرطاوية، وهى الهجرة الرئيسية لقبيلة مطير.

(٢) عن حركة الإخوان انظر:
F.O. 371/ 15455 Akhwan Movement, Memo. Political Agency Bahrein to Civil Commissoner Iraq 5th March 1925.

الشرعى[1]. ولم تأت سنة ١٩٢٠ حتى كانت الحماسة للحركة الجديدة قد بلغت حدا كبيرا بين البدو، كما تجاوب الكثيرون مع أوامر ابن سعود فى بناء القرى والمدن لتوطين القبائل التى كان يقربها أو يبعدها من الرياض حسب سهولة أو صعوبة مراسها.

ويمكننا أن نقسم حركة الإخوان بالنسبة لعلاقتهم بابن سعود إلى ثلاثة أدوار رئيسية:

الدور الأول من ١٩١٥ إلى ١٩٢٢، وفى هذه المرحلة استغل ابن سعود الإخوان لتوسيع رقعة ممتلكاته. ولذلك يمكننا أن نقرر أن جميع الحروب التى خاضها الإخوان فى هذه المرحلة، كانت تتم بأوامر صريحة من ابن سعود، ظهر ذلك فى حروبهم فى حمض والجهراء كما سبق أن أشرنا، وكذلك فى حروب ابن سعود ضد آل الرشيد وإسقاطه لإمارتهم فى حائل ١٩٢٢.

والدور الثانى يمكن تحديده بالفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٥ ويظهر فى هذه المرحلة تغاضى ابن سعود عن نشاط الإخوان وتحركاتهم، طالما كان توسعهم يتم لمصلحته.

أما الدور الثالث فيشمل الفترة من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٠ وفى هذا الدور تظهر بوضوح الخلافات بين ابن سعود وبين زعماء الإخوان بعد أن وجدهم يعارضون سياسته وأسلوبه فى الحكم، ولذلك كان من الطبيعى أن تنتهى هذه المرحلة بثورتهم عليه؛ ثم نجاحه فى قمع ثورتهم والقبض على كثير من زعمائهم[2].

وقد استمرت مناوشات الإخوان قائمة ضدالكويت حتى بعد توقيع معاهدة العقير، ففى عام ١٩٢٤ هجم ابن حثيلان والفقم على أطراف الكويت، وعلى الرغم من أن ابن سعود أكد أن هذه الإغارات وقعت دون علم منه إلا أنه إزاء تراخيه، أو بالأحرى تغاضيه عن وقوع هذه الاشتباكات ضد الكويت، طلب

---

(١) هيكسون: الكويت وجاراتها ص ١٤٨ وما بعدها.

(٢) مجلة الكويت، إصدار عبد العزيز الرشيد ج ١٠ المجلد الثانى محرم ١٣٤٨ ص ٢٧.

الشيخ أحمد الجابر مساعدة الإنجليز له الذين كانوا من ناحيتهم حريصين على سريان تسوية العقير. والفعل أرسلت عدة طائرات استطلاعية إلى الصبيحية الواقعة على الحدود بين الكويت ونجد، ومع ذلك فإنها لم تتمكن من القيام بأية أعمال عسكرية لصعوبة تمييزها بين قبائل الإخوان وقبائل الكويت[1].

والحقيقة أنه منذ عام ١٩٢٤ بدأت سيطرة ابن سعود تتعرض للتدهور السريع على زعماء الإخوان، وأخذ بالفعل يفقد سيطرته عليهم، كما ظهر الخلاف بينه وبين نايف بن حثيلان، أو أبو الكلاب كما كان يطلق عليه، وينتمى إلى قبيلة خضير وهى فرع من العجمان، وكذلك مع فيصل الدويش شيخ الأرطاوية[2].

ولذلك فقد يكون من الإنصاف هنا ألا نحمل ابن سعود تبعة حوادث الإخوان فى الفترة التى أعقبت ذلك، وهو ما عبرنا عنه بالدور الثانى من حركة الإخوان. ومن ناحية أخرى فإن ابن سعود أخطر الحكومة البريطانية رسميا فى عام ١٩٢٧ بعدم مسئوليته عن أية اعتداءات تقوم بها القبائل الإخوانية التى اعتبرها متحدية لأوامره[3].

ولما كان تقدم الإخوان إلى الكويت يعنى اقترابهم من مركز القوات الجوية البريطانية .R.A.F فى الشعيبة التى تقع على مسافة عشرة أميال من البصرة، فقد اتجه رأى الحكومة البريطانية إلى اتخاذ الكويت بمثابة مركز للاستطلاع خاصة وأن شيخ الكويت لم يبد أى اعتراض على ذلك، نظرا لما كانت تتعرض له إمارته من تهديدات مستمرة[4]، وخاصة حين تلقى إنذارا من الدويش بأنه سيقوم بغزو الكويت إن لم يفتح له أبواب المدينة، ومواجهة لذلك بادر الكويتيون بتحصين الجهراء واستعين بالجنود المرتزقة التى عسكرت إلى جانب البدو فى الصحراء، كما

(١) F.O. 371/ 12994 Telegram from High Commissioner of Iraq to the Secretary of State for Colonies dated 20th June, 1924.

(٢) Agent (Kuwait) to Political Resident (Persian Gulf).

(٣) Attitude of Kuwait towards Akhwan raids. C.O. to F.O. 16th December, 1927.

(٤) F.O. 371/12994 Colonial Office to the Under Secretary of State 18 - 19 August, 1928.

أعاد الكويتيون ترميم أسوار مدينتهم[١]. وفى ديسمبر عام ١٩٢٧ أعرب الشيخ أحمد الجابر عن شكره الزائد لتعقب القوات البريطانية الجوية لفلول الإخوان، وقيام الطائرات الاستطلاعية بالتحليق فوق مقاطعاته من آن إلى آخر[٢].

وحول ذلك الوقت أيضا استنجدت مجموعة من قبائل العوازم القاطنة على مقربة من الحدود الجنوبية فى الكويت من غزوة إخوانية بقيادة ترحيب ابن شقير فى منطقة أم الريام على بعد سبعة أميال من الشمال الشرقى من الجهراء، وعندما وصلت هذه الأنباء إلى الكويت تحركت قوة كويتية لصدها، كما أرسل الشيخ أحمد الجابر احتجاجا إلى ابن سعود الذى أعرب عن أسفه لوقوع هذه الحوادث، ووعد بتوجيه قوة سعودية ضد ابن شقير من قبل فهد بن جلوى حاكم الإحساء.

على أن أبرز اشتباك وقع بين الإخوان والكويتيين حدث فى ٢٨ يناير ١٩٢٨ فى منطقة الرقيع على مقربة من الجهراء. وقاد هجوم الإخوان على بن عشوان، أحد زعماء مطير، وكانت استعدادات الكويتيين من حيث الأسلحة والمعدات أكثر من استعدادات الإخوان على الرغم من كثرة عددهم، ولذا أوقع الكويتيون بهم الهزائم وغنموا منهم الكثير من الغنائم، على الرغم من أن قائدهم علي الخليفة آل صباح لقى حتفه فى هذا الصدام[٣]. وتعد معركة الرقيع آخر المعارك التى خاضها الكويتيون ضد الإخوان الذين تعرضت قواتهم أثناء عودتها من الرقيع لهجوم قاس من سلاح الطيران الجوى الذى اتخذ من الكويت قاعدة مؤقتة، كما وضعت ثلاث

---

(١) F.O. 371/ 12994 Political Resident in the Persian Gulf to Govt. of India No.21 dated 13 December, 1927.

انظر حالة الكويت حتى عام ١٩٢٧، معلومات مقدمة إلى حكومة الهند.

(٢) F.O. 371/12999 Telegram from Resident in the Persian Gulf S.S. Chakdara to the Secretary of State for theColonies, 13th December, 1927.

(٣) كان للغزوات الإخوانية أثر كبير فى اضطراب أحوال الأمن والتوتر الذى عاشه أهالى الكويت وقد الهبت هذه المعارك خيال الشاعرالكويتى ناصر بن قاسم آل غانم فوضع قصيدة وصف بها حالة الكويت جاء فيها:

يا شيخنا إن الكويت لتشتكى	من جور أفراد من الإخوان
جعلوا التفرق دابهم فيها	فما راموا سوى التخريب للأوطان
يا شعبنا إياك أن ترضى	بما يأتيك من جور ومن بهتان

انظر مجلة الكويت ج ١٠ المجلد الأول جمادى الآخر ١٣٤٧ ص ص ٤١٨/٤١٩.

طرادات حربية على سواحل الكويت. وقد اتخذت كل هذه الاجراءات بموافقة الشيخ أحمد، ومع ذلك فقد أوضحت الحكومة البريطانية أنه على الرغم من اتخاذها جميع وسائل الحماية إلا أنهامع ذلك ليست ملزمة بمسئولية الدفاع عن الكويت أكثر مما كان قد تقرر لها فى عام ١٩١٤[١]. وقد تحولت الإغارات الإخوانية بعد ذلك إلى المقاطعات الجنوبية للعراق، وتوزع شعور ابن سعود بين استيائه من الإخوان الذين أخلوا بأوامره وبين استيائه فى نفس الوقت من عقابهم بواسطة أسلحة بريطانية. وعلى الرغم من أن ابن سعود قد نجح فى منع تجدد اشتباكات كثيرة إلا أنه لم يتحمس لعقد اجتماع بينه وبين المقيم البريطانى فى الخليج، كما أبدى استياءه بشأن التحصينات التى وضعت فى بعض مراكز الصحراء بين نجد والعراق، وأظهر استياءه هذا لكل من كورنوليسCornwallis والسير جلبرت كلايتون اللذان كانا على رأس بعثة بريطانية زارته في الرياض فى مايو ١٩٢٨ بهدف الوصول إلى حل بالنسبة لإغارات الإخوان على الحدود الكويتية النجدية العراقية. وقد فشلت هذه المفاوضات واستمرت الاضطرابات قائمة[٢].

وفى يناير١٩٢٩ قامت قوة من العجمان ومطير بغزو المنتفق وهاجمت إحدى السيارات القادمة من البصرة إلى الكويت وكان بها بعض الأمريكيين، وقد قتل أحدهم وهو مبشر أمريكى فى البصرة يدعى الدكتور بلكرت وكان بصحبته المستر كراين Crane وهو من رجال المال والأعمال فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتبع ذلك وقوع اعتداءات كثيرة على القبائل العراقية في جنوب العراق[٣]؛ مما ترتب عليه غلق الطريق البرى بين البصرة والكويت لمدة شهر. وتقدمت قوات الشرطة العراقية إلى داخل مقاطعات الكويت الشمالية مما أثار الشيخ أحمد الجابر الذى

(١) F.O. 371/16838 Question of Liability for the protection of Kuwait against aggression from outside 1928-1929 supplementary Note by G. Laithwaite.

(٢) Longrigg, op. cit., p. 219.

(٣) تذكر بعض المصادر المحلية عن مقتل المستر بلكرت أنه لم يكن هو المقصود بالقتل، وإنما كان المقصود بذلك هو المستر كراين لما عرف عنه من اهتمام بالقضايا العربية، وقد حاول الإنجليز تدبير مؤامرة لقتله مع قبائل مطير ولكن حدث خطأ إذ قتل المبشر الأمريكى بدلا منه. وكان الهدف من ذلك منع وصوله إلى الكويت. انظر عبد الله الحاتم: من هنا بدأت الكويت ص ٢٧٠.

وجه فى هذه المرة احتجاجا شديدا ضد العراق، وتعهد ديكسون الوكيل البريطانى فى الكويت بأن لا يحدث مستقبلا أى تغلغل لقوات الشرطة العراقية فى مقاطعات الكويت إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الشيخ. والأمر الذى لا شك فيه أن المراقبة البريطانية الصارمة بما فى ذلك تعزيز المراكز الصحراوية أنقذت جنوب العراق من تعطش الإخوان الشديد للدماء.

ومنذ عام ١٩٢٩ وضح أن الكويت ـ يدفعها الوضع الاقتصادى المتأزم الذى نتج عن عمليات الحصار التجارى السعودى عليها ـ أصبحت لا تمانع فى دخول قوات الإخوان الخارجين على ابن سعود إلى مقاطعاتها أثناء عملياتهم الهجومية ضد قبائل العراق. ففى مايو ١٩٢٩ قدم فؤاد حمزة القائم بأعمال وزارة الخارجية السعودية احتجاجا إلى الوكيل والقنصل البريطانى فى جدة ضد دخول فرحان بن مشهور من قبيلة الرولة الكويت من الشعيبة بقوات مسلحة بعد إغاراته على المقاطعات الجنوبية للعراق. وذكر الاحتجاج أن ابن مشهور من الزعماء الذين أمر ابن سعود بمعاقبتهم للأعمال السيئة التى ارتكبوها ضد العراق وشرق الأردن والكويت، وإنه إذا قامت حكومات بعض هذه الدول بتشجيعهم واستقبالهم فى أراضيها فإنما بذلك تشجع الآخرين على الاستمرار فى ارتكاب أعمال عدوانية[1]. وذكر فؤاد حمزة أن ابن سعود يحارب الإخوان من أجل العراق والكويت وينبغى للحكومة البريطانية أن تقف حائلا دون مراسلات أولئك المجرمين أو اتصالهم مع أى أحد فى الكويت أو العراق[2].

والأمر الذى لا شك فيه أن الشيخ أحمد الجابر كان يتغاضى عن دخول الإخوان إلى مقاطعاته رغبة منه فى الضغط على ابن سعود وإجباره على رفع الحصار التجارى عن الكويت[3]، خاصة وأن الإخوان عارضوا بشدة سياسة ابن سعود فى تحريم التعامل التجارى مع الكويت. ومع ذلك فإن العلاقة بين الشيخ

---

(١) F.O. 371/12994 Protest from Fouad Hamza Acting Minister for Foreign Affairs to His Excellency the Acting British Agent and Consul at Jeddah 3/12/1347 = 12/5/1929.

(٢) F.O. 371/12994 Hamza to Consul at Jedda 9/1/1930

(٣) انظر تفاصيل الحصار السعودى للكويت فى الفصل القادم.

أحمد الجابر والإخوان لم تصل إلى تعاون وثيق فيما بينهما ضد ابن سعود. ويرجع ذلك فى اعتقادنا إلى ما تأصل فى نفوس الكويتيين من عداء وبغض شديد لهم. فعلى الرغم من أن مشهور أعلن ولاءه للشيخ أحمد الجابر إلا أن شيخ الكويت رفض هذا الولاء، وأكد أنه يعد بنفسه قوة لطرد الإخوان من مقاطعاته وأنه يطلب عون القوات الجوية البريطانية. وكان من رأى المقيم البريطانى فى الخليج ضرورة تقديم المساعدة لابن سعود عن طريق قوات هندية تتقدم من الإحساء وذلك بعد أن اعترض شيخ الكويت على تنفيذ مطالب ابن سعود الخاصة بطرد المتمردين بواسطة قوات سعودية تتقدم إلى الكويت مؤكدا أن ذلك يعد خرقا لسيادته[(١)]، وأن ابن سعود ينتهز الفرصة للتدخل سرا أو علانية فى إمارات الخليج، وأعرب فى نفس الوقت عن احتجاجه على الدعاية السعودية ضد الكويت ونفى أن الكويت تؤازر الإخوان ضد ابن سعود [(٢)]. وفى الإجابة على الاحتجاج السعودى طلبت وزارة الخارجية البريطانية من ممثلها فى جدة تبليغ ابن سعود بأن الحكومة البريطانية تتخذ الوسائل المناسبة لتعاون القوات البريطانية مع حاكم الكويت بهدف عدم استخدام مقاطعات الكويت ملاجئ للثائرين ضده، وعلى ذلك فإن مسألة مرور قوات سعودية إلى الكويت لا ينبغى أن يكون لها أدنى اعتبار فى ذهنه[(٣)].

ويتضح لدينا أن محاولة ابن سعود إرسال قوات من قبله إلى الكويت كانت رد فعل لما أحسه من نشاط إخوانى فى الكويت وتخوفه من استجابة الكويت لمطالبهم؛ أو تحالف زعماء الإخوان مع شيخ الكويت ضده. ولدينا بالفعل ما يؤكد ذلك فيما نقله المندوب السامى البريطانى فى العراق إلى وزارة المستعمرات البريطانية بتاريخ ٢١ يونيه ١٩٢٩، فقد ذكر أن الشيخ أحمد الجابر تلقى رسالة من فيصل الدويش، زعيم قبيلة مطير وأبرز زعماء الإخوان، ذكر فيها أنه ترك أرطاوية ويتجه إلى شمال الإحساء عن طريق جريا العليا، ويطلب من شيخ الكويت

---

(١) F.O. 391/12994 Abdul Aziz Al Saud to His Excellency the Acting British Agent & Consul Jedda 20/12/1347.

(٢) F.O. 371,12994 Telegram to Acting British Agent Jedda F.O. June 18th 1929.

التصريح له بأن يعسكر بقواته فى الصبيحية لاتخاذها قاعدة لمحاربة ابن سعود فى الإحساء، وأنه مستعد للقدوم إلى الكويت لشرح خططه. وذكر الدويش أنه لو سمح له بذلك فإنه يتعهد بمنع الإخوان من الإغارة مستقبلا على المقاطعات الكويتية وأن يعقد اتفاقا على هذا الأساس مع شيخ الكويت. أما إذا لم يوافق الشيخ أحمد الجابر على مطالبه فهو يرجو منه أن يجرى اتصالا مع الوكيل البريطانى فى الكويت، على أساس ألا تتدخل الحكومة البريطانية فى حركته ضد ابن سعود. وقد أشار الوكيل البريطانى فى الكويت على الشيخ أحمد الجابر بأن يرفض طلب الدويش فى أن يعسكر فى الصبيحية أو فى أى مكان آخر داخل المقاطعات الكويتية، وأن يضع مطير فى نفس فئة العجمان وأن يبلغه بأن الحكومة البريطانية سوف تلتزم بالحياد التام إذا ما انحصرت الحركة داخل المقاطعات السعودية[1].

ويفهم من ذلك أن معارضة الحكومة البريطانية لحركة الإخوان لم تكن تستهدف فى الواقع مساعدة ابن سعود بقدر ما كانت تخشى على مناطق نفوذها فى الكويت والعراق.

وقد حاول الدويش مرة أخرى فى ٢٨ يونيه ١٩٢٩ أن يحمل الشيخ أحمد على الانضمام إليه، إذ أرسل له عدة رسائل مع عدد من الإخوان بما فيهم ابنه الأكبر عبد العزيز وذلك لإقناعه باتخاذ موقف مؤيد لهم . وصيغت تلك الرسائل بلغة فصيحة وبيان بليغ بحيث تركت أثرا عميقا فى نفس حاكم الكويت وشعبه. فقد ذكر الدويش فى رسائله أن كل ما يطلبه الإخوان هو المؤن والذخائر، وإذا ما اشتركت الكويت معهم فهو يتعهد بالباقى، ويعقب ديكسون على ذلك بقوله بأنه كان من حسن حظ جميع المعنيين بالأمر أن بقى الشيخ أحمد أمينا لوعوده التى قطعها له بصفته وكيلا سياسيا لحكومة صاحب الجلالة بالرغم من أن إغراء الدويش له فى استعادة المناطق الجنوبية للكويت وخاصة القبائل التى عليها كالعوازم وعجمان ومطير كان شديدا لا يقاوم. ولو أن الشيخ أحمد انضم إلى الإخوان

(١) F.O. 371, 12944 Measures to be taken against Rebel Akhwan in Neighbourhood of Kuwait & Frontiers 21 st June 1929.

واتحدت الحكومة البريطانية موقفا محايدا لكان من المحتمل جدا تهديد مركز ابن سعود لأن القوات المقاتلة فى نجد ذاتها كانت إلى جانب المتمردين[١].

ويستدل من الوثائق التى تناولناها مدى الدور الكبير الذى لعبته بريطانيا لكى تضمن حياد الكويت خلال حركة الإخوان وحرصها على عدم حدوث أى اتفاق بين الكويت وزعماء الإخوان. وعلى الرغم من الآثار السيئة التى أحدثها الإخوان فى إغاراتهم المتكررة على الكويت، إلا أنه من المؤكد أن الشيخ أحمد الجابر حاول استغلال هذه الحركة لاسترداد مقاطعاته التى انتزعت منه خلال مؤتمر العقير، ففى تقرير من ديكسون، الوكيل البريطانى فى الكويت ذكر فيه أن الشيخ أحمد الجابر أكد له أنه سيبتهج فيما لو هزم ابن سعود، إذ أنه يشعر أن قبائل مطير والعوازم والعجمان ستعود إلى ولائها القديم للكويت. كما ذكر له أنه عاون ابن سعود، كما عاونه اباؤه من قبل، وأنه أمده بالمؤن والأموال حينما استنجد به خلال إسقاطه لعاصمة آل الرشيد فى حائل ١٩٢٢[٢]. وأنه لولا هذ المساعدة لما تحقق له النصر على آل الرشيد وبدلا من أن يرد ابن سعود الجميل للكويت، فإنه تمادى فى ارتكاب أعمال كان من شأنها تجريدها من كثير من قبائلها وأراضيها، واستحوذ على المراعى الرئيسية لمطير والعجمان بناء على قرارات مؤتمر العقير. وفضلا عن ذلك فإن ابن سعود لم يعيد للشيخ أحمد الجابر الأموال التى أقرضه إياها وأنه يعتبر أن الهجوم الذى تعرضت له الكويت فيما بين عامى ١٩٢٧و١٩٢٨ هو من تحريض ابن سعود. وعلى الرغم من كل هذه المآخذ فإنه يعتبر نفسه مع ذلك مرتبط برباط شرف مع الحكومة البريطانية وسياستها، وعليه فهو سيلتزم بمنع الإخوان من دخول الكويت أو التعامل مع سكانها. وقد طلب ديكسون من حكومته أن تتعهد فى مقابل موقف الشيخ وتمشيه معها فى سياستها أن تبذل مساعيها الحميدة لوضع حد للمشكلات المعلقة بين الكويت ونجد؛ بما فى ذلك المشكلات الجمركية وفرض ابن

---

(١) ديكسون مصدر سبق ذكره ص ٣٢

(٢) F.O. 371. 14455 Political Resident to Lord Passfield H.M.'S. Secretary of State for Colonies 15th December 1929

سعود الحصار التجارى عليها[1]. وكان الشيخ أحمد الجابر قد وافق على الوقوف فى وضع الحياد ولكنه اشترط حماية الحكومة البريطانية لإمارته وذلك لاعتقاده أنه بمجرد أن يصل ابن سعود إلى صلح مع مطير والعجمان فإنه سيعاود تطلعه إلى الكويت، ولم ينس أن يلمح للحكومة البريطانية أنه كان فى وسعه الاستفادة من الوضع الناجم عن ثورة مطير والعجمان ضد ابن سعود فى إحراج مركزه، ولكنه استجابة لتعليمات الحكومة البريطانية سيوقف جمع إمداداته لتلك القبائل كما سيعمل على إغلاق حدود إمارته أمامهم وسيطرد القبائل التى هى أساسا قبائل تابعة له، بينما كان من السهل عليه أن يعيدها إلى ولائها القديم [2].

وعلى الرغم من تعهد الكويت بالحياد إلا أن السعوديين لم يثقوا بتلك الوعود، وتتضح هذه الحقيقة من المذكرة التى قدمها الشيخ حافظ وهبة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى أغسطس ١٩٢٩ والتى أكد فيها أن عرضين قدما إلى شيخ الكويت من قبل فيصل الدويش[3]، كما أنه بعث برسالتين قبل ذلك فى يونية ويولية من نفس العام يطلب فيهما من الشيخ أحمد الجابر أن يكون إماما على الإخوان[4]. وردت وزارة الخارجية البريطانية على هذه المذكرة بالتأكيد أن شيخ الكويت تعهد بعدم مساعدة المتمردين من الإخوان، أو إعطائهم ملاجئ فى المقاطعات التابعة له[5].

وفى أواخر عام ١٩٢٩ وصلت حركة الإخوان إلى أقصى درجة لها ووضح أن ابن سعود يحاول استغلال هذه الحركة للتدخل فى شئون الكويت متهما الشيخ أحمد الجابر بعدم وفائه للعهود التى قطعها بالوقوف على الحياد . ويقرر ديكسون

(١) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century p. 25 see also F.O. 371,14455 Political Resident to Lord Passfield H.M.'s Secretary of State for the Colonies 15th Dec. 1929

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 371, 12994 Hafiz Wahba to F.O. August, 1929.

(٤) F.O. 371, 12994 Memo. Points raised by Sheikh Hafiz Wahba at the F.O. on Sept. 3rd 1929

(٥) F.O. 371,12994 C.O to Under Secretary of State F.O. 30th July., 1929.

أن اتهام ابن سعود للكويت اتهام باطل لأن الشيخ أحمد الجابر ظل مخلصا فى تعهداته، إلا ما كان يجرى من بعض حوادث التهريب بين الكويت ونجد[1].

وتتضح هذه الاتهامات فى مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية السعودية إلى الحكومة البريطانية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٩. وعلى الرغم من أن هذه المذكرة تثنى على الموظفين الإنجليز فى العراق وعلى الكولونيل ديكسون فى الكويت، من حيث محافظتهم على العهود وتنفيذ سياسة الحكومة البريطانية إلا أنها تقرر عدم وفاء حكومة الكويت بتعهداتها الخاصة بالوقوف على الحياد إزاء التمرد. وتعرض المذكرة إزاء ذلك لكثير من التصرفات التى صدرت عن شيخ الكويت منها استقباله لزعماء القبائل المتمردة وانزالهم ضيوفا عليه، وفتح أسواق بلاده لتزويدهم بالمؤن والسلاح، فضلا عن تقريره لهم أعطيات من المؤن والأموال. وطالبت المذكرة أن يسمح حاكم الكويت للقوات السعودية بالتقدم إلى مقاطعاته لتعقب المتمردين، وفى هذا ما يؤكد محاولة ابن سعود استغلال ظروف الموقف لاختراق حدود الكويت[2]. وحول ذلك الوقت أيضا أعلن ابن سعود خلعه لزعماء الإخوان بما فيهم ابن بجاد والدويش ونايف الحثيلان باعتبارهم خارجين عليه.

والحقيقة أن الحكومة البريطانية كانت تقف إلى جانب ابن سعود لاعتقادها أنه لو فقد سيطرته على الإخوان فإن جميع قبائل الصحراء سوف تهاجم الحدود النجدية العراقية الأردنية والكويتية وهو أمر لم تكر ترحب به. ولذلك أمده الإنجليز بالسلاح والوعود بأن لاتمد كل من الكويت والعراق وشرق الأردن يدها إلى الإخوان. بالإضافة إلى ذلك فقد كان مما ساعد ابن سعود فى السيطرة على الموقف أن قبائل عجمان ومطير وعتيبة انقسمت على نفسها، فمنهم من والى الدويش ومنهم من ظل على ولائه لابن سعود. ومن ناحية أخرى فقد بذل ابن جلوى حاكم الإحساء جهدا كبيرا فى قمع الحركة وتضييق الخناق على العجمان. وفى منطقة وادى الباطن حيث تلتقى حدود نجد والكويت دارت الدائرة على زعماء

(١) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٣٠٦.
(٢) حافظ وهبة: خمسون عاما فى جزيرة العرب ص ص ٢٩٣/٣٠١.

الإخوان، مشهور وفيصل وبجاد، ففر مشهور إلى العراق ومنها إلى سوريا حيث منحه الفرنسيون حق اللجوء السياسى. أما الدويش فقد هرب إلى الكويت ولكن الإنجليز بادروا بتسليمه إلى ابن سعود الذى ألقى به فى السجن مع ابن بجاد وبقية الزعماء الذين نجح فى القبض عليهم[1]. والجدير بالذكر أن بريطانيا لم تسلم زعماء الإخوان إلى ابن سعود إلا بعد انتزاعها بعض الشروط فى مقابل ذلك. إذ استطاع هيوبيسكو Biscoe المقيم السياسى فى الخليج أن يصل إلى اتفاق مع ابن سعود تم على أساسه أن يمتنع عن إرسال قوات إلى المقاطعات العراقية والكويتية بواسطة القبائل التى خضعت له من العجمان ومطير، وإذا ما وقعت تلك الغزوات فإنه يتعهد بإعادة الأشياء المسلوبة إلى أصحابها، وفى حالة غزو المقاطعات العراقية تنفذ بنود اتفاقية بحرا، أما بالنسبة للكويت فتجرى التسوية بموجب اتفاقية خاصة بالأوضاع القبلية يتم توقيعها بين الطرفين. كما تعهد ابن سعود بحل جميع الشكاوى المقدمة من العراق والكويت بشرط أن يعاد رجال قبيلتى العجمان ومطير الموجودين فى قبضة السلاح الجوى الملكى إلى نجد مع كل أتباعهم وممتلكاتهم. كما أبدى ابن سعود استعداده لدفع تعويضات عاجلة للقبائل العراقية والكويتية إلى أن يتم تسوية الأوضاع القبلية تسوية نهائية.

وفى عام ١٩٣٠ تسلم الشيخ أحمد الجابر لقب H.C.I.E. ووعد أن تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لكى يزيل ابن سعود الحصار الاقتصادى الذى كان قد فرض على الكويت مكافأة على موقفه المحايد، وعدم مساعدته الإخوان فى خروجهم على ابن سعود[2].

وكانت الأمور تشير إلى احتمال تقارب بين الكويت ونجد بعد قمع الإخوان، ومع ذلك فقد كان مما يقف حائلا دون ذلك مشكلات الحصار والتهريب

(١) توفى الدويش فى عام ١٩٣١ وظل زعماء الثورة الآخرين فى السجن حتى عام ١٩٣٤، حيث اتهموا بمحاولة الفرار عندما كان ابن سعود يقاتل إمام اليمن فنقلوا إلى الهفوف حيث سجنوا فى الدياجير الشركية المظلمة تحت الأرض وانقطعت أخبارهم منذ ذلك الوقت. ومما يذكر أن انتصار ابن سعود على الإخوان كان له صدى شديد على الكويت والبحرين اللتان ابتهجتا من قمع هذه الحركة لما كانت تتعرض له الإمارتين من اضطرابات وقلاقل، انظر مجلة الكويت ـ المجلد الثانى محرم ١٣٤٨ جـ ١٠ ص ٢٨

(٢) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ٣٢٦

فضلا عن المطالبات القبلية العديدة بين الكويت ونجد. ومن ناحية أخرى فقد أصر الشيخ أحمد الجابر على اعتبار ابن سعود مسئولا عن الغزوات التى تعرضت لها المقاطعات الكويتية خلال حركة الإخوان، هذا بالإضافة إلى ما أثاره حاكم الكويت بالنسبة لمشكلة الديون التى ينبغى على ابن سعود أن يوفيها للكويت. وفى مذكرة من وزير خارجية السعودية إلى السير أندروريان الوزير البريطانى المفوض فى جدة فى ٢٢ أغسطس ١٩٣٢ جاء فيها: إن الملك عبد العزيز بن سعود يعترف بما قدمه الشيخ أحمد من مساعدة له خلال حصاره لحائل عام ١٩٢٢، ولكنه لا يتذكر قيمة تلك المساعدة. وتضيف المذكرة إلى ذلك أن ابن سعود أراد شراء المؤن من الكويت، ولكن الشيخ أحمد أصر على تقديمها بلا مقابل(١). وعلى أى حال فقد اقترح ابن سعود فى رسالة بعث بها إلى الشيخ أحمد الجابر وقف جميع المطالبات من قبل الرعايا النجديين أو الكويتيين قبل تاريخ رمضان ١٣٤٩هـ. وكان مما جاء فى هذه الرسالة «اختصارا للدعاوى وقطعا للمنازعات أن توافقوا على دفن الماضى بين رعايانا ورعاياكم من تاريخ رمضان ١٣٤٩، وأن كل ما قبل ذلك لا يطالب به من قبل رعايانا ولا من قبل رعاياكم»(٢).

وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد الجابر وافق على ذلك، إلا أنه كما ألمح لديكسون هناك فرق بين رعايانا ورعاياكم وبين حكومتنا وحكومتكم.

وقد استمرت مشكلات الحدود قائمة بين الكويت ونجد، ففى يولية ١٩٣٣ أبلغت الحكومة السعودية الوزير البريطاني فى جدة عن محاولة خالد بن حثيلان من قبيلة عجمان دخول الكويت مع قوة مسلحة من أتباعه، وطالبت المذكرة السعودية اتخاذ كافة الاحتياطات ضد أي عمل يقوم به خالد الحثيلان ضد الحكومة السعودية(٣). وحدث فى مايو ١٩٣٥ أن اخترقت قوة سعودية المقاطعات الكويتية

---

(١) F.O. 371,16019 Ministry of Foreign Affairs to Andrew Ryan 22nd August,1932.

(٢) انظر من أجل ذلك رسالتين تبودلتا بين ابن سعود وأحمد الجابر فى سبتمبر عام ١٩٣٢
F.O. 371, 16019, Extract From Kuwait Intelligence Summary No. 16 dated 17th. Feb. 1932

(٣) I.O.R / 15 / 2 / 1
Anti Saudi Activities, Resident Bushire to Political Agent, Kuwait 12th. July 1933

فى الصبيحية والجهراء، وكانت هذه القوة موفدة من قبل ابن جلوى حاكم الإحساء التى أرسلها من الهفوف لمطاردة فرع من قبيلة شمر التى نزحت للرعى إلى الكويت، ولكن السلطات الكويتية بادرت بالقبض على أفراد القوة السعودية، وإن كانت لم تلبث أن أطلقت سراحهم منعا لتأزم الموقف واكتفى الشيخ أحمد الجابر بتقديم احتجاج ضد خرق حدود إمارته، واعتذرت الحكومة السعودية بأن القوة السعودية كانت تقوم بجباية الزكاة من هذه القبائل[1].

وقد استمرت المشكلات القبلية بالإضافة إلى مشكلات الحصار التجارى السعودى للكويت قائمة بين البلدين، إلى أن حسمت بتوقيع معاهدة الصداقة والتجارة وحسن الجوار وما تضمنته هذه الاتفاقية من تحديد للتحركات القبلية وتبعيتها للسعودية أو للكويت، كما سنتعرض لذلك فى الفصل القادم.

---

(١) F.O. 371/19006
British Legation Jedda to the Minister for Foreign Affairs 19th. May. 1935



الفصل الثالث

الحصار الاقتصادى السعودى للكويت

ظروف فرض الحصار ـ محاولة لتسوية الخلافات ـ بعثة الشيخ عبدالله إلى الرياض ـ مؤتمر الكويت فى عام ١٩٣٥ ـ استغلال ابن سعود الأزمة الاقتصادية فى الكويت لمحاولة فرض نفوذه ـ العوامل الرئيسية لتدخل بريطانيا ـ الحصار الاقتصادى الإنجليزى لابن سعود ـ التهديد العراقى للكويت وأثره فى تسوية الخلافات بين الكويت والسعودية ـ اتفاقيات الصداقة وحسن الجوار وتبادل تسليم المجرمين.

على أثر استقرار الحكم السعودى فى الإحساء حاول ابن سعود أن ينعش الموانىء التى آلت إليه فى العقير وجبيل والقطيف. وقد وضح ذلك عقب انتهاء المصادمات العسكرية التى وقعت بين الكويت ونجد فى حمض ١٩١٩ والجهراء ١٩٢٠، إذ كتب ابن سعود إلى الشيخ أحمد الجابر فى العام التالى ١٩٢١ بعزمه على منع رعاياه والقبائل التابعة له، من أهالى نجد والبادية، من مسابلة الكويت وصرفهم إلى مسابلة الموانى التابعة له فى الإحساء. وأكد فى رسالته أنه لم يقدم على ذلك إلا اضطرارا وأنه ليس فى استطاعته أن يتنازل عما عزم عليه إلا إذا وافق شيخ الكويت على إقامة موظفين سعوديين يبعث بهم إلى الكويت لجباية الرسوم على البضائع الخارجة من الكويت إلى نجد. ولما كان ذلك يعنى بشكل أو بآخر إيجاد نوع من النفوذ السعودى على إمارة الكويت فقد اعتبر الوكيل البريطانى فى الكويت خطط ابن سعود مخالفة لتعهدات بريطانيا لشيوخ الكويت الخاصة بحماية الإمارة طبقا للمادة التاسعة من اتفاقية أكتوبر ١٩٠٧، وهى الاتفاقية التى عقدت مع الشيخ مبارك بن الصباح وتأكدت فى ٥ يولية عام ١٩١٨ فى رسالة من المقيم البريطانى فى الخليج إلى الشيخ سالم عقب توليته الحكم. ومن ناحية أخرى فإن خطط ابن سعود كانت تعد مخالفة للمادة السادسة من اتفاقية ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ التى وقعها مع السير برسى كوكس فى دارين (القطيف)، خاصة وأن الدلائل كانت تشير إلى أن إصرار ابن سعود على التشدد فى تطبيق حصاره الاقتصادى على الكويت سيؤدى حتما إلى تصادم بينه وبين الكويت[1].

(١) F.O. 371/10005 I.O. to the Under Secretary of State C.O. 20th December, 1923.

وكانت مطالب ابن سعود تشترط العمل بإحدى أمور ثلاثة وهي: إما موافقة حاكم الكويت على تعيين موظفين سعوديين يعملون لحسابه في الكويت، أو أن يدفع حاكم الكويت من خزانته الخاصة ما يقابل قيمة الرسوم التي تفرض على التجارة. أما إذا رفض العمل بأحد الحلين فعليه أن يقيم من ناحيته موظفين لتحصيل الضرائب وتسليمها لابن سعود.

وبطبيعة الحال رفض الشيخ أحمد الجابر وشيوخ الكويت هذه المطالب جميعها إذ اعتبروا أن قبولهم العمل بإحداها يعد تخليا عن شرف الإمارة واستقلالها. ومعالجة للموقف المتأزم بين البلدين رأى الشيخ أحمد الجابر أن يرسل ابن عمه وولي عهده، الشيخ عبد الله السالم، إلى ابن سعود في عاصمته بالرياض ليتباحث معه في حل هذه المشكلة. وعلى الرغم من أن بعثة عبد الله كان لها أثر في تهدئة العلاقات إلا أنها فشلت في الوصول إلى حل نهائي للمشكلة[١]. إذ أصر ابن سعود على ضرورة عقد اتفاق يقضي بالمناصفة بين البلدين في رسوم الجمارك، واقترح أن يشرف أحد الموظفين الجمركيين من العراق أو الهند على إدارة الجمارك الكويتية. ولكن اقتراح ابن سعود قوبل بالرفض الشديد من جانب الكويت، التي أدرك تجارها أنهم سيتأثرون ولا شك بهذا التنظيم الجديد.

كانت إمارة الكويت تستفيد من حركة مرور التجارة إلى نجد بفرض ٤٪ على الواردات ومثلها على الصادرات بالإضافة إلى ٢,٥٪ على البضائع العابرة (الترانزيت) والواردة من البحرين إلى نجد[٢]. وفي عام ١٩٢٣ أشار السير برسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، على الشيخ أحمد الجابر أن يتباحث مع ابن سعود في اجتماع يعقد في الكويت ويحضره ممثلون عن ابن سعود. وفي الاجتماع الذي عقد بالفعل دارت مشاورات حول وضع تسوية لهذه المشكلة. وعلى الرغم من أن الاتجاه كان واضحا في عدم موافقة الكويتيين على

---

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج٢ ص ٢٤٠.

(٢) C.O. 727.5 Nejd Custom Collection at Kuwait, British Resident and Consul General, Bushire 20th June 1923 to the Secretary for Colonies.

إفساح المجال لتدخل ابن سعود فى الجمارك الكويتية، خشية أن يستغل ذلك لتثبيت مطالبه فى الكويت مستقبلا؛ إلا أننا نلاحظ ظهور اتجاهات من بعض تجار الكويت لإجابة مطالب ابن سعود، وهؤلاء كان يهمهم بطبيعة الحال إعادة الاتصال والتعامل التجارى بين البلدين، ولذا حبذوا فرض الضرائب على التجارة الخارجة من الكويت إلى نجد وتسليمها لابن سعود، على أن يكون الشيخ عبدالله السالم وسيطا بين تجار الكويت وابن سعود، وأن يكون له وحده حق التراسل معه. بينما رأى فريق آخر من التجار أن تلتزم الكويت بتقديم مبلغ معين من المال سنويا، بينما أصر آخرون على عدم فتح أبواب التعامل بين الكويت ونجد، لأن ذلك سيترك المجال للسعوديين خاصة من جماعة الإخوان لإشاعة الفوضى والاضطراب فى أسواق الكويت(١).

وعلى أى الأحوال فإنه إزاء تضارب وجهات النظر فشل الكويتيون فى الوصول إلى رأى واحد. ومن ناحية أخرى ازدادت الشكوك فى الشيخ عبد الله السالم وفى بعثته إلى الرياض، واحتمال أن يكون هو الذى سعى بنفسه لوكالة ابن سعود أملا فى الاستحواذ على السلطة فى الكويت بتأييد ابن سعود له(٢). ويبدو أن ذلك كان سببا فى ريبة الشيخ أحمد الجابر من ولى عهده إذ إننا سنجد الشيخ عبد الله يختفى عن مجال الأحداث منذ ذلك التاريخ إلى أن يظهر من جديد كرئيس للمجلس التشريعى الذى تأسس فى الكويت فى عام ١٩٣٨(٣).

وكان من نتيجة فشل الجهود التى بذلت فى عام ١٩٢٣ إمعان ابن سعود فى تشديد حصاره التجارى على الكويت، ولم يكتف بذلك، بل إنه قرر فرض ضريبة على سفن الغوص الكويتية التى كانت تأتى إلى موانيه فى الإحساء خلال

---

(١) C.O. 727.5 Nejd Customs Memo. Political Agency, Kuwait 12th July 1923 to the Hon'ble Political Resident in the Persian Gulf.

(٢) Ibid., 7th. July, 1928.

(٣) F.O. 371.13012. Note on the Principility of Kuwait at the end of 1927 dealing with Status & Territory of Sheikh. Details Tribes & Situation as regard Bin Saud & Iraq Frontiers.

مواسم الغوص على اللؤلؤ. وكانت هذه الضريبة أو كما أطلق عليها "المطرحانية" تشكل عبئا كبير على تجار الكويت إذ بلغت مائة روبية هندية على كل سفينة كويتية، كما أنها لم تقتصر على السفن القادمة إلى الموانى السعودية وإنما تعدتها إلى الموانى الواقعة داخل الحدود الكويتية نفسها، إذ كان محصلوا هذه الضريبة من السعوديين يصلون إلى المشعاب. كما فرضت المطرحانية أيضا على الطواشين (تجار اللؤلؤ) والغواصين[1]. وإن كان ابن سعود قد اضطر إزاء انقطاع السفن الكويتية عن المجئ إلى موانيه إلى عدم التشدد فى تحصيل هذه الضريبة التى تم إلغائها نهائيا فى عام ١٩٤١[2].

وقد شهدت الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٣ تشدد ابن سعود فى حصاره التجارى للكويت مع ملاحظة أن الحكومة البريطانية كانت تتغاضى فى كثير من الأحيان عن تلك التدابير الاقتصادية التى فرضها ابن سعود على تعامل رعاياه مع الكويت والبحرين، لأن حكومة الهند اضطرت فى عام ١٩٢٤ إلى قطع المساعدة المالية التى كان يتلقاها ابن سعود منذ السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى (١٩١٧)[3]. وكان مما دفع ابن سعود إلى استمرار تشدده فى فرض الحصار الاقتصادى على الكويت أن طفرت الزيادة فى إيرادات جمارك الإحساء فى القطيف وجبيل ودارين إلى عشرة أضعافها[4]. وبلغ الأمر بعبد الله بن جلوى عامل ابن سعود فى الإحساء أنه كان يرسل فرقا مسلحة من رجاله إلى الجهراء وغيرها من المقاطعات الكويتية لمصادرة قوافل التجارة النجدية[5]. وقد حفلت الوثائق البريطانية بالكثير من أنباء المطاردات التى كانت تقوم بها القوات السعودية فى تعقب القوافل النجدية. ويمكن أن نستدل من ذلك على أن التجار النجديين

---

(١) كان يفرض على الطواش مائة روبية، وعلى الغواص من عشرين إلى خمسين روبية خلال موسم الصيد.

(٢) انظر الكويت والمملكة المتحدة، رد وتعليق لسيف الشملان فى مجلة البعثة الكويتية العدد الأول السنة الثانية يناير ١٩٥٤

(٣) F.O. 371.12247 Political Kuwait to Political Bushire 15th June, 1927

(٤) الكويت والمملكة المتحدة - العدد الأول - السنة الثانية يناير ١٩٥٤ من مجلة البعثة الكويتية

(٥) C.O. 727. 1926 vol. 12 Summary of News from the Arab States for the Month of October, 1926 Kuwait

كانوا هم الذين يحترقون أنظمه ابن سعود وعامله عبد الله بن جلوى لرغبتهم فى التعامل مع تجار الكويت. ولما كانت مطاردة الموظفين السعوديين للقوافل النجدية تحدث فى كثير من الأحيان داخل المقاطعات الكويتية فإن الكويت كانت لا تكف عن إعلان احتجاجاتها المتوالية(١).

وقد ظهرت اتجاهات ابن سعود الواضحة لاستغلال الضائقة المالية التى تعرضت لها الكويت فى محاولة تثبيت نفوذه فى الكويت، ووضح ذلك فى النشاط الذى كان يقوم به وكيله فى الكويت ـ عبد الله النفيسى ـ الذى فرض الحماية السعودية على الرعايا النجديين مما أثار ثائرة السلطات البريطانية معتبرة أن ما يقوم به النفيسى بمثابة تهديد لمركز بريطانيا فى الكويت وإخلال بواجب الحماية نحوها، خاصة بعد أن أخذت الحكومة البريطانية تركز اهتمامها على الإمارة باعتبار موقعها الجغرافى الهام على الطريق الجوى إلى الهند، فى الوقت الذى نشطت فيه إلى عقد الاتفاقيات مع كثير من شيوخ الخليج بهدف ضمان سلامة وأمن الطرق الجوية البريطانية عبر الخليج إلى الشرق الأقصى(٢).

على أنه كان من نتيجة الموقف المحايد الذى وقفته الكويت من حركة الإخوان ضد ابن سعود حتى تم له القضاء على هذه الحركة فى عام ١٩٣٠؛ أن بذلت الحكومة البريطانية وساطتها لحل الأزمة الاقتصادية القائمة بين الكويت والسعودية. وكما سبق أن أشرنا أن الحكومة البريطانية كانت قد وعدت الشيخ أحمد الجابر ببذل هذه الوساطة نظير موقفه المحايد خلال حركة الإخوان التى كادت تعصف بابن سعود. ولذلك شهدت الفترة من عام ١٩٣٠ حتى حل المشكلة فى عام ١٩٤٠ مباحثات بين الكويت والسعودية لعبت فيها الوساطة البريطانية دورا بارزا، وإن كان يلاحظ أن اتجاه ابن سعود إلى رفع الحصار الاقتصادى عن الكويت بعد قضائه على حركة الإخوان جعل البعض يميلون إلى الربط بين رفع الحصار والقضاء على هذه الحركة. ولكن الواقع أنه لم يكن للإخوان أى أثر فى فرض

(١) F.O. 371/12247 Political Agent Kuwait to Political Resident Bushire 15th June, 1927

(٢) F.O. 371/12247 Political Resident Persian Gulf to Secretary General for the Colonies 14th October, 1927.

الحصار على الكويت، وإن كانوا قد تسببوا فى تعقد المشكلة بطريق غير مباشر، وذلك برفضهم إقامة مراكز جمركية لابن سعود فى هجراتهم. ومن ناحية أخرى فإن ابن سعود نفسه كان لا يميل إلى إنشاء مراكز جمركية فى هجرات الإخوان، حتى لا يزيد من ثائرتهم عليه أو إثقالهم بضرائبه[1]. والحقيقة أن الإخوان كانوا معارضين لسياسة ابن سعود فى فرض الحصار وتحريم التعامل مع الكويت، ويفهم ذلك مما ذكره الدويش فى خلال المؤتمر الذى انعقد برئاسته وعبر فيه عن رأيه فى مشكلة الحصار الذى فرضه ابن سعود على الكويت بقوله: «إما أن نعتبر الكويت بلدا مسلمة تطبق الدين الحنيف فينبغى بذلك فك الحصار، وإما أن نعتبر الكويتيين كفارا فنحاربهم حتى يؤمنوا»[2].

وعلى أية حال فإن المباحثات التى دارت بين الكويتيين والسعوديين بوساطة الوكيل البريطانى فى الكويت كشفت عن أمور كثيرة خاصة بأسباب فرض ابن سعود حصاره على الكويت. ومن ناحية أخرى فإن اتجاه الفريقين إلى مباحثات ديلوماسية إنما يعزى فى الدرجة الأولى إلى ملاينة الشيخ أحمد الجابر. ويعلق أمين الريحانى على ذلك بقوله «لو كان غير الشيخ أحمد الجابر حاكما خلال الأزمة الاقتصادية لما سلم الأمر من حادث عدائى بين البلدين، ولو حدث ذلك لما اختلف إثنان فى نتيجته فالفضل إذن فى سلامة الكويت - وإن كان على ضيق وشدة - هو للشيخ أحمد ذلك الرجل المسالم اللين الجانب الدمث الأخلاق، وقد يختلف الناس فى الخطة السياسية التى اتبعها، خطة اللين والمسالمة، وفى الكويت من لا يستحسنها، ولكنهم إذا ما ذكروا سياسة سلفه ونكبة الجهراء يتيقنون أن فى دار الحكم رجل أقل ما يقال فيه أنه محافظ على سلامة الكويت واستقلالها»[3].

كان من أبرز الأمور التى تكشفت خلال الاجتماعات الكثيرة التى عقدت فى الكويت، بين الجانبين الكويتى والسعودى، أن ابن سعود لجأ إلى تطبيق سياسة

---

(١) ظهرت حقيقة ذلك فى أنه لم يكد ابن سعود يقضى على حركة الإخوان حتى تحولت هجرتهم فى جاريا إلى مركز جمركى بين الكويت ونجد.

(٢) مجلة البعثة الكويتية بالعدد السابع - السنة السابعة، سبتمبر ١٩٥٣.

(٣) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت ج٢ ص ٢٤٤

الحصار التجارى فى أعقاب مؤتمر العقير ١٩٢٢، وهو المؤتمر الذى خرج منه غانما الكثير من قبائل الكويت وأراضيها، ولذلك أدرك أن كثيرا من القبائل التى انتقلت تبعيتها إليه كالعوازم وعجمان ومطير لها علاقات وثيقة بالكويت، وكان من الطبيعى إذا ما حدث اتصال تجارى أن تعود الاتصالات بين هذه القبائل وبين الأقسام التى استمرت تحت تبعية الكويت، إذ إن النجديين كانوا لا يكتفون بالمسابلة فقط، وإنما كانت تتم مصاهرات بينهم وبين قبائل الكويت خلال مواسم التجارة. ولما كان ابن سعود يخشى من وجود هذه العلاقات فقد تشدد فى فرض الحصار التجارى لأن ذلك من شأنه أن يقف حائلا أمام اتصالات قبائله بقبائل الكويت التى هى فى حقيقة الأمر جزء منها. ومن ناحية أخرى كشفت المباحثات النجدية الكويتية عن نفوذ أسرة القصيبى، وهى أسرة تجارية شهيرة فى نجد، كان لها أثر كبير فى الضغط على ابن سعود للتشدد فى سياسة الحصار بهدف تحويل التعامل التجارى إلى موانئ الإحساء لصالح تجار هذه الأسرة(١). وبصدد ذلك يؤكد الشيخ حافظ وهبة على أهمية العامل الاقتصادى الذى كان من نتيجته إحياء الموانئ السعودية فى الإحساء التى أخذت تنافس الكويت، وعلى الأخص ميناء الجبيل الذى ازدهر خلال فترة تطبيق الحصار التجارى على الكويت(٢).

ويمكن أن نضيف إلى عوامل فرض ابن سعود حصاره الاقتصادى على الكويت حاجته الماسة إلى أموال يستعين بها فى تنظيم إدارته وإقرار وضعه، فى الوقت الذى قطعت فيه الحكومة البريطانية مساعدتها عنه. هذا إلى جانب استيائه من فرض الجمارك على التجارة المتجهة من الكويت إلى نجد، فى الوقت الذى كان لا يستفيد فيه شيئا، وبالتالى لا يستطيع التحكم فى فرض الضرائب على قوافل التجارة بعد خروجها من الكويت إلى صحراء نجد الشاسعة(٣). وأخيرا يمكن

---

(١) F.O. 371/15292 Record of a meeting held at the F.O on August, 12,1931 to consider certain questions connected with Kuwait.

(٢) مجلة البعثة الكويتية السنة الثانية يناير ١٩٥٤

(٣) F.O. 371/23266 Memo. 30th January, 1930 by the F.O. Saudi, Arabia - Kuwait Agreement.

التركيز على عامل آخر وهو رغبة ابن سعود فى تأكيد نفوذه على الكويت، وبذلك نستطيع أن نتبين أن للحصار التجارى مغزى اقتصادى وسياسى معا.

وكانت بريطانيا ترى أن أفضل ما تقدمه من مساعدة للكويت، عقد تسوية بينها وبين ابن سعود، وتمهيدا لذلك اقترحت أن يقوم الشيخ أحمد الجابر بزيارة ودية إلى ابن سعود فى عاصمته بالرياض. وفى ٣١ يناير ١٩٣٠ قام الشيخ أحمد بهذه الزيارة بالفعل وقد جاءت هذه الزيارة فى أعقاب تصريح ابن سعود بمنع أية إغارات قبلية على الحكومات المجاورة له فى العراق والكويت من قبائل مطير والعجمان أو غيرها من القبائل التابعة له، وكذلك عن استعداده لعقد معاهدة مع شيخ الكويت على غرار معاهدة بحرا الموقعة بين نجد والعراق فيما يختص بتنظيم التحركات القبيلية[١].

وكان من رأى بيسكو - المقيم البريطانى فى الخليج - الموافقة على مقترحات ابن سعود، إذ أنها هى السبيل الوحيد لتأكيد الوضع المستقل لإمارة الكويت[٢] ولكن الشيخ أحمد الجابراقترح إدخال عدة تعديلات وبعض شروط جديدة، إذ كان من رأيه أن عقد تسوية مع ابن سعود على غرار معاهدةبحرا من شأنه الاعتراف ضمنا بتبعية العوازم ومطير والعجمان لابن سعود، باعتبارها قد أصبحت قبائل نجدية تابعة له، وهو لم يفقد الأمل بعد فى إمكان تغيير هذه الأوضاع لصالحه[٣]. وطبقا للعادات القبلية فإن هذه القبائل كانت تتحرك فى مقاطعات الكويت. ومن البديهى أن ابن سعود تفطن إلى ذلك وكان، كما سبق أن أوضحنا، من بين دوافعه لتحريم تعامل قبائله مع الكويت، ولذلك فقد اقترح المقيم البريطانى فى الخليج حذف المواد الخاصة بالتحركات القبلية، وأن تقتصر التسوية على تأكيد ابن

(١) F.O 371/14455 Extract from a letter dated January 27th 1930 from king Bin Saud to the Resident in Persian Gulf.

(٢) F.O 371/14455 Extract from Colonel Biscoe's Report on His Negotiations with King Bin Saud regarding the surrdender of the rebel Ajman & Mutair Tribes January 31 st.. 1930

(٣) F.O. 371/14455 British Residency & Consulate General Bushire 30 th. April 1930 to the Right Hon'ble Lord Passfield, His Majesty's Secretary of State, C.O.



سعود اعترافه باستقلال الكويت إلى جانب تعهد الحكومتين السعودية والكويتية خلال ستة أشهر من التصديق على المعاهدة أن يتباحثا فى إعادة علاقات التجارة وإسقاط الحواجز الاقتصادية القائمة بينهما[١]. وكانت شروط المعاهدة المقترحة بين الكويت والسعودية تنص على ما يأتى:

أولا: أن توقف كل من الحكومتين الغارات القبلية على مقاطعات الأخرى.

ثانيا: أن لا تتراسل أى من الحكومتين مع رؤساء القبائل التابعة للحكومة الأخرى.

ثالثا: ألا تخترق قوات إحدى الحكومتين حدود الحكومة الأخرى لمطاردة المخالفين إلا بموافقة مسبقة منها.

رابعا: أن تتألف محاكم عرفية مختلطة من السعوديين والكويتيين للنظر فى خلافات الحدود، على أن تتشكل تلك المحاكم من أعداد متساوية من الفريقين.

خامسا: حل الخلافات الاقتصادية بين البلدين[٢].

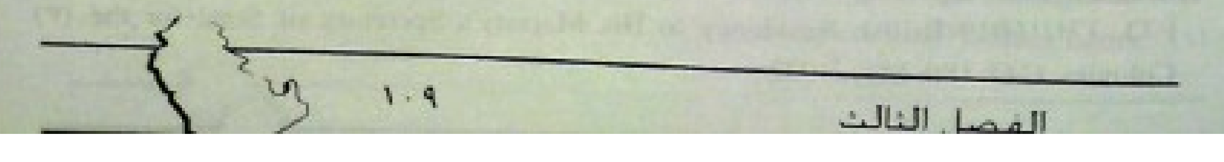
وفى فبراير ١٩٣٢ تقابل المقيم البريطانى فى الخليج مع الملك عبد العزيز بن سعود فى ميناء العقير، أثناء زيارة الأخير إلى الإحساء لتفقد ممتلكاته هناك، حيث تباحث معه فى المشكلات القائمة بين السعودية والكويت.

وفى التقرير الذى أعده بيسكو المقيم البريطانى فى الخليج إلى وزارة المستعمرات البريطانية ذكر فيه: أنه تناقش هو والكولونيل ديكسون الوكيل البريطانى فى الكويت مع عبد العزيز بن سعود حول الحصار التجارى المفروض على الكويت وغير ذلك من المشكلات الأخرى القائمة بين البلدين. ومن أهم ما أثير فى هذا اللقاء احتجاج الحكومة الكويتية على خرق حدودها بواسطة الموظفين

---

(١) F.O. 371/14455 British Residency & Consulate General to Lord Passfield 30th June, 1930.

(٢) F.O. 371/14455 Draft Agreement between Kuwait &Nejd.



السعوديين وكذلك بواسطة القوات العسكرية السعودية[1]. وأكد بيسكو لابن سعود فى خلال مباحثاته معه أن الوضع الاقتصادى فى الكويت كاد يصل إلى دمار شامل بتوقف تجارتها مع الداخل، وأن عائدات الجمارك فى الكويت انخفضت من ٨ إلى ٢ لاكه سنويا. وعلى الرغم من أن هذه الخسائر ترجع فى أسبابها إلى الأزمة الاقتصادية العالمية العامة إلا أن أكثرها كان يرجع نتيجة لإمعان ابن سعود فى تطبيق حصاره التجارى. وأجاب ابن سعود بأنه يشعر أن مصلحة الكويت من مصلحته وأن الشيخ أحمد الجابر بمثابة أخ له، ولكنه أبدى شدة احتياجه إلى المال على الرغم من أنه يقتصد كثيرا فى نفقاته ونفقات أسرته التى لايسمح لها إلا بمخصصات ضئيلة، وأنه لا يأخذ شيئا من الأموال العامة لجيبه الخاص، كما أنه ليست لديه موارد خاصة، وأن إيرادات بيت المال التى كانت تذهب سابقا إلى الحاكم أصبحت فى التنظيمات الجديدة التى وضعها لبلاده من الموارد العامة للدولة. وأقسم أنه لايملك مالا كافيا لطعامه أو ملابسه!. وذكر بيسكو فى تقريره إلى وزارة المستعمرات أن ابن سعود أبلغه شدة حاجته إلى المال وأنه ينبغى أنه يحصل عليه بأية وسيلة كانت، خاصة وأنه يعلم بأن شيخ الكويت يتحصل على دخل مريح دون أن يكد أو يتعب من أجله[2]، وأن المال هو مشكلة البقاء أو الفناء ولا يستطيع أى بلد أن يعيش بدونه، وأنه إذا سمح لقبائله بالمسابلة مع الكويت فإنه سيفقد بالتالى الدخل الذى يتحصل عليه من موانئه فى الإحساء. وذكر بيسكو أنه عندما ألح لابن سعود بأن القبائل النجدية التابعة له يسمح لها بالتعامل مع العراق عبر الزبير، أجاب ابن سعود أنه فى حقيقة الأمر لا يرغب فى تعامل قبائله مع العراق وهو حريص على أن تتحول جميع التجارة إلى الموانئ التابعة له، وأنه سيتخذ الوسائل اللازمة لمنع التجارة مع العراق أيضا[3]. والحقيقة أن ابن سعود لم يكن يعلق أهمية تذكر على تجارة رعاياه مع العراق لأنها كانت ضئيلة للغاية،

(١) F.O. 371/16019 Consul General Biscoe to the Secretary of State for the Colonies Feb.5th 1932

(٢) F.O. 371/14455 Extract from Colonel Biscoe's Report on His Negotiations with King Bin Saud regarding the Surrender of Ajman & Mutair January 31 st 1930.

(٣) F.O. 371/16019 British Residency to His Majesty's Secretary of State for the Colonies, C.O. 18th May, 1932



فمعظم القبائل النجدية كانت تفضل التعامل مع الكويت أكثر مما ترغب فى التعامل مع تجار العراق للأسباب التالية:

أولا: ما تعوده النجديون من معاملة سمحة من تجار الكويت خاصة وأن هؤلاء كانوا يقدمون للبدوى كل مايحتاجه سلفا.

ثانيا: أن معظم قبائل نجد من مطير وعجمان لهم علاقات أسرية مع قبائل عريبدار فى الكويت الذين هم أساسا من نفس هذه القبائل.

ثالثا: أنه إذا نشب خلاف بين بدوى وتاجر كويتى، فإن البدوى كان يجد حلا للمشكلة على الفور، إذ تعود شيخ الكويت أو أحد أبنائه الإقامة فى سوق المدينة للفصل فى الأمور العارضة بطريقة أبوية حاسمة، وهذا لم يكن متوافرا فى العراق. وأخيرا فإن التاجر الكويتى كان يبيع البدوى كل ما يحتاجه من تمر وأرز وملابس وحبال لخيامه وسروج لدوابه، بعكس التجارة مع العراق إذ كان البدوى يضطر إلى أن يأخذ مواده الغذائية من تاجر والأقمشة من تاجر آخر مما كان يسبب تعقيدا فى المعاملة. ومع إدراك المقيم البريطانى لهذه الحقائق إلا أنه أشار على حكومته بالاحتجاج لدى ابن سعود على اختلاف معاملته التجارية بين الكويت والعراق[1]، وخاصة بعد أن صرح ابن سعود أنه لن يتنازل عن موقفه بالنسبة للكويت إلا إذا قبل حاكمها العمل بأحدى اقتراحاته الثلاثة وهى: إنشاء مراكز جمركية سعودية فى بعض الأماكن الواقعة على أطراف الكويت كالصبيحية بحيث يستطيع ضمان الحصول على نصيبه من الضرائب بواسطة موظفين من قبله على أن يتعهد بألا يكون لهم وضع رسمى فى الإمارة. أما الاقتراح الثانى فهو أن تحاط جميع منافذ الكويت بمراكز جمركية تابعة لنجد وينبغى أن يتخذ حاكم الكويت كل ما فى وسعه لإلزام القوافل بالمرور فى اتجاه هذه المراكز بحيث لا يسمح لأى قافلة تغادر حدود الكويت وتتجه إلى طريق آخر. وأخيرا عاد ابن سعود إلى تجديد اقتراحه السابق وهو أن تدفع الكويت مبلغا من المال سنويا يمثل نصيب نجد من جمارك الكويت. وأعرب فى رسالة له إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى أنه لا يمانع فى الموافقة على وجود ممثلين من نجد والكويت يجتمعون فى الكويت أو

---

(1) F.O. 371/6019, The Previous Letter.

البحرين أو الإحساء لمناقشة ما قد ينشب من خلاف عند العمل بأحد هذه الاقتراحات[1]. وأكد عبد العزيز بن سعود بأنه سوف يضطر إلى الاستمرار فى تطبيق قيود الحصار إذا رفضت الكويت العمل بإحداها إذ أنه لو تساهل فى التجارة مع الكويت فإن ميناء العقير سيقضى عليه قضاءا مبرما، كما أن موانئ الإحساء سوف تفقد ما يزيد عن ربع تجارتها.

وفى مباحثات دارت بين بيسكو والشيخ يوسف ياسين، السكرتير الخاص لابن سعود ورئيس الشعبة السياسية فى الديوان السعودى، للنظر فى اقتراحات ابن سعود، اعترف الشيخ يوسف أن الاقتراح الأول لن يوافق عليه حاكم الكويت. كما أن الاقتراح الثانى غير عملى إذ إن الموظفين السعوديين لن يتمكنوا من التمييز بين قوافل العراق المتعاملة مع الكويت وبين القوافل النجدية. وركز الشيخ ياسين على أن الحل الأمثل من وجهة نظره هو العمل بالاقتراح الثالث وهو أن يتعهد شيخ الكويت بدفع مبلغ من المال سنويا، ولكن هذا الاقتراح سبق أن رفضه الشيخ أحمد الجابر بإباء أمام الكولونيل ديكسون الوكيل البريطانى فى الكويت مؤكدا أن أخذه بهذا الحل مزر بوضعه، إذ إنه سيكون بمثابة تابع لابن سعود، وربما يفسر ما قد تدفعه الكويت من أموال، فى حالة عملها بهذا الاقتراح، بأنه بمثابة التزام من جانبها للسعودية. والجدير بالذكر أنه فى خلال مقابلة بيسكو للشيخ يوسف ياسين ألمح إليه عما إذا كان السبب الحقيقى للحصار السعودى للكويت هو تخوف ابن سعود من أن تقيم القبائل النجدية علاقات تزاوج مع قبائل الكويت. وفى إجابة الشيخ يوسف على هذا التساؤل نفى ذلك نفيا قاطعا وأجاب أنه إذا كان هذا التخوف قد حدث فى الماضى فلا أساس له فى الوقت الحاضر بعد أن استطاع ابن سعود تشديد قبضته على جميع القبائل التابعة له[2]. وحاول الشيخ يوسف ياسين، خلال مقابلته لبيسكو، أن يحصل بموافقة الحكومة البريطانية على إعطاء كيان رسمى للوكيل السعودى فى الكويت - عبد الله النفيسى - ولكن بيسكو اعترض على هذا المطلب بدعوى أن الموافقة عليه ستتيح الفرصة لإيران لتطالب بمبدأ المعاملة بالمثل خاصة وأن السلطات الإيرانية قد أصدرت تعليمات تقضى بأن

(1) F.O. 371/16019 from His Majesty's King of Hedjaz & Independencies to Colonel Biscoe 29th January, 1932

(2) F.O. 371/16019 Biscoe to the Secretary of the Colonies Feb. 15th, 1932.

جميع سكان الخليج ستنظر إليهم باعتبارهم رعايا تابعين للحكومة الإيرانية. ولعل ماتجدر الإشارة إليه بصدد ذلك أن الادعاء الإيرانى على الكويت كان يتمثل فى ناحيتين:

الأولى: أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة، وقد سبق للفرس أن سيطروا على البصرة فى الفترة مابين ١٧٧٦ إلى ١٧٧٩ وكان ذلك فى عهد كريم خان الزندى. والادعاء الثانى أنه فى عام ١٨٩٩ عرض الشيخ مبارك بن الصباح - عن طريق صديقه الشيخ خزعل خان حاكم عربستان - أن يكون تحت الحماية الفارسية. والجدير بالذكر أن لوريمر Lorimer فى دليله عن الخليج يشكك فى صحة هذه الواقعة، وعلى أى حال فإنها لو كانت قد حدثت بالفعل فلم تكن أكثر من محاولة من جانب الشيخ مبارك لجس نبض الحكومة البريطانية لمعرفة مدى الاهتمام الذى توليه بالنسبة للكويت[١].

والمهم أن حكومة الهند البريطانية عارضت بشدة أى تمثيل قنصلى أجنبى فى الكويت باعتباره يهدد بقية إمارات الخليج. وقد استندت فى ذلك على الاتفاقية المانعة الموقعة مع الكويت فى يناير ١٨٩٩ وبذلك وقفت أمام محاولات كل من إيران والعراق والسعودية لإنشاء تمثيل قنصلى فى الكويت، كما كان من الطبيعى أن تعارض مطالب ابن سعود إذ إنها لو أجابته إلى تلك المطالب فإن ذلك سيفتح المجال أمام إيران؛ خاصة وأن هناك أعدادا كبيرة من الإيرانيين المقيمين فى الكويت[٢]، بل لقد حاول القنصل الإيرانى فى البصرة بالفعل زيارة الكويت فى عام ١٩٢٤ لكى يصدر جوازات سفر لهم، ولكن السلطات البريطانية رفضت التصريح له بذلك[٣]. كما رفضت الحكومة البريطانية السماح بتأسيس فرع لبنك إيران فى الكويت Imperial Bank of Iran بحجة أن حجم التجارة الإيرانية فى الكويت لا تستدعى قيام هذا المصرف، كما احتجت السلطات البريطانية فى الخليج لدى الحكومة الإيرانية على مصادرة بعض السفن الكويتية وإجبارها على حمل الوثائق الإيرانية[٤].

---

(١) I.O.R.B. 395 Kuwait 1908 -1928 1st October, 1928.

(٢) F.O. 371/16019 Biscoe to Colonial Office April 27th. 1932.

(٣) F.O. 371/13719 Political Resident to the Govt. of India 21th December, 1928.

(٤) F.O. 371/13719. The Previous Letter.

يتضح مما عرضناه آنفا أن الحكومة البريطانية كانت تستغل النشاطات أو الادعاءات الإيرانية فى الكويت للوقوف أمام مطالب ابن سعود، وكذلك ضد المطالب العراقية كما سنشير إلى ذلك فيما بعد(١).

وعلى أى حال فإن شيخ الكويت رفض اقتراحات ابن سعود برمتها(٢) ولم يكن هناك إلا سبيل واحد وهو تعيين محكمين من الجانبين السعودى والكويتى لمحاولة الوصول إلى حل للمشكلات المعلقة بين البلدين، وأكد الشيخ أحمد الجابر أخيرا أنه من الممكن حلا للنزاع اتباع نظام (المانيفست) بمعنى إعداد قوائم تحتوى على حصر شامل لجميع البضائع وأنواعها التى تحملها قوافل التجارة من الكويت إلى نجد. وأبدى شيخ الكويت موافقته على أن يتباحث ممثلون من الكويت والسعودية حول إمكانية تنفيذ هذا النظام المقترح. وفى رسالة المقيم البريطانى إلى وزارة المستعمرات طالب فيها بضرورة الضغط على ابن سعود ليوافق على هذا النظام وذلك فى حالة فشل المبعوثين السعوديين فى الوصول إلى حل بشأن ذلك مع الكويتيين وأنه من الضرورى فى حالة تمادى ابن سعود، أو مراوغته، تذكيره بأن الحكومة البريطانية مهتمة بشأن الكويت وأنها ملتزمة أيضا بالوعود التى سبق أن قدمتها لشيخ الكويت خلال تمرد الإخوان بأنها ستتخذ الخطوات التى من شأنها معالجة مشكلات الحصار التجارى السعودى، والتأكيد لابن سعود صراحة أن الحصار الذى يفرضه على الكويت تنظر إليه الحكومة البريطانية باعتباره عملا غير ودى(٣). ولذلك فلابد من إرغامه على الموافقة على اقتراح الشيخ أحمد الجابر، خاصة وأنه لن يستطيع أن يجد سببا منطقيا يدعوه إلى رفض ذلك الاقتراح(٤)؛ إذ سيصبح من السهولة على ابن سعود أن يجبى من القوافل التجارية النجدية ما

---

(١) F.O. 371/16853, Provisional minutes of meeting held at I.O. on Monday 9th October, 1933 to Consider the Question of Foreign Consular represention in the Persian Gulf.

(٢) انظر بصدد ذلك ترجمة رسالة من الشيخ أحمد الجابر إلى الوكيل البريطانى فى الكويت فى ٤ ذى الحجة بعدم موافقته على اقتراحات ابن سعود: F.O. 371/1601932

(٣) F.O. 371/16719 Nejd-British Residency & Consulate General to His Majesty's Secretary for Colonies 23rd April, 1932.

(٤) F .O. 371/16019 British Residency to A.C.C. Parkinson C.O. 23rd April, 1932.

يريده من ضرائب حينما تعود من الكويت تبعا لما تحمله من بيانات، بالإضافة إلى أن هذه القوافل كانت تأخذ عادة مسارات وطرق معروفة للتزود من مياه الآبار الواقعة عليها[١].

وفى ١١ يوليه سنة ١٩٣٢ وصل الأمير فيصل بن عبد العزيز بن سعود من بغداد إلى الكويت وبرفقته فؤاد حمزة، وكانت هذه الزيارة بمثابة خطوة تمهيدية للوفاق بين السعودية والكويت وفى خلال هذه الزيارة ـ التى ضمت كثيرا من أفراد الأسرة السعودية ـ تبودلت الكثير من وجهات النظر المشوبة بروح الصداقة على الرغم من استياء شيخ الكويت من التصرفات الشخصية لبعض أفراد البعثة السعودية أثناء إقامتهم بالكويت[٢]. ومع ذلك فقد بقيت المشكلات الاقتصادية قائمة بدون حل، خاصة بعد أن عاد ابن سعود إلى تشديد حصاره على الكويت فى سبتمبر سنة ١٩٣٢ أثناء تمرد ابن رفاضة، كا وصلت قوات عسكرية من قبل عبد الله بن جلوى إلى جاريا للإمعان فى تطبيق سياسة الحصار ومطاردة القبائل النجدية المتجهة إلى الكويت أو الخارجة منها[٣]. وفى مقابلة أجراها ديكسون مع المستر جون فيلبى فى لندن فى أكتوبر عام ١٩٣٢ أكد فيلبى أنه من السخف أن يظن بأن الملك ابن سعود سيوافق على تعديل الحصار لصالح الكويت وأكد أن الملك لن يتزحزح عن موقفه قيد أنملة ويسمح بتجارة النجديين مع الكويت إلا إذا تحقق أمران:

أولهما: أن يوافق شيخ الكويت بأن تكون إمارته تحت النفوذ السعودى.

وثانيهما: أن تسمح الكويت بتعيين موظفين سعوديين فى المقاطعات التابعة لها بحيث يضمن ابن سعود تحصيل نصيبه من الجمارك المفروضة على التجارة.

(١) F.O.371/16019 British Residency to His Majesty's Secretary of State for the Colonies C.O. 18th May, 1932

(٢) F.O. 371/16004 Intelligence Summary for the Month of July & Fortnight ending 13th August, 1932.

(٣) F.O. 371/16019 Extract of Section 111 from Kuwait Intelligence Summary for Fortnight ending 15th Sept. 1932 see also or F.O.371/16004 Political Resident to H. M.'s Secr etary of Colonies 12th Sept., 1932.

وقد ظهر أن الحصار كان يشدد على الكويت من قبل حمود الجاوي الذي كان يتمركز في جاريا يساعده حرس من الهفوف

وواضح أن الأمر الثانى يعنى أن تكون الكويت فى نفس الدرجة التى ستكون عليها تحت النفوذ السعودى. وأكد فيلبى لديكسون أن موقف ابن سعود لا غبار عليه، وإن إثارة العواطف عما قدمته الكويت لابن سعود فى الماضى لن يجدى شيئا إذ إن ابن سعود يأمل فى السيطرة على ميناء الكويت باعتباره منفذا طبيعيا لنجد. وقلل فيلبى من أهمية ما ذكره ديكسون بإمكانية وضع موظفين سعوديين على منافذ الحدود الكويتية السعودية، لتحصيل الجمارك من البدو وقوافل التجارة، وهى فى طريقها للتزود من المياه فى الحفر والصفا وورباو جاريا وغيرها مؤكدا أن هذه الطريقة تكلف كثيرا، فضلا عن أنها لا تتفق مع سياسة ابن سعود الرامية إلى فرض نفوذه على ميناء الكويت[١]. وظهر فى العام التالى (١٩٣٣) ما يشير إلى معاودة ابن سعود تشديد حصاره على الكويت، إذ أعاد الضرائب المفروضة على سفن الغوص الكويتية الذاهبة إلى موانئ الإحساء، كما أدلى بعدة تصريحات يفهم منها عزمه على إلحاق ضربة اقتصادية بالكويت معتمدا فى ذلك على تأييد رعاياه النجديين المقيمين فيها. وقد أعلن صراحة أنه بدأ حصاره التجارى ضد الكويت منذ عشر سنوات (١٩٢٣) بهدف الضغط على الكويت، ولكنها لا زالت قائمة وإن كانت قد وصلت إلى درجة شديدة من الإعياء الاقتصادى، وهو لذلك سيتخذ الوسائل اللازمة لإرغام الكويت على الخضوع لنفوذه.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تخشى بالفعل من مغبة وقوع الكويت تحت السيطرة السعودية إلا أنها كانت تستبعد أن ينجح ابن سعود فى تنفيذ خطته هذه إذ إنه سيواجه معارضة شديدة من الكويتيين أنفسهم.

وفى رسالة من الوكيل البريطانى فى الكويت الكولونيل ديكسون إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى ٣٠ يناير ١٩٣٣ نجد تأكيدا لهذه الحقيقة، إذ ذكر فيها أن ابن سعود يتجاهل أن حاكم الكويت ومجتمع الكويت أساسا من التجار؛ ثم أنه بالإضافة إلى ذلك يتجاهل حقيقة أخرى وهى أن إمارة الكويت ظهرت إلى

---

(١) F.O. 371/16019. Extract from Kuwait Intelligence Summary N0. 190 dated 9th October 1932 see also Note respecting Koweit by Mr. Philby

الوجود معتمدة على نشاطها التجارى وهى مثل البحرين مركز توزيع التجارة الوافدة إليها إلى القصيم وشمال شرقى نجد، وهى المقاطعات التى خضعت لابن سعود. وأن حكام الكويت عمدوا إلى تخفيض الضرائب التى يتحصلون عليها لتشجيع حركة التجارة فى بلادهم إذ أنهم لا يفرضون أكثر من ٤٪ حتى لا تتحول التجارة عنها، كما يفعل ابن سعود فى الموانئ التى خضعت لسيطرته على سواحل الإحساء. وأكد ديكسون أن أى شخص لديه إلمام بالظروف المحلية يعرف جيدا أن استمرار الحصار السعودى للكويت سيكون أكثر قبولا لتجار الكويت من إذعانهم لمطالب ابن سعود الخاصة بأحكام سيطرته، إذ إن التجار الكويتيين - تحت نظام الحصار السعودى القائم - فى إمكانهم رغم ذلك أن يمارسوا نشاطات تجارية حتى لو تحولت هذه النشاطات إلى تجارة للتهريب ، ولكنهم سيفقدون هذه التجارة وستتعرض مصالحهم للضياع تماما فى حالة خضوع تجارة الكويت للسيطرة السعودية المباشرة، وما قد يتبعها من فرض أنظمة سعودية قد تؤثر على مصالحهم تأثيرا بالغا[١].

وفيما يبدو أن مشكلة خضوع الكويت للسيطرة السعودية كانت موضوعا يشغل بال الحكومة البريطانية خاصة إذا ما ارتبطت بتهديدات ابن سعود المستمرة للكويت[٢]، ففى تقرير أعده أندرو ريان صور فيه مشكلة الكويت كمشكلة عسير، وأنه من السهل على ابن سعود - على حد تعبيره - أن "يعسر" شيخ الكويت Asirized مستخدما الوسائل التالية:

أولا: إثارته لشيخ الكويت ضد الإنجليز، وأنه ليس فى حقيقة الأمر حاكما مستقلا وأنه معرض فى أى وقت للضغوط الإنجليزية أو تقديم الإنجليز مشيخته للعراق، وأنه إذا كان لا مفر من خضوعه لقوة ما فمن الأصلح له أن يكون تابعا لابن سعود باعتباره أكبر حاكم مستقل فى الجزيرة العربية.

---

(١) F.O. 371/16850. Dickson, Political Agent -Kuwait to Political Resident 30th June, 1933.

(٢) F.O. 371/14455. Resident in the Persian Gulf to Secretary of State, Colonial Office 30th April, 1930.

ثانيا: إن بريطانيا لم تفعل شيئا من أجل شيخ الكويت بالنسبة للدفاع عن مصالحه ومزارع نخيله فى العراق، وأنه إذا اعتمد عليه فإنه سيتولى بصورة إيجابية الدفاع عن هذه المصالح.

ثالثا: إنه من الممكن لابن سعود أن يعترف لشيخ الكويت بحقه فى الحكم الذاتى على نحو ما حدث فى بداية الأمر بالنسبة للإدريسى فى عسير الذى عقد ابن سعود معاهدة معه فى عام ١٩٢٦ وبقى حاكما يمارس نفوذا فعليا حتى طلب من ابن سعود التدخل لحمايته فى عام ١٩٣٠، ولكنه حينما حاول أن يتخلص منه، بالاتفاق مع القوى الأجنبية، سارع ابن سعود بتوجيه ضربة قاضية إليه فى عام ١٩٣٢.

رابعا: أن يتفق الطرفان على سياسة اقتصادية واحدة، فبالنسبة للضرائب الجمركية من الممكن إيجاد اتحاد جمركى بين الكويت والسعودية، على أساسه تفرض ضرائب موحدة فى جميع الموانئ السعودية والكويتية. كما أنه يمكن اتخاذ سياسة واحدة بالنسبة لاستغلال النفط فى كل من الكويت والسعودية والمنطقة المحايدة، وينبغى لشيخ الكويت ألا يمنح أية امتيازات للشركة الإنجليزية الفارسية التى هى فى الواقع ليست إلا اسما آخر للحكومة البريطانية، وعليه أن يتعامل مباشرة مع المصالح الأمريكية مثلما يفعل هو[1].

وتوضح لنا الفقرة الأخيرة من تقرير ريان لماذا وقفت الحكومة البريطانية، ضد مشروعات ابن سعود فى الكويت، لما قد يترتب على ذلك من ضياع موارد الكويت ووقوعها فى أيدى الاستثمارات الأمريكية، كما فعل ابن سعود حينما منح امتياز الإحساء فى عام ١٩٣٣ لإحدى الشركات الأمريكية. هذا بالإضافة إلى أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا باعتبار موقعها على الطريق الرئيسى لموارد النفط فى إيران وأنه إذا خضعت الكويت لقوى معادية لبريطانيا فإن هذه القوى سيكون بوسعها بسهولة محاصرة شط العرب، هذا فضلا عن تمتع الكويت بموقع هام على

(١) F.O.371/ 16838 Note by Sir Andrew Ryan: Bin Saud's attitude towards Kuwait. Final Record of a meeting held at the F.O. on October 5th to discuss reclamations between His Majesty's Govt. & The Sheikh of Kuwait. October11th 1933.



الخطوط الجوية البريطانية إلى الهند، بالإضافة إلى أنه يمكن استخدام مينائها كقاعدة بحرية بدلا من البصرة خاصة فى ذلك الوقت الذى اضطرت فيه بريطانيا إلى تخفيض قواعدها فى العراق بعد حصوله على الاستقلال فى عام ١٩٣٢[١].

وقبل أن تبدأ المباحثات الكويتية السعودية فى يونيه من عام ١٩٣٥ كان الموقف بين البلدين على الوجه التالى:

أولا : لم يكن مسموحا بأى نوع من التجارة بين الكويت والسعودية.

ثانيا: اعتبار أى تجارة تذهب من الكويت إلى نجد تجارة غير مشروعة.

ثالثا: لم يكن فى استطاعة أهالى نجد زيارة الكويت دون الحصول مسبقا على تصريح من ابن سعود أو من أحد عماله.

رابعا: كان غير مصرح للكويتيين بزيارة نجد مالم يثبت الكويتى أن لديه قريبا لزيارته، أو أنه يحمل هدية لابن سعود[٢]!.

وكان لابد للحكومة البريطانية للأسباب التى أشرنا إليها، أن تبذل جهودها لحل الخلافات بين الكويت والسعودية، والوصول إلى اتفاقية للتسوية. ولذلك أشار الوكيل البريطانى فى الكويت على الشيخ أحمد الجابر أن يعقد اجتماعا فى الكويت يحضره ممثلون سعوديون للتباحث فى المشكلات القائمة بين البلدين. وقد عقد مؤتمر من أجل ذلك فى الكويت فى يونية ١٩٣٥[٣]. وأعرب الجانب الكويتى عن رأيه فى مشكلات الحصار الاقتصادى بموافقة الكويت على إنشاء مراكز جمركية تابعة للسعودية تقع على الحدود بين البلدين وفى الأماكن التى يختارها ابن سعود. ويمكن لشيخ الكويت مساعدة هذه المراكز بإخطارها عن حجم البضائع الخارجة من الكويت بموجب تحرير مانيفستات من ثلاثة نسخ تبقى نسخة

(١) F.O.371/14455. British Residency & General Bushirel Consulate, 30th April, 1930 to Lord Passfield, His Majesty's Secretary of State C.O.

(٢) انظر تقارير الاستخبارات البريطانية عن الحصار التجارى للكويت فى الفترة من ١٧ إلى ٣١ مايو ١٩٣٥ F.O. 371,18912

(٣) حضر هذا المؤتمر من السعوديين أحمد السليمان وعبد الله القصيبى، ومن الممثلين الكويتيين أحمد الحميضى - خالد الزيد - محمد بن شيان الغانم

مع القافلة والثانية تسلم إلى وكيل ابن سعود فى الكويت، وترسل النسخة الثالثة إلى المركز الجمركى. ولم يمانع المفوضون الكويتيون فى التأكيد باستعداد الكويت لدفع التعويضات المناسبة عن كل حادثة تهريب، وأنه يحق للحكومة السعودية أن تقدم على إلغاء الاتفاقية فى حالة تكرار حوادث التهريب لأكثر من ثلاث مرات متتاليات. ومع كل هذه التنازلات التى قدمها الممثلون الكويتيون، إلا أن الممثلين السعوديين تشبثوا بضمانات أكثر، كما أن الملك ابن سعود اشترط لقبوله العمل بهذا الاقتراح أن يسحب موافقته عليه فورا فى حالة وقوع حادثة تهريب واحدة. ولم يوافق الشيخ أحمد الجابر بطبيعة الحال على تحفظ ابن سعود الذى يمكن أن يستغله فى أية لحظة؛ هذا على الرغم من أنه أبدى نوايا حسنة لإيقاف تجارة التهريب ومعاقبة المشتغلين بها بكل شدة، إلا أن ابن سعود اعتبر العروض الكويتية غير كافية وأصدر أوامره إلى ممثليه فى الكويت بقطع مباحثاتهم والعودة فورا إلى الرياض.

وانتقلت المشكلة بعد ذلك إلى مباحثات بين بريطانيا والسعودية. فحينما احتجت الحكومة البريطانية على الموقف المتشدد الذى وقفته الحكومة السعودية وعد فؤاد حمزة وزير الخارجية السعودية بإعادة النظر فى هذا الموضوع. ومع ذلك فإن الوزير البريطانى فى جدة المستر كالفرت Calvert لم يلبث أن تلقى مذكرة من الحكومة السعودية باتجاهها إلى تعزيز الحصار التجارى ضد الكويت أكثر مما كان عليه من قبل بسبب كثرة حوادث التهريب التى تكرر وقوعها منذ أن قطع مؤتمر الكويت أعماله فى يونية عام ١٩٣٥[1]. ويبدو أن المواقف المتشددة التى وقفها ابن سعود كان لها رد فعل قوى لدى الحكومة البريطانية التى رأت أن تفاجئ ابن سعود بحصار اقتصادى على سواحله وذلك بمنع السفن التجارية من التوقف فى موانئه. ويفهم ذلك من رسالة بعث بها ابن سعود إلى الحكومة البريطانية ذكر فيها أن السفن التجارية تذهب إلى موانئ فى الخليج أقل أهمية من الموانئ التابعة له «وإننى الذى أعتبر

(1) F.O. 371/19006. Saudi Blockade of Kuwait, Memo. F.O., October. 1935.

نفسى الصديق القديم لبريطانيا وأعظم حكام العرب أجد نفسى تحت رحمة البحرين أو الكويت... إننى لا أعتقد أن الأصدقاء يعاملون بعضهم بمثل هذه الطريقة القاسية، لقد منحنى الله ومنح بلادى قوة أعظم من الكويت والبحرين وأبوظبى، ومع ذلك تذهب السفن إلى هذه البلاد بينما موانئى تعانى الحرمان»[1].

وفيما يبدو أن ابن سعود تأثر بالضغوط الاقتصادية التى فرضت عليه منذ عام ١٩٣٥. وفى ديسمبر عام ١٩٣٨ وضعت الحكومة البريطانية مشروعات لاتفاقيات ثلاث بين الكويت والسعودية وهى اتفاقية تجارية، واتفاقية حسن جوار وصداقة،واتفاقية خاصة بتبادل تسليم المجرمين[2]. وقد عرضت مشروعات هذه الاتفاقيات الثلاث بواسطة الحكومة البريطانية على حاكم الكويت لكى يبدى ملاحظاته عليها، وفى حالة موافقته على ما جاء بها فإنها ستبعث بتعليماتها إلى وزيرها فى جدة لكى يضع هذه الاتفاقيات مع الحكومة السعودية موضع التنفيذ[3]. وقد أبلغت الحكومة البريطانية السير ريدر بولارد Bullard وزيرها المفوض فى جدة فى ٥ فبراير ١٩٣٩ بأنها تبدى ارتياحا بالغا لاتجاه الحكومة السعودية إلى وضع تسويات نهائية مع الحكومة الكويتية[4]، خاصة فى الوقت الذى اتضح فيه التهديد العراقى للكويت، وأصبح الوقت ملائما لشيخ الكويت للموافقة على مشروع الاتفاقيات مع الحكومة السعودية، باعتبار أن ذلك سيكون عاملا فى تثبيت مكانته فى وقت ازدادت فيه الدعاية العراقية ضده. ولذلك فإن عقده هذه الاتفاقيات وتصفية خلافاته مع السعودية ستؤكد مركزه كحاكم مستقل[5].

وفى رسالة من المقيم البريطانى فى الخليج إلى الشيخ أحمد الجابر فى ١٠ يوليه ١٩٣٩ ذكر فيها أن الحكومة السعودية تقترح تأسيس مراكز حدود برية فى كل من جاريا وحفر، ومراكز بحرية فى رأس التنورة والجبيل والقطيف والعقير،

(١) F.O.371/20838. Saudi Arabia Kingdom, H.M. The King's Diwan-Political Section 10th Muharram 1356-23 rd March, 1937.

(٢) F .O.371/23266. 1939, Political Resident in persian Gulf to His Majesty's Jedda 24 th December, 1938.

(٣) F.O. 371/23266. Resident Persian Gulf to Political Agent Kuwait 31st December, 1933.

(٤) F.O. 371/33266 F.O. to Sir R. Bullard, Jedda 5th Feb., 1939

وطلب منه تحديد المراكز التى يريد إنشاءها فى الكويت. وأجاب حاكم الكويت على رسالة المقيم البريطانى بأن مراكز الحدود الكويتية ستكون فى الجهراء والصبيحية وميناء الكويت، أما بالنسبة لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار فقد أبدى الشيخ أحمد الجابر عدم موافقته على بعض موادها، إذ عبر عن رغبته فى الإبقاء على كلمة (مسابلة) فى المادة التاسعة وتعديل مشروع الحكومة السعودية بحيث يسمح لرجال القبائل ولفقراء البدو فى عبور الحدود السعودية الكويتية لغرض المسابلة سواء بجماعات قليلة أو كبيرة، وأن تعفيهم الحكومة السعودية من أية قيود خاصة بذلك. وذكر الشيخ أحمد الجابر أنه لا يريد أن يكون طرفا فى معاهدة من شأنها إيجاد عوائق ضد السكان وإنما ينبغى أن يكون للبدو مداخل حرة إلى الكويت. كذلك أبدى الشيخ أحمد الجابر عدم موافقته على المادة العاشرة من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار معبرا عن رغبته فى إلغائها أو تعديلها لكى تكون «إن كلا من الحكومتين السعودية والكويتية يحق لهما أن يستخدما رعايا أى من البلدين فى قواتهما العسكرية بشرط الحصول على موافقة مسبقة بذلك». كما أبدى شيخ الكويت اعتراضه على اعتبار جميع القبائل الساكنة فى شمال الجزيرة العربية خاضعة للسعودية إذ إنه يتمسك بتبعية قبائل الرشايدة الذين يسكنون مقاطعات كويتية؛ كما أن هناك من القبائل المنصوص عليها فى المادة السابقة من الجدول الملحق بالمعاهدة من يقطن فى مقاطعات كويتية أيضا؛ ولذلك فإنه لا يوافق على ما جاء فى المشروع السعودى بعدم تبعية هذه القبائل لحكومة الكويت.

ومما يذكر أن الحكومة السعودية وافقت على تعديل هذه المواد من المعاهدة مسايرة لوجهة النظر الكويتية، من ذلك أن المادة العاشرة من اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، عدلت بحيث أصبحت «أنه لا يجوز استخدام رعية أى من الدولتين إلا بموافقة الدولة الأخرى»، وكذلك الحال بالنسبة للمادة التاسعة التى عدلت بحيث أصبحت «إن القبائل والبدو الخاضعين للسعودية أو للكويت الذين يتنقلون عادة فى مقاطعات الحدود بين البلدين لأغراض الرعى أو المسابلة يسمح لهم بذلك إن لم تجد أى من الحكومتين أنه من الضرورى وضع قيود لذلك سواء فى حرية رعاياها من التنقل إلى حدود الدولة الأخرى أو رعايا الدولة الأخرى من التنقل إلى حدودها[1]».

(1) F.O. 371/23266 Political Resident to Sheikh Ahmed El Jaber 10th July, 1939.

ولعل مايجدر الإشارة إليه أن الحكومة السعودية قد علقت استعدادها لعقد اتفاقيه تجارية بشرط أن يوافق شيخ الكويت من جانبه على الاتفاقيتين الأخريتين وهما اتفاقيتا الصداقة وحسن الجوار، وتبادل تسليم المجرمين، وبينما تردد شيخ الكويت في الموافقة على مشروع هاتين المعاهدتين نجده يقبل على الفور مشروع الاتفاقية التجارية مما جعل الحكومة السعودية تعلق موافقتها على هذه الاتفاقية على موافقة الشيخ على الاتفاقيتين الأخرتين[١].

ومما يذكر أن المباحثات السعودية الكويتية استمرت مايقرب من ثلاث سنوات، وفي أبريل عام ١٩٤٢ كانت الأمور ممهدة لتوقيع ثلاث اتفاقيات في جدة بين الحكومة السعودية ومندوب مفوض من الحكومة البريطانية نيابة عن حاكم الكويت[٢].

وقد نصت الاتفاقية التجارية على العمل بنظام المانيفست بهدف السيطرة على عمليات التهريب من الكويت إلى السعودية. كما نصت على أن تكون التجارة جماعية وبصحبة قوافل التجارة، والغرض من ذلك تقليل النشاط غير المشروع للتاجر الكويتي بحيث يرتبط بقافلته أي أنه يصبح مقيدا بتحركاتها. ونصت الاتفاقية أيضا على تحديد ذكر القرى والمركز البرية والبحرية لتسهيل مراقبة تحركات القوافل وتقليل عمليات التهريب[٣].

أما اتفاقية الصداقة وحسن الجوار فقد وقعت في نفس الوقت الذي وقعت فيه الاتفاقية التجارية، ونصت على تثبيت علاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة منذ القديم بين البلدين، وأن يقوم بينهما سلم وصداقة دائمة، وأن يسعيا بكل ما لديهما من الوسائل لمنع اتخاذ بلديهما قاعدة لأي عمل غير مشروع ضد الحكومة الأخرى، وحل ما ينشب من خلافات بينهما بروح المودة والصداقة. ولما كانت

(١) F.O. 371/23266 Political Resident Persian Gulf to I.O. Political & External Dept., 1939

(٢) محمود بهجت سنان: الكويت زهرة الخليج العربي ص ٨٦ وما بعدها

(٣) مثل الحكومة السعودية في توقيع هذه الاتفاقيات الشيخ يوسف ياسين والمستر استونهيور بيرد الوزير المفوض في جدة نيابة عن حكومة الكويت.

المشكلات القبلية هى أهم المشكلات التى قد تثير الخلاف بين البلدين فقد أرسل الشيخ يوسف ياسين إلى لمستر ستونهيور بيرد المفاوض عن الكويت كشفا بأسماء القبائل التابعة للسعودية وكشفا آخر بأسماء القبائل التابعة للكويت، وأعرب عن استعداد حكومته لتسوية ما قد ينشب من مشكلات قبلية عن طريق لجنة مشتركة وقد وافقت الحكومة البريطانية نيابة عن الكويت على هذ الاقتراحات[1]. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية كانت هى الأساس الذى بنيت عليه العلاقات الودية بين الكويت والسعودية إلا أنه يلاحظ أن المادة التاسعة كانت تنص على أنه «إذا اقتضت مصلحة إحدى الحكومتين ـ السعودية والكويتية ـ الاتصال برعاياها المقيمين فى مقاطعات الحكومة الأخرى لتحصيل الزكاة أو لأى شأن آخر فيمكنها مراجعة الحكومة الأخرى من أجل ذلك، وعلى هذه الحكومة أن تسمح بدخول الموظفين المختصين للغرض المشار إليه أو تخرج القبائل أو الأشخاص التابعين للحكومة الأخرى إلى بلادهم الأصلية». وليس من شك فى أن فى هذا النص ثغرة كبيرة فقد يحدث أن يزداد عدد الرعايا السعوديين فى الكويت وتطلب الحكومة السعودية مثلا دخول موظفيها إلى الحدود الكويتية؛ فإذا رفضت الحكومة الكويتية ذلك فيكون عليها أن تخرج القبائل والرعايا السعوديين إلى بلادهم، وقد يكون موقفها حرجا إذا رفض هؤلاء تنفيذ ذلك، وقد حدث بالفعل أن أفراد بعض القبائل التابعة للسعودية دخلوا الجيش الكويتى، وردت الحكومة السعودية على ذلك بأن أوفدت رئيس القبيلة التى ينتمون إليها فاستعادهم بالقوة[2].

أما الاتفاقية الثالثة فهى اتفاقية خاصة بتسليم المجرمين بين البلدين باستثناء المتهمين فى جرائم سياسية. والجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية نصت صراحة على أن لا يعتبر الاعتداء على ملك السعودية أو أمير الكويت أو أى فرد من أفراد أسرتيهما من الجرائم السياسية. وقد صودق على هذه الاتفاقية الأخيرة من قبل الأمير فيصل

---

(١) وثائق سعودية: التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وحكومة المملكة العربية السعودية جـ٢ ص ص٦٥/٦٧ من الشيخ يوسف ياسين إلى السير س هـ بيرد ٢ إبريل سنة ١٩٤٢ ورد الحكومة البريطانية

(٢) من رواية شفهية لأحد الكويتيين

ابن سعود وزير خارجية السعودية فى يناير ١٩٤٣ . وبهذه الاتفاقيات الثلاث التى عرضنا لها حسمت إلى حد كبير المشكلات الاقتصادية والقبلية بين البلدين واستوثقت علاقات الصداقة بينهما . وقد تأكد ذلك فى يونية عام ١٩٤٧ حينما قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة ودية إلى الرياض، ورد ابن سعود على هذه الزيارة. وفى يوليه من نفس العام عقدت معاهدة للدفاع المشترك نصت على تشاور البلدين فى الأمور السياسية والعسكرية.



الفصل الرابع

مشكلات الحدود العراقية الكويتية

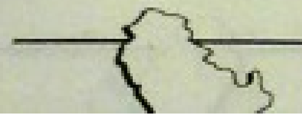
الحـدود الكويتيـة العراقيـة ـ اتفاقيـة ١٩١٣ ـ تأكيـد الحـدود عقب استقلال العـراق ١٩٣٢ ـ المصـالح الكويتيـة فى الفاو والبصرة ـ بسـاتين النخيل ـ مياه الشرب ومشكلات التهريب ـ الضغـوط العـراقيـة ـ المشـروعات العراقيـة فى الكويت ـ حـوادث الحـدود ـ موقف الحكومـة البـريطانيـة ـ إعـادة تخطيط الحدود بين البلدين فى عام ١٩٣٩.

* * *

لعـل الاتفـاق الإنجـليزى التـركى الموقع فى يولـيو سنة ١٩١٣ كـان أول مناسبـة خططت فيها الحـدود بين الكـويت وممتلكـات الدولة العثمـانية فى العراق. وعلى الرغم من أنه لم يعمل بهذا الاتفـاق، نظرا لنشوب الحرب العـالمية الأولى، إلا أنه اتخذ أسـاسا فيمـا بعد لتخطيط الحـدود بين الكويت والعراق. وقـد تأكـدت هذه الحـدود فى رسـالة بعث بهـا السيـر برسى كـوكس المندوب السـامى البريطـانى فى العراق إلى الشيخ أحمد الجابر شيخ الكـويت فى عام ١٩٢٣ ، حيث نصت علـى أن حدود الكويت مع العراق تبـدأ «من تقـاطع وادى العـوجا مع البـاطنة، ومنه فى الاتجاه الشمـالى عبر الباطنة إلى نقطـة تقع إلى الجنـوب من سفـوان تترك للعراق، ومنها إلى خور الزبـير وخور عبدالله بما فـيها جزر فيلكه ومسكان وبوبيان وأم المراديم للكويت».

والجدير بالذكر أن السـياسة البريطانية كـانت ترى أن ترتبط الكويت بالعراق أثناء الاحـتلال الإنجليـزى له، على أن تنفـصل عنه حينـما يمنح اسـتقـلاله[1]. والحـقيـقة أنه فى الفـترة مـن ١٩٢٣ إلى ١٩٣٦ كـانت مشكلـة الكـويت مع السـعودية أخطر منهـا مع العـراق، إذ كـانت الخطط العراقـية أقل وضـوحـا فى الكـويت، كما أنها ظهـرت فى نطاق غير رسمى. وكان من عوامل التأثير العراقى

(١) F.O. 371/13012. Brtish Resident, Consual General General (Haworth) to H.M's Secretary for Colonies 5 th April, 1928.



فى الكويت سهولة المواصلات بين البلدين بعد استخدام السيارات لنقل البريد من الكويت إلى الزبير[١]، بينما كانت الرسائل قبل ذلك تنقل بواسطة السفن الشراعية إلى البصرة، مما كان يستغرق عشرة أيام، أما بالسيارات فلم تكن هذه المدة تتجاوز بضع ساعات[٢]. وقد ألمح الكولونيل ديكسون الوكيل البريطانى فى الكويت أن البصريين الذين يأتون إلى الكويت سواء للعمل أو الزيارة كانوا يقومون بدعايات واسعة النطاق ضد الإنجليز، كما كانوا يبشرون بفكرة ضم الكويت إلى العراق. وقد ظهرت هذه الدعايات أيضا فى البصرة بين أصحاب مزارع النخيل وبين كبار التجار. وكانت الدعاية العراقية تقوم على أساس أن الإمبراطورية البريطانية أصبحت على وشك الانهيار وأن الأحداث فى مصر والعراق وفارس والخليج والهند تشير إلى الإطاحة بالنفوذ البريطانى وأنه ينبغى للكويت أن تشارك فى هذه الظاهرة العامة. وأنه إذا انضمت الكويت للعراق فإن العراق سيحميها من ابن سعود، كما ستضمن الحكومة العراقية لشيخ الكويت إبقاء ممتلكاته فى الفاو معفاة من الضرائب، وذكرت بعض الصحف العراقية بصدد ذلك أن الكويت خسرت من جراء محاصرة السعوديين لها ما يزيد على ثلاثة أرباع تجارتها وموارد جماركها.

وكان موقف الحكومة البريطانية يتجه إلى خطوط رئيسية ثلاثة:

أولها: الضغط على ابن سعود لكى يخفف من محاصرته التجارية للكويت ضمانا لعدم امتداد النفوذ العراقى إليها.

وثانيها: إضعاف الارتباطات القائمة بين الكويت والعراق وذلك بتعطيل الخطوط البرقية وإزالة مكتب البريد العراقى المقام فى الكويت أو جعله يتبع حكومة الهند مباشرة[٣].

---

(١) كان الشيخ أحمد الجابر قد منح امتياز السيارات بين الكويت والبصرة للسيد حامد بك النقيب، ومدة الامتياز خمسون عاما تبدأ من ١٩٢٥، انظر الشملان: من تاريخ الكويت ص ٢٠٤.

(٢) عن مجلة الكويت ـ المجلد الأول جزء ٤ و ٥ ذى الحجة ومحرم ١٣٤٧ هـ ص ١٤٤.

(٣) F.O. 371/14455 British Residency & Consulate General Bushire 30th April, 1930 to Lord Passfield His Majesty's Secretary of State C.O. see also, F.O. 371/18918 Political Resident to Ambassador, Bagdad 5th June, 1935.

وأخيرا، أن تستمر الكويت تحت الحماية البريطانية، إذا كان من رأى اللورد باسفيلد Passfield وزير المستعمرات البريطانية أن ضم الكويت إلى العراق سيؤدى إلى إضعاف مركز بريطانيا فى الكويت، وإلى إثارة ردود فعل عنيفة من قبل الإمارات العربية الأخرى فى الخليج. وذكر بصدد ذلك أنه فى الوقت الحالى يتمشى حاكم الكويت مع (النصائح) البريطانية ولكن بانضمامه إلى العراق فإنه سيلتجأ إلى بغداد أكثر مما سيلتجىء إلى الحكومة البريطانية. كما أن تغافل بريطانيا عن الأطماع العراقية فى الكويت سيؤدى بابن سعود إلى محاولة الاستيلاء على الإمارة(١).

ولهذه الأسباب اتجهت الحكومة البريطانية بمناسبة استقلال العراق وطلبه الانضمام إلى عصبة الأمم إلى ضرورة تأكيد الحدود بينه وبين الكويت(٢).

وتم ذلك بالفعل بموجب رسالة من نورى السعيد، وافق فيها على الحدود المشار إليها، وبعث بها إلى المندوب السامى البريطانى فى العراق. ووافق عليها الشيخ أحمد الجابر بموجب رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطانى فى الكويت فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٢(٣).

وبإعلان استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم وتأكيد الحدود بينه وبين الكويت بدأت تثار مشكلات بين البلدين. ولعل أبرز هذه المشكلات ما أثاره حاكم الكويت من حقه فى إعفاء مزارع النخيل التى يمتلكها فى منطقة شط العرب من الضرائب المفروضة على إنتاجها، وأدى إلحاحه فى ذلك إلى خلافات حادة بينه وبين الحكومة العراقية، خاصة بعد أن فشلت وساطة كل من السفير البريطانى فى بغداد والمقيم السياسى فى الخليج فى الوصول إلى تسوية يرضى عنها

---

(١) F.O. 391/14455 The Under Secretary of State C.O. to the Under Secretary of State F.O. 5th Sept., 1932 Secret.

(٢) F.O. 371/16922: Iraq annual report for 1932 .

(٣) F.O. 371/14455, C.O.to F.O. 5th September 1932 .

الطرفان. ومما أدى إلى زيادة توتر الموقف استمرار عمليات التهريب على نطاق واسع من الكويت إلى العراق. ولما كان حاكم الكويت يستفيد من هذه التجارة فقد رفض جميع الاقتراحات التى قدمت بشأن إيقافها. وكانت مطاردة المهربين تتم بواسطة قوات الشرطة العراقية، وكثيرا ما كان يلتجئ المهربون إلى المقاطعات الكويتية للاحتماء بها، ولذلك وقعت حوادث كثيرة متعلقة بمخالفات الحدود كانت موضع احتجاج الكويت.

وكانت صحف العراق تواصل شن حملات عنيفة ضد الكويت والادعاء بحق العراق في السيطرة على الإمارة باعتبار أنها كانت فى الماضي تشكل جزءا من ولاية البصرة مما أثار الفزع فى قلب حاكم الكويت[١].

واستياء من عدم تعاون الكويت مع العراق بشأن إيقاف التهريب، بالإضافة إلي رغبة العراق في إيجاد منفذ مباشر له على الخليج، فقد أيدت الحكومة العراقية الصحف العراقية وبعض الصحف العربية الأخرى فى شن حرب الدعاية ضد الكويت. وتكررت الادعاءات العراقية بإلحاح فى محطة إذاعة قصر الزهور، وهى الإذاعة الخاصة بالملك غازى الأول، مما استدعى جهودا كبيرة من السفير البريطانى فى العراق لتخفيف حدة الادعاءات[٢].

وقبل أن نعرض لذلك ينبغى أن نتوقف قليلا لتوضيح أهم المشكلات التى أثيرت بين البلدين، وقد يهمنا بصفة خاصة التركيز على مشكلتين رئيسيتين ارتبطتا إلى حد كبير بالدعاية التى أثارها العراق ضد الكويت ودعوته بضمها إليه وهما:

أولا: بساتين النخيل الخاصة بشيخ الكويت وأسرة آل الصباح فى البصرة والفاو.

وثانيا: مشكلات التهريب من الكويت إلى العراق.

وترجع أصول المشكلة الأولى إلى إقطاعات كثيرة منحتها الدولة العثمانية

---

(١) Longrigg, Iraq 1900-1950 p. 266.

(٢) Ibid., p. 272.

لشيوخ الكويت نظير مساعدتهم لـها في بعض الأزمات التي تعرضت إليها، وقد تزايدت ملكيـات هذه المزارع بصفـة خاصـة في عهـد الشيخ مـبارك بن الصـباح ١٨٩٦/١٩١٥ الذي تحصـل على قسم كبـير منهـا بطريق الشراء، ولكن الـشيخ مبارك لم يكن على وفاق مع السلطات العثمانية في البصرة بسبب علاقاته بالإنجليز مما أدى إلى وقـوف هذه السلطات أمـام الشـيخ مبـارك ورفـضـها تسـجيل هذه الأراضي. وعندما نشـبت الحرب العالمية الأولـى وأعلنت الدولة العثمانيـة الحرب على بريطانيا تضـمن التبليغ البريطاني لـشيخ الكويت في ٣ نوفمبـر ١٩١٤ وعد الشيخ مبارك في مـقابل وقوفه إلى جانب بريطانيا في الحـرب بإبقاء مزارع النخيل التابعـة له في البصرة والفـاو معفاة من الضـرائب . ووفاء بهذا الوعـد لم تفرض ضريبة ما على ممتلكات الشيخ في العـراق خلال وجود الإدارة العسكرية البريطانية وحـتى قـيام الحكم الـوطني في العـراق في عام ١٩٢٢ . وفـي أثناء المباحـثـات البريطـانية العراقـية التي أدت إلى توقـيع معـاهدة أكتوبـر ١٩٢٢، رأت الحكومة البريطانية أن ينص في إحدى مواد هذه المعـاهدة على إعفاء مزارع شيخي الكويت والمحمرة من الضرائب المفروضة على مزارعـهما، كما حاولت أن تؤكد على ذلك أيضا فـي معاهدة ١٩٢٨ على أسـاس أن تعتـرف الحكومة العـراقيـة بالتعـهدات البريطانية التي منـحت لشيخ الكويت باعتبارها جـزءا من التزام دولي. ولما كانت الحكومة البريطانية تدرك عدم موافقة البـرلمان العراقي فقد قدمت اقتراحا يقوم على أساس أن يصـدر الملك فيصل الأول تنظيـما خاصا، طبـقا لما يخوله له الدسـتور العراقي، يكون من شأنه إعطاء تلك التعهدات صلاحية تامة[1].

ولكن الملك فيصل رفض إصدار هذا التنظيم مكتفيـا بإبلاغ متصرفية البصرة في سبـتمبر ١٩٣٠ بـالا تقوم بعمل من شـأنه تحصيل الضرائـب على الممتلكات الخاصة بشيخ الكويت حتى صدور تعليمات جديدة[2]. ومن هنا يمكن القول أنه

---

(١) F.O. 371/13038 Under Secretary of State C.O. to F.O. 16th January, 1928

(٢) F.O. 371/18941 British Embassy Bagdad to Residency 24th August, 1935.

لم يكن هناك أية التزامات خاصة بالعراق، وبالتالى كانت الحكومة العراقية فى حرية تامة لعدم تقيدها بتعهدات بريطانيا لشيخ الكويت فى نوفمبر ١٩١٤ (١). وفى عام ١٩٣٢ أدخلت الحكومة العراقية نظاما ضريبيا جديدا قضى على الإعفاء الضريبى الذى كان يتمتع به شيخ الكويت إذ استبدلت ضريبة الأرض بضريبة أخرى على حصيلة المنتجات فى الأسواق أو المعدة للتصدير. ومعنى ذلك أن انتاج شيخ الكويت غير معفى من الضريبة لأنه غير مقيم فى العراق. وقد احتج الشيخ أحمد الجابر متذرعا بالوعود التى قدمتها له بريطانيا وأن اتجاه السلطات العراقية لفرض ضرائب على انتاج مزارعه يعد انتهاكا لتلك الوعود، بينما أصرت الحكومة العراقية على عدم التزامها بتلك الوعود. وفضلا عن ذلك فإن تلك الوعود لايمكن تطبيقها على المنتجات المصدرة أو المأخوذة إلى الأسواق. ولما كانت منتجات الشيخ تنقل وتباع فإن ذلك يعنى أنه لم يعد لشيخ الكويت طبقا للتنظيم الضريبى الجديد أية حقوق فى التمتع بإعفاءات ضرائبية. والمعروف أن شيخ المحمرة قد تعرض لهذه المشكلة أيضا. ولما كانت المحمرة قد انتهى وضعها كإمارة سياسية بسيطرة الحكومة الإيرانية عليها، فإن المشكلة فيها لم تأخذ شكلا حادا مثلما اتخذته بالنسبة لإمارة الكويت. والجدير بالذكر أن هذه المشكلة أثارت الحكومة البريطانية لدرجة بحثها إمكانية دفع تعويضات لشيخ الكويت إلى حين نجاحها فى التوصل مع الحكومة العراقية إلى تسوية تضمن بها تنفيذ تلك الوعود التى قطعتها على نفسها(٢). ويبدو أن ذلك كان بمثابة نوع من الترضية لشيخ الكويت الذى ظهر فى هذه الفترة وقد فقد ثقته ببريطانيا. ويفهم ذلك من رسالة بعث بها المقيم البريطانى فى الخليج إلى وزارة المستعمرات البريطانية جاء فيها بأن شيخ الكويت فقد أمله فى بريطانيا نتيجة الدعاية ضد الإنجليز فى أسواق العراق والكويت، وموقفها من مؤتمر العقير الذى اعتقد فيه الشيخ أن بريطانيا ضحت

(١) F.O. 371/16039 The Claims of the Sheikhs of Kuwait & Mohammarah : Case on the opinion of the Law Officers of the Crown.

(٢) F.O. 371/16922 cf. Iraq Annual Report for 1932.

بمصالحه رصية لابن سعود، على عكس ما كان يتردد فى الدعاية البريطانية خلال الحرب من التزامها بكفالة حقوق الأمم الصغيرة. وبدا الشيخ أكثر اعتمادا على ابن سعود حتى أنه قام بزيارة له لقى فيها ترحيبا بالغا ويبدو أنه كان يعمل على إزالة أسباب الجفوة بينه وبين ابن سعود[١]. وفى مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية فى يونية ١٩٣٣ علقت فيها أهمية كبيرة على مشكلة مزارع الشيخ فى العراق وأكدت أنه فى حالة عدم وصول الحكومة البريطانية إلى تسوية بهذا الشأن مع الحكومة العراقية فإن ذلك سيؤدى إلى إضرار بالغ بالنفوذ البريطانى فى الخليج العربى فإن شيخ الكويت أصبح يهدد الآن بإعطاء امتيازات النفط فى بلاده للشركات الأمريكية بدلا من الشركة الإنجليزية الإيرانية[٢]. ولذلك أولت الحكومة البريطانية أهمية كبيرة لهذه المشكلة، وكانت من الموضوعات التى أثيرت أثناء زيارة الملك فيصل ملك العراق للندن فى عام ١٩٣٣، فقد ناقش السير فرانسيس همفرى هذا الموضوع معه مركزا على الوعود التى وعدتها بريطانيا لشيخ الكويت. وقد وعد الملك فيصل بتدخله الشخصى ليمنع ما تقوم به المحاكم العراقية لإنهاء ملكية شيخ الكويت على مزارعه. وعبر عن سروره، أو بالأحرى عن تهكمه لحرص الحكومة البريطانية على تنفيذ وعودها مشيرا بصدد ذلك أنه كانت هناك وعودا قدمتها فى ذلك الوقت نفسه لحكام آخرين فى العالم العربى وكان يود أن تتمسك بها مثلما تتمسك بوعودها لشيخ الكويت ولا شك فى أنه كان يشير فى تلك المناسبة إلى مراسلات أبيه الشريف حسين مع الجنرال مكماهون[٣].

ولكن المشكلة لم تلبث أن وصلت إلى درجة أكثر من التعقيد حين اتجهت الحكومة العراقية - فى العام التالى - إلى عدم الاعتراف بملكية شيخ الكويت على

---

(١) F.O. 371/16019 British Residency to A.C.C. Parkinson C.O. 23 rd April, 1932.

(٢) F.O. 371/16922 Sir John Simon to Mr. Forbes Bagdad F.O. July. 1, 1933

(٣) F.O. 371/16922 Memo. F.O. King Feisal's visit to England, subjects for possible discussion with Secretary of State 13th June, 1933

تلك المزارع متذرعة فى ذلك بأن حقوق الشيخ عليها لم تسجل. والحقيقة أن شيخ الكويت لم يقم بالفعل بتسجيل تلك الممتلكات قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ إن السلطات العثمانية فى البصرة لم توافق على ذلك بحجة أنه ليس بعثمانى واشترطت لتسجيلها ضرورة أن يعلن الشيخ نفسه رعية عثمانية وأن يعمل على تقييد نفسه وأسرته فى سجل النفوس. ولكن الشيخ رفض ذلك عملا بالمشورة البريطانية، ولذلك أثارت الحكومة العراقية بعض القضايا التى قدمت ضد شيخ الكويت من بعض المطالبين بهذ الأراضى فى محاكم العراق بهدف حرمانه من ملكيتها[1]. كما قامت السلطات العراقية فى البصرة بتحريض الفلاحين ضده. وفى مقابلة بين الشيخ أحمد الجابر والوكيل البريطانى فى الكويت ذكر فيها أنه قد وصلته عدة تقارير من وكيله فى البصرة يعقوب أفندى جبريل خاصة بالاضطرابات الواقعة فى مزارعه فى القسم الشمالى من الفاو وأن هذه الاضطرابات تهدد أيضا ممتلكاته فى القسم الجنوبى؛ إذ ظهرت حوادث كثيرة من التخريب كاقتلاع الأشجار وغيرها. كما امتنع الفلاحون عن إعطاء وكيل الشيخ محصولات نخيله التى كان يرسلها إلى الكويت وأعلنوا معارضتهم لوكيل الشيخ على أساس تبعيتهم للحكومة العراقية وليس لشيخ الكويت، وأن الحكومة العراقية ستساعدهم فى جعلهم ملاكا على هذه الأراضى. وأبدى شيخ الكويت استياءه من مدير الفاو الذى لم يتخذ إجراءاً حاسما ضد هذه الحوادث وعدّه مسئولا عن وقوعها، وأنه يتصرف بتعليمات سرية من متصرف البصرة، وأن ممتلكاته فى الغداقية والفاو، أصبحت مهددة بالضياع[2]. وقد عبر الشيخ أحمد الجابر عن استيائه هذا فى مذكرة رسمية بعث بها إلى الوكيل البريطانى فى الكويت جاء فيها إنه كان معتادا فى كل عام أن يرسل قواربه الخاصة لكى تأخذ محصول النخيل من وكيله فى البصرة لاستهلاك أسرته، وكان يتم نقل المحصول تحت مراقبة السلطات

---

(١) F.O. 371/16909 I.O. to Major General Sir Percy Cox 11th June, 1933

(٢) F.O. 371/16909 Political Agency, Kuwait to T.C. Fowle 6th July, 1933.

الجمركيـة العراقية، «وفي هذا العام ١٩٣٣ أرسلنا قواربنا كالمعـتاد وبدأ الفلاحون يعطون المحصـول، ولكن هناك بعضـا من الفلاحين تزعـموا تحريضـا بعدم إعطاء المحصول لوكيلنا وتأكد لدينا أن سلطات البصـرة وراء المحرضين، وعليه فقد طلبنا من محامينا في البـصرة أن يضع المشكلة برمتها أمام السلطات الرسـمية». وأكدت المذكرة أنه عنـدما أبلغ مدير الفـاو بذلك طلب المدير من مخـتار الفـاو أن يصدر تعليماته للفلاحين بـتسليم استحقاقات الشيخ والمحافظة على مـزارعه ومنع فيضان الميـاه عليهـا، ولكن هذه التـعليـمات لم تـنفذ وعندمـا قـامت السلطات الإدارية بالتحـقيق انقسم الفـلاحون إلى قسـمين: قسم مـوالي لشيخ الكويت وقسم غـير موالي ، وقـد أخذ مـختار الفـاو بأقوال الفـلاحين غـير الموالين وأمر بـعدم قطع المحصول وعدم تسليمه لوكيل الشيخ[1].

وعندما قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة إلى إنجلترا في عام ١٩٣٥ كان أهم ما أثاره في مبـاحثاته مع المسئولين في الحكومة البـريطانية علاقـة الكويت بالعراق، وطلب من الحكومة البريطانية أن تلتزم بوعودها إذ إنه أصبح منذ عام ١٩٣٢ يدفع ضرائب للحكومة العراقية وأن ذلك يعـرضه لخسارة كبيرة[2]. وطلب تعويضه عن الضرائب التي دفعها أو أن تتولى الحكومة البـريطانية دفعها إلى أن تصل إلى إعفاء نهائي بشأنها مع الحكومة العراقية[3]. وقد عرج الشيخ أحمد الجابر في أثناء عودته من إنجلترا إلى بغـداد حيث أمضى هنـاك ثلاثة أيام قابل في خلالهـا الملك غازي ورشيد عالي الكيلاني، وتباحث مع المسئولـين العراقيين بشأن مشكلة مزارع نخيله والعلاقات الكويتية العراقية بصـفة عامة. وأكد أنه من الواجب أن تعامله الحكومة العراقية كجار وصديق بدلا من عدم الاعتراف بحقوقه[4]. وفي أثناء زيارته للعراق

---

(١) F.O.371/16909: Translation of a letter No.R/3/1085 1st Rabi Thani 1352(24th July, 1933) from His Excellency Shaikh Sir Ahmed El Jabir to the Political Agent, Kuwait.

(٢) F.O. 371/18941 British Embassy to Sir Samuel J.B. Hoare 17th Sept. 1935.

(٣) F.O. 371/18941 Fowle to His Excellency Secretary of State for India 7th November, 1935.

(٤) F.O. 371/18941 Extract from Kuwait Intelligence Summary 15th Sept. 1935.

أجرى تحقيقا سريعا فى حـوادث الاضطرابات، وبادر بعزل وكيله يعقـوب جبريل الذى تبين له أنه يعـمل على تحريض الفلاحين والإيقاع بينه وبـين سلطات البصرة لكى يحقق له معانم خـاصة. وقد عين الشيخ أحمد بدلا منه ابنه مـحمد الأحمد ليكون ممثلا له فى البصرة على أن يعاونه السيد حـامد النقيب نظرا لخبرته الواسعة فى الإدارة. وأمل بذلك التنظيم الجـديد أن تتـحسن العـلاقة بـينه وبين السلطات العراقية، ولكن الحكومة العراقـية لم تلبث أن استندت فى عام ١٩٣٥ إلى عوامل ثلاثة لتنتزع من الشيخ أحمد الجابر أحقيته فى امتلاك بعض أراضيه وهى:

أولا: إن مساحات كبيـرة من المزارع كانت أساسا تتكون من أراضى انتزعت من شط العـرب خلال الخـمس عـشرة سنة السـابقـة، ويعنى ذلك أن المساحـات المسجلة فى الـطابو أقل بكثير من المسـاحات المتزرعـة حاليا والتى يطـالب الشيخ بملكيتها، وطبقا للقانون العـراقى فإن المالك الذى يجاور أراض مستصلحة له الحق فى تسجيلها باسمـه بشرط أن يدفع للحكومة قيمتها فى حالتهـا غير المستصلحة، ولكن الشيخ أحمد الجابر لم يقم بذلك.

ثانيا: إن هناك من الأراضى ما هو مسـجل بأسماء أبناء الشيخ مـبارك وأحد هؤلاء الأبناء هو والد الشـيخ الحـالى، ولكن ذلـك لا يمنع من أن يطالب أقـرباء الشيخ بنصيبهم من هذه الأراضى، وبالفعل هناك قضايا كثيرة قيد النظر فى محاكم البصرة.

ثالثا: إن شيخ الكويت لم يدفع لكثـير من الفلاحين أجـورهم عن الزراعة التى يقومون بها فى هذه الممتلكات.

أما الحكومة البريطانية فقد أعدت مـذكرتها الخاصة بهذه المشكلة على أساس أن ممتلكات الشيخ فى الفداقية والباشـية كانت تابعة لآل الزهير، وفى عام ١٩٠٨ بيعت إلى الشيخ مبارك وشهد على عقد البيع كل من الشيخ خزعل حاكم المحمرة والسـيد طالب النقـيب وبعض أعضـاء أسرة الزهيـر، ولكن السلطات العـثمانـية رفضت الاعتـراف بعقد البيع ما لم يـبادر الشيخ مبارك بقـبول الجنسية العـثمانية، وبناء على نصائح الحكومة البريطانية رفض الشـيخ ذلك وسجل العقد فى القنصلية

البريطانية فى البصرة سرا. وعلى الرغم من أن القانون العثمانى كان يحتم على المالك أن يستحوذ على أوراق الطابو وإلا اعتبر البيع لاغيا، إلا أن هذا القانون لم يكن له فاعلية فى ذلك الوقت. ومع ذلك فقد أثيرت القضية فيما بعد من جانب ورثة آل زهير بدعوى أن البيع لم يكن شرعيا واعترض الشيخ من جانبه على ناحيتين هامتين :

الأولى : إنه لم يتقدم أحد لإثارة الطعن فى هذه الممتلكات خلال عهد الشيخ مبارك وجابر وسالم أى قرابة ثلاثة وعشرون عاما.

والثانية: أنه فى مايو ١٩١٥ طلب الشيخ مبارك إلى المستر دوبس Dobbs الذى أصبح فيما بعد مندوبا ساميا فى العراق، أن يصدر له أوراق الطابو وأن يعمل على تسجيل هذه الأراضى رسميا باسمه، وعلى ذلك فإن حقوق شيخ الكويت على هذه الممتلكات غير قابلة للجدل[١].

وفى محاولة لعلاج المشكلة اقترحت الحكومة البريطانية أن تضمن الحكومة العراقية أحقية الشيخ فى أراضى الفداقية باستثناء بعض المناطق التى انتزعت منه فى الباشية باعتبار أن هذه المناطق انتزعت بموجب أحكام قضائية. كما ينبغى على الحكومة العراقية ألا تطالب بالضرائب المتأخرة ، وعليها أن تصدر تعهدات كتابية بأنها لن تفرض أية ضرائب وأن تمنع المحاكم العراقية من النظر فى أية قضايا تستهدف المطالبة بنصيب ما فى ممتلكات شيخ الكويت[٢]. ولكن هذه الاقتراحات لم توضع موضع التنفيذ وعلى العكس من ذلك انتهزت الحكومة العراقية فرصة الأزمة الدستورية التى نشبت فى الكويت بين عامى ١٩٣٨، ١٩٣٩ لتجرد الشيخ من ممتلكاته واعتبارها من المنافع العامة[٣].

---

(١) F.O. 371/16039 Short History of Sheikh of Kuwait's Gardens Bashhiyeh & Short History of Sheikh of Kuwait Faddaghiyah Property on the Shat El Arab from the time of Purchase to date 1932. Memo. by Dickson Political Agent, Kuwait.

(٢) F.O. 371/18941 British Embassy Bagdad to Sir Samuel Haore 28th November, 1935.

(٣) سنعرض لهذه الأزمة بالتفصيل فى الفصل القادم.

مشكلة التهريب:

كانت تجارة التهريب تتجه من الكويت إلى العراق وازدادت نشاطا بصفة خاصة بإحكام ابن سعود سياسة الحصار التجارى ضد الكويت ولعلاج تلك المشكلة أخذت السلطات الجمركية فى العراق تشدد قبضتها على كل اتصال يقع بين الكويت والعراق برا أو بحرا. وبلغ هذا التشديد حتى على القوارب الكويتية المشتغلة بنقل مياه الشرب من شط العرب بحجة أنها تمارس تجارة التهريب. وفى عام ١٩٣٢ أصدرت السلطات العراقية فى البصرة تعليمات حتمت بمقتضاها على كل قارب يأتى من الكويت الإعلان عن قدومه لدى المركز العراقى الجمركى المقام فى الفاو. كما فرضت ضريبة بلغت تسع أنات عن كل رحلة يقوم بها بالإضافة إلى مبلغ آخر كان يدفع شهريا، وكانت هذه الإجراءات موضع استياء أمير الكويت وقلقه لما قد تسببه من تأخر وصول مياه الشرب إلى الكويت خاصة فى أيام الصيف القائظة، إذ كانت القوارب الكويتية قبل هذه التنظيمات الجديدة تأخذ المياه رأسا من شط العرب دون أن تتقدم إلى الفاو، ولا شك أن إرغامها على الذهاب إلى المركز الجمركى فى الفاو كان يؤدى بطبيعة الحال إلى تأخر عودتها إلى الكويت، إذ كانت القوارب تصل عادة فى الصباح ولا يسمح لها بالعودة إلا بعد منتصف النهار. وذكر الشيخ أحمد الجابر فى احتجاجه ضد السلطات العراقية بأن الكويت مضطرة إلى سحب ٨٠٪ من احتياجاتها من المياه من شط العرب، وأن هناك ما يقرب من خمسين قاربا يشتغلون بنقل المياه، أما الآبار المحلية فى الكويت فهى لا تفى باحتياجات الكويت ولا تكفى إلا نصف السكان الذين كان يقدر عددهم فى ذلك الوقت بما يقرب من ٦٠٠٠٠ نسمة. وأكد الشيخ أحمد الجابر أنه لا يعترض على الضرائب الجديدة التى فرضتها السلطات العراقية إذ إن من حق العراق أن يفرض ما يشاء من ضرائب على مياهه الإقليمية، ولكن شكوى الشيخ تستند فى أساسها على إرغام القوارب الكويتية على الذهاب إلى الفاو لتفتيشها حتى ولو كان التيار ضدها وما ينشأ عن ذلك من صعوبات بالغة، فضلا عن تأخيرها عدة ساعات فى المراكز الجمركية بالفاو[1]. ومع ذلك فقد اعتذرت الحكومة العراقية عن تنفيذ مطالب شيخ

(١) F.O. 371/16008 . Arabia. 1932 Right of Kuwait boats to draw water from Shat El Arab Memo. by the High Commisioner for Iraq to the Minister for Foreign Affairs. Bagdad 30th June. 1932

الكويت وأكدت أنها لن تقوم بتخفيف تلك القيود مالم يقدم الشيخ ضمانات كافية عن وقف تجاره التهريب[١].

وفى مارس ١٩٣٣ قدمت الحكومة العراقية عدة اقتراحات بشأن تجارة التهريب إلى المقيم البريطانى فى الخليج عن طريق السفير البريطانى فى بغداد، واحتوت اقتراحات الحكومة العراقية على ألا ترسل بضائع من الكويت إلى العراق دون تسجيلها فى بيان خاص هذا بالإضافة إلى إنشاء مراكز مراقبة على الحدود الكويتية العراقية. ووعدت الحكومة العراقية أن تعوض الشيخ فى حالة تعاونه فى إيقاف هذه التجارة غير المشروعة.

ولكن الشيخ أحمد الجابر لم يوافق على تلك الاقتراحات محتجا بالتعديات الواقعة على مقاطعاته من قبل السلطات العراقية. ولذلك اقترح المقيم البريطانى فى الخليج الكولونيل فول Fowle عقد اجتماع فى الكويت يشترك فيه بنفسه مع الشيخ، وممثل عن السلطات الجمركية العراقية. ولكن الحكومة العراقية رفضت هذا الاقتراح على أساس أنه من غير المفيد عقده بعد أن رفض الشيخ المقترحات السابقة التى قدمت إليه[٢].

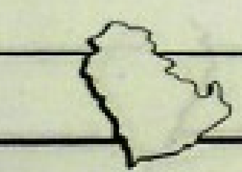
وكان من الطبيعى إزاء تشديد الرقابة الجمركية فى مراكز الحدود العراقية برا وبحرا أن تقع عدة حوادث من الإعتداءات[٣]. وفى فبراير ١٩٣٤ اقترح وزير الخارجية العراقية لدى السفير البريطانى فى بغداد عقد اجتماع بين ممثلين كويتيين وعراقيين[٤]، وعلى أن يكون غاية ذلك أن يتباحث الطرفان فى حدود المياه الإقليمية للعراق ومشكلات التهريب بين البلدين،

(١) F .O. 371/16922 Iraq Annual Report for 1932.

(٢) F.O. 371/18909 F.O. Memo Smuggling from Kuwait into Iraq 10 May, 1935 by Mr. Ward Political Agent at kuwait.

(٣) F.O. 371/17817 Resident Kuwait to Prodrome, Bagdad 14th Feb,1932.

(٤) F.O 371/17817 Iraqi Ministry for Foreign Affairs to H. E Sir Francis Humphrey, His Britannic Majesty's Ambassador Bagdad 7th January 1934



اقترحت حكومة البريطانية أن يمثل شيخ الكويت في المؤتمر كل من الكولونيل فول المقيم السياسي في الخليج والكولونيل ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت[1] ولكن شيخ الكويت لم يوافق على إعطاء ممثليه السلطة الكافية للتفاوض، وذلك بضغط التجار الذين كانوا يستفيدون من عمليات التهريب في كل من إيران والعراق بعد غلق طريق السعودية، وبصدد ذلك أكد الممثلون العراقيون أن العراق فقد أكثر من . . ٦ جنيها في عام ١٩٣٢ نتيجة عمليات التهريب هذه[2]، واقترحوا من أجل ذلك تكوين لجنة مشتركة من العراقيين والكويتيين لمراقبة عمليات التهريب. ومع ذلك فقد كانت النتيجة الوحيدة للمؤتمر هي موافقة الشيخ على إدخال نظام «المانيفست» بالنسبة للقوارب القادمة من الكويت. ولكن هذا النظام لم يقنع الحكومة العراقية التي انتقدته بعدم كفايته وأنه يتجاهل التهريب عن طريق البر. وفي الوقت نفسه رفض شيخ الكويت مناقشة مقترحات المبعوثين العراقيين التي اعتبرها مساسا بسيادته على الكويت، وكانت تلك الاقتراحات تقوم على أن يدخل الشيخ نفس التعريفة الجمركية المطبقة في العراق، أو أن يبقى على التعريفة الكويتية بشرط أن يوافق على تقليل كمية البضائع الواردة إلى الكويت بدرجة تكفي استهلاكها فقط دون وجود فائض للتصدير إلى بلاد أخرى. وقد وعدت الحكومة العراقية بتقديم تعويض عادل إلى الكويت إذا وافق شيخها على العمل بأحد الاقتراحين[3].

ولما كان من المنتظر أن تقدم الحكومة العراقية لمعالجة مشكلة التهريب إلى فرض حظر تام على تجارة الكويت وتعزيز القوات التي يقع على عاتقها مراقبة حدودها الجنوبية، بالإضافة إلى فرض قيود مشددة على دخول القوارب الكويتية للمياه العراقية وسحب الامتيازات الجمركية التي

---

(١) F.O. 391/17817 British Embassy to Nur Said 13th January, 1934.

(٢) F.O. 371/17817 Humphrey to Simon 27th Feb. 1939.

(٣) F.O. 371/18909 Smuggling from Kuwait into Iraq 10th May. 1935 By Ward, Political at Kuwait.

تتمتع بها تجارة الكويت، فقد طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ أحمد الجابر أن يوافق على وساطتها فى هذا النزاع، إذ إن فى مقدور العراق أن يسبب له متاعب بالغة أكثر من تلك المتاعب التى يتعرض لها من قبل ابن سعود[1].

وذكر المستر رندل بصدد ذلك أن إمارة الكويت معرضة باستمرار لضغوط من السعودية والعراق، وبالنظر لأهميتها الاستراتيجية فإن الحكومة البريطانية ستبذل أقصى ما فى وسعها لحمايتها من أطماع جيرانها[2]. وطلب من شيخ الكويت أن ينظر فى أمر تعيين مدير جمركى بريطانى تعاونه هيئة كافية من الموظفين، وأن تعمل الجمارك الكويتية بتعاون تام مع السلطات الجمركية فى العراق من حيث إرسال نسخ من جميع رخص التصدير للبضائع المغادرة الكويت برا أو بحرا وأن يقلل إستيراد بعض البضائع إلى كمية محددة تكفى الاحتياج المحلى. ويضمن الشيخ أيضا أن تخرج جميع القوافل من الكويت إلى اتجاه المراكز الجمركية التى تنشئها الحكومة العراقية على الحدود العراقية الكويتية، وفى مقابل هذه الإجراءات التى سيتخذها الشيخ، والتى قد تؤدى إلى عجز فى ميزان دخله، فإن الحكومة البريطانية ستطلب من الحكومة العراقية تعويض الشيخ بمبلغ من المال يدفع له سنويا[3]. أما إذا رفض شيخ الكويت ذلك فإن الحكومة البريطانية لا يسعها إلا أن تتركه لكى يقاوم بمفرده الخطط الهجومية من العراق والسعودية.

وفى مذكرة من الوكيل البريطانى فى الكويت المستر وارد ذكر فيها أن التهريب من الكويت إلى العراق يعزى سببه إلى الضرائب العراقية الباهظة التى تصل إلى ٧٥٪ على بعض البضائع مثل الشاى ـ البن ـ السكر ـ الدخان. هذا إذا ما قورنت بالمكوس الجمركية الضئيلة التى تفرض فى الكويت، إذ إن الشيخ مقيد بمقتضى معاهداته بألا يزيد الجمارك إلى أكثر من ٤٪ على البضائع الواردة بواسطة

---

(١) F.O. 371/17817 Dickson to Political Resident 18th January, 1934

(٢) F.O. 371/18909 Draft Record of meeting held at the F.O. on 5th Feb. to discuss the question of smuggling between Kuwait & Iraq.

(٣) F.O. 371/18909 Fowle to Foreign Secretary to the Govt. of India 22 nd Feb. 1935

التجار الإنجليـز. هذا فضلا عن أن طبيعة الحـياة التجارية فى الكويت تتمـير بعدم وجود قيود على تجارة الصادرات والواردات مما كان يغرى بعمليات تهريب التجارة إلى البلدان المجاورة ذات المكوس الجمركية العالية كالسعودية والعراق وإيران. وقد قام ابن سعود بوضع إجراءات شديدة ضد تجارة التهريب. وكذلك فعلت الحكومة الإيرانية، حيث شددت الرقابة على سواحلـها، وتبع ذلك زيادة عمليات التهريب إلى العراق، إذ إن الظروف الطبيـعية أكثر سهـولة نتيجة وجود الصحـراء الشاسعة التى من الصعب إخضاعـها لمراقبة دقيقة، هذا فضلا عن الاتصـالات المستمرة بين الكويت والبصرة والهجرات القبلية الموسمـية التى يمكن اتخاذها بمثابة ستار تختفى من وراءه عمليات التهـريب. ولا شك أن هذه العمليات سببت عجزا مالـيا كبيرا للحكومة العراقية بلغ ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ جنيها سنويا وتزايدت فى السنوات التاليـة. ومع ذلك فقد أخذ على السلطات العـراقية فى أنها لا تهـتم باتخاذ نفس الأساليب التى يسير عليها ابن سعود فى الحـصول على تأييد القبائل ومساعدتها له فى قمع هذه التجارة وذلك بمنحها قسما من البضائع المهربة.

والحقيـقة أن الكويت وجدت فى تجـارة التهريب مع العراق تعـويضا عن خسـائرها فى اللؤلؤ، وحرمان ابن سعود لها من أن تكون مستودعا لتجارة نجد.

ولا شك أن نشـاط تجـارة التهـريب أدى إلى إثراء عـدد كـبيـر من تجـار الكويت، كما أدى إلى زيادة الدخل فى الجمارك الكويتية.

ومن هنا يتضح أن شيخ الكويت رفض التعاون مع العراق بشأن إيقاف تلك التجارة، لأنه يستفيد منها كما يسـتفيد تجار الكويت أيضا. ومن ناحية أخرى فإن لديه من الأسباب الأخرى الـتى يعارض فيها النظام القائم فى العـراق فهو يخشى من الخطط العراقية على إمارته وعن احتمـال سيطرة العراق على الحياة الاقتصادية فى الكويت إذا قبل أى مشروع للتعاون معه[1]. كما أبدى الشيخ استياءه بما يقوم به مدير إحدى النواحى فى شمال البصرة من اقتـحام الحدود الكويتية بهدف جباية

(1) F.O. 371/1909 F.O. Memo. Smuggling from Kuwait into Iraq 10th May, 1935 by Mr. Ward PoliticalAgent at Kuwait.

الضرائب من قبائل المنتفق، بينما يحرم موظفوه من جباية الضرائب من القبائل الكويتية القاطنة فى مقاطعات العراق[1]. وذكر حاكم الكويت أنه عندما وقعت عدة اضطرابات قبلية فى الصحراء الجنوبية للعراق من قبل مجموعات شمر والظوافر القاطنين بين سفوان فى الشمال والصبيحية فى الجنوب، وطلب مراقبة قوات الشرطة العراقية لتحركاتهم لم ينفذ طلبه هذا بل إن سفوان وغيرها من المواقع الحدودية أصبحت منطلقا للغزاة واللصوص إلى الكويت[2]. كما احتج الشيخ على التعدى الذى وقع على مقاطعاته من قبل قوات الشرطة العراقية فى روضة الجنبة التى تقع على مسافة خمسة وعشرين ميلا داخل حدود الكويت، مؤكدا أن وقوع هذه الحوادث من شأنها إضعاف علاقات الصداقة والجوار بين الكويت والعراق بل وإثارة عوامل الجفوة والشقاق بين البلدين[3].

وقد تميزت السنوات من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩ بالمحاولات المتكررة التى بذلها العراق لضم الكويت. وفى رسالة من السفير البريطانى فى بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٤ مارس ١٩٣٦ ذكر فيها أنه على الرغم من التأكيدات التى سبق أن قدمها نورى السعيد بأن الحكومة العراقية ليست لها أية خطط توسعية بشأن الكويت إلا أن الموقف أخذ يتغير فى الوقت الحاضر، إذ إن بعض الأعضاء فى الحكومة العراقية يطالبون بضم الكويت إلى العراق. وأوضح صراحة أن البصرة لا تصلح لكى تكون ميناء حيويا للعراق بالنسبة لمستقبل تطور المواصلات مع البحر المتوسط، وأنه يعتقد ضرورة الوصول إلى اتفاقية مع الكويت من شأنها إطلاق مخرج للتجارة

---

(١) F.O. 371/18969 Translation of a letter NO. R/4/1960 dated 3rd Dhil Higga from His Excellency the Ruler of Kuwait to the Political Agent, Kuwait.

(٢) F.O. 371/18912 Secret Kuwait intelligence summary for the Period 17th to 31 st May , 1932

(٣) 2nd April, 1936. F.O. 371/19968 Translation of a letter dated 10th Muhuram (1355) from the Ruler of kuwait to the Political Agent Kuwait

العـراقية إلى الخليـج، وهو كعربى يأمـل بـطبيعـة الحـال أن يـرى الكويت مندمجا سلميا مع العراق إذ إن الإمارة لن تستطيع مقاومة تقدم القـوات العـراقية إليها[١].

وفى مارس ١٩٣٨ ظهر أن ما يهدد اقتصاديات العراق هو منافسة الكويت له فى منفذه الوحيد على البـحر فى شط العرب، فقد صرح وزير الخارجيـة العراقية أن موقف الـعراق أصبح حـرجا فى شط العـرب بعد فـشل المفاوضـات العراقـية الإيرانية. ولهـذا السبب فإن الحكومـة العراقيـة ترى ضرورة إيجاد مـيناء لها على البحر باعتباره الحل المناسب. وتساءل عن مدى استعداد الحكومة البريطانية للسماح للعراق بمد خط حـديدى عبر مقاطعـات الكويت حتى ساحل الخليج وإقـامة ميناء هناك مؤكدا إن العراق سيعـوض الشيخ، وأنه يأمل فى الوصول إلى معاهدة بشأن ذلك مع الكويت فى حـالة عدم إثارة الحكومة البريطانية لأية عقبات سياسية[٢].

وفيما يبـدو أن الحكومة العراقية ـ كما لاحظ اللورد هاليفـاكس ـ قد تحققت من خطـورة التـدخل الإيـرانى فى الملاحة فى شـط الـعرب، ولذلك أخذت تفكر فى إيجـاد مخـرج بديل إلى البـحـر، ولكن كان من رأى الحكومـة البريطـانية أن تنفـيـذ مـشـروع الخط الحـديدى العـراقى سـيؤدى إلى زيادة النفـوذ العـراقى فى الكويت، وسـيصبح من الصـعـب المحافظة على التكـامل السياسى للإمارة[٣]. والجدير بالذكر أن مشروع الخـط الحـديدى قد أثير قبل ذلك وعلى وجـه التحـديد فى ديسـمبـر ١٩٢٣ حيـنما أبلغ صبـيح بك وزير الأشـغـال العـراقى السـفيـر البريطانى فى بغـداد أنه ينـوى التقـدم بهذا المشروع وهو لا يرى صـعوبة فى ذلك باستثناء الصعاب المتعلقة بالجمارك[٤]. وعلى الرغم من أن الحكومـة البريطانـية

---

(١) R/15/ 1 /53/70 British Policy Kuwait R.A.F. intelligence summary for the month of March, 1938.

(٢) R/15/ 1 /53/70 British Embassay Bagdad 30th March, 1938 to Viscount Halifax.

(٣) R/15/ 1 /53/70 F.O. to Under Secretary of State of I.O. 2nd May, 1938.

(٤) C.O. 727 Vol. 9 Political Kuwait to Resident Bushire 15th December, 1936.

كانت ترى أهمية ما سوف يؤدى إليه هذا المشروع من تطوير الإمارة وازدهار تجارتها إلى جانب التوسع فى مشروعات شركات النفط العاملة فيها، إلا أنها قدرت ما يمكن أن يترتب على ذلك أيضا من خطورة امتداد النفوذ العراقى إليها[١].

وفى تقرير من السفارة البريطانية فى بغداد فى ٢ مايو ١٩٣٨ جاء فيه أن توفيق السويدى وزير الخارجية العراقية أطلع السفير البريطانى على المادة السادسة من الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة فى يوليو ١٩١٣ التى جاء فيها أن الكويت تشكل قضاءا عثمانيا، ولكن السفير البريطانى أبلغه أنه يتجاهل بذلك معاهدة لوزان ١٩٢٣ إذ إنه بمقتضى المادة السادسة عشرة من هذه المعاهدة تنازلت تركيا عن كل حقوق لها فى الكويت، وبذلك يكون موضوع وراثة الترك من قبل أية دولة أخرى أمر عديم الجدوى، وأنه من وجهة نظر القانون الدولى تعد الكويت مستقلة إبتداء من ٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ التصديق على معاهدة لوزان الآنفة الذكر[٢].

والحقيقة أنه لم يكن يمنع العراق من تنفيذ خطة ضم الكويت إليه إلا المركز الذى تتمتع به بريطانيا فى الكويت، هذا بالإضافة إلى أن العراق كان يحسب حسابا كبيرا لموقف ابن سعود، أما بإستثناء ذلك فمن المسلم به أن الكويت لم يكن فى مقدورها أن تقف فى مواجهة أى خطة تستهدف ضمها إلى العراق[٣]. ومما كان يقوى من فكرة الضم هذه شكوى الحكومة العراقية واحتجاجاتها المتواصلة من أن القبائل المتمردة فى جنوب الفرات تأخذ احتياجاتها من السلاح عن طريق الكويت، كما أن الأسلحة المهربة كانت تصل إلى إيران مما عدته الحكومة العراقية أمرا يهدد سلامتها وأمنها[٤]. وأكد وزير الخارجية العراقيةبصدد ذلك أن استمرار

---

(١) F.O. 371,19968 British Embassy Bagdad to G.W. Rendell 4th March, 1936.

(٢) R/15/53/70 British Policy in Kuwait Peterson to Halifax 2nd May 1938.

(٣) F.O. 371,21813 British Embassy to Political Resident 16th April, 1938.

(٤) F.O. 371,19968, British Embassy to Rendell 20th May, 1936.

حوادث التهريب، خاصة تهريب السلاح والذخيرة، أدت إلى إثارة موجة بالغة من الاستياء، وأن الحكومة العراقية تشعر تماما بأن شيخ الكويت لا يتصرف تصرف الجار الحسن وأنه لا يحترم التزاماته الطبيعية كحاكم إمارة مجاورة للعراق. وأكد وزير الخارجية إنه على الرغم من اهتمام العراق بالوحدة العربية فإن ضم الكويت لم يكن من سياسة الحكومة العراقية فهى تريد أن تكون صديقة للشيخ، ولكن تجارة التهريب تقوى من فكرة ضم الكويت للعراق كوسيلة لوضع نهاية لتلك المشكلة[1]، وخاصة بعد أن أصبح واضحا أن نشاط عمليات التهريب أدى إلى اضطراب على الحدود الكويتية العراقية، وأن الأسلحة المهربة تحمل خاتم الكويت[2]. وفى سبتمبر ١٩٣٨ أكد وزير الخارجية العراقية إن العراق يخسر سنويا ما يقرب من ربع مليون جنيه[3]. وأنه يقترح كوضع حد للمشكلة إيجاد اتحاد جمركى بين الكويت والعراق أو أن تتنازل الكويت عن المنطقة الشمالية إلى خط عرض ٢٩,٥ْ شمالا. وهذا معناه أن تترك الكويت للعراق ما يقرب من ثلث مساحتها[4]. وبطبيعة الحال رفضت الحكومة البريطانية الأخذ بهذين الاقتراحين، إذ إن ذلك يعنى خرق حقوق شيخ الكويت الإقليمية على مقاطعاته[5]. كذلك رفضت الحكومة البريطانية مشروعا بمد أنابيب مياه من العراق إلى الكويت تقدمت به إحدى الشركات العراقية، كما عارضت المشروع العراقى الخاص بإيجاد ميناء فى خليج الكويت[6]. ويذكر ديكسون بصدد مشروع مد أنابيب مياه الزبير إلى الكويت أنه «كانت من آخر الطرق العراقية فى مغازلة الكويتيين هى التلويح لهم بالفوائد الجمة التى يجنونها من جر مياه شط العرب إلى الكويت، بواسطة أنبوب

---

(١) F.O. 371, 19968 British Embassy Bagdad to Rendell 20th May, 1936.

(٢) F.O. 371, 19968 Ministry for Foreign Affairs Bagdad 16th March, 1936 to His Excellency Sir Archibold John Kerr Clark, His Britannic Majesty's Ambassador at Bagdad.

(٣) F.O. 371, 21813 Tel U.K. Delegation Geneva to F.O. 20th Sept. 1938.

(٤) F.O. 371, 21813 Smuggling from Kuwait into Iraq.

(٥) F.O. 371, 21813 I.O. to Grostwhate F.O. 24th October, 1938.

(٦) F.O. 371, 21813 F.O. to R. T Peel. I.O. 10th November, 1938.

قطره ٢٣ بوصة الأمر الذى من شأنه أن يحول الأراضى القاحلة بجوار مدينة الكويت والجهراء إلى حدائق غناء وهم يعرفون بأنه إذا تم ذلك فإن الفلاحين الذين سيتولون رزاعة الأرض المستصلحة سيأتون من العراق، وبذلك يسيطرون على جزء كبير من الأراضى الكويتية فيطلبون بالتالى حماية دولتهم إذا نشأ نزاع بينهم وبين حكومة الكويت حتى ولو كان مفتعلا. والشباب المتطرف فى الكويت لا يؤيد هذه الخطة فحسب بل يدعو لها ليل نهار، ويعبرون عن هذه الرغبة فى الصحف العراقية واللبنانية»[1].

وفى مذكرة خاصة بوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٣ مايو ١٩٣٩ أوضحت فيها رفضها لاقتراح الحكومة العراقية الخاص بإيجاد اتحاد جمركى بين العراق والكويت، وكذلك الاقتراح الآخر بتنازل الكويت عن مقاطعاتها الشمالية. فبالنسبة للاقتراح الأول أوضحت المذكرة أن ذلك يتعارض مع معاهدات بريطانيا مع شيخ الكويت، كما أن معاهدة ١٩٠٧ تحدد الضرائب الجمركية التى تفرض على الواردات القادمة إلى الكويت بما لا يزيد عن ٤٪، ومن ناحية أخرى فإن رفع الضرائب الجمركية سيؤدى إلى استياء بالغ فى الكويت لما سينجم عنه من زيادة الأسعار، كما أن الاقتراح الخاص بتحديد واردات الكويت بما يتوازن مع استهلاكها المحلى اقتراح من الصعب تنفيذه. وبديهى أنه من غير المعقول أن يوافق شيخ الكويت على اقتراح من شأنه التأثير على حركة التجارة وحريتها فى بلاده.

وأكدت الحكومة البريطانية أن الحل الأمثل فى نظرها هو اتباع نظام (المانيفست) بالنسبة لصادرات الكويت برا وبحرا. وهو اقتراح من الممكن أن يوافق عليه شيخ الكويت ، بل إنه أعرب عن استعداده للموافقة عليه أثناء زيارته للندن فى عام ١٩٣٥[2]. كما أن هناك عاملين يمكن أن يؤثرا فى تحسين الموقف وهما استمرار نشاط شركات النفط العاملة فى الكويت، وما يمكن أن يؤدى إليه ذلك

(١) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ٢٧٢

(٢) F.O. 371/23181 Minutes. 23 rd May 1939.

من تنشيط موارد الثروة فى الكويت. بالإضافة إلى رفع القيود السعودية على تجارة الكويت[١]، وبالتالى فإن التجار الكويتيين المشتغلين بتجارة التهريب مع العراق يمكن أن ينصرفوا إلى التجارة المشروعة مع السعودية[٢]. ومع ذلك فقد أثارت الحكومة العراقية اعتراضها بأن رفع الحصار السعودى عن الكويت سيؤدى إلى تعقيدات أكثر فى الموقف، فإن المهربين سيأخذون البضائع من الكويت إلى السعودية وبالتالى يسهل تهريبها إلى العراق مما يشكل عبئا على السلطات العراقية التى سيكون عليها مراقبة الحدود من خور عبد الله إلى جبل عنيزة بدلا من الاكتفاء بمراقبة الحدود العراقية الكويتية وحدها. وعلى الرغم من أن الاتفاقية التجارية التى كان من المزمع عقدها بين الكويت والسعودية سيكون من شروطها فرض الرقابة على القوافل التجارية المغادرة الكويت، إلا أن ذلك لن يكون كافيا لمنع التهريب إلى العراق؛ لأن حياة البدو وطبائع الصحراء تجد مخرجا لها أمام عمليات المراقبة ولهذه الأسباب فإن الكويت ستستمر مركزا للتهريب إن لم ترتفع التعريفة الجمركية إلى المستوى العراقى، أو تقيد الواردات إلى الكويت بما يكفى استهلاكها فقط[٣].

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٣٩ حوادث استفزازية عمدت فيها السلطات العراقية إلى انتهاك حدود الكويت بواسطة قوات الشرطة التابعة لها مما كان مبعثا لاستياء شيخ الكويت. وإزاء احتجاجات الكويت المتكررة تشكلت لجنة تحقيق عراقية وضعت تقريرا فى مايو ١٩٣٩ أوضحت فيه أن سيارات الشرطة التى ادعى الشيخ أنها تخرق مقاطعاته كانت تقوم بمهمات رسمية داخل الحدود العراقية، وأضافت اللجنة فى تقريرها أنها تعتقد أن الأمر لا يعدو أن يكون إشاعات يرددها المهربون حينما يجدون أنفسهم مطاردين بقوات الشرطة العراقية[٤].

---

(١) Iraqi-Kuwait Relations. Bateman, Bagdad to F.O. 29th July, 1936.

(٢) F.O. 371/23181 Minutes. 23rd May, 1939.

(٣) F.O. 371/23181. British Embassy, Bagdad to Viscount Halifax 27th April, 1939.

(٤) F.O. 371/23181 Ministry of Foreign Affairs, Bagdad to His Britannic Majesty's Embassy, Bagdad. Secret 28th May, 1939.

وفى يونيه سنة ١٩٣٩ بدا أن الأمور تتحسن بعض الشئ بين العراق والكويت إذ تلقى الشيخ أحمد رسالة من حامد النقيب ذكر فيها أن وزير الخارجية العراقى سيذهب لزيارة الرياض فى ٢٥ يونية ١٩٣٩، وأنه يرغب فى السفر عن طريق الكويت، ويأمل النقيب أن يستضيف الشيخ وزير الخارجية، حيث تكون هناك فرصة لمناقشة مشكلات الحدود بين البلدين، أما إذا لم يرغب الشيخ فى استضافته فإن النقيب سينزله فى داره فى الكويت.

ورد الشيخ أحمد الجابر ـ طبقا للنصائح البريطانية ـ بأنه يسعده زيارة وزير الخارجية كضيف خاص، ولكنه لن يناقش معه مشكلات الحدود إذ إن ذلك ينبغى أن يكون عن طريق الحكومة البريطانية[١].

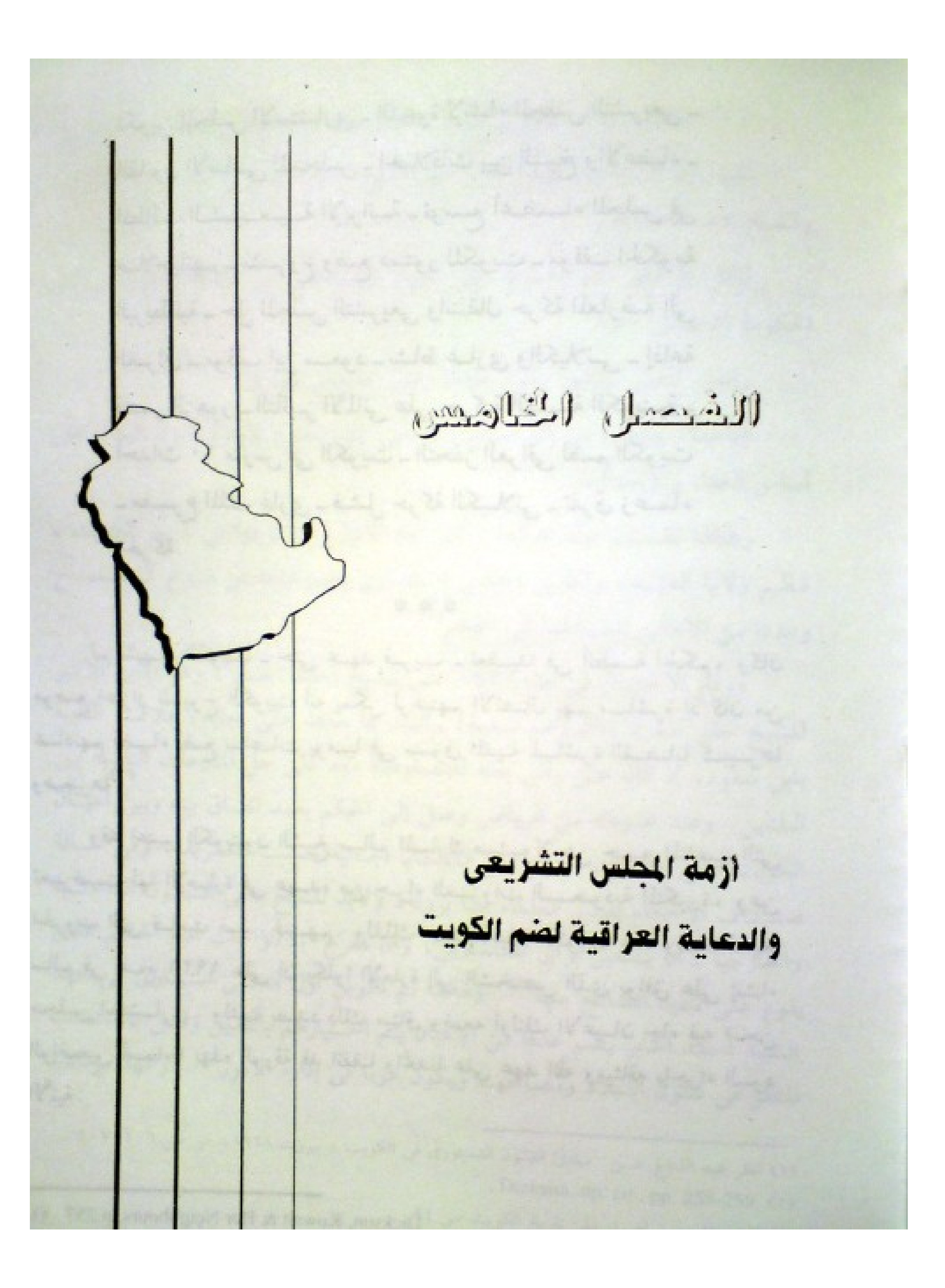
وفى يوليو ١٩٣٩ أجريت مباحثات بين الحكومتين العراقية والبريطانية استهدفت إعادة تخطيط الحدود بين الكويت والعراق، واتخذت أساس لتلك المباحثات رسالة برسى كوكس المندوب السامى فى العراق إلى الوكيل البريطانى فى الكويت فى ١٩ إبريل ١٩٢٣، بالإضافة إلى المذكرات المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والعراقية فى يوليه وأغسطس سنة ١٩٣٢ بمناسبة استقلال العراق وانضمامه إلى عصبة الأمم. ولم يضف إعادة تخطيط الحدود فى عام ١٩٣٩ أمرا جديدا باستثناء تعديل الحدود الواقعة جنوب سفوان، حيث استقر الرأى على أن تكون على مسافة ميل واحد إلى الجنوب، وأن تدخل كعكاعى ضمن الحدود العراقية طبقا لخريطة وزارة الحربية البريطانية الصادرة فى عام ١٩٢٠[٢]. كما تقرر وضع مراكز للمراقبة بين البلدين وتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بينهما.

أما عن رغبة الحكومة العراقية فى تأسيس ميناء فى خور عبد الله فلم توافق عليه الحكومة البريطانية التى ألمحت لوزير الخارجية العراقى، توفيق السويدى، بصدد ذلك أنه إذا أصرت الحكومة العراقية على هذا المطلب فإن ذلك يعنى حصول العراق على تنازلات خاصة بالحدود البحرية من شيخ الكويت وهى أمور سبق للشيخ أن رفضها تماما[٣].

(١) F.O. 371/23181 Poitical Resident to Secretary of State for India 22nd June 1939

(٢) British Embassy, Bagdad to Political Resident in Persian Gulf 24th November 1938.

(٣) F.O. 371/23181 British Embassy, Bagdad to Viscount Halifax, 1st July, 1939.



الفصل الخامس

أزمة المجلس التشريعي
والدعاية العراقية لضم الكويت

تكوين المجلس الاستشارى - الدعوة لإنشاء المجلس التشريعى - القانون الأساسى للمجلس - الخلافات بين الشيخ والأعضاء - المطالب الشيعية الإيرانية - توسع أعضاء المجلس فى صلاحياتهم - مشروع وضع دستور للكويت - موقف الحكومة البريطانية - حل المجلس التشريعى وانتقال حركة المعارضة إلى العراق - موقف ابن سعود - نشاط غازى والكيلانى - إذاعة قصر الزهور - التأثير الألمانى على حركة الشبيبة الكويتية - أحداث ١٠ مارس فى الكويت - التحفز العراقى لضم الكويت - مصرع الملك غازى - فشل حركة الكيلانى - تفرق زعماء الحركة.

* * *

لم تشهد الكويت - حتى عهد قريب - تعقيدا فى أنظمة الحكم، وكان موضع اعتزاز شيوخ الكويت أنه يمكن لرعيتهم الاتصال بهم مباشرة إذ كان من عادتهم قضاء بضع ساعات يوميا فى سوق المدينة لمباشرة القضايا كبيرها وصغيرها[١].

وقد اعتبر الكويتيون الشيخ سالم المبارك مسئولا عن جميع المتاعب التى تعرضت لها الإمارة فى عهده من جراء الغزوات السعودية المتكررة، وعن الحروب التى قامت ضد رغبتهم. ولذلك صمم أعيان الكويت عند وفاة الشيخ سالم فى عام ١٩٢١ على أن يكلوا الإمارة إلى الشخص الذى يوافق على إنشاء مجلس استشارى. ولدينا بصدد ذلك ميثاق وضعه أولئك الأعيان جاء فيه «نحن الواضعين أسماءنا بهذه الورقة قد اتفقنا واتحدنا على عهد الله وميثاقه بإجراء البنود الآتية:

(١) Dickson, Kuwait & Her Neighbours, p.257



أولا: إصلاح بيت الصباح كى لا يجرى بينهم خلاف فى تعيين الحاكم.

ثانيا: إن المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر والشيخ حمد المبارك والشيخ عبد الله السالم.

ثالثا: إذ اتفق رأى الجماعة على تعيين أى شخص من الثلاثة يرفع الأمر إلى الحكومة للتصديق عليه.

رابعا: المعين المذكور يكون بصفة رئيس مجلس شورى.

خامسا: ينتخب من آل صباح والأهالى عدد معلوم لإدارة شئون البلاد على أساس العدل والإنصاف».

وهكذا تضمنت هذه الوثيقة ـ التى تعد الأولى من نوعها فى تاريخ الكويت ـ تنظيم ولاية العهد، وتكوين مجلس استشارى يضم عددا من شيوخ آل الصباح وعددا من الأهالى للمساعدة فى الحكم[١].

ووقع الاختيار فى عام ١٩٢١ على الشيخ أحمد الجابر، وهو الابن الأكبر للشيخ جابر المبارك وأكثرهم شعبية، وكان مما ساعد على اختياره علاقته الطيبة بابن سعود، إذ كان على رأس بعثة للمفاوضة معه على حل المنازعات الناشبة بين البلدين. وعند عودته من الرياض وصل إلى الحكم بعد اتفاق بينه وبين أعيان الكويت على أن يكون الحكم فى القضايا الجنائية حسب الشريعة، وفى حالة استئناف الأحكام يقرر العلماء ما يرونه، ولابد للشيخ ـ فى الشئون الداخلية والخارجية ـ أن يستعين برأى المستشارين، وأن تطرح الاقتراحات أمام الحاكم الذى يقوم على تنفيذ الصالح منها[٢]. وهكذا تم تكوين أول مجلس استشارى فى عهد الشيخ أحمد الجابر يضم عددا من الأعيان يتم اختيارهم بالتعيين وليس بالانتخاب للنظر فى شئون البلاد ومصالحها ويكون عونا فى إدارة الأمور[٣]. وعهد برئاسة

---

(١) انظر عبد الفتاح حسن: مبادئ القانون الدستورى فى الكويت، بيروت ١٩٦٨، ص ص ١٠٦/١٠٧.

(٢) Dickson, op. cit., pp. 258-259.

(٣) قدرى قلعجى: أضواء على تاريخ الكويت ص ٩٤.

هذا المجلس إلى أحد الشخصيات القيادية من التجار ويدعى حمد عبد الله الصقر. وكان يتكون من اثنى عشر عضوا نصفهم يمثلون المنطقه الشرقيه من المدينة والنصف الآخر يمثلون المنطقة الغربية منها.

وكان من المقرر أن ينظر المجلس فى شئون الكويت الداخلية والخارجية، وأن تكون له صلاحية بحيث لا يبت الأمير فى أمر من الأمور إلا بتصديق المجلس عليه، وفعلا استمرت جلسات المجلس قائمة بانتظام. وكان الشيخ أحمد يحضر فى بعض الأحيان لمناقشة الموضوعات الهامة، ولكن فترة حياة هذا المجلس كانت قصيرة وانحل في بداية تكوينه لعدة أسباب يفسرها عبدالعزيز الرشيد على الوجه الآتى:

أولا: أن الانتماء إلى عضوية هذا المجلس لم تكن منظمة على أساس من الانتخابات الحرة بحيث يصل إلى المجلس من يصلحون لتمثيل الأمة والقيام بأعباء مصالحها، وإنما كان أساس الاختيار هو الوجاهة والثروة.

ثانيا: أن الأعضاء لم يكونوا يشعرون بمسئوليتهم تجاه المهام التى أمامهم فهم كثيرا ما يختلفون لأسباب شخصية.

ثالثا: وصول كتاب من مجهول باسم الأمة ضد هذا المجلس يتضمن انتقادا شديدا له «وأن أعضاءه لا يعرفون التمرة من الجمرة. وأخذ اليأس سبيله إلى النفوس وبدلا من أن ينشط الأعضاء لمناقشة ما جاء فى هذا الخطاب ويعملوا على تلافى أخطائهم اعتراهم الفتور ودب إليهم الكسل وقلت جلساتهم بالتدريج حتى انحل المجلس تلقائيا». ويضيف الرشيد بصدد ذلك: «إن الأقوال قد تضاربت فيمن هو الملوم على إحباط هذا المشروع ومن الذى تلقى عليه المسئولية فى إخفاقه، أما أنا وقد كنت واحدا من أهل ذلك المجلس فإنى أنزه سمو الأمير عن المسئولية».

وبعد انحلال المجلس استمر الشيخ أحمد يقوم بالحكم بنفس الطريقة التى كانت مألوفة من قبل. وكان الشيخ أحمد محبوبا من سكان المدينة، وقد أشرنا إلى أنه خاض فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٩ صراعا طويلا للمحافظة على اقتصاديات إمارته، فى الوقت الذى منع فيه ابن سعود التجارة بين نجد والكويت، كما كان على علاقة طيبة بالإنجليز، وكان مغرما بالأخذ من الأنظمة الأوروبية الحديثة[١]. وقد زار إنجلترا مرتين الأولى فى عهد الشيخ سالم لتهنئة الملك جورج الخامس بانتصاره فى الحرب فى عام ١٩١٩، ومر فى طريق عودته بمصر حيث مكث بها عدة أيام[٢]. وفى عام ١٩٣٤ قام برحلته الثانية إلى إنجلترا ومر فى خلالها بمصر وفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن[٣]. وقامت فى أول عهده بالحكم نهضة أدبية كان من نتائجها تأسيس النادى الأدبى والمكتبة الأهلية كما أنشئت فى عهده المدرسة الأحمدية[٤]. وكان ينافسه فى الحكم ابن عمه عبد الله الصباح الذى كان من أقوى شخصيات الأسرة، وكان من المتوقع أن يخلف والده سالم عند وفاته، ولكن حال صغر سنه بينه وبين الوصول إلى كرسى الإمارة الذى أسند إلى الشيخ أحمد الجابر حيث كان يكبره بعشر سنوات. ولكن عبد الله حاول مع ذلك أن يستجمع السلطة فى يديه ففى خلال السنوات الأولى من عهد الشيخ أحمد الجابر كانت القوانين تصدر باسم الشيخ عبد الله وليست باسم الحاكم حتى أصبح واضحا أنه يمهد لإحداث انقلاب فى شئون الحكم. ولكنه لم يلبث أن اصطدم بأعضاء الأسرة حينما حاول تحديد رواتبهم بما فيها راتب الشيخ أحمد نفسه، ونتيجة لذلك اضطر للانزواء بعض الوقت إلى أن ظهر كوسيط للخلاف الذى حدث بين أحمد الجابر وابن سعود. وكما سبق أن أشرنا أن الشكوك أثيرت من حوله فى أنه كان يحاول استغلال التأييد السعودى له فى الوصول إلى الحكم، وقد

---

(١) Dickson, op. cit., pp. 258-259.

(٢) سيف الشملان: من تاريخ الكويت ص ١٩٨.

(٣) مجلة البعثة الكويتية، فبراير ١٩٥٠، السنة الرابعة العدد الثانى «عهد الشيخ أحمد الجابر».

(٤) المرجع السابق.

ترتب على فشله فى ذلك اختفاءه عن مسرح الأحداث إذ لم يظهر إلا فى عام ١٩٣٨ كرئيس للمجلس التشريعى الذى تأسس فى الكويت فى ذلك العام(١).

وقبل أن نتحدث عن ذلك المجلس ينبغى أن نعرض صورة عامة عن الأوضاع الداخلية فى الكويت، فمن ناحية نظام الحكم استمرت الأساليب التقليدية سائدة بعد فشل المجلس الاستشارى حيث كانت القضايا تعرض على قاضى الشرع السنى أو الشيعى. أما إذا كان لها طابع تجارى فإنها تعرض على مجلس تحكيمى من التجار. وحتى عام ١٩٢٥ كان من عادة شيوخ الكويت أن يأخذوا جانبا هاما فى القضايا - وكما ذكرنا - كان الحاكم يجلس يوميا فى السوق العام بالمدينة حيث يتقدم له الناس بقضاياهم. أما من ناحية التعليم فلم يكن يوجد فى الكويت سوى مدرستين نظاميتين هما المباركية والأحمدية، وقد أنشئت المدرسة الأخيرة فى بداية عهد الشيخ أحمد الجابر تحت إشراف الجمعية الخيرية الإسلامية بالكويت، هذا بالإضافة إلى عدة كتاتيب يتعلم فيها الصغار من البنات والبنين مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن. وبالإضافة إلى ذلك كانت توجد مدرسة لليهود وأخرى للمسيحيين إلى جانب مدرسة للبعثة الأمريكية العربية التى كانت تمارس نشاطها فى الكويت منذ عام ١٩١٢(٢).

وفى بداية الثلاثينيات طالب الكويتيون بإنشاء مجلس للمعارف وآخر للبلدية تم انتخاب أعضائهما بالفعل، كما أنشئت بلدية الكويت فى عام ١٩٣٤ ومجلس معارف الكويت فى عام ١٩٣٦. ويلاحظ أن الانتخاب تم بطريقة جزئية بمعنى دعوة أفراد من الشعب لإعطاء أصواتهم لهذين المجلسين. ولكن لم يلبث أن استحكم الخلاف بين الأعضاء والسلطة الحاكمة فحل مجلس المعارف، واستقال أعضاء مجلس البلدية احتجاجا، مما زاد فى كتلة المعارضة الوطنية(٣)، خاصة

(١) F.O.371/13012. Political Resident in the Persian Gulf No.21 dated 13th December 1927 to Govt. of India.

انظر حالة الكويت حتى عام ١٩٢٧، معلومات مقدمة إلى حكومة الهند.

(٢) الفرحان مختصر تاريخ الكويت ص ص ٩٤/ ٩٥.



حينما استغل العراق هذه الفرصة لإثارة الرأى العام فى الكويت ضد حكومة الشيخ[١]. ووضح أن التذمر الشعبى كان يرجع فى الدرجة الأولى إلى عدم اهتمام الشيخ أحمد الجابر بإصلاح الإدارة والقضاء بالإضافة إلى عدم كفاءة النظام التعليمى وسوء الأحوال الصحية وعدم بذل محاولات إيجابية للبحث عن مياه للشرب[٢].

وفى أول أبريل عام ١٩٣٨ قدم بعض الشباب الكويتى عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر تنطوى على مطالب ستة بالإصلاح تختص بالتدريب المهنى والإصلاحات فى النواحى الاقتصادية والمالية، وإنشاء مستشفى للعلاج بالمجان، وأن يأخذ الأمير اهتماما أكبر لصالح الرعية والنظر فى شئونهم، وطرد بعض المستشارين الذين يعتمد عليهم الشيخ ومعظمهم من الأجانب ، وأن يسمح للعرب بزيارة الكويت والإقامة فيها دون أية معوقات. وقد تردد اسم البراك على أنه من المحرضين على اضطرابات وقعت فى الكويت فى ذلك الوقت. وكان البراك يعمل لتكوين جبهة من الشباب العربى فى الكويت لدعم القضايا العربية فى كل مكان من الوطن العربى، وامتد نشاطه إلى طلبة المدارس، فأنشأ فى عام ١٩٣٦ المكتبة القومية، وأعد فيها دفاتر لبيعها على الطلاب مكتوبا على أغلفتها «البلاد العربية وحدة طبيعية والمجد للشباب القومى الذى يعمل بإخلاص لتحقيق وحدتها السياسية». وقد ظهرنشاط البراك فى عام ١٩٣٧؛ ثم فى أحداث مارس ١٩٣٩ حيث قبض عليه وسجن[٣]. وقد تعددت بعد ذلك العرائض التى تقدم بها الكويتيون إلى الحاكم وأخذت الصحافة العراقية فى بغداد والبصرة تثير ثائرة المعارضين ضد الحاكم مستغلة موجة الشعور المعادى للصهيونية إلى درجة اتهام الشيخ أحمد الجابر بتعامله مع بعض الوكلاء اليهود بهدف استغلال مصائد

---

(١) قدرى قلعجى : مرجع سبق ذكره ص ٢٩٢

(٢) F.O. 371/21833, Memo. De Gaury, Political Agent kuwait to the Political Resident in the Persian Gulf 7th July, 1938

(٣) عبد الله الحاتم: من هنا بدأت الكويت ص ص ٢٨٣/ ٢٨٤
See also F.O. 371/21832, Political Agent Kuwait to Political Resident 24th April, 1936

الأسماك فى مياه الكويت، وإنهم يهدفون فى حقيقة الأمر إلى تصدير الأسلحة إلى اليهود فى فلسطين[1]. كما تركزت المطالب الوطنية فى تطوير الإمارة من النواحى المدنية والقضائية ومن ذلك تنظيم القضاء بإنشاء محكمة شرعية وأخرى للاستئناف، وتكوين قوات خاصة للإشراف على الأمن مميزة برداء خاص، وإيقاف عمليات الإرتجال فى النواحى المالية وتخصيص قسم من الميزانية لإرسال بعثات خارجية للشباب الكويتى. والأهم من ذلك كانت الدعوة إلى تأسيس مجلس تناقش فيه مشكلات الكويت الداخلية والخارجية حيث يحاط الشعب الكويتى علما بما يتخذ من قرارات بشأنها. ونكاد نلحظ فى كثير من هذه المطالب التأثيرات العراقية ومن ذلك المطالبة بأخذ العون من العراق وخاصة فى الشئون الاقتصادية والتعليمية، والمطالبة بعقد مفاوضات مباشرة مع الحكومات العربية المجاورة بهدف الوصول إلى معاهدات تحالف دفاعية من شأنها أن تبعد أية نوايا عدوانية من قبل الدول الأجنبية؛ إلى جانب حصر مجالات العمل على الشباب الكويتى مع تفضيل العراقيين عن الهنود أو الأرمن أو غيرهم من الأجانب، وتأسيس مكتب عراقى للجوازات بالكويت بحيث لا يكون للقنصلية البريطانية فى البصرة حق منح التأشيرات للعراقيين القادمين إلى الكويت[2].

وقد حاول الشيخ أحمد الجابر تهدئة هذه المطالب بعض الشىء وذلك باتجاهه إلى زيارة العراق فى مايو ١٩٣٨، وأكد أنه سيطلب من الحكومة العراقية معاونته فى إدخال بعض الإصلاحات الإدارية فى الكويت خاصة فى المجالات الاقتصادية والتعليمية[3].

ومع ذلك استمرت حركة المعارضة تقوى فى الكويت، وحفلت الصحف

---

(١) F.O. 371/19968 Gaury Political Agent Kuwait to Resident 29th July, 1936 cf. Enclosures: Translation of an Article which appeared in an Iraqi Magazine on 10/7/1936

(٢) F.O. 371/21832 Political Resident to His Majesty's Secretary of State for India 21st April, 1938

ومرفق بهذه الرسالة مقالة ظهرت فى جريدة الزمان فى بغداد فى ١١ أبريل ١٩٣٨، وقد ذكرت المطالب السابقة نقلا عن صحيفة الناس البصرية.

(٣) F.O. 371/21832 Political Resident to the Secretary to the Govt. of India, see enclosure I copy of an article Published in the Iraq Times of Bagdad dated 11th April, 1938.

العراقية بالمقالات الكثيرة التى تندد بأوضاع الإمارة، فمثلا ذكرت صحيفة الاستقلال فى عددها الصادر بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٣٨ بأن ما يؤلم العراق أن تكون على حدوده إمارة متأخرة محرومة من الصحة والتعليم والتنظيم الاقتصادى، وأشادت الصحيفة بالمعارضة القائمة فى الكويت، وما يتبعها من مظاهرات واضطرابات، بأنها حركة تستدعى احترام وتقدير كل عربى لأنها ستؤدى إلى نتائج سيفيد منها الكويتيون، وأن الأمور لن تهدأ إلا بإيجاد اتحاد وثيق بين العراق والكويت، لأن العراق فى موقف يستطيع فيه تحويل الإمارة إلى بلد متقدم؛ وأن الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية تقوى من اتحاد البلدين، وأيدت الصحيفة المطالب التى تقدم بها الشباب الكويتى إلى حاكمهم باعتبارها مطالب عادلة وينبغى أن تواجه برغبة مخلصة للإصلاح[١].

كان من الطبيعى أن تواجه حملات الصحافة العراقية برد فعل شديد من قبل شيخ الكويت، ويتضح ذلك من رسالة بعث بها المستشار للشيخ أحمد الجابر إلى الصحف العراقية يطلب إليهم عدم التدخل فى الشئون الداخلية لحكومة صديقة، وأن تكف الصحف عن مثل تلك الأساليب الدعائية والعدائية فى آن واحد؛ لأن من شأنها إثارة الكويتيين ضد حكومتهم الشرعية. وتبع ذلك أن أصدر الشيخ قرارا يحظر فيه دخول الصحف العراقية إلى الكويت. وعلى الرغم مما بدا من أن الحكومة العراقية كانت تحاول أن تتنصل من مسئوليتها وذلك بمبادرتها بإغلاق بعض الصحف المتطرفة؛ إلا أن حملات الصحافة العراقية استمرت على شدتها مما يوحى بأن الحكومة العراقية كانت توافق عليها وتشجعها.

ومن المناسب أن نشير فى هذا المقام إلى أنه فى خلال المحادثات التى أجريت بشأن الحدود العراقية الإيرانية فى منطقة شط العرب فى عام ١٩٣٧ طالب أحد النواب العراقيين بضرورة استخدام الكويت كمخرج للعراق على الخليج العربى[٢].

---

(١) جريدة الزمان فى ١٩٣٨/٤/٣ وجريدة الاستقلال فى ١٩٣٨/٤/٢٦.

Cf. F.O.371/21832 Enclosure in Bagdad despatch No. 188 of 24/4/1983.

(٢) F.O.361/21832 Extract from Section IV.Kuwait of R.A.F. monthly intelligence summary of May,1938

كما أفسحت الحكومه العراقيـة المجال لحركة المعارضة السرية التى قامت فى الكويت، وظهـرت عدة منشـورات تأكد أنـها مطبـوعة فى العـراق تهاجم شيخ الكويت وتندد بالمعاملة القاسية التى تعرض لها البـراك وغيره من متزعمى المعارضة من الشباب الكويتى[١]. كما استمرت الصحف العراقـية فى دعايتهـا ضد شيخ الكويت، من ذلك أنه يقـتنى الضـياع الكثـيـرة فى مصـر، وأنه وصل إلى حكم الإمارة على أساس خضوعه لمشورة مجلس خاص ولكنه لم يلتـزم بذلك كما أنه يعتمد على أعوان له غير مرغوب فيـهم، كما يحتل ابن عمه عدة مناصب مختلفة كرئاسته للبلدية والشرطة والتعليم والإدارة المالية فى آن واحد[٢].

وفى يولية ١٩٣٨ أفصحت الجماعة السـرية التى تزعمت حركة المعارضة فى الكويت عن نفسهـا والتى كانت تجد فى الصحافة العراقية متنفسـا لها حيث سمت نفسها بالكتلة الوطنية[٣]. وتألف وفد من عبد الله الصقر ومحمد ثنيان الغانم والسيد على السيد سليمان وسليمـان العدسانى حيث قابلوا الحاكم وأكدوا له حاجة الإمـارة إلى بعض المطالب الإصلاحية، من ذلك تأكيد الحكم الشورى وتشكيل مجلس تشريعى منتخب[٤]. وقد جـاء فى العـريضـة التى سلمت إلى الشيخ أحمد الجابر مـا يلى: «إن الأساس الذى بايعتك عليه الأمة لدى أول يوم من توليك الحكم هو جعل الحكـم بينك وبينها على أسـاس الشورى التى فرضها الإسـلام ومشى عليها الخلفاء الراشـدون فى عصـورهم الذهبية، غير أن التسـاهل الذى حدث بين الجـانبـين أدى إلى تناسى هذه القاعدة الأسـاسيـة، كما أن تطور الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفا دقيقة تبعث المخلصين من رعاياك أن يبادروا إليك بالنصيحة راغبين فى التفاهم وإياك على ما يصلـح الأمر ويدرأ عنهم وعنك عوادى الأيام وتقـلبات الظروف ويصون لـنا كيان بلادنا ويحـفظ استقلالنا غير

(١) F.O.371/21832 Political to R.T. Peel I.O. 18th July,1938.

(٢) F.O. 371/21832 Memo. De Gaury Resident in Persian Gulf 7 th July. 1938 related to recent disturbances in Kuwait.

(٣) الفرحان : مختصر تاريخ الكويت ص ص ٩٥/٩٦.

(٤) جريدة الكرخ فى ١٣/٧/١٩٣٨، انظر أيضا F.O.371/21833

قاصدين إلا إزالة أسباب الشكوى، وإصلاح الأحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك، متقدمين إليك بطلب تشكيل مجلس تشريعى مؤلف من أحرار البلاد للإشراف على تنظيم أمورها».

وقد وافق الشيخ أحمد الجابر على ما جاء فى هذه العريضة التى استهدفت تأسيس مجلس تشريعى يضم أربعة عشر عضوا تم اختيارهم بطريقة الانتخاب المحدود إذ اختيروا من بين مائة وأربعين من أفراد الشعب، وتقرر تعيين الشيخ عبد الله السالم ليكون رئيسا للمجلس[1].

ولعل مما يجدر الإشارة إليه أن هذا المجلس قام على قانون تأسيسى كان يمكن أن يتحول إلى دستور إذ كان يتكون من مقدمة وخمس مواد مأخوذة من الدستور المصرى لعام ١٩٢٣ تتناول المساواة بين الكويتيين ـ اختصاصات المجلس ـ الرئاسة ـ الوظائف المدنية ـ المحاكم القضائية، بالإضافة إلى مادة تعطى المجلس صلاحية التعديلات أو التغييرات خلال سنة واحدة من إعلان هذا القانون. وكان الهدف من النص على هذه المادة التخوف من اعتراض الحكومة البريطانية أو ظهور اقتراحات جديدة تستدعى التعديل[2]. وقد وافق شيخ الكويت على هذا القانون فى ٧ يولية ١٩٣٨. مع ملاحظة أن القانون الأساسى للمجلس التشريعى لم يوجد فصلا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ وإن كان قد نص على فصل السلطة القضائية[3].

---

(١) الأعضاء الأربعة عشرة فى المجلس هم : الشيخ عبد الله السالم ـ يوسف بن عيسى القناعى ـ سلطان بن كليب ـ عبد الله الحمد الصقر ـ مشعان الخضير ـ سليمان العدسانى ـ سيد على السيد سليمان ـ صالح الرشيد ـ مشارى الحسن ـ خالد آل عبد اللطيف ـ يوسف الحميضى ـ محمد ثنيان الغانم ـ يوسف المرزوق ـ حمد المرزوق.

ومن المفيد أن نذكر هنا أن أحد أعضاء المجلس وهو سليمان العدسانى قد وضع كتيبا بعنوان نصف عام من الحكم النيابى فى الكويت عرض فيه لهذه التجربة الدستورية الأولى فى تاريخ الكويت.

(٢) الرابطة العربية، القاهرة، أخبار الكويت F.O.371/21833

(٣) عبد الفتاح حسن مبادئ النظام الدستورى فى الكويت، بيروت ١٩٦٨ ص ١٠٧

وقد يكون من المناسب هنا أن نعرض للمواد الخمس التى نص عليها القانون [1] وهى

المادة الأولى: الأمة مصدر السلطات ممثلة فى هيئة نوابها المنتخبين.

المادة الثانية: على المجلس التشريعى أن يشرع القوانين الآتية:

(أ) قانون الميزانية: بما فى ذلك الدخل والمنصرف ومراقبة موارد الإمارة والإصلاح، ولكن لا يجوز للمجلس أن يتدخل فى الممتلكات الخاصة بالأسرة الحاكمة.

(ب) قانون المعارف: تقرير قوانين للمعارف تتمشى مع الأنظمة التعليمية الموجودة فى الأقطار المتقدمة.

(جـ) قانون الصحة العامة: تشريع القوانين الخاصة بحماية السكان من الأمراض بجميع أنواعها.

(د) قانون العمران: ويشمل بناء الطرق خارج المدينة وحفر الآبار وما إلى ذلك من وسائل العمران.

(هـ) قانون الطوارئ: ويستهدف ضمان الأمن العام للإمارة فى حالة الطوارئ.

(و) كل قانون آخر تقتضى مصلحة البلاد تشريعه.

المادة الثالثة: نص فيها على أن مجلس الأمة التشريعى مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات والاتفاقيات. وكل أمر يجد أو يستجد من هذا القبيل لا يعتبر مشروعا إلا بموافقة المجلس عليه.

وتعلق الوثائق البريطانية أهمية كبيرة على هذه المادة التى تمس المصالح البريطانية فى الكويت بحكم وجود معاهدات وامتيازات بين بريطانيا والإمارة.

المادة الرابعة: وهى تتعلق بإحالة مهام محكمة الاستئناف إلى المجلس التشريعى إلى حين تشكيل هيئة مستقلة لهذا الغرض.

(١) F.O.371/21832 Translation of the Law Governing the Powers of the Kuwait Administrative Council as granted by H.H. the Ruler of Kuwait 7th July,1938

المادة الخامسة: وتعطى لرئيس المجلس التشريعى حق تمثيل السلطة التنفيذية فى البلاد.[١]

وعلى الرغم من بعض نواحى القصور فى هذا القانون إلا أن أحد الباحثين يرى أن هذه الوثيقة الدستورية «كانت بداية موفقة للمجلس ما كان أحد يحلم بها وكانت قفزة إلى الأمام ما استطاع كثيرون هضمها»[٢].

كان من الطبيعى أن تنظر الحكومة البريطانية نظرة ملؤها الحذر لقيام هذا المجلس، ففى رسالة من المقيم السياسى فى الخليج إلى وزارة الهند أكد فيها أن اختصاصات المجلس واسعة؛ وبعض مواده تشبه ما جاء فى الدستور الفرنسى لعام ١٧٩١، وإن المجلس إذا كان مواليا للإنجليز فى الوقت الحاضر إلا أنه من الممكن أن يتحول سريعا إلى مجلس وطنى مما قد يؤدى إلى إحراج مركز بريطانيا ليس فى الكويت فحسب، وإنما فى إمارات الخليج العربى بصفة عامة لاحتمال ظهور حركات وطنية مشابهة لما حدث فى الكويت[٣]. وأعرب المقيم البريطانى عن مخاوفه من أن تستغل الحكومة العراقية قيام هذا المجلس للتدخل فى شئون الكويت الداخلية. ولذلك كان لابد للحكومة البريطانية من تقديم مذكرة إلى الحكومة العراقية بشأن التطورات التى حدثت فى الكويت باعتبارها لن تؤثر فى علاقة بريطانيا بالإمارة. وكان مما جاء فى هذه المذكرة «إنه استجابة للرأى العام الكويتى أسس الشيخ أحمد الجابر مجلسا لمساعدته فى إدارة إمارته، وإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تتوقع أن تؤدى هذه الخطوة إلى اطراد فى تقدم الكويت. على أنه ينبغى أن يكون واضحا أن تأسيس المجلس لا يمكن أن يؤثر بأية حال من الأحوال على علاقة الشيخ بحكومة صاحب الجلالة البريطانية التى لا تزال تعتبره المسئول الأول عن علاقة الإمارة بها. كما أن سلطة هذا المجلس مرتبطة فقط بموافقة الشيخ على كل ما يمس النواحى التنفيذية أو التشريعية»[٤].

---

(١) F.O. 371/21832: Law governing the Powers of the Kuwait Administrative Council 7th July 1938

(٢) قلعجى : أضواء على تاريخ الكويت ص١٩٤ انظر أيضا عبد العزيز حسين: محاضرات فى تطور المجتمع العربى فى الكويت.

(٣) F.O. 371/2132 Political Resident to . I.O. 18th July 1938.

(٤) F.O. 371/21832 Political Resident Persian Gulf to Secretary of State for India 27th July, 1938.

على أنه لم يكد يمضى أكثر من شهر واحد على تأسيس المجلس حتى وقع خلاف حاد بين الشيخ والأعضاء الذين كانوا يطالبون بإبعاد عزت جعفر سكرتير الشيخ الخاص، بينما كان الشيخ يعارض فى ذلك بل ويهدد فى رسالة له إلى المجلس بالتنازل عن عرش الإمارة. كما دب خلاف آخر حول موضوع سيطرة الشيخ على مخزن السلاح المقام فى الكويت. وقد اضطر المجلس إلى الإذعان بعد تدخل الوكيل السياسى البريطانى فى تلك الأمور الخلافية[١]. وأصبح واضحا أن الشيخ يستند على تأييد السلطات البريطانية له فعلى الرغم من أنه أبعد سكرتيره الخاص إلا أنه ألح فى مقابلة له مع الوكيل البريطانى فى الكويت على تعين مستشار بريطانى مثلما هو متبع فى البحرين، على الرغم من إدراكه أن ذلك الإجراء قد يصطدم بمعارضة المجلس الشديدة[٢]. وعندما أبلغ الوكيل البريطانى هذه الرغبة إلى المقيم السياسى فى الخليج أبدى تردده فى تنفيذها إذ كان من رأيه أن تأييد بريطانيا للشيخ يمكن أن يؤدى إلى فقدان مركزها فى الكويت ولذلك انتهى به الأمر إلى رفض الاستجابة لمطالب الشيخ فى تعيين مستشار بريطانى له أو فى تزويده بطراد وسيارة مصفحة. وأكد المقيم السياسى فى رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطانى فى الكويت أن الحكومة البريطانية ليس فى وسعها أن تقدم أية مساعدة للشيخ بالنسبة لعلاقته بالمجلس، وهى لن تتدخل فى الأمر إلا إذا كان هناك خطر يهدد أرواح أو ممتلكات الرعايا البريطانيين[٣].

وعلى الرغم من أن الشيخ أحمد الجابر اضطر إلى إبعاد سكرتيره الخاص، عزت جعفر، إلا أن المجلس استمر فى معارضة الشيخ فى الإبقاء على سكرتيره الآخر، خان بهادور مُلاّ صالح. والمهم بصدد ذلك أن الحكومة البريطانية أخذت ترقب تطورات الأزمة بين الشيخ وأعضاء المجلس باهتمام بالغ، ففى برقية من

---

(١) F.O. 371/21832 Political Resident to the Secretary of State for India 11th August, 1938

(٢) F.O. 371/21833 Telegram from Political Agent, kuwait to Political at Bahrein 15th August, 1938

(٣) F.O. 371/21833 Political Resident to theSecretary of State for India 11th August, 1938.

وزير الدولة لحكومة الهند إلى المقيم السياسى فى الخليج فى ١٤ أغسطس ١٩٣٨ جاء فيها: إنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية توافق على إبعاد سكرتير الشيخ لعدم وفاقه مع الأعضاء، إلا أنها تخشى من أن ذلك قد يشكل سابقة خطيرة فى حق إبعاد المجلس لموظفين شخصيين للشيخ، وفضلا عن ذلك فإن إبعاد ذلك الموظف لن يحل الصراع بين الطرفين، وأنه من الضرورى الوصول إلى حل وسط يرضى أعضاء المجلس فى الوقت الذى لا يؤدى إلى إحراج موقف الشيخ(١).

وفى أغسطس ١٩٣٨ قدمت حكومة الهند مذكرة إلى الشيخ أحمد الجابر تتضمن إحاطتها علما بتأسيس المجلس، وأنه بهذه الخطوة يعطى فرصة لمشاركة ممثلين عن الشعب فى شئون الحكم، وتأمل فى نفس الوقت أن تستمر العلاقات وطيدة بين الكويت وبريطانيا.

وكان من رأى حكومة الهند تقديم مذكرة أخرى للمجلس التشريعى، وخاصة أن القانون الأساسى للمجلس كان يزود أعضاءه بسلطات كبيرة فيما يختص بالشئون الخارجية والتعامل مع الأجانب بصفة عامة، وهى أمور لا تقر بها الحكومة البريطانية التى كانت من ناحيتها تصر على أمرين لا ينبغى التساهل بشأنهما وهما، أن الشيخ هو الرأس الدستورى للإمارة وينبغى أن تبقى وتستمر معه وحده العلاقات الرسمية. والأمر الثانى أن الحكومة البريطانية هى التى تتولى عن شيخ الكويت مباشرة الشئون الخارجية فيما يمس علاقاته مع الدول الأخرى(٢). وكان مما أقلق السلطات البريطانية التبليغ الذى وجهه الشيخ عبد الله السالم رئيس المجلس إلى الوكيل السياسى فى الكويت فى ١٠ سبتمبر ١٩٣٨ بأن المعاهدات التى تعقد مع شيخ الكويت لن تصبح نافذة أو لها الشرعية إلا بعد موافقة المجلس عليها. ومن ناحية أخرى قام المجلس بعدة اتصالات مباشرة مع شركة نفط الكويت، وعلى الرغم من أن هذه الاتصالات لم تتناول أمورا حيوية إلا أن الوكيل البريطانى فى الكويت وجد من الضرورى توجيه نظر المجلس بأن الشركة هيئة أجنبية والامتياز ممنوح باسم الشيخ، وعلى ذلك ينبغى أن تقتصر

(١) F.O. 371/21833 Political Resident to R.T Peel India Office 22nd August, 1938

(٢) F.O. 371/21833 Political Resident to J.P. Gibson I.O. 19th October, 1938.

الاتصالات بين الشيخ والشركة فقط وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس لم يبدو اعتراضا على ذلك إلا أنهم ألحوا للوكيل البريطانى أنه تسهيلا لسير العمل فإنه ينبغى أن يكون لهم الحق فى الاتصال بالشركة فى الأمور العادية اتصالا مباشرا[١].

وبالإضافة إلى المعارضة التى واجهها المجلس من السلطات البريطانية فقد أبدى الشيعة المقيمون فى الكويت بدورهم استياء بالغا من تشكيل المجلس لأنه لم يضم إليه عناصر شيعيه؛ وخاصة إذا ما عرفنا أن عدد الشيعة والإيرانيين بلغ فى الكويت فى ذلك الوقت ما يقرب من عشرين ألف نسمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن إبعاد سكرتير الشيخ الفارسى الشيعى كان مما زاد من استياء الشيعة فى الكويت إذ كان عن طريقه يشعرون أن لهم يداً فى مباشرة شئون الإمارة. وأكد الوكيل البريطانى فى الكويت أن أكثر من ٤٥٠٠ من الشيعة والإيرانيين المقيمين فى الكويت تقدموا إلى دار الوكالة يطلبون حمايتها[٢]، وكانت مطالبهم تتلخص فيما يأتى:

أولا: تأسيس مدارس إيرانية وشيعية خاصة بهم.

ثانيا: تمثيلهم فى المجلس التشريعى، وكذلك فى المجالس المحلية الأخرى.

وحين تباحث الوكيل البريطانى مع أعضاء المجلس بصدد ذلك أكد له الأعضاء إن الكويت إمارة عربية وإنهم مصممون على الحفاظ على مقوماتها والوقوف بصلابة ضد المؤمرات والنفوذ الإيرانى فيها، وإنهم لم يوافقوا على المطالب التى تقدم بها الشيعة والإيرانيون فى الكويت[٣]. وتمثل رد الفعل فيما تذكره بعض المصادر المحلية بصدد ذلك أن «قامت فى الكويت ولأول مرة فى تاريخها مظاهرة صاخبة طافت فى أهم أحياء المدينة وأسواقها هاتفة بسقوط المجلس التشريعى الذى كان منبثقا من إرادة الشعب، والذى كان يضم خيرة أبناء هذا البلد وأحراره، هذه المظاهرة الغوغائية قام بها لفيف من الأعاجم ومن لف

---

(١) F.O.371/13833 Political Agent, Kuwait to Political Resident 10th Sept. 1938

(٢) F.O. 371/21833 British Embassy, Bagdad to H.L. Bagallay 14th Sept. 1938

(٣) F.O. 371/21832 Political Resident to Gibson, October, 1939

لفهم من حثالات القوم ممن لا تربطهم بأبناء هذا البلد، أمراء كانوا أو رعية، أية رابطة»[1]

وعلى الرغم من مواجهة المجلس بعدم ارتياح السلطات البريطانية، فضلا عن المتاعب التى أثارها الشيعة والإيرانيون فإنه لم تكد تمضى ثلاثة أشهر على تكوينه حتى أثبت قدرته على القيام بعدة إصلاحات فى شئون الإمارة، وهذه الإصلاحات لم يسع المقيم السياسى فى الخليج إلا أن يعترف بها فى رسالة بعث بها إلى حكومة الهند وهى: إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات، طرد المنحرفين من رجال الجمارك، تكوين قوة نظامية من الشرطة، إنشاء ثلاث مدارس والتعاقد مع بعثة تعليمية فلسطينية، وضع أساس لأنظمة جديدة للمحاكم والشرطة والمصالح الحكومية الأخرى، حل المجلس البلدى والدعوة إلى تكوين مجلس جديد يتم تشكيله بانتخابات حرة، توسيع الشوارع وتحسين مرافق المدينة، التصريح باستخدام أجهزة الإذاعة[2]، وبالإضافة إلى ذلك أقر المجلس تنظيمات جديدة بتحصيل موارد الدخل ودفع مخصصات ثابتة للشيخ وأفراد أسرته. وعلى الرغم من زيادة هذه المخصصات إلا أنه حرم على الشيخ وأفراد أسرته الحصول على أية ضرائب عينية من التجار[3].

وهكذا وضح أن المجلس أخذ ينتزع لنفسه سلطات الحكم تدريجيا ويتحول إلى قوة تنفيذية وتشريعية هامة. كما ظهر اتجاه من بعض أعضاء المجلس نحو المطالبة بضم الكويت إلى العراق والموافقة على مشروع خاص بإمداد الكويت بمياه الشرب بواسطة أنابيب من شط العرب[4]. ولذلك كان لابد من أن تصل الأمور إلى أزمة بين الشيخ والمجلس - المجلس الذى ينتزع سلطات الشيخ ويتوسع فى اختصاصاته، والشيخ المؤيد ببريطانيا والتى كانت تخشى من تحول الموقف لغير صالحها - وكان مما أسرع بحل المجلس عاملان يمكن أن نبرزهما على الوجه التالى:

(١) عبد الله الخاتم: من هنا بدأت الكويت ص ٣٢٠.
(٢) F.O. 371/21033 Enclos. Political Resident to I.O. 29th October, 1938.
(٣) Ibid.
(٤) F.O. 371/21833: Article from pro-Govt. Newspaper Al'ugab 24/7/1938.

أولا: نمو المعارضــة فى وجه المجلس من الذين ضاعت منهم امتـيازاتهم و سحبت احتكاراتهم

ثانيا: ظهور الانقـسام بين أعضــاء المجلس أنفسهم إذ كـان بينهم من يدعو لفكرة ضم الكويت إلى العراق.

ولم تلبث أن بلغت الأزمة بين المجلس والشيخ ذروتها حينما اعترض الأخير على مشروع دسـتور قدمه المجلس؛ بينمـا قدم الشيخ مشروعـا آخر يعطى له حق المعارضة، ويحول المجلس من قـوة تنفيذية وتشريعية إلى مجلس اسـتشارى فقط. وبطبيعة الحال رفض الأعضاء الموافقة على ذلك. وتلقـفت الصحافة العراقية فرصة وقوع هذه الأزمة الدستورية بين الشيخ وأعـضاء مجلسه، ولـم يجد الشيخ بدأ من إعلان حل المجلس فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٨، ولم يكن قـد مضى على انعقاده أكثر من ستة أشهر[١]. ووضح أن الشيخ أحرز انتصـاراً على المجلس وأن ميزان القوى أصبح فى صـالحه الأمر الذى علق عليـه المقيم السيـاسى فى الخليج «بأن هذا أمر يناسبنا»[٢].

وعلى أثر حل المجلس تشكل مـجلس استـشارى سمى بمجـلس الشورى، وكان يضم أربعة عـشر عضواً بينهم أربعة من أعـضاء الأسرة الحاكمـة غير رئيس المجلس، والبـاقون من أعيـان البلاد، غـير أن هذا المجلس نظراً لضـعف تكوينه وضآلة اختصاصاته فقد قدرته على التنفيذ ولم يكتب له البقاء[٣]، كما أنه لم يدع قط للانعـقاد منذ تكوينه فى أواخـر عام ١٩٣٨[٤]، وتسلل أعضـاؤه الواحد تلو الآخر حتى انتهى أمره تماما.

وكان من الطبـيعى أن تتحـول حركة المجلس التشـريعى إلى حركة مـتطرفة وخاصة بعد أن وجدت فى العراق أكبر مساند لها[٥]. وينبغى الإشارة بصدد ذلك إلى أنه تكونت رابطة فى البصرة أطلق عليهـا «رابطة عرب الخليج»، وقد مارست نشاطها فى الفتـرة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، وكانت تنادى بضم الكويت إلى العراق

---

(١) F.O. 371/21833 Political Resident to Secretary of State for India 21 st December, 1938.

(٢) Ibid.

(٣) عبد الفتاح حسن: مبادئ النظام الدستورى فى الكويت ص ١٠٧ وما بعدها.

(٤) F.O. 371/23180 Resident to Secretary of State for India 10th March, 1939.

(٥) F.O. 371/23181 Gaury Political Agent, kuwait to Resident 14th Feb., 1939.

ومساعدة إمارات الخليج الأخرى والأخذ بيدها إلى التطور ونقل أخبارها إلى العالم العربي. وفي خلال هذه السنوات قدم وزير الخارجية العراقية إلى الحكومة البريطانية طلبا بضم الكويت إلى العراق ولكن هذا الطلب رفض بشدة من قبل الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٧.

وكان هناك نفر من الشباب الكويتي يؤيد فكرة الضم هذه، وفي عام ١٩٣٨ كان المجلس التشريعي قد دعا إلى ذلك أيضا ولكن الدعوة لم ترض الشيخ ولا الإنجليز مما أدى إلى حل المجلس على نحو ما ذكرنا(١). وترتبط دعوة ضم الكويت إلى العراق بظهور نفر من الشباب الكويتي الذي تلقى تعليمه في مدارس البصرة وبغداد، يضاف إلى ذلك تخلص العراق من الانتداب الإنجليزي وإعلان إستقلاله(٢)، وحدوث عدة انتفاضات في العالم العربي كان لها تأثيرها على الشباب الكويتي. ولدينا بصدد ذلك تقرير من الاستخبارات البريطانية، ومن الطريف في هذا التقرير أنه يتحدث عن انتشار الأجهزة الإذاعية، وأن إذاعة القاهرة تصل بوضوح إلى الكويت وفيها من التعليقات الإخبارية ما يثير النفوس، وقد طلب ديكسون بصدد ذلك أن توضع الإذاعة المصرية تحت مراقبة دقيقة(٣). ولا شك أن إذاعة وصحافة العراق كانت نشطة للغاية في تصعيد الحملات ضد شيخ الكويت والتأكيد بأن الكويت جزء من العراق، وأنه إذا فشلت وسائل الضم السلمي فلابد للعراق من أن يفرض حلا عسكريا.

وكان يتزعم الشباب الكويتي «عبدلله حاج صقر» الذي وصل إلى بغداد في فبراير ١٩٣٩ بعد حل المجلس التشريعي، وأجرى عدة اتصالات مع الزعماء السياسيين بما فيهم رشيد الكيلاني رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت(٤). ومن ناحية أخرى أثارت محاولات العراق ضم الكويت مخاوف الملك عبد العزيز

---

(١) Ali Humaidan, Princes de l' Or Noire Paris, 1968 p.121.

(٢) يلاحظ أن فكرة اتحاد الكويت مع العراق فقدت أنصارها في الكويت بعد استغلال النفط حتى أن حكام الكويت رفضوا مشروعا لنقل المياه من شط العرب إلى الكويت، وفضلوا عليه مشروعا آخر يقوم على أساس تقطير مياه الخليج وتحويلها إلى مياه عذبة على الرغم من أن هذا المشروع تكلف نفقات كبيرة - انظر صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج ص ٢٥٢.

(٣) F.O. 371/18912 Kuwait Intelligence Summary for the Period 1st January to 15th January, 1935.

(٤) F.O. 371/23180 Tel. from Political Resident 26th Feb. 1939.

ابن سعود الذى كان يراقب بانتباه تام النشاط الدعائى العراقى ضد نظام الحكم فى الكويت. ولعل ذلك مما دفعه إلى محاولة الوصول إلى حلول سلمية لمشكلاته مع شيخ الكويت، بل ويبرق إليه فى فبراير ١٩٣٩ متسائلا عن الخطوات التى ستتخذها الحكومة البريطانية لمواجهة الأطماع العراقية[١]. وقد اهتمت الحكومة البريطانية من ناحيتها اهتماما بالغا بما يقوم به العراق من نشاط سياسى بالإضافة إلى حملات الصحافة العراقية المستمرة ضد شيخ الكويت، منتهزة فى ذلك حل المجلس التشريعى. وفى مقابلة أجراها السفير البريطانى فى بغداد السير بترسون M. Peterson مع ناجى شوكت وزير الخارجية العراقية فى ٢١ فبراير ١٩٣٩ أثار فيها موضوع الحملات الصحفية الخاصة بأوضاع الكويت الداخلية، وعلى الرغم من أن وزير الخارجية وعد بأن تتخذ حكومته الخطوات اللازمة لكى تحد من هذه الحملات، إلا أنه أكد للسفير البريطانى أنه فى جميع أنحاء العراق يشعر الناس بالاستياء بأن حاكم الكويت ينكر حق شعبه فى أية مشاركة فى الحكم، وأنه لا ينفق من أجل الصحة أو التعليم أو الخدمات العامة. وذكر أن حكومته أبرقت إلى نورى باشا أثناء وجوده بلندن لكى يطلب من الحكومة البريطانية أن تستغل نفوذها فى الكويت لحث الشيخ على الإصلاح وإقامة حكومة وإدارة مستنيرة[٢]. وتؤكد إحدى المصادر المحلية أن الشيخ أحمد الجابر كان بخيلا بالفعل وتعزو إلى ذلك خروج الكثير من القبائل عن ولائها للكويت وانضمامها إلى ابن سعود بسبب تقتيره عليها، وأنه كان مقتصدا فى نفقات البلاد رغم تدفق النفط ودره أرباحا هائلة كانت تخزن فى بنوك أوربا حتى أصبح أغنى رجل فى العالم فى عصره[٣].

وفى مارس ١٩٣٩ قدم استجواب فى مجلس العموم البريطانى إلى وزير الخارجية البريطانية بشأن موقف بريطانيا إزاء الدعاية العراقية ضد

---

(١) Ibid.

(٢) F.O. 371/23180 Sir M. Peterson, Bagdad to F.O. 21st Feb. 1939.

(٣) الفرحان مختصر تاريخ الكويت وعلاقته بالحكومة البريطانية والدول العربية ص ٩٩

أمير الكويت. وفى الإجابة على ذلك الاستجواب ارتكز وزير الخارجية البريطانية على التبليغ الذى وجهته بريطانيا إلى شيخ الكويت فى نوفمبر سنة ١٩١٤ والذى كان يقضى باعتبار الكويت مشيخة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وأكد أن الحكومة البريطانية تجرى اتصالات عاجلة مع الحكومة العراقية لوضع حد للدعاية ضد الكويت(١).

والحقيقة أن السفارة البريطانية فى بغداد كانت لا تكف عن تقديم احتجاجاتها ضد الحملات الصحفية من ناحية وضد ما تذيعه إذاعة «قصر الزهور» من ناحية أخرى. وأجاب رشيد عالى الكيلانى على هذه الاحتجاجات بأن هذه الدعاية ضد أوامر الملك غازى وتعهد بتبليغ هذه الاحتجاجات إليه كما أعطى تأكيدات بإيقاف الحملات المعادية(٢). وليس من شك فى أن ما ذكره الكيلانى غير صحيح، فالمعروف أن إذاعة قصر الزهور كانت معروفة تماما بأنها إذاعة الملك غازى الخاصة وقد تزعمت الحملة ضد الوجود البريطانى فى الخليج والدعوة لضم الكويت إلى العراق، كما أثارت الكويتيين للنضال من أجل مطالبهم والاتجاه إلى الوحدة العربية فى نفس الطريق الذى يسير فيه العراق(٣). وليس من شك أيضا فى أن الدعاية العراقية أوجدت أجواء من عدم الثقة بين الكويت والعراق حتى بلغ الأمر بالشيخ أحمد الجابر إلى رفض الموافقة على زيارة خمسين طالبا كشفيا من العراق إلى الكويت خوفاً من كونهم يتسترون أو يخفون من ورائهم أهدافاً سياسية(٤).

وفى أول مارس ١٩٣٩ قدمت السفارة البريطانية فى بغداد احتجاجا إلى نورى السعيد عقب عودته من لندن ضد ما نشرته جريدة الاستقلال من أنه «قد حان الوقت للعراق لكى ينقذ الكويت من الأخطار التى تهددها، وأن

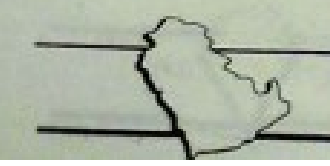
---

(١) F.O. 371/23180/1939 I.O. to F.O. 1 st March, 1939

(٢) F.O. 371/23180 Peterson to F.O. 5th Feb.,1939

(٣) F.O. 371/23181 Captain De Gaury to Political Resident 13th Feb., 1939

(٤) F.O. 371/23180 Political Resident to His Majesty's Ambassador, Bagdad 12th January, 1939



المستقبل يبدو مظلما ونخشى أن تكون عاقبته مخيبة لجميع العرب الذين قد يعز عليهم فقدان هذه الإمارة التى تعد جوهرة ثمينة فى الخليج والميناء الطبيعى للعراق، إننا ينبغى أن ننظر بإعجاب إلى ما يقوم به أحرار الكويت وأن نثق بهم فهم شجعان ومخلصون»[١]. وفى ذلك الوقت أيضا أشارت الصحف العراقية إلى زيارات قام بها بعض شباب الكويت إلى بغداد من أمثال عبد الله صقر وعبد الله آل فلاح ومحمد البراك موضحين حالة التعسف والظلم التى يعيشها الوطنيون فى الكويت نتيجة الإدارة السيئة[٢]. كما قامت الحكومة العراقية بتشجيع مكتب الدعاية الذى أسسه حزب الشبيبة الكويتى فى البصرة. وعلى الرغم من أن وزير الداخلية العراقى لم يمنح تصريحا رسميا بإنشاء هذا المكتب حتى لا يؤدى إلى إثارة الموقف مع الحكومة البريطانية إلا أنه بدا واضحا مساعدة الحكومة العراقية لنشاطه[٣].

وأعرب السفير البريطانى فى بغداد عن استيائه لمظاهرة قام بها طلبة الحقوق فى بغداد مطالبين بضم الكويت إلى العراق، وما نادت به الصحف العراقية من إعداد قوة عسكرية لضم الكويت، وأكد أن ذلك قد يسبب إخلالا خطيرا بالوضع من حيث إن حكومة الكويت لها علاقة بالحكومة البريطانية، وطالب بإيقاف بعض الصحف التى تتزعم الحملات المعادية ضد الكويت، وزاد الأمر خطورة ما لاحظته السلطات البريطانية من أن هذه الحركة يديرها النازيون[٤]، وأن العراق أصبح متأثرا بالنفوذ الألمانى وأن الدعاية العراقية تشير إلى الكويت باعتبارها مقاطعة جنوبية للعراق Sudetnland of Iraq، كما أن الملحق العسكرى فى المفوضية الألمانية فى بغداد طلب تصريحا بزيارة الكويت [٥]. ولا شك أن تلميح الصحافة العراقية إلى

---

(١) جريدة الاستقلال بغداد٧ فبراير ١٩٣٩، انظر:
Enclos. De Gaury to Political Resident F.O.371/23181.

(٢) جريدة الزمان ١٢ فبراير ١٩٣٩ «الكويتيون يطلبون تقرير المصير»

(٣) F.O.371/271/23181 Resideeny to R.T., Peel 1.0.24 th March, 1939.

(٤) F.O. 371/23180 Peterson to F.O. 1 st March,1939

(٥) F.O.371/23181 Political Resident to Secretary of State for India 27 th March,1939

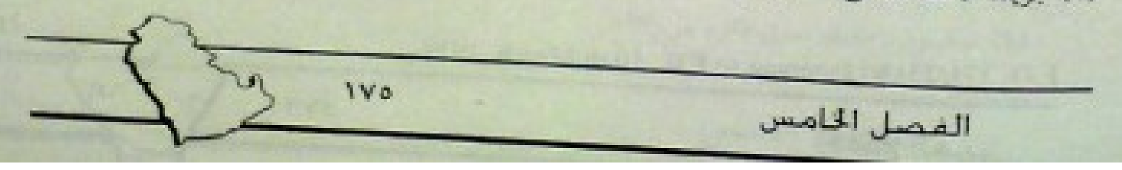
المقاطعات الجنوبية Sudetan Territories إنما يشير بشكل قاطع إلى النفوذ الألمانى وما قامت به ألمانيا فى نفس ذلك الوقت من ضم للمقاطعات الجنوبية لألمانيا وتكوين الأنشلوص، مما جعل الحكومة البريطانية تتهم الهرجروبا Herr Grobba، وزير ألمانيا المفوض فى بغداد، بأنه المحرك الأول للدعاية العراقية ضد الكويت. وقد عزا إليه ديكسون تأسيسه لحزب الشبيبة الكويتى واعتبره مسئولا إلى حد كبير عن تطور سير الأحداث فى الكويت[١].

استمرت الصحافة العراقية فى حملاتها ضد الكويت، فقد ذكرت جريدة الاستقلال أن أحد أعضاء المجلس المنحل أكد أنه فى حالة رفض شيخ الكويت أن يمنح البلاد برلماناً على الأساس الدستورى على غرار المجالس النيابية فى البلاد العربية، فسيتخذ الشعب الكويتى موقفا ضده وأن شعب الكويت لا يوافق على قيام مجلس محدود الصلاحيات[٢]. واستنكرت جريدة «البلاد» الوسائل التعسفية التى يتخذها سكرتير الشيخ لكبت مشاعر الشباب الكويتى. وأشارت جريدة الدفاع القومى إلى أن الكويت ينبغى أن تعود إلى العراق بقوة السلاح إذا دعت الضرورة إلى ذلك كما فعل الألمان فى استعادة مقاطعاتهم الجنوبية. واستنكرت الجريدة ما يقوم به شيخ الكويت من حيث تفضيل الأجانب وخاصة الفرس مؤكدة حق الكويتيين بموجب الوثيقة الدستورية التى انتزعوها من حاكمهم فى عام ١٩٣٨ بالمشاركة فى الحكم على أساس أن الشعب هو مصدر السلطات.

وردا على حملات الصحافة العراقية كتب الشيخ أحمد الجابر إلى وكيله فى القاهرة يطلب منه تشجيع الصحف المصرية على نشر مقالات ضد الدعاية العراقية، ولكن الشيخ تلقى من وكيله رسالة جاء فيها أن مدير وكالة الصحافة الشرقية اعتذر عن ذلك لأن نورى السعيد دفع له مائتى جنيه لنشر الدعايات

(١) ديكسون ـ الكويت وجاراتها ـ الجزء الثانى ـ القسم الثالث ص ١٣٣.
see also F.O.371/23181 Residency to R.T. Peel I.O., 24th March,1939

(٢) جريدة الاستقلال فى ١٢ فبراير ١٩٣٩



العراقية، كما أوضح لوكيل الشيخ أيضا أن نورى السعيد نجح فى شراء معظم صحف الشرق الأوسط لصالح السياسة التى تنتهجها حكومته بالنسبة لضم الكويت[١].

وصلت الأزمة بين الكويت والعراق إلى ذروتها فى الأيام الأولى من شهر مارس ١٩٣٩ وزاد من حدتها وقوع حوادث اختراق الحدود الكويتية من قبل قوات الشرطة العراقية فى ٩ و١٥ مارس مما دعا السفير البريطانى فى بغداد إلى مواصلة احتجاجه لدى الحكومة العراقية مطالبا بالعودة إلى تخطيط الحدود بين الكويت والعراق بأسرع وقت ممكن[٢]. وفى مقابلة تمت بين السير بترسون السفير البريطانى فى بغداد والملك غازى بشأن الكويت، أوضح الملك أنه ليس للعراق أية خطة لاحتلال الإمارة، ولكن العراق يهمه أن يجعل حاكم الكويت يتقبل المؤسسات الليبرالية الحديثة، وإن ما يدفع العراق إلى ذلك هو إحساسه بالأخطار التى تنزلق إليها الإمارة إذا ما استمرت على أوضاعها الراهنة. وركز الملك غازى بصفة خاصة على التغلغل الإيرانى فى الكويت، وأن هذا التغلغل ليس مهددا لسلامة الكويت فحسب، وإنما يعتبره العراق مهددا لسلامته أيضا. وعلى الرغم مما تعهد به الملك من تهدئة الموقف إلا أن السفير البريطانى أكد لحكومته أنه من العبث التركيز على أية قيمة لتلك الوعود[٣]. وبالنسبة لحوادث اختراق الحدود الكويتية اقترح الملك غازى إيفاد عضو من أسرة النقيب فى البصرة إلى الكويت، نظراً للصلات الوثيقة التى تربط هذه الأسرة بآل صباح، وأن يحمل معه رسالة من نورى السعيد يعرب فيها عن اعتذار الحكومة العراقية عن وقوع هذه الحوادث أثناء غيابه فى لندن ودعوة الشيخ أحمد لمقابلة الملك غازى[٤]، ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على اقتراح

(١) F.O. 371/23180 Political Agent Kuwait to Secretary of State for India 8 th March,1939.

(٢) F.O. 371/ 23180 I.O. to Under Secretary of State F.O. urgent 14 th march, 1939. .

(٣) F.O. 371/23180 Peterson to I.O., 9 th March, 1939.

(٤) F.O. 371/23180 Peterson to F.O., 10 th March, 1939.,

الملك غازى، إذ خشيت أن يتحول المبعوث العراقى إلى مبعوث رسمى يحمل تعليمات رسمية إلى شيخ الكويت[1].

وبينما كان السفير البريطانى يضغط على الملك والحكومة العراقية لإيقاف الحملة المستعرة ضد الكويت وقعت أحداث ١٠ مارس ١٩٣٩ التى كان لها تأثير كبير فى تطور الموقف. ويعلل ديكسون هذه الأحداث بأنها كانت محاولة للإطاحة بالشيخ أحمد الجابر وإنهاء الحماية البريطانية على الكويت واستبدالها بالعراق على أساس أنه دولة مسلمة. وقد نجح المعارضون الكويتيون فى الاستيلاء على المستودع الرئيسى للأسلحة فى الكويت. ويتهم ديكسون الهر جروبا بتحريضه للشباب الكويتى على حمل السلاح واستخدام نفس الطرق والأساليب التى اتبعت فى تشيكوسلوفاكيا لإحداث اضطرابات فى الكويت تتيح للعراق فرصة ضم الإمارة إليه[2]. وقد بادرت السلطات الكويتية بقمع هذه الحركة باعتقال بعض أعضاء المجلس التشريعى كما أطلقت الرصاص على المتظاهرين وسقط الكثيرون جرحى، كما اصدرت حكما بالإعدام على محمد المنيسى باعتباره من المحرضين على وقوع هذه الاضطرابات[3]. أما ابن سعود فقد تحرك صوب الحدود الكويتية على رأس قوة كبيرة لمساعدة شيخ الكويت لإعادة النظام إلى البلاد[4].

كان لوقوع هذه الأحداث رد فعل شديد على العراق مما دفع السلطات العراقية لمهاجمة الإمارة، وحدثت حوادث اختراق للحدود الكويتية إذ وصلت سيارات الشرطة العراقية إلى عدة أميال شمال الجهراء، وبادرت بإطلاق النيران، كما انتزعت ملكية أراضى الشيخ فى البصرة والفاو.

وعندما احتج السفير البريطانى فى بغداد ضد حوادث اختراق الحدود الكويتية أكد نورى السعيد رئيس الحكومة العراقية أنه لا يستطيع أن يجد تفسيرا

---

(١) F.O.371/32181 Residency to Secretary of State for India27th March,1939

(٢) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ١٣٣

(٣) F.O. 371/2381 Peterson to I.O. 9th March, 1939. See enclosure, Report on Broadcast of News by the Qasr Azzuhoor Wireless Station of Bagdad on the night of 10 th March, 1939.

(٤) ديكسون: مصدر سبق ذكره ص ١٣٣

لتطور الموقف، وصرح بأن الملك غازى قد انزلق مع الشباب الكويتى الذين وصلوا إلى بغداد فى أواخر عام ١٩٣٨ وطلبوا منه تبنى قضيتهم مؤكدا أن الملك قام بتنظيم دعاية ضد الكويت من إذاعة قصره، كما شجع الصحف العراقية على الكتابة فى موضوع ضم الكويت إلى العراق دون الرجوع فى ذلك إلى الحكومة. وألقى نورى السعيد المسئولية على كل من وزير الداخلية ورشيد الكيلانى رئيس الديوان الملكى، وذكر أنه يجد صعوبة فى كبح جماح الأول، كما أنه على غير وفاق مع الثانى. هذا بالإضافة إلى التأثير الواقع على الملك غازى من قبل الشبيبة الذين يجدون المساعدة والتشجيع المادى من قبل المفوضية الألمانية فى بغداد، وأن الملك يتعرض بدوره إلى نفوذ غير مرغوب فيه، وإن كان مصرا على اعتقاده بأنه يخدم القضية العربية بإذاعته عن كل من الكويت وفلسطين وسوريا وشرق الأردن وأنه يعنى بمستقبل تلك البلاد. وطلب نورى السعيد من السفير البريطانى فى بغداد أن يعاونه فى وضع حد لنشاط الملك، إذ إن تفكيره فى هذه القضايا وبخاصة الكويت لا يترك له وقتا للنظر فى المشكلات العراقية الأكثر إلحاحاً. وفى تعليق للسفير البريطانى فى رسالة له إلى وزارة الخارجيةالبريطانية أكد فيها بأن أحوال الكويت أفضل بكثير من أحوال العراق، وأنه من الحكمة للعراق أن يتفرغ لعلاج مشاكله[1].

وليس من شك فى أن الاضطرابات التى وقعت فى الكويت فى ١٠ مارس ١٩٣٩ ارتبطت إلى حد كبير بالدعاية العراقية، فقبل وقوع هذه الاضطرابات ببضعة أيام أعلنت إذاعة قصر الزهور أن شباب الكويت يرفض الحماية البريطانية وأن الكويت عراقية لحماً ودماً، وأن الشباب الكويتى يناشد شعب العراق وجيشه وملكه ـ بحق صلات الدم والجوار ـ لإنقاذ إمارتهم من الأوضاع السيئة التى تعانى منها[2]. وبعد وقوع حوادث ١٠ مارس طلب الملك غازى وضع حد لاعتداء السلطات الكويتية على المعارضين فى الكويت، وضرورة إصدار عفو شامل عن

---

(١) F.O. 371/23181 Peterson to Halifax 20 th April, 1939.

(٢) F.O. 371/23180 Peterson to I.O. 9 th March, 1939 Enclosure Report on Broadcast of News by the Qaser Azzuhoor Wireless Station of Bagdad on the Night of 7 th March, 1939.



جميع الذين قبض عليهم. وعلى العكس من ذلك بادر بعض حكام العرب بإرسال برقيات وخطابات تهنئة إلى الشيخ أحمد الجابر لنجاحه فى قمع الحركة، ومن هؤلاء الأمير عبد الله حاكم إمارة شرق الأردن، وحمد بن عيسى شيخ البحرين، وسعيد بن تيمور سلطان مسقط، وعبد العزيز بن سعود، مما يوضح تضامن هؤلاء الحكام مع شيخ الكويت[١]. كما يتضح من رسالتى شيخ البحرين وسلطان مسقط إلى الشيخ أحمد الجابر استياؤهما البالغ من وصول الدعاية العراقية إلى بلادهما. والملاحظ بصدد ذلك أن الحكومة العراقية كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية فى مارس ١٩٣٨، الموافقة على تعيين قنصل عراقى فى كل من البحرين ومسقط، ولكن الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على ذلك لأنها كانت تتولى رعاية المصالح العراقية باعتبارها دولة منتدبة على العراق فى منطقة الخليج وحتى بعد استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم فقد ظلت هى القائمة برعاية هذه المصالح تمشيا مع السياسة البريطانية فى المنطقة وعلاقتها بإماراتها. ولذلك فقد رأت الحكومة البريطانية أن تتقدم باحتجاج إلى العراق لمحاولة النفاذ إلى هذه الإمارات التى ترتبط معها بمعاهدات خاصة، وأن يشمل هذا الاحتجاج كلا من البحرين ومسقط بالإضافة إلى الكويت[٢]. كما اتجهت الحكومة البريطانية للرد على إذاعة قصر الزهور من القسم العربى من محطة الإذاعة البريطانية مؤكدة أن الدعاية والحملات العراقية المغرضة التى تقوم بها صحافة وإذاعة العراق ضد إمارة الكويت وحاكمها سببت استياءا بالغاً بين حكام الجزيرة العربية وإمارات الخليج العربى[٣].

وينبغى أن نشير إلى أن النشاط العراقى أحدث قلقاً واضحاً لدى ابن سعود، ففى مذكرة للسير ريدر بولارد Bullard الوزير المفوض فى جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، ذكر فيها أن يوسف ياسين أبلغه بأن راديو بغداد أذاع فى ٥ مارس ١٩٣٩ أن ابن سعود يريد أن يتدخل فى الأزمة لصالح شيخ الكويت ولكنه

(١) F.O.371/23181 Residency to R.T. Peel. I.O.5th April,1939.

(٢) F.O.371/21832 I.O. to F.O.16th March,1938 Iraqi Muscat Relations

(٣) F.O.231/23180 Resident Persian Gulf to Secretary of State for India27th Feb.1939

يخشى من عدم موافقة الحكومة البريطانية. كما نشرت جريدة أم القرى - وهى الصحيفة الرسمية التى تصدر فى مكة - بأن ابن سعود أبدى تأييده الشخصى لشيخ الكويت[١]. كما نفى ما رددته إذاعة قصر الزهور من أنه لا يعترض على ضم الكويت للعراق بشرط منحه ميناء فى الكويت[٢]. كما ذكر الشيخ يوسف ياسين أن ابن سعود لو علم بأن الحكومة البريطانية لا تؤيد العراق فى دعوته فإنه سيتخذ موقفا آخر مع الحكومة العراقية التى بدأت حملتها على الكويت دون أن تستشيره فى ذلك[٣]. والحقيقة أن ابن سعود كان يخشى فى حالة ضم الكويت إلى العراق أن يصبح العراق قويا وكان يرى أنه إذا سقطت الكويت فلا ينبغى أن يستولى عليها أحد غيره[٤]. ولذلك أبدى قلقه فى أكثر من مناسبة مما تردده إذاعة قصر الزهور فى تأكيدها بأن شعب الكويت يوافق على الوحدة مع العراق. وصرح أنه كان بوسعه أن يقوم بدعاية أكثر، ولكنه لم يفعل ذلك ليس من أجل صداقة الشيخ، ولكن خوفا من تعارض مصالحه مع مصالح الحكومة البريطانية[٥].

وقد بادرت وزارة الخارجية البريطانية فى رسالة بعثت بها إلى بولارد فى ٢٠ مارس ١٩٣٩ تطلب إليه فيها تهدئة ابن سعود وإبلاغه بأن الحكومة البريطانية ليس لها أى تدخل فى الدعاية العراقية ضد الكويت، وأنها على العكس من ذلك لن توافق على إجراء أى تعديل من شأنه المساس بوضع الكويت، وبالتالى لن ترغم على الاستجابة للمطالب العراقية[٦].

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الذين كانوا يطالبون بضم الكويت إلى العراق من أعضاء المجلس التشريعى الكويتى كانت تحركهم الدوافع الشخصية البحتة. ففى مذكرة جورى الوكيل البريطانى فى الكويت عن أحداث ١٠ مارس

---

(١) F.O.371/23180 Sir R. Bullard Jedda to F.O.6th March,1939

(٢) F.O.371/23180 Bullard to F.O. 21 st March, 1939.

(٣) F.O.371/23180/1939 Record of Conversation Between Sir Oliphant and Emir Feisal who Called on 27 th Feb. to discuss Iraq Propagnda& Broadcasts about Kuwait 29 th Feb. 1939.

(٤) F.O.371/23180 Residency to R.T. Peel I.O.5th April,1939.

(٥) F.O.371/23180 Bullard to F.O.20th Feb.,1939

(٦) F.O.371/23180 F.O.Bullard20th March,1939

١٩٣٩، ذكر فيها أن زعماء الحـركة مدينون للحاكم وأنهم يأملون ـ ومعظمهم من التجار ـ أن يتخلصوا من ديونهم بإطاحتهم لشـيخ الكويت. فعبد الله الصقر زعيم الحـركـة لديه ديون للحـاكم بلغ قـيـمـتـهـا ٩٣,٠٠٠ روبيـة، ويوسف المرزوق ١٤,٠٠٠ روبية، ويوسـف الغانم ١٥٠,٠٠٠ روبية، ومـحـمـد ثنيان ٤,٠٠٠ روبية، وصـالح عثمـان الرشيد ٥,٠٠٠ روبية، كـما أكد أن بعض زعـماء هذه الحـركة قـد تلقوا وعـودا من الحكومة العـراقـية أن تمنحـهم إمتيازاً لإدارة مـيناء الكويت[١]. وأكد جورى أن نسبة ضئيلة من سكان الكويت لا تتجاوز ٢,٥٪ هى التى تطالب بالانضمام إلى العراق، وأن زعيم الحركة عبد الله الصقر يمتلك ضياعاً كثـيرة فى العراق ويخـشى من فقدانهـا نتيجـة الإجراءات التى تقوم بهـا الحكومة العراقيـة ضد الكويت. وذكر أيضا أن الشعـور الموالى للعراق فى الكويت ليس له أى أثر مالم تثره الدعاية العـراقية ضد الشيخ[٢]. ومضى جورى فى مـذكرته إلى القول بأن ما تردده إذاعة الملك غازى من استخدام شيخ الكويت لقوات إيرانية أمر مشكوك فيه وإن كان لا مفر فى نفس الوقت من الاعتراف بوجود أقلية كبيرة العدد من الإيرانيين فى الكويت واختتم مذكرته مقترحا بأنه فى حالة إصرار العراق على غزو الكويت فلابد مـن الاعتماد على قوات سـلاح الطيران الملكى بمعنى أن توكل إليها مهمة حماية الكويت[٣].

كان واضحا بعد قمع حركـة ١٠ مارس أن العراق يفكر جديا فى تدبير غزو عـسكري مسلح ضد الكويت، وخاصة بعد أن قامت الفرق العراقية التابعة للشرطة فى اختراق الحدود الكويتية العراقية فى إبريل ١٩٣٩[٤]. وأكد المقيم البريطانى فى الخليج أن تهـديد العراق للكويت سـيؤدى إلى إضـعـاف مـركز بريطانيـا ليس فى الكويت فحسب وإنما فى جميع إمارات الخليج الأخرى. واقترح أن تؤسس مراكز

(١) F.O.371/23181 Residency to R.T Peel I.O.24th Feb.1939.

(٢) F.O.371/23181 Gaury to Residency 5th April,1939.

(٣) Ibid.

(٤) F.O.371/23181 Political Resident to Secretary of State for India19th April,1939

للمراقبة على بعد اثنى عشر ميلا جنوبى سفوان[١]، وأن تعزز هذه المراكز لحماية الجهراء بقوات مسلحة وتزويدها بأجهزة لاسلكية حتى يمكنها الاتصال بالسلاح الجوى البريطانى فيما لو دعت الضرورة إلى ذلك،وأن يكون على القوات الكويتية أن تطلب من السيارة العراقية المخترقة للحدود الانسحاب وإلا أطلقت عليها النيران فى حالة عدم استجابتها إلى ذلك[٢].

وفى مايو ١٩٣٩ أصبح من الواضح أن هناك خطة عراقية تدبر لغزو الكويت غزوا عسكريا، إذ أكدت تقارير الاستخبارات العسكرية البريطانية أن على محمود متصرف البصرة كانت لديه تعليمات سواء من الملك غازى أو من رشيد الكيلانى بأن يجمع محليا قوات مسلحة ويغير بها على الجهراء التى تشكل مركزا دفاعيا هاما بالنسبة للكويت. وكان من المنتظر أن تجد هذه القوات تشجيعا لها من بين المستائين فى الكويت، ومن ثم يمكن إرغام الشيخ أحمد الجابر على التنازل، ولكن حال دون تنفيذ هذه الخطة وفاة الملك غازى فى ظروف غامضة[٣].

ويذكر أحد الباحثين بصدد ذلك أن هذه الخطة كانت تدبر من قبل الملك غازى إلى أن كانت وفاته فى حادث سيارة مما يدفع إلى الظن بأن الإنجليز هم الذين دبروا قتله ليتخلصوا من فكرة ضم الكويت إلى العراق، بالإضافة إلى التخلص من مشاريعه القومية الأخرى[٤].

ولا شك أن وفاة غازى عدها الوطنيون فى العراق خسارة قومية فادحة إذ اعتبر بطلا قوميا على المستوى العربى، فهو الذى استنكر الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان والادعاءات الصهيونية فى فلسطين، كما اتجه إلى تحدى المركز البريطانى فى الخليج بدعوته لضم الكويت إلى العراق. وقد ذكر السير موريس بترسون السفير البريطانى فى بغداد أن محطة إذاعته الخاصة التى كانت موجودة فى قصره كانت مصدرا للإثارة والقلق، كما أخذت لهجتها تزداد حدة شيئا فشيئا

(١) F.O. 371/2180 Politcal Resident Persian Gulf to Secretary of State for India 26 th July, 1939.

(٢) F.O. 371/23180 Resident to Secretary of State for India 6 th April, 1939.

(٣) F.O. 371/23180/1939 Resident 23 rd May, 1939 to Peel I.O.

(٤) Humaidan (Ali)., Les Princes del'Or Noire p. 22.

وخاصة بالنسبة لإمارة الكويت، والدعاية التى سارت عليها هى أن الشيخ حاكم إقطاعى لا يساير روح العصر، وأن حكمه المتخلف يتناقض تماما مع الحكم المستنير الذى كان سائدا فى العراق، وأن الكويت ستكون أحسن حالا فيما لو انضمت إلى جارتها الشمالية[١].

وعلى أى حال فقد فشلت الخطة العراقية بسبب وفاة الملك غازى واندلاع الحرب العالمية الثانية، إذ ترتب على نشوب الحرب وضع الكويت فى نطاق السيطرة العسكرية البريطانية. وفى يونية ١٩٣٩ وصل إلى الكويت على جودت وزير الخارجية العراقية بصحبة حامد النقيب، ورفض شيخ الكويت أن يناقش معه أية مسائل سياسية. ولكن حامد النقيب طلب من الشيخ أن يسمح للكويتيين الموجودين فى العراق بعد اضطرابات مارس ١٩٣٩ بالعودة إلى الكويت، وأجاب الشيخ على ذلك أنه لم يطرد شخصا خارج الإمارة، وأن الذين غادروا الكويت تركوها من تلقاء أنفسهم، ولكن فى حقيقة الأمر أن هناك من زعماء الحركة من استبعدوا من الكويت بعد محاكمتهم، كما لجأ الكثيرون إلى البصرة بعد قمع الاضطرابات[٢]. غير أنه لم يعد هناك أية أهمية لهم بعد أن تفرقت الحركة نهائيا على أثر استيلاء القوات الجوية البريطانية على البصرة لقمع حركة رشيد عالى الكيلانى فى عام ١٩٤١[٣].

وفى عام ١٩٤٥ أجرت الحكومة الكويتية تغييرات واسعة فى برامج التعليم ألغت بموجبها المناهج العراقية التى كان معمولا بها منذ عام ١٩٣٦ وأحلت بدلها المناهج المصرية فى التعليم، وترتب على ذلك حدوث بعض اضطرابات لم يكن لها اتجاه سياسى إذ إن متعهدى الكتب هم الذين أثاروها لخوفهم على مصير الكتب التى جلبوها على أساس المنهج العراقى[٤].

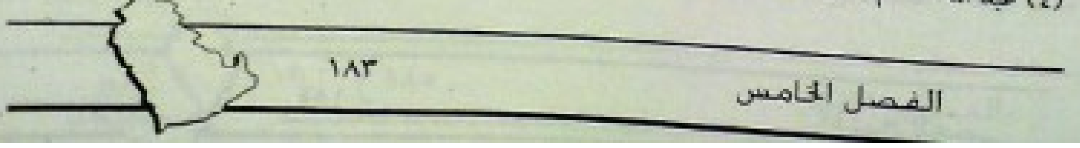
---

(١) Mejid Khadduri, Independent Iraq1932-1958 A study in Iraqi Politics p.141

(٢) F.O.371/23181 Political Agency, Kuwait to Political Resident 30 th June,1939.

(٣) حسن سليمان: الكويت فى ماضيها وحاضرها ص١٩٦.

(٤) عبد الله الحاتم: من هنا بدأت الكويت ص ٣٢٩.



وقبل أن نختم هذا الفصل ينبغى أن نذكر أنه من الإنصاف للشيخ أحمد الجابر، الذى استمر حكمه ثلاثين عاما، أن عهده شهد تنظيم مرافق الكويت وإقامتها على أسس حديثة، كما شهدت الكويت فى عهده نهضة علمية وأدبية لم تعرفها من قبل فأنشئت المدرسة الأحمدية نسبة إليه، وكانت ثانى مدرسة نظامية فى الكويت بعد المدرسة المباركية، وجعل نظارتها للشيخ يوسف بن عيسى القناعى، وتبرع لها الكثيرون من الكويتيين[1]. كما تأسست فى عهده مدرسة السعادة وتلتها عشرات المدارس الأخرى كما أنشئت المكتبة الأهلية[2]، والنادى الأدبى الكويتى فى عام ١٩٢٤، واستقدم المدرسون من العراق ومصر وفلسطين، كما أرسلت البعثات التعليمية إلى الخارج. وفى عام ١٩٣٦ زيدت الضرائب الجمركية من ٤,٥ إلى ٦٪ لصالح التعليم، وتجمع فى صندوق الجمرك نحو ٦٣ ألف روبية فى خلال أربعة أشهر، فتأسس مجلس للمعارف ضم اثنى عشر عضوا منتخبين من الشعب، وبعد أن تم تشكيل المجلس طلب إلى مفتى فلسطين السيد أمين الحسينى أن يرشح أربعة من الشباب ليكونوا مدرسين فى معارف الكويت، وجاءت فى عام ١٩٣٦ أول بعثة رسمية للتعليم فى الكويت ثم ارتفع مخصص المعارف بعد ذلك حتى استطاعت أن توسع نطاقها[3]. وفى عهد الشيخ أحمد الجابر تأسست الكثير من الدوائر الحكومية التى قامت محل الوزارات حتى استقلال الكويت فى عام ١٩٦١[4]. كما تحول المجتمع الكويتى فى عهده من مجتمع يعيش على صيد اللؤلؤ وبناء السفن الشراعية إلى مجتمع حديث؛ ذلك أنه على أثر إصابة تجارة اللؤلؤ بنكسة ١٩٣١ تغير المجتمع الكويتى فاتسم بالطابع التجارى بعد أن كان متسما بالطابع المهنى، وذلك بعد أن عرفت اليابان اللؤلؤ المزرع الذى غزا أسواق العالم وتحول أسطول الغوص فى الكويت إلى أسطول تجارى يجوب البحار فى أسفار بعيدة، كما لعب دورا هاما فى خلال الحرب العالمية الثانية بسبب القيود الاقتصادية التى فرضت فى معظم دول العالم، بينما ظل التاجر الكويتى يتمتع بحرية التنقل والاستيراد والتصدير.

(١) سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت ص ٢٠١.

(٢) كانت نواتها الكتب التى جمعت للجمعية الخيرية التى تأسست فى عام ١٩١٣ فى عهد الشيخ مبارك وقد ضمت المكتبة الأهلية إلى دائرة المعارف بعد إنشائها فى عام ١٩٣٦.

(٣) عبد الله النورى: قصة التعليم فى الكويت ص ص ٧٣-٧٦.

(٤) المصدر السابق.

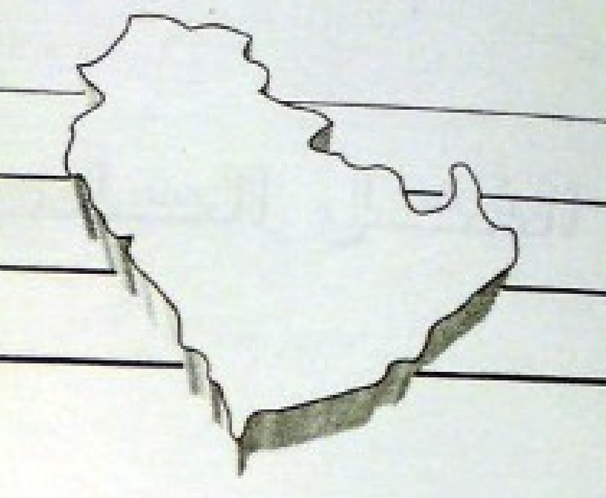
ومن أهم الأعمال التى قام بها الشيخ أحمد الجابر أنه أصدر قرارا فى عام ١٩٢٤ بحظر استيراد الرقيق، ومنذ ذلك التاريخ توقفت النخاسة فى أسواق الكويت تقريبا. ومن مآثر الشيخ أحمد أنه تنبه - على خلاف ما ذكرته بعض الدعايات العراقية - إلى خطر اليهود فأبعدهم عن الكويت على أثر ما أبدوه من نشاط سياسى، وذلك قبل استفحال الخطر الصهيونى فى فلسطين. كما مد يد المساعدة إلى اللاجئين العرب وفتح لهم أبواب بلاده ليعملوا فيها[١]. وفى عهده وضع أول تاريخ للكويت إذ لم يكن لها من قبل تاريخ مدون. وكان عبد العزيز الرشيد أحد الأدباء المقربين منه فشجعه على ذلك باطلاعه على ما فى ديوانه من وثائق وبتقديم مساعدة مالية له، فوضع عبد العزيز كتابه المشهور فى تاريخ الكويت الذى أصبح ولا يزال مرجعا هاما لكل من أرخ لتاريخ الكويت[٢]. ويذكر ديكسون أن الشيخ أحمد كان حريصا على تنفيذ وتطبيق روح الدين الإسلامى فتشدد فى منع الخمر والبغاء، وتصرف تجاه الإنجليز بصورة حسنة فمنحوه جميع التأكيدات التى أعطيت لأسلافه من قبل، والخاصة بحماية الكويت. وكان الشيخ أحمد يحب الاستقبال والترفيه على الطريقة الإنجليزية فخصص جناحا فى قصره بدسمان وأثثه على الطريقة الحديثة، كما كان مولعا بالبنادق والمسدسات والصور السينمائية وآلات التصوير والسيارات وغيرها من المخترعات الحديثة. وغالبا ما كان يشاهد وهو يقود سيارته بنفسه كما كان قناصاً ماهرا يجيد فن الرماية[٣].

على أن أهم حدث وقع فى عهده هو تدفق نفط الكويت وما ترتب عليه من ازدهار اقتصادى وسياسى لم تعرفه الإمارة من قبل، وقد بنيت مدينة الأحمدى فى أكثر المناطق إنتاجا للنفط وأخذت اسمها من الشيخ أحمد تخليداً لذكراه[٤].

---

(١) مجلة البعثة الكويتية. عهد الشيخ أحمد الجابر، العدد الثانى، السنة الرابعة فبراير ١٩٥٠.
(٢) انظر مقدمة عبد العزيز الرشيد فى كتابه تاريخ الكويت.
(٣) ديكسون: الكويت وجاراتها ص ص ٢٦٣ - ٢٦٤.
(٤) مجلة البعثة: العدد الثانى السنة الثالثة فبراير ١٩٤٩.

الباب الثانى



البحرين وقطر ومشيخات الساحل العمانى

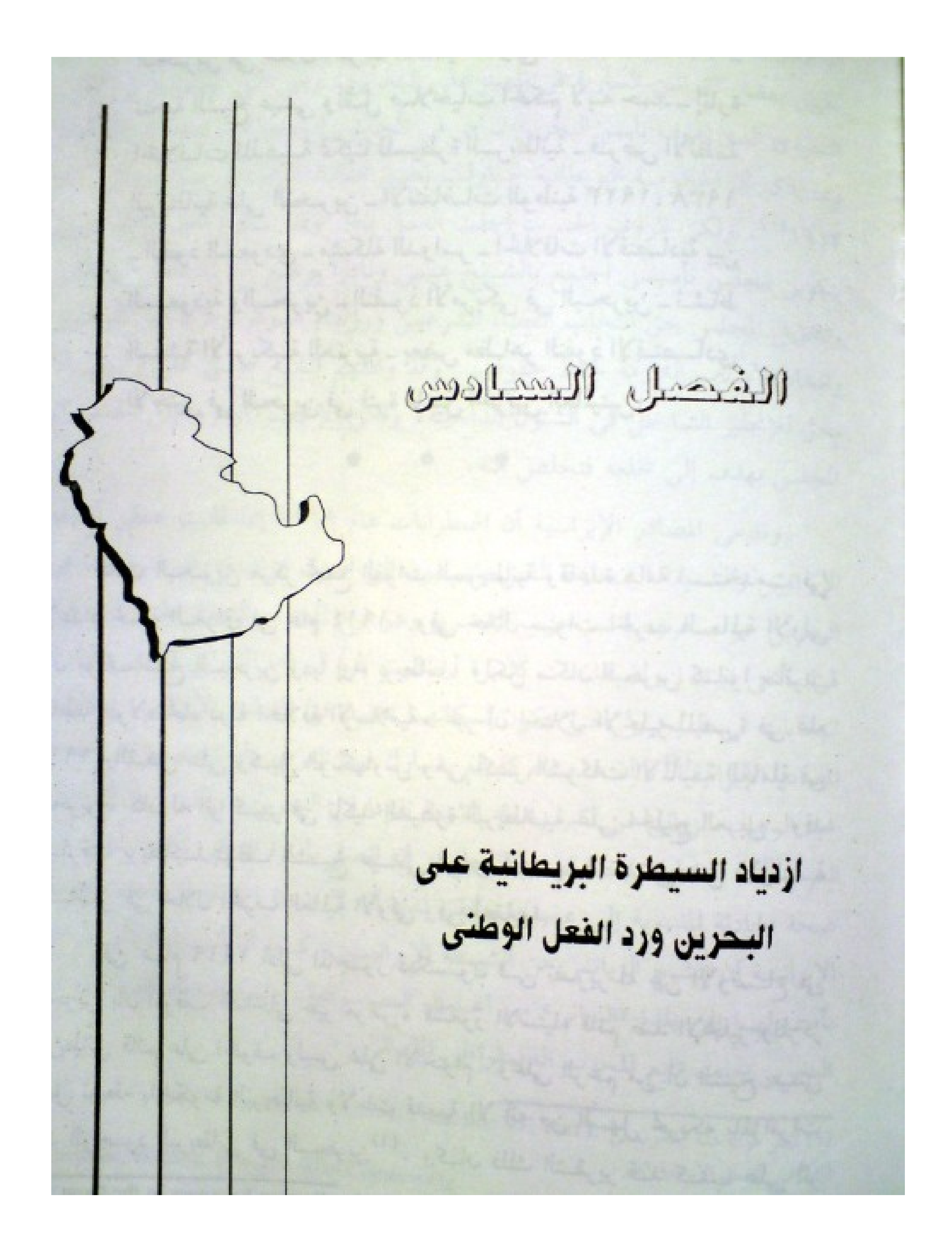
الفصل السادس: ازدياد السيطرة البريطانية فى البحرين ورد الفعل الوطنى.

الفصل السابع: الادعاءات الإيرانية على البحرين ١٩٢٢-١٩٤٥.

الفصل الثامن: التطور السياسى لإمارة قطر ١٩١٤-١٩٤٥.

الفصل التاسع: مشيخات الساحل العمانى ١٩١٤-١٩٤٥.

الفصل العاشر: مشكلات الحدود السياسية بين السعودية وقطر ومشيخات الساحل العمانى.



الفصل السادس

ازدياد السيطرة البريطانية على البحرين ورد الفعل الوطني

البحرين فى خلال الحرب العالمية الأولى - انتفاضة ١٩١٩ - تنحية الشيخ عيسى ونقل صلاحيات الحكم لابنه حمد - إثارة الخلافات المذهبية تمكينا للسيطرة البريطانية - فرض الأنظمة البريطانية على البحرين - الانتفاضات الوطنية ١٩٢٣، ١٩٣٨ - النفوذ السعودى - مشكلة الدواسر - الخلافات الاقتصادية بين السعودية والبحرين - النفوذ الأمريكى فى البحرين - نشاط البعثة الأمريكية العربية - بعض مظاهر النفوذ الاقتصادى الأجنبى فى البحرين فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

* * *

كانت البحرين مركز تجمع القوات البريطانية وقاعدة هامة استخدمت فى الإعداد لحملة العراق فى عام ١٩١٤. وفى خلال سنوات الحرب العالمية الأولى كان موقف شيخ البحرين وديا إزاء بريطانيا، ولكن سكان البحرين كانوا متأثرين بعاطفة الولاء تجاه دولة الخلافة الإسلامية، غير أن احتلال الإنجليز للبصرة فى عام ١٩١٥ والقبض على وكيل الونكهاوس وهى أكبر الشركات الألمانية العاملة فى البحرين، كان له أثر كبير فى تأكيد السيطرة البريطانية على الخليج العربى. وقد اعترفت بريطانيا بموقف الشيخ عيسى الودى تجاهها فقلدته بعض الأوسمة والنياشين فى خلال الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها.

وفى عام ١٩١٩ أدلى الماجور ديكسون فى تقرير له عن الأوضاع فى البحرين بأن الموقف الداخلى غير مرض، فشعور الاستياء قائم ضد الإنجليز والمركز البريطانى قائم على الخوف وليس على الاحترام. وعلى الرغم من أن الشيخ عيسى رجل تربطه بالحكومة البريطانية ولاءات قديمة إلا أنه من السهل تحريكه بالمؤامرات ضد الوجود البريطانى فى البحرين[١]. وكان ذلك التقرير قد كتب على أثر

(١) F.O. 371/12247 Haworth, Resident in Persian Gulf to Foreign Secretary to the Govt. of India, 1919.

الاضطرابات التى قامت فى عام ١٩١٩؛ وكان سببها محاولة الوكيل البريطانى تطبيق بعض القوانين السارية فى الهند على البحرين، وهى التى تضمنت فى الأمر التنفيذى الذى عرف باسم البحرين - أمر فى المجلس Bahrein Order in Council ومما يذكر أن الحكومة البريطانية حاولت تطبيق هذا القانون منذ صدوره فى عام ١٩١٣[١]، ولكن ظروف الحرب أجلت العمل به. وقد سارع أعيان البحرين بتكوين مجلس تأسيسى اجتمع بالشيخ عيسى ونادوا بوضع حد للتدخل البريطانى وتخويل المجلس حق انتخاب القضاة الشرعيين ورؤساء الدوائر وعزل غير الوطنيين واتخاذ الأسباب اللازمة لحفظ حقوقهم. وقد وافقهم الشيخ عيسى على رأيهم بألا يحق للإنجليز التدخل فى الشئون الداخلية، ولكن الإنجليز أوعزوا إلى الحاكم أن المجلس يهدف إلى خلعه فتخلص منه.

وتدعى المصادر الإيرانية أن اضطرابات عام ١٩١٩ إنما قامت على أكتاف الإيرانيين والشيعة البحارنة الذين ينتسبون إلى أصول إيرانية، وأنه قد تكون فى البحرين حزب عرف باسم حزب التحرير وهو فرع للحزب الديمقراطى الذى كان قائما فى إيران، وأن طلبات كثيرة أرسلت إلى البرلمان الإيرانى تنادى بإجراء انتخابات فى البحرين حتى يكون لسكانها ممثلون فى المجلس الإيرانى. وتضيف المصادر الإيرانية[٢]، إن هذه الحركة لم يشارك فيها العرب وأن زعيمها هو الشيخ عبد الوهاب الزيانى من أكبر زعماء الشيعة نفوذا فى البحرين، ولكن أحد الباحثين العرب[٣]، أكد فى دراسة له عن البحرين أنه اتصل بأسرة الزيانى للاستفسار عن صحة الحادثة المنسوبة إلى عميدها وتحقق لديه أنه لا صحة إطلاقا لما تدعيه المصادر الإيرانية أن الشيخ الزيانى من الشيعة الإيرانيين، كما أن أسرة الزيانى ترجع بأصولها إلى بلدة «الزيانى» من أعمال السعودية، ولم يحدث أن تكون فى البحرين حزب تابع للحزب الديمقراطى الإيرانى.

(١) انظر مواد هذا القانون فى: Ind. Off. Political & External Files, File 951 Part I.

(٢) عن المصادر الإيرانية انظر: Adamiyat, Bahrein, British Iranian Controversy.

وكذلك عباس الفاروقى فى كتابه عن جزر البحرين.

(٣) أحمد محمود صبحى : البحرين ودعوى إيران ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

وقد يكون من المناسب أن نؤكد أن الصراعات فى البحرين لا تعنى بالضرورة أن تكون صراعات بين العرب والفرس؛ فقد تكون بين السنة والشيعة من العرب أنفسهم، كما أن التكوين الاجتماعى فى البحرين قد يستدعى بالضرورة تقسيم السكان إلى عدة تقسيمات عنصرية أو طائفية يمكن الإشارة إليها على الوجه التالى:

أولا: السنة: ويتكونون من سكان البلاد الأصليين الذين هاجروا إلى البحرين منذ القرن الثامن عشر الميلادى ومنهم آل خليفة ـ العتوب ـ السادة ـ الدواسر ـ آل بو على ـ بنوياس، وقد هاجروا إليها من نجد والإحساء وقطر، كما يدخل فى تكوين السنة أيضا عرب الهولة وهم ينتمون إلى قبائل بنى كعب الذين يقطنون الساحل الإيرانى وقد هاجروا إلى البحرين بعد أن أخضع الشاه رضا بهلوى إقليم عربستان فى عام ١٩٢٥، وعمل على اضطهاد العرب والقضاء على شخصيتهم القومية.

ثانيا: الشيعة: ومن الممكن تقسيمهم إلى ثلاثة أقسام:

(أ) البحارنة: وهؤلاء من سكان البلاد الأصليين الذين استوطنوا البحرين فى عصور مختلفة فرارا من الاضطهادات الدينية والسياسة.

(ب) شيعة القطيف والأحساء، وقد نزحوا إلى البحرين بعد أن خضعت هذه المناطق لنفوذ السعوديين فى القرن التاسع عشر، وزادت هجرتهم بعد استيلاء عبد العزيز بن سعود على الأحساء فى عام ١٩١٣.

(جـ) الشيعة الإيرانيون وهم قلة صغيرة نزحوا إلى البحرين فى الفترة من ١٦٢٢ إلى ١٧٨٣، وهى الفترة التى غزت فيها إيران جزر البحرين بعد طرد البرتغاليين منها، وقد استمرت السيادة الإيرانية قائمة على البحرين حتى نجاح آل خليفة فى السيطرة عليها، فى عام ١٧٨٣.

وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى أوفد الشيخ عيسى بن خليفة ابنه عبد الله إلى انجلترا لتهنئة الملك جورج الخامس بمناسبة انتصاره فى الحرب، وكذلك لعرض احتجاج أبيه على محاباة الحكومة البريطانية لعبد العزيز بن سعود على

حساب البحرين فيما يختص بتخفيض قيمة الضرائب المفروضة على البضائع القادمة من البحرين إلى الاحساء. وفى مقابلة عبد الله مع السير أرثر هرتزل من وزارة الخارجية البريطانية عرض الشيخ عبد الله مطالب أبيه على النحو التالى :

أولا: أن يوضع الشيخ عيسى فى منزلة متساوية مع الحكام العرب المجاورين له، عبد العزيز بن سعود وشيخ قطر، فيما يختص بحقه فى ممارسة سلطاته القضائية على السكان باستثناء الرعايا البريطانيين ورعايا الدول الأوربية.

ثانيا: أن تعطى له صلاحيات فى اختيار القضاة على أن يتم ذلك بالتعاون مع الوكيل البريطانى فى البحرين.

ثالثا: تنمية ميناء الزبارة الواقع على ساحل قطر فى مواجهة جزر البحرين وإخضاعه لسيادة البحرين.

رابعا: أن يتراسل الشيخ عيسى مباشرة مع وزارة الخارجية البريطانية. وبطبيعة الحال لم يصل الشيخ عيسى إلى استجابة للأمور التى طالب بها إذ تمسكت الحكومة البريطانية بأن يستمر خضوعه للمقيمية البريطانية فى الخليج وليس لحكومة لندن، على أنه يمكن لحكومة الهند أن تتصل بوزارة الخارجية البريطانية إذا ما دعت الضرورة لذلك[١].

والحقيقة أن مشكلة السيادة وحق الشيخ فى ممارستها على النجديين وسكان قطر والإحساء ـ وهى التى عبر عنها الشيخ فى مطلبه الأول إلى الحكومة البريطانية ـ قد سببت احتكاكا بينه وبين الوكيل البريطانى فى البحرين، وتذرعت بريطانيا بأن ابن سعود رفض منح هذا الحق للشيخ عيسى وأنه طلب من الوكيل البريطانى فى البحرين فى يولية عام ١٩٢٠ أن يمارس بنفسه السيادة على رعاياه، وكذلك فعل حاكم قطر. واستجابة لذلك أصدر الوكيل البريطانى فى البحرين إعلانا بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠ نص على أن الرعايا الأجانب فيما بينهم الفرس ورعايا الحكام والرؤساء العرب باستثناء البحرين يخضعون لحماية الحكومة البريطانية، ويمارس

(١) B. 396 Memo. Bahrein 1908 - 1928 I.O.R.

الوكيل البريطانى سلطة القضاء عليهم. وليس من شك أن هذا الموقف أدى إلى توتر كبير فى العلاقات بين الشيخ عيسى والوكالة البريطانية فى البحرين.

وفى أوائل عام ١٩٢١ عين الماجور دلى Duly وكيلا لبريطانيا فى البحرين خلفا للماجور ديكسون، وكان دلى من الضباط البريطانيين التابعين للجيش البريطانى فى الهند، وقد شغل قبل وصوله إلى الوكالة البريطانية فى البحرين عدة وظائف مدنية فى العراق، وكانت له يد فى إثارة الثورة العراقية فى عام ١٩٢٠ مع غيره من الضباط الإنجليز بما اتبعوه من أساليب الغطرسة والاستعلاء[١]. وقد لخص الماجور دلى الموقف فى البحرين فى عام ١٩٢١ فى تقرير بعث به إلى حكومة الهند على النحو التالى «إن زوجة الشيخ عيسى امرأة متسلطة لها قضاء خاص بها تسجن وتعاقب بإرادتها دون النظر إلى أية قوانين، وقد تحول القضاة إلى مرتزقة ومرتشين، أما عن أفراد الأسرة فإنه لا تبذل أية محاولة جدية من أجل تعليمهم لشغل أى منصب فى الحكومة، كما أن المظالم تمارس ضد الشيعة من قبل آل خليفة وخاصة بواسطة الشيخ عبد الله بن عيسى الذى يحظى بثقة أبيه وأمه»[٢].

وفى نفس العام أصر الشيخ عيسى على تعيين وريثه الشرعى الشيخ حمد ليباشر السلطة بأوامره، ولكن زوجة الشيخ عيسى استمرت مسيطرة على الأمور حتى أن الشيخ حمد كان فى وضع أصبح غير قادر فيه على إحداث أى تغيير فى الأوضاع[٣].

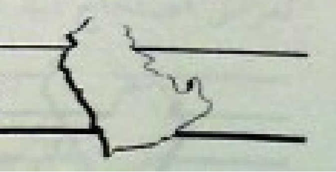
وفى ديسمبر ١٩٢١ أرسل المقيم البريطانى فى الخليج الكولونيل تريفور Trevor وفدا من البحارنة إلى حكومة الهند بعريضة ضد الشيخ عيسى بن خليفة

---

(١) حافظ وهبة: خمسون عاما فى جزيرة العرب القاهرة ١٩٦٠، ص ١٤.

(٢) F.O. 371/12247 Haworth, Resident in Persian Gulf to Foreign Secretary to the Govt. of India 1 st July, 1927.

(٣) F.O. 371/12247 Haworth, Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India 1 st July, 1927.Enclosure 2 in No. I.



واقترح لدى حكومته منح الوكيل البريطانى صلاحيات تامة فى حالة ازدياد حالات التعسف، وأن يكون من حقه منح الحماية البريطانية لكل من يلجأ إليه من سكان البحرين[1].

من كل ما تقدم يمكننا أن نلاحظ أن البحرين أصبحت فى حقيقتها محمية بريطانية، وقد تأكد ذلك الفعل بموجب إعلان صدر فى عام ١٩٢٢. بل إننا نجد أن البحرين تحولت إلى مستعمرة بريطانية من الناحية العملية إذ إن السلطات البريطانية كانت تمارس إدارة الشرطة وتدير أجهزة الحكومة وتسن اللوائح. يضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت هى التى تتولى حق التمثيل الخارجى، وحتى فى الشئون الداخلية لم يكن للبحرين مطلق التصرف فيها، إذ أرسل الإنجليز شارلس بلجراف Belgrave ليكون مستشارا لحكومة البحرين. وكان بلجراف ضابطا فى جيش الاحتلال فى مصر ثم انتقل بعد ذلك إلى جنوب السودان وتنجانيقا، وأخيرا إلى البحرين وبعد ستة أشهر من وصوله أصبح قائدا عاما لقوات الشرطة ورئيسا للعدل ومراقبا عاما للإدارة المالية والصحة والأشغال، وباختصار أصبح هو الحاكم الفعلى للبحرين بين سنتى ١٩٢٦ و ١٩٥٧[2] وعندما تم عزله فى ذلك العام حل محله بريطانى آخر احتل مركز سكرتير عام حكومة البحرين، كما أن كثيرا من الدوائر بقى بها مديرون بريطانيون حتى استقلال البحرين فى عام ١٩٧١[3].

الحركة الوطنية فى البحرين وعزل الشيخ عيسى:

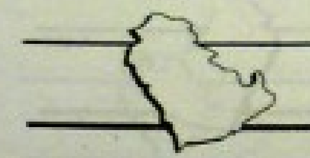
أشرنا فيما سبق إلى أن إرهاصات الحركة الوطنية فى البحرين ظهرت فى عام ١٩١٩، وقد تمكنت بريطانيا من قمع هذه الحركة، ولكنها لم تلبث أن ظهرت فى عام١٩٢٢ يتزعمها شيعة البحرين، وقد استنجدوا بفارس لتخليصهم من

---

(١) Ibid.

(٢) Humaidan, Les Princes de l' Or Noire Cf. Bahrein àl'Epoque de Belgrave. Paris, 1968

(٣) أحمد محمود صبحى : البحرين ودعوى إيران ص ١٧.



التعسف الواقع عليهم من آل خليفة، وتلقفت الصحف الإيرانية الحركة المناهضة لبريطانيا فى البحرين وطالبت بحق إيران فى تعيين ممثل قنصلى لها لينظر فى مصالح الفرس الذين كان يبلغ عددهم فى ذلك الوقت ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ نسمة. وذكرت بعض الصحف الإيرانية أنه إذا كان ابن سعود قد عين وكيلا له فى البحرين لينظر فى مصالح خمسمائة نجدى، فمن باب أولى أن تسمح بريطانيا لإيران بتعيين وكيل لها فى البحرين. كما طالبت تلك الصحف مجلس النواب الإيرانى أن يركز أهمية على الفرس والشيعة المقيمين فى البحرين ومدى ما يتعرضون له من تعسف من قبل السلطات الحاكمة فى البحرين[١].

ولمواجهة بوادر الحركة الوطنية رأت بريطانيا ضرورة العمل على قمعها خوفا من أن يترتب على استفحالها إفساح المجال للتدخل الفارسى فى البحرين بحجة حماية الرعايا الإيرانيين. وفى تقرير بعث به الكولونيل تريفور Trevor المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند أكد فيه أن الموقف لم يتحسن فالمظالم واقعة على الشيعة البحارنة من قبل الشيخ وأعضاء أسرته مما يؤدى إلى إثارة النفوس ضد الأسرة الحاكمة، وهى أمور قد تستغلها فارس للتدخل فى شئون البحرين[٢]. ولخص تريفور فى تقريره سوء الأوضاع فى البحرين على الوجه التالى:

أولا: عدم العدالة فى توزيع الضرائب بين السنة والشيعة، وينبغى تلافى ذلك بإدخال نظام ضريبى عادل يخضع له الجميع سواسية.

ثانيا: ينبغى إدخال نظام للعدالة وضمان احترامها، إذ إن الشيعة معرضون للسجن أو لأية عقوبات أخرى بمجرد إشارة بسيطة من الحاكم أو أحد أفراد أسرته.

(١) F.O. 371/18941 Cf. Extract from Asri Azaadi Newspaper No. 120 of October, 17th 1922 & No. 122 of 25th October, 1922

(٢) C.O. 727 Vol 5.1923 Knox, Political Resident in Persian Gulf to Bray, Foreign Secretary to the Govt. of India 1st May, 1923.



ثالثا: علاج مساوئ الغوص، إذ إن الغواصين واقعون تحت رحمة النواخذه، وهذا الإصلاح ينبغى أن يمتد ليشمل جميع مصائد اللؤلؤ فى الخليج ولا يقتصر على البحرين فحسب.

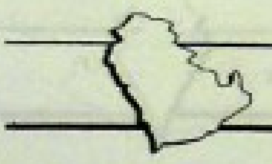
على أن النقطة الهامة التى أثارها تقرير المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند هى ضرورة عزل الشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين، إذ أكد التقرير أن الشيخ ضاعت شخصيته بحكم تقدمه فى السن، وهو وإن كان يبدو فى صحة جيدة إلا أنه فى حالة ذهنية غير سليمة؛ تسيطر عليه زوجة مستبدة، وكل ما ينظر إليه هو زيادة دخله دون استعداد لتحمل أية مسئولية، كما أكد أن وجوده يعرقل حركة الإصلاح. واستند تريفور على تقرير الماجور دلى الوكيل البريطانى فى البحرين فى أن بلدية المنامة حاولت فى السنتين الماضيتين أن تحصل على موافقة الشيخ على إمداد المدينة بالماء والكهرباء، ولكن الشيخ رفض الموافقة على المشروع على الرغم من أنه سيأخذ عائدا كبيرا من وراء ذلك. واقترح المقيم البريطانى فى تقريره إلى حكومة الهند أن يخلف الشيخ حمد بن عيسى أباه فى حكم البحرين، فهو يستطيع تحمل المسئولية ويمكنه أن يدخل الإصلاحات فى البحرين على أن يكون ذلك (بنصيحة) الوكيل البريطانى[١].

ولما كان من المحتمل الا يذعن الشيخ عيسى لتنحيته عن حكم البحرين، فقد كان من رأى وزارة الخارجية البريطانية تعزيزالضغط الادبى على الشيخ بضغط عسكرى، ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت حريصة فى تعليماتها على أن يكون الضغط العسكرى فى حالة الضرورة القصوى، لما قد يؤدى إليه ذلك من ازدياد فى تعقيد الموقف من قبل القوى المناهضة لبريطانيا فى البحرين[٢].

---

(١) F .O. 371/18941 Trevor to Bray, Foreign Secretary to the Govt. of India 27th January, 1923.

(٢) F.O. 371/18941 .F.O. to I.O. 8th March, 1923



وكان مما يدفع بريطانيا إلى ضرورة توطيد سيطرتها على البحرين، بدعوى فرض الإصلاح، دوافع عديدة يمكن أن نبرزها فى عاملين رئيسيين:

العامل الأول: زيادة تثبيت مركزها فى البحرين؛ خاصة وأن قيامها بوضع القوانين الإصلاحية يستدعى كثرة فى عدد الموظفين البريطانيين.

والعامل الثانى: خوف بريطانيا من استغلال كلٍّ من فارس والسعودية للأوضاع القلقة فى الإمارة واحتمال تدخلها فى البحرين، ولذلك وجدت من الضرورى تقوية مركزها فى البحرين.

وقد بدأت بريطانيا ضغطها الأدبى بتوجيه إنذار إلى الشيخ عيسى جاء فيه «إن الحماية البريطانية له هى التى تقمع المعارضة ضده وضد إدارته السيئة، وأن الحكومة البريطانية يسرها أن تؤيده إذا قام بمباشرة الإصلاح فى الإمارة، أما إذا لم يوافق على ذلك فستضطر أن تقوم به بنفسها»[1].

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت متحمسة تحمسا شديدا لفرض الإصلاح على البحرين، باعتباره سبيلا لوقف مهاجمة إيران لها، وخاصة أن استياء إيران كان ناجما - فيما عبرت عنه الصحف الإيرانية - عن استياء الشيعة فى البحرين، إلا أن المقيم البريطانى فى الخليج كان من رأيه ضرورة الانتظار حتى وفاة الشيخ عيسى بن خليفة الذى كان يبلغ من العمر وقتذاك خمسة وسبعين عاما، وبالتالى يمكن إدخال الإصلاح على يد خليفته حمد، وإن كانت هناك مخاطرة فى إدخال الإصلاح على يد حاكم جديد؛ لأن ذلك سيظهره بمظهر المهاجم لمصالح السنة، وبذلك يكون مركزه ضعيفا أو مزعزعا منذ البداية[2].

ولكن حدث فى شهر مايو ١٩٢٣ ما عجل بضرورة إدخال الإصلاح فى البحرين، إذ وقع فى ذلك الوقت اضطراب فى مدينة المنامة بين النجديين والشيعة، وهذا الاضطراب كاد يؤدى إلى تدخل بريطانى مسلح، وبالفعل وصلت

(١) F.O. 371/18941 Viceroy, Foreign & Political Dept. to Secretary of State for India, 1923.

(٢) C.O. 727 Vol. 5.1923 Knox to Bray 11th May, 1923.

السفينتان الحربيتان ترياد Triad وكروكس Crocus إلى سواحل البحرين، وكانتا على أهبة الاستعداد للتدخل، وحل الموقف مؤقتا بطرد عبد الله القصيبي وكيل عبد العزيز بن سعود في البحرين باعتباره المحرض على وقوع تلك الاضطرابات[١] واستغلت بريطانيا الفرصة وأخذت تعمل جديا على نقل السلطة من الشيخ عيسى إلى ابنه حمد، الذى كان يعد من الناحية الشكلية وكيلا عن أبيه ولكنه يمارس السلطة كاملة[٢]. وفى ٢٦ مايو ١٩٢٣ أطيح بالفعل بالشيخ عيسى من حكم البحرين ومنح معاشا مدى الحياة، وخلفه ابنه حمد الذى كان حقه فى الوراثة معترفا به من قبل الحكومة البريطانية منذ عام ١٩٠١، حين اعترف به كوكيل مفوض تماما من قبل والده[٣]. وكان عزل بريطانيا للشيخ عيسى نتيجة استجابته للحركة الوطنية وموافقته على تشكيل جمعية تشريعية وتنظيم قوات للشرطة الوطنية، بالإضافة إلى موافقته على اللائحة الإصلاحية التى تقدم بها إليه الوطنيون. وتبع عزل الشيخ عيسى سلسلة من الإجراءات التعسفية استبد الماجور دلي فيها بالأمر.

حمد بن عيسى ١٩٢٣ ـ ١٩٤٢:

بدأ الشيخ حمد يمارس صلاحيات الحكم والفوضى قائمة على أشدها، وقد حدثت محاولات كثيرة للاعتداء على حياته، كما لعب محمد جاسم الشيراوى وهو محرض سياسى ـ دورا كبيرا فى إثارة الشيخ عبد الله الابن الأصغر للشيخ عيسى للثورة ضد أخيه حمد مما أدى إلى إصدار الوكالة البريطانية أمرا بإبعاد الشيراوى عن البحرين، ولكنها لم تلبث أن عدلت عن ذلك باعتباره رعية إيرانية وبذلك لا يدخل ضمن «البحرين أمر فى المجلس»[٤].

وفى خلال السنوات الأربع التالية من ممارسة الشيخ حمد لسلطات الحكم فى البحرين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٧ لم يكن الشيخ يتصرف فى أى أمر من الأمور إلا

(١) F.O.371/18941 Knox to F.O. 9th June, 1923 Confidential, Bahrein Reforms.

(٢) F.O. 371/18941 I.O. to C.O. 29th May, 1923

(٣) F.O. 371/17825 Memo,on Bahrein I.O. Confidential

(٤) F.O. 371/8942 Order Passed in revision by Chief Court under the Bahrein Order in Council (1913).

بمشورة دلى الذى أصبح الحاكم الفعلى فى البحرين[١] وقد عاصرت تلك السنوات أيضا محاولات بريطانيا فرض الإصلاح فى البحرين، حيث بدأت بتخفيض المقررات المالية بالنسبة للأسرة الحاكمة إلى ٣٠٠ روبية سنويا لجميع أعضاء الأسرة فى حين كان يصل راتب الشيخ عيسى وحده إلى أربعة آلاف روبية شهريا، ولذلك كان من الطبيعى أن تواجه التنظيمات الجديدة بمعارضة عنيفة من الشيخ عيسى الذى كان يتصرف بتأثير زوجته وبعض أفراد أسرته المعارضين للإصلاح[٢].

وكان من ضرورات الإصلاح تنظيم جمارك البحرين وذلك بجعلها تحت إشراف موظفين بريطانيين. ومن أجل ذلك انتدب المستر بور Bower من قسم الجمارك فى الهند لتنظيم جمارك البحرين[٣]. كما كان الاصلاح يتجه أيضا إلى تكوين فرقة مسلحة من الليفى تتكون من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ جنديا من مسلمى البنجاب بدلا من الاعتماد على عناصر البلوش؛ على أن تكون هذه الفرقة تحت قيادة ضباط بريطانيين، ولا شك أن ذلك يفسح المجال لبريطانيا للسيطرة على الموقف[٤]. كذلك كان الإصلاح يتجه إلى إعادة تنظيم الميزانية وتسجيل الأراضى وإصلاح نظام الغوص ـ الذى تدهورت اقتصادياته نتيجة تزريع اللؤلؤ فى اليابان[٥] ـ بحيث يؤسس قسم لمصائد اللؤلؤ يلحق بحكومة البحرين. كما هدف الإصلاح تعليم أولاد الشيخ حمد باعتبارهم مرشحين لتقلد شئون الحكم وإرسالهم

(١) F.O. 371/8942 Hamed Bin Isa Heir Apparent & Deputy Ruler of Bahrein to Knox Political Resident 31 st May, 1923

(٢) C.O. 727/5/1923 The Agency Bahrein to Political Resident Persian Gulf 10/6/23

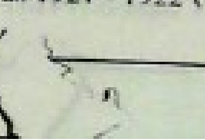
(٣) C.O. 727/7/ Vol. 3/1923 Knox 22 June, 1923, see also F.O. 371/892 Political Resident in Persian Gulf to Bray, Foreign Secretary to the Govt. of India 22 nd June. Bahrein Reforms.

F.O. 371/16004 Deputy Secretary to the Govt. of India to Resident 9 March, 1932

(٤) اتجهت حكومة الهند فى عام ١٩٣٢ إلى إحلال عناصر وطنية فى قوة البحرين المسلحة بدلا من العناصر الهندية كما حدث بالنسبة لعدن ولكن المقيم البريطانى اقترح ـ لأسباب تتعلق بالأمن ـ أن تكون ثلث القوة من الهنود.

F.O. 371/16004 Deputy Secretary to the Govt. of India to Resident 9th March 1932.

(٥) Report on the Trade of Bahrein Islands 1921 - 1922



إلى الكلية الرئيسية فى الهند ليتزودوا بقدر كاف من الثقافة والتعليم(١). كما انتقلت عاصمة البحرين إلى مدينة المنامة، وكانت المحرق هى العاصمة السابقة للبلاد حتى عام ١٩٢٢. وقد رؤى نقل العاصمة إلى المنامة لأن المحرق لا تقع فى الجزيرة الرئيسية. وفى عام ١٩٢٦ تم إيصال جسر بين المحرق والمنامة. وقد أخذت قيمة المحرق تتضاءل بعد ذلك وخاصة بعد أن تركزت الشركات والمؤسسات التجارية والحكومية فى العاصمة؛ وبعد اكتشاف النفط فى الجزيرة الكبرى التى توجد بها المنامة؛ ولكن المحرق لم تلبث أن استردت أهميتها بفضل إنشاء قاعدة كبيرة للطيران بها.

وقد كان من الطبيعى أن يستاء الشيخ عيسى من تنحيته عن حكم البحرين، وخاصة أنه ارتبط مع الحكومة البريطانية بولاءات قديمة، بل إنه هو الذى مهد لبريطانيا سيطرتها على البحرين فى خلال سنوات حكمه الطويلة. وفى أكتوبر ١٩٢٣ بعث الشيخ عيسى ببرقية احتجاج ضد الوكيل البريطانى فى البحرين، الماجور دلى، ووجه هذه البرقية إلى وزير الخارجية البريطانية. وقد عثرنا على هذه البرقية فى سجلات وزارة الخارجية البريطانية وقد جاء فيها «إننى أعرض شكايتى ضد الوكيل السياسى الذى بدأ يتدخل فى الإدارة تدخلا ملحوظا، كما أنه يرتكب عمليات الظلم وهذا مما يؤدى إلى إثارة الاضطرابات وهى أمور غير ملائمة لقواعد العدالة والحرية، وعلى عكس سياسة بريطانيا فى الجزيرة العربية القائمة على (العدل)»(٢).

غير أن الحكومة البريطانية تجاهلت شكوى الشيخ عيسى. بل إن المقيم البريطانى فى الخليج بعث فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٣ رسالة شديدة اللهجة إلى الشيخ عيسى تعتبر بمثابة إنذار بضرورة الاستمرار فى الإصلاح، وأكد فى هذه الرسالة أن مقترحات الإصلاح ليست من ابتكار دلى كما أنها ليست من ابتكاره هو شخصيا، ولكنها أصبحت سياسة مقررة للحكومة البريطانية، وركز فى رسالته على ما

---

(١) C.O. 727 Vol. 5 Bahrein Reforms.

(٢) F.O. 371/8942 F.O. 26th Octobr, 1923 to the Under Secretary of State I.O.

يتعرض له الشيعة فى البحرين من مظالم وتعسف، وأنه - أى الشيخ عيسى - تعهد فى العام الماضى ١٩٢٢ بالإصلاح وتحقيق العدالة لشيعة البحرين عندما تقدم هؤلاء بشكاياتهم إليه، ولكنه لم ينفذ وعده هذا. ويأسف المقيم البريطانى فى رسالته من أن الشيخ عيسى لم يستمع إلى نصائحه أو إلى نصائح الوكيل البريطانى فى البحرين، وإنما أثبت على الدوام أنه غير مستجيب تماما لإصلاح الأوضاع السيئة فى إمارته رغم النصائح الكثيرة التى قدمتها له الحكومة البريطانية، التى اضطرت أن تأخذ على عاتقها الإصلاح بعد إدراكها أن الحالة قد أصبحت تستدعى الإصلاح بالفعل(١).

لم ينظر الوطنيون فى البحرين إلى ما أسمته السلطات البريطانية بالإصلاح نظرة ارتياح، وعلى العكس من ذلك اعتبروا (الإصلاح) تدخلا فعليا من جانب بريطانيا وزيادة فى سيطرتها على البحرين. ولذلك كان من الطبيعى أن تعتمد السلطات البريطانية على العناصر الشيعية والإيرانية التى استفادت من التنظيمات الجديدة، التى أدخلتها بريطانيا. وقد طالبت هذه العناصر فى بعض الالتماسات التى قدمتها إلى المقيم البريطانى فى الخليج بضرورة تثبيت مركز الماجور دلى الوكيل البريطانى فى البحرين باعتباره سندا لها ضد السنة الذين يخشون من زيادة نفوذهم(٢).

وعلى الجانب الآخر عارض السنيون بريطانيا فيما كانت تدعيه من إصلاح، وكان يتزعمهم فى ذلك الوقت أحمد الدواسرى وأحمد بن لحج وعبدالوهاب الزيانى، وقد جمعوا أموالا لمقاومة السيطرة البريطانية، وبلغ نفوذهم حدا من القوة الأمر الذى جعل الشيخ حمد يتقدم إلى الحكومة البريطانية يطلب منها الإطاحة بهؤلاء الثائرين وإبعادهم عن البحرين، وتحذير كل من ابن سعود

---

(١) F.O. 71/8942 Trevor, Political Resident in Persian Gulf to His Excellency Sheikh Isa Bin Khalifa 27th October, 1923.

(٢) F.O. 371/8942 Political Resident A.P. Trevor, The Baharnah Signatories of Petition without date handed to me on 25th October, 1923 see also C.O.737/7, Vol. 3.1923



وشيخى قطر والكويت بعدم تقديم الحماية لهم. وعلى أثر ذلك غادر أحد أولئك الزعماء، وهو أحمد الدواسرى البحرين بأتباعه الدواسر ملتجئا إلى القطيف حيث خصهم عبد العزيز بن سعود بمقاطعة هناك مما أدى إلى إثارة العداء بين البحرين وابن سعود، خاصة وأن كل الغواصين التابعين لأحمد الدواسرى كانوا يقومون بمهنة الغوص فى البحرين مما أعطى الفرصة لابن سعود للتدخل فى شئون الإمارة وإثارة الاضطرابات بها، ولذلك عدّ تصرف ابن سعود بشأن الدواسر تصرفا غير ودى لأنه منحهم ملاجئ فى مقاطعاته فى الإحساء دون استشارة الشيخ حمد أو الحكومة البريطانية[1]. وسوف نعود إلى مناقشة هذا الموضوع فى حديثنا عن النفوذ السعودى فى البحرين.

بدأ الشيخ حمد تطبيق إصلاحات كثيرة فى الإدارة المالية والشرطة والتعليم، وكان على السياسة البريطانية أن ترشد الشيخ فى خلال حكمه إلى نواحى الإصلاح، وفى الوقت نفسه تعمل على تحاشى عمليات التغريب المطلقة Westernization، وكان الشيخ حمد على علاقات من الصداقة الوثيقة بالحكومة البريطانية، وهذه الصداقة لم تلبث أن ازدادت توثقا بانتقال القاعدة البحرية البريطانية فى الخليج من هنجام، على الساحل الإيرانى، إلى البحرين التى أصبحت تحتل مركزا إستراتيجيا من حيث كونها قاعدة ملاحية وجوية هامة بعد إنشاء قاعدة المحرق الجوية، وبالتالى غدت البحرين حلقة هامة فى الطريق الجوى الموصل من بريطانيا إلى إمبراطوريتها فى الهند[2].

ولعل أهم فائدة جنتها البحرين من تطبيق الإصلاحات البريطانية إصلاح أنظمة الغوص؛ ولما كانت مساوئ الغوص منتشرة فى بقية إمارات الخليج؛ لذلك رأت الحكومة البريطانية أن يمتد الإصلاح ليشمل قطر والساحل المهادن والكويت. وإن كانت أنظمة الغوص فى الكويت أقل سوءا مما كانت عليه فى

(١) C.O. 727/7/1923 Vol. 3. Viceroy, Foreign & Political Dept. to Secretary of State of India Delhi 2nd November, 1923.

(٢) F.O. 371/19970/1936 Note on Bahrein.

البحرين أو فى غيرها من إمارات الخليج الأخرى. غير أن المحاولات التى بذلت لإصلاح أنظمة الغوص ووجهت بمعارضة شديدة من النواخذة والتجار، لما سيترتب عليها من تخفيف قبضة يدهم على الغواصين التابعين لهم، نتيجة تدخل الحكومة لصالح الغواصين، ومن ذلك تحديد كمية السلف التى كان يتحصل عليها الغواص من ربان السفينة، وكانت هذه الطريقة تبتلع معظم الأرباح وتجعل الغواصين رازحين دائما تحت أعباء الديون. وكان من الأمور العادية جدا أن يقضى الغواص العمر كله وهومدين؛ فالغواصون مدينون للربابنة والربابنة للطواويش والطواويش لتجار آخرين. وكان من الواضح أيضا أن الربابنة لم يكونوا أصحاب السفن رغم توهمهم أنهم أصحابها، بل كان التجار هم الذين يمتلكونها، وكان النظام الاقتصادى بكامله مبنيا على الاستدانة، فالجميع رازحون تحت أعباء الديون. الديون التى لا تسدد قط لأن تسديدها لم يكن ممكنا[١].

كذلك اقتضى إصلاح أنظمة الغوص إرغام النواخذة والتجار على الاحتفاظ بحسابات منظمة يتولى أمرها موظفون من قبل الحكومة، وأن يحمل كل غواص دفترا خاصا تصدره الحكومة فيه توضيح حسابه مع النواخذة. ولعل أهم تعديل أدخل على نظام الغوص، هو إسقاط الدين عن الغواص المتوفى بحيث لا يرث أبناؤه دينه من بعده، ولا يضطرون كما كان متبعا أن يقوموا بالغوص للنواخذة استيفاءاً لدين أبيهم. وليس من شك فى أن هذه الإصلاحات عالجت الحالة السيئة التى كانت تعيشها مصائد اللؤلؤ. وعلى الرغم من أن هناك غواصين ظلوا مدى حياتهم مرتبطين بنواخذتهم لأنهم كانوا مدينين لهم، إلا أن الجيل الجديد تحرر من ربقة الرق. كذلك أدخل إصلاح جديد يحرم على النواخذة بيع اللؤلؤ إلا بحضور مندوبين عن الغواصين. هذا إلى جانب إنشاء محاكم خاصة لقضايا الغوص[٢].

(١) آلان فاليارس : أبناء السندباد ص ص٢٩٢-٢٩٤

(٢) F.O. 371/16838/1933 Note by Mr. Belgrave, Financial Advisor to the Bahrein Govt. on Bahrein Pearl Fisheries.

كما اقتضى الإصلاح فى البحرين إلى جانب ذلك تسجيل ملكية الأراضى باعتبار التسجيل أساسا للملكية. وظهر أن هذه الخطوة كانت بقصد تجريد أسرة آل خليفة وأثرياء السنة من ملكية الأراضى باعتبار أن مساحات كبيرة منها قد انتزعت من البحارنة الأصليين. وبصدد ذلك صدر قانون يقضى بأنه إذا استطاع أى شخص أن يثبت ملكيته لمدة عشر سنوات سابقة فإن حقه فى الملكية يصبح نافذا وإلا صودرت الأراضى.

كما طبق إصلاح قضائى بالنسبة لرعايا البحرين يقضى بأن يكون من حق الشيخ النظر فى القضايا الجنائية والمدنية الهامة، بينما تحال القضايا الأقل أهمية إلى القضاة. وبالتالى يبطل ما درج عليه آل خليفة من إدانة الرعايا دون محاكمة[1]. وبالنسبة للخصومات الواقعة بين الوطنيين والأجانب فيقتضى الأمر معالجتها بجلسة مشتركة بين شيخ البحرين والوكيل البريطانى ينفذ فيها القانون الجنائى والمدنى الهندى المطبق فى البحرين باسم أمر فى المجلس[2]. أما القضايا التجارية بين الوطنيين والأجانب فتعالج بمجلس عرفى[3].

وفى خلال السنوات التالية ظهر واضحا أن تلك الإصلاحات أدت إلى تقوية السيطرة البريطانية على البحرين. ومن الواضح أن بريطانيا قد تعمدت أن تثير الصراعات الطائفيةوذلك بإصرارها أن السنة هم الذين عارضوا الحركة الإصلاحية حتى يتمتعوا بالامتيازات على حساب العناصر الشيعية والإيرانية فى البحرين. ويتضح من الالتماس الذى بعث به بعض زعماء الحركة الوطنية إلى المقيم البريطانى رد الفعل الذى أثاره التدخل البريطانى فى شئون البحرين، فقد جاء فى هذا الالتماس أنهم يجاهدون من أجل الإصلاح وأنهم ليسوا ضد أية حركة يقصد بها تحسين الأوضاع أو إصلاح الأنظمة «فنحن أناس متحضرون ولسنا

---

(1) C.O. 727/7/1923 Trevor, Political Resident in Persian Gulf to C.O. 10th November, 1923, Reforms in Bahrein.

(2) كان أول صدور للأمر التنفيذى «البحرين أمر فى المجلس» فى عام ١٩١٣، وقد ادخلت عليه بعض التعديلات فى أعوام ١٩١٥ و١٩١٧ و١٩٢٢.

(3) C.O. 727/7/1923 Trevor to C.O. 10th November 1923, Reforms in Bahrein.

بدائيين. . . ولكننا لا نقبل تحريف الإصلاح. . هل الإصلاح يقتضى عزل شيخ الإمارة من ممارسة واجباته كحاكم ضد رغبته ورغبة شعبه؟، وهل الإصلاح يكون فى تحويل المنامة إلى مدينة أجنبية؟، أو أن يتصرف الماجور دلى تصرف صاحب الأمر والنهى. . .هل الإصلاح يقتضى وضع دخل الإمارة فى بنوك بريطانية أو وضع بلدية المنامة فى أيدى أجانب مكروهين من الشعب؟»!

ويمضى الالتماس فيؤكد أنه لا جدال فى وجود بعض أخطاء فى الأنظمة، وأن شعب البحرين جاهد فى إصلاح أموره، ففى عام ١٩٢١ طالب الوطنيون ببرلمان منتخب، ووافق الشيخ عيسى على ذلك ولكن الحكومة البريطانية هى التى عارضت ذلك. أما ما تدعيه بريطانيا من أن الشيعة يتعرضون لمظالم فهذا غير حقيقى، فالثابت أن الوكالة البريطانية هى التى تستكتب عن لسانهم ما تشاء فى اتهام السنه أو مدح دلى، ومنهم من يستجيب إلى ذلك خوفا أو لاكتساب منافع شخصية.

وردا على الإصلاحات البريطانية دعا الوطنيون إلى عقد مؤتمر أصدر عدة قرارات قدمت إلى المقيم البريطانى فى الخليج وهى:

أولا: أن يظل الشيخ عيسى حاكما على البحرين دون تدخل من الوكيل البريطانى ،وإذا وافق الشيخ بمحض إرادته على تعيين ابنه وكيلا له فلا مانع من ذلك.

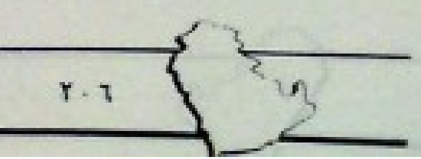
ثانيا: أن تعالج القضايا وفقا لقواعد الشرع الإسلامى.

ثالثا: أن ينتخب برلمان وطنى، وأن يبدأ عمله لصالح الشعب، كما هو متبع فى البلدان المتقدمة.

رابعا: ينشأ مجلس من أربعة أشخاص لهم خبرة فى شئون الغوص للنظر فى القضايا المتعلقة بذلك.

خامسا: أن يمتنع الوكيل البريطانى عن التدخل فى شئون البحرين الداخلية.

وأخيرا، أكد الوطنيون على أن الحكومة البريطانية لن توافق على الإساءة إلى



مشاعرهم أو على ما يقوم به الماجور دلى من زرع الشعور المعادى لبريطانيا، وأكدوا استعدادهم للموت فى سبيل المطالب السابقة «فهذه سبيلنا للعيش فى وطننا محتفظين بشرفنا وكرامتنا»[١].

وقد اتجه الشيخ حمد بن عيسى، بمعاونة الوكيل البريطانى إلى التخلص من زعماء الحركة الوطنية، ووافقت حكومة الهند على الترحيل الفورى لأحمد بن خليفة وعبد الوهاب الزيانى. وبالفعل تم نفى الأول إلى بومباى بينما نفى الآخر إلى عدن بسبب إقامته قبل ذلك فى الهند ونشاطاته فيها[٢]. كذلك رأت حكومة الهند ضرورة توجيه احتجاج إلى عبد العزيز بن سعود لإلجائه الدواسرى وأتباعه فى الأحساء. وهكذا شهدت السنوات التى أعقبت تولية الشيخ حمد شدة السيطرة البريطانية على البحرين. ولذلك كان من الطبيعى إزاء ذلك أن تتحول الحركة الوطنية فى البحرين إلى حركة سلمية فظهر ما عرف بالمنتدى الإسلامى الذى كان هيئة أدبية فى بدء نشأته،ولكنه تحول فيما بعد إلى هيئة سياسية وقد جاء فى مقدمة قانونه التأسيسى «أنه بالنظر إلى التطور العصرى الحاصل فى جميع أنحاء العالم وانتشار المعارف يوميا. . .اجتمع أهل الفكر وقرروا إنشاء ناد يضمهم ويجمع كلمتهم لتداول الآراء والأفكار والسعى لإحياء ما دثر من علومهم». وعلى الرغم من الاتجاه الإسلامى الواضح فى تكوين هذا المنتدى إلا أنه نص فى مادته الثالثة على الأخذ من حضارة الشرق والغرب بمحاسنها جميعا، وترك ما فيها من مساوئ[٣].

الأزمة الاقتصادية وتجدد الحركة الوطنية:

وقد أدى سوء الأوضاع الاقتصادية[٤]، وانخفاض موارد الدخل نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التى اجتاحت العالم فى الثلاثينيات من هذا القرن،

(١) C.O. 727/7/1923 Vol. 3 Translation of a Petition sent on board R.I. Lawrence on 1st November, 1923 to Colonel Trevor

(٢) Viceroy, Foreign & Political Dept. to Secretary of State for India 4 th November 1923, F.O. 371/8942

(٣) مجلة الكويت إصدار عبد العزيز الرشيد - المنتدى الإسلامى فى البحرين جـ١ مجلد ٢ محرم ١٣٤٨.

(٤) ترتب على الأزمة الاقتصادية فى البحرين زيادة الضرائب الجمركية إلى ٧,٥٪ وكانت الضرائب لا تزيد على ٥٪ بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة الإنجليزية مع البحرين الموقعة فى عام ١٨٨٢.

وماتبعها من اجتياح اللؤلؤ المصنع فى اليابان لبعض إمارات الخليج إلى إضرار كبير بالاقتصاد خاصة وأنه كان من الصعب التمييز بين اللؤلؤ الطبيعى واللؤلؤ الصناعى، حتى اقترح الشيخ حمد لدى الوكيل البريطانى أن تزداد العقوبة على من يدخلون اللؤلؤ المزرع بدلا من سنة واحدة وغرامة ألفين روبية إلى خمس سنوات بالإضافة إلى الغرامة السابقة(١).

ويمكننا أن نلخص فيما يلى أهم العوامل التى أدت إلى تدهور حرفة صيد اللؤلؤ التى كانت تعتمد عليها البحرين:

أولا: الكساد العالمى فى عام ١٩٣٠، فمنذ ذلك التاريخ بدأ كساد تجارة اللؤلؤ وما صحبها من تدهور حرفة الصيد.

ثانيا: ظهور اللؤلؤ الصناعى الذى روجت له اليابان والذى يقل فى تكاليفه وثمنه عن اللؤلو الطبيعى.

ثالثا: كانت طبقة المهراجات فى الهند من أكبر عملاء تجارة اللؤلؤالطبيعى، ولكن القضاء على هذه الطبقة بعد استقلال الهند والباكستان فى عام ١٩٤٧ حرم تجارة اللولؤ من أهم سوق لها.

رابعا: اكتشاف النفط الذى وجه الغواصين إلى تفضيل العمل بشركات البترول حيث العمل الدائم والأجر الثابت والمخاطر الأقل(٢).

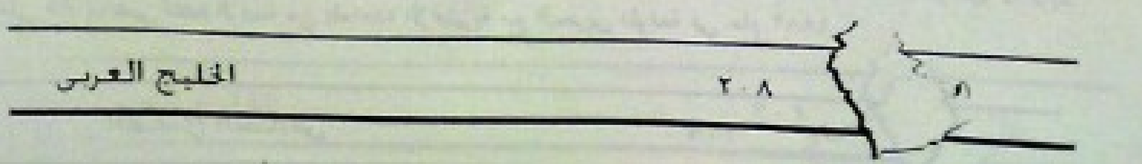
وقد ترتب على الأزمة الاقتصادية فى عام ١٩٣٠ ثورة الغواصين فى مايو ١٩٣٢، حيث قاموا بمهاجمة مركز شرطة المنامة، ولكن الحكومة تمكنت من السيطرة على الموقف(٣). كما تجددت الاشتباكات بين الشيعة والسنة فى البحرين فى عام ١٩٣٥، ووعد الشيخ حمد باتخاذ بعض الإجراءات

---

(١) F.O. 371/16838/1933 Note by Mr. Belgrave, Financial Advisor to the Bahrein Govt. on Bahrein Pearl Fisheries.

(٢) احمد محمود صبحى البحرين ودعوى إيران ص ٨

(٣) F.O. 371/16838 Pearlfishing Riots at Bahrein I.O. to F.O. 27th March, 1933



لتحسين أوضاع الشيعة، وذلك بعد أن هددوا بمقاطعة انتخابات مجلس بلديه المنامة[1].

ولعل مما ساعد على وقوع تلك الاضطرابات الأخيرة عودة الدواسر إلى البحرين فى عام ١٩٣٢؛ بالإضافة إلى وصول بعض المواطنين الشيعة من العراق، وكان من أبرزهم سيد صالح مهدى، الذى ألقى محاضرة فى النادى الأدبى حمل فيها على الإنجليز حملة شديدة[2]. وفى ديسمبر ١٩٣٢ توفى الشيخ عيسى بن خليفة، وعلى الرغم من أن الشيخ حمد كان يمارس سلطاته كحاكم فعلى للبحرين بعد عزل أبيه فى عام ١٩٢٣ إلا أنه احتفل به كحاكم للبحرين بعد شهرين من وفاة أبيه.

وعلى الرغم من تشديد بريطانيا قبضتها على البحرين، وخاصة بعد تأسيس قاعدة عسكرية بها على الطراز الحديث فى عام ١٩٣٥، فقد حدثت انتفاضة وطنية فى عام ١٩٣٨. وقد قامت هذه الانتفاضة نتيجة ما كانت تبثه صحف وإذاعات العراق من تنديد بالمركز البريطانى فى الخليج، كما كان لإنشاء المجلس التشريعى فى الكويت فى عام ١٩٣٨ أثر كبير فى مطالبة الوطنيين بإنشاء مجلس على غراره فى البحرين، بالإضافة إلى مجالس وطنية للعدل والمعارف ونقابات للعمال. كما عبر الوطنيون فى انتفاضتهم عن استيائهم من شركة نفط البحرين لتجاهلها العمال الوطنيين وتفضيل الأجانب عليهم وإتاحتها لهم فرصا أكبر للعمل. وقد بادرت السلطات البريطانية بالقبض على زعماء هذه الحركة ونفت الكثيرين منهم، ولكن بعضهم التجأ إلى البصرة حيث كونوا بالاشتراك مع الكويتيين اللاجئين فى العراق ما عرف باسم اتحاد عرب الخليج[3]. على أنه كان لنشوب الحرب العالمية الثانية أثر كبير فى قمع هذه الحركة. وبنهاية الحرب

---

(١) F.O. 371/18911 Bahrein Intelligence Report, 1935

(٢) F.O. 371/16838 Annual Report, 1933

(٣) أحمد محمود صبحى: مرجع سبق ذكره ص ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣

عاد النفوذ البريطاني يوطد مركزه من جديد وخاصة بعد نقل المقيمية البريطانية من بوشهر إلى البحرين التى أصبحت منذ عام ١٩٤٦ قاعدة الاستعمار البريطانى فى منطقة الخليج بأسرها[١].

وإذا كانت بريطانيا قد نجحت فى فترة ما بين الحربين العالميتين فى السيطرة على مقدرات البحرين، إلا أنها كانت فى حاجة شديدة إلى تأكيد مركزها وذلك بمواجهتها للقوى التى نازعتها النفوذ فى البحرين[٢]، وهذه القوى يمكن إبرازها فى دول إقليمية محيطة بالبحرين، كالدولة السعودية وإيران، أو قوى خارجية تمثلت فى نفوذ أمريكى وروسى، بالإضافة إلى نشاطات أجنبية أخرى.

النشاط السعودى فى البحرين:

كان ابن سعود قد عين وكيلا تجاريا له فى البحرين فى خلال الحرب العالمية الأولى، وكانت ظروف الحرب لا تلفت النظر إلى ما تسير عليه العلاقات بين ابن سعود وشيخ البحرين، ولكن فى نهاية الحرب أخذ ابن سعود يبدى اهتمامه الزائد بالبحرين. وفى عام ١٩١٩ وجد الوكيل البريطانى أنه من الضرورى الضغط على الشيخ عيسى حتى يحل الموقف الذى بات متأزما بين الأميرين، والناتج عن فرض الشيخ ضرائب جمركية على البضائع العابرة من البحرين إلى موانى ابن سعود فى الإحساء. كما كان الشيخ عيسى يحاول استغلال الخلافات التى نشبت بين الشريف حسين وعبد العزيز بن سعود[٣]. وفى يولية عام ١٩٢٠ أكد الوكيل البريطانى فى البحرين بأن الشيخ سالم حاكم الكويت يوالى الاتصال بالشيخ عيسى حاكم البحرين بهدف أن يستميله إلى جانبه فى الصراع الذى قام بينه وبين ابن سعود؛ على أن هذه الاتصالات لم تؤد إلى نتيجة إيجابية[٤]، ولكن وضح منها أن شيخ الكويت كان يشتبه فى ابن سعود، ولا يترك له فرصة للتدخل فى شئون البحرين.

---

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ٢٦٣.

(٢) سنخصص الفصل التالى للنفوذ الإيرانى فى البحرين.

(٣) F.O. 371/5062 Agency, Bahrein to Civil Commissioner, Bagdad, 27th March, 1902

(٤) B. 396, Memo. on Bahrein 1908 - 1928

وفى عام ١٩٢٢ بدأ النفوذ السعودى يظهرفى البحرين بشكل ملموس، وقد علق الوكيل البريطانى على ذلك بقوله: إن ابن سعود يعمد إلى المداخلة فى شئون البحرين، وأن من صالحه استمرار الإدارة التقليدية فى الإمارة لأن ذلك سيمكنه من إبرام محالفات مع القبائل الثائرة ضد الشيخ عيسى[١]. وفى خلال الأزمة التى نشبت بين بريطانيا والشيخ عيسى والتى انتهت بعزله وتولية ابنه حمد فى عام ١٩٢٣، ظهر النفوذ السعودى واضحا، إذ غادرت قبائل الدواسر - وهى قبائل نجدية - البحرين بتحريض من ابن سعود حيث ألجأها فى إحدى مقاطعاته فى القطيف. كما ظهر أن القصيبى - وكيل ابن سعود فى البحرين - كان مسئولا عن إثارة الاضطرابات التى نشبت بين الشيعة والسنة فى سوق المنامة فى مايو ١٩٢٣[٢]، وإمتدادها إلى جميع أنحاء البحرين. وقد بدأت الاضطرابات بنزاع بين فارسى ونجدى، ثم لم تلبث أن تطورت إلى نزاع بين النجديين والفرس. وعلى الرغم من أن وكيل ابن سعود اعترف بمسئوليته وأبدى استعداده لدفع تعويض عاجل إلا أن بريطانيا انتهزت هذه الفرصة للضغط على ابن سعود بهدف إقصاء وكيله من البحرين. ومن أجل هذه الغاية وصل الكولونيل تريفور، المقيم البريطانى فى الخليج، إلى البحرين للتحقيق فى هذه الاضطرابات، واستدعى القصيبى وسلمه رسالة إلى ابن سعود شرح فيها الأحداث التى وقعت وحمل القصيبى مسئولية إثارة الفوضى، وطلب من ابن سعود ألا يرسل وكيلا إلى البحرين دون استشارة الحكومة البريطانية عن مدى قبولها الوكيل من عدمه[٣]. كما تذرع المقيم البريطانى بما قام به الفرس من تقديم شكاواهم إلى الحكومة الإيرانية، باعتبار ما قد ينجم عن ذلك من تدخل إيرانى سافر مالم تبادر الحكومة البريطانية بوقف النفوذ السعودى، وتذكير ابن سعود أنه ليس له حق المداخلة فى شئون البحرين بحكم التزامه مع الحكومة البريطانية. كما اقترح المقيم

(١) Ibid.

(٢) F.O. 371/8941 Political Resident to Sultan Nejd 18th May, 1923

(٣) F.O. 371/891 Papers Submitted to I.O. May 11th. 1923.

البريطانى فى الخليج فى رسالة إلى حكومة الهند ضرورة القبض على القصيبى، وترحيله إلى الكويت وتسليمه إلى وكيل ابن سعود التجارى هناك، لأن الخطر الحقيقى فى البحرين يأتى من القبائل الموالية لابن سعود، وأن النفوذ السعودى فى البحرين سيقف عقبة كؤود أمام ما ستقوم به الحكومة البريطانية من إدخال الإصلاح. ولما كانت الإصلاحات البريطانية ستواجه بمعارضة سنية لذلك كان لا بد قبل الإقدام عليها من تخليص البحرين من نفوذ القبائل السنية التى تجد تأييدا من ابن سعود[١]. ومن ناحية أخرى فإن ابن سعود انتهز فرصة وقوع الاضطرابات فى البحرين لتشجيع القبائل التابعة له من الإخوان فى الإغارة على البحرين، ولكنهم ووجهوا بمقاومة شديدة، وكان مما ساعد على خطورة الموقف وصول ابن سعود إلى الهفوف ليكون على مقربة من تطور الأحداث[٢]. وقد أرسل المقيم البريطانى من جانبه رسالة إلى ابن سعود أبلغه فيها أن وكيله سبب اضطرابا فى البحرين وأنه مسئول عن إراقة الدماء التى وقعت هناك. كما أرسل المقيم إنذارا إلى الدواسر فى البحرين الذين انتهزوا فرصة الاضطرابات وهاجموا قرية عالى التى يسكنها كثير من الشيعة.

وتستدل بعض المصادر الإيرانية[٣] على الأحداث التى وقعت بين أهالى قرية عالى وبين أهالى قرية البديع، على أنها كانت صراعات عنصرية بين الفرس والعرب. والحقيقة أن هذه الصراعات قد تكررت كثيرا ليس باعتبارها صراعات عنصرية، وإنما باعتبارها صراعات مذهبية لأن سكان عالى من الشيعة، وقد تعرضوا فى هذه المناسبة لاعتداءات الدواسر. ومن المؤكد أن ذلك كان بتحريض من ابن سعود، كما كثرت اعتداءات الدواسر أيضا على البحارنة خلال مواسم صيد اللؤلؤ[٤]. وكانت الأسلحة والذخائر تصل إليهم من القطيف والعقير. وتشير التقارير البريطانية بصدد ذلك أن ابن سعود أمر باتخاذ

(١) F.O. 371/7941 Knox to Govt. of India No 1072 May, 1923.

(٢) Ibid.

(٣) انظر بصدد ذلك عباس الفاروقى: جزيرة البحرين، وتحليل أحمد محمود صبحى لتلك الحوادث فى كتابه: البحرين ودعوى إيران ص ٢٣١.

(٤) F.O. 371/982 Knox to F.O. 11th June, 1938 see also Memo. No. 80 dated 19th June, 1923 Attack on Ali by DowasirTribe .

وسائل القمع ضد شيعة القطيف الذين كـانت تربطهم عرى الصداقة والتحالف مع شيعة البحرين(١).

وحينمـا أخذت الحكومة البـريطانية تفرض سـيطرتها على البحـرين بدعوى إدخال الإصلاح بها وإحلال الإدارة الحديثـة بدلا من الإدارة التقليدية، بادر أحمد الدواسرى زعيم قبيلة الدواسر، بتحريض من ابن سعود، بمغادرة البحرين، بعد أن خصص ابن سعود له ولقـبيلته ملاجئ فى القطيف على مقـربة من الجبيل، وكان ابن سعود يأمل فى استـغلال الدواسر للتدخل فى شئون البـحرين، وبالفعل غادر الدواسر البحـرين فى نوفمبر ١٩٢٣ رغم تحذير نوكس المقـيم البريطانى فى الخليج لرؤسائهم بمصادرة أراضيهم وممتلكاتهم(٢)، كما أرسل نوكس رسالة إلى ابن سعود يشير فـيها إلى الأعمال التى ارتكبـوها فى البحرين ويحذره من استـقبالهم إذ من المحتمل أن يتخذوا من مقاطعاته فى الإحساء قواعد للتآمر ضد شيخ البحرين الذى تربطه بالحكومة البريطانية صداقة وطيدة(٣).

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانيـة استطاعت السيطرة على الموقف، إلا أن ابن سعود وقف موقـفا متصلبا من الحكومة البريطانيـة وأصر على ضرورة إيفاد وكيله إلى البحرين، واضطرت بريطانيا أن توافق على ذلك بشرط أن يقتصر نشاطه على الشـئون التـجارية البـحتة دون أى مـداخلة فى شـئون البحـرين الإدارية أو السياسية(٤). كمـا احتج ابن سعـود من ناحيته علـى الاضطرابات التى وقعت فى البـحرين والتى ترتـب عليهـا تعـرض رعاياه النجـديين إلى اعـتداءات من قـبل الفرس(٥)، كمـا دافع فى رسالة أخرى عن وكـيله وأبدى أسفـه لتحمـيل بريطانيا المسئولية له مؤكدا أن هناك مؤامرة تدبر ضد الرعايا النجديين، وأن شرطة البحرين من الفـرس، ولما كان من المفـروض ألا تتحيز قـوات الشـرطة لأى طرف إلا أنها

---

(١) C.O.727/Vol. 5 Residency to Devonshire Secretary of State for Colonies 25th August, 1923.

(٢) F.O.371/8942 Resident to F.O. 11th November, 1923

(٣) F.O. 371/8942 I.O. to under Secretary F.O. November, 1923. Exodus of the Dowasir Tribe.

(٤) B. 396 Memo. on Bahrein 1908-1928

(٥) رسالة من ابن سعود إلى الكولونيل نوكس ٥شوال ١٣٤١، ٢٢ مايو ١٩٢٣ C.O. 727,5,1923



استخدمت الأسلحة الحكومية ضد النجديين. كما اتهم عبد العزيز بن سعود الماجور دلى الوكيل البريطانى فى البحرين بتحيزه ضد النجديين، وأكد أن تصرفاته السيئة هى المسئولة عن الصدام الذى وقع بينه وبين القصيبى وكيله فى البحرين[1].

وكانت وزارة المستعمرات البريطانية ترى أن لديها الكثير من الوسائل المادية للضغط على ابن سعود، فعلى الرغم من أن مساعدتها السنوية له قد أوقفت فى عام ١٩٢٤ إلا أن فى إمكان الحكومة البريطانية تحديد البضائع الواردة إلى نجد من العراق والهند، وأنه من الضرورى تطبيق هذه السياسة ـ التى قد تؤدى إلى خنق ابن سعود اقتصاديا ـ وذلك فى حالة تجاهله للمادة السادسة من المعاهدة المعقودة بينه وبين بريطانيا فى عام ١٩١٥، والتى كانت تنص على عدم تداخله فى شئون البحرين أو غيرها من الإمارات التى تربطها ببريطانيا علاقات أو معاهدات خاصة[2]. ولكن وزارة الهند كان لها رأى آخر مختلف عن رأى وزارة المستعمرات البريطانية التى رأت أن تدخل ابن سعود فى شئون البحرين، منتهزا فرصة الاضطرابات الداخلية؛ واستغلاله للخلافات بين الدواسر وشيعة البحرين، إنما يرجع أساسا إلى تأزمه المالى وحاجته إلى المال. وقد يكون حل الموقف بالنسبة لابن سعود هو إطلاق ميناء له على الخليج، وكان قد اقترح ذلك بنفسه فى عام ١٩٢٠، ولذلك كان من رأى وزارة الهند أن ابن سعود لن يكف عن خططه الهجومية بالنسبة للبحرين والكويت، ما لم يحصل على ميناء حيوى خاص به فى الخليج، وأن أية وسائل تتخذها الحكومة البريطانية لمواجهة نشاطه فى البحرين لن تؤدى إلا إلى زيادة فى اضمحلال علاقتها به. ولذلك رأت حكومة الهند أن تخطر شركات البواخر البريطانية باتخاذ ميناء القطيف مركزا لها، والمساهمة فى إنعاش موانيه الأخرى من الناحية الاقتصادية. وعلى الرغم من

---

(١) المصدر السابق.

(٢) F.O. 371/8942 Resident, Bushire to Secretary of State for Colonies 9th November, 1923.

أن ذلك قد يؤثر على اقتصاديات البحرين والكويت إلا أن توثيق العلاقة البريطانية بابن سعود كان يتطلب منها التضحية بمصالح هاتين الإمارتين إلى حد كبير[١].

وفى عام ١٩٢٤ أذاع الدواسر من ملجئهم فى الدمام بأن ابن سعود أخبر زعماءهم بأنه لن يسمح بمصادرة ممتلكاتهم أو بيعها، وأنه سيعمل على إعادتهم إلى البحرين من جديد[٢]. وقد دفع ذلك بالمقيم البريطاني، الكولونيل تريفور، أن يبعث برسالة إلى ابن سعود يطلعه فيها على ما يقوم به الدواسر من مؤامرات فى الدمام كما ذكر له « بأن الحكومة البريطانية وجدت أنه من الضرورى بالنسبة للإدارة السيئة فى البحرين، ولازدياد عمر الشيخ عيسى بن خليفة أن تحل الشيخ حمد بدلا منه ليأخذ دورا إيجابيا فى حكومة البحرين تحت المشورة البريطانية، ولكن هناك من القبائل التى استفادت من النظام السابق حيث أخذت تعترض على التغييرات التى حدثت فى البحرين، وأعلنت أنها سترحل عن الإمارة. وقد أبلغ الوكيل البريطانى الكولونيل نوكس زعماء هذه القبائل أنهم إذا رغبوا فى مغادرة البحرين فإنه سيسمح لهم بذلك شرط أن يتفهموا جيدا بأن ممتلكاتهم ستصادر، وبهذا الشرط غادر الدواسر البحرين واستقروا فى الدمام. وقد علمت الحكومة البريطانية بعد ذلك أن بعض رؤساء هذه القبائل أجروا اتصالات معكم وأخذوا يشيعون أنكم وعدتموهم بأن ممتلكاتهم لن تباع أو تصادر وأنكم تؤيدونهم فى العودة مما شجعهم على التهديد بغزو البحرين». وتجد فى رسالة تريفور إعادة تذكير ابن سعود بالمادة السادسة من معاهدة ١٩١٥ التى تنص على عدم مداخلته فى الشئون الداخلية للإمارات العربية الواقعة على شواطئ الخليج ومن بينها البحرين. وأخيرا يطلب تريفور فى رسالته إلى ابن سعود تحقيق أمرين:

(١) C.O. 727/7 Vol. 3 Nejd influence in Kuwait & Bahrein Minutes I.O 20th December, 1923

(٢) C.O. 727/ Vol. 8 British Residency to His Majesty's Principal Secretary of State for Colonies 22nd Feb. 1924

أولهما : أن يعمل كل ما فى وسعه بألا يسيء الدواسر استخدام مقاطعاته فى الدمام أو يتخذوا منها قواعد للإغارة على البحرين، أما إذا حدث ذلك فإنه سيعد مسئولا مسئولية مباشرة.

وثانيهما : أن يقوم ابن سعود بترحيل الدواسر من الدمام إلى الجبيل وذلك لقرب الدمام من البحرين، مما يتعذر معه إيقاف غارة مفاجأة قد يقومون بها(١).

وقد ظهر أن ابن سعود استجاب إلى نصيحة بريطانيا، ولعل ذلك يرجع فى تقديرنا نتيجة الشقاقات الداخلية التى بدأ يتعرض لها، والتى نجمت عن اختلافه مع زعماء الإخوان وشعوره بالحاجة إلى التأييد البريطانى، ولذلك بدأ يتخاذل عن قضية الدواسر، وأخذ يعمل بنصيحة تريفور له على إسكانهم فى الجبيل، وبالتالى إبعادهم عن البحرين(٢). وبالفعل انتقل الدواسر إلى المناطق الداخلية من الإحساء، ولكن الملاحظ أنهم خضعوا نتيجة لذلك لسيطرة ابن سعود، ويبدو أنهم عانوا الكثير من المتاعب الأمر الذى دفعهم للمطالبة بالعودة إلى البحرين فى عام ١٩٢٧ بعد أن أعلنوا عن استعدادهم لدفع المفروض عليهم من ضرائب منذ خروجهم من البحرين فى عام ١٩٢٣، وقد وافقت الحكومة البريطانية على عودتهم بشروط منها أن يعودوا كمواطنين عاديين، يستردون ممتلكاتهم ويدفعون ما عليهم(٣).

ولم يكن هناك ما تخشى منه الحكومة البريطانية من جراء عودة الدواسر إلى البحرين بعد أن تمكنت من فرض سيطرتها على الإمارة. وعلى الرغم من أن الدواسر استردوا بعض ممتلكاتهم فى المنامة والبديع، إلا أن بلجراف المستشار البريطانى لحكومة البحرين، احتجز كثيرا من ممتلكاتهم وكان ذلك بمثابة عقاب عن

---

(١) C.O. 727/ Vol. 8/ 1924 Translation of a letter from Colonel Trevor, Political Resident in Persian Gulf to H.H. The Sultan of Nejd 14th Feb. 1924.

(٢) C.O. 727 Vol. 8 British Resident to His Majesty's Principal Secretary of State for Colonies 22 nd Feb. 1924

(٣) F.O. 371/12247 Resident Haworth to Foreign Secretary to the Govt. of India 1st May, 1927

مسئولياتهم المباشرة إزاء ما ارتكبوه من أعمال أدت إلى مغادرتهم للبحرين، بالإضافة إلى أن التسامح معهم كان يعنى فى تقديره الاذعان لابن سعود[١]، وذلك بعد أن اتضح أن الدواسر على الرغم من أنهم قد عانوا بعض الضغوط من قبل ابن سعود أثناء إقامتهم فى بلاده، فإنهم يبدون الآن مؤيدين من قبله[٢].

ولم تثر مشكلات تذكر بين عبد العزيز بن سعود والبحرين فى الفترة التالية إلا فيما يختص بالخلافات الاقتصادية بين البلدين، والناجمة عن إصرار شيوخ البحرين على فرض ضرائب على تجارة الترانزيت الذاهبة من البحرين إلى موانى نجد والإحساء، ورفض حكومة البحرين إعفاء حاجيات الملك الشخصية من هذه الضرائب، حتى هدد فؤاد حمزة ـ القائم بأعمال وزارة الخارجية السعودية ـ الوزير البريطانى المفوض فى جدة المستر رندل Rendel بأن حكومته تفكر جديا فى إنشاء ميناء فى رأس التنورة، مما قد يعرض البحرين لخسائر فادحة عقابا لها على رفض السماح بامتيازات بسيطة للملك السعودى [٣]. كما قدم الملك عبد العزيز إلى الكولونيل بيسكو المقيم البريطانى فى الخليج عدة اقتراحات تتناول تخفيض قيمة رسوم التأشيرات التى تفرض على النجديين المتجهين إلى موانئ الكويت والبحرين، أو المغادرين لها بحيث لا تتجاوز آنة واحدة فى الدخول ونصف قرش أميرى فى الخروج، على أن تكون المعاملة بالمثل بالنسبة لرعايا الكويت والبحرين الذين يدخلون أو يغادرون الموانى السعودية فى الخليج. كما اقترح ابن سعود توثيقا للعلاقات بينه وبين البحرين إيجاد مواصلات لا سلكية بين البحرين والرياض، بالإضافة إلى عقد معاهدة اقتصادية واتفاقية لتبادل تسليم المجرمين[٤]. كما كرر

---

(١) F.O. 371/12247 Advisor to the Govt. of Bahrein to the Political Agent 20th Shawal, 1334

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 371/16619 Note of interview with Fuad Hamza Act Hedjazi-Nejdi Minister for Foreign Affairs by G.W. Rendel 11th May 1932

(٤) F.O. 371/16019 Bin Saud to Biscoe 29th January, 1932.

ابن سعـود مطلبـه السابق فى إيجـاد تمثيل قنصلى مع البـحرين، ولكن الحـكومة البريطانية تمسكت بموقفها بأن الأمر حساس للغاية بالنسبة لإيران التى لم تكف عن ادعاءاتهـا على البحـرين، وأنه إذا أصبح للـسعودية ممثـل فى البحريـن فإن إيران ستطالب بذلك أيضا، وخاصة أن عدد الإيرانيين فى البحرين كان يفوق بكثير عدد النجديين[1]. وينبغـى أن نضيف أيضا أن مـعاهدة جـدة الموقعـة بين عبـد العزيز وبريطانيا فى عـام ١٩٢٧ كان لها أثر كـبير فى العلاقـات السلمية بين ابن سـعود والبحرين. ومما يذكر أن المشروع البريطانى للمعاهدة كان ينص على عدم تدخل ابن سعود فى الشئون الداخلية لإمارات الخليج الخاضعة للحماية البريطانية، ولكن ابن سعـود رفض هذا المشروع لأنه ـ على حد قـوله ـ مناف للكرامة العـربية. ولذلك صيغت المادة بشكل جديد حـيث جاء فيها «أن يحتفظ ابن سعـود بعلاقات سلمية مع حكام البحرين وقطر والكويت»[2].

وفى مارس ١٩٣٥ تمهـد السبيل لعقـد اجتماع فى البحـرين بين الممثلين السعـوديين والبحـرينيين. وفى ذلك الاجـتماع طالب الممثلون السعـوديون بأن يعامل الملك عبد العزيز معاملـة خاصـة، وذلك بإعفـائه من ضرائب الترانزيت. وأن تلغى هذه الضـرائب برمـتهـا على البـضائع التى تنقل مـباشـرة إلى الموانئ السعودية، أما التى تنزل إلى البر ويعاد تصديرها فتنتقص الضرائب المفروضة عليها إلى مالا يزيد عن ٢٪ من قيمتها.

وقد وافق ممثـلو البحرين علـى إعفاء البـضائع حـتى لاكتين مـن الروبيات سنويا، بشـرط أن تكون هذه البضائع خـاصة بابن سـعود وعلى أن تأخـذ حكومة البحرين علما مسبقا من الحكومة السعودية بأن هذه البضائع تخص الملك شخصيا. ولكن لم يلبث أن عدل عن هذا الاتجاه حينما أبلغ الممثلون السعوديون أن الملك لا يرغب فى الحصول على امتياز شخـصى من حكومة البحرين، وبدلا من ذلك فهو يرى تخفيـضا نسبيـا فى ضرائب الترانزيت عما هى علـيه فى الوقت الحالى، وأن

(١) F.O. 371/16019 Biscoe to C.O. April 27th. 1932.

(٢) B. 437. Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & British Govt. 1900-1934 by Laithwaite I.O. 1 st Sept. 1934

يؤخذ بنظام المانيفست بالنسبة للبضائع المتجهة إلى الموانئ السعودية فى الإحساء[1].

وقد مهدت اجتماعات البحرين إلى تبادل مذكرات رسمية حول المشكلات الاقتصادية بين وزير خارجية المملكة العربية السعودية وبين المفوضية البريطانية فى جدة. واعتبرت هذه المذكرات بمثابة اتفاقية بين البحرين وبين المملكة العربية السعودية وقد نصت على ما يأتى:

أولا: لا تفرض أية رسوم على البضائع التى تشحن إلى الموانى السعودية أو منها فى البواخر التى ترسو فى البحرين وذلك حينما يكون القصد من هذه البضائع هو أخذها رأسا إلى الجهة المرسلة إليها البواخر، وليس إنزالها فى البحرين لإعادة تصديرها.

ثانيا: أن يستمر فرض ٢٪ بنسبة القيمة على البضائع التى ترسل إلى السعودية أو التى تصدر من الموانى السعودية وتنزل فى البحرين لإعادة تصديرها.

ثالثا: يفرض على البضائع التى ترسل إلى الموانئ التابعة للبلاد السعودية أو التى تصدر منها وتنقل إلى بواخر أخرى - أى التى يجرى شحنها أو تفريغها رأسا من المراكب والسنابيك إلى المراكب والسنابيك الراسية فى البحرين بدون إنزالها إلى البر - رسم مقيم واحد وثلاثة أرباع فى المائة بالنسبة إلى القيمة.

رابعا: لا تطلب الحكومة السعودية أى إعفاء من الرسوم المذكورة على البضائع التى ترسل إلى جلالة ملك المملكة العربية السعودية أو لحكومته.

خامسا: يفرض على التمر الذى يرد إلى البحرين من الموانئ السعودية رسم جمركى لا يزيد عن ٥٪ بالنسبة إلى القيمة.

---

(١) F.O. 371/18911 Intelligence Report of The Political Agent, Bahrein, for the Period 15th - 31 st March, 1935.

سادسا: تصدر حكومة البحرين منافيستات لجميع المراكب التى تسافر من البحرين إلى الموانئ السعودية، كذلك تصدر الحكومة السعودية منافيستات لجميع المراكب التى تسافر إلى البحرين.

سابعا: إذا كانت الأحوال الاقتصادية فى وقت ما، حسبما تراه الحكومة السعودية أو حكومة البحرين، تستلزم إعادة النظر فى التوصيات المبينة فى الفقرات السابقة، فعلى الحكومة التى ترغب فى تعديلها أن تخبر الحكومة الأخرى بواسطة المقيم السياسى، وإن لم تتمكن الحكومتان من الوصول إلى اتفاق على هذا التعديل فيكون مباحا لكل من الحكومتين أن تنهى الاتفاقية الحاضرة بإعطاء إعلان لمدة ستة أشهر من عزمها على إجراء ذلك(١).

والجدير بالذكر أن نشر هذه الاتفاقية أدى إلى احتجاج الحكومة الإيرانية، إذ كتب الشيخ يوسف ياسين بصدد ذلك إلى المفوضية البريطانية في جدة بأن الحكومة السعودية تلقت من السفير الإيرانى فى القاهرة مذكرة تتضمن احتجاجا رسميا من حكومته ضد هذه الاتفاقية باعتبارها بمثابة انتهاك لحقوقها فى البحرين، كما أرسلت نسخة من هذه المذكرة إلى السفارة البريطانية فى طهران.

وأعدت الحكومة السعودية مشروع رد على الاحتجاج الإيرانى قدمه الشيخ يوسف ياسين إلى المفوضية البريطانية فى جدة جاء فيه «إن حكومة المملكة العربية السعودية ليس لها علم بحقوق إيران فى البحرين. وهذه هى المرة الأولى التى تتلقى فيها مذكرة تحتوى على ادعاء من هذا النوع. وعى الرغم من أن البحرين كانت تابعة فى الماضى إلى أجداد الملك عبد العزيز بن سعود فإن الحكومة السعودية اعترفت بالشيخ حمد بن عيسى كأمير على البحرين، وأبرمت اتفاقيتها مع البحرين، وهى آخذة فى اعتبارها أن حاكمها هو الشيخ حمد بن عيسى».

---

(١) F.O. 371/20055
انظر رسالة من المفوضية البريطانية بجدة إلى وزير الخارجية السعودية فى١٦ نوفمبر ١٩٣٥.



ومن الطريف أن المفوضية البريطانية حين أرسلت مشروع الرد السعودى إلى السير أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانية لاستطلاع الرأى، أبدت وزارة الخارجيةالبريطانية ملاحظاتها على مشروع الرد المقترح، ويبدو من هذه الملاحظات أن الحكومة البريطانية كانت تخشى ادعاء سعوديا على البحرين إذ طلبت وزارة الخارجية البريطانية أن يتضمن الرد أن الحكومة البريطانية مثلت البحرين فى هذه الاتفاقية، كما طلبت أن يشار إلى حاكم البحرين بلقب شيخ، إذ يخشى أن تستغل السعودية لقب أمير باعتباره تابعا للملك السعودى[1]، وبذلك تتعرض بريطانيا لادعاءات سعودية بديلة للإدعاءات الإيرانية التى بدا أن بريطانيا قد كسبت جولتها فيها خلال عرض هذه المشكلة على عصبة الأمم فيما بين سنتى ١٩٢٧و١٩٣٤[2].

النفوذ الأمريكى فى البحرين:

ظهر النفوذ الأمريكى واضحا فى البحرين باتخاذ البعثة العربية الأمريكية البحرين مركزا لها فى الخليج العربى، وعلى الرغم مما بدا من أن نشاط البعثة كان منحصرا فى المجالات الطبية والتعليمية، إلا أنها أخذت تعلن عن استيائها من الأنظمة الجديدة التى فرضتها بريطانيا على البحرين، والتى ترتب عليها خلع الشيخ عيسى بن خليفة وإدخال كثير من الموظفين الإنجليز فى الإدارات الحكومية. ولا شك أن هذه الإجراءات قللت إلى حد كبير من نفوذ البعثة. وقبل تدعيم السيطرة البريطانية على البحرين كان للبعثة الأمريكية رباطات وثيقة مع سكان البحرين، وكثير من أعضاء البعثة كانوا وكلاء لبعض الشركات الأمريكية، كما أن إنشاء المدارس الحكومية النظامية ابتداء من عام ١٩١٩ قلل كثيرا من أهمية مدارس البعثة حتى لم يعد هناك فى المدارس التابعة لها أطفال مسلمون، والقليل المتبقى كانوا من أطفال اليهود.

وقد أسست البعثة الأمريكية مستشفى للرجال والنساء أطلق عليه اسم Mason Memorial Hospital، وفى عام ١٩٣٤ تكفلت شركة نفط البحرين

---

(١) F.O. 371/20055
مذكرة من المفوضية البريطانية فى جدة إلى أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى ١٣/٧/١٩٣٦ ورد وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) Ibid.

بنفقات إنشاء جناح جديد به[١]. وكان التعليم يتم فى مدارس البعثة بالمجان، ولكن العلاج كان يتقاضى عليه فى بعض الأحيان نفقات كبيرة بالنسبة للأثرياء. وقبل أن توضع قيود خاصة بجوازات السفر إلى البحرين كان الفرس يأتون من بعض الأقاليم الإيرانية للعلاج فى المستشفى الأمريكى فى البحرين.

على أن البعثة الأمريكية لم تنجح فى مجالها التبشيرى على الرغم من الطرق الكثيرة التى كانت تتوسل بها من أجل ذلك، إذ كانت تقام صلاة قبل تقديم العلاج إلى المرضى، وإذا لم يحضر المريض الصلاة فلا يأخذ دواء!. وباستثناء عدد قليل من القرى الشيعية فإن البعثة لم تجد معارضة لنشاطها، فقاضى الشيعة كان صديقا لأعضائها، وقضاة السنة لم يظهروا استياء لوجودها، ولكن الشعور الإسلامى العام قضى على كل أمل للبعثة فى تحقيق أغراضها التبشيرية[٢].

النشاط الروسى فى البحرين:

بدأ النشاط الروسى يظهر فى البحرين فى عام ١٩٢٩ على شكل تجارى، إذ اتجهت شركة الشرق الروسية إلى فتح وكالة لها فى البحرين، وكان لهذه الشركة اتصالات تجارية ببعض موانى الخليج فى البصرة وبوشهر، ولكن بريطانيا رأت ضرورة إسناد وكالة الشركة فى البحرين إلى شخص تثق به حتى لاتتخذ الوكالة التجارية وسيلة لإدخال الدعاية الشيوعية إلى البحرين[٣]. ومن ناحية أخرى اتجهت بريطانيا إلى الشيخ حمد بن عيسى طالبة منه أن يصدر إعلانا بتوقيعه يتضمن معارضته للتعامل التجارى مع روسيا باعتبار أن ذلك التعامل يمكن أن يحدث إضرارا بالتجار المحليين الذين سيتأثرون من منافسة البضائع الروسية ، وفضلا عن ذلك فإنه ينبغى أن يثبت أنه يشارك رعاياه فى عدم التعاطف مع أناس لاتربطهم بهم ولاءات دينية موثوق بها، وأن يقتدى فى ذلك بابن سعود الذى منع الروس من إنزال بضائعهم فى جدة[٤]. وبالفعل أصدر

(١) F.O. 371/17817 Intelligence Summary for the Period 16-31 st January, 1934

(٢) Belgrave to Resident 22 nd November, 1929

(٣) F.O.B. 15,2,1,73 Russian Activities in Persian Gulf, British Consulate Shiraz to Political Agent, Bahrein 27th August, 1928.

(٤) R.15,2,1,73 Prior to Political Agent, Bahrein, 18th September, 1929.

الشيخ حمد بن عيسى إعلانا فى نوفمبر ١٩٢٩ منع فيه إستقبال السفن الروسية فى موانئ بلاده، كما تضمن الإعلان تعليمات إلى السلطات الجمركية والشرطة بعدم تفريغ بضائع السفن الروسية وعدم السماح لأى شخص بها من النزول إلى بلاده[١]. والجدير بالذكر أن المقيم البريطانى فى الخليج طلب من الوكيل السياسى فى البحرين بألا يكون التعامل مع روسيا بتوقيع بلجراف، وإنما بتوقيع الشيخ حمد، وأن يصدر الإعلان باللغة العربية بأعداد قليلة للتوزيع المحلى على التجار والجهات المعنية، مما يفهم منه أن بريطانيا كانت تتعمد التخفى وراء شيخ البحرين فى معارضتها للنشاط الروسى وحرصها على عدم المواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفيتى[٢].

النشاط الألمانى فى البحرين:

كان لألمانيا نشاطات تجارية فى البحرين منذ أواخر القرن الماضى، وقد ظهر ذلك النشاط واضحا بتأسيس شركة الونكهاوس التى صفيت أعمالها بنشوب الحرب العالمية الأولى. وفى أعقاب الحرب ظهر نشاط تجارى ألمانى فى البحرين، إذ افتتح خط بواخر الهنسا وامتد بخدماته الملاحية إلى البحرين[٣]. كذلك حاولت إحدى الشركات الألمانية التجارية وهى شركة أندوتش Undeutch فتح وكالة لها فى البحرين لتجارة الأصداف، ولكن بريطانيا أوعزت لشيخ البحرين أن يصر على أن يكون جميع موظفى الوكالة من الرعايا البريطانيين أو من سكان البحرين وبالفعل صدر إعلان من الشيخ نص فيه على أنه لا يعارض فى فتح وكالة فى البحرين لشركة أندوتش «إنما لا نفتكر بأنه يرغب فى سكنى أشخاص من أمم أجنبية أخرى فى البحرين فى الوقت الحاضر، لهذا نسمح لهذا الفرع بالفتح بشرط أن يكون جميع مديريه وموظفيه من رعايا البحرين أو بريطانيا»[٤].

(١) R.15.2.1.73: Russian Activities in Persian Gulf. Advisor to Political Agent 19th November, 1929.

(٢) Ibid., Residency to Agency, 30th December 1929.

(٣) F.O. 371/17817 Diary 1 st March to 15- 3-1934.

(٤) R.15.2.9.41 German Trade Activities in Persian Gulf (Secret).

وفيما يبدو أن ألمانيا اتجهت إلى استغلال صلاتها التجارية بالبحرين عند اقتراب بوادر الحرب العالمية الثانية، وكانت ألمانيا تتخذ من المفوضية التابعة لها فى بغداد مركزا للحركة المضادة للنفوذ البريطانى فى الخليج العربى، ولذلك رفضت الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٩ طلبا تقدمت به المفوضية الألمانية فى بغداد، لمنح بعض الألمان من التجار والصحفيين تأشيرات دخول للكويت والبحرين، بحجة دراسة أحوال السوق والمتطلبات التجارية(١). وكان دافعها إلى ذلك ما تقوم به المفوضية الألمانية من التأثير على إذاعة بغداد فى شن حرب الدعاية ضد الوجود الإنجليزى فى الكويت والبحرين. واقترح الوكيل البريطانى فى البحرين لدى السفير البريطانى فى بغداد أن يرسل إلى المفوضية الألمانية التقرير السنوى التجارى عن البحرين، إذا ما كان الغرض مجرد استطلاع تجارى فقط(٢).

النشاط اليابانى فى البحرين:

كذلك ظهر نشاط يابانى فى البحرين فى فترة ما بين الحربين العالميتين إذ تأسست كثير من الوكالات التجارية اليابانية، وكانت الشركة اليابانية الفارسية هى أهم الشركات العاملة فى البحرين، وقد أسندت وكالة هذه الشركة إلى يوسف كانو، وهو أحد أثرياء البحرين، ووافقت الحكومة البريطانية على ذلك لثقتها به(٣)، وإن كانت قد اعترضت على أن يأخذ الوكالة أيضا عن شركة البواخر اليابانية وذلك حتى لا يؤدى إنشاء خدمات ملاحية فى البحرين إلى كثرة عدد اليابانيين. كما رأت الحكومة البريطانية أن تمنع اليابان من إنشاء خط ملاحى بنفس الطريقة التى اتبعتها بالنسبة لخط البواخر الروسى(٤).

وعلى الرغم من أن اليابانيين كانوا يدعون بأنهم يقومون بنشاطات تجارية صرفة إلا أن كثرة تردد التجار اليابانيين على البحرين وعلى غيرها من إمارات الخليج، جعلتهم خاضعين تماما للمراقبة البريطانية فى جميع تحركاتهم(٥).

---

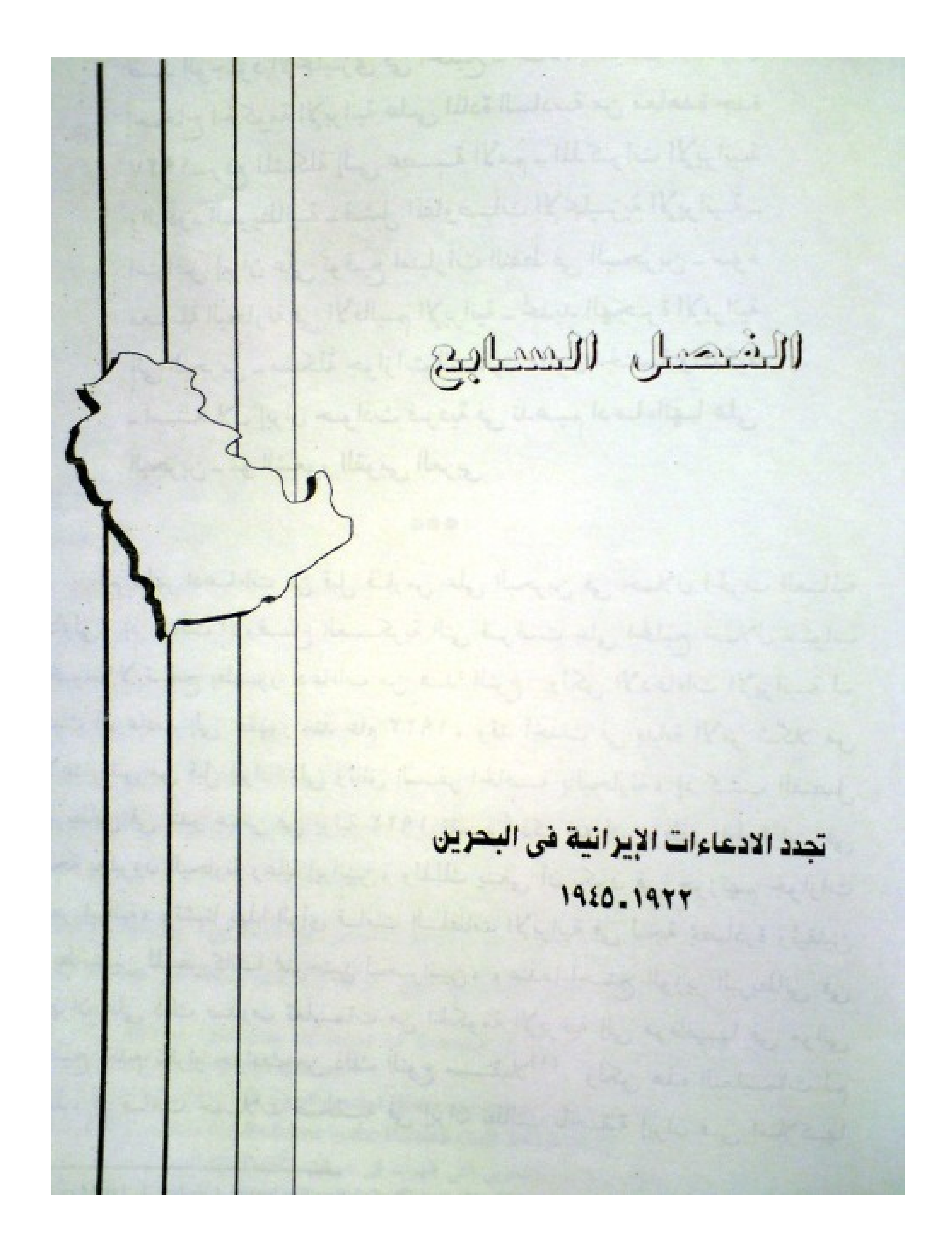
(١) Ibid., Ambassador, Bagdad to Resident, Bushire 27 March, 1939

(٢) Ibid., Agent to Ambassador, Bagdad.

(٣) R/15/2/9/23 Japanese TradeActivities: Secretary of State for Foreign Affairs Department of Overseas Trade 7th May, 1934.

(٤) R/15/2/9/23 Political, Bahrein to Resident 12th April, 1934: Japanese Trade Activities.

(٥) Government of Bombay to Resident, Japanese Trade Activities R/15/2/9/34.



الفصل السابع

تجدد الادعاءات الإيرانية فى البحرين

١٩٢٢ - ١٩٤٥

إعلان البحرين محمية بريطانية ـ حملات الصحافة الإيرانية ضد الوجود الإنجليزى فى الخليج ـ حادثة النجف ١٩٢٣ ـ احتجاج الحكومة الإيرانية على المادة السادسة من معاهدة جدة ١٩٢٧ـ رفع المشكلة إلى عصبة الأمم ـ المذكرات الإيرانية والردود البريطانية ـ فشل المفاوضات الإنجليزية الإيرانية ـ اعتراض إيران على توقيع امتيازات النفط فى البحرين ـ سوء معاملة البحارنة فى الأقاليم الإيرانية ـ تحديد الهجرة الإيرانية إلى البحرين ـ مشكلة جوازات السفر ـ قانون الجنسية والملكية ـ استغلال إيران حوادث فردية فى تدعيم ادعاءاتها على البحرين ـ نمو الشعور القومى العربى

***

لم تظهر ادعاءات من قبل فارس على البحرين فى خلال الحرب العالمية الأولى، إذ كانت الأوضاع العسكرية التى فرضت على الخليج خلال سنوات الحرب لا تسمح بظهور ادعاءات من هذا النوع. ولكن الادعاءات الإيرانية لم تلبث أن عادت إلى الظهور منذ عام ١٩٢٢، وقد أخذت فى بداية الأمر شكلا من الاعتراض من قبل إيران على وثائق السفر الخاصة بالبحارنة، إذ كتب القنصل البريطانى فى بندر عباس فى يونية ١٩٢٢ تقريراً ذكر فيه أن موظفى الجوازات فى لنجة يعتبرون البحارنة رعايا إيرانيين، ولذلك ينبغى أن يكون فى حوزتهم جوازات سفر إيرانية، وتشبثا بهذا الرأى قامت السلطات الإيرانية فى لنجة بمصادرة وثيقتين بريطانيتين للسفر كانتا ممنوحتين لبحرانيين، وعندما احتج الوزير البريطانى فى طهران على ذلك صدرت تعليمات من الحكومة الإيرانية إلى موظفيها فى موانى الخليج بعدم تكرار حوادث من ذلك النوع مستقبلا[1]. ولكن هذه التعليمات لم تنفذ، إذ قامت حملات صحفية فى إيران تطالب بأحقية إيران فى امتلاكها

(١) F.O. 371/12247 Foreign Secretary to the Govt. of India. See Enclosure I in No. I, 1st May, 1927.



للبحرين، واضطرت الحكومة الإيرانية إزاء ذلك أن تصدر تعليمات مشددة لموظفيها في الخليج بأن يعاملوا البحارنة كمواطنين إيرانيين[١]. وفي خلال مؤتمر البريد الدولي الذي انعقد في بوشهر في عام ١٩٢٢ أقر المبعوثون الإيرانيون بأنه على الرغم من أنه لا يوجد ما يستوجب نقل مركز بريد البحرين إلى إيران فإن وجوده في البحرين لن يؤثر على المطالب الإيرانية فيها[٢].

وتؤكد الوثائق التي تناولناها اتجاه بعض العملاء الإيرانيين لزيارة البحرين، والاتصال بالعناصر الإيرانية والشيعة المستائين في البحرين من أمثال حاجي عبدالنبي وعبد النبي البوشهري، وهما من زعماء الجالية الإيرانية. كما حفلت الصحف الإيرانية بالمقالات التي تدافع عن المصالح الإيرانية وتنادي الحكومة والمجلس النيابي في إيران بأن يتخذا خطوات فعالة للمحافظة على تلك المصالح. وقد بدأ المجلس النيابي بالفعل يبحث موضوع تعيين ممثل من البحرين في عضوية المجلس[٣]. وقد أدركت السلطات البريطانية في الخليج، الأثر الذي قد ينجم عن الادعاءات الإيرانية بالنسبة لمستقبل البحرين، وخاصة أن الدعاية الشيوعية أخذت تستغل الوضع للتنديد بالإمبريالية البريطانية. كما اشتد الضغط من قبل الصحافة الإيرانية على الحكومة والبرلمان الإيراني لاتخاذ خطوات من شأنها الوقوف ضد الإنجليز الذين يعملون على حرمان إيران من ممتلكاتها الشرعية[٤]. ولم يلبث أن ظهر رد فعل لذلك في الإعلان الذي أصدره نائب القنصل الإيراني في النجف في عام ١٩٢٣.

وقد بدأ الإعلان بالإشارة إلى جميع المقيمين في البحرين، ثم يتقدم ليشير إلى سكان البحرين باعتبارهم رعايا إيرانيين، وقد أرسلت نسخة من هذا الإعلان

---

(١) B. 415. Memo. Question of issue of Persian Passports or travelling Passes Ilmo-Kbabar to Subjects of Baherein.

(٢) F.O. 371/17825/1934 I.O. Confidential Historical Memo. on Bahrein.

(٣) Major Duly to Political Resident in the Persian Gulf 30-10-1922.
ومرفق بالرسالة بعض المقالات الخاصة بالبحرين التي ظهرت في جريدة Asri Azdi

(٤) F.O. 371/8941, From British Legation, Tehran to Marquess Curzon of Kedleston January, 29th 1923.

إلى المندوب السامى البريطانى فى العراق[١] . وكان الإعلان يقضى بأن يسجل البحارنة أنفسهم فى القنصلية الإيرانية بالنجف. وقد أطلقت الوثائق البريطانية على هذا الإجراء اسم حادثة النجف، واتخذت الحكومة البريطانية بعض الإجراءات المضادة لتلك التعليمات وذلك بتحذير الحكومة الإيرانية بأنها إذا رفضت سحب إعلانها هذا فإن الموقف سيتعقد بينها وبين بريطانيا، واقترح الوزير البريطانى فى طهران لدى وزارة الخارجية البريطانية إصدار مذكرة على غرار مذكرة الاحتجاج التى سبق أن تقدمت بها الحكومة البريطانية لفارس فى عام ١٩٠٦[٢] . كما اقترح الوزير البريطانى فى طهران السير لوران Loraine تحديد انتقال الرعايا الإيرانيين إلى البحرين، بحيث لا يذهب إلى هناك أحد مالم يكن لديه تصريح مسبق من قبل القنصلية البريطانية فى طهران أو غيرها من القنصليات البريطانية الأخرى الموجودة فى بعض المدن والموانى الإيرانية[٣].

وفى مقابلة أجراها السير لوران مع وزير الخارجية الإيرانية، مصدق السلطنة، أوضح له احتجاج حكومته على التعليمات التى يصدرها الإيرانيون فى العراق، كما أبلغه استياء حكومته من الحملات الصحفية الإيرانية بما فيها من تنديد بمركز بريطانيا فى البحرين والخليج العربى والدعوة إلى ضم البحرين إلى إيران. وقد أجاب وزير الخارجية الإيرانية بأن التعليمات التى يصدرها القناصل الإيرانيون فى العراق من حيث معاملة البحارنة الذين يزورون العتبات المقدسة فى العراق، هى تعليمات أصدرتها الحكومة الإيرانية السابقة، وأن الحكومة الحالية الذى هو عضو فيها لا تستطيع أن تبادر بإلغاء تلك التعليمات، وإلا اعتبر ذلك بمثابة تسليم نهائى من قبل الحكومة الإيرانية وتخاذلها عن حقوقها المشروعة فى البحرين[٤].

---

(١) F.O. 371/8942 Persian intrigues against Bahrein Government, British Resident 14th September, 1923.

(٢) F.O. 371/17825/1934 I.O. Confidential : Historical memo. on Bahrein.

(٣) F.O. 371/8941/1923 I.O.to Curzon 26th March, 1923.

(٤) C.O. 927.6 Vol 2/1923 British Legation, Tehran to Marquess Curzon.

وفى مذكرة بعث بها السير لوران إلى وزارة الخارجية الإيرانية فى سبتمبر ١٩٢٣، أكد فيها أن السيادة الفارسية لم تمارس على البحرين منذ أن نجح عرب العتوب فى السيطرة عليها فى أواخر القرن الثامن عشر، وإن استقلال شيوخ البحرين عن إيران هو الذى مكن بريطانيا من توثيق صلاتها معهم، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت البحرين تحت الحماية البريطانية وأن الحكومة البريطانية لا تفكر فى إحداث أى تغيير لوضعها. وقد اعتبرت هذه المذكرة بمثابة تصريح رسمى بالحماية البريطانية على البحرين[١]. ولما كانت بريطانيا قد أخذت فى توطيد سيطرتها على البحرين ابتداء من ذلك العام فقد ظهر اتجاه الحكومة الإيرانية إلى التفكير فى إحالة المشكلة إلى محكمة العدل الدولية[٢].

وكان لابد للحكومة البريطانية أن تواجه الإعلانات الصادرة من قبل القناصل الإيرانيين فى العراق بإصدار إعلان مضاد وقعه الشيخ حمد الذى كان يمارس صلاحيات الحكم فى البحرين بدلا من أبيه الشيخ عيسى، وكان أهم ما جاء فى هذا الإعلان المؤرخ فى ٩ سبتمبر ١٩٢٣ «لقد نما إلى علمى أن بعض القناصل التابعين للحكومة الإيرانية يسجلون رعايانا من البحارنة على أنهم رعايا إيرانيين، ولذلك فإننى أحتج احتجاجاً شديداً على ذلك باعتباره يشكل خرقا صريحاً لحقوق السيادة المخولة لى كحاكم على البحرين، وأعتبر إجراء أى تسجيل من ذلك النوع عملا غير شرعى، كما سيعد الشخص الذى يقبل تسجيل نفسه أو تسجيل أى فرد من أفراد أسرته من البحرين بعد أن ينال جزاءه الرادع»، كما وجه الشيخ حمد بن عيسى إنذارا إلى الرعايا الإيرانيين المقيمين فى البحرين بأنه إذا ثبت تآمرهم فإنهم سينالون جزاء رادعاً بما فى ذلك مصادرة ممتلكاتهم وإبعادهم نهائيا عن البحرين[٣]. على أن الخطورة التى كانت تواجهها بريطانيا فى هذه الآونة لم تكن

---

(١) F.O. 371/17825/1934 I.O. Confidential: Historical memo. on Bahrein.

(٢) C.O. 727/5.1923 Resident, Bushire to Colonial Office No 421,9 th. May, 1923.

(٣) F.O. 371/8942, British Agent, Bahrein to Resident 9-9-1923.

من المعارضة الإيرانية إنما فى مدى السند القانونى الذى يبرر سيطرتها على البحرين، إذ إن المعاهدات المبرمة بينها وبين شيوخ البحرين لم تكن تعطى لها أية حقوق فى تسلطها الفعلى على الإمارة. وكان الشيخ عيسى بن خليفة قد تعمد أن يثير هذا الأمر فى الشكوى التى بعث بها إلى الحكومة البريطانية. وقد علقت كثير من الدوائر البريطانية المعنية بأن خطورة الادعاءات الإيرانية لا تكمن إلا فى القدر الذى يمكن أن تكشف فيه عن ضعف مركز بريطانيا فى البحرين. ومن ثم اتجهت السياسة البريطانية فى ذلك الوقت إلى إعلان البحرين محمية بريطانية من الناحية الرسمية تأكيداً للمركز البريطانى فى الخليج من ناحية، ولأهمية البحرين بالنسبة للإستراتيجية البريطانية من ناحية أخرى، وذلك باعتبارها قد أصبحت مركزا هاما فى الطريق الجوى إلى الهند والشرق الأقصى بعد أن اتخذت قاعدة للخطوط الجوية البريطانية(١). وعلى الجانب الآخر أخذت بريطانيا تثير ضعف المركز الإيرانى فى البحرين، ففى ردها على احتجاج للحكومة الإيرانية ضد التنظيمات التى أدخلتها فى الإمارة صدرت مذكرة عن وزارة الخارجية البريطانية تؤكد عدم وجود أدلة ثابتة تعزز السيادة الإيرانية على البحرين، فمن الناحية الجغرافية ليست البحرين جزء من إيران كما أن سكانها ليسوا بفرس، وأن أية حقوق لإيران قد سقطت نهائيا منذ أن سيطر آل خليفة على الحكم فى البحرين سنة ١٧٨٣، واختتمت المذكرة البريطانية قولها بأن ما تقوم به بريطانيامن إصلاحات فى الإمارة، وما قد يستتبع ذلك بالضرورة من تطور مفيد لصالح البحرين وسكانها هو أمر تحرص عليه بريطانياكل الحرص،ولا ينبغى أن يتعرض هذا التطور لاضطرابات وذلك بمحاولات غير مشروعة من قبل جيران البحرين لإخضاع الإمارة وسكانها إلى تسلط أجنبى(٢).

---

(١) F.O.371/12247 Future of Bahrein Sir R. Clive to Chamberlain. October 7th 1927.

(٢) F.O.371/12247 Reply to Persian Note Claiming Sovereignty over the Island of Bahrein October,1929.

وكان توقيع بريطانيا لمعاهدة جدة مع عبد العزيز بن سعود فى عام ١٩٢٧ مثارا لاعتراضات شديدة من قبل الحكومة الإيرانية بالنظر لما جاء فى نص المادة السادسة من المعاهدة المذكورة من امتناع ابن سعود عن المداخلة فى شئون إمارات الخليج، ومن بينها البحرين، المرتبطة ببريطانيا بموجب معاهدات وعلاقات خاصة. ومن الطبيعى أن تعتبر الحكومة الإيرانية هذا النص بمثابة إنكار واضح لسيادتها على البحرين. ولم يقتصر الأمر فى تلك المناسبة على مجرد تبادل مذكرات الاحتجاج بين الحكومتين وإنما آثرت الحكومة الإيرانية رفع المشكلة إلى عصبة الأمم. ولدينا بصدد ذلك أول مذكرة احتجاج رفعتها الحكومة الإيرانية إلى العصبة فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧، وقد جاء فيها أن إيران تمتلك البحرين فى عصور التاريخ المختلفة باستثناء فترة الغزو البرتغالى التى استمرت من ١٥٠٧ - ١٦٢٢. وأكدت المذكرة إنه لم يكن لشيوخ البحرين صفة الاستقلال، وأن مثلهم كمثل الخانات المحليين فى بعض المقاطعات الفارسية الذين كانوا يتوارثون الحكم، ولم يكن هناك تمرد من الخانات أو الشيوخ، حقيقة قد تحدث اضطرابات أو قد يحاربون بعضهم بعضاً ولكنهم فى النهاية يخضعون للسلطة المركزية التى تمثلها حكومة طهران، وإذا حدث تمرد منهم على الحكومة الإيرانية فإن ذلك لا يكون إلا بتحريض لهم من قبل قوة أخرى.

وادعت الحكومة الإيرانية فى مذكرتها لعصبة الأمم أن بريطانيا قد سبق لها أن اعترفت بتبعية البحرين لفارس، بمقتضى معاهدة شيراز التى وقعها الكابتن بروس Bruce ممثل شركة الهند الشرقية البريطانية مع أمير شيراز فى ٣٠ أغسطس ١٨٢٢، كما أن الاتفاقيات التى عقدتها بريطانيا مع شيوخ البحرين لا يمكن الاعتراف بها بسبب أن إيران لم تعترف بهم كحكام مستقلين يحق لهم عقد معاهدات مع دول أجنبية. وأخيراً، استندت المذكرة الإيرانية على المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم بعدم الاعتداء على السيادة الإقليمية للدول المشتركة فى العصبة، وطالبت المذكرة بضرورة سحب أية آثار يمكن أن تترتب على عقد بريطانيا لمعاهدة جدة مع ابن سعود؛ فيما يختص بحقوق إيران بالسيادة على البحرين[1]، وطلبت

(١) F.O.371/12247 Cf.M. Khan Mussaed to Sir Austen Chamberlain November26,1927.

وزارة الخارجية الإيرانية من سكرتارية العصبة أن تبلغ احتجاجها إلى جميع الأعضاء المشتركين فى المنظمة الدولية[1].

وفى ١٨ يناير ١٩٢٨ رد السير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية على مذكرة الحكومة الإيرانية بقوله بأن تاريخ البحرين كان غامضا فى مختلف عصور التاريخ وأن الغزو الفارسى للبحرين بدأ فى عام ١٦٢٢ وانتهى فى عام ١٧٨٣ بنجاح آل خليفة فى السيطرة على البحرين، وأن على الحكومة الإيرانية أن تثبت بأنها كانت المالكة الشرعية للبحرين بمعنى أنها لم تكن دولة غازية تمارس سلطتها بالقوة مثلها فى ذلك مثل البرتغاليين. ومن ناحية أخرى فإنه فى خلال قرن ونصف قرن تقريبا من حكم آل خليفة١٧٨٣ ـ ١٩٢٧ لم تمارس إيران سيادتها على البحرين بطريقة فعلية، وإنما كان الشيوخ يمارسون الحكم فى وضع مستقل تماما عن إيران، وإن ما تستدل عليه الحكومة الإيرانية من أن بعض شيوخ البحرين، وبصفة خاصة الشيخ محمد بن خليفة، الذى حكم خلال الفترة من ١٨٤٣ إلى ١٨٦٧ فى أنه قدم ولاءه لفارس أمر مشكوك فيه لأن هذا الشيخ قدم ولاءات متعددة لكل من الحكومة العثمانية والإنجليزية والفارسية. وبالتالى لم يكن ولاءه مقصوراً على الحكومة الإيرانية وحدها، وكانت ظروف إمارته والمخاطر التى تتعرض لها هى التى أملت عليه التحول بولائه من قوة إلى أخرى[2]. وإن الحكومة البريطانية حينما بدأت فى الدخول فى معاهدات مع شيوخ البحرين منذ عام ١٨٢٠ لم يكن فى الإمارة ما يوحى بوجود أى مظهر من مظاهر النفوذ الفارسى، وفضلا عن ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تصادق على معاهدة شيراز ١٨٢٢، وقامت حكومة الهند من ناحيتها بسحب ممثلها فى الخليج الكولونيل روس

---

(١) F.O.371/12247 Protest of the Persian Govt against article 6 of the Treaty of Jedda, Note by the Secretary General December 22 nd1927. see Ministere des Affaires Etrangeres Tehran au Secretaire Generale de la Societe des Nations 23 November1927.

(٢) سبق أن ناقشنا هذا الموضوع فى كتابنا الخليج العربى ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ الطبعة الأولى ص ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

See also F.O.371/17825 Chamberlain to Khan Mussaed 18th Feb1927.

بمجرد أن اعترف فى تلك المعاهدة بتبعية البحرين لإيران، كما أن شاه إيران لم يعترف بدوره بهذه المعاهدة لأن أمير شيراز لا يمارس صلاحيات تخوله حق إبرام معاهدات مع قوى أجنبية. أما ما استندت عليه المذكرة الإيرانية بالمادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم من أن المقاطعة التى تنتمى لدولة مستقلة لا يجوز من الناحية الشرعيةسلخها عنها مادام حق السيادة لم ينتقل من قبل هذه الدولة إلى دولة أخرى، فقد جاء رد تشمبرلين على ذلك بأن التاريخ يحتوى على أمثلة عديدة توضح أن بعض المقاطعات نالت اعترافاً باستقلالها من قبل دول أخرى قبل أن يصدر هذا الاعتراف من الدولة الأصلية التى كانت تخضع المقاطعة لسيادتها، فقد اعترفت أسبانيا باستقلال البرتغال عنها فى عام ١٦٦٨ بعد أن كانت البرتغال قد انفصلت فى فترة سابقة (١٦٤٠) واعترفت باستقلالها دول أخرى، كذلك اعترفت كثير من الدول باستقلال الأراضى المنخفضة قبل أن تعترف أسبانيا بذلك فى عام ١٦٤٨.

وفى إجابة الحكومة الإيرانية على مذكرة تشمبرلين[١] المبلغة إلى عصبة الأمم أكدت أنه لم يسبق لها أن تنازلت عن البحرين لقوة أخرى، كما أنها لم تعترف بأى شيخ مستقل فيها[٢]، وأن الخانات والشيوخ والحكام فى المقاطعات الفارسية، بما فى ذلك شيوخ البحرين، كانوا يتمردون على الحكومة المركزية ولكنهم كانوا يعودون دوماً إلى الولاء لها وهذه الثورات أو المنازعات بين الشيوخ أو بينهم وبين الحكومة الفارسية لا يمكن أن تتخذ دليلا على ضعف وحدة الأقاليم الفارسية، وأكدت المذكرة الإيرانية أن البحرين تكون جزءاً متكاملا من فارس، واستنكرت ما جاء فى رد الحكومة البريطانية بأن سكان البحرين لا يتكلمون اللغة الفارسية، أو من الناحية الجغرافية فى أنها تفصل عن فارس ببحر واسع فإن هذه المسائل

---

(١) نشرت هذه الإجابة فى المجلة الرسمية لعصبة الأمم فى عام ١٩٢٧ انظر:
Official Journal of the League of Nations No.G658 M219 Vol.11, 1927.

(٢) F.O. 371/12998/1928 Protest by The Persian Government against Article 6 of the Treaty of May 20th 1927 between Great Britain & The Hedjaz: Note by the Secretary General Communicated to the Council & the Members of the League, Geneve. August 14th, 1928.

الجغرافية أو العنصرية - كما أكدت المذكرة - يمكن أن توضع فى الاعتبار حينما تريد دولة أن تبرر مطالبها بضم أقاليم جديدة وليست فى مطالبة دولة بإعادة أقاليم كانت تابعة لها[1]. وعلقت المذكرة الإيرانية أهمية كبيرة على تصريح وزير الخارجية البريطانية اللورد كلارندون Clarendon فى أن بريطانيا ليس لها حق فى السيطرة على البحرين، استناداً لما ورد فى نص التصريح المبلغ من كلارندون إلى الوزير المفوض الفارسى فى لندن ١٨٦٩، إذ جاء فى هذا التصريح «أود أن أؤكد لكم أن الحكومة البريطانية ترتبط بمعاهدات مع شيوخ البحرين فقط من أجل منع القرصنة وتجارة الرقيق والمحافظة على أمن الخليج، وأن الحكومة البريطانية يسرها أن تعفى نفسها من القيام بهذه الواجبات فيما لو استطاعت الحكومة الفارسية أن تأخذ هذه المهمة على عاتقها».

وكان لمواجهة بريطانيا للادعاءات الإيرانية وردها على الاحتجاجات الإيرانية أثر كبير فى عدم وصول عصبة الأمم إلى قرار فيما يتعلق بهذه المشكلة. وعلى العكس من ذلك ظهر أن بريطانيا استطاعت أن تقف أمام إيران وتقوى مركزها أمام عصبة الأمم باعتبارها مدافعة عن حقوق الأمم الصغيرة، وقد أرسل شيخ البحرين حمد بن عيسى بصدد ذلك رسالة إلى المقيم البريطانى فى الخليج يطلب فيها أن تكون الحكومة البريطانية بمثابة وكيلة عنه فى عصبة الأمم، وأن تستمر فى حمايتها للبحرين من التدخل الفارسى تأكيداً للمعاهدات الموقعة بينها وبين الإمارة[2].

ومما يستلفت النظر أن إيران بدأت منذ عام ١٩٢٨ تأخذ دوراً إيجابياً فى البحرين بعد فشلها فى إحراز نجاح لها على المستوى النظرى البحت. إذ أخذ العملاء الإيرانيون فى البحرين ينشطون فى محاولاتهم لجذب الرأى الشيعى ضد الحكومة البريطانية وأسرة آل خليفة والحصول على استشهاد من سكان البحرين بأن إمارتهم تنتمى إلى إيران[3]. ففى تقرير من الوكيل البريطانى فى البحرين إلى المقيم

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الادعاءات القانونية لإيران فى البحرين يمكن الرجوع إلى كتاب حسين البحارنة بعنوان: The legal Status of the Arabian Gulf States.

(٢) F.O.371/17825 I.O. Confidential Historical Memo. on Bahrein, 1934.

(٣) F.O. 371/12998 Haworth Political Resident in Persian Gulf to the Secretary to the Govt. of India Foreign & Political Dept. 15th Sept. 1928.

البـريطانى فى الخليج فى أغسطس ١٩٢٨ أوضح فـيه شـدة الدعاية الإيرانيـة فى البحرين، وأكد أن سكرتير بلدية المنامة على بن حسين يقوم بنشاط واسع لتحريض السكان ضد الحكومة البريطانيـة والدعوة إلى ضم البحرين لإيران، وأنه ذهب من أجل ذلك إلى جزيرة سترة لإثارة الفلاحين ضـد الشيخ حمد بن عيسى والحكومة البريطانية، وختم التـقرير بأن الاتحاد السوفيتى له ضلع كـبير فى إثارة هذه الدعاية ضد السلطات البريطانيـة فى البحرين[١]. واستناداً إلى ذلك الـتقرير كـتب المقيم البريطانى إلى حكومة الهند مؤكداً أن البحرين أصـبحت مركزاً للمؤامرات الإيرانية وأن زيادة عدد الإيرانيين فى البحرين ستؤدى إلـى متاعب بالغة مالم تبادر الحكومة البريطانية باتخاذ إجـراءات من شأنها إيقاف الهجرة الإيرانية،وأعـرب عن مخاوفه فى استناد إيران على كثرة عـدد أفراد جاليتها لتطالب بوكـيل لها فى البحرين[٢]. كـما أبلغ حكومـة الهند عن بيان أصـدرته الحكومـة الإيرانية يقـضى بأن جميع الأشخاص القادمون من البحرين ودبى وعـمان يعاملون معاملة الوطنيين الإيرانيين إذ تصادر جوازات سفـرهم وتصرف لهم جوازات إيرانية بعد دفع رسـوم التسجيل المقررة[٣].

وعندما أثارت الحكومة الإيرانيـة موضوع الاعتراف بوكيل لهـا فى البحرين اعتـرضت الحكومة البـريطانية علـى ذلك بحجة أن الاعـتراف بوكـيل إيرانى فى البحرين سيؤدى إلى مطالبة إيران بتمثيل لها فى الكويت، مما سيؤدى إلى مطالب متعددة من قبل ابن سعود مما سينجم عنـه إضعاف مركز بريطانيا فى البحرين وفى غيرها من إمارات الخليج[٤]. وقد بادرت الحكومـة البريطانية إلى اتخـاذ إجراءات من شأنهـا تحديد الهجرة الإيـرانية إلى البحرين. وكـان الإيرانيون يعتـمدون على المخبر Ilm-o-Khabar وهو تصريح بـالـسفر بين الموانى الإيرانيـة فى الذهاب إلى البحرين وإلى غيرها من إمـارات الخليج. وعلى الرغم من صدور تنظيمات إيرانية

---

(١) F.O. 371/12998 Copy of a Confidential letter No T.13 dated the 15th August 1928 from Major C. Barrett Political Agent Bahrein to thePolitical Resident in the Persian Gulf.

(٢) F.O. 371/12998 Telegram from Resident to Foreign Simla23 rd Sept. 1928.

(٣) F.O. 371/12998 Resident to Govt. Of India 9-10-1928.

(٤) F.O. 371/12998 Viceroy & Political Department to Secretary of State for India dated 19th October, 1928.

خاصة بالسفر فى أكتوبر ١٩٢٥ فإن هذه التنظيمات التى كانت تتطلب تزويد كل مسافر بجواز سفر خاص لم تطبق على البحارنة الذين استمر مصرحاً لهم باستخدام المخبر. وكان الوزير البريطانى فى طهران قد اقترح على حكومته عدم الاعتراف بهذه الوثائق منذ عام ١٩٢٣، ولكن لم يؤخذ باقتراحه فى ذلك الوقت ولم يوضع موضع التنفيذ[١]. على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن أدركت أن استمرار السماح للإيرانيين بالمجىء إلى البحرين بواسطة المخبر فإن ذلك سيؤدى - بل قد أدى بالفعل - إلى زيادة عدد الإيرانيين فى البحرين مما يسبب إضعافاً لمركز بريطانيا خاصة وأن الحكومة الإيرانية كانت تتعمد زيادة عدد رعاياها فى البحرين بهدف إيجاد مناخ صالح لها، ولذلك طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ حمد ابن عيسى الذى كان مستاء من النفوذ الإيرانى فى إمارته أن يصدر إعلاناً يقضى بأنه ابتداءاً من أول يناير ١٩٢٩ ينبغى على جميع الإيرانيين الذين يريدون السفر إلى البحرين أن يحصلوا على جوازات سفر معتمدة من إحدى القنصليات الإنجليزية فى الموانى أو المدن الإيرانية، إذ إنه لن يسمح ابتداء من ذلك التاريخ بالجوازات الإيرانية وكذلك بالمخبر كوثيقة سفر معتمدة إلى البحرين، وقد صدر هذا الإعلان بتوقيع شارلس بلجراف Belgrave مستشار حكومة البحرين[٢]. كما أصدر بلجراف بياناً آخر أعلن فيه وكالات السفن العاملة فى البحرين بقراره الخاص بوقف المخبر ابتداء من يناير ١٩٢٩[٣]، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات بالنسبة للمشتغلين بصيد اللؤلؤ، وهؤلاء كان فى إمكانهم مهما كانت جنسياتهم دخول البحرين بموجب تصريح الدخول المدون فى دفاتر الغوص الخاصة بهم، وكذلك بالنسبة للتجار المترددين على البحرين ماداموا يحملون تصاريح صادرة لهم من حكومة البحرين[٤].

---

(١) Memo. B. 415 Question of issue of Persian Passports or travelling Passes Ilm-o-Khabar to Subjects of Bahrein

(٢) F.O. 371/13719 Bahrein Government Proclamation Rajab 2, 1347.

(٣) F.O. 371/13719 Letter from the Advisor Bahrein State to the Political Agent, 8th November, 1928.

(٤) F.O. 371/16008 British Legation to H.M's. Principal Secretary of State for Foreign Affairs 24th Sept. 1932.

وكان من الطبيعى أن تحتج الحكومة الإيرانية على التنظيمات الجديدة التى أصدرتها بريطانيا ممثلة فى حكومة البحرين، مؤكدة أنه لم يحدث قبل ذلك بالنسبة للإيرانيين الذين يزورون البحرين أن وضعت أمامهم أية صعوبات، وإن اعتراف بريطانيا بما تقوم به حكومة البحرين يحتوى ضمنا على تحد للحقوق الإيرانية باعتبار أن البحرين جزء من الأقاليم الإيرانية. وأكدت الحكومة الإيرانية بأنها لم تمنح أية جوازات سفر للإيرانيين الذاهبين إلى البحرين غير المخبر، وإن أية خسارة قد تنجم عن ذلك سوف تتحملها السلطات البريطانية كما بادرت الحكومة الإيرانية بإرسال نسخة من احتجاجها هذا إلى سكرتارية عصبة الأمم طالبة منها توزيعها على أعضاء العصبة[١].

كما أبدت الحكومة الإيرانية احتجاجها على التعليمات التى أصدرتها السلطات البريطانية إلى شركة جرى بول Gray Paul ، وهى إحدى الشركات الملاحية الكبرى فى الخليج، بعدم قبولها مسافرين إلى البحرين مالم يكن فى حوزتهم جوازات سفر معتمدة من أحد القناصل الإنجليز[٢]. وقد أخذت السلطات الإيرانية تتشدد فى مصادرة وثائق السفر الإنجليزية وعدم الاعتراف بها فى موانئها وفرض جوازات السفر الإيرانية.

وفى مواجهة النفوذ الإيرانى اتخذت حكومة البحرين عدة قرارات من بينها حظر رفع العلم الإيرانى على المدارس الإيرانية واستبدال الزى الإيرانى الخاص بقوات الشرطة بالزى العربى، إذ اعتاد أفراد الشرطة فى البحرين وضع القبعات الإيرانية على رؤوسهم، كما غير البوليس الهندى العمامة الهندية بالعقال العربى المعروف[٣]. والأهم من ذلك إصدار حكومة البحرين إعلاناً بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٢٩ يقضى بأن جميع الأجانب الذين لا يسجلون أنفسهم فى الوكالة البريطانية يصبحون من الآن فصاعداً رعايا تابعين للبحرين، وأن من صالح الإيرانيين تسجيل

---

(١) F.O. 371/13719 Sir R. Clive to Foreign Office 6th January, 1929.

(٢) F.O. 371/13719 Clive to Austen Chamberlain 29th January 1929 Enclosure 1 in No. 1 Extract from Shafaghi - I-Surkh Newspaper 28-12-1928.

(٣) F.O. 371/17825, Trott to Mirza Mohamed Khan 15th July, 1933.

أنفسهم فى الوكـالة البريطانية حتى يتمـتعوا بالامتيازات الممنوحـة للأجانب، وقد ردت الحكومة الإيرانية على ذلك بالتأكيد بأن جميع سكان البحرين إيرانيون[١].

ويسـتدل من الوثائق التى تناولنـاها أن بريطانيا كـانت تريد فى هذه الفترة وضع تسوية مع إيران تصل فيهـا إلى حلول بالنسبة لمصالحهما المتـضاربة، وخاصة فى الوقت الذى أخذت فيه إيران تعمل على تأكيد حدودها على السواحل الشرقية للخليـج وشـراء بعض القطع البـحـرية من الدول الأوروبـيـة، وعلى الأخص من إيطاليا. ولما كـانت البحرين مهـمة بالنسبة لبـريطانيا كمركـز للطريق الجوى المدنى والعسكرى إلى الهند والشرق الأقـصى، فضلاً عن أنها تقع فى مركز إسـتراتيجى هام بالنسبـة للساحل العربى للخليج، كـما تسيطر على تكرير النفط فى الإحـساء وقطر، وتقديراً من الحكومة البريطـانية أنها إذا فقدت البحرين فإن ذلك سـيفقدها مركزها ليس فى الخليج فـحـسب وإنما فى الشرق الأوسط بصفة عامـة فقد اتجهت إلى عقد مـعاهدة مع إيران، وخاصة أن الحكومة الإيرانيـة كان لا يمكن أن تسلم بمطالبهـا وادعاءاتها فى الخليج نتيجة مجـادلات نظرية بينها وبين بريطانيا، كـما قدرت الحكومـة البريطانية من ناحـية أخرى أنه من الممكن أن تكون هذه التـسوية إنقاذاً لها من استمرار تقديم إيران احتجاجاتها لدى عصبة الأمم، فضلاً عما أثارته بشأن إجـراء تحكيم بالنسبة لسـيادتها على البـحرين، وذلك بتشكيل لجنة خـاصة يمثلها إيرانـى وعضو من حكومة البحـرين، بالإضافة إلى عضو ثالـث يتفق عليه الطرفان[٢].

وقد أبدت وزارة الخارجيـة البريطانية تحمسهـا لوضع تلك التسوية[٣] موضع التنفيـذ، وذلك بعد أن أبلغـها الوزير البـريطانى فى طهران بأن الحكومـة الإيرانية مستعـدة لقبولها، وأنها لا تريد شيـئـا أكثر من أن تحفظ ماء وجههـا ضد الضغوط التى تتعرض لها من قبل الصحافة الإيرانية والمجلس النيابى[٤].

---

(١) F.O. 371/13719 Clive to Chamberlain 29 January, 1929.
(٢) F.O. 371/13719 Persian Claim to Bahrein, Clive to F.O. 8th January, 1929.
(٣) F.O. 371/13719F.O. to Clive Feb. 1929.
(٤) F.O.371/12998 Resident to British Minister at Tehran 17th Sept. 1928.

وقد بدأت المباحثات فى عام ١٩٢٨ وفى خلالها جرت تكهنات من قبل الإيرانيين بأن بريطانيا يمكن أن تسلم بسيادة إيران على البحرين فى نظير السماح للخطوط الجوية البريطانية Imperial Airways أن تمر عبر إيران، ولكن بريطانيا كانت فى الواقع لا تريد أن تقدم أية تنازلات فى مفاوضاتها مع إيران[١]؛ هذا على الرغم من أنها كانت تلح فى الحصول على امتياز بإنشاء خط جوى عبر إيران، إذ كان من رأى خبراء الأرصاد أن الساحل الإيرانى للخليج أحسن مناخاً من الساحل العربى، ومع ذلك فقد اتجهت الحكومة البريطانية إلى إنشاء قواعد جوية فى الساحل العربى حتى لاتجبر على التنازل لإيران عن أية امتيازات قد يترتب عليها إخلال بالمركز البريطانى فى الساحل العربى من الخليج.

والجدير بالذكر أن البحرين كانت تحتل مكاناً بارزاً فى المحادثات البريطانية الإيرانية، وكانت وجهة النظر الإيرانية أن البحرين مهمة بالنسبة لإيران ولكن فى مقابل ترضية كافية فإنها ستكون مستعدة للتغاضى عن مطالبها، بينما كان من رأى الحكومة البريطانية أن الادعاء الإيرانى ليس له قيمة فعلية، وأنه فى الوقت الذى سترحب فيه بتخلى إيران عن إدعاءاتها فى تسوية عامة، فإنها ليست على استعداد لأن تقدم أى تنازل لها فى مقابل ذلك.

وفى أثناء المباحثات الإنجليزية الإيرانية أقدمت الحكومة البريطانية على شراء قطعة أرض من شيخ البحرين لاستخدامها قاعدة ملاحية وجوية مشتركة لكى تحل البحرين محل القاعدتين القائمتين فى هنجام وباسيدو على الساحل الإيرانى وذلك بعد أن قررت الحكومة البريطانية تصفيتهما عندما أحست بتعثر سير المباحثات مع الحكومة الإيرانية، وعندما أبلغت الحكومة الإيرانية بانتقال القواعد البريطانية إلى البحرين علقت موافقتها على قبول ذلك بالوصول إلى تسوية مع الحكومة البريطانية، ولكن لم يتم التوصل إلى تسوية نافذة بين الفريقين[٢]، إذ انتهت

---

(١) F.O. 371/13719 Clive to Chamberlain 29th January, 1929.

(٢) R/15/1/19/44. Memo. on Bahrein: Establishment of Naval Base at Bahrein.

المفاوضات فى عام ١٩٣٤ بالفشل الذريع لعدم نجاح الطرفين فى الوصول إلى حل وسط يتفقان عليه على الرغم من الصيغ العديدة التى كتب بها مشروع المعاهدة الإنجليزية الإيرانية. وفى أعقاب فشل المباحثات صرح وزير الخارجية الإيرانية فى ٢٥ مايو ١٩٣٤ بأن البحرين جزء متكامل من إيران، وأن الحكومة الإيرانية تحتفظ بممارسة حقوقها وفى اتخاذ ما تراه من إجراءات لتدعيم سيادتها على البحرين(١).

والحقيقة أن الاحتجاجات الإيرانية لم تتوقف بل إنها استمرت حتى فى أثناء سير المباحثات الإنجليزية الإيرانية، ففى يولية ١٩٣٠ احتجت الحكومة الإيرانية على منح امتياز للتنقيب عن النفط إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وذكرت فى احتجاجها أنها تنظر إلى ذلك الامتياز بأنه لا قيمة له Null & Void(٢). وفى عام ١٩٣٢ حاولت إيران أن ترسل سفناً عسكرية لزيارة الساحل العربى للخليج، وكان من المعتقد أن إيران ستفعل ذلك دون توجيه إعلان مسبق بالزيارة. ولذلك كتب وزير الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند يقترح أنه فى حالة زيارة الأسطول الإيرانى للبحرين، أو لأى ميناء عربى دون الإخطار عن ذلك مسبقاً فإنه من الضرورى عدم السماح بأية استقبالات رسمية، كما ينبغى للحكومة البريطانية أن تقف موقفاً مضاداً فى حالة تكرار تلك الزيارات نظراً للنشاط الإيطالى الذى يكمن وراءها(٣)، هذا إلى جانب توجيه تحذير لشيخ البحرين بشأن عدم استقباله للسفن الإيرانية خوفاً من أن تستغل إيران ذلك فى دعايتها لضم البحرين. وقد طلبت بريطانيا من شيخ البحرين أن يبعث بمذكرة إلى الحكومة الإيرانية - ترسل عن طريقها - يطلب فيها ضرورة إخطاره عن زيارة السفن الإيرانية للموانئ التابعة له قبل موعد الزيارة بوقت كاف(٤).

---

(١) F.O. 371/17825, Memo. on Bahrein 8th June. 1934.

(٢) F.O. 371/17825: Ministry of Foreign Affairs Tehran B. Kazemi to William A. Hornibrook U.S. Minister, Tehran 22 nd May, 1932.

(٣) F.O. 371/16067 F.O. to UnderSecretary of State I.O. 22 nd November 1932.

(٤) F.O. 371/16067 I.O. to the Admiralty 24th November 1932.

والحقيقة أنه كانت هناك ثلاثة احتمالات قائمة بشأن زيارة الأسطول الإيرانى للبحرين، الاحتمال الأول أن تقتصر قطع الأسطول على المرور العابر أو التزود بالوقود، والاحتمال الثانى أن تطلب الحكومة الإيرانية من الشيخ أن يستقبل الأسطول استقبالاً رسمياً، والاحتمال الثالث أن تنزل فرقة مسلحة لتأكيد الادعاء الإيرانى على البحرين. وكانت الحكومة البريطانية ترى أنه من الممكن التجاوز فى حالة حدوث الاحتمال الأول، بينما أصرت على ضرورة إبلاغ الحكومة الإيرانية بأن تقوم بإعلان مسبق فى حالة وقوع الاحتمال الثانى لأنه إذا تمت الزيارة دون حدوث ذلك أو قام الشيخ باستقبال الأسطول الإيرانى استقبالاً رسمياً، فإن ذلك يعنى بصورة ضمنية تأكيد حقوق إيران على البحرين[1].

أما بالنسبة للاحتمال الأخير، فقد كان من الطبيعى أن تتجه السياسة البريطانية إلى مقاومة الغزو الإيرانى، وإن كانت الحكومة البريطانية قد قللت إلى حد كبير من أهمية هذا الاحتمال[2].

وقد استمرت الاحتجاجات الإيرانية قائمة، ففى عام ١٩٣٢ احتجت الحكومة الإيرانية على إصدار طوابع بريد هندية، واستخدامها فى البحرين وقدمت نسخة من هذا الاحتجاج إلى سكرتارية عصبة الأمم، ولكن الحكومة البريطانية تغاضت عن ذلك وصدرت الطوابع بالفعل فى أغسطس ١٩٣٣.

وفى عام ١٩٣٤ قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجا للحكومة الأمريكية بالنسبة لما تحصلت عليه شركاتها من امتيازات للتنقيب عن النفط فى البحرين[3]، وبصدد ذلك أبلغ وزير الخارجية الإيرانية السفير الأمريكى فى طهران بأن حكومته لا تعترف بهذه الامتيازات وطلب منه تبليغ حكومته وشركات النفط بذلك، وأرسلت نسخ من هذا الاحتجاج إلى ممثلى الحكومة الإيرانية فى واشنطن ولندن

(1) R/15/3/9/27 Naval Shiping, Persian Navy Activities & Vistis to Arab Ports. Secretary of State to Resident 23 rd December 1932.

(2) Ibid., Resident to Govt. of India 31 stOctober 1932.

(3) F.O. 371/17825 I.O. Historical Memo. on Bahrein 1934.

والى سكرتارية عصبة الأمم بهدف توزيعها على الأعضاء[١]. وكان الاحتجاج الإيرانى ينصب على أن الحكومة الإيرانية ترفض الاعتراف بالامتياز الذى منح لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا على أساس أن هذا الامتياز منح دون موافقة الحكومة الإيرانية، ولذلك فهى تحتفظ لنفسها بحقوقها فى حالة الربح أو بالتعويض فى حالة الخسارة[٢]. وفى نفس ذلك العام أيضاً احتجت الحكومة الإيرانية ضد فصل شركة نفط البحرين لمجموعة من العمال الإيرانيين، وعندما ردت الحكومة البريطانية على ذلك الاحتجاج بأن شركة نفط البحرين مؤسسة خاصة وأن حكومة البحرين ليس لها سيطرة عليها، أجابت الحكومة الإيرانية بأنه قد سبق لها الاحتجاج ضد استغلال الشركة لنفط البحرين، وإن إبعاد العمال الإيرانيين عن الشركة عمل غير عادل، وهو مثال لسلسلة الضغوط التى تمارسها السلطات البريطانية بهدف إثارة شعور الإيرانيين وإجبارهم على التخلى عن جنسياتهم[٣]. كما رفعت وزارة الخارجية الإيرانية مذكرة إلى مجلس عصبة الأمم؛ تنكر فيها على بريطانيا شرعية وجودها فى البحرين؛ وتطالب بتسليم تلك الجزر إليها، ولكن مجلس العصبة أصدر قرارا ببطلان دعوى إيران بعد مناقشات طويلة لوجهتى النظر البريطانية والإيرانية، وفى ذلك العام أيضا أرسلت إيران مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية أكدت فيها أنها لا تعترف بالمعاهدات البريطانية كمعاهدات رسمية وإن إمارات الخليج وعلى رأسها البحرين تعد جزءاً من الممتلكات الإيرانية، وهى تحتج بشدة على أية محاولة لخرق سيادتها الإقليمية[٤]. والجدير بالملاحظة أن الحكومة الإيرانية كانت تختار لإثارة إدعاءاتها على البحرين أو على غيرها من إمارات

(١) F.O. 371/17825 Hoare to F.O. 25th May 1934.

(٢) F.O. 371/17825 Extract from Times Newspaper 28th May, 1934.

(٣) F.O. 371/17825: British Legation, Tehran to F.O. 19th May 1934. See enclosure I Copy of a letter from Mirza Ali Khan, Ministry For Foreign Affairs to Mr Trott 16th May, 1934.

(٤) F.O. 371/17825 Persian Minister for Foreign Affairs Bagher Kazemi to H.M's Minister 30th April, 1934.

الخليج ظروف الخلاف بينهـا وبين بريطانيا على شئون النفط مـتخذة من إثارة هذه الادعاءات موضوعا للمساومة(١).

وقد أخذت السلطات الإيرانية تضغط على البحارنة الذين يذهبون إلى إيران من ذلك إرغـامهم على التـجنس بالجنسيـة الإيرانية وتطبـيق التـجنيد الإجبارى عليهم(٢). وفى مارس ١٩٣٤ صـدرت تنظيمات إيرانيـة خاصة بتـأشيرات السـفر كـانت تقضى برفـض تأشيـرة الدخـول إلى إيران على جوازات السـفـر الخاصـة بالبحارنة(٣).

وفى مـذكرة رسـمـيـة بريطانية عن النتـائج التى يمكن أن تتـرتب على هذه التنظيمات جاء فيها أنه «طالما أن الحكومة الإيرانية تعتبر البحرين مقاطعة خاصة بها فإنهـا ترفض ذكر كلمة البحـرين فى جوازات السفـر وتصر على معاملة البـحارنة معاملة الرعايا الإيرانيين، وسيكون من المستحيل على الرعايا الإنجليز المقيمين إقامة دائمة فى البحرين زيارة إيران، لأنه لن تقبل تأشيرة الوكيل السياسى فى البحرين، كمـا أنهم لن يحصلوا على تأشـيرة دخول إيرانيـة. وهذا أمر غيـر مريح بالنسـبة للموظفين التـابعين للوكيل البريطانى والذين يضطرون للقيـام بزيارات متعددة إلى المقيمية البريطانية فى بوشهر»(٤).

وقد ظهرت سوء معاملة السلطات الإيرانيـة للبحارنة فى خوزستان إذ قبض على عدد كبير منهم بحجة عدم وجود أوراق تسجيل إيرانية، كما قامت السلطات الإيرانية بمصادرة السـفن العربية وانتزاع أوراقها الخاصة وتسجيلها فى الموانى الإيرانية(٥). ولما مما أثار مشكلة حق إيران فى القيـام بعمليات التفتـيش البحرى فى الخليج كانت هناك إعـلانات سبق أن أصدرها بعض شيـوخ الخليج تجيز للسـفن الإيرانية

---

(١) مجلة البعثة الكويتية: عروبة البحرين، ابريل ١٩٥٣ السـنة السابعة العددالرابع عشر.

(٢) F.O. 371/17825 Bristish Vice Consulate, Mohamerah to His Majesty's Consul for Khuzistan April 10th 1935.

(٣) R/15/1/19/44 Memo. on Bahrein, Confidential January 13,1937 Research Dept. F.O.

(٤) Note on Results of Persian attitude towards Bahrein so far as travel facilities are Concerned British Consul. Bushire 23 rd October, 1940.

(٥) F.O. 371/20782 Iranian rights of inspection & search of Arab Dhows 26th Feb. 1937.

التفتيش على السفن التابعة لهم خارج المياه الإقليمية[١]، فقد اقترح المقيم البريطانى فى الخليج أن تطلب حكومة الهند من سلطان مسقط وشيوخ البحرين والكويت إلغاء تلك الإعلانات نظرا لتكرار سيطرة السفن الإيرانية على السفن العربية[٢].

وإزاء التعسف الإيرانى فيا يختص بسوء معاملة البحارنة والقبض عليهم ومصادرة سفنهم، أصدرت حكومة البحرين فى فبراير ١٩٣٧ قوانين الجنسية والملكية. ونصت هذه القوانين على إلغاء جنسية البحارنة الذين حصلوا على جنسيات أخرى وأن يطبق على الأجانب فى البحرين الذين تمنع حكوماتهم ملكية العقارات غير المنقولة فى بلادها نفس المعاملة، كما صدر إعلان صريح بتحريم ملكية الإيرانيين للممتلكات المنقولة فى البحرين[٣]. وقد بادرت الحكومة الإيرانية فى يونية ١٩٣٧ بالاحتجاج على صدو هذه القوانين باعتبارها مناهضة لسيادتها على البحرين وأكدت على أنه لن يترتب على صدورها أى مساس بحقوقها[٤]. ويفهم من ذلك أن إيران بادعاءاتها واحتجاجاتها إنما كانت تحاول الوقوف أمام التطور العصرى للإمارة، بما يتضمنه ذلك من تحديد الجنسية وضرورة الحصول على جوازات للسفر وتأشيرات دخول إلى البحرين، وتسجيل للأراضى وإنشاء المدارس الحديثة. إذ اعتبرت إيران أن كل هذه الإجراءات تستهدف القضاء على نفوذها فى

---

(١) يلاحظ أن هناك بعض أسانيد كانت تعطى لإيران حقوقا فى ممارسة عمليات التفتيش البحرى منها الاتفاقية البريطانية الإيرانية فى عام ١٨٩٧بالإضافة إلى ما تقرر فى بعض المؤتمرات الخاصة بمرور الأسلحة فى عامى ١٨٩٠ و ١٩٢٥ من مشاركة إيران فى عمليات التفتيش البحرى والجدير بالذكر أن هذه الإعلانات كانت تعطى السفن الإيرانية حق التفتيش على السفن العربية فى المياه الإيرانية كما كان للسفن الإيرانية حق التفتيش على السفن التابعة لمسقط فى أعالى البحار، وبالتالى فقد أصبح هذا الحق مطلقا إذ كان فى إمكان السفن الإيرانية أن تطارد أية سفينة عربية فى أعالى البحار تحت حجة التثبت فيما إذا كانت سفينة مستقلة أو غير تابعة لمسقط. Iranian Rights of inspection of Arab Dhows 1937 F.O. 371/20782.

(٢) F.O.371/20782 I.O. to F.O. 11th May 1932.

(٣) F.O. 371/19975 Bahrein Nationality & Property Laws 1936.

(٤) R/15/1/19/44 Persian Claim to Bahrein, H.M's. Minister, Tehran to H.M's Secretary of State for Foreign Affairs 17th June, 1937.

الإمارة[1]. وفى يونية ١٩٣٨ احتجت الحكومة الإيرانية على معاملة رعاياها فى البحرين، وذكرت فى احتجاجها أن بعض الإيرانيين سجنوا أو طردوا من البحرين نتيجة إصدار قانون الجنسية والملكية، بعد أن أقدمت حكومة البحرين على طرد جميع الأجانب الذين لا يمتلكون جوازات سفر معتمدة من القنصليات البريطانية، وقد أكدت الحكومة البريطانية فى ردها على الاحتجاج الإيرانى أن تلك التنظيمات طبقت على الأجانب وحتى على السكان الأصليين أنفسهم.

وكان لنشوب الحرب العالمية الثانية أثر كبير فى توقف الادعاءات الإيرانية، باستثناء احتجاج قدمته إيران ضد إيطاليا فى عام ١٩٤٠ بمناسبة تعرض البحرين لقصف المدفعية الإيطالية إذ كانت إيران لا تزال محايدة حتى ذلك التاريخ[2].

وبعد انتهاء الحرب فى عام ١٩٤٥ عادت الادعاءات والاحتجاجات الإيرانية وأخذت الصحافة الإيرانية تطالب بالبحرين[3]، إذ ظهرت موضوعات كثيرة بشأن البحرين فى الصحف الشيوعية أو التى تحركها الميول الشيوعية. كما أبدى حزب توده اهتماماً واضحاً بالبحرين[4]. وفى ٢١ سبتمبر ١٩٤٥ نشرت جريدة نيروزى إيران مقالة أشارت فيها إلى التصريح الذى أدلى به وزير الخارجية الإيرانية فى المجلس النيابى فى بهارى ستان عن انسحاب القوات السوفيتية من الأراضى الإيرانية، ودعا فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن تترك البحرين وتتوقف عن استغلال النفط، كما طالبت جريدة آهان التابعة لحزب تودة فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٦ بأن تعرض قضية البحرين على مؤتمرات الصلح، وفى ٢١ ديسمبر وجه أحد أعضاء حزب التجمع القومى الديمقراطى التهنئة لرئيس وزراء إيران على إقراره تسوية الصلح فى أذربيجان، وأطنب على الجيش الإيرانى لبطولته ولرفعه شعار الإمبراطورية الإيرانية (الشمس والأسد) على جميع حدود الإمبراطورية

---

(١) أحمد محمود صبحى: البحرين ودعوى إيران ص ص ١٦٥/١٦٦.

(٢) Humaidan, Les Princes de L'Or Noire p. 49 see also British Consul, Bushire to Resident, Bahrein 23 - 10-1940 R/15/1/19/44.

(٣) R/15/19/44 Persian Claim on Bahrein.

(٤) Residency to Agency, Bahrein 10-7-1946.

الفارسية القديمة من سيراكوس إلى خانقين، ومن آراس إلى البحرين[1]. وعلى أى حال فلم تظهر الحكومة الإيرانية اهتماماً بعرض قضية البحرين على الأمم المتحدة إذ كان فى اعتقادها أن النفوذ الإنجليزى قوى فى هذه المنظمة الدولية[2].

ومما يستلفت النظر أن الادعاءات الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت فى صيغة قومية عبرت عنها الصحف الإيرانية فى مقالات حماسية، كما عبر عنها الشعراء والأدباء الإيرانيون بقصائدهم[3] وأقلامهم. وفى عام ١٩٤٧ أصدرت وزارة التعليم الإيرانية تعليماتها بأن يلقن التلاميذ بأن البحرين تنتمى إلى إيران، وكان مما جاء فى هذه التعليمات «بالنظر إلى الحقيقة الواقعة بأن أرخبيل البحرين جزء من إيران فإن سكان هذا المكان رعايا إيرانيون ولذلك يطلب من جميع المدرسين توضيح الموقف لتلاميذهم»[4]. وبينما كان الحماس الإيرانى يشتعل باعتبار البحرين جزءاً من إيران، لم يكن فى البحرين من يؤيد هذا الشعور باستثناء بعض حوادث فردية اتخذتها الحكومة الإيرانية ذريعة لها للتأكيد على نمو شعور مُوالٍ لها بين سكان البحرين، ففى رسالة من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة إلى المقيم السياسى فى الخليج ذكر فيها أنه سمع خبراً مذاعاً من محطة الشرق الأدنى التى هى تحت الإدارة البريطانية بأن هناك شخصاً ادعى أنه يمثل الحزب القومى فى البحرين، وأن هذا الشخص على صلة بالحكومة الإيرانية، وأنه أبلغ أعضاء المجلس النيابى أن شعب البحرين يريد أن يرتبط بإيران بأسرع وقت ممكن، وأكد الشيخ سلمان فى رسالته بأنه ليس لأى شخص الحق فى أن يتحدث باسم شعب البحرين غير حاكمها.

---

(١) من الواضح أن ما ذكره رئيس وزراء إيران عن حدود الإمبراطورية الفارسية القديمة أمر مبالغ فيه وخاصة بالنسبة لتوسعها فى شرق البحر المتوسط.

(٢) R/15/1/19/44 Memo. on Bahrein, Confidential 13-1-1947.

(٣) فى قصيدة شعرية لسردار نشأت الله خان جاء فيها:

«إن لؤلؤة لامعة.. انتزعت من أيدى إيران.. انتزعتها يد الظلم وفصلت بها ابنا عزيزا عن أمه.. إن ذئب الاستعمار لم يكتف بالهند... ولكنه أنشب مخلبه الآخر... فى ضحية أخرى».

R/15/1/19/44 Extract From Surush Newspaper 28-1-1946.

(٤) R/15/1/19/44 Persian Claim on Bahrein, Residency, Bushire to His Majesty's Ambassador, Tehran 8th June, 1947.

وقد عرف فيما بعد أن هذا الشخص المشار إليه ويدعى عبد الله بن زريع، وهو شيعى المذهب، ادعى أنه يمثل حزباً سرياً فى البحرين وقدم عدة مطالب إلى المجلس النيابى الإيرانى وهى:

أولا: التصريح بتمثيل عضو بحرانى فى المجلس.

ثانيا: مد الخدمات التعليمية الإيرانية إلى البحرين، وقبول البحارنة للدراسة فى جامعة طهران.

ثالثا: إقامة مراكز فى الموانى الإيرانية لتسهيل دخول البحارنة إلى إيران.

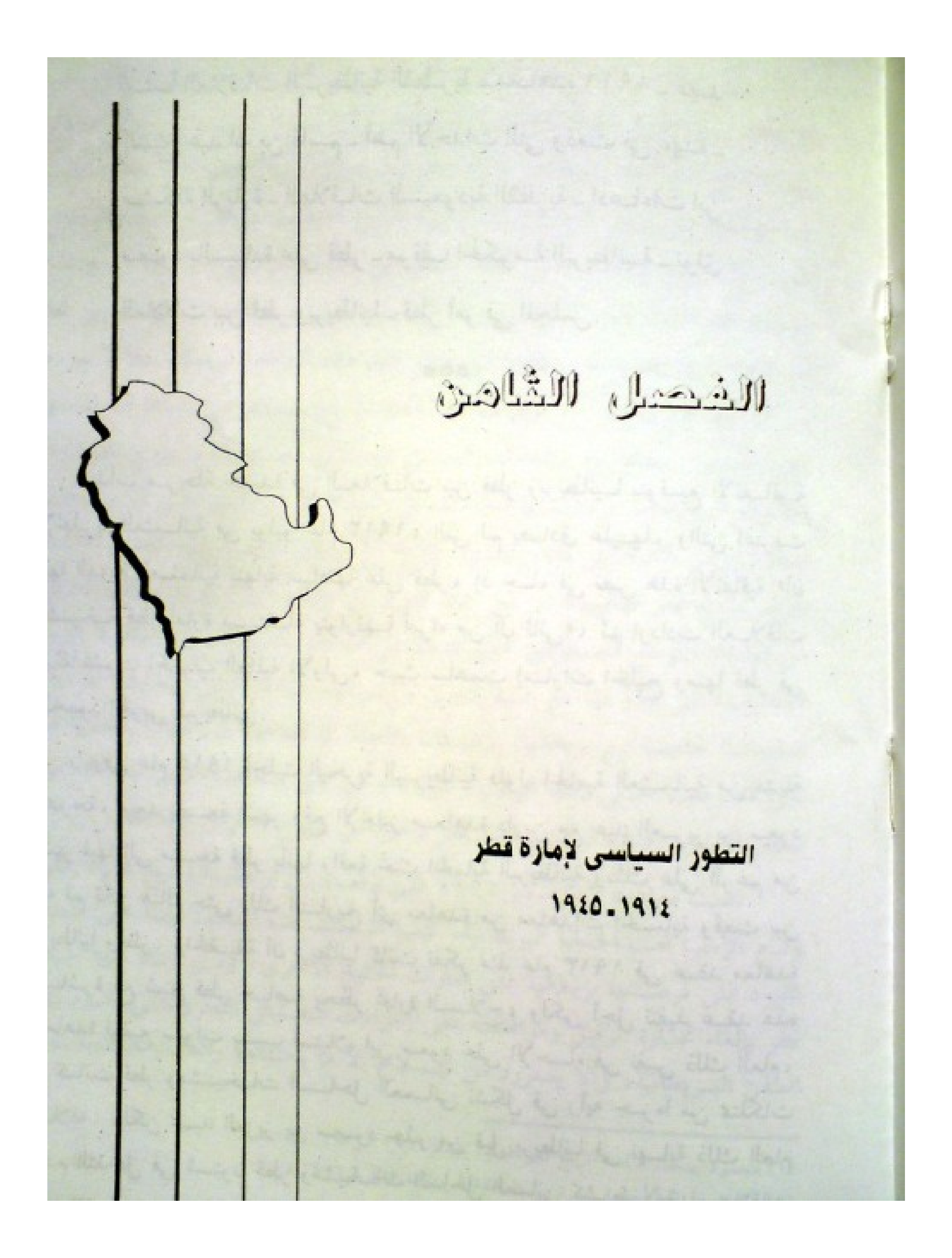
رابعا: إدخال برامج فى الإذاعة الإيرانية خاصة بسكان البحرين(١).

وبينما كانت إيران تتخذ حججاً لها فى بعض حوادث فردية، كان الشعور العربى القومى يتدفق على البحرين، وزاد ذلك الشعور حدة فى خلال الحرب العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٤٨(٢).

---

(١) R/15/1/19/44 Persian Claim on Bahrein: Extract Iran M.A. Bahrein Representative Received by Mijles Deputies Iran 14-1-1948.

(٢) أحمد محمود صبحى: البحرين ودعوى إيران ص ص ٢٣/ ٧٣٣.



الفصل الثامن

التطور السياسى لإمارة قطر

١٩١٤ـ١٩٤٥

منشأ العلاقات البريطانية القطرية - معاهدة ١٩١٦ - عهد الشيخ عبد الله بن قاسم - أهم الأحداث التى وقعت فى عهده - مشكلة الزبارة - العلاقات السعودية القطرية - ادعاءات ابن سعود بالسيادة على قطر - موقف الحكومة البريطانية - توثق العلاقات بين قطر وبريطانيا - قطر أمر فى المجلس.

***

بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات بين قطر وبريطانيا بتوقيع الاتفاقية الإنجليزية العثمانية فى يوليو عام ١٩١٣، التى لم يصادق عليها، والتى اعترفت فيها الدولة العثمانية بنهاية سيادتها على قطر، إذ جاء فى نص هذه الاتفاقية «أن مشيخة قطر إمارة مستقلة يتوارثها أمراء من آل ثانى»، ثم ازدادت العلاقات توثقابنشوب الحرب العالمية الأولى، حيث ساهمت إمارات الخليج ومنها قطر فى المجهود الحربى البريطانى.

وفى عام ١٩١٥ أجلت البحرية البريطانية فلول الحامية العثمانية من مدينة الدوحة، وبعد بضعة أشهر وقع الإنجليز معاهدة دارين مع عبد العزيز بن سعود أشير فيها إلى مشيخة قطر بأنها واقعة تحت الحماية البريطانية وذلك على الرغم من أنه لم تكن هناك حتى ذلك التاريخ أى معاهدة من معاهدات الحماية وقعت بين بريطانيا وقطر. والحقيقة أن بريطانيا كانت تفكر منذ عام ١٩١٣ فى عقد معاهدة مباشرة مع شيخ قطر خاصة بحظر تجارة السلاح، ولكن أجل تنفيذ عقد هذه المعاهدة لبضع سنوات بسبب استيلاء ابن سعود على الإحساء فى نفس ذلك العام، إذ كانت قطر ومشيخات الساحل العمانى تشكل فى رأيه جزءاً من ممتلكات أسلافه. ولكن عبد العزيز بن سعود حذر من قبل بريطانيا فى نهاية ذلك العام بعدم التدخل فى شئون قطر ومشيخات الساحل العمانى كشرط لإبقاء علاقات الصداقة بينه وبين الحكومة البريطانية.

وفى نوفمبر عام ١٩١٤ أبلغ حاكم قطر من قبل السير برسى كوكس المقيم البريطانى فى الخليج بقيام الحرب مع تركيا، وكما أشرنا أبقى شيخ قطر علاقات الصداقة مع الحكومة البريطانية خلال الحرب. ومن ناحية أخرى فإن إعلان الحرب وما تبعها من انهيار تجارة السلاح فى الخليج جعلت مسألة عقد معاهدة مع قطرمسألة قليلة الأهمية حتى أعيد النظر فى هذا الشأن فى عام ١٩١٥. وبدأت مفاوضات انتهت فى ٣ نوفمبر ١٩١٦ بعقد أولى معاهدات الحماية بين قطر وبريطانيا، وقد قصدت بريطانيا من وراء عقد هذه المعاهدة ضمان سلامة نفوذها ومواصلاتها فى المنطقة[1]. وتميزت هذه المعاهدة عن غيرها من المعاهدات المشابهة التى وقعتها بريطانيا مع مشيخات الساحل العمانى أنها نصت بوضوح بأن «تبذل الحكومة البريطانية مساعيها الحميدة فى حالة تعرض شيخ قطر لهجوم غير استفزازى من ناحية البر داخل حدود بلاده»[2]. وكان المقصود بهذا النص احتمال تعرض شيخ قطر لهجوم من قبل عبد العزيز بن سعود، إذ كانت بريطانيا تخشى من امتداد التوسع السعودى على الرغم من أن قطر اعتبرت فى اتفاقية دارين (القطيف) التى وقعتها مع عبد العزيز بن سعود كواحدة من الإمارات المرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وإن كان يلاحظ أن المعاهدة البريطانية القطرية لم تكن قد وقعت حتى ذلك الوقت، كما جاء فى نص معاهدة دارين أيضاً أنه من المنتظر أن تقرر حدود أراضى شيخ قطر وغيره من شيوخ الساحل فيما بعد.

نصت معاهدة ٣ نوفمبر ١٩١٦ التى وقعت بين بريطانيا وشيخ قطر، على وضع الإمارة تحت الحماية البريطانية، كما اشتملت هذه المعاهدة أيضاً على جميع القيود التى فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج الأخرى، ومن ذلك تعهد شيخ قطر بإلغاء تجارة الرقيق وموافقته على إجراءات التفتيش البحرى التى تقوم بها السفن البريطانية، وألا يستورد من السلاح إلا ما يحتاجه والعشائر التابعة له،

---

(١) محمود بهجت سنان: تاريخ قطر العام، بغداد ١٩٦٦ ص٩٧.

(٢) انظر نص المادة الحادية عشرة من المعاهدة البريطانية القطرية ١٩١٦ فى:

I.O.B. 402 Katr 1908 - 1916.

وقدرت هذه الاحتياجات بخمسمائة قطعة سنوياً تشترى من مخزن الأسلحة فى مسقط، أو من أى مكان آخر توافق عليه الحكومة البريطانية، ولايجوز إعادة تصديرها كما لا يجوز لحاكم قطر أن يفرض رسماً أو ضرائب جمركية على الرعايا البريطانيين يزيد عن ٥٪، كما نصت المعاهدة أيضاً على عدم منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال مصائد اللؤلؤ أو غير ذلك من الثروات الطبيعية، وإقامة وكيل بريطانى فى الدوحة ومكاتب للبريد وأعمدة للبرق، مع ما يترتب على ذلك من إجراءات لتأمينها. وفى الوقت نفسه وقع شيخ قطر وثيقة منفصلة عن المعاهدة تضمنت قيوداً معينة منها:

أولا: عدم تبادل ممثلين مع أية دولة أخرى غير الحكومة البريطانية.

ثانيا: عدم التنازل عن أراضى تابعة له سواء كان ذلك عن طريق البيع أو التأجير أو النقل أو الهدية دون موافقة بريطانية سابقة.

ثالثا: عدم منح امتيازات خاصة باستغلال النفط أو غيره من موارد طبيعية لأى شخص دون موافقة المقيم البريطانى فى الخليج. ومما يذكر أن برسى كوكس تلقى تقديراً من وزارة الخارجية البريطانية عن الطريقة السليمة التى اتبعها فى مباحثاته التى انتهت بتوقيع هذه المعاهدة[١].

وفى نهاية الحرب العالمية الأولى منح شيخ قطر لقب .C.I.E وبذلك تميز عن غيره من شيوخ الساحل العمانى[٢]. والحقيقة أن الشيخ عبد الله آل ثانى كان معروفاً بولائه وعلاقاته الطيبة مع الإنجليز، وقد اشترك معه فى الحكم ابنه الشيخ حمد باعتباره ولياً للعهد، ثم تنازل عن الحكم له إلا أن المنية عاجلت الشيخ حمدفى حياة أبيه فعاد الشيخ عبد الله لحكم الإمارة مرة ثانية، حيث نصب ابنه عليا وليا للعهد بموافقة الحكومة البريطانية، ثم تنازل له عن الحكم نهائيا فى عام ١٩٤٩ بينما توفى هو فى عام ١٩٥٦[٣].

---

(١) F.O. 371,3047 F.O. to Under Secretary of State 7th Feb. 1917.

(٢) I.O.B. 402 Katr 1908 - 1916.

(٣) سنان: تاريخ قطر العام ص ٩٧.

وقد يكون من المفيد أن نشير فيما يلى إلى أهم الأحداث التى وقعت فى عهد الشيخ عبد الله وهى:

أولا: تجديد معاهدة ١٩١٦ وقد حدث ذلك فى عام ١٩٣٤.

ثانيا: ضم مدينة الزبارة إلى ممتلكات قطر، وكانت الزبارة من المناطق التى يعتبرها آل خليفة شيوخ البحرين جزءاً من ممتلكاتهم بحكم ادعاءاتهم التاريخية عليها إذ أنهم قد استقروا بها فى عام ١٧٧٦ عقب هجرتهم من الكويت واتخذوا منها قاعدة للوثوب على البحرين فى عام ١٧٨٣. وقد ترتب على ذلك الادعاء التاريخى ظهور مشكلة الزبارة التى أثرت إلى حد كبير فى مجرى العلاقات بين آل خليفة شيوخ البحرين وآل ثانى شيوخ قطر، وقد بلغ الخلاف أشده فى عام ١٩٣٧. ففى ذلك العام حاولت قطر الاستيلاء على الزبارة، وكادت العلاقات تتوقف تماماً بين قطر والبحرين، ولم تستأنف سيرها المعتاد إلا فى عام ١٩٤٤ عندما سوى الخلاف بين الحاكمين، وفيه سلمت البحرين بسيادة قطر على المناطق المتنازع عليها، وإن كانت المشكلات لم تتوقف تماماً بين الإمارتين.

ثالثا: منح الشيخ عبد الله امتيازاً للتنقيب عن النفط للشركة الإنجليزية الإيرانية المحدودة، وقد دخل هذا الامتياز حيز التنفيذ فى ١٧ مايو ١٩٣٧ وتم العثور على النفط فى عام ١٩٤٠[١].

رابعاً: توثق العلاقات بين قطر وبريطانيا وخاصة بعد العثور على النفط واستغلاله من قبل شركات بريطانية.

العلاقات السعودية القطرية

كان نجاح عبد العزيز بن سعود فى السيطرة على الإحساء فى عام ١٩١٣ باعثاً على تحقيق آماله فى استرداد السيطرة السعودية على قطر ومشيخات الساحل العمانى، ولكن كان هناك من الأسباب ماعرقل تنفيذه لتلك الآمال، من ذلك معارضة الحكومة البريطانية لحدوث أى توسع سعودى فضلاً عن انشغال ابن سعود

---

(١) محمود بهجت سنان: مرجع سبق ذكره ص ص ٩٦/٩٨.



بتوطيد حكمه وبصـراعاته الداخلية مع آل الرشيد فى حائل والأشراف الهـاشميين فى الحجـاز، ومع ذلك فإن ابن سعود لم يكن لـيفقد آمـاله فى إحراز توسع على السـاحل، وقـد ظهر ذلك عندما منح امتـياز النفط فى الإحسـاء للشركة الشرقـية والعامة فى عـام ١٩٢٢؛ إذ يلاحظ أنه توسع فى حدود هذا الامتـياز حتى أدخل فيه شبه جزيرة قطر بأكملها، ولذا كان من الطبيعى أن يعترض السير برسى كوكس على ذلك فى خلال لقائـه مع ابن سعود فى مؤتمر العقـير فى عام ١٩٢٢[١] ، إذ أوضح لكل من ابن سـعود والماجور فـرانك هولمز Holmes الذى يمثل الشـركة المذكورة بأنه ينبغى أخذ رأى الحكومـة البريطانيـة قبل عقـد أى امتـياز[٢]. وفى تعليمات من وزارة الخـارجية البريطانيـة أوضحت فيها أن المصـالح الأمريكية وراء تحركات هولمز وأنه ينبغى تذكير ابن سعود وتحذيره فى الوقت نفسه بما جاء فى نص المادة الرابعة مـن المعاهدة البريطانيـة القطرية فى عام ١٩١٦ بعـدم منح امتـيازات للنفط إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية[٣]. وفى خلال مفاوضات العقير أكد برسى كوكس أن قطر منفصلة عن الأراضى السعودية بخط يمتد بين سلوى وخور العديد. وبين عـامى ١٩٢٣ و١٩٢٤ ظهر خلاف بـين بريطانيا وابن سعـود، كان سببه التحريضات التى يقوم بها ابن سعود ضد مشيخة قطر بعد رحيل الدواسر عن البحـرين، وقد اقـترح المقـيم البريطانى فى الخلـيج ضرورة ضرب الدمـام لوقف التهديدات السعودية، ولكن وزارة المستعـمرات البريطانية عارضت ذلك مالم تكن هناك ضرورة قصوى[٤]. وعلى أى حال فإن توقيع مـعاهدة جدة بين بريطانيا وابن سعود فى عام ١٩٢٧ والتى تعهد فيها عبدالعزيز بن سعود بالمحافظة على علاقات الود مع شيوخ الكويت والبحرين وقطر ومشيخات السـاحل العمانى قد خففت إلى حد كبير من حدة التوتر الذى كان قائماً بين قطر وابن سعود، إذ إن شيخ قطر كان

---

(١) F.O. 371,17813 Dickson, Political Agent, Kuwait to Political Resident in Persian Gulf 4th July, 1933.

(٢) F.O. 371,17813 Note of Discussion with Sir Percy Cox on 20th Feb. 1934 on Question of Boundaries of Qatr.

(٣) F.O. 371,16007 F.O. Secretary of State C.O. 28th July 1936

(٤) C.O. 727 vol. 8 Telegram from the Secretary of State for Colonies to the Resident 2nd January, 1924.

قد تعرض فى السنوات السابقة لعقد هذه المعاهدة لتهديدات عنيفة، ففى عام ١٩٢١ أعرب شيخ قطر عن قلقه المتزايد من حوادث الكويت ـ معركة الجهراء ـ وعن امتداد الحركة الإخوانية إلى إمارته وعن احتمال أن يصبح رعاياه إخواناً، وبذلك يميلون إلى التبعية السعودية. وتساءل عما إذا كان من الممكن للحكومة البريطانية أن تسانده إذا هوجم من الداخل، وقد أجيب على ذلك بأن الحكومة البريطانية ليست على استعداد لأن تعد بأكثر من بذل مساعيها الحميدة. وفى تقرير من الكولونيل تريفور المقيم السياسى فى الخليج أكد فيه أن شيخ قطر كان يعانى من متاعب أخيه خليفة الذى كان يمهد للقيام بانقلاب ضد حكمه بتحريض من ابن سعود، غير أنه لم يستطع أن يقدم وعوداً للشيخ عبدالله وأكد له أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تساعده إلا من خلال الوسائل السياسية فقط عملا بنص المعاهدة[١]. ومع ذلك فقد اقترح تريفور على حكومة الهند توجيه إنذار لابن سعود باعتباره مسئولا عن الحوادث التى تقع من جانب رعاياه من الإخوان على الإمارات التى تربطها ببريطانيا معاهدات خاصة، وأنه مسئول عن إعادة الأمن إلى نصابه، ولكن هذا الاقتراح لم ينفذ[٢]. ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تدرك جيداً أن مخاوف شيخ قطر من السعوديين إنما هى مخاوف مبالغ فيها إلى حد كبير، فابن سعود لن يجد سبباً واضحاً للقيام بهجوم صريح ضد شيخ قطر لأنه يتلقى الزكاة السنوية المعتادة، كما أن الموظفين التابعين له فى الأحساء فى موقف يستطيعون منه ممارسة نفوذهم. والأهم من ذلك أن مقاومة التوسع السعودى تستلزم من بريطانيا التحكم فى الأراضى الظهيرة لإمارات الخليج. وحول بداية الثلاثينيات أصبح واضحاً أن النفوذ السعودى يتقلص أكثر من كونه يتزايد، خاصة بعد أن قضى عبد العزيز بن سعود على ثورة الإخوان، وأصبح ينظر إليه باعتباره مؤسساً لدولة حديثة وليس إماما لدعوة دينية فحسب[٣].

---

(١) C.O. 727 vol. 4 Trevor to Bray 13th May 1921.

(٢) B. 437 Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & British Govt. 1800-1924 I.O. 1st Sept. 1934 by Laithwaite J.B.

(٣) F.O. 371,14483 Biscoe to Foreign Secretary to the Govt. of India, 1930.

وفى أواخر عام ١٩٣٣ عزم الشيخ عبد الله آل ثانى على زيارة ابن سعود فى عاصمته بالرياض، وبمناسبة هذه الزيارة اقترح المقيم البريطانى لدى حكومة الهند بأن يقوم الوكيل السياسى فى البحرين بزيارة إلى قطر ليطلع الشيخ على الموقف بصفة عامة، ويحذره بألا يقيد نفسه بأية التزامات خلال زيارته لابن سعود، وأجابت حكومة الهند بموافقتها على ذلك، وأضافت أنه ينبغى التركيز أيضاً على أن المادة الرابعة من المعاهدة البريطانية القطرية فى عام ١٩١٦ تتطلب موافقة مسبقة على هذه الزيارة[١].

وقد أفردت جريدة أم القرى، وهى الجريدة الرسمية للمملكة العربية السعودية، تفصيلا كاملا عن تلك الزيارة التى قام بها الشيخ عبد الله بن قاسم للملك عبد العزيز بن سعود بمناسبة إعلان قيام المملكة العربية السعودية فى سبتمبر ١٩٣٢[٢]. وقد قام الشيخ عبد الله بهذه الزيارة بصحبة نجله حمد وأخيه ثانى وبعض أبنائه، وفى خلال زيارته وقع اتفاقاً مع ابن سعود تعهد فيه ألا يمنح امتيازا للنفط فى الأراضى الداخلية من قطر، وألا يزيد ما يمنحه من امتيازات عن مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها. ويبدو واضحا أن شركة كاليفورنيا وعبد العزيز ابن سعود كانا وراء هذا التعهد من قبل الشيخ، ولذلك اقترح المقيم البريطانى على حكومة الهند بأنه من الضرورى الكتابة إلى شيخ قطر بأن منحه امتيازا لاستغلال النفط فى بلاده إلى الشركة الإنجليزية الإيرانية سيقابل بتقديم حماية بريطانية كافية له. وفى برقية أخرى من المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند أكد فيها أن العروض الأمريكية أكثر إغراء للشيخ، ولكن ينبغى أن يوضح له بأن الأمر ليس سراً فى أن ابن سعود وراء شركة كاليفورنيا، وأنه قد يترتب على منحه الامتياز للشركة المذكورة أن تغتصب ممتلكاته من قبل ابن سعود، وأن يختفى من الوجود كحاكم مستقل. وذكر المقيم البريطانى بصدد ذلك أنه قد وصلته تقارير من الوكيل

---

(١) F.O. 371,19070 Resident to Secretary of State for India, 1936.

(٢) F.O.371,168539 Extract from Mecca Umm El Qura No. 457 of 15 - 9 - 1932 Enclosure in a letter from British Legation Jedda to His Majesty's Pnricipal Secretary of State for Foreign Affairs 19 th Sept. 1933.

البريطانى فى الكويت جاء فيها أن شيخ الكويت أكد له أنه قد تلقى أنباء من الرياض مفادها أن ابن سعود حذر شيخ قطر بأنه ليس فى حرية لإعطاء أى امتياز للتنقيب عن النفط إلى الشركة الإنجليزية الإيرانية، أو إلى أية شركة بريطانية أخرى وأنه لو فعل ذلك فسيكون على مسئوليته الخاصة[١].

وفى مقابلة أجريت بين المستر لوميزLoomis، المستشار التجارى للعلاقات الخارجية لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وبين أحد المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية، أكد المستر لوميز بأن ابن سعود أوضح لشركته بأن له سيادة من نوع معين على إمارة قطر، كما اقتبس لوميز فقرات من دليل الصلح الخاص بالخليج الذى نشره القسم التاريخى بوزارة الخارجية البريطانية فى عام ١٩٢٠، وقد جاء فى هذه الفقرات بأن سيطرة ابن سعود تمتد على شبه جزيرة قطر. وفى أجابة وزارة الخارجية البريطانية أكدت خطأ الاستناد على هذه الفقرات، إذ إن ابن سعود قد ارتبط فى عام ١٩٢٧ بمعاهدة جدة مع الحكومة البريطانية التى امتنع فى إحدى موادها صراحة عن المداخلة فى شئون قطر، وأجاب لوميز بأنه يسره أن يعلم ذلك لأنه لا يريد لشركته أن تنقاد بواسطة ابن سعود انقيادا خاطئاً فيما يختص بشئون شبه جزيرة قطر[٢].

والجدير بالذكر أن وزارة الهند أرسلت استفساراً لوزارة الخارجية البريطانية عما جاء فى دليل الصلح الخاص بالخليج[٣]؛ من أن ابن سعود يسيطر على شبه جزيرة قطر، وطالبت بضرورة توضيح هذه الفقرات حتى لا تستغل ضد المصالح البريطانية. وأجابت وزارة الخارجية أنه ينبغى توجيه النظر إلى ملحوظات النشر التى جاء فيها أنه على الرغم من أن هذا الدليل وضع تحت مسئولية وزارة الخارجية وأنه صدر بموافقتها، فإنها مع ذلك لا يمكن أن تكون مسئولة عن صحة محتويات

---

(١) F.O. 371,17793 Resident to Secretary to the Govt of India Foreign & Political Dept. 29-1-1934

(٢) F.O. 371,17825 Record of an interview with Mr. Loomis Foreign Trade Advisor Standard Oil Company of California, 1936.

(٣) Handbooks Prepared Under the Direction of F.O. Historical Section persian Gulf No. 67. London 1920 p. 46,49,72.

هذا الدليل. ومن ناحية أخرى أن هذا الدليل وغيره من الكتيبات التى صدرت عقب الحرب العالمية الأولى، لا تعبر عن وجهة نظر الخارجية البريطانية، ولكنها فى حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون نشرات لمعلومات قدمتها وزارة الخارجية البريطانية للبعثات الدبلوماسية البريطانية للاستعانة بها فى مؤتمرات الصلح التى انعقدت فى باريس. ومع ذلك فإنه ليس هناك ما يضر فى الدليل سوى ما جاء فى صفحة ٧٢ بسيادة ابن سعود على شبه جنزيرة قطر. ولكن الأمر يبدو متناقضاً بالنسبة للقارئ الفطن حينما يقارن هذه العبارة بما ورد فى نفس الدليل عن المعاهدة البريطانية فى عام ١٩١٥ مع عبد العزيز بن سعود، وفى عام ١٩١٦ مع شيخ قطر. وأكدت وزارة الخارجية البريطانية بأنه إذا ماحاولت السعودية أو الشركات الأمريكية من ورائها استغلال ما ورد فى هذا الدليل فإنها مطمئنة تماماً إلى سلامة موقفها بما جاء فى ملحوظات النشر السابق الإشارة إليها[١].

وعلى أية حال فقد نجحت المناورات البريطانية ضد ابن سعود وشركة كاليفورنيا فى ١٧ مايو ١٩٣٥ حينما وقع الشيخ عبد الله اتفاقية خاصة بامتياز النفط فى قطر مع الشركة الإنجليزية الإيرانية[٢]. ومع ذلك فقد أكد أندرو ريان الوزير البريطانى المفوض فى جدة أنه عندما منح شيخ قطر امتياز النفط إلى الشركة الإنجليزية الإيرانية كتب له ابن سعود يحذره بعدم السماح للمنقبين التابعين للشركة بمباشرة أية عمليات تنقيبية فى أراضى قطر قبل إقرار الحدود بينه وبين السعودية، بينما تمسكت الحكومة البريطانية باستعدادها للدفاع عن المقاطعات التى تشملها مشيخة قطر[٣].

وهكذا يلاحظ تفاقم المشكلات الحدودية بين السعودية وقطر بعد منح امتياز النفط فى عام ١٩٣٥، كما تدخلت الحكومة البريطانية فى تلك المشكلات وخاصة

---

(١) F.O. 371/18911 His Majesty's Govt. Relations with Trucial Sheikhs, F.O. to I.O. 30th May 1935.

(٢) F.O. 371/18911 Intelligence Service 16-31 st May, 1935

(٣) F.O. 371/19977 Anglo-Saudi Negotiations, Eastern & South Eastern Arabia, Ryan 30th May 1935.

بعد أن أكدت عدم اعترافها باتفاق زعم ابن سعود أنه عقده مع شيخ قطر قبل عام ١٩١٦ بواسطة عبد الله بن جلوى عـامله فى الإحساء[١]. وكان ابن سعود يتذرع بذلك الاتفاق لما يترتب عليه من السيطرة على جبل النقش[٢]. ولما كان شيخ قطر لا يعتـرف بهذا الاتفاق فإن ذلـك قد أتاح لبريطانيا مـجادلات أكثـر عنفاً مع ابن سعود أما الأدلة التى سـاقها ابن سعود لتأكيد وجود هذا الاتـفاق فهى عدم دخول الإخوان جبل دخان والعرايق، نتيـجة مراسلات تمت فى هذا الشأن بين شيخ قطر وعبدالله بن جلوى[٣]، بيد أن الحكومة البريطانية لم تعتـرف بهذا الاتفاق واعتبرته اختلاقا من السعودية، بدليل أنها عجزت عن تقديم الوثائق الخاصة به.

وقد يكون من المناسب أن نشير فيما يلـى إلى الأسباب الرئيسية التى جعلت الحكومة البريطانية تتدخل فى مسألة العلاقات بين قطر والسعودية وهى:

أولا: تزايد مشكلات النفط بعد أن منح شيخ قطر امتيازات لشركة البترول الإنجليزية الإيرانية، حيث احتج ابن سعود على منح تلك الامتيازات وهدد بإيقاف عمليـات الاستغـلال، وأصبح من المتوقع بأن المصـالح الأمريكيـة التى استطاعت الحصول على امـتياز الأحسـاء فى عام ١٩٣٣ ترغب فى مد عمليـاتها إلى المناطق المجاورة، وهذا الوضع أوجـد مركزاً صعبـاً للغاية أمام الحكومة البـريطانية، ومن ناحية أخرى فإن مـصالح أمريكية أخرى كانت تحاول الحصـول على امتيازمن شيخ أبوظبى الذى كانـت حدوده الجنوبية غـير محـدده أو على الأحرى غـير متـعارف عليها.

ثانيا: كان لابد من تعيـين حدود سياسية لقطر ومشيخـات السـاحل العمانى حتى يمكن وضع حد لتوسعات ابن سعود نحو الشرق.

ثالثا: كان الإيطاليون يبذلون جهوداً كبيرة لمد نفوذهم فى السعودية، وكانت هناك خطورة من استجابة ابن سعـود للتقدم الإيطالى فى الوقت الذى لم تكن فيه الحكومة البريطانية على استعداد لتسوية مشكلاتها معه[٤].

---

(١) F.O. 371/19970 I.O. to Rendel F.O. 12th Feb. 1936.

(٢) F.O. 371/19970 Anglo-Saudi Negotiations, Eastern & South Eastern Arabia. Andrew Ryan 30th May, 1936.

(٣) F.O. 371/19970 British Legation Jedda to Anthony Eden 1 st June 1936.

(٤) F.O. 371/19970 Anglo-Saudi Negotiations, Eastern & South Eastern Arabia, Andrew Ryan, 30th May 1936.

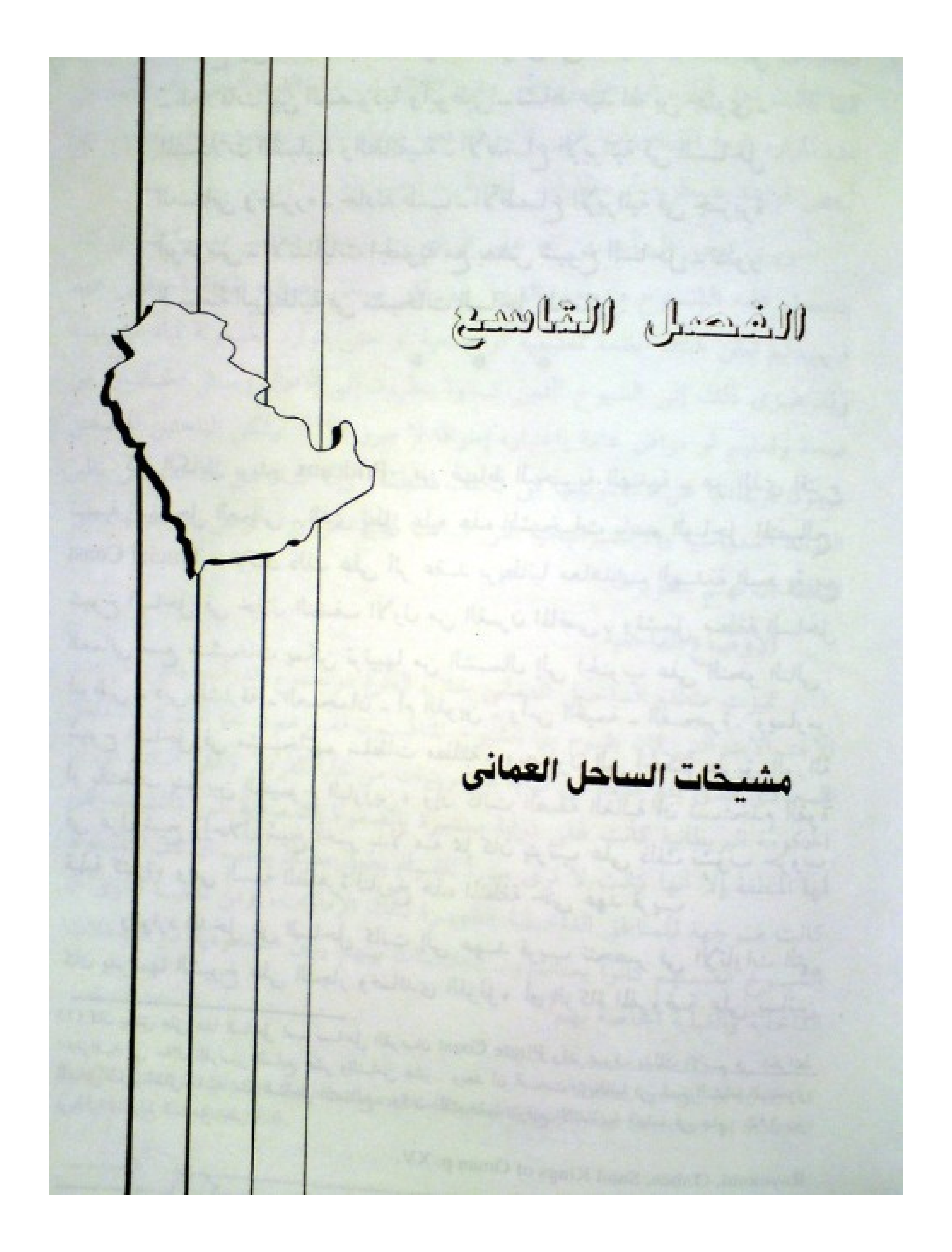
توثق العلاقات بين قطر وبريطانيا:

بعد أن تم العثور على النفط فى قطر بكميات تجارية توثقت العلاقات البريطانية القطرية بأكثر مما كانت عليه من قبل، ففى عام ١٩٣٨ جددت المعاهدة بين الطرفين، وفى العام التالى صدر مرسوم أمر فى المجلس Qatr Order in Council، وهذا المرسوم كان يتعلق بمباشرة الإنجليز اختصاصات القضاء فى القضايا الجنائية التى يتهم فيها رعايا بريطانيون أو أشخاص متمتعون بالحماية البريطانية، وكذلك فى القضايا المدنية التى يكون فيها كلا الطرفين رعايا بريطانيين أو متمتعين بالحماية البريطانية. وإن كان المرسوم نص بصفة خاصة على أن عبارة الشخص المتمتع بالحماية البريطانية لا تشمل رعايا الكويت والبحرين ومشيخات ساحل الصلح البحرى، إذ إن هؤلاء يخضعون لقضاء المحاكم المحلية[1].

وفى أبريل ١٩٤٩ استبدل هذا المرسوم بمرسوم آخر وضع موضع التنفيذ، وكان سبب ذلك ماطرأ من تغير على وضع حكومة الهند التى ألغيت بعد إعلان استقلال الهند والباكستان فى عام ١٩٤٧. وقد صدرت مراسيم من هذا القبيل خاصة بالبحرين ومسقط والكويت والمشيخات المهادنة، ووضع نص صريح يقضى بأن تنفذ الأحكام التى تصدرها محاكم تنشأ بمقتضى هذه المراسيم فى أية إمارة من هذه الإمارات. وقد يكون لهذا النص بعض المغزى فى ضوء اقتراح عرض فى ذلك الوقت، كان يرمي إلى اتحاد جميع إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية. وحتى عام ١٩٤٩ لم يكن فى قطر ممثل من قبل الحكومة البريطانية وإن كان الممثل البريطانى فى البحرين قد أوكل إليه رعاية المصالح البريطانية فى قطر، ولكن فى عام ١٩٤٩ عين وكيل بريطانى فى الدوحة، وكان تعيينه ارتقاباً لتوسع نطاق علاقات قطرمع الحكومة البريطانية، وكان هذا التوسع شيئاً لا مفر منه نتيجة لتصدير النفط بكميات تجارية. كما عين شيخ قطر مستشارين إنجليز ليعاونوه فى إدارة الأمن العام وفى غيرها من المصالح والإدارات الحكومية المختلفة.

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣١٠.
(٢) المصدر السابق ص ٣١٣.



الفصل التاسع

مشيخات الساحل العمانى

الأوضاع الداخلية فى المشيخات ـ الاغتيالات الأسرية ـ الصراع بين المشيخات ـ النفوذ السعودى فى مشيخات الساحل ـ العلاقات بين السعودية وأبوظبى ـ نشاط عبد الله بن جلوى ـ المشكلات القبلية والطائفية ـ الأطماع الإيرانية فى الساحل العمانى وجزره ـ حادثة طنب ـ الأطماع الإيرانية فى جزيرة أبوموسى ـ الاتفاقيات الجوية مع بعض شيوخ الساحل ـ تطور السياسة البريطانية فى مشيخات الساحل العمانى.

* * *

كان الكابتن بريدو Prideaux- من ضباط البحرية الهندية ـ هو الذى اقترح تسمية الساحل العمانى ـ الذى تطل عليه هذه المشيخات باسم الساحل المتصالح Trucial Coast – وكان ذلك على أثر عقد بريطانيا معاهدات الهدنة البحرية مع شيوخ الساحل فى خلال النصف الأول من القرن الماضى. وتشمل منطقة الساحل العمانى سبع مشيخات يمكن ترتيبها من الشمال إلى الجنوب على النحو التالى: أبوظبى ـ دبى-الشارقة ـ العجمان ـ أم القوين ـ رأس الخيمة ـ الفجيرة. ويمارس شيوخ الساحل فى مشيخاتهم سلطات مطلقة، ويصلون إلى الحكم بطريق الوراثة أو بانتخاب يتم بين الشيوخ البارزين، وإن كانت الصفة الغالبة أن تستخدم القوة فى عزل شيخ وإحلال شيخ آخر بدلا منه مما كان يترتب على ذلك نشوب حروب قبلية كثيرة، وهى السمة الظاهرة لتاريخ هذه المنطقة حتى عهد قريب.

وموارد الدخل فى الساحل كانت إلى عهد قريب تنحصر فى الإتاوات التى كان يفرضها الشيوخ على التجار وصائدى اللؤلؤ، أو الزكاة المفروضة على بساتين

---

(١) كان يطلق على هذا الساحل اسم ساحل القرصان Pirate Coast وقد عرف بذلك الاسم فى الخرائط الجغرافية فى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبعد أن نجحت بريطانيا فى قمع النشاط البحرى للقبائل العربيةاطلق عليه اسم الساحل المتصالح، وكان ذلك عقب توقيع الاتفاقية العامة فى عام ١٨٢٠ بين بريطانيا وشيوخ الساحل انظر:

Raymond, O'shea, Sand Kings of Oman p. XV.

النخيل، هذا بالإضـافة إلى الدخل المتحصل عليـه من تجارة الرقيق التى اسـتمرت قائمة فى السـاحل العمانى إلى بداية الخمسـينيات من هذا القرن، على الرغم من أنها كانت تعد تجارة غير مشـروعة. وفى الثلاثينيات من القرن الحالى أضيفت إلى هذه الموارد قيمة الإيجارات التى كانت تدفعها الحكومة البريطانية مقابل استخدامها لبعض قواعد عسكرية أو مطارات للخطوط الجوية الإمبراطورية.

ويرى بعض البـاحثـين أنه على الرغم من الدخل الكبـير نسـبيا الـذى كان يتحصل عليه الشـيوخ فإن هذا الدخل لم يكن يستغل لصالح المنطقـة، فإلى عهد قريب لم تكن هناك أنظمة تعليمية أو صحية أو حتى موارد مضمونة لمياه الشرب، وقد عـزى ذلك إلى الشيوخ الذين كـانوا ينظرون إلى إدخال وسائل الحـضارة من صحة وتعليم أو مرافق عامة باعتباره إسرافا لا مبرر له[١]. ولكن الباحثين المنصفين يدينون بريطانيا عن مسـئوليتها فى تخلف المنطقة، وإنه كـان من الأجدى فى نظير الفوائد السـياسية والإستـراتيجية التى كـانت تجنيها من وراء فرض سـيطرتها على المنطقة أن تهتم بتطويرها.

الأوضاع الداخلية:

تميزت منطقة السـاحـل العمانى خلال الفترة موضـوع الدراسة بكثرة حوادث الاغتـيالات التى كان يقـوم بها الشيوخ المنافـسون لغيـرهم، كما تميـزت بالتغلغل السعودى الذى بلغ أشده فى نهاية العشرينيات من هذا القرن. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت على دراية مستمرة بالضغوط السعودية التى كانت تتعرض لها المنطقة إلا أنها كانت لا ترى مبرراً للقـيام بعمل مضاد بسبب أن تلك الضغوط كانت مـوجهة للمناطق الداخـلية الظهيـرة لتلك الإمارات، ومن ناحيـة أخرى أن الشيـوخ أنفـسـهم كانوا يعـتبـرون العلاقـات بينهم وبين السـعـودية من المشكلات الداخلية والقبلية الخاصة بهم[٢].

---

(١) O'shea, op. cit., p. 16 ff.

(٢) F.o. 371/1144 cf. Nejdian Encroashments on Trucial Coast, Under Secretary of State C.O. to F.O 24th Juy, 1926.



والحقيقة أن مشيخات الساحل العمانى تميزت بالفوضى البالغة والحروب الأهلية العنيفة التى كانت لاتكاد تهدأ فيما بينها، أو حتى التى كانت تحدث فى داخل المشيخة نفسها، ويرجع ذلك فى تقديرنا إلى أسباب كثيرة يمكن أن نبرزها على الوجه التالى:

أولا: الظروف القبلية التى تعيشها المنطقة.

ثانيا: عدم وصول هذه المشيخات إلى مرحلة من النضج أو الاستقرارالسياسى.

ثالثا: لا ينبغى إغفال تأثير السياسة البريطانية على الأوضاع المضطربة فى تلك المشيخات، وإن ظهرت فى صورة المنقذ لها من تلك الأوضاع التى كانت تصطرع فيها.

ويمكن أن نعرض توضيحاً لذلك بعرض صور من الأوضاع المضطربة التى كانت تعيشها المنطقة، وهى قد تبدو معقدة للقارئ؛ ومع ذلك فقد كانت بالنسبة للباحث أشد تعقيداً. وعلى أى حال فإننا نستطيع أن نخرج من وراء دراستنا لهذه الاضطرابات بأن السلطات البريطانية كانت تستغل حدوثها، أو ربما كانت فى بعض الأحيان المحرضة عليها بطريق مباشر أو غير مباشر، حتى تظفر بتحقيق قدر أكبر من السيطرة والنفوذ على هذه المنطقة؛ التى غدت منذ بداية الثلاثينيات من هذا القرن من الأهمية السياسية والإستراتيجية الكبيرة بالنسبة للسياسة البريطانية. إذ أتاحت هذه الاضطرابات الفرصة لبريطانيا لكى تفرض رقابتها الفعلية وأن تجعل من نفسها فى أحيان كثيرة حكماً فى المنازعات القائمة، وأن تتدخل لأتفه الأسباب بحجة المحافظة على قواعدها البحرية والجوية التى أكثرت من إنشائها فى المنطقة منذ بداية الثلاثينيات من القرن الحالى.

الصراع بين رأس الخيمة ورامس:

وتطالعنا من بين هذه الاضطرابات صورة للصراع الذى حدث فى يونيو من عام ١٩٢١ بين كل من سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة، وعبد الرحمن بن صالح شيخ رامس. وقد أيد الأخير فى صراعه كل من شيخ بكا ودبا اللذين كانا يتبعان سلطنة مسقط[1]. وعلى الرغم من أن الوكيل الوطنى فى الشارقة قد تدخل

(1) Precis of dispute between Rams & Ras El Khima.

فى حل النزاع القائم ونجح فى عقد مهادنة بين الشيخين، إلا أنه حدث فى خلال الفترة التى أعقبتها مقتل شيخ رامس؛ ولذلك اشتبه فى أن يكون شيخ رأس الخيمة هو المحرض على قتله بسبب عدائه له وصداقته للقاتل. وفضلاً عن ذلك فقد أصر شيخ رأس الخيمة على احتجاز شقيقى المقتول فى إمارته، ولذلك كان من الطبيعى أن يتجدد النزاع. وقد بادرت السلطات البريطانية بوضع تسوية للأطراف المتصارعة التى تقابلت بالفعل على ظهر الباخرة Cyclamen حيث توسط الضابط الأعلى للبحرية البريطانية فى عقد صلح بينهم كان يقوم على ما يأتى:

أولا: يتعهد شيخ رأس الخيمة بألا يلحق أى ضرر بأبناء الشيخ المقتول، وأن يجعل من أحدهما شيخاً على رامس.

ثانيا: أن يحتجز القاتل فى رأس الخيمة.

ثالثا: أن يتعهد شيخ رامس الجديد بعدم القيام بأى عمل عدائى ضد رأس الخيمة وأن يقطع علاقته بشيخ الشحوح.

ومع ذلك فلم يمض وقت طويل على عقد هذه التسوية، حتى بادر شيخ رامس بخرقها وذلك بتوجيه هجوم على رأس الخيمة مما دعا القائد الأعلى للبحرية البريطانية فى الخليج إلى تجديد التسوية، على أن يتعهد شيخ رامس بدفع زكاة سنوية إلى شيخ رأس الخيمة وأن يوافق على بناء استحكامات خاصة برأس الخيمة فى خور رامس. ولما كان شيخ رامس يعتمد على تأييد كل من شيخ بكا ودبا فقد كان من الضرورى أن تعمل السلطات البريطانية للحصول على موافقتهما على هذه المهادنة، وتسوية الخلافات القائمة بينهما وبين شيخ رأس الخيمة[1].

الصراع بين عجمان والشارقة:

فى عام ١٩٢٠ انشق أحد أقرباء الشيخ خالد حاكم الشارقة ويدعى عبد الرحمن عن الحاكم، ودبر هجوما على عجمان حيث نجح فى الاستيلاء على قلعتها. وفيما يبدو أن حاكم الشارقة لم يكن موافقاً على هذا الهجوم الذى قام به

---

(١) Ibid.

قريبه هذا حتى أنه أمر القوات المهاجمة بالعودة إلى الشارقة، وقام بعقد صلح بينه وبين شيخ عجمان. واضطر الشيخ عبد الرحمن الذى دبر الهجوم على عجمان أن يلتجئ إلى الوكيل الوطنى فى الشارقة، ولكنه ما لبث أن انتقل إلى دبى حيث استقر فى الحيرة وهى قرية تتبع إمارة الشارقة.

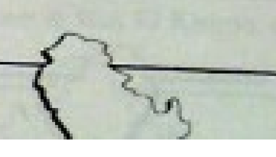
وعندما اتجه الشيخ خالد حاكم الشارقة إلى مهاجمته وإقصائه عنها تدخل الضابط الأعلى للبحرية البريطانية فى الخليج وقام بعقد صلح بين الطرفين. وفى مارس ١٩٢٣ قوى عبد الرحمن مركزه بتزويج ابنته لسلطان بن صقر، وهو من أشد المنافسين للشيخ خالد، وفى العام التالى ساعد عبد الرحمن زوج ابنته فى طرد الشيخ خالد من مشيخته وتم بالفعل وصول سلطان بن صقر إلى حكم الشارقة، بينما استمر عبد الرحمن حاكما على الحيرة(١). وفى عام ١٩٢٨ تولى مشيخة عجمان الشيخ رشيد بن حميد واعترف المقيم البريطانى بولايته بعد أن تعهد له بالالتزام بالمعاهدات القائمة بين المشيخة والحكومة البريطانية(٢). وفى عام ١٩٣٣ حاول الامتداد بنفوذه إلى الحيرة، وبالفعل أرسل ثلاثة من رجاله لقتل الشيخ عبد الرحمن، ولكنهم فشلوا فى مهمتهم وبالتالى انكشفت المؤامرة التى كان يدبرها شيخ عجمان لاغتيال الشيخ عبد الرحمن فى الحيرة. ولما كان موضوع الحيرة يهم سلطان بن صقر شيخ الشارقة فقد قام بزيارة إلى رأس الخيمة لمقابلة شيخها سلطان بن سالم بهدف الحصول على تأييده فى حالة تجدد العداء بينه وبين شيخ عجمان(٣). ومن ناحية أخرى فإنه لما كان حدوث اضطرابات فى الشارقة قد يؤدى إلى إضرار بالقاعدة الجوية البريطانية المقامة بها فقد قام المقيم البريطانى فى الخليج فى يناير ١٩٣٤ بتوجيه إنذار إلى كل من شيخ الشارقة وعجمان بأنه إذا حدث فى أثناء صراعهما اعتداء على ممتلكات أو أرواح الرعايا البريطانيين، أو

---

(١) R/15/11/1980 Arab Coast - Ajman - Sharja Affairs.

(٢) F.O. 371/13010 Political Resident to the Foreign Secretary to theGovt. of India 22nd July, 1928.

(٣) F.O. 371/16853 Diary No. 16 of 1933 Political Agency, Bahrein see also Diary No. 17News from the Period 1st to 15 th September 1933.



تهديد سلامة المطار الجوى فى الشارقـة، فإنه سيعتبرهما مسئولين مسئولية مباشرة عن ذلك. وقد نجح المقيم البريطانى فى خلال زيارة قام بها إلى المنطقة فى أن يعقد صلحاً بين شيخى الشارقة وعجمان، بواسطة شيخ دبى الذى قبل أن يكون وسيطاً بين الشيخين المتنازعين.

الصراع بين أبوظبى وأم القوين والشارقة:

تركز الصراع بين أبوظبى وأم القـوين حول شئون قبـيلة بنى قتب، وظهر أن شيخ الشارقـة أخذ ينحاز إلى أبوظبى ضد أم القوين إذ كـتب إلى المقيم البريطانى فى الخليج الكولونـيل تريفور فى يونـية من عـام ١٩١٥ بضـرورة تحذير شـيخ أم القوين من خطورة خرق شروط المعاهدة الموقـعة بين شيوخ الساحل وأم القوين فى عام ١٩١٥، وقـد استمر الشـيخ عبد الله بن راشـد حاكما على أم القـوين حتى اغتياله فى أكتوبر ١٩٢٣[١]، وفسرت أسـباب الاغتيال بأنه قتل بواسطة عـبد كان يعمل عنده، اختـلف مع نجدى فى سوق المدينة، وعندما شكا النجـدى العبد إلى سيده بادر بتأنيبه فتضايق العبد وقام بقتل الشيخ[٢]. ومن الطبيعى أن هذا التعليل لم يكن مقنعا؛ وإنما تتضح ظروف الاغتيال من رسالة بعث بها الوكيل الوطنى فى الشارقـة إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى ٢٧ أكـتوبر ١٩٢٣ جاء فيـها إن هناك احتمالا قويا فى أن يكون الشيخ حـمد بن إبراهيم الذى قفز إلى الحكم عند مقتل الشيخ عبد الله هو المحرض على قتل الشيخ. وعلى الرغم من أنه نجح فى السيطرة على الموقف، إلا أنه أخـذ يتعـرض لمتاعـب بالغة من قـبل إخوة الشـيخ المقتـول وأعمامه[٣]، ومع ذلك فقد تمكن من إبرام صلح مع شقيق الشيخ المقتول ومع عمه الشيخ سعيد بن أحمد المقيم فى رأس الخيمة[٤].

---

(١) R/15/1/14/2-7 Succession to the Sheikhdom of Abu Dhabi 1909- 1921.

(٢) R/15/1/14/27.

انظر رسالة من الوكالة البريطانية فى الشارقة إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى ١٣/ ١٠/ ١٩٢٣
Succession to the Sheikhdom of Abu Dhabi 1909-1921.

(٣) Ibid.

(٤) F.O. 371/18723 Viceroy to Secretary of State for India 20th Feb. 1929.

وفى فبراير ١٩٢٩ اغتيل الشيخ حمد بن ابراهيم بواسطة ابن عمه أحمد بن راشد الذى نصب نفسه حاكما على أم القوين[١]. وفى رسالة من الوكيل الوطنى فى الشارقة إلى المقيمية البريطانية فى الخليج فى ٢٠ فبراير ١٩٢٩ فصل فيها هذه الحادثة مؤكداً بأن شيخ الشارقة كان له ضلع فى المؤامرة، واستدل على ذلك بأنه حينما تلقى نبأ مقتل الشيخ أرسل قارباً بستين رجلا إلى أم القوين بحجة تقديم العزاء، ولكن فى حقيقة الأمر لتهنئة الشيخ الجديد ومطالبته بطرد الشيخ خالد بن أحمد الحاكم السابق لرأس الخيمة الذى كان مقيما فى أم القوين منذ عام ١٩٢٧.

وقد كان من الطبيعى أن يرتاح شيخ الشارقة لمقتل شيخ أم القوين وتولية حاكم آخر لا يتمى بصلة قرابة إلى الشيخ خالد، ومن ناحية أخرى أن الشيخ الجديد أحمد بن راشد كان ضعيفاً، ولذلك أمل شيخ الشارقة أن يسيطر من ورائه على أم القوين[٢].

دبى:

حكم الشيخ سعيد بن مكتوم مشيخة دبى فى عام ١٩٣٤، وكانت له متاعب كثيرة مع أبناء عمه من آل بوفلاسة الذين حاولوا أكثر من مرة الاعتداء على حياته، مما أدى إلى عدم استتباب الأمن فى إمارته. وقد بادرت المقيمية البريطانية بإصدار إعلانين فى نوفمبر ١٩٣٤ أحدهما موجه للشيخ والآخر إعلان عام. وقد جاء فى الإعلان الموجه للشيخ ضرورة اتخاذه الخطوات اللازمة لحماية نفسه ومشيخته من أبناء عمومته، وأنه ينبغى أن يتعهد بعدم تعرض ممتلكات وأرواح الرعايا البريطانيين المقيمين فى إمارته للخطر.

أما الإعلان الآخر فقد نص فيه على أن المقيم البريطانى، بعد علمه بوقوع اضطرابات فى دبى، يحذر جميع السكان أنه فى حالة حدوث أية خسائر فى

---

(١) F.O. 371/18723 Viceroy to Secretary of State for India 20th Feb.1929.

(٢) R/15/1/14/27 Succession to the Sheikhdom of Abu Dhabi, Resident in Persian Gulf to Secretary of State for India 17thMarch 1929.

الأموال أو الممتلكات الخاصة بالرعايا البريطانيين، والتى يمكن أن تنتج عن وقوع مثل هذه الاضطرابات فإن المسئولين عنها سيحاسبون عليها حساباً عسيراً[1].

وفى مقابلة أجراها الشيخ سعيد بن مكتوم مع الضابط الأعلى للبحرية البريطانية فى الخليج فى ٢٣ يناير ١٩٣٥، على ظهر السفينة Hawkins أكد فيها الشيخ سعيد أنه عاون الحكومة البريطانية منذ سنوات كثيرة، وأنه كان يقوم بدور الوساطة حينما ينشب نزاع بين الشيوخ. وأكد الشيخ أنه أرغم رعاياه على الوفاء بالتزاماتهم إزاء التجار الهنود من الرعايا البريطانيين، ولكن أبناء عمه أشاعوا أنباء مؤداها أنه باع بلاده للإنجليز ويرى الشيخ ضرورة مساعدة بريطانيا له وأكد أن فى إمكانه الاستعانة بالبدو لتوطيد سلطته ولكنه يخشى من نتائج ذلك فيما لو تعرض التجار الهنود والإيرانيين للسلب[2]. وقد كتب المقيم البريطانى فى الخليج إلى خان صاحب القائم بأعمال الوكالة البريطانية فى الشارقة رسالة جاء فيها «أرجوكم أن تنبهوا الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى بأنه يجب عليه أن يمنع أولاد بطى بن سهيل من الشروع مرة أخرى فى تعدياتهم السابقة، وأن عليه أن يتخذ الإجراءات اللازمة فى هذه المسائل بحيث لا يجعلها تتحول من سىء إلى أسوأ ،وحيث يضطر إزاءها إلى طلب مساعدة الحكومة البريطانية كما جرى ذلك سابقاً»[3].

وقد نجح الشيخ سعيد بن مكتوم فى إيجاد تهدئة حينما وجه إنذاراً إلى أبناء عمه يطلب فيه منهم إما التصالح معه أو الرحيل من المشيخة، وقد أقسموا له بالمصالحة، كما بادر الشيخ بتعيين أكثرهم نفوذاً وهو الشيخ سعيد بن سهيل حاكما على الديرة من توابع دبى[4].

(١) R/15/1/14/43, Unrest at Dubai: Trucial Coast Policy34/36 British Residency to Naval Commander in Chief East Indies 9th Feb. 1936.

(٢) R/15/1/19143 The Commander in Chief East Indies Station to Poitical Resident in the Persian Gulf 28th January 1935.

(٣) R/15/1/14/43 Unrest at Dubai & Trucial Coast Policy 34-36.

(٤) Ibid., Extract from Diary No 2 for 15th January to the 31 st 1936.

الصراع بين الفجيرة ورأس الخيمة:

ترجع أسباب الصراع الذى كان حادثاً بين الفجيرة ورأس الخيمة إلى المنازعات القبلية بين قبائل الشرقيين، وهم رعايا الفجيرة، وقبائل الخواطر، وهم موالون لشيخ رأس الخيمة. وقد حاولت قبائل الشحوح الوساطة فى هذا الصراع ولكن شيخ رأس الخيمة رفض قبول وساطتهم، كما أن الحكومة البريطانية لم تتدخل فى هذا الصراع لعدم حدوث أضرار على رعاياها[1].

الصراع بين دبى والشارقة:

ترجع أسباب الصراع بين المشيختين إلى المنازعات بين قبيلة القواسم وقبيلة بنى ياس. وفى عام ١٩٤٠ تجدد هذا الصراع بسبب مشكلات الحدود من ناحية وتحريض قبائل آل ماهر من ناحية أخرى، وهى القبائل التى أبعدها الشيخ سعيد ابن مكتوم من دبى، عقب فشل مؤامرة قاموا بها ضده والتجائهم إلى شيخ الشارقة[2]. وقد استمرت المنازعات قائمة بين دبى والشارقة عدة أشهر انتهت بعقد صلح بحضورمندوب عن الوكيل البريطانى الذى اتخذ مقره فى الشارقة وكان أول ضابط بريطانى يعين فى هذا المنصب بعد استبداله بالوكيل الوطنى[3].

والجدير بالذكر أن المنازعات القبلية قد توقفت إلى حد كبير بعد عام ١٩٤٠ ويرجع ذلك إلى تدخل الحكومة البريطانية، وعدم تزويد الشيوخ بالذخائر والأسلحة إلا بالقدر الذى يكفى حمايتهم من قبائل البدو الرحل. ومما يذكر أنه فى خلال الحرب العالمية الثانية، وقبل معركة العلمين، أرسل المحور عملاء لهم عن طريق إيران والعراق لإثارة قبائل الساحل العمانى ضد الإنجليز، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع بسبب ولاء شيوخ الساحل للحكومة البريطانية من ناحية ولازدياد السيطرة البريطانية على هذه الإمارات من ناحية أخرى[4].

---

(١) R/15/1/14/43 Political Bahrein to Resident, Bushire 24th June, 1934 see also an Extract from the Trucial Coast Diary No. 22 From November 15 to 31 st 1934.

(٢) O'Shea, op. cit., p. 63.

(٣) Ibid., p. 65.

(٤) Ibid., p. 53.

النفوذ السعودى فى مشيخات الساحل:

حينما استرد ابن سعود مقاطعة الإحساء فى عام ١٩١٣ ضم إلى ممتلكاته صحراء شاسعة شملت الجافورة وواحة جبرين[١]. والحقيقة أن إقصاء الأتراك من الإحساء قد أثار المخاوف لدى شيوخ الساحل العمانى، ففى تقرير من الوكالة البريطانية فى الشارقة فى صيف عام ١٩١٣ جاء فيه أن شيخى أبوظبى ودبى اجتمعا للتشاور فى الأوضاع التى نجمت عن سيطرة عبد العزيز بن سعود على الإحساء. ذلك أن شيوخ الساحل كانوا منذ انسحاب الوهابيين ـ بعد استيلاء العثمانيين على الإحساء فى عام ١٨٧١ ـ يتمتعون بنفوذ متفوق فى المنطقة، ومن ثم فقد أبدوا مخاوفهم من احتمال عودة النفوذ السعودى فى المنطقة، ولذا قرر شيخ أبوظبى بالاتفاق مع حاكم دبى دعوة أنصارهما من زعماء البدو لمواجهة أى نشاط سعودى قد يحدث نتيجة الموقف الذى أوجده ابن سعود. كما ظهرت اتجاهات مماثلة لدى كثير من القبائل العمانية لمناهضة السعوديين، ففى يولية ١٩٢٥ تشاور شيوخ بنونعيم وبنوياس وبنوقتب مع شيخ الشارقة لمساعدتهم فى حالة قيام هجوم سعودى عليهم وخاصة بعد أن امتنعوا عن دفع الزكاة[٢]. وفى أغسطس من نفس العام عقد اجتماع بين الشيخ عيسى بن صالح ـ أقوى الزعماء نفوذاً فى إمامة عمان ـ وشيخ دبى اتفقا فيه على أن يؤيد كل منهما الآخر ضد التهديدات السعودية المتوقعة[٣].

وكان عبد الله بن جلوى حاكم الأحساء من قبل ابن سعود يتطلع إلى تحقيق هدفين:

أولهما: أن يضم الساحل العمانى إلى حكومة نجد.

وثانيهما: أن يسيطر على المقاطعات العمانية المستقلة عن سلطنة مسقط.

---

(١) F.O. 371/11444 British Residency to Secretary of State for Colonies 9th June, 1926.

ومن المعروف أن الأتراك العثمانيين لم يمارسوا أى نفوذ على هذه المنطقة.

(٢) B. 437, Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & British Govt. 1800-1934.

(٣) Ibid.

ولتحقيق هذين الهدفين كان عليه أن يسيطر على واحة الظفرة، ولم يكن ذلك هدفاً متعذراً بالنسبة للمقاطعات الشرقية منها؛ إذ لم تكن هناك صعوبة فى إخضاع السعوديين لقبائل البوريمى وحفيت والظاهرة بسب ميول هذه القبائل الوهابية وعدائهم للأباضيين، هذا باستثناء ما قد يواجه به السعوديون من صعاب نتيجة وجود الإمامة العمانية الأباضية ومشيخة أبوظبى المتاخمة. وكان من المنتظر إذا حقق السعوديون عملياتهم التوسعية بنجاح فى الظفرة والبوريمى أن يجد شيوخ الساحل العمانى أنفسهم مضطرين إلى الانضمام لحكومة نجد على أن يمارسوا استقلالا ذاتياً فى إماراتهم[1].

وفى أواخر عام ١٩٢٥ وصل تهديد إلى شيخ أبوظبى من قبل عبد الله بن جلوى أمير الإحساء، وفى العام التالى أرسل عبد الله بن جلوى تابعين له ليقوما بتحصيل الزكاة من قبائل البوريمى والظاهرة. كما كتب ابن جلوى إلى كل من شيخى الشارقة ودبى يؤنبهما لعدم ترضيتهما لمطالب النجديين. وفى تقرير من المقيم البريطانى فى الخليج فى عام ١٩٢٦ أكد فيه أن الظفرة - التى تنتمى إلى أبوظبى - هى الخطوة الأولى التى يتجه إليها السعوديون بهدف تأسيس مكانة لهم فى شرق الجزيرة العربية، كما أوضح أن أبوظبى ودبى فقط هما المشيختان المعارضتان لابن سعود، أما بقية قبائل الساحل العمانى فهم أميل إلى الحياد باستثناء الشارقة ورأس الخيمة فهم أقرب ما يكونان للولاء للسعوديين بسبب اعتناقهما للتعاليم الوهابية. أما بالنسبة لقبائل البوريمى فهى متعددة فى ولاءاتها فقبيلة النعيم - أقوى القبائل نفوذاً فى المنطقة - على علاقة بسلطنة مسقط، وقبيلة الظواهر معادية للسعوديين، أما قبائل آل شميس - وهم فرع من النعيم - فهم وهابيون يدفعون الزكاة إلى ممثل حاكم الأحساء، وبالتالى فهم أقرب ما يكونون إلى الولاء للسعوديين. ويبدو من ذلك العرض أن القسم المعارض للسعوديين أقوى

C.O. 727 Vol. 10 British Residency to theSecretary of State for Colonies 9/6/26. (١) Situation in Trucial Oman as which being created by the activities of Amir of Hasa representing Sultan of Nejd.

من الأقسام الأخرى المناصرة لهم[1]. وقد اقترح المقيم البريطانى فى تقريره إلى حكومة الهند ضرورة كبح جماح عبد الله بن جلوى أمير الإحساء وتذكير ابن سعود بالتزاماته إزاء بريطانيا، كما ألح على ضرورة استبدال الوكيل الوطنى فى الشارقة بضابط بريطانى؛ لأن ذلك من شأنه تشجيع الرؤساء على مقاومة الضغوط السعودية التى قد يتعرضون لها[2].

العلاقة بين أبوظبى والسعوديين:

تولى الشيخ حمدان بن زايد الحكم فى مشيخة أبو ظبى فى عام ١٩١٢ خلفاً لأخيه طحنون، واستمر قائماً على شئون المشيخة حتى عام ١٩٢٢، وقد نجح فى خلال العشر سنوات التى قضاها فى الحكم فى تحقيق الأمن الداخلى لإمارته. وبالتالى الاحتفاظ بالمنزلة التى ظفر بها والده فى حكم المشيخة.

وفى عام ١٩١٣ انزعج حمدان حينما علم بنجاح ابن سعود فى استرداد الإحساء وبدأ على الفور فى تعزيز قواته واستيراد كميات كبيرة من السلاح والذخيرة، وحين أيقن أن الحكومة البريطانية اتخذت احتياطاتها لمنع أى غزو سعودى لمنطقة الساحل العمانى عاد الشيخ تدريجيا إلى الوضع الطبيعى. وإذا أخذنا فى اعتبارنا هذا التصرف فإن من المدهش أن نقتفى رسالتين كتبهما الشيخ حمدان إلى عبد العزيز بن سعود بعد ذلك بأربع سنوات لا نجد فيهما سوى الامتنان الكبير من حاكم أبوظبى للأمير السعودى. وقد اتخذت هاتان الرسالتان فيما بعد ـ من جانب الحكومة السعودية ـ كأدلة لتبعية أبوظبى للسعودية، ولكن إذا أخذنا فى اعتبارنا أن أبوظبى كانت أقوى منافس للحكم السعودى فى السواحل الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية، فإنه من المشكوك فيه أن حمدان كان يقصد فى الرسالتين اللتين كتبهما إلى عبد العزيز بن سعود تقديم أية تبعية أو ولاء. والأمر الذى لا شك فيه، أو التعليل المقبول، أن الشيخ حمدان بإرساله هذين الخطابين

---

(١) B. 437. I.O. 1 st Sept. 1934 Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & the British Govt. 1800-1934. by Laithwaite.

(٢) F.O. 371/11444 British Residency to Secretary of State for the Colonies C.O. 9th June 1926.

وماصحبهما من هدايا لابن سعود إنما كـان يقصد أساساً تحقيق السلم فى المنطقة، أما إذا ظهر أن لهـجته كانت ودية للغاية فإن ذلك كـان أسلوب تعامل الرؤساء مع ابن سعود، الذى غدا يملك القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من أن الشـيخ حمدان كـان حريصاً طيلة سنـوات حكمه على تحقـيق الأمن وإنعاش الأوضاع الاقـتصادية فـى مشيـخته، إلا أن هذه الفـترة من الهـدوء العام أدت إلى تناقص تدريـجى فى أهميـة أبوظبى وسطوتهـا السيـاسيـة وتصاعـد فى استـقلال القبـائل وخاصة تـلك التى تقطن على مقـربة من واحات البوريمى[1]. وفى خلال حكم حمدان كان الموقف ينذربتـصادم فعلى بين المناصير والمزاريع وبنوياس فى جانب، والعوامر وآل بوشماس والدروع فى جانب آخر، وقد التجأ كل من الفـريقين إلى طلب الحماية من عبد الله بن جلـوى حاكم الإحساء، وإن كانت هناك قبائل تنتمى إلى بنى ياس من الحوامل والقبيسات وآل مرة التجأت إلى أبوظبى. وحرصاً من الشـيخ حمدان على تحقيق الأمن فقـد ذهب بنفسه إلى البـوريمى حيث عـمل على إيجاد تهـدئة بين القبـائل المتنازعـة، ومع ذلك فقـد استقرت جمـاعة من المناصير فى الاحسـاء بزعامة الشيـخ راشد بن مانع الذى كان مقدراً لتفوق ابن جلوى بينما عادت بقيتهم إلى الظفرة[2].

وفى عام ١٩٢٢ قتل الشـيخ حمدان على يد شقيـقه سلطان بن زايد، وكان سبب اغتياله ما اتهم به حكمـه من المظالم التى ارتكبها ضد أفراد أسرته[3]. وتبع مقتل حمدان فترة من الاضطرابات الأسرية، فعلى الرغم من أن الشيخ سلطان قد اتفق مع أخيـه صقر على مـؤامرة الاغتـيال هذه إلا أن إخـوة آخرين هما خليـفة ومحمد بن زايد وأبناء أعـمامهما عارضوا هذه المؤامرة وبدأوا يثـيرون المتاعب ضد الشيخ الجديد سلطان بن زايد[4].

---

(١) Mann, Abu Dhabi, Birth of an Oil Sheikhdom p. 78.

(٢) F.O. 37/17824, Draft Outline of Tribal History in the Hinterland of Trucial Oman 1918-1933, Note by Political Agent, Bahrein 21st January 1935.

(٣) C.O. 727 Vol. 4 Trevor Political Resident in Persian Gulf to S. Bray Foreign Secretary to the Govt. of India1st January 1935.

(٤) R/15/1/14/27 Succession to the Shaikhdom of Abu Dhabi 1909-1921 Resident Agent,Sharjah to Political Resident 23 rd August 1922.

وفى أغسطس ١٩٢٢ كتب الشيخ سلطان إلى وكيل المقيم البريطانى فى الشارقة يبرر أسباب اغتيال أخيه بأنه أوقف مرتبات أسرته وظلم الأهالى. وأعلن الشيخ سلطان فى رسالته أنه يؤكد ارتباطاته بالمعاهدات الموقعة بين أبوظبى والحكومة البريطانية[١]. ولكن كان من رأى المقيم البريطانى الانتظار بعض الوقت قبل الاعتراف به بسبب وجود معارضة أسرية ضد الشيخ. وقد أكد المقيم البريطانى لوكيله فى الشارقة أنه من المهم أن يوطد الشيخ نفوذه أولا وبعد ذلك تعترف به بريطانيا[٢]. وبالفعل استطاع الشيخ سلطان أن يعقد صلحاً مع بقية أفراد أسرته الذين اعترفوا به حاكما وبالتالى اعترفت به الحكومة البريطانية وعادت الإمارة تعيش من جديد فترة من الهدوء النسبى[٣].

وكان من الطبيعى بعد مقتل حمدان بن زايد ـ الذى أبقى كما لاحظنا علاقات الصداقة مع عبد العزيز بن سعود وتحاشى أن يدخل فى حروب قبلية ـ أن تتوتر العلاقات مع السعوديين. والحقيقة أن وصول سلطان بن زايد إلى الحكم كان مثيراً لابن سعود، وخاصة بعد أن بدأ سلطان حكمه بإثارة ثائرة ابن سعود، وذلك بتحريضه لقبائل المناصير والمزاريع وغيرهم من القبائل القاطنة فى الظفرة، بعدم دفع الزكاة إلى العمال السعوديين عند وصولهم إلى بينونة غير أنه لم ينجح فى تحقيق هدفه[٤]؛ ويرجع ذلك إلى فشله فى الحصول على تأييد مطلق لحكمه نتيجة شعبية الشيخ حمدان وما قام به سلطان بن زايد من أسلوب غادر فى القضاء على أخيه، كما وضح أن رجال القبائل أصبحوا غير مرتاحين لزعامة أبوظبى فهناك من الشواهد على أن المناصير بدءوا يدفعون الزكاة إلى السعوديين، وبصرف النظر عن الأسباب التى أدت بهم إلى دفع الزكاة فإن ذلك يعد إشارة على اكتساب الحكم

---

(١) Mann, op. cit., p. 79.

(٢) R/15/1/14/29 Succession to the Sheikhdom of Abu Dhabi.

(٣) C.O. 727 Vol 4 Trevor to Bray 1stOctober, 1922.

(٤) F.O. 371/17824 Draft Outline of Tribal History in the Hinterland of Trucial Oman 1918-1934. Note by Political Agent Bahrein 21stJanuary 1935.

السعودى قوة فى الداخل[1]. والواقع أن سلطان بن زايد حينما تولى الحكم فى عام ١٩٢٢ وجد أن نفوذ أسرته الذى كان مزدهراً فى البوريمى منذ عام ١٨٧٠ قد تدهور بشكل ملحوظ، وبدأ آل النعيم يشتبكون فى صراعات مع أبوظبى. وفى يونية من عام ١٩٢٥ وضح أن العوامر والدروع وآل بوشامس قد حذوا حذو خصومهم فشدوا الرحال إلى الإحساء طالبين حماية عبد الله بن جلوى. وحول ذلك الوقت أرسل ابن جلوى عاملا من قبله لجباية الزكاة من قبائل البوريمى، وقد قام هذا العامل ويدعى سعيد آل عرفة بالقبض على أحد الإحسائيين اللاجئين إلى البوريمى وأعدمه، كما أرسل ابن جلوى قوة من قبائل آل مرة لغزو المناصير وبنى ياس القاطنين فى أراضى أبوظبى. وفى أعقاب ذلك وصل سعيد آل عرفة إلى أبوظبى وبرفقته بعض شيوخ من العوامر والدروع الذين هم أساساً من رعايا مسقط حيث أعلن هؤلاء لدى سلطان بن زايد وشيخ دبى أن ابن سعود قد منحهم الحماية وأن سعيد آل عرفة قد أوكل إليه تحصيل الزكاة منهم[2]. ولكن سلطان بن زايد رفض الاعتراف بذلك فى الوقت الذى استأنف فيه سعيد آل عرفة رحلته إلى البوريمى حيث قام فعلا بتحصيل الزكاة من بعض قبائل الدروع والعوامر وغيرهم من آل بوشامس، ولكنه فشل مع ذلك فى الحصول على زكاة من قبائل الظواهر وبعض أقسام النعيم[3]. ومن المؤكد أن وصول سعيد آل عرفة إلى البوريمى قد أحدث ضجة عنيفة بين القبائل وشيوخ الساحل، وقدحاول الشيخ سلطان أن يعتمد على تأييد الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى فى الوقت الذى أسرع فيه عبدالله بن جلوى بالكتابة إلى حاكم دبى فى نوفمبر ١٩٢٥ يطمئنه ويلقى بالمسئولية على سلطان بن زايد متهماً إياه بأنه سبب الضجة التى قامت بين قبائل البوريمى وقد جاء فى رسالة عبد الله بن جلوى إلى حاكم دبى «لقد بلغنا أن أخانا سلطان بن زايد قد بعث برسول يحذركم من سعيد آل عرفة ويقول أن المذكور قد أغار على منطقتكم بأربعمائة رجل من الهجانة وأنه يقوم بحفر الآبار وإننا سنلحقه

---

(١) Mann, op. cit., p. 79 ff.

(٢) B. 437 I.O. 1st Sept. 193, Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & The British Govt .1900-1934.

(٣) جون كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ص١٣٤/ ١٣٥.

ولكنكم رفضتم تصديقه ولم يأخذكم الشك فينا، وإن هذا ليثبت أنكم لا تصدقون الأكاذيب التي تروج ضد ابن سعود وتعاقبون الكاذب. وإن أخانا سلطان مجنون وهو لا يدرى إننا أقوى منه عدة وعتاداً وإن الأكاذيب التي يبلغها إليه رجال البدو تستفزه، غير أن الاستفزاز لا يؤدى إلى أية نتيجة... وعلى أى حال فإننا سننتصر عليه وعلى غيره طال الزمن أم قصر». ويفهم من هذه الرسالة حقيقة النوايا السعودية في الساحل العماني، وبصدد ذلك علق السير برسى كوكس أن ابن سعود يعتقد أن له الحق من حيث المبدأ في استرداد أى منطقة كان يملكها أجداده وخاصة أن فئة كبيرة من سكان البوريمى لا يزالون يدينون بالوهابية[1].

صقر بن زايد ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧:

حكم سلطان بن زايد إمارة أبوظبي حكماً مزعزماً حتى اغتياله في عام ١٩٢٦. وقد وصفت طريقة مصرع سلطان في تقرير بعث به الوكيل الوطني في الشارقة إلى المقيم السياسي في الخليج في ١٢ أغسطس ١٩٢٦، أورد فيه أن الأنباء الآتية من أبوظبي كانت تؤكد أنه منذ أن تولى الشيخ سلطان بن زايد الحكم وهو لم يدفع المخصصات المالية لإخوته، وفي يولية ١٩٢٦ أرسل الشيخ سلطان أسرته ونجليه شخبوط وهزاع إلى مصيفه الخاص في البوريمى، بينما بقى في أبوظبي مع ولده خالد. وفي ٤ أغسطس ١٩٢٦ دعا سلطان أخاه صقر إلى مأدبة عشاء وعند وصول صقر أطلق الرصاص على أخيه، وعندما رأى خالد أن أباه يسقط صريعا فر إلى أعمامه زعماء قبيلة القبيسات بعد أن جرح جرحاً بالغاً في أثناء عملية المطاردة، وقد أخذ الشيخ صقر خالداً من أعمامه بحجة أنه يريد معالجةجروحه، ولكن كان من المؤكد أنه سيقتل. وبادر صقر بإرسال ابنه دياب ومعه رسالة مزورة باسم الشيخ المقتول سلطان بن زايد موجهة إلى أبنائه شخبوط وهزاع يطلب منهما العودة إلى أبوظبي، ولكن فيما يبدو أن شخبوط وهزاع علما بمقتل أبيهما فالتجآ إلى الشيخ أحمد بن هلال الظواهرى لفترة من الوقت، ثم دخلا بعد ذلك في حماية عبد الله بن جلوى، أما سكان أبوظبي المقيمون في البوريمى فقد بادروابالاعتراف بالشيخ صقر شيخاً على أبو ظبي[2].

---

(١) المرجع السابق ص ١٣٨.

(٢) B/15/1/14/27 Succession to the Sheikhdom of Abu Dhabi 1909-1929.

وكان الشيخ صقر حريصاً على أن يحتفظ بعلاقات صداقة وثيقة مع عبد الله ابن جلوى، وكذلك مع عبد العزيز بن سعود لأنه كان يعتقد أنه سيطاح به من قبل إبنى الشيخ سلطان اللذين التجآ كما أشرنا إلى عبد الله بن جلوى، ولذلك حاول صقر من ناحيته إقناع ابن جلوى بجباية الزكاة من البوريمى ومن المناطق المجاورة لها. وقد وصل بالفعل عمال من السعودية إلى البوريمى فى عام ١٩٢٧. وعندما زار برترام توماس Thomas- الذى كان يشغل منصب وزير مالية حكومة مسقط - البوريمى فى مايو ١٩٢٧ كان عمال السعودية موجودين فيها، وعندما كتب إلى شيوخ النعيم يبلغهم بمقدمه لزيارتهم تلقى رسالة منهم يحثونه فيها على إلغاء زيارته بدعوى أن هذه الأماكن تابعة لابن سعود «والأحسن لك أن تعود من حيث أتيت، وفى ذلك أمان لك لأن وجودك قد يؤدى إلى انفجار القلاقل من جديد،والعارف لا يعرف، وهذه الأماكن تخص آل حمودة أولا وابن سعود ثانياً».

وبالإضافة إلى ما ذكرناه ازداد النفوذ السعودي فى مشيخات الساحل العمانى توطدا نتيجة نفوذ تجار الرقيق النجديين فى الساحل العمانى، كما اعتاد ابن جلوى إرسال دوريات من الشرطة لمطاردة المجرمين اللاجئين إلى الشارقة[١]، ففى عام ١٩٢٦ أرسل ابن جلوى قوة من الشرطة إلى الشارقة لمطاردة أحد النجديين. ولما لم يعثر عليه تقدمت هذه القوة إلى كل من عجمان ورأس الخيمة إذ كان مألوفاً إحضار الرقيق وأسرى الحرب من قبل التجار النجديين إلى إمارات الساحل لبيعهم هناك، وكان شيوخ الساحل يخشون من عاقبة التدخل فى هذا الأمر[٢].

وعلى الرغم من أن صقر بن زايد كان حريصاً على علاقته الودية مع السعوديين تأميناً لحكمه، إلا أن الصعوبة التى واجهها، والتى أدت فى النهاية إلى اغتياله، أتت أساسا فى عدم مقدرته إيجاد علاقات طيبة مع المناصير، إذ قلل من أعطياتهم السنوية التى كانوا قد تعودوا الحصول عليها من شيوخ أبوظبى من فرع

(١) C. O. 727 Vol. 14 Summary of News from the month of October 1926.

(٢) B. 437, I.O. 1 st Sept. 1934 Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia &British Govt.

بوفلاح، وأدت شكوك صقر من المناصير إلى تآمره على اغتيال ابنه محمد وأخيه الأكبر خليفة الذى كان مصاهراً لهم، ولكن لسوء حظ صقر انكشفت مؤامرته ووضع المناصير من ناحيتهم خططاً مناهضة، وحول نهاية عام ١٩٢٧ استميل أحد العبيد فى قصر صقر لاغتياله، ولكن العبد أساء التصويب، وعندما هرب صقر تتبعه أحد رجال المناصير وأرداه قتيلا(١).

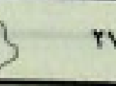
وبدلا من إقرار الصلح بين المناصير وآل بوفلاح فإن مقتل صقر أدى إلى زيادة حدة الشقاق، إذ حاول المناصير تعزيز موقفهم فى أبوظبى بتنصيب محمد بن خليفة حاكماً على المشيخة، ومن ناحية أخرى نجد أن أعضاء آل بوفلاح نظروا باستياء إلى تدخل المناصير فى اغتيال صقر، ومحاولتهم التحكم فى اختيار خليفة له، ولكن الأمور لم تلبث أن استقرت حينما قرر محمد بن خليفة الانسحاب من تولية المشيخة فوقع الاختيار على شخبوط، وهو أكبر أبناء سلطان بن زايد، وكان إذ ذاك شاباً فى العقد الثالث من عمره. وكما سبق أن ذكرنا أن شخبوط كان قد هرب عند مقتل أبيه سلطان مع أخيه هزاع من البوريمى إلى الإحساء حيث وجدا ملاذا لهما لدى ابن جلوى، وعند اغتيال صقر كان شخبوط يعيش لاجئاً فى الشارقة؛ ولذلك لم يكن له يد فى مقتل صقر.

وهناك اعتقاد بأن كثرة حوادث الاغتيالات هى المسئولة عن تمتع الشيخ شخبوط بن سلطان بحكم طويل استمر حتى أواسط الستينيات، بالإضافة إلى عامل آخر يرجع إلى قسم إخوته أمام والدتهم وهو أن يحموا أخاهم من أية مؤامرات ضده، ومن ناحية أخرى اعترف المناصير بولايته، ولكن العلاقات بينه وبينهم فشلت فى أن تعود إلى المستوى الذى كانت عليه أيام زايد وحمدان(٢).

شخبوط بن سلطان ١٩٢٧ - ١٩٦٦:

تميزت سنوات حكم شخبوط الأولى بانحسار النفوذ السعودى، ولكن فى عام ١٩٣٢ حدثت منازعات بين دبى وأبوظبى وإن كان القتال بينهما قد حدث

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوى للخليج الفارسى ص ص ٢٢٨ - ٢٢٩
انظر أيضا: Mann, op. cit., p 80.
(٢) Mann, op. cit., p. 81.



دون تدخل سعودى[١]. وقد استمرت المنافسة بين أبوظبى وآل بوفلاسة من دبى لا يخفف من حدتها شىء. وحوالى عام ١٩٤٠ حاول سعيد بن مكتوم حاكم دبى أن يرد حدود أبوظبى إلى الجنوب، بأن يسيطر على خور غناضة، وترتب على ذلك نشوب معارك متقطعة دامت بضع سنوات، وقد أضاف النفط عاملا كبيراً فى إذكاء هذا الصراع. وبينما أكد شيخ دبى أن خور غناضة هو الحد الطبيعى لمشيخته تمسك شيخ أبوظبى بجبل الجبيل، وهو تل يمتد خمسة وعشرين ميلا إلى الشمال عبرالساحل، باعتباره الحد الطبيعى لمشيخته. وفى عام ١٩٤٧ تدخلت الحكومة البريطانية فى فرض هدنة بين الشيخين[٢]، تمنعهما من المنازعات على الساحل، وإن بقيت المنازعات الداخلية قائمة بين القبائل التابعة لكل منهما.

وبينما كان الانهيار يدب فى أبوظبى انتعشت إمارة دبى التى أصبحت مركزاً لتجارة الساحل العمانى، وساعدها على ذلك موقعها المتوسط بين إمارات الساحل. وكذلك انتعشت إمارة الشارقة التى اختيرت لبناء قاعدة جوية بها تابعة لسلاح الطيران الملكى البريطانى، ولتكون محطة للطيران المدنى بين بريطانيا وكراتشى، فى الوقت الذى ظلت فيه أبوظبى متخلفة تخلفا كبيراً، إلى أن حدث تحول جديد فى منتصف الستينيات بعث الآمال فى أبوظبى لكى تسترد زعامتها السابقة على إمارات الساحل، ويرجع ذلك فى الدرجة الأولى إلى اكتشاف النفط والثروة الهائلة التى قدر لها أن تتمتع بها.

الأطماع الإيرانية فى الساحل العمانى وجزره:

ظهرت الأطماع الإيرانية واضحة فى مشيخات الساحل العمانى فى محاولة إيران السيطرة على بعض الجزر التابعة لتلك المشيخات. وقد تركز النشاط الإيرانى بصفة خاصة فى جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى. وكانت الحكومة الإيرانية قد منحت حق استغلال الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرموز لشركة الوادى

(١) B. 437 Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & The British Govt. 1900-1934.

انظر ايضا: Mann, op. cit., pp. 87-88.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٢٢٩.

الذهبى المحدودة[1]. ورأت الشركة أن تمد منطقة امتيازها إلى جزيرة أبوموسى، وقد أشار إلى ذلك الوزير البريطانى فى طهران السير لوران فى عام ١٩٢٣ إذ كتب إلى حكومته يقول: «إنه علم أن صاحب امتياز الأوكسيد فى هرموز حرض الحكومة الإيرانية لإثارة ادعاءاتها على جزيرة أبوموسى إلى جانب البحرين، وأن الحكومة الإيرانية تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم». وقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من ممثلها فى طهران بأن يلفت نظر الحكومة الإيرانية لما حدث فى عام ١٩٠٤، حينما قامت الحكومة البريطانية بمظاهرة بحرية ترتب عليها إنزال العلم الإيرانى من جزيرتى طنب وأبوموسى، كما طلبت منه أيضاً أن يخطر الحكومة الإيرانية بأن إحياء الادعاءات الإيرانية على تلك الجزر ربما يدفع بالحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات أخرى قد تكون أشد فاعلية. وردت الحكومة الإيرانية على ذلك بمذكرة رسمية أكدت فيها حقوقها على جزيرتى طنب وأبوموسى، وقد ناقشت وزارة الخارجية البريطانية هذه المذكرة بطريقة إيجابية مفندة الادعاءات الإيرانية على تلك الجزر الثلاث.

وفى نهاية عام ١٩٢٥ أرسلت السلطات الإيرانية بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبوموسى لفحص الأوكسيد الأحمر، وبادرت الحكومة البريطانية بتوجيه احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الإيرانية التى تمسكت بتبعية جزيرة أبوموسى لها. ولم يجد الوزير البريطانى فى طهران إزاء هذا الموقف المتصلب الذى وقفته الحكومة الإيرانية إلا أن يوجه احتجاجاً آخر إلى الحكومة الإيرانية مؤكدا أن ما تقوم به السلطات الإيرانية من نشاط تعتبره الحكومة البريطانية بمثابة عمل عدائى قد يؤدى بها إلى إرسال قوة بحرية إلى جزيرة أبوموسى لتأكيد سيادة شيخ الشارقة عليها. وإزاء هذا الموقف الصارم بادرت الحكومة الإيرانية بإرسال تعليماتها إلى السلطات الجمركية الإيرانية بالا تواصل عملياتها الاستفزازية فى جزيرتى طنب وأبو موسى.

(1) Golden Valley Ochre & Oxide Company Ltd.

وبقى الموقف متسما بالهدوء عدة سنوات إلى أن قامت إحدى السفن الإيرانية فى يولية من عام ١٩٢٨ بمصادرة قارب عربى من دبى فى جزيرة طنب كان يحمل مسافرين إلى خصب مع حمولة من المواد التموينية، حيث اقتيد إلى لنجة واعتقل المسافرون وصودرت حمولته. وعندما احتجت الحكومة البريطانية على ذلك وطالبت بتقديم اعتذار عن الحادث، وتعويض عن الأضرار، أجابت الحكومة الإيرانية على ذلك بإثارة ادعاءاتها على ملكية جزيرة طنب(١)، وأبدت دهشتها فى عدم اعتراف السلطات البريطانية بحقها فى ممارسة سيطرتها على سفن تشتغل بتهريب البضائع(٢). كما ظهرت فى ذلك الوقت أيضاً أطماع إيرانية على جزيرة سيرى، وهى جزيرة صغيرة تتبع إمارة رأس الخيمة، حيث أخذت السلطات الإيرانية فى لنجة تمارس بعض أنواع من السيطرة عليها(٣).

والمهم أنه قد ترتب على حادثة طنب فى عام ١٩٢٨ مطالبة إيران بمسقط ومشيخات الساحل العمانى، ففى مذكرة بعثت بها الحكومة الإيرانية إلى الوزير البريطانى فى طهران أكدت فيها عدم اعترافها بأى حاكم من الحكام على الساحل الغربى من الخليج، وأن جميع الأشخاص المنتمين إلى قطر والمشيخات المهادنة ومسقط والبحرين والكويت يعتبرون بمثابة رعايا إيرانيين، وأن السلطات الإيرانية من ناحيتها سوف تقوم بإصدار جوازات إيرانية خاصة بهم(٤). وقد أجاب الوزير البريطانى فى طهران بالتأكيد على شرعية المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع شيوخ الساحل، وركز بصفة خاصة على الاتفاقيات المانعة فى عام ١٨٩٢ والتى من شأنها عدم اعتراف الحكومة البريطانية إطلاقاً بإيجاد أية علاقات بين إيران والشيوخ المتصالحين.

وخوفا مما قد يترتب على تكرار حوادث الاعتداءات الإيرانية على السفن العربية والقبض على رعايا المشيخات، وتهديد الجزر التابعة لها من إظهار عجز

---

(١) F. 371/13010, I.O. Confidential B. 297 p. 4,5 -12 -1928.

(٢) F.O. 371/13010, Mr Parr, Tehran to F.O. 31 st August 1928.

(٣) I.O. Confidential. B. 397 p. 4,5-12-1928.

(٤) B. 403 The Trucial Chiefs 1908-1928.

الحكومة البريطانية عن الدفاع عن المصالح العربية التى تتولى حمايتها، وبالتالى إضعاف النفوذ البريطانى فى منطقة الخليج، فقد طالبت الحكومة البريطانية بتعويضات عاجلة، كما وضعت فى ذلك الحين أوامر تتضمن الإجراءات التى ينبغى على السفن البريطانية أن تتخذها حينما تصادف عملا عدائيا من هذا النوع، وتميز تلك الأوامر بين أربع حالات:

الأولى: إذا وقع الحادث فى المياه المعترف بها باعتبارها مياها إيرانية إقليمية.

والثانية: إذ وقع الحادث فى مياه تطالب بها إيران، ولكنها لاتجد اعترافا بذلك من الحكومة البريطانية.

والثالثة: إذا وقع الحادث فى أعالى البحار.

والرابعة: إذ وقع الحادث فى المياه الإقليمية العربية المحددة على بعد ثلاثة أميال من السواحل.

وقد نصت التعليمات فى الحالتين الأولى والثانية بأنه لا ينبغى للسفن البريطانية أن تقوم بأى عمل عدائى، إذ إن الحل الأمثل هو الاحتجاج السياسى خاصة إذا كانت السفن التى صودرت من قبل السلطات الإيرانية قد تمت مصادرتها دون سبب معقول، أما فى الحالتين الثالثة والرابعة فعلى السفن البريطانية أن تمنع أى نشاط إيرانى وبصفة خاصة فى المياه الإقليمية العربية، وفى نفس الوقت ينبغى توجيه احتجاج للحكومة الإيرانية بأن الحكومة البريطانية لا يمكنها بالنظر إلى معاهدتها مع شيوخ الساحل أن تتجاهل مصادرة السفن التابعة لهم[1].

امتياز الأوكسيد الأحمر فى جزيرة أبوموسى:

وفى سبتمبر ١٩٣٤ منح شيخ الشارقة تصريحا لفحص الأوكسيد الأحمر فى جزيرة أبوموسى إلى الكوماندور بايلدون R.C. Bayldon على أن يقوم بمنحه امتيازاً للاستغلال فيما لو كانت نتائج الفحص مشجعة. وكان بايلدون قد حصل على هذا التصريح لصالح شركة الوادى الذهبى المحدودة، ولهذا الغرض زار أحد

(١) F.O. 371, 20782, Memorandum 21 st April 1937.

ممثلى الشركة جزيرة أبوموسى ووضع تقريراً عن كفاءة الأوكسيد فى تلك الجزيرة فى نوفمبر عام ١٩٣٤[١]، وتبع ذلك فى مارس ١٩٣٥ أن منح شيخ الشارقة امتيازاً باستغلال الأوكسيد للشركة السابق الإشارة إليها، وكان من الطبيعى ألا تعترف الحكومة الإيرانية بالامتياز بل إنها قدمت احتجاجاً أكدت فيه تبعية جزيرة أبوموسى لها وأن الشركة ليس لها حق فى الحصول على عقد الامتياز أو القيام بعمليات الاستغلال[٢].

تطور السياسة البريطانية فى مشيخات الساحل العمانى:

منذ بداية الثلاثينيات من هذا القرن استجد من المصالح البريطانية فى المنطقة ما جعل الحكومة البريطانية تعمل على إحكام سيطرتها عليها بصورة أشد عما كانت عليها من قبل، وترتبط زيادة هذه المصالح بإنشاء شبكة من الخطوط الجوية البريطانية إلى الشرق الأقصى عبر منطقة الخليج العربى، وما استتبع ذلك من إنشاء المطارات وبناء القواعد الجوية؛ ففى نوفمبر من عام ١٩٢١ وافقت لجنة الشرق الأوسط التابعة لوزارة الخارجية البريطانية على تقرير وزارة الطيران بضرورة التأسيس الفورى لطريق جوى على الساحل العربى للخليج بسبب احتمال عدم سماح الحكومة الإيرانية لطائرات شركة الخطوط الجوية البريطانية بالمرور فى اتجاه الساحل الإيرانى وقد حدث ذلك بعد أن أصبحت علاقات الإنجليز سيئة إلى حد كبير مع رضاخان الذى لم يكتف بعدم السماح للطائرات البريطانية بالمرور فى بلاده وإنما أزال مؤسسات شركة خطوط البرق الإنجليزية من أراضيه، كما ألغى امتيازات حقول النفط، وأرغم الإنجليز بعد ذلك على إبعاد مقيمهم السياسى فى الخليج من بوشهر حيث استقر فى البحرين[٣]. وأوضح تقرير اللجنة الحاجة الماسة لإعطاء صلاحيات للمقيم البريطانى بأن يقوم بإجراءات مع الشيوخ من شأنها إنشاء محطات واستراحات بين العراق والهند، بحيث يكون فى إمكان المسافرين قضاء

---

(١) R/15/2/8/41, Annual Report on Trucial Coast, Oman for 1934.

(٢) F.O. 371/18911, Bahrein Intelligence Report No. 3,1935.

انظر أيضاً لؤى بحرى: الأطماع الإيرانية فى جزيرة أبوموسى، بغداد ١٩٧٢.

(٣) مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسى لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧ - ١٩٢٥. ص ٢٥٦

See also, Rupert Hay, The Persian Guf States p. 17.



فترة من الوقت قبل استئناف رحلتهم. وقد وقع الاختيار فى بداية الأمر على رأس الخيمة، ولكن شيخ الإمارة ـ مثله فى ذلك مثل غيره من الشيوخ ـ عارض ذلك بشدة خوفاً من ضياع نفوذه على إمارته[١]. وفيما يبدو أنه كان يتصرف بضغط من ابن سعود، ولو ضغطت عليه الحكومة البريطانية فسيضع نفسه تحت حماية ابن سعود. ويتضح من موقف الشيخ مدى النفوذ الذى وصل إليه ابن سعود، وخاصة أن هذا الموقف المعارض كان يتناقض فى حقيقة الأمر مع تعهدات شيخ رأس الخيمة السابقة مع الحكومة البريطانية. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية عرضت على شيخ رأس الخيمة إيجاراً كبيراً للمطار، وضريبة عن كل طائرة تهبط، وأن تدفع له مبالغ سنوية وشهرية فى مقابل التسهيلات التى يمنحها للقاعدة وإبقاء قوات لحراستها، إلا أنه أصر على موقفه المعارض[٢].

ونظراً لما أشرنا إليه من أن الحكومة الإيرانية بدأت تحظر مرور الطائرات البريطانية فى جهتها ولأن ابن سعود رفض السماح لتلك الطائرات باتباع الجهة العربية بتحريض من الإخوان، وجدت الحكومة البريطانية أنه من الضرورى تدبير أمر هبوط الطائرات الإمبراطوية فى الشارقة فى أثناء رحلتها إلى الهند والشرق الأقصى. وقد جرت بالفعل اتصالات تمهيدية مع شيخ الشارقة سلطان بن صقر على أثر فشل المفاوضات التى أجريت مع شيخ رأس الخيمة. وعلى الرغم من الموقف المتصلب الذى وقفه شيخ الشارقة فى بداية الأمر إلا أنه وافق فى النهاية على توقيع اتفاقية مع الحكومة البريطانية فى يولية عام ١٩٣٢[٣].

وهكذا استطاع شيخ الشارقة أن يتمتع بمركز هام بين شيوخ الساحل العمانى باتفاقه مع الحكومة البريطانية بأن تستخدم إمارته بمثابة قاعدة للخط الشرقى الواصل بين البصرة وكراتشى التابع للخطوط الجوية الإمبراطورية التى أصبحت تسمى فيما

---

(١) F.O. 371/15278 F.O. Memo. : Establishment of Civil Air Route along Arabian Shore of Persian Gulf 3 rd November 1931.

(٢) F.O. 371/15278, Air activities in Persian Gulf S.N. O. to Commander in Chief East Indies 18th November, 1930.

(٣) O'shea, op. cit., pp. 38-39.

بعد باسم الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار[١] .B.O.A.C ، كما أنشئت عند بداية الحرب العالمية الثانية قاعدة عسكرية فى الشارقة تابعة لسلاح الطيران الجوى الملكى [٢]R.A.F. .

وفى خلال عام ١٩٣٤ بذلت محاولات لعقد اتفاقية جوية مع أبوظبى، وقد وافق شيخ أبوظبى على إنشاء مطار فى جزيرة صيربنى ياس، ولكنه لم يوافق على أن يكون ذلك المطار فى أبوظبى[٣]، ومن أجل ذلك قام الوكيل البريطانى فى البحرين بزيارة إلى أبوظبى فى نهاية عام ١٩٣٤ للتغلب على الصعاب الخاصة بإنشاءمطار فى أبوظبى، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاقية نافذة حول هذا الموضوع. وفى عام ١٩٣٨ وقعت اتفاقية طيران تجارية بين بريطانيا ومشيخة دبى[٤].

ونستطيع أن نؤكد فى هذا المقام أن بريطانيا كانت مقبلة على فترة تزايدت فيها مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الساحل العمانى، ومع ذلك فقد كانت المنطقة معرضة لتهديدات كثيرة سواء من جانب الحكومة الإيرانية أو من قبل عبد العزيز بن سعود هذا بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية المضطربة التى كانت تعيشها المنطقة. ويتضح لنا من تقرير أعده المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند حول بداية الثلاثينيات السياسة التى كان من الضرورى للحكومة البريطانية أن تتخذها لتأكيد سيطرتها على المنطقة وقد جاء فى ذلك التقرير مايلى:

أولا: إن طريقة الاغتيالات التى يقوم بها شيوخ الساحل ضد بعضهم البعض طريقة غير إنسانية وهى تؤدى غالبا إلى عدم تحقيق الأمن فى المنطقة، وأنه قام بنفسه بتبليغ الشيوخ عند زيارته لهم أن قتل الإخوة Fratricide أمر لا تقره الشريعة الإسلامية، وتم إبلاغ ذلك الإعلان إلى كل من الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبى، وشخبوط بن سلطان حاكم أبوظبى، وسلطان بن صقر حاكم

---

(١) Marlowe, Persian Gulf in the 20th Century p. 122.

(٢) Ibid., p. 163.

(٣) R/15/2/8/41 Annual Report on Trucial Coast for 1934.

(٤) Copies of Agreements, Concessions, etc. relating to Trucial Coast R/15/3.



الشارقة، وراشد بن حميد حاكم عـجمان، وسلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة، وجاء فى نص إعلان المقـيم «لقد لاحظت أنه منذ السنوات الماضيـة أصبحت هناك عادة بين الشـيوخ فى إغتـيال أشقـائهم، وهذه الطريقةلا يقرها الله ولا نبـيه ولا الإنسانية»[1]، ويطلب منهم أنه إذا وقعت حادثة من هذا النوع ألا يعـترفوا بالشيخ الجديد الذى يقيم حكمـه على أساس الاغتيال، وأكد المقـيم البريطانى فى تقريره إلى حكومته إنه على الرغم من أن الشيوخ قد عاهدوه على ذلك إلا أنه لا يستطيع أن يثق فى تعهداتهم ما لم يرتبط ذلك بضمانات كافية.

ثانيا: لاتوجـد أية وسائل لإبعـاد النفوذ السـعودى أو الدعاية الـوهابية عن منطقة الساحل العـمانى، ولكنه يعتقد أنه إذا استطاع سكان الســاحل التمرس على المعيشة الحضرية فإنه من الممكن تحدى الدعاية الوهابية، أما إذا استمر السكان على حالتهم المتأخرة والمتخلفة فلا يوجد هناك حل لمواجهة التدخل السعودى سوى إثارة الغافـرية ضد الهنـاوية،وذلك لما هو معـروف من أنه يرتبط بالتقـسيـمات القبـلية اختـلافات فى الناحيـة المذهبية، فـالغافـريون فى معظمهم يدينون بالـوهابية على عكس الهناويين الذى يدين معظمهم بالمذهب الإباضى.

ثالثا: ينبـغى أن تتخذ الحكومـة البريطانيـة ما تشاء من الإجـراءات الكفيلة للقضاء على تجارة الرقيق وحماية الرعايا البريطانيين المقيمين فى المنطقة.

رابعا: لا بد من التـعيين العـاجل لضابط بريطانى يقيم فى منطقـة الساحل العمـانى؛ لأن الوكيل الوطنى فى الشارقـة، نظراً لكونه وطنياً فهو مـعرض بدوره للمؤامـرات بل والاشتراك فـيها. وفـضلا عن ذلك فإن بواخـر البريد لاتصل إلى الشارقـة إلا مرة واحدة كل أسـبوعين، كمـا أن المقيم البريطـانى فى الخليج يقوم بزيارات متباعدة إلى منطقة السـاحل العمانى، ولا تمكنه تلك الزيارات من التعرف إلا على جزء بسـيط مما يحدث فى منطقة الساحل، وأكـد المقيم أن إقامة الـقواعد

(1) R/15/1/14/27 Succession to the Sheikhdom of Abu Dhabi, Political Resident to H.E Sheikh of Ajman, Sharja, AbuDhabi, Debaye and Ras ElKheima.



الجوية والمطارات تحتم إيجاد وكيل سياسى فى دبى وكـخطوة مبدئية ينبغى أن يعتاد الناس على الزيارات المتكررة لضابط بريطانى[١].

خامساً: إن إحكام السيطرة البريطانيـة على إمارات الساحل وشيوخها يمكن أن يتـحقق بقطع الإمـدادات عن هذه الإمـارات إلى جانب الـسيطرة على سـفن الغوص فيها[٢].

سادسا: أكد التقرير على الآثار الخطيرة التى يمكن أن تترتب على نفوذ ابن سعـود وما يمكن أن تتعـرض له سلسلة المحطات الجوية فى الخلـيج من تهديدات سعودية، كمـا أن اكتشاف النفط فى البحرين والاعتقـاد بوجوده فى الإحساء وفى الساحل العمانى سيجعل نفوذه يتعاظم فى تلك المناطق بصورة أكبر وإنه من الأمور المشكوك فيها أن يتصرف شيوخ الساحل ضد رغباته فى الوقت الذى لا يجدون فيه حمايةبريطانية كافـية. وفى مذكرة تفصيلية أعدتها القـيادة العسكرية البريطانية فى العراق إلى وزارة الطيران البريطانية فى عام ١٩٣٤ أوضحت فيها ما ينبغى أن تتبعه الحكومة البـريطانية لإحكام سيطرتها على منطـقة الساحل العمانـى، وقد جاء فى هذه المذكرة أنه منذ أكثـر من مائة عام لم يكن النفوذ البـريطانى مهددا فى الخليج مثلما هوعليه الآن، وأن الحكومـة البريطانية كانت تتخذ سيـاسة فى الماضى قائمة على عدم التدخل فى الشـئون الداخلية، ولكن فى الوقت الحاضر هناك كـثير من الأمم تتدخل فى شئون الخـليج، فاكتشاف النفط أظهر الولايات المتـحدة الأمريكية على المسرح،كما أن اليـابان لا تكف عن نشاطاتها التجارية معتمـدة على بضائعها التى تنتجـها بثمن زهيـد، وعبد العـزيز بن سعود لم يعد مـسالماً ويترقب فـرصة ترجمة طموحه إلى حقيقة واقعـة، بل إنه سيصبح فى وضع يتمكن فيه أن يتحدى ضمـان أمن الاتصالات الجوية البـريطانية ما لم تثـبت له الحكومة البريطانيـة أنها ليست على استعـداد للتساهل إزاء موقفه المهدد لإمارات الساحـل العمانى، وأكثر

(١) F.O. 371,18723 Sir Johnston Political Resident to Foreign Secretary to the Govt. of India 23 rd April 1929.

(٢) F.O. 371/18723 Future Policy on the Trucial Coast, Recomendations of Colonel Barrett Political Resident in Persian Gulf to the Foreign Secretary to the Govt. of India 5th Sept. 1929.

من ذلك فإن الحوادث الإيرانية التى تقع فى هنجام وطنب وباسيدو وأبوموسى تدل على أن مركز بريطانيا فى الخليج أصبح فى وضع جديد لم تكن معتادة عليه فى الماضى، وتحث المذكرة الحكومة البريطانية على اتخاذ خطوات فعالة لتأكيد نفوذها فى الخليج، وأن المعاهدات الموقعة بين بريطانيا وشيوخ الخليج فى القرن التاسع عشر تحتاج إلى إعادة النظر فيها، فهذه المعاهدات تعد الشيوخ بحماية بحريه ولكن لاتوجد فيها إشارة عن الحماية البرية، وذلك باستثناء شيخ الشارقة الذى استميل فى فترة متأخرة لبناء محطة للخطوط الجوية، وأصبح من الضرورى نتيجة لذلك إمداده بالأسلحة والمساعدات المالية لإبقاء حراس لحماية القاعدة الجوية. وتؤكد المذكرة أيضاً أن الوقت أصبح ملائماً لضرورة مراجعة السياسة البريطانية بشكل يؤدى إلى إعادة المركز البريطانى فى الخليج إلى سابق قوته. حقيقة أن الشيوخ مسئولون عن إدارة شئونهم الداخلية ولكن "ينبغى أن نلقنهم جيداً أنه طالما يتصرفون بطريقة مرضية فإننا على استعداد لتأمين سلطتهم ونفوذهم ولكننا لن نسمح بإيجاد حالة قد تؤدى إلى تهديد أمن مواصلاتنا الجوية أو مصالحنا الأخرى سواء كان ذلك نتيجة اضطرابات داخلية أو بفعل قوة أخرى، وخاصة أن بريطانيا أصبحت الآن تمتلك قوة جوية باستطاعتها أن تعطى التزامات إلى الشيوخ بأنه فى مقابل تعهدهم برعاية مصالحها فإنها تضمن لهم الحماية، وهذه العهود لا شك فى أنها ستؤكد مركز الشيوخ وتمنع ابن سعود أو أية قوة أخرى من التدخل فى شئونهم، وبالإضافة إلى وعود الحماية ينبغى أن تتدخل بريطانيا لإرشاد الشيوخ إلى الإدارة الصالحة بهدف رعاية مصالح السكان ورفع مستوى معيشتهم"[1].

وفى تقرير آخر أعدته وزارة الطيران إلى حكومة الهند جاء فيه أن مجلس الطيران الملكى يخشى أن تكون السياسة التى تنتهجها حكومة الهند بالنسبة لشيوخ الساحل سياسة سلبية، وما قد يترتب على ذلك من انهيار مركز بريطانيا فى الخليج مما يهدد أمن المواصلات الجوية إلى الشرق الأقصى، ولذلك فإن مجلس الطيران

(١) R/15/1/14/43 Secret Policy in Persian Gulf, Unrest at Dubai & Trucial Coast Policy 3/36 Air Headquarters: British Forces in Iraq to the Secretary of Air Ministry, London 20th December 1934.

الملكى يشعر أن الوقت أصبح مناسباً لتعيد الحكومة البريطانية النظر فى سياستها السابقة، وهى السياسة القائمة على عدم التدخل فى الشئون الداخلية؛ بمعنى أنه إذا هددت المصالح البريطانية نتيجة وقوع اضطرابات فى مشيخات الساحل، فينبغى أن تتدخل الحكومة البريطانية على الفور، وأن تعلن سياستها لشيوخ الساحل بأنها ستتدخل بحراً وجواً فيما لو دعت الضرورة إلى ذلك، حيث إن سلامة الطريق الجوى إلى الشرق الاقصى، أصبح هو العامل الأساسى للمصالح البريطانية فى الساحل العمانى. وأن الأوضاع قد تغيرت منذ خطبة كيرزون المشهورة[1] أمام شيوخ الساحل فى عام ١٩٠٣ إذ إنه فى أيام كيرزون كانت الوسيلة الوحيدة للقمع هى الوسيلة البحرية ولكن وجود القوة الجوية عزز إلى حد كبير الحماية البحرية، حيث أصبح فى الإمكان منع الاعتداءات الواقعة على الشيوخ براً وبحراً[2].

وهكذا كانت الدلائل تشير إلى تغير فى السياسة البريطانية بعد موافقة الأطراف المعنية بشئون الخليج على إحداث هذا التغيير، ففى إعلان من نائب الملك فى الهند بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٣٥ أشار فيه إلى شئون الخليج بقوله «إن حكومة صاحب الجلالة، وحكومة الهند لهما علاقات خاصة بالشيوخ «المستقلين» على سواحل الخليج وقد تحملت كل من الحكومتين مسئوليتها والتزاماتها الخاصة إزاء أولئك الشيوخ، وبالنظر للحقيقة الواقعة وهى أن الساحل العمانى اكتسب أهمية خاصة نتيجة إنشاء طريق جوى للخطوط الجوية الإمبراطورية، وما ترتب على ذلك من تطورات بالغة الأهمية من الناحية الإستراتيجية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالاتفاق مع شيخ البحرين، نقلت قاعدتها البحرية التى كانت قائمة قبل ذلك فى كل من هنجام وباسيدو إلى البحرين، وأن سلطان مسقط وشيوخ الكويت والبحرين والساحل العمانى سوف يستمرون فى احترام اتفاقياتهم

(1) F.O. 371, 18912 Draft minutes of the forty second meeting of the Sub-Committee of Imperial Defence forQuestions Concerning the Middle East Part I Trucial Coast, Part II Saudi Arabia Boundaries 24th Sept 1935.

(2) انظر كتابنا الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠/١٩١٤ الطبعة الأولى ص ١٤٣.

مع حكومة الهند والخاصة بتسهيل الاتصالات الجوية عبر بلادهم التى أصبحت تكون حلقة هامة فى سلسلة المواصلات الإمبراطورية، وهذه الحلقة تعلق عليها الحكومة البريطانية أهمية بالغة»[1].

أما عن وزارة الخارجية البريطانية فقد صرح المستر رندل Rndel، معبراً عن وجهة نظرها ومشيراً بدوره إلى خطبة اللورد كيرزون فى عام ١٩٠٣، مؤكداً أن الأوضاع قد تغيرت تماما، إذ إن خطبة كيرزون حدثت فى وقت اعتبر فيه الخليج بمثابة بحيرة بريطانية British Lake ، ولم تكن فيه الدولة العثمانية تشكل خطراً كبيراً على الوجود البريطانى، ولم يكن هناك طيران أو نفط، كما أن التجارة الخارجية كانت على نطاق ضيق، أما اليوم فقد أصبح الخليج من الطرق العالمية، كما أنه أصبح محاطا بدول قوية أضحت مصالحها فى الخليج حقيقة واقعة، كما أن اكتشاف النفط دفع بقوى أوربية جديدة للاهتمام بشئون الخليج، ويخشى إذا اتبعت الحكومة البريطانية سياسة متخاذلة فإنها ستجد نفسها معرضة لضغوط قوية من قبل القوى الأخرى التى يرغب رعاياها فى دخول الخليج للاستغلال التجارى، وذكر فى هذه المناسبة اهتمام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط واهتمام إيطاليا بالملاحة واليابان بالتجارة وهولندا بالطيران. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فهو يلفت الانتباه بأن الحكومة الأمريكية هددت بتحطيم المصالح البريطانية فى النفط فى المقاطعات التابعة لنفوذها الاقتصادى وذلك إذا ما هددت بريطانيا المصالح الأمريكية فى الكويت أو البحرين. كما أنه ينبغى أن نضع فى الاعتبار أيضاً الفرنسيين والهولنديين الذين قد يظهرون رغبتهم لتحويل طريقهم الجوى إلى الشرق الأقصى من الساحل الإيرانى إلى الساحل العربى للخليج.

وفيما يختص بالنفط فإن الحكومة البريطانية ستواجه احتمالات تواجده بكميات تجارية، وفى هذه الحالة ستثار مشكلات السيادة والحماية، بالإضافة إلى ما قد يترتب على منح امتيازات النفط من ضرورة حماية الشركات العاملة والموظفين

---

(١) F.O.371/1224 Future State of Bahrein Sir R. Clive to Clive to Chamberlain October 7 th 1927.

والعمال التابعين للشركات المستغلة. وهكذا استقر رأى الحكومة البريطانية على تشديد سيطرتها على الساحل العمانى، ووضح ذلك فى القرارين اللذين اتخذتهما لجنة الدفاع الإمبراطورى وهما:

أولا: إخطار القيادة الجوية فى العراق بأن تضيف إلى أعبائها التدخل فى مشيخات الساحل العمانى، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

ثانيا: تعيين وكيل إنجليزى بدلا من الوكيل الوطنى فى الشارقة على أن يقيم فى دبى(١).

وفى خلال الحرب العالمية الثانية حصل الإنجليز على حق استخدام جزيرة صير بنى ياس التابعة لأبوظبى للهبوط الاضطرارى، وفى أبريل عام ١٩٤٢ أصدر المقيم البريطانى فى الخليج تنظيمات خاصة بالدفاع عن الساحل العمانى بما فى ذلك مسقط، تضمنت بعض الإجراءات العسكرية التى كان فيها مساس واضح بالاستقلال الذاتى لمشيخات الساحل العمانى(٢).

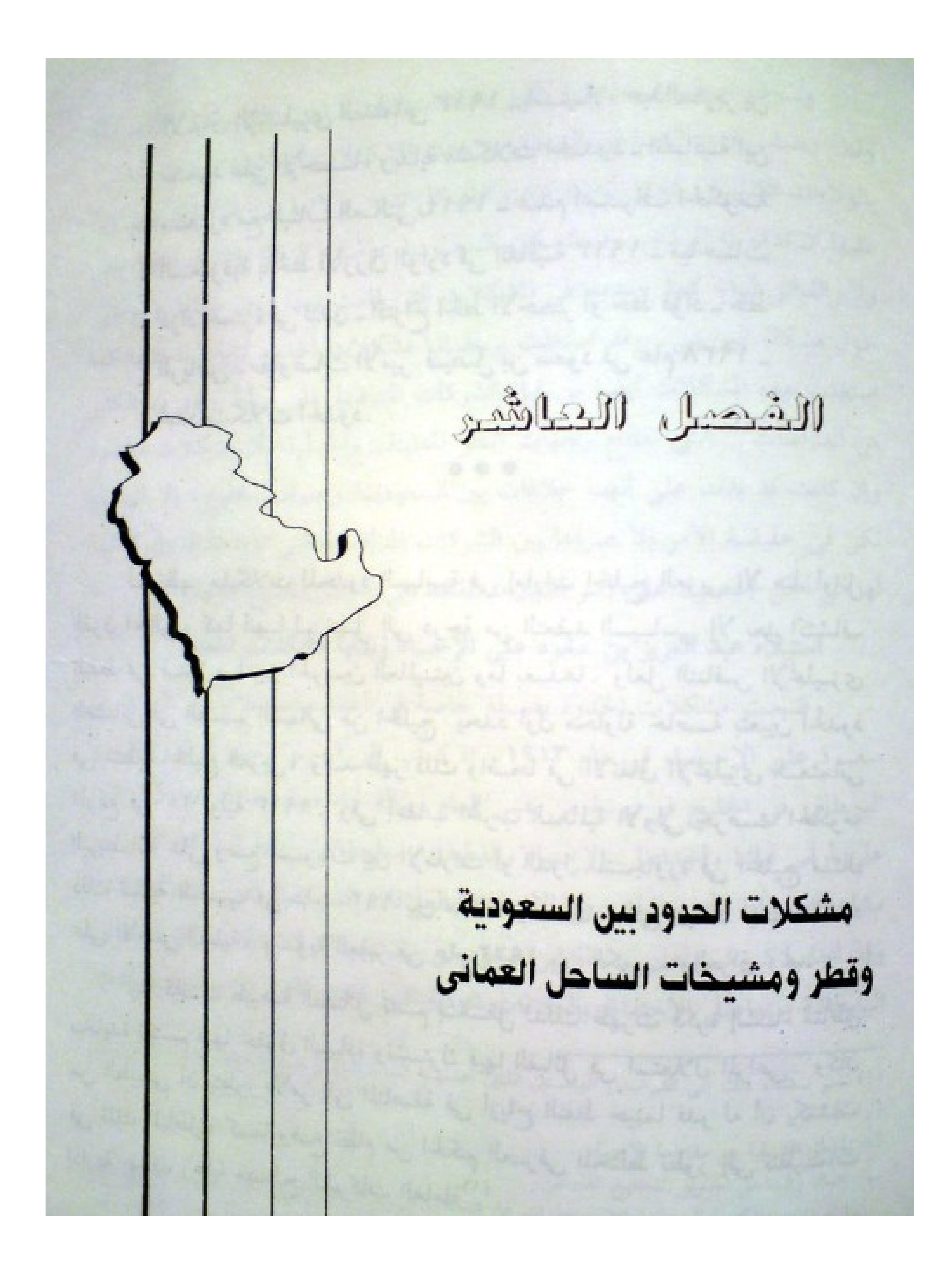
وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت تغيرات أشد وضوحاً فى الإدارة البريطانية فى الخليج، إذ إن مرسوم استقلال الهند والباكستان فى عام ١٩٤٧ أدى إلى إلغاء حكومة الهند وبالتالى أصبحت شئون الخليج تدار من قبل وزارة الخارجية البريطانية، كما نقل الإنجليز مقرهم من بوشهر على الساحل الإيرانى إلى البحرين فى عام ١٩٤٦، وكان ذلك دليلا على تحول السياسة البريطانية من التركيز على السواحل الإيرانية إلى التركيز على السواحل العربية للخليج العربى(٣).

(١) F.O. 371/18913, Draft minutes of the forty second meeting of the Sub-Committee (Committee of Imperial Defence) for Questions Concerning the Middle East Part I, Trucial Coast Part II, Saudi Arabian Boundaries 24th Sept. 1935.

(٢) Mann, op. cit., p. 86.

(٣) Ibid., pp. 87-88.





الفصل العاشر

مشكلات الحدود بين السعودية وقطر ومشيخات الساحل العماني

الاتفاق الإنجليزى العثمانى ١٩١٣ - استيلاء عبدالعزيز بن سعود على الإحساء وبداية مشكلات الحدود - اتفاقية ابن سعود مع الباب العالى ١٩١٤ - عدم اعتراف الحكومة السعودية بالخط الأزرق الوارد فى اتفاقية ١٩١٣ - مباحثات فؤاد حمزة فى لندن - اقتراح الخط الأحمر أو خط فؤاد - خط الرياض - مفاوضات الأمير فيصل بن سعود فى عام ١٩٣٨ - تجدد مشكلات الحدود.

* * *

لم تظهر مشكلات للحدود السياسية فى إمارات الخليج العربى إلا منذ أوائل القرن الحالى، كما أنها لم تصل إلى درجة من التعقيد السياسى إلا بعد اكتشاف النفط فى فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها. ولعل التنافس الإنجليزى العثمانى فى القسم الشمالى من الخليج يحدد أول محاولة خاصة بتعيين الحدود فى منطقة الخليج العربى، وقد ظهر ذلك واضحا فى الاتفاق الإنجليزى العثمانى الموقع فى ٢٠ يولية ١٩١٣. وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى حرصت الحكومة البريطانية على وضع تسويات بين الإمارات أو الدول المتجاورة فى الخليج مثال ذلك تسوية السيب فى عام ١٩٢٠ بين مسقط وعمان، التى عينت فيها الحدود على الأسس القبلية، وتسوية العقير فى عام ١٩٢٢ بين الكويت والعراق ونجد.

ولما كانت طبيعة القبائل تتسم بالتنقل لذلك ظهرت فكرة إنشاء مناطق محايدة تقتسم فيها حقوق السيادة وتشترك فيها القبائل فى استغلال المراعى. وكان من الطبيعى أن يتطور الأمر إلى المناصفة فى أرباح النفط حينما قدر له أن يكتشف فى تلك المناطق، كما وضع نظام من الحكم العرفى المختلط تطور إلى تنظيمات إدارية بهدف رعاية مصالح الشركات العاملة[1].

(١) Mann. Abu Dhabi. The Birth of an Oil Sheikhdom p. 83.

وسوف نعرض فيما يلى لأبرز مشكلات الحدود التى ظهرت بين السعودية وقطر ومشيخات الساحل العمانى، وهذه المشكلات ارتبطت إلى حد كبير بالولاءات القبلية، بمعنى أنه لما كانت القبائل تدين بولائها إلى حاكم معين كان عليها أن تدفع له الزكاة. وقد تمسكت السعودية بموضوع الزكاة باعتباره دليلا على ولاء القبائل لها، كما حدث فى المشكلات التى قامت بينها وبين مسقط وأبوظبى حول مشكلة البوريمى. وقد استغلت بريطانيا مشكلات الحدود لزيادة تدخلها كما استغلت هذه المشكلات أيضا من قبل الشركات المتنافسة على النفط وظهرت الكثير من الدراسات[1] التى تعالج وجهات النظر المتباينة. والحقيقة أن مشكلات الحدود وإن كانت قد بدت على أنها خلافات بين السعودية وإمارات الخليج، إلا أنها لم تكن فى حقيقة الأمر إلا صراعا بين الشركات المتنافسة التى تؤيدها الدول التابعة لها من أجل الحصول على أكبر امتيازات للنفط فى المناطق المتنازع عليها.

استيلاء عبد العزيز بن سعود على الإحساء وبداية مشكلات الحدود:

وضحت مشكلات الحدود بصفة خاصة فى أعقاب استيلاء عبد العزيز بن سعود على الإحساء فى عام ١٩١٣، إذ كتب إلى السير برسى كوكس المقيم البريطانى فى الخليج فى يونية من نفس العام رسالة جاء فيها «إننا قد استولينا الآن على أرض آبائنا وأجدادنا - الإحساء والقطيف وملحقاتها - ونظراً لما أكنه لكم من مشاعر الصداقة فإننى أرغب فى الاحتفاظ بالعلاقات كما كانت على عهد أسلافنا» وقد أجاب كوكس على رسالة ابن سعود فى سبتمبر ١٩١٣ بتأكيده أن الحكومة البريطانية ستواصل الاحتفاظ بالعلاقات الودية التى كانت قائمة فى الماضى، ولعله

---

(١) نشير بصدد ذلك إلى الدراستين الهامتين اللتين أعدتهما شعبة البحث بشركة النفط العربية الأمريكية (ارامكو) عن:

أ - المناطق الشرقية من مقاطعة الإحساء.

ب- عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى.

كما أصدرت الحكومة السعودية ثلاثة مجلدات عن التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية، وتقابلها مجلدات ثلاثة صدرت عن الحكومة البريطانية لتوضيح وجهة نظرها، وقد قدمت هذه المجلدات جميعها إلى هيئة التحكيم الدولية التى انعقدت فى لاهاى فى عام ١٩٥٥ لبحث مشكلة البوريمى.

كان يشير بذلك إلى تعهد الإمام فيصل بن تركى فى عام ١٨٦٥ الذى قدمه إلى الكولونيل بلى بشأن عدم الاعتداء على إمارات الخليج التى ترتبط مع بريطانيا بمعاهدات خاصة، ومن المؤكد أن كوكس فى رسالته لابن سعود كان يريد أن يعتبره ملتزما بذلك التعهد.

وعلى الرغم من أن ابن سعود قد استولى على الأحساء فى خلال انعقاد المباحثات البريطانية العثمانية من أجل الوصول إلى اتفاقية بشأن الخليج العربى التى تم التوقيع عليها فى يولية ١٩١٣، إلا أن الحكومة البريطانية لم تهتم كثيراً بالتغيير الذى حدث باستيلاء ابن سعود على الإحساء، ولذلك كان ابن سعود حريصا فى أواخر عام ١٩١٣ على تحسين علاقاته بالباب العالى، وفيما يبدو أنه نجح فى مايو ١٩١٤ فى الوصول إلى اتفاقية مع الدولة العثمانية اعترف فيها بسيادتها على نجد والإحساء، كما وافق على أن يكون واليا على نجد مدى الحياة وينتقل المنصب بعد وفاته إلى أبنائه ثم إلى أحفاده، كما اعترف للعثمانيين بحق مرابطة جيوشهم فى موانى العقير والقطيف وبعدم تدخله فيما يتعلق بالشئون الخارجية والمعاهدات الدولية أو منح امتيازات للأجانب فى هذه المناطق[1].

وعلى الرغم من أن اتفاقية ٢٩ يولية ١٩١٣، التى حددت الحدود الشرقية لنجد، لم يصادق عليها إلا أن الباب العالى قد أكد اعترافه بخط الحدود الذى ورد فى المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية والتى جاء فيها «تنتهى حدود السيادة الإقليمية للعثمانيين وهى الحدود التى تم تعيينها وفقا لخط التقسيم المشار إليه فى البند السابع من هذه المعاهدة عند الخليج جنوبا بمواجهة جزيرة الزخنوية التابعة للأقليم المذكور فى اتجاه خط يبدأ من أقصى نهاية الخليج المذكور إلى الجنوب مباشرة حتى الربع الخالى، ويفصل إقليم نجد عن شبه جزيرة قطر». وقد تم تعيين

---

(١) لم نعثر على النصوص الرسمية لهذه الاتفاقية والتى أوردناها هنا نقلا عن جون كلى الذى ذكر أنها كانت ضمن ملحق رسالة بعث بها حقى باشا إلى السير إدوارد جرى وزير الخارجية البريطانية. وقد أكد شفيق كمالى باشا والى عسير فى مذكراته عن شبه جزيرة العرب التى نشرت فى جريدة الأهرام فى عام ١٩٢٤ إن هناك اتفاقية وقعت بين عبد العزيز بن سعود والباب العالى وذكر بأن لديه المستندات الخاصة بها وللأسف أن مذكراته انقطعت قبل أن يعرض لهذه المستندات.

حـدود نجد بالخط الأزرق على الخـريطة المرفـقة بهـذه المعاهدة. وتم الاتفـاق بين الحكومتين، بعـد أن تنازلت حكومة الإمـبراطورية العثـمانية عـن جميع مطالبـها الإقليميـة فى شبه جزيرة قطر، أن تخضـع شبه جزيرة قطر، كمـا كانت عليه فى الماضى لحكم الشيخ قاسم بن ثانى وخلفائه من بعده[1].

وقد تأكد هذا الاعتـراف بالاتفاق الذى عقدته الدولة العثـمانية مع الحكومة البريطانية فى ٩ مـارس ١٩١٤، وصدقت الحكومة العثـمانية على هذا الاتفاق فى يونيو من عام ١٩١٤. وجـاء فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق المصـادق عليه إشارة واضحة إلى خط الحـدود الذى نص عليه فى اتفاقية يـولية من عام ١٩١٣ التى لم يصادق عليها، وقد ورد فى نص هذه المادة «ابتداء من الجنوب الغربى تتخذ حدود الأراضى العثـمانية خطاً مسـتقيمـاً يبدأ من لقمـة الشعب فى اتجاه شمـال شرقى صحراء الربع الخالى بميل قدره ٤٥° درجة، ويلتقى هذا الخط فى الربع الخالى على خط متوازى ٢٠° بالخط المسـتقيم والمباشر فى اتجـاه الجنوب الذى يبدأ من نقطة ما على الشاطئ الجنوبى من خور العقير الـذى يفصل أراضى إقليم نجد العثمانى عن أراضى قطر، وذلك طبقا للبند الحادى عشر من المعاهدة الإنجليـزية العثمانية المبرمة بتاريخ ٢٩ يوليـة ١٩١٣ الخاصة بالخليج والأراضـى المجاورة له وأول هذين الخطين مبين باللون البنفسجى، أما الثانى فمبين باللون الأزرق على الخريطة»[2].

ولما كان التصديق على اتفاقيـة ٩ مارس ١٩١٤ قد تم بعد بضعة أسابيع من عقد ابن سعود معاهدته مع الباب العالى، لذلك اتخذت هذه المعاهدة صفة قانونية بموجب الاتفاقـية المشار إليـها، وفى هذا الصدد يؤكـد أحد الباحـثين فى القانون الدولى «إنه من المتفق عليه اتفـاقا إجماعياً أن المعـاهدات التى تتناول تسوية الحدود تعتبر ملزمة بالنسـبة للسلطة التى تئول إليها السيادة»، والحقـيقة أن ابن سعود ظل إلى عدة سنوات يعترف ضمنيا بالخط الأزرق فـفى ديباجة معاهدة القطيف (دارين) الموقعة فى ٢٦ ديسـمبر ١٩١٥ لقب ابن سعود نفسـه واعترف به فى المادة الأولى

---

(١) كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ١٢٨.

(٢) F.O. 371/17813 I.O.Memorandum: The Southern Boundary of Qatr & Connected Problems.

من تلك المعاهدة باعتباره حاكما على نجد والإحساء والقطيف وجبيل وما يتبعها من المناطق والموانى، كما ورد اسم الخط الأزرق أيضا فى مفاوضات العقير فى عام ١٩٢٢. ولتوضيح ذلك نذكر أنه فى شهر يناير من عام ١٩١٥ دارت مفاوضات بين عبد العزيز بن سعود والكولونيل شكسبير حيث كان ابن سعود يرى أنه من الضرورى عقد معاهدة تؤكد حماية ممتلكاته من جانب بريطانيا، أما إذا تأخر عقد المعاهدة فإنه سيجد نفسه منحازاً إلى الأتراك، وقد اقترح ابن سعود مشروعاً لمعاهدة تضمن حدود ممتلكاته، وكان هذا المشروع يحتوى على النقاط التالية:

أولا: أن تعترف الحكومة البريطانية بأن نجد والإحساء والقطيف والأراضى المجاورة لها والموانئ التابعة لها من ممتلكات آل سعود، وأن ابن سعود حاكم مستقل عليها يتوارث أبناؤه الحكم فيها.

ثانيا: أن تحدد الحكومة البريطانية حدود هذه المناطق مع المناطق الخاضعة لحمايتها فى البر والبحر، من ناحية الشمال والشرق والغرب والجنوب[١].

وقد تم التوصل إلى اتفاقية بهذا الشأن بين الطرفين فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى أصبح ابن سعود بمثابة الوريث الشرعى للإمبراطورية العثمانية فى تلك المناطق وتم تعيين حدود سلطنته مع العراق بموجب بروتوكول المحمرة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ومع الكويت بموجب اتفاقية العقير الموقعة فى نفس ذلك العام، أما الحدود الشرقية لسلطنة نجد فقد ظلت كما كانت عليه بموجب الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام ١٩١٣. ولكن فى أثناء مفاوضات العقير فى عام ١٩٢٢ جاءت مشكلة قطر فيما يختص بمشروع لمنح امتياز النفط فى الإحساء للشركة الشرقية والعامة وقد لاحظ برسى كوكس أن ابن سعود أدخل شبه جزيرة قطر بكاملها داخل منطقة الامتياز، وعلى الفور ذكره كوكس بأنه لا ينبغى عليه أن يفعل شيئا فيما يختص بقطر أكثر من أن يحترم استقلالها تحت شروط اتفاقية القطيف عام ١٩١٥ ومؤكداً فى نفس الوقت على اتفاقيتى ١٩١٣ و ١٩١٤،

(١) I.O. 1 st Sept., 1934 B. 437: Historical Memorandum on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabia & the British Govt. 1800-1934. By. J.B. Laithwaite.

ووافق ابن سعــود على ذلك[1]. وقد عـقدت معاهدة جـدة فى عام ١٩٢٧ على أسس جديدة وخاصــة بعد أن جاءت بمثابة اعـتراف من جانب بريطانيا بالتـغيرات الكبيرة التى رافقت ظهور ابن سعود والمكانـة التى أصبح يتبوأها فى الجزيرة العربية منذ إبرام معاهدة دارين ١٩١٥. وقد وضعت المعاهدة الانتصارات التى حققها ابن سعـود فى الخليج والجزيرة العـربية موضع الاعـتبار فـاعترفت به مـلكا على نجد والحجاز وملحقاتهما، كذلك أزالت القـيود التى كانت مفروضة حول علاقات ابن سعـود الخارجية وغـيرها من أوجه النشـاط بحكم معاهدة ١٩١٥ حيث اعـترفت الحكومة البريطانية به كحاكم مستقل على ممتلكاته، كما أن ابن سعود قد تعهد من جانبـه بأن يستمـر فى احترام السـيادة الإقليميـة لمشيخـات شرقى الجزيرة العـربية الخاضعة للحماية البريطانية[2]. غيـر أن معـاهدة جدة لم تـتضمن أية إشـارة عن حدود الدولة السعودية الجديدة كما لم تثر فيها مسألة الحدود الخاصة بمشايخ قطر والساحل العمانى، وبالإضافة إلى ذلك فإن معاهدات الحماية التى عقدتها الحكومة البريطانية مع أولئك الشـيوخ لم تتعرض للحدود الخـاصة بهم، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن الحكومة البريطانية لم تكن تهـتم حتى ذلك الوقت إلا بتأمين الملاحة فى الخليج، لذلك كانت السعودية تعتبر أن الشيوخ المشمولين بالحماية البريطانية لا يتعدى نفوذهم الساحل ولا يمتد هذا النفوذ فى الداخل إلا بضعة أميال[3].

مـشكلة البوريـمى وبداية الخلاف بين المملـكة العربيـة السـعودية والحكومـة البريطانية:

فى يولية من عام ١٩٣٣ منح ابن سعود امتـيازاً للنفط لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفـورنيا، وجاء فى المرسوم الملكـى الخاص بمنح الامتياز أنه «يـشمل الجزء الشـرقى من مملكتنا العـربية الـسعـودية بما فى ذلك حـدودها». ولما لم تعين هذه الحدود عند منح الامتياز فقد استفـسرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خلال

(1) F.O. 371/12264 Boundaries between Nejd-Kuwait & Nejd-El Katr F.O. October 7th 1927.

(2) Mann, op. cit., p. 83.

(3) حافظ وهبة: خمسون عاما فى جزيرة العرب ص ص ١١٢/١١٣.

الشهور القليلة التالية عن الحدود الفعلية للامتياز من الحكومة التركية أولا ثم من الحكومة البريطانية ثانياً، ويرى البعض أن توجيه الاستفسار إلى كل من بريطانيا وتركيا يعد تجاهلا لمركز ابن سعود الدولى، وعلى أى حال ففى ٢٤ أبريل ١٩٣٤ أبلغت وزارة الخارجية البريطانية السفارة الأمريكية فى لندن بأن الحدود الشرقية للسعودية هى طبقا لما تضمنته اتفاقيتى ١٩١٣ و ١٩١٤ بين الحكومتين البريطانية والتركية على أساس انتقال السيادة على تلك الحدود من الحكومة التركية إلى عبدالعزيز بن سعود؛ ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية تمسكت بالخط الأزرق باعتباره حداً سياسياً للسعودية فى الجزء الجنوبى الشرقى من الجزيرة العربية، وقد اقتنعت الحكومة الأمريكية بذلك التفسير وبالتالى لم تعد إلى إثارة هذا الموضوع مرة أخرى[١]. ولكن الحكومة السعودية لم تبد ارتياحا لتمسك الحكومة البريطانية بالخط الأزرق، وتفصيل ذلك أن السير أندرو ريان الوزير البريطانى المفوض فى جدة أرسل فى ٢٨ أبريل ١٩٣٤ إلى فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية يبلغه بأن الحكومة البريطانية قد تلقت استفسارا من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحدود فى شرق الجزيرة العربية وأن الحكومة البريطانية فى ردها حرصت على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بنسخ من الاتفاقيتين المعقودتين بين إنجلترا والدولة العثمانية فى عامى ١٩١٣ و ١٩١٤، وذكر ريان أنه وإن لم تكن اتفاقية ١٩١٣ قد صودق عليها فإن التخوم المحددة فى المادة الحادية عشرة من تلك الاتفاقية قد اعتبرت نهائية بموجب المادة الثالثة من اتفاقية مارس ١٩١٤ التى تم التصديق عليها[٢]. ويبدو من ذلك واضحا أن الحكومة البريطانية كانت تصر على إلزام السعودية بالخط الأزرق الذى تم تحديده بمقتضى الاتفاقيتين السابقتين. ولكن فؤاد حمزة بعث بمذكرة تفصيلية بتاريخ ٢٠ يونية ١٩٣٤ إلى أندرو ريان أوضح فيها أن حكومة المملكة العربية السعودية لا تعتبر الخط الأزرق ملزما لها. وكان مما جاء فى هذه المذكرة:

(١) Mann, op. cit., p. 83

(٢) وثائق سعودية، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٨

أولا: إن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعترف - لأسباب جوهرية فى نظرها - بأن خط الحدود المسمى بالخط الأزرق والمؤكد بالاتفاق الإنجليزى التركى لعام ١٩١٤ قد تم الاتفاق عليه من قبل حكومات ذات صفة صحيحة وعلاقة حقيقية، ومهما يكن من أمر موقف بريطانيا الصحيح آنئذ - وهذا ما لا نحب الدخول فى الجدل بشأنه الآن - فإن موقف الحكومة العثمانية آنذاك كان واضحاً جلياً لأنها لم تكن تملك حق البت فى مصير البلاد التى تعاقدت مع الحكومة البريطانية عليها، إذ إن سيادة الحكومة العثمانية لم تكن تتجاوز حدود المدن والقرى العامرة، ولم تكن تمارس على ما هو خارجها، وقد توقفت بالفعل بمجرد استرجاع ابن سعود لبلاد أجداده، وإنشائه سلطة شرعية فيها وقد بدأ ذلك باستيلائه على الأحساء فى ١٣ أبريل ١٩١٣، وكل عقد بعد التاريخ المذكور هو عقد باطل لصدوره من حكومة ليس لها علاقة به.

ثانيا: جاء فى المادة الأولى من المعاهدة المبرمة بين ابن سعود وبريطانيا فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ ما نصه «إن الدولة البهية الإنجليزية أكيداً تعترف بأن نجد والحسا والقطيف والجبيل[١] وما يليها وحدودها التى ستذكر بها وستعين بعد حين وبنادرها على شواطئ خليج فارس هى من ممالك ابن سعود وممالك أجداده السابقين. فبهذه الوسيلة تعترف بابن سعود المشار إليه حاكما مستقلا على الممالك المذكورة ورئيسا مطلقا على عشائرها». ومن مطالعة هذه المادة يتبين أن خط الحدود القبلى لم يتعين بالتأكيد وإنما حصل الاتفاق على تعيينه بعد حين[٢]، وأن الحكومة البريطانية اعترفت لابن سعود بما كان من الممالك لأجداده، وأنها اعترفت له أيضا بسيادته على القبائل التابعة لتلك الممالك، كما أنها فى تسوية العقير فى عام ١٩٢٢ قد وافقت على تعيين خط للحدود غير الخط الذى أشير إليه فى الاتفاقية الإنجليزية التركية لعام ١٩١٣.

(١) من الملاحظ أن ابن سعود قد تعمد إدخال الجبيل مع الأحساء والقطيف حتى يفوت على الكويت أية فرصة للمطالبة به.

(٢) وثائق سعودية: التحكيم لتسوية النزاع بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٨١.

ثالثا: أوضحت المذكرة السعودية أنه من المعروف عند قبائل العرب أن حدود قطر هى حدود المدن والقرى العامرة، وعند تلك النقاط تنتهى حدود البلاد المعلومة اصطلاحاً أنها من ممالك ابن سعود، وأما الحدود الواقعة بين ممالك ابن سعود وبين قطر فإنها تنتهى عند حجرة قطر، وأكدت المذكرة إنه ليس فى نية الحكومة السعودية تعديل خط الحدود المتعارف عليه أكثر من الاتفاق النزيه الذى ترغب فيه وترحب بفتح الباب من أجله.

رابعا: إن سائر القبائل التى تسكن بين ساحل قطر والساحل العمانى وحضرموت، هى قبائل المملكة العربية السعودية وخاضعة تمام الخضوع لأحكام البلاد وتؤدى الزكاة وتلبى دعوة الملك فى الجهاد وفى غيره، وهذا الأمر الواقع ونفوذ جلالة الملك عليها لم تلق فى ساعة من الساعات أى اعتراض من قبل أمراء تلك السواحل بل كانوا ولا يزالون يرون ذلك حقا من حقوقه لا اعتراض عليه[١].

يتضح مما أوردناه أن هناك تضاربا واضحا فى وجهات النظر بين الحكومتين السعودية والبريطانية، فبينما كانت سياسة الحكومة السعودية تميل إلى عدم الاعتراف بالاتفاقيات الإنجليزية العثمانية كانت سياسة الحكومة البريطانية هى الامتناع عن مناقشة موضوع الحدود مع ابن سعود، ولكنه إذا تعمد إثارة المشكلة فينبغى الإصرار على اتفاقية ١٩١٣ وبالخط الأزرق الوارد بها إذ إن الإصرار على ذلك لا يعطى لابن سعود أية فرصة للتوسع فى داخل سلطنة مسقط أو مشيخات الساحل العمانى ويقلل من فرص تصادمه مع الأمراء المحليين أو من تأسيسه لنفوذ قوى فى مقاطعاتهم، وهو أمر قد يؤدى إلى إحراج بالغ لمركز الحكومة البريطانية ونفوذها فى تلك الجهات[٢]. ومع اختلاف وجهات النظر المشار إليها فقد كان من الواضح أن المطالب الجديدة التى جاءت فى المذكرة السعودية كانت تستدعى الدراسة من قبل الجهات المعنية البريطانية وعليه فقد قررت الحكومة البريطانية دعوة فؤاد حمزة إلى لندن فى سبتمبر ١٩٣٤. وقد أعقب وصوله سلسلة من الاجتماعات فى مبنى وزارة الخارجية البريطانية أكدت فيها بريطانيا أنها اتخذت

(١) أمين سعيد: الخليج العربى ص ص ١٣٤/١٣٦
(٢) F.O. 371/17813 I.O to F.O. 1934.

موقفاً يقتضى مناقشة مشكلة الحدود على أساس الواقع السياسى، وأنها تحتفظ لنفسها فى نفس الوقت بالحق فى إعادة تأكيد الخط الأزرق إذا فشلت تلك المباحثات فى تحقيق غرضها[1]. وفى مقابلة فؤاد حمزة مع كل من المستر رندل من وزارة الخارجية البريطانية والسير أندروريان الوزير البريطانى فى جدة الذى حضر هذه المباحثات، أشار فؤاد حمزة إلى انزعاج ابن سعود بسبب إصرار بريطانيا على اتفاقية ١٩١٣، بينما لم تذكر هذه الاتفاقية قط عندما عقد ابن سعود معاهداته مع الإنجليز فى عامى ١٩١٥ و ١٩٢٧، وقال إنه يعتقد أن الملك سيطالب بالمناطق التى تتردد عليها القبائل الموالية من زمن طويل مثل آل مرة والمناصير.

ورداً على اقتراحات قدمها فؤاد حمزة بأنه من المستحسن أن يكون الحكام ذوو الشأن موجودين فى أية محادثات خاصة بالحدود أوضحت الحكومة البريطانية أنها وحدها المسئولة عن العلاقات الخارجية لأولئك الحكام وأن موضوع وجودهم فى أية محادثات أمر لا يعنى الحكومة السعودية[2]. ومن لندن أبرق فؤاد حمزة إلى الملك عبد العزيز بن سعود ببرقية جاء فيها "رأيى فى موضوع الحدود بين مسقط وعمان وإمارات الخليج وقطر يتلخص فى أن أولئك الأمراء ضعاف ويمكن للإنجليز أن ينالوا منهم ما يشاءون وليس فى إمكاننا كما أنه ليس من مصلحتنا أن نصب أنفسنا مدافعين عن حقوقهم بينما هم قد ورطوا أنفسهم ومازالوا يورطوننا مع الإنجليز فى أمور لا علاقة لنا بها"[3]. وأوضح فؤاد حمزة رأيه إلى الملك عبدالعزيز بن سعود على النحو التالى:

أولا: من الذى ستكون المفاوضة معه الإنجليز أو الأمراء أنفسهم؟.

ثانيا: هل من الأفضل أن نتوصل إلى حل المشكلة بيننا وبين الحكومة البريطانية ويتم تعيين الحدود بمفاوضات سياسية، أو من الأفضل أن يكون حلها

---

(١) Mann, op. cit., p. 84

(٢) Ibid.

(٣) وثائق سعودية: التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين حكومة المملكة العربية السعودية ج ٢ ص ص ٣٨٢/٣٨٣.

بإبراز الحجج القانونية عن عدم مشروعية تعاقد الإنجليز مع الأمراء أنفسهم، وعدم مشروعية تعاقدهم مع الترك وغير ذلك من الشئون القانونية فقط.

أما عن الموضوع الأول فقد أوضح الإنجليز موقفهم بصراحة كاملة وهو أنهم لا يأذنون لأحد أن يفاوض عنهم، وليس فى إمكاننا إجبارهم على غير ذلك إذا رغبنا فى حل المشكلة عن طريق المفاوضات. أما عن الموضوع الثانى فهو الذى أراه موافقاً الآن فإذا فزنا فى الحصول على ما نريد فالحمد لله، وإلا فعلينا أن نجعل المسألة حقوقية صرفة بإقامة الدعوى فى محكمة العدل الدولية أو فى عصبة الأمم. واقترح فؤاد حمزة على ابن سعود محاولة حل المشكلة بمفاوضات مباشرة مع الإنجليز[1].

ومن ثم فإن مفاوضات فؤاد حمزة التالية بشأن الحدود يمكن اعتبارها بمثابة رغبة من الحكومة السعودية فى الوصول إلى حل سياسى وسط. وإزاء الوضع المتأزم قدم فؤاد حمزة اقتراحاً بتعيين خط الحدود بين السعودية وقطر وخط آخر بين السعودية والمشيخات الخاضعة للحماية البريطانية فى شرق جزيرة العرب وجنوبها، ويشار عادة إلى هذين الخطين باسم الخط الأحمر أو خط فؤاد، ونص هذا الاقتراح على أن «تعتبر حكومة المملكة العربية السعودية أن خط الحدود الذى يفصل بينها وبين إمارة قطر يمر من المواقع الآتية ـ يبدأ الخط المذكور من نقطة اتصال جبل دخان بالأرض الموالية لها إلى الغرب تاركا المسافة التى إلى الغرب منه والواقعة بين جبل دخان وجبل النخش للمملكة العربية السعودية وجبل دخان وما وراءه إلى الشرق لقطر ويتجه الخط إلى الجنوب والجنوب الشرقى على محاذاة سفح القلائل الشرقى تاركا القلائل المعروفة باسم تلالة الدرب ومشاش الصيم والمفصل والمغدر والطفر وأم سمرة وعريق ومشاش بن سافى وما إلى غربها من الأراضى المعروفة باسم العريق والقلائل للمملكة العربية السعودية وما كان إلى شرق هذا الخط فهو لقطر ثم يمتد الخط من مشاش بن سافى إلى العقل حتى ساحل البحر تاركا نقيان قطر

(١) برقية من فؤاد حمزة إلى الملك عبد العزيز بن سعود فى ٢١ ذى القعدة ١٣٥٣. انظر وثائق الحكومة السعودية ج ٢ ص ص ٣٨٢/ ٣٨٤ وكذلك سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ٢٤.

لقطر وخور العديد للمملكة العربية السعودية، وتعتبر حكومة المملكة العربية السعودية أن خط الحدود الذى يفصل بينها وبين الإمارات والمشيخات العربية الواقعة على الخليج العربى يمر بالمواقع الآتية:

«يبدأ الخط المذكور من نقطة واقعة على ساحل البحر وتبعد عن مركز خور العديد بخمسة وعشرين كيلو مترا فى الاتجاه إلى الجنوب والجنوب الشرقى على محاذاة الأراضى المعروفة باسم المجن وسبخة مطى وكفة اللواء تاركا البلاد التابعة لكفة اللواء للإمارات العربية وإلى غربها للمملكة العربية السعودية، ويمتد الخط المذكور من حدود بلاد كفة اللواء إلى نقطة تقاطع خط الطول الشرقى ٥٦° بخط العرض الشمالى ٢٢° ثم تتبع محاذاة خط الطول الشرقى ٥٦° إلى نقطة تقاطعه بخط العرض الشمالى ١٩° ثم يتجه إلى استقامة واحدة إلى نقطة تقاطع خط العرض الشمالى ١٧° بخط الطول الشرقى ٥٢° ومنها فى استقامة واحدة فى اتجاه الغرب على محاذاة خط العرض الشمالى ١٧° حتى يتقاطع مع خط الطول الشرقى ٥٦° ومن هذه النقطة يتجه فى نفس الاتجاه إلى أن يقطع الخط المعروف بالخط البنفسجى»[1].

وفى ٩ أبريل ١٩٣٥ سلم الوزير البريطانى المفوض فى جدة إلى الحكومة السعودية مسودة اتفاق مقترح باستبدال خط السعودية بخط آخر أطلق عليه اسم الخط الأخضر كمنطقة حدود، ولكن الحكومة السعودية لم توافق على ذلك الخط المقترح وجرت محادثات أخرى فى لندن فى شهرى يونية ويولية من عام ١٩٣٥ بين فؤاد حمزة والشيخ حافظ وهبة عن السعودية والمستر رندل وأندورويان عن الحكومة البريطانية[2]. وقد أكدت السعودية فى مذكرة قدمتها إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٧ يولية ١٩٣٥ بأنها لا تستطيع التراجع عن الحدود التى طالبت بها فى مذكرتها المؤرخة فى ٣ أبريل ١٩٣٥، وذكر فؤاد حمزة فى ذلك الصدد أن الحدود التى وردت فى المذكرة المشار إليها رسمت بعد دراسة وتمحيص دقيق لحقيقة

(١) وثائق سعودية ج ٢ ص ص ٣٨٤ / ٣٨٥.

(١) جون كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ١٤٨.

الأوضاع القائمة فى ذلك الوقت، وأنها تمثل الحد الأدنى لمطالب ابن سعود؛ وذلك لأن الحكومة السعودية لم تعتمد المبدأ الواسع الذى يمثل علاقاتها مع قبائل الصحراء الذين أعلنوا ولاءهم للملك وإنما اكتفت بذكر الحدود الطبيعية، واعترض فؤاد حمزة بأن بعض المزارع الواقعة إلى الشمال لم تدرج فى الأراضى السعودية بموجب الخط الأخضر، وكذلك اعترض على استبعاد خور العديد من الحدود الشرقية للسعودية على الرغم من أن ابن سعود قد مارس حقاً قاطعاً على هذه المنطقة وأكد فى ذلك الصدد بأن خور العديد كان يستخدم فى الماضى كمحطة للقوافل المتجهة إلى الإحساء وأن هناك مشروعاً معدا لتطويره من الناحية التجارية[1].

كان من الطبيعى أن تنتهى مباحثات لندن فى يولية ١٩٣٥ دون الاتفاق على شىء محدد. وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ سلم السير أندرو ريان إلى فؤاد حمزة فى مدينة الرياض مذكرة تتضمن اقتراحاً بتخطيط الحدود على أساس يميل لمصلحة السعودية أكثر مما سبق أن تحدد بموجب الخط الأخضر، وقد سمى هذا الخط فيما بعد باسم خط الرياض وجاء فى صورة تختلف إلى حد كبير عن الخط الأحمر الذى اقترحته السعودية سابقاً بصورة خاصة من حيث إنه أضاف إلى حدود قطر جزءاً أكبر من المنطقة السفلى كما احتفظ لأبوظبى بمنطقة خور العديد. وهكذا أقرت الحكومة البريطانية خور العديد كحد شرقى بين قطر والمشيخات المهادنة بعد أن كان عدم تحديد ذلك سببا لمنازعات كثيرة فى الماضى[2]. كما أن خط الرياض حد من المطالب الإقليمية للسعودية فى عمان ومحميات عدن الشرقية، وبينما اعترف للسعودية بمستعمرة البنيعان التى كانت غالبية سكانها من قبائل مرة، فإنه احتفظ فى الوقت نفسه لأبوظبى بمستعمرة السفوف الواقعة على الطريق المؤدية من أبوظبى إلى قطر. وقد ذكر ريان أن حكومته تعتبر هذا الخط هو الحد الأقصى لما يمكن أن تقدمه من تنازلات حول موضوع الحدود.

---

(١) جون كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ١٨٤.

(٢) F.O. 371/17813 Memo. The Southern Boundary of Qatr & Connected Problems, 1934.

الجدير بالملاحظة أن الخطين - فؤاد حمزة وريان - ينفصلان فى مقاطعة أبوظبى مسافة تمتد من عشرة أميال إلى أربعين ميلا، والمناطق التى اختلف عليها تقع إلى جوار واحة الليوا والمنطقة الواقعة بين سبخة مطى والعديد، أما مناصير الظفرة فقد اتفق عليهم من قبل الجانبين بأنهم يخضعون لقضاء أبوظبى. وإلى الغرب فإن سبخة مطى تشكل قسما جغرافيا طبيعيا ويمكن الاعتراف بها كحد سياسى. وكان مطلب أبوظبى الوحيد على خور العديد غير الأهل بالسكان باعتبار أنه فى مناسبات كثيرة أجبرت المشيخة عناصر مشاغبة من سكانها أن يغادروها حيث استقروا فى المنطقة المحيطة بخور العديد[1].

وقد رفض ابن سعود خط الرياض مع الاحتفاظ بمطالبه فيما يختص بمنطقتى جبل النخش وخور العديد، ولم تستأنف المحادثات حول قضية الحدود إلا فى مارس ١٩٣٧ حينما زار المستر رندل جدة وأجرى محادثات مع كل من ابن سعود والشيخ حافظ وهبة والشيخ يوسف ياسين حول هذه المشكلة.

وفى مذكرة تتضمن تفاصيل تلك المحادثات أرسلت من المفوضية البريطانية فى جدة إلى السير أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى ٢٣ مارس ١٩٣٧ جاء فيها أن الملك ابن سعود حدد شكواه من الحكومة البريطانية فى نقاط ثلاث:

أولا: أن الحكومة البريطانية لم تقدم له المساعدة اللازمة.

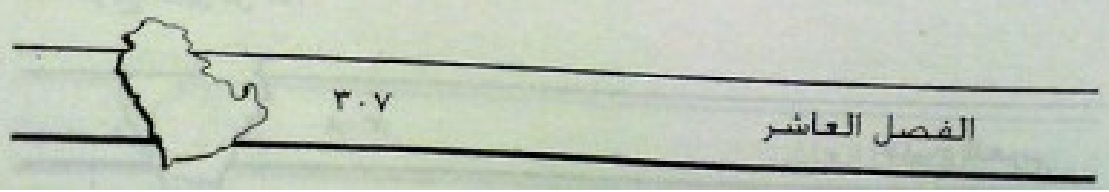
ثانيا: أن سياسة الحكومة البريطانية الخاصة بالحدود تكاد تخنقه تماماً.

ثالثا: أن سياستها فى الخليج أصبحت لا تتفق مع مصالحه؛ مثال ذلك انحيازها للبحرين والكويت مما يضر بموانيه فى الإحساء إضرار بالغا[2]، وأكدت المذكرة السعودية أن جميع الساحل كان ينتمى إلى آباء وأجداد ابن سعود وأن الشيوخ المحليين لا ينكرون ذلك، وأوضحت أن مطالب ابن سعود بخور العديد

---

(١) Mann, op. cit., p. 84
انظر دراستناعن مشكلة العديد فى كتابنا الخليج العربى ١٨٤٠ / ١٩١٤ ص ٢١١ وما بعدها.

(٢) F.O. 371/16019 British Legation Jeddah to the Rt. Hon'ble Antony Eden, March 1937.



إنما هى فى صالح بريطانيا لأنه لن يستطيع أحد غيره أن يقر الأمور هناك حيث ترتكب الجرائم وأن الناس يلتجئون لحمايته[١]. وفى عبارة حاسمة صرح ابن سعود بأن هناك أمرين يكدران العلاقات بينه وبين بريطانيا:

الأمر الأول: موضوع الحدود مع قطر وعمان والمشيخات الأخرى فى الخليج.

والثانى: المشكلة التجارية مع الكويت. وفيما يختص بالأمر الأول أكد ابن سعود على أن هذه المناطق كانت تابعة لأسلافه وأن القبائل اعتادت أن تدفع الزكاة السنوية لعماله، وإذا كان هناك بعض أسلافه من الأمراء السعوديين الذين ارتبطوا بمعاهدات أو تعهدات مع الحكومة البريطانية إلا أن ذلك لا يعنى انتزاع مقاطعات من السعودية وضمها إلى إمارات الخليج[٢].

وفى مباحثات جدة أوضح رندل أن منطقة خور العديد تعتبر جزءاً من مشيخة أبوظبى ومعترف بها منذ السبعينيات من القرن الماضى، وأن مطالبة الحكومة السعودية بها على الأسس التى تقدم بها فؤاد حمزة من حيث إنها تعتزم استغلالها تجارياً أمر لا يتفق والواقع، وأن امتلاك أبوظبى لساحل هذه المنطقة يعتبر من ناحية أخرى ضرورياً لربط أبوظبى بمشيخة قطر المجاورة لها[٣]، كما رفض رندل طلب السعودية بمستوطنة السفوف على أساس تبعيتها لقبائل بنى مرة، وقال بصدد ذلك إن مطالبة السعودية بمستوطنات قبائل بنى مرة لا يمكن قبوله، وإنه إذا ما طالبت السعودية بمستوطنة أخرى تقع على بعد آخر مستوطنة تم التنازل عنها من جانبنا على أساس أنها تابعة لقبائل بنى مرة فليس هناك ما يمنع من مطالبتها فى النهاية بمدينة مسقط[٤].

(١) F.O. 371/20838: Mr Rndel Conversation with Bin Saud see Record of Conversation in the Course of interviews granted by H. M's king Bin Saud to Sir Reader Bullard & Mr Rndel on March, 21,22 nd 1937.

(٢) F.O. 371/20838: Saudi Arabian Kingdom, H.M. The King's Divan Political Section 10 Moharrem 1356 = 23rd March 1937.

(٣) جون كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ٢٥٢.

(٤) المرجع السابق ص ١٥٢.

ولقد لفتت الحكومة البريطانية نظر الحكومة السعودية إلى خط الرياض حينما قامت شركة كاليفورنيا بالتنقيب عن النفط بالقرب من واحة سلوى، وردت الحكومة السعودية بأنه طالما بقيت الحكومة البريطانية محتفظة برأيها فى أن خط الرياض هو أساس مقبول للحدود، فإنه سيغدو من الصعب تسوية هذه المشكلة. وقد رؤى إيفاد وزير الخارجية السعودية الأمير فيصل بن سعود إلى لندن فى فبراير ١٩٣٨، وقد حمل إلى الحكومة البريطانية مذكرة لها أهميتها التاريخية، فهى تبنى حق الدولة على أساس وراثة هذه المناطق تاريخياً. وتقول المذكرة «إن التمسك بهذا المبدأ يجعل قسما واسعاً من أراضى حضرموت وظفار وعمان وأبوظبى داخلا، ضمن أراضى جلالة الملك ابن سعود، ونظرة تاريخية تثبت أن مخافر عبرى والبوريمى وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية أنشأها أجداد الملك، غير أن جلالته حبا منه فى الوفاق والتفاهم مع بريطانيا وفى عدم حرمان أصدقائه من أمراء العرب على الخليج ولو كلف ذلك خسارة مادية عليه كل هذا جعله يقبل بعد الإلحاح الشديد بتحديد أقل مطالبه فالتسامح من جهتنا لا من جهة بريطانيا».

لم تؤد رحلة فيصل هذه إلى نتيجة حاسمة إذ لم يمض وقت طويل حتى نشبت الحرب العالمية الثانية فكف الطرفان عن إثارة هذا الموضوع حتى تجدد النزاع على الحدود فى عام ١٩٤٩ نتيجة لتوسع شركة أرامكو فى أعمال التنقيب. وقد ظهر موظفوها فى مارس من هذا العام فى منطقة سبخة مطى التى تعتبرها بريطانيا جزءا من أبوظبى، وبالرغم من أن بريطانيا كانت قد سلمت أثناء مفاوضات عام ١٩٣٥ بتبعية هذه المنطقة للسعودية فقد وجهت احتجاجا شديد اللهجة إلى شركة أرامكو وطلبت منها الانسحاب من المنطقة. ومنذ ذلك الوقت تركز النزاع على الحدود فى الأراضى التى اعتبرتها بريطانيا جزءا من مشيخة أبوظبى، وخاصة واحات البوريمى ومنطقة الظفرة التى تقع فيها واحة الجواء أو واحة الليوا كما يطلق عليها.

وقد يكون من المفيد أن نعرض بصدد ذلك إلى حدود أبوظبى وهى حدود لم يسبق تحديدها بمقتضى اتفاقيات خاصة، وبالتالى فليس من المستطاع إلا توضيح عام للمدى الذى تمتد إليه الأراضى الخاضعة لسيطرة حاكم أبوظبى.

وتمتد هذه الأراضي على الساحل الجنوبي للخليج مسافة لم تعين شرقي أبوظبي وغربيها بحيث تتاخم أراضي دبي من ناحية والمنطقة التي تدعى بها السعودية من ناحية أخرى.

وفي اتجاه دبي يتكون الساحل من أرض مستوية جدباء تمتد على وتيرة واحدة وعلى مسيرة عشرين ميلا تقريبا من مدينة أبوظبي يقع نتوء صغير على الساحل اسمه رأس الصدر، وعلى مقربة منه أنشأت شركة استثمار بترول ساحل الصلح البحري، قاعدة لأعمالها وعلى مسيرة اثني عشر ميلا من رأس الصدر يقع خور غناضة الذي كان مسرحاً للنزاع بين أبوظبي ودبي.

وعلى مقربة من دبي يقع على مسافة غير بعيدة من الساحل المعلم البارز الوحيد في هذا الإقليم وهو جبل الجبيل أو الجبل العالي.

وكان حاكم أبوظبي يرغب في أن تمتد أراضيه شمالا حتى تبلغ هذه النقطة التي يمكن أن يقال إنها تصلح لرسم خط الحدود. أما ادعاءاته إلى الغرب من مدينة أبوظبي فهي تمتد على طول الساحل حتى شبه جزيرة قطر، ومع ذلك فإن المملكة السعودية تدعى بنفوذها إلى ما يقع غربي نقطة على ساحل الظفرة بين بندر المرفأ وبندر المغيراء[1].

أما في الداخل فإن الحدود الجنوبية التي تدعى بها أبوظبي لا تتفق مع الحدود الشمالية والشرقية التي تطالب بها السعودية. ويقطن بعض رجال من بني ياس القرى الواقعة في منطقة الجواء وهم يعترفون بزعامة حاكم أبوظبي؛ في الوقت الذي يسكن فيه القرى الأخرى الواقعة في المنطقة ذاتها رجال من المناصير الذين يعترفون بحكم المملكة السعودية ويؤدون لها الزكاة. وليس من شك في أن صعوبة الوصول إلى تحديدات واضحة من الناحية الطبيعية هي التي أبرزت كثيرا من مشكلات الحدود بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية، ولعل مشكلة البوريمي التي ظهرت في الخمسينيات كانت نموذجا واضحا لذلك.

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٢٣٠ وما بعدها.

الباب الثالث

سلطنة مسقط وإمامة عمان

الفصل الحادي عشر:

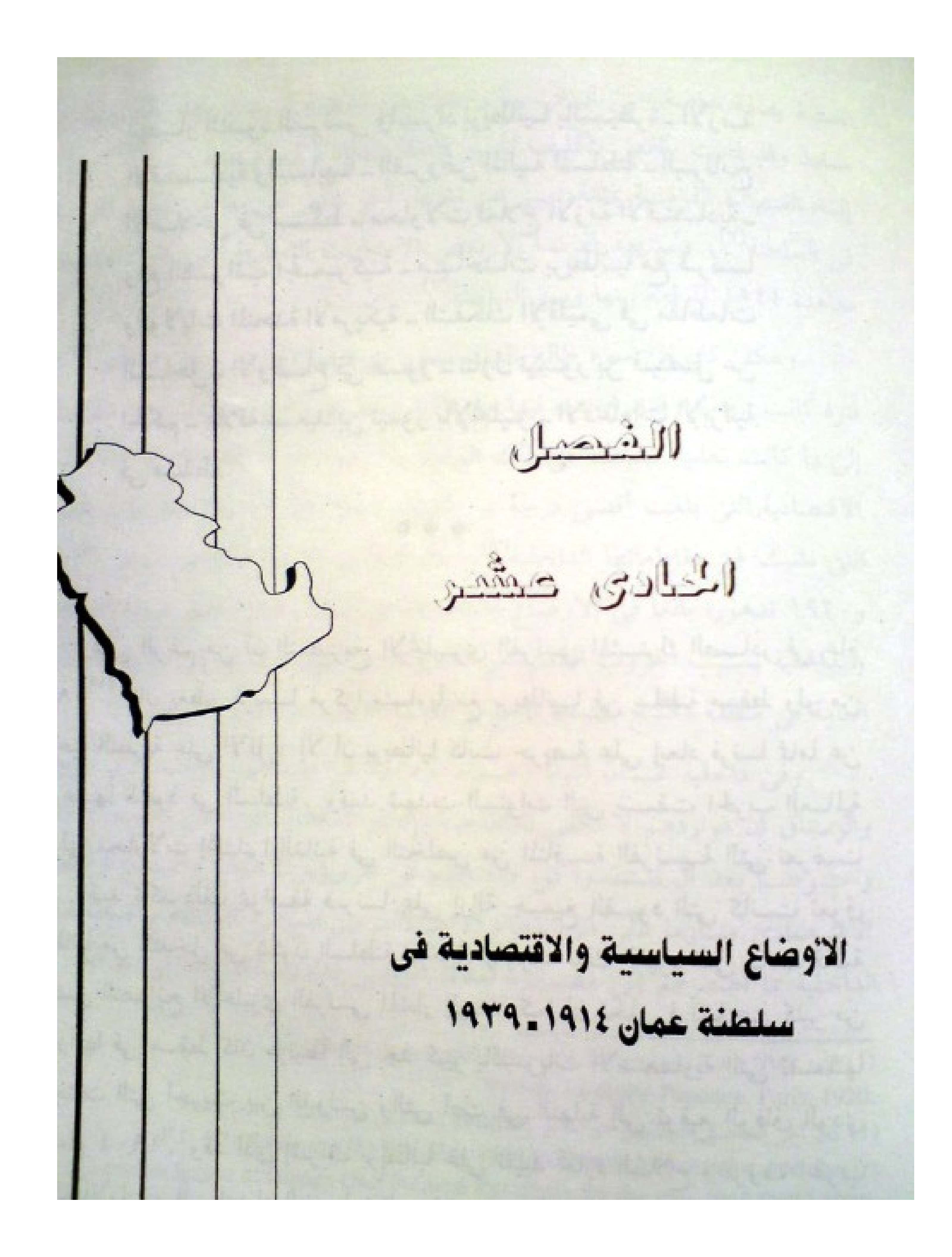
الأوضاع السياسية والاقتصادية في سلطنة عمان ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ .

الفصل الثاني عشر:

انبعاث الإمامة الإباضية ١٩١٣ ـ ١٩٢٠ .

الفصل الثالث عشر:

العلاقات بين سلطنة مسقط وإمامة عمان ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ .



الفصل

الحادى عشر

الأوضاع السياسية والاقتصادية فى سلطنة عمان ١٩١٤-١٩٣٩

انهيار النفوذ الفرنسي وانفراد بريطانيا بالسيطرة - الأزمة الاقتصادية وأسبابها - القروض المالية للسلطنة - البرنامج الإصلاحي في مسقط - محاولات لعلاج الأزمة الاقتصادية - رفع الضرائب الجمركية - مباحثات بريطانيا مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية - التفكك الإقليمي في مقاطعات الساحل - الأوضاع في صور - تنازل تيمور بن فيصل عن الحكم - علاقة سعيد بن تيمور بالإنجليز - الادعاءات الإيرانية في مسقط.

* * *

على الرغم من أن التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك الصادر في عام ١٨٦٢[١] كان يعطي فرنسا مركزا متساوياً مع بريطانيا في سلطنة مسقط ولو من الناحية النظرية على الأقل؛ إلا أن بريطانيا كانت حريصة على إبعاد فرنسا تماما عن منازعتها النفوذ في السلطنة. وقد شهدت السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى محاولات إنجلترا الدائبة في التخلص من المنافسة الفرنسية التي تعرضت لها. وقد تأكد ذلك بموافقة فرنسا على إزالة جميع القيود التي كانت تعوق بريطانيا من التدخل في شئون السلطنة تدخلاً مباشراً، تلك القيود التي كانت قائمة بمقتضى التصريح الإنجليزي الفرنسي المشار إليه. كما أن تخلي فرنسا عن كثير من امتيازاتها في مسقط كان مرتبطاً إلى حد كبير بالتسويات الاستعمارية التي تضمنتها المباحثات التي أجريت بين الدولتين والتي أدت في النهاية إلى توقيع الوفاق الودي في عام ١٩٠٤. وقد أدى إشراف بريطانيا على تقييد تجارة السلاح وظروف الحرب العالمية الأولى، إلى ازدياد السيطرة البريطانية في الخليج العربي بصفة عامة وفي

---

(١) عن التفاصيل الخاصة بهذا التصريح ارجع إلى خاتمة كتابنا «دولة بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا»، القاهرة ١٩٦٧.

مسقط بصفة خاصة حتى أن فرنسا وجدت من الحكمة أن تبادر بغلق قنصليتها فى مسقط وقد قامت بالفعل بتكليف المسيو فادالا Vadala ليقوم بهذه المهمة[١]. وكان إلغاء القنصلية الفرنسية بمثابة تعبير عن اختفاء آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسى فى السلطنة[٢]، ولم يعد لفرنسا إلا بعض الامتيازات التجارية التى كانت تتضمنها معاهدة ١٨٤٤ الموقعة بينها وبين السلطنة[٣].

وهكذا كان من سوء طالع السيد تيمور بن فيصل أن يصل إلى الحكم[٤] فى فترة كانت بريطانيا قد نجحت فيها من تأكيد سيطرتها على مسقط، هذا بالإضافة إلى ما كانت تعانيه السلطنة فى ذلك الوقت من ردود فعل الإدارة السيئة والأوضاع الاقتصادية التى بلغت أقصى درجة من التأزم نتيجة الثورات والاضطرابات العنيفة التى نشبت فى مقاطعاتها الداخلية[٥]، فقد شهدت الفترة فيما بين سنتى ١٩١٣ و١٩٢٠ تدهورا بالغا فى الأوضاع الاقتصادية فى معظم مقاطعات عمان الساحلية والداخلية بسبب الحروب الأهلية من ناحية، والانهيار الذى طرأ على الأوضاع العامة فى منطقة الخليج كنتيجة للحرب العالمية الأولى من ناحية أخرى.

وفى داخلية عمان أدرك زعماء الإمامة فى معاقلهم الرئيسية فى نزوى والرستاق أن مواردهم لا تكفى للإطاحة بحكم السلطان المؤيد من جانب الإنجليز خصوصاً بعد أن استنفدوا كل طاقاتهم فى حروبهم الأهلية، وأصبح وضعهم الاقتصادى متأزما على أثر انقطاع الاتصالات بين موانى السلطنة ومقاطعاتهم الداخلية مما اضطرهم إلى مصادرة أملاك المؤيدين للأسرة الحاكمة فى مسقط[٦]،

---

(١) انتهز فادالا فرصة وجوده بمسقط فزار منطقة الخليج ووضع كتابا عنها انظر:
Vadala, Le Golfe Persique, Paris, 1920.

(٢) كان آخر القناصل الفرنسيين هو المسيو Jeanier وقد توفى فى مسقط فى عام ١٩١٨.

(٣) F.O. 371 Political 4323 F.O. Feb. 1914 to French Ambassador, see also Administration Report of Persian Gulf Political Residency for the year 1918 Delhi 1920.

(٤) وصل السيد تيمور بن فيصل إلى الحكم فى أكتوبر ١٩١٣ خلفا لأبيه فيصل بن تركى وكانت الحكومة البريطانية قد اعترفت به كوريث شرعى.

(٥) I.O.B. 400 Muscat 1908-1928 25 th August 1928.

(٦) لم تكن هذه هى أول مرة تصادر فيها أملاك البوسعيديين فهناك مصادرة وقعت فى عام ١٨٦٨ فى عهد الإمام عزان بن قيس انظر كتابنا الخليج العربى ١٨٤٠ - ١٩١٤ الطبعة الأولى ص ٢٠٧.

ومع ذلك فلم تكن أحوال المنطقة الساحلية بأسعد حالا بعد أن أخذت سلطة حكومة مسقط تتدهور بشكل متزايد، وعلى الرغم من أن السلطان تيمور كان رجلا حازماً إلا أنه لم يكن إدارياً من الطراز الأول. كما أنه لم يكن على خبرة كافية بالشئون المالية، ولم يكن بمقدوره وضع حد للفوضى التى كانت تضرب أطنابها فى سلطنته، أما عن أفراد أسرته فلم يكترثوا بالوقوف إلى جانبه، إذ كانت غالبيتهم لا يهمها من الأمر إلا أن تأخذ مخصصاتها المالية بانتظام دون أن تقدم أى خدمة فى مقابل ذلك. ومن ناحية أخرى فقد السلطان الدعم القبلى نتيجة اضطراره إلى تخفيض قيمة المكافآت المالية التى كان يبعث بها إلى شيوخ عمان، ولذلك أعلنت كثير من قبائل الهناوية ولاءها للإمام الجديد، كما حذت حذوها مجموعة من قبائل الغافرية، بينما اختار آخرون الوقوف على الحياد بين الجانبين.

وفى عام ١٩١٨ مرت البلاد بنكسة اقتصادية أخرى ارتفعت فيها الأسعار ارتفاعاً كبيراً نتيجة تجدد الاضطرابات القبلية؛ وعجز الحكومة عن إيجاد حل لمشكلة الديون التى تراكمت عليها لصالح التجار الهنود حتى بلغت ما يزيد عن ٧٥٠,٠٠٠ روبية[١]. ولم تكن المشكلة فى الديون ذاتها وإنما فى الفوائد التى كانت تصل إلى أكثر من ٤٠٪ من قيمتها، ولما كان الإنجليز مشغولين بالحرب، فقد تركوا مسقط تصارع مشاكلها الداخلية مع الاستمرار فى إمدادها بجرعات دورية من القروض التى لا تخضع لفائدة على أساس اقتطاعها مستقبلا من المساعدات المستحقة لها من قبل سلطنة زنجبار[٢]. وقد تدهورت الحالة التجارية فى مسقط بدرجة تشبه ما منيت به فى الستينيات من القرن الماضى[٣]، بسبب حظر تجارة الأسلحة منذ عام ١٩١١، فضلا عن ظروف الحرب العالمية الأولى التى أدت

---

(١) ذكر وندل فيليبس المستشار الاقتصادى لسلطنة مسقط أن السلطنة لم تشهد ميزانية منظمة وأن كثيرا من الديون توارثها السلطان تيمور عن حكم أبيه فيصل بن تركى انظر:
Philips, Oman A History p. 178.

(٢) كانت حكومة الهند هى التى تتولى دفع هذه المساعدة عن سلطنة زنجبار بعد أن فقدت زنجبار معظم موارد دخلها بسبب اتفاقية إلغاء الرقيق فى عام ١٨٧٣.

(٣) ترجع أسباب الأزمة الاقتصادية فى الستينيات إلى فقدان مسقط لممتلكاتها فى شرق إفريقيا بالإضافة إلى انهيار نشاطها الملاحى بسبب استخدام الملاحة البخارية.

إلى نقص السلع التموينية فى منطقة الخليج بأسرها بالإضافة إلى منافسة ميناء دبى لميناء مسقط.

وفى غضون عامى ١٩١٧، ١٩١٨ انخفضت قيمة تجارة مسقط إلى ما يعادل نصف ما كانت عليه قبل الحرب تقريباً، وإن كان الجانب المشرق الوحيد فى تلك الصورة المعتمة للأوضاع الاقتصادية السيئة، انتعاش حركة النقل البحرى لدى أصحاب السفن والملاحين العمانيين الذين نجحوا مؤقتا فى مزاولة بعض الأنشطة التجارية نتيجة غياب السفن البخارية، بالإضافة إلى قيامهم ببعض عمليات التهريب التى ساعدت عليها ظروف الحرب العالمية الأولى.

وعلى أى حال فقد كان من الواضح أن البلاد يمكن أن تستعيد بعض الاستقرار فيما لو ساد ربوعها السلام، وأعيد تنظيم العلاقة بين زعماء الإمامة والسلطنة وأنعش الجهاز الإدارى الذى لم تدخل عليه إلا بعض التحسينات الطفيفة منذ أيام السلطان تركى بن سعيد (١٨٧١ ـ ١٨٨٨). وكان الإنجليز يعلمون أن سبب الأزمة الاقتصادية المستحكمة يعود إلى حد كبير إلى الفساد المستشرى فى حكومة مسقط وإلى ضعفها وعدم شعبيتها كما كانوا يعرفون أيضاً، بأن نظام السلطنة يعتمد فى بقائه على مساعداتهم المالية والعسكرية؛ وبالتالى فإن فشل حكومة مسقط فى معالجة أوضاعها الاقتصادية كان انعكاسا سيئا لموقف الحكومة البريطانية نفسها[1]. وقد وصف الوكيل البريطانى فى مسقط الكولونيل وينجات Wingate السياسة البريطانية فى سلطنة مسقط بأنها لا تبغى إلا مصالحها الذاتية. وذكر بصدد ذلك أن المرء إذا ما تتبع سلسلة المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع سلاطنة مسقط يجد تأييدا على صحة ذلك؛ إذ إن هذه المعاهدات كانت تستهدف المصلحة البريطانية فى الدرجة الأولى دون أى اهتمام بالأحوال السياسية أو الاقتصادية للبلاد، بل لقد وصل الأمر إلى حد رشوة السلاطين أنفسهم وتأييدهم والتجاوز عن حكمهم السيئ. والنتيجة أن أصبحت بريطانيا فى موقف حرج إذ كان عليها أن تحمى حاكما ضد غالبية رعاياه طبقا لالتزاماتها مع السلطنة، وهو

---

(١) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ص ٣٥٥/ ٣٦٠.

حاكم مستقل من الناحية النظرية ولكن يمكن أن يلقى به البحر فى يوم واحد إذا ما تقاعست بريطانيا عن تأييده أو حمايته[1]. وذكر الكابتن إكليز Eccles بصدد ذلك أنه لا يكاد يكون هناك شك فى أن الأسرة الحاكمة كانت ستندثر لولا المعونة البريطانية إذ إن بريطانيا قد ارتبطت منذ عام ١٨٩١ بضمان الحماية فى معاهدة لم تحتو على أى تحديد لوقت انتهائها، ومع أن السلطان الحالى رجل قدير ويستحق الاحترام إلا أنه ليس لديه أى طموح، أما عن أفراد أسرته فهم فاسدون ومنحلون باستثناء القليل منهم، ثم إن مبدأ الوراثة الذى ارتبطت به بريطانيا عند تعهدها بحماية السلطان وخلفائه يعد مبدأ غريبا على الشعور الإباضى وخصوصا عندما تفرضه على بلادهم قوة أجنبية وكافرة[2].

وكان المقيم البريطانى فى الخليج السير برسى كوكس قد اقترح فى أوائل عام ١٩١٤ مشروعاً لتنظيم الإدارة فى حكومة مسقط المتصدعة، وكان مما اقترحه بصدد ذلك تزويد السلطنة بمستشار إدارى وبضباط من الجيش الهندى للإشراف على تنظيم قواتها[3]، غير أنه تعذر وضع اقتراحات كوكس موضع التنفيذ بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى وانشغال بريطانيا بها. ومع ذلك فقد كان الإنجليز يأملون بإمكانية إقناع السلطان تيمور بالموافقة على وضع برنامج إصلاحى متى شاءوا بسبب وضعه المالى المتهاوى، واضطراره إلى الاعتماد عليهم فى النواحى المالية، أو كما عبر برسى كوكس بنفسه بأنه طالما كان السلطان مديناً للحكومة البريطانية فإنها ستكون فى موقف أقوى لفرض ما تريده عليه[4]. والحقيقة أن الفترة التى عاصرت الحرب العالمية الأولى قد تميزت بازدياد الضغط البريطانى فى مسقط إذ استفاد الإنجليز من ظروف الأزمة الاقتصادية والتفكك الإقليمى الذى عانته السلطنة بانفصال بعض مقاطعاتها الساحلية والداخلية لتشديد قبضتهم على السلطنة، وفى خريف عام ١٩١٨ قدم الماجور هيوارث Haworth الوكيل السياسى والقنصل

---

(١) F.O. 371/6248 Confidential No. 2052 dated the 14th October 1920, R.E.L. Wingate Political Agent & His Britannic Majesty's Consul, Muscat to the Deputy Political Resident, Bushire.

(٢) وثائق سعودية: جـ ١ ص ص ٣٢٢ ـ ٣٢٦.

(٣) كانت قوات المشاة قد تألفت فى مسقط فى عام ١٩١٤ بقيادة ضابط عراقى انظر: Wendel Philips, Oman A History pp. 178 - 179.

(٤) لاندن: عمان منذ ١٨٥٦ ص ص ٣٥٥ ـ ٣٦٠.

البريطاني في مسقط مشروعاً لإعادة تنظيم الإدارة المالية وجهاز الأمن وإلحاق بعض رجال الخدمة البريطانية في الهند بسلك المناصب الرئيسية في حكومة مسقط، ويشبه هذا المشروع المشروعات الإصلاحية الأخرى التي سيعنى الإنجليز فيما بعد بتطبيقها في بعض إمارات الخليج الأخرى.

وفي ديسمبر ١٩١٨ وافقت حكومة الهند بعد إجراء مناقشات كثيرة مع السير برسي كوكس والماجور هيوارث على أن تقدم للسلطان قرضاً مقداره خمسة ونصف لاكة[1] بفائدة ٦٪ على أن يستهلك القرض في خلال عشر سنوات بضمان جمارك مسقط[2]. وكانت شروط القرض أن يقوم السلطان بإدخال إصلاحات في الإدارة الحكومية والمالية. وبالفعل تم وضع برنامج إصلاحي كشرط لتنفيذ القرض، وقد يكون من المفيد أن نعرض لأهم البنود التي تضمنها هذا البرنامج وهي تعيين أحد الموظفين الهنود الذين تختارهم حكومة الهند كمدير لجمارك السلطنة حيث يعهد إليه بتنظيمها، ووضع نظام لجباية الضرائب في جميع موانى السلطنة، كما تضمن البرنامج تحديد مخصصات ثابتة للسلطان ولأفراد أسرته. أما بقية دخل السلطنة فيوزع على الإدارات المختلفة ودفع الأقساط وأرباح الديون. كما نص البرنامج أيضاً على تعيين وزير أو ديوان للإشراف على المحاكم والقضاء ومراقبة الحكام المحليين في مقاطعات السلطنة وإصلاح الطرق وإنشاء المدارس على النظام الحديث وإعادة تنظيم حرس السلطان بهدف استخدامه بمثابة نواة لقوات مسقط أو كما كان يعرف باسم الليفي كوربس Levy Corps، على أن تكون القوة العسكرية تحت إشراف ضابط بريطاني يساعده ضباط وطنيون من الهند[3].

وهكذا يتضح أنه كان من أهم أهداف هذا القرض والبرنامج الإصلاحي الذي ألحق به هو تصفية ديون السلطنة، وتمكين السلطان من تكوين قوة عسكرية

---

(١) تساوي اللاكة ١٠٠٠٠٠ روبية هندية.

(٢) كان هذا القرض قد تقرر في عام ١٩١٣ بخمسة ونصف لاكة ثم رفع إلى ٦,٥ لاكة تسدد على أقساط نصف سنوية.

F.O. 371/6238 A. P. Trevor Political Resident to Mr. H.R.C. Dobbs Foreign Secretary to the Govt. of India 16 th December 1920.

(٣) I.O.B. 400 Muscat 1908-1928, 25th August 1928. see also Administration Report of the Persian Gulf Political Residency for the year 1918 Delhi 1920.

راجع التقرير الإداري للوكيل البريطاني في مسقط L. Haworth ص ص ٤٧/٤٨.

تعتمد أساساً على عناصر مرتزقة من البلوش والزيجلوس بحيث يكون فى مقدور هذه القوة أن تحل محل الحامية البريطانية التى كانت لا تزال مرابطة فى مسقط ومطرح وغيرها من مدن الساحل، وخاصة أن احتمال تسوية الأوضاع بين الإمامة والسلطنة، كان مما يساعد كثيراً على تنفيذ عملية انسحاب القوات البريطانية[١]. هذا بالإضافة إلى إيجاد وسيلة للدفاع ضد القبائل العمانية الثائرة، وجعل حكومة السلطان قوية فى نظر العمانيين.

وقد ارتبط تقديم قروض مالية إلى السلطنة باتجاه حكومة الهند إلى تخفيض المعونة السنوية التى كانت تدفعها لسلطان مسقط نظير تعاونه معها فى قمع تجارة السلاح، وكانت هذه المعونة التى يطلق عليها اسم معونة السلاح مقررة أساساً للسلطان فيصل بن تركى فى عام ١٩١٢ فى مقابل تعهده بإنشاء مخزن للسلاح Warehouse ، حيث كانت تتجمع فيه الأسلحة والذخائر ولا يسمح بإعادة تصديرها إلا تحت قيود مشددة. وكانت هذه المعونة تبلغ ١٠٠,٠٠٠ روبية سنويا واعتبرت بمثابة مساعدة خاصة من حكومة الهند. ولما كان فيصل قد توفى بعد فترة قصيرة من تقرير هذه المعونة فقد وافقت حكومة الهند على أنه يمتد أثرها بصفة شخصية إلى ابنه تيمور بشروط منها الموافقة على مد الاتفاقية التجارية بين بريطانيا ومسقط المبرمة فى عام ١٨٩١ لمدة خمس سنوات، وبشرط أن يتمشى مع سياسة أبيه فى قمع تجارة السلاح. وقد حاول السيد تيمور أن يجعل هذه المنحة مطلقة كما هو الحال فى منحة زنجبار، ولكن حكومة الهند رفضت ذلك مؤكدة أن المنحة شخصية لفيصل وأنها إذا انتقلت إلى السيد تيمور فإن ذلك على سبيل المجاملة[٢].

والجدير بالذكر أن معونة السلاح هذه كانت تختلف فى طبيعتها عن معونة زنجبار Zanzibar Subsidy التى كانت من حق سلاطنة مسقط جميعاً، وهى بذلك مساعدة مطلقة لهم طالما استمروا فى احترام الأوضاع التى تقررت بموجب تحكيم اللورد كاننج فى عام ١٨٦١[٣].

---

(١) F.O. 371/5264 Viceroy, Foreign & Political Dept. 7th Sept 1920.

(٢) F.O. 371/14998 Biscoe, British Residency, Bushire to Foreign Secretary to the Govt. of India 12th Feb. 1932.

(٣) كانت هذه المنحة تبلغ ٨٦٤٠٠ روبية سنويا.

وفى فبراير ١٩٢٠ قررت حكومة الهند تخفيض مساعدة السلاح تخفيضا كبيراً بلغ ٩٠٪ من قيمتها بحيث صارت ٥,٠٠٠ روبية كل ستة أشهر ولما كان من المحتمل أن يؤثر هذا التخفيض على سير الإصلاحات المقترحة فقد قررت حكومة الهند زيادة قيمة القرض الممنوح للسلطنة - بضمان معونتى السلاح وزنجبار - إلى لاكة واحدة ليصبح مجموع القرض ٦,٥ لاكة[١].

وعلى أى الأحوال فإنه لما كان السلطان تيمور يائساً من إمكانية إصلاح أوضاعه المالية والسياسية بجهوده الخاصة، فقد وافق دون تردد على مشروع هيوارث وتسلم القرض من حكومة الهند، ولكنه اضطر فى نظير ذلك إلى التنازل عن جانب هام من سلطاته الفعلية فى مجال الإشراف على شئون الحكم فى بلاده تطبيقاً للبرنامج الاصلاحى المقترح الذى بدأ تنفيذه مع وصول الماجور وينجات Wingate ، الذى خلف هيوارث فى منصب الوكالة السياسية البريطانية فى مسقط[٢].

ومع ذلك فإن محاولة إنقاذ الأوضاع الاقتصادية بتقديم قروض للسلطنة لم تؤد فى الواقع إلى علاج ناجح للأزمة التى ازدادت وطأتها نتيجة الانهيار التجارى الذى شهدته الهند وما نتج عنه من تقييد تصدير المواد الغذائية منها إلى البلدان المجاورة[٣]، كما أن تكوين قوات عسكرية جديدة فى مسقط أدت إلى زيادة غير متوقعة فى المصروفات[٤]، وخاصة أن حكومة الهند كانت ترى ضرورة زيادة هذه القوات بالنظر لحالة الاضطراب فى السلطنة وعدم الموافقة على تقليل عددها وأن تكون مؤلفة من أخلاط لا يرتبطون بأى ولاء وطنى[٥].

---

(١) F.O. 371/6248 A.N.L. Carter Deputy Secretary to the Govt. of India in the Foreign & Political Department to A. P. Trevor 14 th April 1921. Strictly Confidential.

(٢) لاندن: مرجع سبق ذكره ص ص ٣٥٥ - ٣٦٠.

(٣) F.O. 6248 Political Resident in Persian Gulf to D. Des Bray, Foreign Secretary to the Govt. of India 1 st July 1921.

(٤) F.O. 371/6248 R.L. Wingate Political Agent Resident in Persian Gulf 7th June 1921.

(٥) F.O. 371/14469 Political Agency to Political Resident, Muscat Levy Corps 1930.

وقد اُتخذت فى ذلك الوقت بعض وسائل للعلاج منها تدعيم القروض الممنوحة للسلطنة وتحديد مخصصات السلطان بـ ١٠,٠٠٠ روبية كل ستة أشهر وبشرط مقدرة السلطنة على استمرار ذلك الدفع من الناحية المالية ، كما وافقت حكومة الهند أيضاً على تسديد قروض مسقط على تسعة أقساط نصف سنوية. وقد ألقت حكومة الهند تبعة التدهور والفوضى المالية إلى اختلال لا نظير له فى الأنظمة الإدارية والاقتصادية؛ ولذلك رأت وجوب اتخاذ خطوات أكثر فعالية لإدخال أنظمة اقتصادية حديثة، كما عين أحد الأيرلنديين الذين يتحدثون العربية وهو الكابتن دونالد مكولم Mccollum من القسم السياسى لحكومة الهند وزيراً مالياً فى السلطنة. وكان مكولم يعمل قبل تعيينه فى مسقط وكيلا بريطانياً فى الكويت، وكما سبق أن أشرنا أنه هو الذى عهد إليه بتنفيذ سياسة الحصار الاقتصادى التى فرضتها بريطانيا على إمارة الكويت فى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى[١]، وقد تم تعيين مكولم فى مسقط ابتداء من يناير عام ١٩٢٠، ولكنه لم يستمر فى منصبه طويلا إذ استغنى عن خدماته فى أغسطس من نفس ذلك العام، وقد عزى ذلك إلى التقدم الملموس فى الإدارة، ومع ذلك فقد أصبح مكولم أول وزير فى قائمة الوزراء والمستشارين البريطانيين الذين عملوا أو بالأحرى ترأسوا حكومة مسقط[٢].

وقد وضح النفوذ البريطانى فى سلطنة مسقط وضوحا كبيراً سواء فى الإشراف على الحكومة أو توجيه الإدارة أو الحصول على تعهدات لصالح الحكومة البريطانية، ففى عام ١٩٢١ تعهد السلطان تيمور أن يرتبط بقرارات مؤتمر مرور الأسلحة الذى انعقد فى بروكسل فى سبتمبر ١٩١٠[٣]. والجدير بالذكر أن اشتراك السلطان فى ارتباطاته بقرارات المؤتمر الدولى لمرور السلاح International Arms Traffic Convention حدث فى عام ١٩٢١ أى بعد توقيع معاهدة السيب فى عام

---

(١) انظر الفصل الأول.

(٢) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ص ٣٥٥ - ٣٦٠.

(٣) Aitchison, Collection of Treaties Engagements & Sanads relating to India & Neighbouring Countries Vol. 11, 1929 see Undertaking by the Sultan of Muscat to adhere to the Arms Traffic Convention 1919-1921, Taimur to M.R.E.L. Wingate p. 319.

١٩٢٠ وسحب ثوار عمان مطالبهم السابقة بإلغاء مخزن السلاح الذى كان مقامافى مسقط منذ عام ١٩١١[١]. وفى عام ١٩٢٣ تعهد السلطان تيمور أمام القنصل البريطانى فى مسقط بألا يمنح امتيازات النفط فى بلاده إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية[٢].

وفى خلال تصاعد السيطرة البريطانية فى مسقط فرضت قيود وأنظمة مالية صارمة، فخفضت مخصصات السلطان وأفراد أسرته تخفيضا كبيراً على الرغم من احتجاج السلطان بكثرة نفقاته. كما أعيد تنظيم الخدمات الجمركية واستحدثت وظائف جديدة فى موانى السلطنة البعيدة عن مسقط كميناء صور وصحار، وحل موظفون مصريون مدربون من قبل الإنجليز محل الموظفين الهنود فى الإدارات المالية والجمركية فى السلطنة، كما أنشئت مجالس تنفيذية تطورت فيما بعد إلى إدارات حكومية إلى جانب مجلس للدولة للبت فى شئون السلطنة فى حالة غياب السلطان عن البلاد، أو لاستعانة السلطان به فى إدارة دفة الحكم.

وفى عام ١٩٢١ عين الكابتن مكارثى - من ضباط الجيش الهندى - ليكون أول قائد عام لجيش السلطنة الذى أطلق عليه اسم فيلق مشاة مسقط، وكانت هذه القوة قد تألفت فى البداية من بعض المرتزقة من عناصر البلوش ثم أخذت تضم إليها أفراداً من أهالى البلاد، وقد حل هذا الجيش أخيراً محل القوات الهندية الإنجليزية التى وقع على عاتقها إنقاذ حكم السلاطين فى مسقط خلال حروبهم مع زعماء الإمامة بين عامى ١٩١٣ إلى ١٩٢٠. كما قامت حكومة مسقط فى عام ١٩٢١ بشراء طرادين كدليل على إصرارها على حماية سواحلها. ومن ناحيةأخرى أعيد تنظيم المحاكم التى كانت هدفاً لانتقادات شديدة من جانب العمانيين المحافظين بسبب ما كان يسودها من فساد وفوضى، وقد أضيف للنظام القضائى فى مسقط إدارة للشريعة، كما أنشئت محكمة عليا لا يسمح باستئناف أحكامها إلا للسلطان[٣]. ومنذ ذلك العام أيضا تألف مجلس وزارى فى مسقط يتكون من

---

(١) Ibid.

(٢) راجع فى ذلك الفصل الخاص بنفط الخليج.

(٣) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ص ٣٥٨ - ٣٥٩.

أربعة وزراء عين السلطان على رئاسته أخاه نادر بن فيصل[١]. وقد لخص برترام Bertram Thomas هذه الإجراءات جميعها بقوله: «لقد جاءت مساعدة بريطانيا فى شكل قرض قدمته حكومة الهند لتصفية ديون السلطنة، والعمل على تنظيم فيلق للدولة يتولى قيادته ضابط بريطانى، كما أصلحت المحاكم وأنشئ مجلس للدولة يتولى الحكم باسم السلطان فى حالة غيابه، كما نصح السلطان بأن يستعين بخدمات وزير بريطانى كإجراء مؤقت»[٢].

وقد رأى الإنجليز فيما يتعلق بإصلاح الوضع المالى المتأزم فى السلطنة؛ أن أية خطة سليمة تتوقف فى الدرجة الأولى على وضع حد لعملية استنزاف الموارد المحدودة للسلطان بسبب الحروب المستمرة بينه وبين أئمة عمان، ولهذا تقدم وينجات فى سبتمبر ١٩١٩ - أى فى نفس الوقت الذى بدأ فيه برنامج هيوارث الإصلاحى تقريباً - بدعوة الإمام لاستئناف مفاوضات الصلح التى كانت قد توقفت منذ عام ١٩١٥، غير أن الإمام سالم بن راشد الخروصى رفض هذه الدعوة مما اضطر حكومة السلطان إلى تركيز ضغطها على الإمام لحمله على الإذعان للتفاوض؛ فرفعت نسبة الضريبة التأديبية على بعض منتجات الإمامة إلى ما يبلغ ٥٠٪ من قيمتها ومع ذلك فإن فكرة الوصول إلى اتفاق بين الإمامة والسلطنة لم تتبلور إلا فى أعقاب مصرع الإمام سالم بن راشد الخروصى فى يولية من عام ١٩٢٠ على أيدى أحد الناقمين من قبيلة آل وهيبة، وقد أسرع العمانيون بانتخاب الإمام محمد بن عبد الله الخليلى إماماً جديداً عليهم. واعتبر انتخاب الخليلى تحولا فى موقف العمانيين نحو قبول مبدأ المفاوضة مع السلطان. ومن ثم فقد بدأت المفاوضات على الفور بين السلطنة والإمامة بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠. وبواسطة الماجور وينجت Wingate توصل الجانبان إلى عقد معاهدة السيب، وهى المعاهدة التى وضعت مبدأ التعايش السلمى بين السلطنة ومقاطعات الداخل، وذلك بعد أن

---

(١) كان المجلس يتكون من محمد بن أحمد وزيراً للاقتصاد وزبير بن على وزيراً للعدل وراشد بن عزيز وزيرا للشئون المدنية. ومنذ عام ١٩٢٥ أصبح محمد بن أحمد والى مطرح السابق نائبا لرئيس المجلس وحل محله فى وزارة الاقتصاد برترام توماس.

Philips. Oman A History pp. 178-179.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣٠١.

تعهد شيوخ عمان ورؤساء قبائلها بالكف عن شن هجماتهم على المناطق الساحلية الخاضعة لنفوذ حكومة مسقط. وعلى أثر عقد معاهدة السيب بذلت محاولات أكثر جدية لمعالجة الركود الاقتصادى فى السلطنة والاهتمام بالتغلب عليه إلى جانب إعادة الثقة للحكومة فى قدراتها على ممارسة سلطاتها فى البلاد بشكل أكثر فعالية[1]. وومع ذلك فقد أدى الضغط البريطانى المستمر على السلطنة إلى فتور السلطان عن ممارسة سلطته كحاكم، وكان كثيراً ما يترك عاصمته إما للإقامة فى الهند أو فى أطراف مقاطعاته البعيدة فى ظفار. وتردد الوثائق البريطانية التى تناولناها أن السلطان ألقى مهام الحكم على عاتق الحكومة البريطانية، وأزاح عن نفسه كل مسئولية فى إدارة سلطنته، ولكنه فعل ذلك فى اعتقادنا فى الوقت الذى وجد نفسه فيه مجرداً تماماً من ممارسة أية سلطة فعلية؛ إذ إن الإجراءات الخاصة بتنفيذ سياسة الإصلاح التى اتبعتها السلطات البريطانية قد سلبت نفوذه تماما إلى حد تفكيره الجدى فى التخلى عن مهامه الرسمية. ففى عام ١٩٢٠ طلب السلطان الموافقة على زيارته للهند متعللا بسوء صحته وليجرى مقابلة مع نائب الملك، ولما كانت المفاوضات تجرى فى ذلك الوقت بين ممثلى الإمامة والسلطنة بواسطة الوكيل البريطانى فى مسقط المستر وينجات؛ فقد رأت الحكومة البريطانية أن زيارة السلطان إلى الهند يمكن أن تؤدى إلى تقدم ملموس فى سير المفاوضات والوصول إلى تسوية بين السلطنة وزعماء الداخل، إذ إن زيارته للهند ستفسر لدى القبائل العمانية بضمان سلطنة مسقط تأييد الحكومة البريطانية لها، وبالفعل سافر السلطان تيمور إلى الهند وكان وينجات مصاحباً له فى تلك الزيارة، وقد وصل السلطان إلى كلكتا فى مارس ١٩٢٠ بمثابة ضيف على حكومة الهند. وفى مقابلة خاصة بينه وبين اللورد تشلمسفورد Chelmsfordنائب الملك فى الهند فى ١٢ مارس ١٩٢٠ أعرب السلطان عن رغبته فى التنازل عن الحكم والإقامة فى الهند بصفة مستمرة، ولكن تشلمسفورد رفض هذه الفكرة وطلب من السلطان ضرورة العودة إلى مسقط بعد انتهاء زيارته التى ووفق على أن تمتد بعض الوقت نظراً لظروفه الصحية. وكان من الواضح أن رفض حكومة الهند رغبة السلطان فى التنازل عن

(١) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

الحكم أن الموقف الداخلي في عمان كان لايزال حرجاً، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن هناك خليفة واضح للسلطان إذ كان ابنه سعيد لا يتعدى التاسعة من عمره في ذلك الوقت، كما أن وراثة العرش في مسقط كانت أمراً دولياً أكثر من كونه محليا أو بريطانيا صرفا بالنظر إلى معاهدات السلطنة مع الدول الأخرى.

وفي أغسطس من عام ١٩٢٠ تسلم وينجات - الذي كان قد عاد إلى مسقط - رسالة من الشيخ عيسى بن صالح زعيم الشرقية، من داخلية عمان، يطلب فيها إعادة فتح المفاوضات. واتجه وينجات مرة ثانية إلى الهند ليتباحث مع حكومته بشأن التسوية المقترحة بين الإمامة والسلطنة.

وقد نقل الوكيل البريطاني تعليمات حكومة الهند إلى السلطان التي كانت تتضمن موافقتها على مساعدته في التفاوض مع القبائل الداخلية وإعادة بناء اقتصاديات بلاده بالشروط التالية:

أولا: أنه إذا ألح في رغبته على أن يعيش بعيداً عن عاصمة السلطنة فعليه أن يقضي مالا يقل عن خمسة أشهر كل عام بصفة مستمرة في مسقط.

ثانيا: عليه أن ينشئ مجلساً استشارياً من الوافدين العرب لممارسة الشئون العادية في الإدارة والحكم، على ألا يكون انعقاد ذلك المجلس في خلال فترة غياب السلطان عن عاصمته فقط، وإنما أيضاً خلال فترة وجوده في مسقط.

ثالثا: أن يستبقي السلطان على سلطته في تقرير الأمور الهامة التي من شأنها أن تؤثر على مصلحة أسرته أو مصلحته الخاصة.

رابعاً: إذا تراجع السلطان عن رأيه ورغب أن يقيم في مسقط بصفة دائمة، فإن هذه التنظيمات يمكن إلغاؤها، وعليه في هذه الحالة أن يسترجع جميع سلطاته الإدارية بما يتفق مع الشروط الخاصة بالقروض المقدمة له من حكومة الهند.

وقد وافق السلطان على هذه الشروط برمتها، ولكنه طلب تخفيض مدة إقامته السنوية في مسقط إلى شهرين فقط، كما طالب بأن تعود مخصصاته المالية إلى ما كانت عليه أي إلى عشرة آلاف روبية كل ستة أشهر. وعلى الرغم من أن

حكومة الهند كانت على استعداد للموافقة على إعادة مخصصاته إلى ما كانت عليه طالما يعد بالمحافظة على سلوكه الطيب؛ وبشرط أن تسمح بذلك الأوضاع الاقتصادية فى السلطنة إلا أنها لم تبلغه بذلك مفضلة الاحتفاظ بهذه التنازلات فى مناسبات أخرى(١).

وعلى أى حال فقد ظل السيد تيمور غائباً بصفة عامة عن عاصمة بلاده، ولم يأخذ إلا جانبا بسيطا فى إدارة شئون الحكم نتيجة طبيعية للمضاعفات السياسية التى ترتبت على الأزمة الاقتصادية التى كانت تواجهها السلطنة فى العشرينيات من هذا القرن(٢).

وفى عام ١٩٢٤ أوفدت حكومة الهند أحد موظفيها الجمركيين ويدعى بور Bower فى مهمة عاجلة إلى مسقط استغرقت بضعة أشهر لإعادة تنظيم جمارك السلطنة، وذلك بعد أن بادرت السلطات البريطانية بفصل الموظفين المصريين بحجة عدم كفاءتهم. وفى نفس ذلك العام وافقت حكومة الهند على اقتراح الوكيل البريطانى فى مسقط بضرورة تعيين مستشار اقتصادى للسلطنة يساعد السلطان إلى جانب مجلس الدولة الذى كان قد تأسس فى عام ١٩٢٠. وكان الوكيل البريطانى قد ألح على حكومته بضرورة اتخاذ هذه الخطوة بعد أن أوضح عدم فعالية المجلس، وأن أعضاءه على الرغم من أهمية المناصب التى يتقلدونها ليسوا على المستوى الإدارى المرجو، وأنهم لا يستطيعون الوصول إلى قرار حاسم فى أى شىء حتى فى الأمور البسيطة.

وفى أبريل ١٩٢٥ اختير المستر برترام توماس Bertram Thomas ليشغل منصب المستشار الاقتصادى لسلطنة مسقط، وكان توماس يعمل من قبل مساعداً للمندوب السامى البريطانى فى شرق الأردن، وكان من المفهوم عندما تم تعيينه ألا يكون عضواً فى المجلس الذى كان يرأسه السيد نادر بن فيصل شقيق السلطان(٣)، ولكن لم تمض بضعة أشهر حتى عين عضواً فى المجلس برتبة وزير، واستمر فى منصبه حتى عام ١٩٢٨ حينما رؤى عدم مد خدمته والاستعاضة عنه بشخص آخر

(١) F.O. 371/6248 Govt . of India No. 37 of 1921 Foreign & Political Dept. (Secret) to Edwin Montagu, His Majesty's Secretary of State for India Delhi 31 st May 1921.
(٢) F.O. 371/17276 Biscoe to Foreign Secretary to the Govt. of India 12th January 1931.
(٣) I.O.B. 400, 1908 - 1928. 5th August 1920.

يتلقى راتبا أقل، ووافقت حكومة الهند على أن يحل محله المستر هدجوك Hedgeok بعقد مدته خمس سنوات، ولكن تقرر ألا يكون المستشار الجديد عضواً فى مجلس السلطنة حتى يتفرغ لدراسة الأوضاع المالية دون أن يصرف وقته فى النواحى الداخلية الصرفة[1]. وكان المستشار الاقتصادى الجديد رغم تخفيض قيمة راتبه يتقاضى مرتباً يفوق مخصصات السلطان نفسه إذ كان يبلغ ما يتقاضاه شهرياً ٢٠٠٠ روبية فى حين كان ما يتقاضاه السلطان شهرياً لايتجاوز ألف وخمسمائة روبية.

وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التى بذلت لعلاج الأوضاع المالية المتأزمة إلا أنه لم يلبث أن اتضح أخيراً أن الزيادة المؤثرة فى الدخل لن تتحقق إلا برفع الضرائب الجمركية على الواردات، ولكن كان يحول دون ذلك أن المعاهدات التجارية الموقعة بين سلطنة مسقط وبعض الدول الأجنبية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كانت تنص على عدم زيادة الضرائب عن ٥٪، وعلى ذلك كان لابد للحكومة البريطانية من الحصول على موافقة كل من هاتين الدولتين لجعل هذه الزيادة ممكنة. وقد أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة خاصة بهذا الموضوع لإرسالها إلى الدولتين المعنيتين، ويتضح من المراسلات المتبادلة بين الدوائر البريطانية أن وزارة الهند كانت حريصة على تنبيه وزارة الخارجية البريطانية إلى عدم إشارتها فى هذه المذكرة إلى عبارات قد يفهم منها إحياء النفوذ الفرنسى فى مسقط أو تشجيع المصالح الأمريكية؛ وإنما على العكس ينبغى أن تعطى المذكرة انطباعاً عاماً مؤداه أن المصالح الفرنسية والأمريكية فى مسقط قد أصبحت واهية.

وكان أهم ما جاء فى هذه المذكرة المؤرخة فى ١٨ مارس ١٩٣٠ أن دولة مسقط وعمان، الواقعة فى الجنوب الشرقى من الجزيرة العربية والتى تربطها بالحكومة البريطانية علاقات خاصة، تعانى منذ فترة طويلة من تأزم اقتصادى بالغ، وأصبح الموقف يتطلب علاجاً سريعاً، وبالنظر إلى المشكلة نظرة متأنية رأى السلطان ومستشاروه أن الحل يكمن فى رفع الضرائب الجمركية على البضائع

---

(1) F.O. 371/14469 Biscoe to Foreign Secretary to the Govt. of India 27th November 1928.

المستوردة، على أن حق السلطان فى رفع الضرائب إلى أكثر من ٥٪ لا يزال مقيداً طبقاً للمادة الثالثة من معاهدة مسقط مع الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٣٣، وطبقاً للمادة العاشرة من معاهدة مسقط مع فرنسا الموقعة فى عام ١٨٤٤، وعلى ذلك فقد طلب سلطان مسقط من الحكومة البريطانية أن ترفع مذكرة بذلك إلى الحكومتين المعنيتين؛ إذ إن فرنسا لم يعد لها تمثيل قنصلى فى مسقط، كما أن المصالح الأمريكية أصبحت الآن فى رعاية الوكيل البريطانى لحكومة الهند.

ويمكن أن نجد فى هذه المذكرة تفسيرا للأسباب التى أدت إلى الأزمة الاقتصادية فى مسقط، والتى استندت المذكرة بموجبها على تغير الأوضاع الاقتصادية تماما منذ عقد معاهدة ١٨٣٣ مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاهدة ١٨٤٤ مع فرنسا ومن هذه الأسباب :

أولا : فقدان مسقط قوتها البحرية وممتلكاتها الخارجية بعد تقسيمها إلى سلطنتين إحداهما فى مسقط والأخرى فى زنجبار فى عام ١٨٦١.

ثانيا : إدخال الملاحة البخارية فى الخليج، وبالتالى لم تعد مسقط مستودعاً تجارياً ضخماً كما كانت تتمتع بذلك قبل إدخال السفن البخارية.

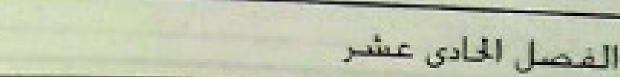
ثالثا : سوء الأوضاع فى داخلية عمان وانتشار الفقر والمجاعات، كما أن التمر وهو المصدر الأساسى لموارد الدخل فى المقاطعات العمانية تعرض للتدهور لعدم سقوط الأمطار، كما انخفضت قيمة الفضة وبالتالى قيمة العملة المتداولة (ريال الملكة ماريا تريزا).

واقترحت المذكرة رفع الضريبة الجمركية على الواردات إلى ٧,٥٪ على أن ترتفع إلى أكثر من ذلك بالنسبة للتبغ والكحول بحيث تصل إلى ١٥٪[1].

وقد وافقت فرنسا على تعديل اتفاقيتها مع مسقط وقد نص التعديل على ناحيتين :

الأولى : السماح بفرض ٧,٥٪ على البضائع الواردة باستثناء الكحول

(١) F.O. 371/14469, Note from F.O. to Tyrell, Paris & H.M's Charge d'Affaires Washington 18th March 1930.



والتبغ، حيث ترتفع ضريبتهما إلى ١٥٪ والثانية: الموافقة على الاستقلال الضريبى التام لسلطنة مسقط بالنسبة لصادراتها ووارداتها.

أما عن الحكومة الأمريكيـة فقد اقترحت فى إجابتهـا على هذه المذكرة عقد معاهدة جديدة مع سلطان مسقط لتعديل المـادة الثالثة من المعاهدة الأمريكية الموقعة فى عام ١٨٣٣. ويبدو واضحاً أن الولايات المتحـدة حاولت استغلال هذه الفرصة لإحياء مصالحـها فى مسقط بالدخول فى ارتباطات جديدة خـاصة لما كان يتفق فى ذلك الوقت مع الجهود التى كانت تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لوضع قدم لها فى بعض إمارات الخلـيج من أجل الاستثمارات البتـرولية. وفى أكـتوبر ١٩٣٠ حاولت الحكومة الأمريكية تحسس الأوضاع السياسية فى مسقط، ففى مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفـير البريطانى فى واشنطن، تساءلت فيها عن كيـفيـة عقـد معـاهدة جديدة مع مـسقط، وهل تعـقد مع ملك بريطانيـا ورئيس الجمهورية الأمريـكية مباشرة أم بين حكومة الولايات المتحدة وسلطنة مـسقط كما كان الحال فى معاهدة ١٨٣٣[١].

وكان من الطبيعى أن تتجاهل الحكومة البريطانية المحاولات الأمريكية. إذ إنه على الرغم أن المعاهدة التـى اقترحتـها الحكومة الأمـريكية كانت لا تعـترض على الإجراءات الجمركية التى تتخذها حكومة مـسقط لزيادة التعريفة الجمركية بها طالما تستمر فى معاملة رعاياها عى أساس الامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر رعاية، إلا أن الحكومـة البريطانيـة كانت تصـر على عدم إتاحـة الفرصـة للولايات المتـحدة الأمريكية للنفاذ إلى السلطنة بارتباطها معها بمعاهدة جديدة.

والواضح لدينا أن الحكومـة الأمريكية كانـت تريد بالفعل إحيـاء نفوذها فى مسقط، ففى نوفمبر ١٩٣٣أبدى الوزير الأمريكى المفوض فى بغداد رغبته فى زيارة مـسقط احتفالا بمرور مـائة عام على توقيع المعـاهدة الأمريكية المـسقطية[٢]. كما ظهرت نشاطات أمـريكية أخرى فيـما يختص بالنفط وإذا استـثنينا هذه النشاطات

(١) F.O. 371/14469 Report of State, Washington to Sir Ronald Lindsay, Ambassador of Great Britain October, 4th 1930.

(٢) F.O. 371/16853 H.M'S Ambassador Bagdad to the Political Resident at Bahrein 21st November 1933.

السياسية والاقتصادية فقد استمر النفوذ التبشيرى الأمريكى هو النفوذ السائد عن طريق البعثة الأمريكية العربية Arabian Mission بمؤسساتها التعليمية والطبية فى كل من مسقط ومطرح[1] وكانت البعثة الأمريكية تابعة للكنيسة الإصلاحية البروتستانتية Dutch Reformed Church فى الولايات المتحدة وكان يقوم على شئونها فى مسقط المستر ديكسترا Dykstra وزوجته. وكانت الدكتورة هوسمان Hosman تدير مستشفى الإرسالية الرئيسى فى مسقط، كما افتتحت فى أكتوبر ١٩٣٣ مستشفى أمريكى فى مدينة مطرح. ومما يذكر أن الوزير الأمريكى المفوض فى بغداد هو الذى قام بافتتاح هذه المستشفى فى أثناء زيارته لمسقط احتفالا بمرور مائة عام على توقيع المعاهدة المسقطية الأمريكية. وقد أنشأت الإرسالية الأمريكية عدة مكاتب تعليمية بإشراف الدكتور بول هاريسون Harrison وزوجته وبمساعدة بعض المدرسين الوطنيين[2].

وإزاء تعثر المفاوضات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، رأت الحكومة البريطانية أن تكتفى بإعلان السلطان بموافقة فرنسا على تعديل المعاهدة الفرنسية، وبموافقة الحكومة البريطانية على تعديل المادة السادسة من معاهدتها مع مسقط الموقعة فى مارس ١٨٩١، بحيث لا تتعارض مع التعديلات الجمركية الجديدة، وأن تطبق الزيادة الجمركية على البضائع الواردة إلى مسقط على جميع السفن باستثناء سفن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا، التى تتمتع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية؛ وبالتالى تعامل مثل المعاملة الأمريكية التى تحميها معاهدتها مع سلطنة مسقط.

التفكك الإقليمى فى مقاطعات الساحل:

على الرغم من الجهود التى بذلتها السلطات البريطانية لتنفيذ برامجها

---

(١) كانت الفروع الرئيسية للبعثة الأمريكية فى منطقة الخليج فى كل من مسقط والبحرين والكويت، وكان مركزها الرئيسى فى مدينة المنامة عاصمة البحرين انظر:
F.O. 371/16067, Political Agency Bahrein to British Residency, Bushire 11th March, 1921 Memo. The Arabian Mission.

(٢) Ibid.

الإصلاحية ومحاولة زيادة الدخل فى السلطنة إلا أن الظروف الداخلية والاقتصادية حالت دون تنفيذ ذلك. فبعد إعادة تنظيم جمارك مسقط لم يلبث أن واجه هذا التنظيم عداء أفراد الجالية التجارية الهندية التى كانت هى المستفيدة الوحيدة من الأوضاع السابقة. كما أن المراكز الجمركية الجديدة التى أنشاتها حكومة السلطنة فى كل من صور وصحار، وفى غيرها من موانى ساحل الباطنة منذ عام ١٩٢٠ لم تواجه بمعارضة من قبائل المنطقة فحسب بل وجدت معارضة من قبل الولاة الذين حاولوا تأكيد استقلالهم عن الأسرة الحاكمة فى مسقط كوالى صحار حمد بن فيصل، الذى وجه تهديدا عنيفاً لرجال الجمارك إذا ما بدر منهم تدخل فى نطاق سلطته. ومع ذلك فقد اضطر هو وغيره من أفراد الأسرة الحاكمة فى نهاية الأمر إلى الإذعان لقرار الحد من مصروفاتهم الخاصة ضمن الحدود التى رسمها المستشار البريطانى لحكومة مسقط.

ومما يسترعى الانتباه أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تتخذ فى الأزمة بين مسقط وعمان موقفا لصالح السلطنة بالنسبة لقمع الحركة الداخلية واقتصارها على تسوية السيب السلمية التى أبرمت فى عام ١٩٢٠ كما سبق أن أشرنا، إلا أن موقف الحكومة البريطانية اختلف بطبيعة الحال بالنسبة لتأييدها المطلق للسلطنة لمواجهة الحركات الساحلية، لما قد تشكله تلك الحركات من خطر على نفوذها. ولعل ذلك قد ظهر أكثر وضوحاً بالنسبة لموقفها إزاء قبيلة آل سعد، وهى قبيلة واسعة النفوذ فى عمان تحتل قسما من ساحل الباطنة، ويعتبر ميناء السويق واحداً من أهم موانيها. وعندما اتجهت حكومة مسقط إلى إنشاء مراكز جمركية فى الموانى الخاضعة لنفوذها قاوم زعماء هذه القبيلة سلطة حكام مسقط فى إنشاء تلك المراكز، ولم تجد حكومة مسقط إلا أن تصدر بعض إجراءات تأديبية، كان أبرزها إنذار زعماء القبيلة بالخضوع التام والموافقة على دفع غرامة مالية لما ارتكبوه من أعمال غير مشروعة ولما تسببوا فيه من خسارة فى دخل السلطنة لعرقلتهم إنشاء مراكز جمركية تابعة لها. ولكن بطبيعة الحال لم تكن لهذه القرارات التى أصدرتها حكومة مسقط أية آثار ما لم ترتبط بالتدخل البريطانى، ومن أجل ذلك قامت السفينة البريطانية بريتومات Britomat بزيارة استطلاعية لمعاقل الثوار حيث وجه

قائدها إنذارا للثائرين بتعريضهم لقذف المدفعية البريطانية ما لم يبادروا إلى الخضوع التام، كما اشترك فى قمع هذه الثورة أيضا قوات سلطنة مسقط التى كان قد أعيد تشكيلها[1].

على أنه إذا كانت حكومة مسقط قد نجحت بواسطة التدخل البريطانى فى استرداد سلطتها على القسم الساحلى الشمالى من السلطنة، فإنها لم تلبث أن واجهت اضطرابات أعنف فى القسم الجنوبى من الساحل، ويرتبط ذلك بالثورة الانفصالية التى حدثت فى ميناء صور وفى منطقة جعلان الظهيرة له، ولذا فقد يكون من المفيد أن نناقش فيما يلى هذه الحركة الإنفصالية لأهميتها من ناحية، ولما ارتبط بها من نشاط سعودى وصراعات قبلية من ناحية أخرى.

الموقف فى صور

يقع ميناء صور ـ وهو الميناء الثانى لعمان ـ فى مقاطعة جعلان جنوب شرقى مسقط حيث تتركز فى هذه المقاطعة قبائل الجنبة والبوعلى، ويعتبر ميناء صور الميناء الرئيسى لتصدير التمر فى مقاطعة الشرقية، ويقطن الميناء عدد كبير من الرعايا الإنجليز والتجار الهنود الذين كان عليهم دفع ترضيات لشيوخ الجنبة والبوعلى.

وفى خلال الاضطرابات التى نشبت بين سلطنة مسقط ومقاطعات عمان الداخلية بين سنتى ١٩١٣ و ١٩١٩ لم يتخذ البوعلى فى جعلان موقفاً واضحاً، بسبب ما كانوا يتقاضونه من رواتب سنوية من سلطنة مسقط، ولكن ظروف الأزمة المالية التى اجتاحت السلطنة أدت إلى توقف حكومة مسقط عن دفع الرواتب المعتادة التى كانت تبعث بها إلى زعمائهم لاستمرار ولائهم لها، بل إن هؤلاء أخذوا يفكرون جدياً فى استغلال ضعف السطنة لإعلان استقلالهم عنها. وفى عام ١٩٢٣ كتب شيخ جعلان محمد بن ناصر إلى الوكيل البريطانى فى مسقط مطالبا الدخول فى علاقات مباشرة مع الإنجليز، وأن تعترف به حكومة الهند حاكما مستقلا، وعلى الرغم من أنه لم يتلق تأييداً إلا أن ذلك لم يثنه عن إعلان

(١) C.O. 72 Vol. 4 Political Agent Muscat to Political Resident in Persian Gulf 29 th August 1922.



استقلاله؛ ففى عام ١٩٢٤ أعلن بأنه لا حق لسلطان مسقط فى تحصيل الضرائب من صور والموانى المجاورة لها، وفيما يبدو أن الشيخ محمد بن ناصر حاول أن يستند على تأييد سعودى لحركته، إذ أوفد بعثة إلى الملك عبدالعزيز بن سعود فى عام ١٩٢٧ ضمنها بعض إخوته الذين كان يعهد إليهم بحكم بعض الموانى والجزر المجاورة لصور، كما قام بإنشاء استحكامات فى ميناء صور، كما اقتدى عرب الجنبة بما يقوم به شيخ البوعلى، فأنشأوا مراكز جمركية فى الموانى التابعة لهم على مقربة من صور(١)، حيث كانت الضرائب تجبى لصالحهم. كما رفض شيخ الجنبة مطالب سلطنة مسقط بتسجيل السفن وتحصيل الضرائب باسم السلطان على الرغم من الوعود التى تلقاها بضمان إعفاء شخصى لاحتياجاته من الضرائب(٢)، ولم يلبث أن أخذ سكان جعلان من البوعلى يتحولون من موقف عدم الامتثال لقوانين سلطنة مسقط إلى تحديها السافر وخاصة عندما أطلق زعيم البوعلى على نفسه لقب أمير جعلان وتوابعها.

وفى أثناء وقوع تلك الأحداث طلب سلطان مسقط من الوكيل البريطانى أن تسمح له حكومة الهند بالقيام بزيارة إلى لندن لإجراء جراحة فى عينيه، كما طلب أن يقوم بزيارة بعض الدول الأوربية والعربية فى أثناء عودته للنقاهة والمتعة(٣)، ولما كان مقدراً لتلك الرحلة أن تستغرق أكثر من سبعة أشهر فقد ترددت حكومة الهند فى إجابة طلب السلطان متعللة بأن الأوضاع غير المستقرة فى السلطنة تتطلب وجوده فيها، وأنه ليس من مصلحته مغادرة البلاد فى هذه الظروف(٤)، ولكنها لم تلبث أن تراجعت عن قرارها هذا نظراً للحالة المرضية التى كان يعانى منها حيث

---

(١) I.O.B. 416 Cf.Report on Sur by Major G.P. Murphey Indian Political Dept. Political Agent Muscat.

(٢) F.O. 371/15276 Question of Support to be rendered to the State of Muscat against a Subject Sheikh.

(٣) F.O. 371/13012 Translation of a letter dated the 4 th Shabaan 1336 = 28 January, 1928 from His Highness Seyyid Taimur Bin Feisal Sultan of Muscat & Oman to the Political Agent & His Majesty's Consul at Muscat.

(٤) F.O. 371/13012 Telegram No. 352 1st March 1928 Foreign New Delhi to Political, Bushire.

F.O. to I.O. 3rd June 1928.

سمحت له بالسفر إلى إنجلترا، وأن ينزل فى لندن بمثابة ضيف على الحكومة البريطانية، ولكنها أصرت على أن تتخذ زيارته لفرنسا شكلا غير رسمى حتى لا يكون لفرنسا أى مظهر من مظاهر النفوذ فى السلطنة ولو كان ذلك من الناحية الشكلية البحتة(١).

وما كاد السلطان يقوم برحلته هذه حتى تجددت الاضطرابات فى ميناء صور بين القبائل القاطنة فيه، وكان مما أثار هذه الاضطرابات وصول بعثة جيولوجية إلى صور، وما تواتر من إشاعات بين القبائل عن اتجاه حكومة مسقط إلى منح شركة أجنبية امتيازات فى أراضيهم. وخشى البوعلى من جانبهم بأن يؤدى ذلك إلى عدم مشاركتهم فى الأرباح المتحصلة من الموارد الطبيعية التى ستستغل فى أراضيهم(٢). كما قدر أمير جعلان أن الوقت ملائم لتأكيد استقلاله الفعلى عن سلطان مسقط أسوة بالإمام الإباضى الذى استقل بداخلية عمان(٣)، ولما كان لأمير جعلان ميول وهابية، فقد ازداد الموقف حرجاً حينما لجأ إلى طلب الحماية من السعوديين، بل لقد قام بالفعل برفع العلم السعودى على المركز الجمركى الذى أقامه فى صور(٤). وكان مما زاد فى تعقد الموقف احتمال تدخل إمامة عمان لعدم رضاء زعماء الإمامة عن انفراد قبيلة البوعلى الغافرية بالسيطرة على ميناء صور، ومن ثم تحديها لنفوذ القبائل الهناوية فى المنطقة وخاصة قبيلة بنى بوحسن الإباضية والتى اعتبر رجالها من أكبر حلفاء الشيخ عيسى بن صالح أمير الشرقية وزعيم قبيلة الحرث(٥). ولذلك أصبح من المتوقع أنه فى حالة تخاذل سلطنة مسقط عن السيطرة على

---

(١) F.O. 371/14469 Biscoe to Foreign Secretary to the Govt. of India 10th August 1930 Situation at Sur.

(٢) F.O. 371/13012 Copy of a letter No C. 16 dated 10th April 1928 Political Agent, Muscat to Political Resident.

(٣) F.O. 371/13012 Telegram from Senior Naval Officer Persian Gulf 19th October 1928.

(٤) يسيطر على منطقة جعلان البوعلى وهم وهابيون غافريون، وبنى بوحسن وهم إباضيون هناويون، والعداء على أشده بين هذه القبائل، وهم بحكم ميولهم الوهابية أو الإباضية يتفقون على إبعاد سيطرة السلطان عن صور. ويتميز البوعلى بأنهم أكثر اتحاداً من بنى بوحسن.

الموقف فى صور أن تتدخل قوات الإمامة مما قد يترتب على ذلك إشعال حروب قبلية عنيفة قد يستغلها ابن سعود للسيطرة على المنطقة برمتها(١)، لذلك كان من رأى حكومة الهند ضرورة إقرار الأمور بين القبائل المتطاحنة بهدف تهدئة السعوديين الذين كان من السهل عليهم التقدم جنوباً من مقاطعة الإحساء.

وقد ظلت حكومة الهند تنظر إلى الأحداث الواقعة فى صور حتى عام ١٩٢٨ باعتبارها مشكلات داخلية. وعلى الرغم من أن سلطنة مسقط لم يسبق لها السيطرة على مقاطعة جعلان وميناء صور سيطرة فعلية، إلا أنها مع ذلك استطاعت أن تستبقى على نفوذها بتحقيق التوازن بين القبائل المتنافسة على السلطة، هذا التوازن الذى وضح فى هذه الظروف وكأنه قلب لصالح القبائل الموالية للسعوديين. ولما كانت حكومة مسقط عاجزة عن القيام بإجراء عسكرى فقد رأت حكومة الهند أنه إذا ما حاول ابن سعود إعلان حمايته على البوعلى فلابد من تذكيره بنص المادة السادسة من اتفاقية جدة التى وقعها مع بريطانيا فى عام ١٩٢٧، وإذا لم يسفر ذلك عن نتيجة إيجابية فمن المستحسن فى هذه الحالة إرسال قوة عسكرية من الهند ليس لها ميول وهابية إلى ميناء صور للاستيلاء عليه على أن يكون ذلك الاحتلال بصفة مؤقتة حتى يعاد الموقف لصالح السلطنة، كما يعود التوازن بين القبائل إلى حالته الطبيعية(٢). ومن ناحية أخرى فقد اقترح مجلس الدولة فى مسقط القبض على أمير جعلان وإخضاع ميناء صور بالقوة لأن السلطنة مهددة بأن تفقد نصف دخلها فيما لو خضعت صور للسيطرة السعودية أو الإباضية(٣)، وذلك إذا ما فشلت الاتصالات التى كانت تقوم بها حكومة السلطنة مع كل من أمير جعلان والشيخ عيسى بن صالح(٤). وعلى الرغم من أن هذه الاتصالات أدت إلى تحسن الموقف بعض الشىء إلا أن ذلك لم يمنع فى نهاية الأمر من مظاهرة بحرية بعثت بها حكومة الهند إلى ميناء صور، كما طلبت من

---

(١) F.O. 371/13012 Memo. Situation in Muscat 30th October 1928 from I.O. to the Under Secretary of State F.O.

(٢) F.O. 371/13012, Resident to the Govt. of India 27th October 1928.

(٣) F.O. 271/13012 Resident to the Govt. of India 1 st November 1928.

(٤) Ibid., 27th October 1928.

السلطان ألا يبقى فى مصر، وأن يختصر برنامج عودته من أوربا ويعود فوراً إلى مسقط. وفى يناير ١٩٣٠ اقترح المقيم السياسى فى الخليج إلى حكومة الهند ضرورة إيجاد تسوية للأوضاع المضطربة فى ميناء صور وجعلان على الوجه التالى:

أولا: تسوية الصراعات الداخلية بين قبائل الجنبة وتعيين أحد الشيوخ الموالين لحكومة مسقط والياً على صور.

ثانيا: استمالة الشيخ على بن ناصر حاكم البوعلى الذى خلف محمد بن ناصر فى عام ١٩٢٨ للاعتراف بسلطنة مسقط، وأن ينزل العلم السعودى من موانئه ويرفع علم مسقط بدلا منه.

ثالثا: أن تسجل السفن وتجبى الضرائب لصالح سلطنة مسقط نظير امتيازات شخصية توافق عليها حكومة مسقط لشيوخ الجنبة، والبوعلى الموالين لها.

وفى أغسطس ١٩٣٠ زار المقيم السياسى فى الخليج ميناء صور، واستقبل الشيخ على بن ناصر على ظهر السفينة ترياد Triad، ووافق الشيخ على إزالة علم السعوديين واستبداله بعلم مسقط، ووعد بألا يعمل على الانفصال عن حكومة مسقط أو يقوم بتحصيل الضرائب لحسابه الخاص. ولكن لم تكد تمضى فترة طويلة على هذه الزيارة حتى تجددت الاضطرابات فى صور، كما قام الشيخ على بن ناصر بزيارة إلى عدن حيث أوضح للمقيم البريطانى أنه لا ينبغى لسلطان مسقط أن يتداخل فى شئون قبائله، وطلب أن يتم التراسل بينه وبين الوكيل البريطانى مباشرة باعتباره حاكما مستقلا وليس تابعاً لمسقط، وأن يكون من حقه استيراد الأسلحة اللازمة له وأن يصدر جوازات السفر الخاصة برعاياه باسم حكومة جعلان وتوابعها[1].

وعلى أثر ذلك بادرت حكومة مسقط بإرسال بعثة إلى ميناء صور فى ١٤ ديسمبر ١٩٣١ برئاسة سعيد بن تيمور، الوريث الشرعى لسلطان مسقط، تساندها قوة بحرية بريطانية. وقد قام سعيد بن تيمور بتحصيل الضرائب المتأخرة، كما دعا لعقد اجتماع حضره ممثلو القبائل والمقيم السياسى فى الخليج والضابط الأعلى

(١) F.O. 371/14469 Biscoe Political Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India 1930.

للبحرية البريطانية والوكيل السياسى فى مسقط والشيخ على بن ناصر حاكم البوعلى وبعض الزعماء الآخرين، وفى هذا الاجتماع وضحت رغبة شيوخ البوعلى فى إعلان انفصالهم عن مسقط وإعلان تبعيتهم للحكومة البريطانية، ولكن المقيم السياسى أعلن رفض حكومته لهذه الرغبة باعتبار أنها لا تسمح بأى تحد لسلطة حكومة مسقط[1]، وبالفعل قامت السلطات البريطانية بانتزاع تعهدات من قبل الشيوخ المناوئين باتخاذ موقف أكثر إذعانا لسلطان مسقط، وقد حدث ذلك على أثر تحذير أولئك الشيوخ بأن سلطان مسقط مؤيد من قبل الحكومة البريطانية وإن إعلان الانفصال عنه لن يجد اعترافاً منها[2].

ومن الواضح أن بريطانيا كانت تفضل إبقاء ميناء صور تابعاً لمسقط خوفاً من أن يكون وضع الميناء المنفصل مشجعاً لإمامة عمان أو لابن سعود على السيطرة عليه فى الوقت الذى كثرت فيه المنازعات بين القبائل الهناوية والغافرية، وما قد يترتب على ذلك من احتمال استغلال تلك الخلافات من قبل الإباضيين أو السعوديين.

تنازل سلطان مسقط :

أوضحنا فيما سبق كيف وصل النفوذ البريطانى إلى أقصى درجة له من القوة فى عهد السلطان تيمور بن فيصل الذى اعتاد ترك الأمور لمستشاريه الإنجليز ليتصرفوا فيها كيف يشاءون، وكان يقوم بزيارات كثيرة إلى الهند. وعلى الرغم من الاستقرار الذى أخذت تنعم به السلطنة تدريجياً بعد تخلصها من أزمتها الاقتصادية فى العشرينيات، إلا أن هذا الاستقرار لم يلبث أن تعرض لنكسة أشد عنفاً نتجت عن الأزمة الاقتصادية التى شهدها العالم فى بداية الثلاثينيات من هذا القرن، وكان لهذه الأزمة تأثيرها الشديد فى مسقط؛ لأنها حدثت فى وقت كانت لا تزال فيه السلطنة تحاول إصلاح أنظمتها المالية والإدارية الضعيفة. حقيقة لقد استطاع السيد تيمور أن يعمل على وقف انهيار الأسرة التى ينتمى إليها وهى أسرة

(١) F.O. 371/15998 S.N.O. Persian Gulf Division to the Commander in chief, East Indies 20th December, 1931 Situation at Sur & Aiqa claim of Sheikh Ali bin Abdulla to be independent of the State of Muscat.

(٢) F.O. 371/15998 Situation in Sur Resident to the Govt. of India 18th December 1931.

البوسعيد، وأن يضمن بقاءها فى الحكم وذلك باعتماده على المساعدات البريطانية السافرة وأخذ مشورتها، وعلى الرغم من أنه قد كوفئ على سياسته هذه باستمرار التأييد البريطانى له إلا أنه وجد نفسه مع ذلك مضطراً إلى التنازل عن الحكم والاعتكاف فى الهند بسبب تشديد الحكومة البريطانية السيطرة على سلطته نتيجة عجز حكومته عن معالجة الأزمة الاقتصادية وما سببته هذه الأزمة من مضاعفات سياسية خطيرة. وقد سبق أن أشرنا إلى أنه فكر فى التنازل عن الحكم منذ عام ١٩٢٠ ولكن حكومة الهند لم توافق على طلبه فى هذه الفترة المبكرة لعدم وجود خليفة له تطمئن إليه، وفى بداية عام ١٩٢٩ عاد السلطان تيمور إلى تكرار رغبته فى التنازل وطلب من حكومة الهند أن تخصه بمعاش دائم يعيش به فى سلام خارج مسقط بل خارج الجزيرة العربية كلها[١]، وفى مقابلة تمت بينه وبين الكولونيل بيسكو Biscoe المقيم البريطانى فى الخليج نصحه فيها بعدم الإصرار على موضوع التنازل الذى يمكن أن يؤدى فى مثل هذه الظروف إلى عواقب سيئة، ووعده بأن تجد الحكومة البريطانية حلولا ملائمة للمشكلات التى يعانى منها، ومن ناحية أخرى أن تنازله سيؤثر على دخل السلطنة إذ إن مساعدة السلاح Arms subsidy التى تدفعها له حكومة الهند ستتوقف، لأنها مرتبطة فقط ببقائه فى الحكم ولا تنتقل إلى خلفائه من بعده، وطلب منه التحقق من ذلك بالرجوع إلى مذكرة نوكس إليه فى عام ١٩٢٣ والتى كانت تنص على أن معونة السلاح معونة شخصية[٢]. وفى رسالة من بيسكو المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند فى عام ١٩٣٠[٣] أوضح فيها أنه من الممكن أن يعدل السلطان عن رغبته فى التنازل فيما لو اتخذت حكومة الهند إجراءات مالية لسد العجز فى ميزانيته إلى جانب اتخاذ إجراءات عسكرية أخرى لإعادة تثبيت نفوذه على المقاطعات التى انسلخت منه. وقد بذلت بالفعل عدة محاولات لتدعيم الأوضاع المالية والعسكرية، فمن الناحية المالية زيدت الضرائب الجمركية على التجارة الخارجية،

(١) Philips, Wendel, Oman A History pp. 179-180.

(٢) F.O. 371/14469 Resident to Taimur Ben Feisal 11th November 1930.

(٣) F.O. 371/14469 Biscoe, Political Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India 1930.

كما دخلت الحكومة البريطانية فى مباحثات مع الدول التى تربطها بالسلطنة معاهدات تجارية، هذا بالإضافة إلى منح قروض إضافية لحكومة مسقط من البنك الإمبراطورى فى الهند[١]. أما من الناحية العسكرية فقد اتخذت خطوات أخرى لإعادة تثبيت نفوذ السلطان على صور. وقد اقترح المقيم البريطانى بصدد ذلك أن يرافق السيد تيمور إلى صور حيث يشعر شيوخ القبائل هناك بأن السلطان مؤيد من قبل الإنجليز، كما اقترح أيضاً ضرب المراكز الجمركية والاستحكامات المقامة فى صور فى حالة الفشل فى تأكيد نفوذ السلطان[٢]، وعلى الرغم من ذلك فقد استمر السلطان تيمور مصراً على رغبته فى التنازل عن الحكم مرجعاً ذلك إلى عدم مقدرته القيام بواجباته لصالح السلطنة بسبب ظروفه المرضية[٣]. وفى سبتمبر ١٩٣٠ غادر السلطان عاصمته إلى كشمير، ومن الواضح أن إصرار تيمور على التنازل كان مرتبطاً إلى حد كبير بخلافاته مع الحكومة البريطانية بسبب عدم تأييدها له فى الحركات الانفصالية التى قامت ضده إلى جانب زيادة الضغط البريطانى على السلطنة[٤].

سعيد بن تيمور:

خلف تيمور فى الحكم ابنه سعيد فى فبراير ١٩٣٢، وكان فى الحادية والعشرين من عمره، عقب فشل المحاولات التى بذلت لإثناء تيمور عن رغبته فى التنازل عن الحكم. وحينما كان تيمور معتزلا فى كراتشى ذهب إليه ابنه سعيد فى عام ١٩٣١ ليقنعه بالعودة إلى مسقط ولكنه فشل فى ذلك. وكان السيد تيمور يعتمد على ابنه سعيد فى إدارة شئون الحكم، وعلى الرغم من صغر سنه فقد كان يحضر بانتظام اجتماعات مجلس السلطنة. وعندما توفى السيد نادر بن فيصل شقيق السلطان فى أغسطس ١٩٢٩ اختير سعيد بن تيمور ليكون خلفاً له فى رئاسة المجلس، وأصبح واضحاً أنه سيصل إلى الحكم فى الوقت الذى كان يبدى فيه والده عدم اكتراثه بشئون السلطنة. وكان الإنجليز قد اعترفوا بسعيد بن تيمور ولياً

(١) F.O. 371/15276 Biscoe to Govt. of India, January 1931.

(٢) F.O. 371/14469 Situation in Muscat I.O. to F.O. 23rd January 1930.

(٣) رسالة من السيد تيمور إلى الكولونيل بيسكو ١٢ جمادى الأول ١٣٤٩/٦ أكتوبر ١٩٣٠.

(٤) Biscoe to Govt. of India 1930 F.O. 371/14469.

للعهد فى خلال حكم والده، وذلك كإجراء متبع لإعطاء أولوية الحكم للابن الأكبر عند اختيار السلطان الجديد. وكان سعيد بن تيمور قد تلقى تعليمه فى إحدى مدارس الأمراء فى الهند التى كانت تشرف عليها الحكومة البريطانية. وفى ١١ فبراير ١٩٣٢ عاد سعيد من كراتشى إلى مسقط بعد فشله فى إقناع أبيه بالتراجع عن التنازل وعلى أثر وصوله إلي مسقط دعا إلى عقد اجتماع عام حضره الرؤساء والأعيان وأفراد الأسرة الحاكمة حيث أطلع الحاضرين على وثيقة التنازل التى أخذها من أبيه، وكانت هذه الوثيقة تنص على تفويض تيمور لابنه بالحكم ودعوة أفراد الأسرة الحاكمة وزعماء القبائل إلى تقديم ولائهم له[١]. أما عن الحكومة البريطانية فقد اعترفت بسعيد بن تيمور حاكما على السلطنة بشروط منها التعهد باحترام كافة الالتزامات التى سبق أن ارتبط بها من سبقه من السلاطين إلى جانب استمراره فى الاستعانة بوجهة النظر البريطانية. وقد وافقت حكومة الهند على أن تمتد منحة السلاح لمدة ثلاث سنوات إلى أن يستقر الوضع الاقتصادى للسلطنة، كما رأت الحكومة البريطانية أن تبلغ اعترافها بالسيد سعيد بن تيمورإلى الحكومة الفرنسية من باب المجاملة الدبلوماسية وإن كانت موافقة فرنسا على الاعتراف بالحاكم الجديد من الناحية الرسمية لم تكن مطلوبة على أية حال[٢].

وهكذا وصل سعيد بن تيمور إلى الحكم يحمل اسم جده العظيم سعيد بن سلطان. وعلى الرغم من أنه كان يحظى بشخصية قوية بين رعاياه من سكان العاصمة فقد استمرت الأوضاع مضطربة فى داخلية السلطنة وفى طوارفها،وقد وصف لونجرج، وهو أحد المسئولين الإنجليز فى شركة نفط العراق، الحالة فى مسقط عند تولى سعيد بن تيمور الحكم بقوله «إن سلطان عمان الشاب السيد سعيد بن تيمور كان أبعد ما يكون عن التمتع بسلطة لا ينازعه عليها أحد، فلم تكن القبائل البدوية البعيدة مستقلة عن حكمه استقلالا يكاد يكون تاماً فحسب بل كان الأهالى فى قلب البلاد، كما كان سكان الوديان وقرى منطقة الجبال يدينون بالطاعة لحاكم منافس، وهو إمام عمان، الذى كانت بلاده مطروقة قليلا ومحكومة بنظام دينى بدائى».

(١) Philips, op. cit., pp. 179-180.

(٢) F.O. 371/15998 Biscoe to Foreign Secretary to the Govt. of India 12th Feb. 1932.

وعلى أى حال فقد استطاع السيد سعيد أن يحقق نجاحاً كبيراً فى إدارة دفة شئونه المالية كما استطاع بمرور الوقت إثبات وجوده فى مجال الإشراف الفعلى على سير الأمور فى سلطنته، وبذلك أكد حقوقه الشرعية وتصميمه على أن يكون مستقلا وسيداً لمصيره. كما نجح فى إرغام الإنجليزعلى التخفيف من القيود التى كانوا يفرضونها على سياسة الحكم فى عمان، يضاف إلى ذلك أنه اعتمد على بعض الشخصيات العربية المناوئة للنفوذ الإنجليزى، كما بادر بإلغاء منصب المستشار الاقتصادى الذى كان يتولاه هدجوك، وأعلن أنه سيتولى بنفسه إدارة الدخل فى بلاده، وظل حتى عام ١٩٣٦ لا يستعين بموظفين بريطانيين إلى أن أدخل ضابطاً بريطانياً اعتزل الخدمة فى تعاقد مع السلطنة لمدة سنتين، ولذلك كان من الطبيعى أن تحدث مشكلات بينه وبين الحكومة البريطانية وخاصة بعد أن انتهج سياسة أبيه فى مقاطعة الإنجليز، ففى عام ١٩٣٣ غادر مسقط فى طريقه إلى ظفار بحجة أنه لا يستطيع البقاء فى العاصمة وتحمل مسئوليات الحكم بها، وفيما يبدو أنه اختار مقاطعة ظفار للإقامة بها كوسيلة للضغط على بريطانيا، واستمر لمدة عام كامل دون أن يجرى أى اتصال بينه وبين السلطات البريطانية، وظهر أن خطته كانت تستهدف أن يجعل من ظفار، وهى مقاطعة تقع فى الطرف الجنوبى القصى من سلطنته، دولة مستقلة يمارس فيها نفوذه دون ضغوط بريطانية، كما كان يهدف إلى التحالف مع بعض حكام الجزيرة العربية وخاصة حكام اليمن أو السعودية لقمع الثورة الإباضية فى داخلية بلاده وفرض سيطرته على مقاطعات السلطنة[1].

ويبدو من تقارير المخابرات العسكرية البريطانية ارتياب السلطات البريطانية الشديد فى نشاطه وخاصة أن ظفار كانت مركزاً هاماً من مراكز تهريب الأسلحة من اليابان، كما أن إيقاف حكومة الهند المساعدة الخاصة بالسلاح اعتباراً من يناير ١٩٣٦ كانت تجعل منه أقل اكتراثا بالنسبة لاحترام تعهداته مع الإنجليز. وقد جاء فى أحد التقارير الاستخبارية أنه سافر متنكرا إلى اليابان بخط بواخر إيطالى وكان

---

(١) F.O. 371/15988 Telegram from the Secretary of State to the Govt. of India 5th January 1932.

بصحبته وسيط تجارى يهودى يدعى المعلم صالح حاييم، وعندما وصلا إلى سنغافورة تقابلا سراً مع الشيخ محمد السقاف الذى كان يعمل ممثلا لليابان فى السعودية[1]. وفيما يبدو أن سبب سفر السلطان إلى الشرق الأقصى كان بهدف الحصول على صفقة من الأسلحة التى كانت تصدر من اليابان إلى سواحل الجزيرة العربية وعلى أثر عودته إلى ظفار ووجه بإنذار شديد اللهجة من قبل المقيم البريطانى فى الخليج بامتناع الحكومة البريطانية عن تقديم أية مساعدة له ما لم يبادر بطرد الأشخاص غير المرغوب فيهم من خدمته وتحديد موقفه بصراحة بالنسبة لها[2]، ولم يجد السلطان إلا أن يمتثل فى النهاية للضغوط البريطانية فوافق على تمديد المعاهدة الإنجليزية المسقطية، وهى معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التى عقدت فى عام ١٨٩١، وكانت هذه المعاهدة قد جددت لخمس سنوات فى عام ١٩١٤ ثم أخذت تتجدد سنوياً منذ عام ١٩١٩، واستمر تجديدها بصفة دورية حتى عام ١٩٣٧، وفى خلال ذلك ترك المجال مفتوحاً للمستعمرات البريطانية السابقة بعد تحولها إلى دول مستقلة فى نطاق الكومنولث البريطانى للانسحاب من المعاهدة بموجب إعلان مسبق للوكيل البريطانى فى مسقط[3]، وقد بدأت استراليا ذلك بإعلانها الصادر فى ديسمبر ١٩٣٣ وتبعتها جنوب إفريقيا ثم حذت حذوها أيرلندا وبذلك أصبح المجال مفتوحاً لعقد اتفاقية جديدة بين بريطانيا ومسقط. وبالفعل بدأت المفاوضات لإجراء هذه المعاهدة التى تم التوقيع عليها بين الطرفين فى عام ١٩٣٧ لتحل بدلا من المعاهدة الإنجليزية المسقطية فى عام ١٨٩١. وفى خلال الحرب العالمية الثانية سمح السلطان للإنجليز بإقامة مهابط لطائرات سلاح الطيران الملكى فى كثير من المناطق الواقعة بين صلالة ومسقط، وقد ظل العمل مستمراً فى هذه المهابط للرحلات المدنية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية،

---

(١) كانت اليابان قد نجحت فى تعيين ممثل لها فى السعودية بهدف تنشيط العلاقات الاقتصادية بالنظر لنشاط حركة الحجاج القادمين من الشرق الأقصى بالإضافة إلى الاطراد الهائل الذى وصلت إليه تجارتها.

(٢) R/15/3/11/58 Political Situation at Muscat British Consulate Muscat file. No. 11/36.

(٣) F.O. 371/16004 Political Resident to Foreign Secretary to the Govt. of India 3 rd November 1932.

ومما يذكر أن السلطان كان قد سبق له أن عقد فى عام ١٩٣٤ اتفاقية خاصة مع الحكومة البريطانية بتنظيم حركة الطيران فى سلطنته[١].

وفى نوفمبر ١٩٣٧ قام سعيد بن تيمور برحلة حول العالم زار فى خلالها الهند وبريطانيا حيث نزل ضيفاً على الحكومة البريطانية لمدة شهرين[٢]. كما زار الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الدوائر الأمريكية حريصة على أن ترافقه طيلة زيارته سيدة تنتمى إلى سلالة إدموند روبرتس Roberts، وكان هذا تاجرا أمريكياً سبق أن تفاوض فى عام ١٨٣٣ مع السيد سعيد بن سلطان فى عقد المعاهدة الأمريكية مع مسقط[٣]. ولم يكن يقلل من حيوية هذه المصاحبة إلا أمراً واحدا وهو أن السيدة كانت عجوزاً بحيث كان من الصعب على السلطان أن يتجاوب معها[٤].

نشاط إيران وادعاءاتها فى مسقط:

كان وضع سلطنة مسقط يختلف عن بقية إمارات الخليج الأخرى التى تعرضت للادعاءات الإيرانية إذ إن هذه الإمارات، الكويت والبحرين وقطر ومشيخات الساحل العمانى، كانت مرتبطة بتعهدات مع بريطانيا تحذر عليها إيجاد علاقات خارجية مع أية دولة أخرى، أما مسقط فعلى الرغم من معاهداتها مع بريطانيا إلا أنه كان لها معاهدات أخرى مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا. ولذلك لم تستطع الحكومة البريطانية أن تنتزع من سلاطنة مسقط تعهدات يمتنعون فيها عن إقامة علاقات خارجية مع دول أخرى على غرار التعهدات التى نجحت فى انتزاعها منذ أواخر القرن التاسع عشر مع إمارات الخليج الأخرى[٥]. ولذلك حاولت إيران منذ عام ١٩٢٦ أن تعقد معاهدة بينها وبين مسقط أسوة بالدول الأخرى، ولكن الحكومة البريطانية وقفت بشدة ضد اتجاه

(١) R/51/3/11/14 Muscat Administration Reports 1933-1942 Administration Report of
(٢) the Political Agency, Muscat for the year 1934.
(٣) F.O. 371/20782 Govt. of India to Secretary of State for India 13th November 1937.
(٤) انظر كتابنا دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا ص ص٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٥) F.O. 371/20782 British Embassy, Washington to Rendel F.O. December 3rd 1937.

الحكومة الإيرانية لعقد معاهدة مع مسقط متذرعة فى ذلك أنه بالنظر لحمايتها على مسقط فلا يجوز لإيران أن تقوم باتصالات مع السلطنة لا تكون الحكومة البريطانية ممثلة عنها[1]، بينما أجابت الحكومة الإيرانية بأنه ليس هناك ما يلزمها للاعتراف بالمعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع شيوخ الخليج كمعاهدات شرعية واجبة الاحترام، وأصرت على أن الإمارت العربية فى الخليج بما فيها سلطنة مسقط تعد جزءاً من الممتلكات الإيرانية وأنها تحتج بشدة على خرق سيادتها الإقليمية فيها[2].

وكانت الحكومة الإيرانية تبدى اهتماماً خاصا برأس موساندوم الذى يقع فى الحد الشمالى للسلطنة، ويمتد كالبوق تجاه هرمز عند الساحل الجنوبى لإيران، وكانت ترى أن سيطرتها على موساندوم أمر ضرورى لتأمين حدودها الجنوبية. ولما كانت الحكومة البريطانية تعمل على إنشاء قواعد لخط الطيران الجوى الإمبراطورى إلى الهند فى شبه جزيرة موساندوم فقد مال الموقف إلى التعقيد بين بريطانيا وإيران وخاصة حينما أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى السفينة أورموند Ormond فى عام ١٩٣٠ بمسح للمنطقة. بينما كانت الحكومة الإيرانية تعتمد على إثارة شيخ بكا وخصب وتحريضهما على عدم السماح للسفينة أورموند بالقيام بعمليات المسح بحجة أنهما لا يعترفان بنفوذ سلطنة مسقط على مقاطعاتهما، كما تلقى الوكيل البريطانى فى الشارقة تحذيراً من زعماء القبائل بمقاتلة فرق المسح التى لم تجد بدأ من الانسحاب، وكان ذلك من أهم الأسباب التى أدت إلى وصول السفينة الحربية لوبين Lupin إلى خصب، وعندما دعا قائد السفينة شيخها للتفاوض معه رفض الشيخ ذلك مؤكدا أنه لن يتفاوض إلا مع السلطان رأسا دون وساطة بريطانيا، ومن ناحية أخرى أبدى شيوخ آخرون موافقتهم على أن تعود فرق المسح لممارسة أعمالها بشرط أن تعترف حكومة الهند باستقلالهم عن سلطنة مسقط كما هو حادث بالنسبة لشيوخ ساحل الصلح البحرى[3]. وكان للدعاية الإيرانية تأثيرها الكبير فى امتداد الحركات الانفصالية إلى المناطق المجاورة، فقد

(١) F.O. 371/13012 Pall to Lord Cushendun, November 1929.
(٢) F.O. 371/17824 Sir Hoare to Persian Minister for Foreign Affairs, March 17th 1934.
(٣) F.O. 371/17824 Persian Minister for Foreign Affairs (Baghar Kazmi) to His Majesty's Minister dated April, 30th 19937.

تحرك كل من شيخ خصب ودبا إلى الفجيرة لإثارة شيخها الذى كان يتبع فى ذلك الوقت شيخ الشارقة مما كان سببا لقيام السفينة لوبين بمظاهرة بحرية ضد شيخ الفجيرة وتحذيره من تأييد أية حركة يقوم بها الشيوخ ضد سلطان مسقط، وفى الوقت نفسه كان من أهم أهداف هذه المظاهرة البحرية تأكيد سيطرة سلطان مسقط على مقاطعاته الساحلية وذلك بهدم القلاع التى كان يتخذها الثوار مواقع لهم إلى جانب قمع الحركات الانفصالية خوفا من انتشارها فى إمارات الساحل العمانى؛ التى أصبحت ذات أهمية بالغة بالنسبة للخطوط الجوية البريطانية إلى الهند[1]، وكان على الحكومة البريطانية أن تحتج أيضاً على عدم اعتراف إيران بوثائق السفر الخاصة برعايا مسقط، وقد عقب المقيم البريطانى فى الخليج على ذلك فى رسالة له إلى وزير الدولة لشئون الهند بقوله «إن السلطات الإيرانية لا تقبل وثائق السفر الخاصة بالسلطات المسقطية كما أنها لا تصدر وثائق إلى مسقط. إن هذا موقف مضحك ولكنك تعرف الفرس»!.

وفيما يبدو أن السلطات الإيرانية لم تلبث أن تنبهت إلى ذلك فأخذت تصدر وثائق سفر إلى مسقط على غرار الوثائق التى كانت تصدرها للتنقل من ميناء فارسى إلى ميناء آخر وهى المعروفة باسم المخبر، وقد ذكر المقيم البريطانى بصدد ذلك أنه عندما غادر بوشهر لزيارة مسقط ادعى أنه ذاهب إلى الهند حتى يتجنب أخذ هذه الأوراق[2]!.

وعلى أية حال فقد وجدت الحكومة البريطانية فيما تقوم به إيران فرصة لمناهضة ادعاءاتها على مسقط خاصة أنها كانت ترتكز فى هذه الادعاءات على أسس واهية، وهى سبق احتلالها لمسقط فى الفترة من ١٧٣٧ - ١٧٤١، وكان ذلك على عهد نادر شاه إلا أنها طردت على يد أول حاكم من أسرة البوسعيد وهو الإمام أحمد بن سعيد ١٧٤٤ - ١٧٨٣ ولذلك رأت الحكومة البريطانية أن الادعاء الإيرانى على مسقط ادعاء ضعيف وأن احتجاج إيران لدى عصبة الأمم فيما يخص

(١) F.O. 371/14477 H.M'S Lupin at Khssab to Senior Naval Officer 17th March 1930.

(٢) F.O. 371/14477 Viceroy, Foreign & Political Dept. to Secretary of State for India 28th March 1930.

مسقط بالذات سيؤدى إلى أثر عكسى، أى إلى تقوية المركز البريطانى فى الخليج باعتباره ضروريا لحماية الأمم الصغيرة، حتى أن حكومة الهند رأت أن تشجع سلطان مسقط على أن يرسل إلى عصبة الأمم بعثة للاحتجاج على التدخل الإيرانى فى سلطنته[1]. وقد ظهر النشاط الإيرانى بصورة واضحة فى محاولة إيران إرسال قطع من أسطولها البحرى لزيارة موانى السلطنة، ويبدو أن هذا الاتجاه قد أثار قلقا بالغا لدى السلطات البريطانية فى الخليج، فقد أكد الوكيل البريطانى فى مسقط فى رسالة له إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى مارس ١٩٣١ أن وصول تلك السفن سيؤدى إلى إثارة وضع حرج، فالعرب يكرهون الفرس وربما تحدث حوادث عنيفة، وحيث أن إيران لاتكف عن ادعاءاتها فى مسقط فلا ينبغى زيارة أية سفينة حربية إيرانية لمسقط إلا بعد إعلان مسبق وقبل أسبوعين على الأقل من موعد الزيارة[2].

والحقيقة أن السلطات البريطانية فى مسقط كانت ترقب التحركات الإيرانية بقلق واضح، ففى رسالة من المقيم البريطانى فى الخليج إلى الوكيل البريطانى فى مسقط يخبره فيها بأن «الشاسيلا» وهو قارب بخارى إشترته إيران من ألمانيا لاستخدامه فى بحر قزوين، غادر بور سعيد فى طريقه إلى مسقط[3]، بسبب رفض روسيا السماح له بالعبور فى نهر الفالوجا، ولذلك سيرسل إلى إيران عن طريق بوشهر[4]. وقد رأت الحكومة البريطانية أن تتباحث مع الحكومة الإيرانية لكى تتجنب وقوع حوادث قد تنجم عن زيارة وحدات من الأسطول الإيرانى إلى الموانى العربية فى الخليج وطلبت من حكام الخليج، الخاضعين لها تفويضها لإبلاغ الحكومة الإيرانية بمطالبتهم بإعلان مسبق قبل زيارة قطع الأسطول الإيرانى لموانئهم. وقد حصلت بريطانيا من سلطان مسقط على تفويض رسمى بذلك،

---

(١) R/15/3/19/27 Persian Navy Activities, Political Agency Muscat to Biscoe 26th March 1931.

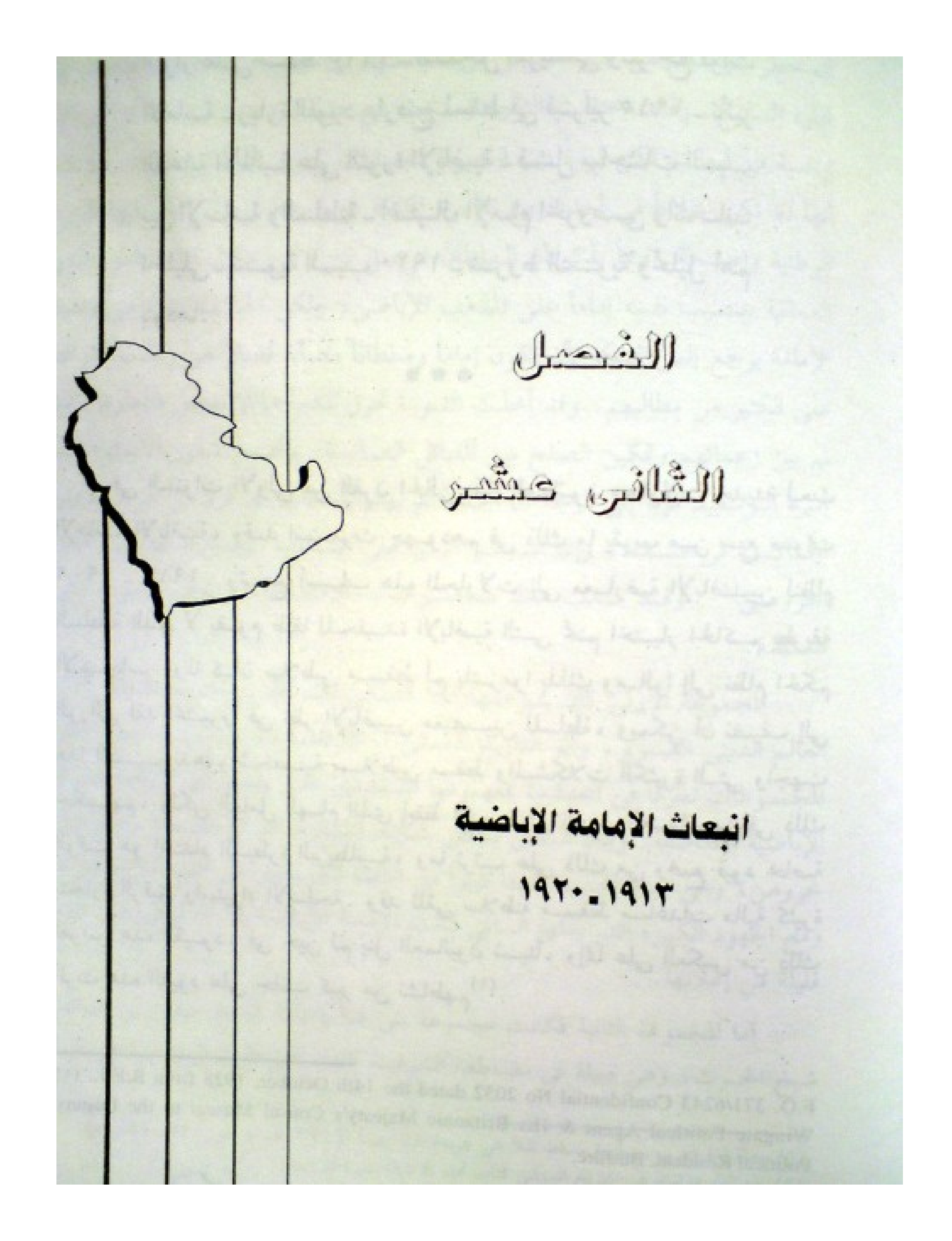
(٢) F.O. 371/13019 I.O. to F.O. 20th November 1928.

(٣) R/15/3/9/27 Naval & Shipping: Persian Navy Activities & Visits to Arab Ports, Agency, Muscat to Residency 26 March 1931.

(٤) Ibid., Resident, Bushire to Agent, Muscat 21st March, 1931.

وصدر هذا التفويض ضمن رسالة بعث بها السيد سعيد بن تيمور إلى الوكيل البريطانى فى مسقط فى مارس ١٩٣٢، جاء فيها «إننا نفوض رسميا حكومة جلالة الملك من قبلنا أن تخبر حكومة العجم بالنيابة عنا أننا ننتظر بلاغا رسمياً من حكومة العجم قبل زيارة مركب عجمى إلى أى بندر من بنادر سلطنة مسقط وعمان المستقلة، وإننا على الدوام نشكر صديقتنا الدولة البريطانية على منها ونرجو من الله دوام الاتحاد والصداقة»، ولم تجد الحكومة الإيرانية إزاء تيقظ السلطات البريطانية فى الخليج بدأ من الإذعان[1].

(1) Ibid., Biscoe to Political Agent, Muscat 3rd April 1931. R/15/3/9/27 Naval & Shipping: Persian Navy Activities & Visits to Arab Ports, Resident, Bushire to Agent, Muscat 7th March 1932.



الفصل

الثاني عشر

انبعاث الإمامة الإباضية

١٩١٣-١٩٢٠

اتحاد الهناوية والغافرية - انتخاب الخروصى ١٩١٣ - هجوم الثوار على مسقط ١٩١٥ - التدخل البريطانى وتراجع قوات الإمامة - زيارة اللورد هاردنج لمسقط فى فبراير ١٩١٥ - تأثير الدعاية الألمانية على الثورة الإباضية - فشل مباحثات السيب بين الإمامة والسلطنة - اغتيال الإمام الخروصى وانتخاب الخليلى - تسوية السيب ١٩٢٠ - شروط التسوية وتحليل أهم بنودها.

* * *

فى السنوات الأولى من القرن الحالى بذل العمانيون محاولات جديدة لبعث الإمامة الإباضية، وقد استمرت جهودهم فى ذلك ما يقرب من سبع سنوات ١٩٠٦ - ١٩١٣. وترجع أسباب هذه المحاولات إلى معارضة الإباضيين لنظام السلطنة الذى لا يقوم طبقا للعقيدة الإباضية التى تحتم اختيار الحاكم بطريقة الانتخاب. ولما كان سلاطين مسقط لم يلتزموا بذلك ومالوا إلى نظام الحكم الوراثى فقد اعتبروا فى نظر الإباضيين مغتصبين للسلطة، ويمكن أن نضيف إلى هذا السبب تدهور شخصية سلاطين مسقط والمشكلات الكثيرة التى واجهت حكمهم، ولكن العامل الهام الذى أيقظ الثورة فى نفوس العمانيين فى ذلك الوقت هو اشتداد السيطرة البريطانية، وما ترتب على ذلك من وضع قيود خاصة بتجارة الرقيق واستيراد الأسلحة. وقد تلقى سلاطنة مسقط مساعدات مالية كثيرة لفرض هذه القيود، فى حين لم ينل العمانيون شيئاً، وإنما على العكس من ذلك أثرت هذه القيود على جانب كبير من نشاطهم[1].

(1) F.O. 371/6243 Confidential No 2052 dated the 14th October, 1928 from R.E.L. Wingate Political Agent & His Britannic Majesty's Consul Muscat to the Deputy Political Resident, Bushire.

وهكذا بدأ نفر من الزعماء العمانيين فى الاستعداد لمواجهة ما كانوا يعتقدون أنه خطر يتهددهم من جراء فرض بريطانيا سيطرتها على الساحل، وتحكمها فى تجارة السلاح. وقد اختلفت الثورة العمانية فى هذه المرة عما سبقها من ثورات إباضية فى أنها لم تكن ثورة دينية صرفة استهدفت تطبيق التعاليم الإباضية، كما أنها لم تكن انقلاباً فى أحد فروع الأسرة المالكة فى مسقط، وإنما بدت فيها الروح الوطنية واضحة. ومما يذكر أن السلطان فيصل بن تركى حاول امتصاص الثورة العمانية بتنصيب نفسه إماماً على المذهب الإباضى؛ ولكن الخلاف بينه وبين زعماء الإمامة يرجع إلى تمسكه بأن يكون إماماً وسلطاناً معاً، فضلا عن رفضه الموافقة على الكثير من مطالبهم. وقد أخذت الثورة تحرز تقدماً هائلا بفضل التعاون الذى تم بين زعمائهم وتمكين الصلح بين القبائل العمانية، وأصبح شعور الاستياء ضد أسرة البوسعيد قوياً إلى درجة أن أحداً لم يهتم بانتخاب أى فرد من أفراد الأسرة الحاكمة فى مسقط، وإنما استقر الرأى على انتخاب الإمام سالم بن راشد الخروصى[1]. وقد كانت هناك مجموعات ثلاث أخذت تعلن الثورة على السلطنة:

المجموعة الأولى كان يتزعمها الملا العمانى عبد الله بن حميد السالمى[2]، العالم الدينى الضرير، وأبو التاريخ العمانى ورائد العقيدة الإباضية، وهى أكثر المجموعات تطرفا فى العقيدة بمفهومها التقليدى الذى يهدف إلى إقامة الدولة الإباضية الفاضلة. وكان السالمى يحظى بتأييد الشيخ سالم بن راشد، زعيم بنى خروص، وهى قبيلة أنجبت عدداً كبيراً من الأئمة العمانيين فى القرون الوسطى، ومع الجهود الكبيرة التى بذلها السالمى لبعث الإمامة الإباضية إلا أنه توفى قبل فترة قليلة من إعلانها.

أما المجموعة الثانية فكانت مجموعة بنى هنا بزعامة الشيخ عيسى بن صالح شيخ الحرث، وهى قبيلة فى مقاطعة الشرقية كانت تمثل النواة الرئيسية فى قوة

(١) مجلة لغة العرب - سقوط مسقط نقلا عن جريدة المنار جـ ١٣٣١/١٦ هـ ص ص ٩٣١ - ٩٤١.
(٢) من أهم مؤلفاته فى التاريخ العمانى كتاب تحفة الأعيان بسيرة آل عمان.

الإباضيين العسكرية[١]، وكان الشيخ عيسى بن صالح زعيما لامعاً قوى الشكيمة فى مقاطعة الشرقيةوواحداًمن أبرز قائدى الثورة الإباضية وقد وصفته مس جرترديل فى كتابها الحرب العربية The Arab War بأنه رجل قاس ذو شخصية فذة[٢]، وقد نشأ كوالده صالح بن عيسى نشأة سياسية فى المقام الأول. وكان الشيخ عيسى يسعى إلى تحقيق الاستقلال الذاتى لقبيلته واحتلال مركزها الطليعى بين القبائل الهناوية، وإلى تأكيد زعامته للقوى الإباضية فى عمان، غير أن الشيخ عيسى بن صالح لم يكن متعصبا كالسالمى فى مسائل العقيدة، وبالتالى كان أميل إلى الحلول السلمية إن توافرت.

أما المجموعة الثالثة فهى مجموعة بنى ريام، وكانت هذه القبائل من الأركان الهامة لقوى الإباضية فى عمان، وهى قبائل غافرية، كان يتزعمها فى ذلك الوقت حمير بن ناصر النبهانى،ومركز هذه القبائل مدينة الطنوف التى تقع على منحدرات الجبل الأخضر المطلة على مقاطعات عمان الوسطى، وتليها فى الأهمية بركة الموز. غير أن ما يلاحظ أن هذه القبائل لم يسبق لها أن شاركت فى بعث إمامة عزان بن قيس ١٨٦٨ - ١٨٧١، كما لم تشارك فى نشاط الإباضيين بوجه عام حتى أوائل القرن الحالى. وكان مما دفع الشيخ حمير إلى الانضمام إلى الإباضيين والانحياز إلى صفوفهم المخاوف التى كانت تساوره على استقلاله، ومستقبل العقيدة الإباضية من جراء التدخل المتزايد للسلطنة - الموالية للإنجليز - فى شئون البلاد الداخلية والتلاعب فى مقدراتها. ويفهم من ذلك أن شيخ بنى ريام كان متأثراً فى انضمامه إلى صفوف الإباضيين بالمصالح القبلية أكثر من تأثره بأهداف مؤسسى الإمامة الإباضية فى عام ١٩١٣.

وعلى أى حال فقد تمخض عن الائتلاف الذى قام بين اتحاد الهناوية بزعامة عيسى بن صالح، واتحاد الغافرية بزعامة حمير بن ناصر نجاح العمانيين فى عقد البيعة للإمام الخروصى. وقد تم تشكيل هذا الائتلاف على مرحلتين، ففى شهر

(١) إلى هذه القبيلة يعود الفضل فى إنشاءإمامة عزان بن قيس ١٨٦٨/ ١٨٧١، انظر كتابنا الخليج العربى دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠/ ١٩١٤ ص ١٠١ وما بعدها.

(٢) Philips, Oman A History p. 160.

مايو ١٩١٣ اجتمع كل من حمير بن ناصـر وعبد الله بن حميد السالمى وسالم بن راشد الخروصى فى مدينة الطنوف، واتفقوا فيما بينهم على ترشيح الخروصى إماما على عمان، ثم شـرعوا فى تعبئة العمـانيين لتأييد هذا الترشيح للإمـامة الجديدة، وبذل السالمى جهوداً كبيرة للدعـوة إلى الإمامة وانتخاب الخروصى، وذلك بعد أن أعلن علماء الإباضية خلع السلطان فيصل واعـتبار وجوده فى الحكم غير شرعى، وأحكامه باطلة لانحرافه عن جادة المسلمين. وكان الواضح من ذلك أنهم يهدفون أساساً إلى إقامة إمامة إباضية على غـرار إمامة عزان بن قيس تضم إليها كل عمان بمفهومها الواسع ساحلياً وداخلياً.

والجدير بالذكـر أن الشيخ عيسى بن صـالح لم يشترك فى هذا التـجمع فى بداية الأمر بالنظر إلى عدائه الشـديد لحمير بن ناصر وعبد الله الـسالمى من ناحية، ومن ناحيـة أخرى فقد آثر التـريث قليلاً حتى يعـرف موقف الرأى العام العـمانى بالنسبـة إلى النظام الجديد، ولكن انـتظاره لم يستمـر طويلا؛ ففى يونيـة من عام ١٩١٣ أعلنت نزوى، وهى مدينة لهـا مكانتها العريقـة فى تاريخ عمان، عـاصمة للإمامة الجـديدة ، كما عادت المدن الدينية إزكى والرسـتاق وغيرها إلى انتعـاشها القديم[١]، وفى هذه الأثناء أعلنت غـالبيـة القبـائل العمانـية من غافـرية وهناوية ولاءها للإمام الجديد. ولم يجـد عيسى بن صالح إزاء ذلك سـوى الانضمام إلى الإمامة الإباضية. وبانضمامه إلى الإمامة تعزز بالفعل الاتحاد الهناوى الغافرى وظل إلى حد كبيـر محتفظاً بقوته وبوحدته ما يقـرب من أربعين عاما، وليس من شك فى أن تأييد الهناويين والغافـريين للإمام الخروصى ومساهمتـهم فى تنظيم الإمامة والمحافظة على كيانها يعد أمراً بـالغ الأهمية، إذ كان فقدان هذا الاتحاد فى الماضى من أهم الأسبـاب التى أدت إلى الإطاحة بإمامة عـزان بن قيس، وما أعقـبها من فشل الإباضيين فى صراعهم الطويل ضد السلاطين[٢].

وما كادت تعلن الإمـامة حتى بدأ العمانيـون يتحفزون للتقـدم إلى مسقط. وقد أثارت التجـمعات العمانية مـخاوف الوكيل الـسياسى البـريطانى فى مسقط مما

(١) Residency, Bushire to Sir Andrew Ryan 2nd March, 1936.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٨٤٠/١٩١٤ الطبعة الأولى، ص ١٠٥.

دفعه فى يولية عام ١٩١٣ إلى توجيه تحذير إلى الزعماء العمانيين من القيام بمهاجمة مسقط أو مطرح، وصرح فى رسالته بأن حكومته لن تقف مكتوفة اليدين إزاء عمل كهذا. وقد أجاب الإمام على هذه الرسالة محذراً الإنجليز من التدخل فى شئون الإباضيين أو الاعتداء عليهم. ولم يرتح الماجور نوكس Knox لرد الإمام بطبيعة الحال[١]، وإزاء هذا الوضع الحرج أصبح من الضرورى إنزال فصيلة صغيرة من القوات الهندية فى ميناء مطرح كتعبير عن عزم حكومة الهند البريطانية على تنفيذ التزاماتها بالدفاع عن السلطان ضد الثورات الداخلية التى تقوم فى بلاده[٢].

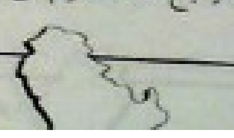
وعلى أى الأحوال فقد تدهور مركز السلطان تدهوراً خطيراً فى شهر أغسطس من نفس العام، لأن الممرات الواقعة فى وادى سمائل فضلا عن أن المنطقة نفسها سقطت فى أيدى أنصار الإمام، وغدت كل من مسقط ومطرح معرضة للتهديد المباشر من جانب زعماء الإمامة الذين أعلنوا أن هدفهم هو الاطاحة بحكم السلطان الموالى للإنجليز، وتخوفا من ذلك ضوعفت القوات الهندية المرابطة فى أراضى السلطنة، كما انتقل الجنود إلى خنادقهم وتحصيناتهم فى بيت الفولاج على مدى قريب من المدينتين الساحليتين مطرح ومسقط.

وفى أوائل شهر أكتوبر ١٩١٣ توفى السلطان فيصل بن تركى بعد أن وهنت سلطته على ممتلكاته، وخلفه على الحكم ابنه الأكبر تيمور، وكان يومئذ فى السابعة والعشرين من عمره، وكان له نشاط ملحوظ فى حكومة والده الراحل. وساعد الإنجليز السلطان تيمور وقت توليه العرش، وكان مقدراً لهذا السلطان أن يرث موقفاً صعباً للغاية، وحيث إنه تولى الحكم فى فترة كانت خزانة البلاد خاوية وسلطة الحكم مزعزعة فقد حاول بكل ما فى طاقته أن يعمل على تحسين تلك الأوضاع. وبواسطة شيخ أبوظبى بادر السلطان بدعوة الشيخ عيسى بن صالح لزيارته فى مسقط للدخول فى مباحثات معه، وبالفعل زار عيسى بن صالح مسقط

---

(١) انظر نص رسالة من الإمام الخروصى إلى المقيم السياسى فى الخليج ٩ شعبان ١٣٣١ فى كتابنا الخليج العربى ١٨٤٠ - ١٩١٤ الطبعة الأولى ص ٤٥٥.

(٢) راجع هذا الالتزام فى عام ١٨٩٥ فى المرجع السابق ص ٣٥٩.



فى ديسمبر ١٩١٣ من أجل ذلك، ولكن لم تسفر هذه المحادثات عن نتيجة إيجابية[١]، وفى أوائل عام ١٩١٤ كان رصيد الإمام من التأييد بين قبائل عمان الساحلية قد ازداد كثيراً وخاصة بعد أن أخذت الإمامة تعمل على تحقيق خطتها العسكرية بالسيطرة على جميع الطرق المؤدية إلى موانى الساحل؛ ومن ثم الإطاحة بالسلطان فى عاصمته بمسقط. ونجح العمانيون فى احتلال كل من بركا وقريات، الواقعتين على مسافة أربعين ميلا إلى الجنوب من مسقط، ولم يبق تحت سيطرة السلطان تيمور من المدن الساحلية سوى مسقط ومطرح وصور وصحار، وبعض الموانى الساحلية الصغيرة على ساحل الباطنة. ولكن العمانيين سرعان ما تلقوا أول ضربة عندما قام الطرادان البريطانيان فوكس ودرموث بإقصاء قوات الإمامة من بركا وقريات، إذ لم يكن الإنجليز يطيقون أى تهديد لنفوذهم على شواطئ الخليج.

وحول ذلك الوقت (مايو ١٩١٤) ظهر أن الشيخ حمدان بن زايد شيخ أبوظبى كان يعمل على تعبئة شيوخ الساحل من دبى إلى رأس الخيمة، بالإضافة إلى رؤساء القبائل البدوية لقمع الثورة العمانية. ولكن جهود حمدان لم تسفر عن شىء بسبب انشغال سكان الساحل بموسم صيد اللؤلؤ وصعوبة تحرك البدو من الداخل بإبلهم بسبب قيظ الصيف، بالإضافة إلى قلة الأموال[٢].

وفى اعتقادنا أن حمدان بن زايد كان يريد استغلال الثورة العمانية لتأكيد زعامته على الساحل العمانى من ناحية، بالإضافة إلى تأكيد سيطرته على واحة البوريمى من ناحية أخرى وذلك بتجميع قوات من البادية ليتقدم بها إلى صحار ومنها إلى مسقط لمساعدة السلطان. وفيما يبدو أن السيد تيمور بن فيصل قد فطن إلى ذلك التراجع فامتثل على الفور[٣]، واتجه السلطان من ناحيته إلى اتباع وسائل الحصار الاقتصادى على الداخل عن طريق زيادة الضرائب الجمركية على البضائع الآتية من داخلية عمان للتصدير فى الموانى الساحلية، وعلى جميع الموارد المغادرة

---

(١) لاندن: عمان ص ٣٤٩ وما بعدها.

(٢) L/ps/10/425/4684/1913 Pt. I. Muscat Rebellion, Knox to the Foreign Secretary to the Govt. of India 9th July 1914.

(٣) L/Ps/10/425/4684/1913 Pt.I Muscat Rebellion, Knox to the Secretary to the Govt. of India 17th May 1914.



موانى مسقط فى طريقها إلى الداخل بحيث وصلت إلى ٢٥٪ من قيمتها، كما عمل على تقييد وصول المواد الغذائية إلى داخلية عمان.

وعلى الرغم من هذه الضغوط الاقتصادية العنيفة فقد استمر العمانيون قائمين بالثورة[١]، وكان مما ساعدهم على ذلك نشوب الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤. وانشغال الإنجليز بها عن تقديم حمايتهم المتواصلة لسلطان مسقط بالنظر لظروف الحرب التى كانت سبباً فى عدم توافر السفن الحربية، وعدم استعداد القوات البريطانية المسلحة للعمل بالسرعة والشكل اللذين كانا متوافرين من قبل. وبالإضافة إلى ذلك وجد العمانيون فى بعض الأطراف المنشغلة فى الصراع تأييداً ومساعدة. ويمكن التأكيد هنا على أنه بإعلان الحرب العالمية الأولى كانت هناك عوامل ثلاثة تحفز العمانيين على تصعيد ثورتهم، وهذه العوامل يمكن تلخيصها فيما يلى:

أولا: المساعدات التى كان من المحتمل أن يتلقاها الثوار من ألمانيا والدولة العثمانية بحكم التحالف القائم بينهما.

ثانيا: شخصية الحركة الدينية، وارتباطها بالجهاد الدينى الذى دعت إليه الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية.

ثالثا: الاعتقاد بأن التعزيزات البريطانية العسكرية لن تصل إلى مسقط، وبالتالى أصبحت الحامية البريطانية فى موقف حرج لا تستطيع فيه الدفاع عن مسقط بل الدفاع عن نفسها.

وبالنسبة للعامل الأول وهو التأثير الألمانى التركى؛ فقد كان ناجما بالدرجة الأولى عن نشاط القناصل الألمان فى دار السلام فى شرق إفريقيا، ومن موظفى شركة الونكهاوس Wonkhaus فى البحرين. وقد أكد الوكيل البريطانى فى مسقط كثرة زيارة مبعوثين من الأتراك من البصرة والآستانة إلى داخلية عمان، هذا بالإضافة إلى وصول عملاء لألمانيا من دار السلام إلى ميناء صور؛ ومن ثم إلى مقاطعة الشرقية حيث تقابلوا مع الشيخ عيسى بن صالح وقاموا بتوزيع هبات كثيرة

(١) Ibid. 31 st May 1914.



على القبائل لاستمالتها إلى جانبهم تحت التأثير عليهم بأن الإنجليز يستبدون برعاياهم المسلمين بعكس الألمان الذين يدافعون عن الإسلام والمسلمين، وأنهم من أجل هذا قد تحالفوا مع الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية[١].

وكانت الدعاية الألمانية تتسرب إلى عمان عن طريق زنجبار وإفريقيا الألمانية الشرقية - تنجانيقا - وبلغت درجة كبيرة من القوة والنشاط حتى لقد بات فى اعتقاد القبائل العمانية أن الألمان كسبوا الحرب، وأن قواتهم تحرز انتصارات فى كل مكان، وأن القيصر المظفر ولهلم الثانى اعتنق الإسلام وتسمى بالحاج محمد غليوم!، وأصبح الوقت ملائما لإلقاء السلطان وحلفائه الإنجليز في البحر بعد مالم يعد للنفوذ البريطانى فى الخليج وجود يستحق الذكر[٢]. وليس من شك فى أن هذه الدعاية كان لها تأثير كبير فى زيادة الثورة. وقد ذهبت كثير من المصادر إلى التركيز على الأثر الألمانى، بل لقد ذكر بعض الباحثين أن الوكلاء الألمان هم الذين حركوا هذه الثورة، وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نستبعد خضوع الثورة العمانية لمؤثرات ألمانية إلا أننا لا نميل إلى المغالاة فى تلك المؤثرات استناداً لدراستنا لطبيعة الثورة وشخصيتها الدينية[٣].

وعلى الرغم مما سبق أن أشرنا إليه من أن حكومة الهند قد حاولت بحكم حمايتها للسلطنة أن توقف أية محاولة يقوم بها الثوار للهجوم على مسقط، إلا أن نشاط العمانيين لم يلبث أن تجدد بنجاح قوات من بنى بطاش فى مهاجمة الحامية البريطانية المرابطة في الرويعى فى أكتوبر من عام ١٩١٤، وشجع هذا النجاح على عقد اجتماع بين الإمام الخروصى وبين أبرز زعماء الداخل، الشيخ عيسى بن صالح الحارثى وحمير بن ناصر. وقد عقد هذا الاجتماع فى مدينة نزوى وفيه قرر الزعماء استغلال ظروف الحرب، التى كانت تمنع بريطانيا من استمرار تقديم

---

(١) F.O. 371/2416 Muscat, 1915 Lieutenant Colonel Benn A.E. Political Agent to S.G. Knox Political Resident 25th January 1915.

(٢) Philips, Oman p. 161.

(٣) راجع دراستنا للثورة الإباضية فى كتابنا الخليج العربى ١٨٤٠ - ١٩١٤ الطبعة الأولى ص ٣٨٦ وما بعدها، وكذلك فى دراستنا للأصول التاريخية للقضية العمانية فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد ١٢.

مساعدتها البحرية والعسكرية إلى سلطان مسقط، والاستفادة من مجرى الأحداث التى كانت تشير فى ذلك الوقت إلى انتصار الألمان فى الحرب [١]، ولكن لم يلبث أن حدث خلاف فى الرأى بين الزعماء فعيسى بن صالح بفطرته السياسية كان يحبذ الوسائل السلمية فى حين كان الزعماء الآخرون ومن بينهم الإمام يفضلون استغلال الحرب لتحقيق هجوم ناجح على السلطنة، ومع ذلك فقد اختلفوا فيما بينهم حول نصيب كل مقاطعة من نفقات الحملة التى ستعد للهجوم على مسقط. وانتهز الشيخ عيسى بن صالح فرصة هذه الخلافات فكتب رسالة ودية إلى السلطان أوضح له فيها المطالب الرئيسية للعمانيين، ونتيجة لهذا الانقسام فى الرأى أصبح الموقف أقل خطورة بالنسبة للسلطنة عما كان عليه من قبل.

وقد كلف السلطان من ناحيته صديقه الشيخ سلطان بن راشد النعيمى شيخ البوريمى بأن يكتب إلى الإمام بشأن ضرورة التباحث فى الأمور المعلقة بينهما محذراً إياه فى حالة عدم موافقته على ذلك بزحف قوات السلطنة إلى وادى سمائل التى يسيطر عليها الثوار، وتحت تأثير الشيخ عيسى بن صالح، الذى كان يحبذ حل الخلافات بطريقة سلمية وافق الإمام على عقد اجتماع فى قرية السيب[٢]، وحضر هذا الاجتماع الذى عقد فى أواخر عام ١٩١٤ الشيخ عيسى بن صالح مندوبا عن الإمام، والوكيل البريطانى فى مسقط، ومندوب عن السلطان. ومع أن المفاوضات استمرت بعض الوقت إلا أنها انتهت بالفشل لتباين وجهات النظر، ومراوغة السلطان من ناحيته فى الاستجابة لمطالب الثوار حيث طلب من الوكيل البريطانى تعزيز الحامية العسكرية وعدم تخفيض قواتها. وكانت هذه الحامية قد سبق تعزيزها بوصول مجموعة من القوات الهندية إلى مسقط فى أغسطس من عام ١٩١٤.

وبحلول عام ١٩١٥ عاد الموقف بين الإمامة والسلطنة إلى التوتر من جديد حينما تقدمت قوات الإمام إلى ساحل الباطنة، وكان من المقرر أن تلحق بها قوات كل من حمير بن ناصر، وعيسى بن صالح الذى تراجع عن موقفه المسالم بالنسبة

---

(١) F.O. 371/2416 Muscat 1915 Benn to Knox 25th January 1915.

(٢) F.O. 371/2416. The Previous Correspondence.

للسلطنة، وكتب إلى السلطان خطابا شديد اللهجة يذكره فيه بعروض الصلح التى رفضها وأن المجال أصبح الآن مفتوحا للاحتكام إلى السيف[١].

وبالفعل قاد الإمام سالم بن راشد الخروصى فى يناير ١٩١٥ القبائل الغافرية التابعة لحمير بن ناصر إلى جانب القبائل الهناوية فى الشرقية التابعة للشيخ عيسى ابن صالح ضد سلطان مسقط، بهدف غزو السلطنة والإطاحة بالسلطان. وظهر تعاظم قوات الإمامة فى هذه الفترة؛ إذ بلغ عدد المقاتلين بضعة آلاف وأصبح سقوط مسقط قاب قوسين أو أدنى إذ تقدمت قوات الإمامة إلى ما يقرب من ستة أميال صوب العاصمة[٢]. ولكن قوات الإمامة على الرغم من ضخامة عددها كان ينقصها التكتيك العسكرى. وقد هاجمت هذه القوات بيت الفولاج والحامية البريطانية التى كانت تقوم بالدفاع عن مطرح، وكان الهجوم مركزاً. ولكن على الرغم من أن مسقط لم تكن معززة إلا بحاميات هندية قليلة العدد إلا أن هذه الحاميات استطاعت رد الهجوم غير المنظم الذى وجهه الثوار إليها. وفى أثناء المعركة التى نشبت بين الطرفين فى وضح النهار لم تستطع قوات الإمامة الوصول إلى قلعة مسقط، وإنما تعرضت هذه القوات لمجزرة رهيبة إذ أجبر الثوار على التقهقر نحو المرتفعات الداخلية[٣]، وعلى الرغم من تلك الهزيمة فقد بقى الإمام فى مركز لا ينازع عليه فى الداخل، وكان من الممكن معاودة الهجوم لولا تعرض العمانيين لخسائر فادحة بدرجة جعلتهم لا يفكرون فى إعادة الكرة من جديد. وكانت هزيمتهم الشنيعة فى هذه المناسبة تحدد محاولتهم الأخيرة للهجوم على العاصمة[٤].

---

(١) F.O. 371/2416, Political Agent, Muscat to the Secretary to the Govt. of India 7th January 1915.

(٢) F.O. 371/2416, Political Agent, Muscat to the Secretary to the Govt. of India 7th January 1915.

(٣) للحصول على معلومات وافية عن هذه الحملة يمكن الرجوع إلى كتاب مورفى Murphy بعنوان جنود النبى C.C.R. Murphy, Soldiers of the Prophet London 1921 pp. 134 - 136 see also, Philips, op. cit., pp. 160-161

(٤) F.O. 371/ 6284 Confidential No. 2052 dated the 14th October from R.E.L. Waingate Esq., Political & His Britannic Majesty's Consul, Muscat to the Deputy Resident, Events from Colonel Benn's first meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major Haworth's meeting with the same in Sept. 1919.

وليس من شك فى أن نجاح قوات السلطنة فى التغلب على هجوم الثوار إنما يرجع إلى التحسن الذى طرأ لصالح السلطنة بفضل وصول التعزيزات من حكومة بومباى لمواجهة الموقف الذى كان يهدد العاصمة، كما أرسلت ست فرق من المدفعية الثقيلة[1]، مما كان من نتيجته تراجع قوات الإمامة ووقوع الكثيرين قتلى وجرحى ومن بينهم الشيخ عيسى بن صالح الذى أشيع قتله، كما جرح الإمام نفسه وقتل شقيق عيسى بن صالح. وكان السلطان يرغب فى إرسال قوات عسكرية لتعقب فلول الثوار إلى الداخل، ولكن الوكيل البريطانى فى مسقط اعترض على هذه الرغبة ونصح السلطان بالكف عن ذلك على أساس عدم ميل الحكومة البريطانية إلى إقحام نفسها فى الداخل تمشيا مع سياستها التقليدية التى كانت لاتزال تتمسك بها حتى هذه الفترة[2].

وقد يكون حقيقة أن الثورة توقفت بعد قذف المدفعية البريطانية لكل من بركة وقريات، وبفضل الدفاع القوى الذى قامت به القوات الهندية ونجاحها فى احتلال بيت الفولاج، وإحكام السلطات البريطانية سيطرتها على مخزن سلاح مسقط، وتحكمها فى تصدير الأسلحة وبيعها، إلا أنه مع ذلك استمر زعماء الإمامة فى صمودهم نتيجة تأثرهم بالدعاية الألمانية من ناحية، ونجاحهم فى احتلال وادى سمائل من ناحية أخرى. أما وقد فشلت خطة العمانيين فى إلقاء السلطان وحلفائه الإنجليز فى البحر فقد أصبحت الفرصة مواتية للسلطنة لزيادة ضغطها على الإمامة بطريقة أعنف مما كانت عليه من قبل.

وفى خلال شهر فبراير ١٩١٥ زار اللورد هاردنج[3]، نائب الملك فى الهند، ميناء مسقط ضمن جولته التى خصصها لزيارة موانى الخليج العربى عند نشوب الحرب العالمية الأولى، حيث أوصى أن يعقد السلطان تيمور صلحا مع الثوار وطلب من الوكيل البريطانى فى مسقط أن يكون وسيطا بين الجانبين[4].

---

(١) F.O. 371/ Muscat, 2416, 6th Companies of the 95 Russel's Infantry: Secretary to the Govt. of India to the Chief of the General Staff Delhi, 16th January 1915.

(٢) F.O. 371/2416 Political Agent, Muscat to the Secretary to the Govt. of India January 1912.

(٣) Lord Hardinge of Penshurst.

(٤) Hrdinge, My Indian years, London 1948.

وللزيارة مغزاها السياسى لأنه فى خلال هذه الفترة كان وكلاء الألمان الذين ظهروا فى منطقة الخليج منذ عام ١٨٩٤ نشيطين فى مؤامرات بعيدة المدى فى داخلية عمان. وقد تم تعزيز مسقط نتيجة لذلك بفرقة من المشاة البلوش، وعلى أثر وصول هاردنج إلى مسقط تحادث مع الوكيل البريطانى الكولونيل بن Benn على ظهر السفينة نورثبروك المقلة له[1]، وبعد أن أوضح الوكيل البريطانى طبيعة الموقف بين الإمامة والسلطنة والنتائج التى ترتبت على هزيمة الثوار وعن احتمال تقدمهم إلى مسقط بحملة أخرى، أوضح اللورد هاردنج رأيه فى الموقف فى النقاط التالية:

أولا: إن الوقت أصبح ملائما لإقناع سلطان مسقط بأن الحامية البريطانية المقيمة فى بيت الفلاج تتطلب نفقات كثيرة، وإن هذه الحامية لا يمكن أن تبقى فى مسقط - بالنظر لظروف الحرب - إلى أجل غير مسمى. وقد نصح اللورد هاردنج السلطان بصدد ذلك أن يسالم الثوار، وأن يعقد معهم صلحاً بعد أن أعلن له صراحة أن الإنجليز لن يتمكنوا من تقديم ما يحتاج إليه من حماية بسبب سيطرة قوات الإمامة على وادى سمائل، فضلا عن أن دعوة الإمام إلى الجهاد الدينى قد تكون دعوة خطيرة فى تلك الظروف الدقيقة على الأقل؛ لأن الإنجليز كانوا يفاوضون الشريف الحسين بن على لإعلان الجهاد المقدس ضد العثمانيين، ولابد أن تؤدى دعوة إمام عمان للجهاد إلى مصاعب بالغة للحلفاء ولاسيما فى الهند وجزيرة العرب وشمال إفريقيا، وخاصة لانتشار الإباضية فى الجزائر وغيرها.

ثانيا: ينبغى أن يعمل السلطان على الوصول إلى تفاهم مع الثوار وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها فى أسرع وقت ممكن وخاصة بعد أن اكتسبت الثورة طابعاً دينيـاً، كما أن القوات الهندية قتلت عدداً كبيراً من الثوار مما أثار شعوراً من الاستياء ضد الإنجليز.

ثالثا: يقترح نائب الملك أن يتوسط الوكيل البريطانى فى مسقط بين السلطان وزعماء الإمامة، وأن يتم التفاهم على أساس تحديد رواتب قبلية لشيوخ الداخل،

(١) Royal Indian Marine Ship Northbrook.

هذا مع التسليم بأن ذلك قد لا يكون فيه إغراء قوى، إذ إن الإمام قد يمنعه الحرج الدينى من قبول أية رشوة، كما أن زعماء الإمامة أصبحوا يتمتعون بدخل طيب بفضل استيلائهم على كثير من الممتلكات التابعة للأسرة الحاكمة فى مسقط ومصادرتهم لها. ومن ناحية أخرى فإن خفض قوة الحامية الهندية إلى مستواها الطبيعى سيترك السلطان دون أى سند وخاصة أن السفن البريطانية، نظراً لظروف الحرب، ليست على مقربة من مسقط كما كان عليه الحال زمن السلم.

وعندما طلب هاردنج من الوكيل السياسى فى مسقط أن يبدى تعليقه على الاقتراحات السابقة، أجاب على ذلك بأن سياسة الحكومة البريطانية كانت تبتعد فى الماضى عن أى اتصال بزعماء الداخل خوفاً من إثارة شبهات السلطان أو الفرنسيين، ولكن هذه السياسة من الممكن التخلى عنها فى الوقت الحاضر إذ إن السلطان نفسه أصبح من مصلحته حدوث هذا الاتصال. أما بالنسبة لفرنسا فقد توصلت الحكومة البريطانية معها إلى اتفاقيات خاصة بتحديد وضعها فى السلطنة وعلى ذلك فلا توجد أية مصاعب فى تعامل بريطانيا مع زعماء الداخل، إذ إن هذا التعامل لن يؤدى إلى إثارة القنصل الفرنسى فى مسقط. على أن الكولونيل بن لم يلبث أن أوضح لهاردنج صعوبة الوصول إلى اتفاق مع زعماء الثورة وذلك بحكم سيطرتهم على وادى سمائل وحصنه، كما أن ظروف الهجوم الأخير أضافت صعوبات بالغة فى احتمال الوصول إلى تفاهم مع الثوار نتيجة قتل عدد كبير من رجالهم فى الاشتباكات الأخيرة، هذا فضلا عن اكتساب الثورة طابعا دينياً. أما فيما يختص بإعطاء رواتب مالية لزعماء القبائل، فيرى الوكيل البريطانى فى مسقط أن هذه الوسيلة لن تجد ترحيباً لدى كثير من الزعماء، فالناحية الدينية سوف تمنع الإمام من قبول أى رواتب مالية من السلطنة بينما أعوان الإمام من الشيوخ وخاصة الشيخ حمير بن ناصر وعيسى بن صالح يتمتعان بدخل كاف من مقاطعاتهما. وأخيراً أوضح الوكيل البريطانى فيما يختص بإنقاص عدد قوات الحامية البريطانية فى مسقط أنه بينما كان الوضع سابقاً، أى قبل نشوب الحرب، يسمح بتردد السفن التابعة لحكومة الهند خلال ساعات قليلة إلى مسقط، فإن الحالة لم تبق على ما كانت عليه بالنسبة لظروف الحرب. على أنه إذا كان من الممكن أن

تصل إحدى السفن الحربية فى موعد أقصاه اثنتى عشرة ساعة من إبلاغها فإنه من الممكن فى هذه الحالة كما يقترح اللورد هاردنج إنقاص قوة الحامية نظرا لظروف الحرب ومتطلباتها(١).

وفى مقابلة تم تنظيمها بين اللورد هاردنج والسلطان تيمور بن فيصل وافق الأخير على اقتراحات هاردنج الخاصة بالتفاوض مع زعماء الإمامة، ولكن هؤلاء فسروا موافقة السلطان على إجراء تفاوض معهم على أنه علامة من علامات ضعفه، وبالتالى توقعوا أن ينهار حكمه. ومن ناحية أخرى كان مشروع التفاوض باعثا للتردد الذى حدث فى أوساط الإباضيين الذين ساورتهم الشكوك فى نزاهة الوساطة البريطانية وعدم تحيزها بعد المئات الذين سقطوا صرعى من زملائهم على أيدى القوات البريطانية قبل شهر من ذلك التاريخ. ولهذه الأسباب جميعها لم تلق الدعوة إلى التفاوض تجاوباً حاراً من زعماء الإمامة، وخاصة أن الوكيل البريطانى فى دعوته إلى التفاوض ركز على تحفظات ثلاثة ذكر أنه لا يمكن للحكومة البريطانية أن تتنازل عنها وهى، أولا: الاعتراف بحق السلطان على مسقط بما فيها مقاطعات عمان الداخلية، وثانيا: عدم نقض أية معاهدات أو ارتباطات لاتزال سارية بين بريطانيا والسلطنة، وأخيراً عدم إحداث أى مساس بالمصالح البريطانية فى مسقط؛ وبصفة خاصة بالتنظيمات التى وافق عليها السلطان بالنسبة لإنشاء مخزن السلاح(٢).

وفى خلال الاتصالات التى دارت بين الرؤساء والتى استمرت بشكل متقطع على امتداد صيف عام ١٩١٥. تم للسلطنة تقوية مركزها بنجاحها فى تحقيق ناحيتين:

الأولى: الحصول على تعهدات من قبل شيوخ سمائل بمساعدتهم للسلطان فى حالة هجومه على قلعة سمائل، وقد تم للسلطنة الحصول على هذه التعهدات على الرغم من التحذيرات الكثيرة التى وجهها الإمام وحمير بن ناصر إلى الشيوخ

---

(١) F.O. 371/ Muscat 2416, 1915 Memo. regarding interview accorded by H.E. The Viceroy to the Political Agent, Muscat 11th Feb. 1915.

(٢) B. 398 Cf The Rebellion against Sultan of Muscat 1913 - 1916. F.O. 371, Muscat 2416/1915.

من خطورة الاستجابة لدعوة السلطان. وكـان نجاح السلطنة فى الحصول على هذه التعهدات بمثابة إحباط للجهود التى كـان يبذلها الشيخ عيسى بن صالح، والخاصة بدعوة القبائل إلى الجهاد الدينى، والعمل على تكوين قوة عسكرية لإعادة الهجوم على بيت الفولاج[١].

والثانية: ترتبط بنجاح قوات السلطنة، بفضل الدعم البريطانى لها، فى إقصاء فلول قوات الإمامة بواسطة هجوم شنته فى شهر يوليو من عام ١٩١٥ بقيادة السلطان نفسه على قبيلة بنى بطاش الهناوية، التى لم تكن قد ألقت السلاح بعد، فقد انتهزت هذه القبيلة فرصة تأزم الحالة المالية بمسقط وما ترتب عليها من ارتفاع أثمان الأغذية والأقمشة للقيام بثورة ضد مسقط، كما أقدموا على مهاجمة مزارع النخيل فى وادى حتات، ثم تقدموا إلى الحجر على مقربة من بيت الفولاج، وعلى الفور بادرت القوات البريطانية بصد ذلك الهجوم[٢]؛ فاستسلمت حيل الغاف، وهى القرية الرئيسية لبنى بطاش، كما استسلمت أيضاً بلدة دغمر ميناء المنطقة الجنوبية لمسقط التى كانت قد أقيمت بها بعض التحصينات الدفاعية. وعلى الرغم مما أشيع فى ذلك الوقت أن قوات الإمامة، تستعد للزحف على صور فى أكتوبر ١٩١٥، إلا أن السلطان تيمور لم يواجه أية تحركات معادية بعد ذلك الوقت، وإنما بادر بتقوية مركزه ببناء عدة تحصينات عسكرية فى ضواحى قريات[٣].

وإزاء الموقف المتصدع الذى تعرضت له الثورة العمانية وجد رؤساؤها أن الحكمة تقتضى الوصول إلى تفاهم مع السلطان. وقد بادر الشيخ عيسى بن صالح بكتابة رسالة إلى الوكيل البريطانى فى مسقط يقترح عليه العودة إلى التفاوض، وليس من شك فى أن توجيه الرسالة إلى الوكيل البريطانى يوضح أمراً هاماً وهو اتجاه الاباضيين إلى قبول الوساطة البريطانية. وقد جاء فى هذه الرسالة رغبة زعماء الداخل فى أن تتدارس الحكومة البريطانية الأمور المختلف عليها بينهم وبين السلطنة على أساس العدل. وهكذا تمهدت الظروف لعقد اجتماع بين الطرفين

(١) F.O. 371/2416 Benn, Political Agent, Muscat to Knox 1 st March 1915.

(٢) B. 398 The Rebellion against Sultan of Muscat 1913-1916.

(٣) Philips, op. cit., p. 160.

فى قرية السيب، التى تقع على مسافة خمسة وعشرين ميلا غربى العاصمة مسقط، وقد عقد هذا الاجتماع بالفعل فى ١٥ سبتمبر ١٩١٥ وحضره الشيخ عيسى بن صالح كممثل عن جماعة الإمام حيث أكد على المطالب التالية:

أولا: أن يعترف السلطان بأنظمة الحكم الشرعية التى يمارسها الإمام فى الداخل، وأن تطبق هذه الأنظمة فى مسقط بدلا من الأنظمة والمؤسسات غير الشرعية التى تسير عليها حكومة السلطنة وخاصة فيما يتعلق بالشئون القضائية، مدنية وجنائية. وأن تطبق العدالة على الجميع دون تمييز بالنسبة للأفراد أو القبائل المرتبطة بولاء للسلطان.

ثانيا: تلغى الضرائب المفروضة على الواردات والصادرات الخاصة بمقاطعات الداخل وتسوية المطالبات المالية تسوية عادلة بما يتفق مع مصلحة السكان فى الداخل.

ثالثا: التحريم النهائى لاستيراد الخمور والدخان، وأن يصدر السلطان تشريعا صريحاً باعتبار هذه المواد محرمة تحريماً دينياً.

رابعا: أن تلغى القيود التى تفرضها بريطانيا على تجارة السلاح، وذلك بالنظر للظروف القبلية فى عمان وصراعات القبائل بين بعضها والبعض الآخر؛ إذ إن هناك قبائل تمتلك الكثير من الأسلحة والذخائر فى حين أن هناك قبائل أخرى تفتقر إلى ذلك.

خامسا: إذا وافقت السلطنة على المطالب السابقة، فإنه من الممكن فى هذه الحالة الوصول إلى تنظيم بمقتضاه يعترف زعماء الإمامة بالسلطان حاكما على مسقط وعمان، على أن يدير الإمام البلاد طبقاً لقواعد الشرع، وأن يتولى هذه الأمور بنفسه فى مسقط أو عن طريق تعيين ممثل له هناك.

سادسا: أن يحل السلطان جيشه الجديد، وأن يطلق سراح الشيوخ المعتقلين فى مسقط، ويسلم جميع المجرمين الذين التجئوا إلى مسقط حيث توقع العقوبة عليهم طبقاً لقواعد الشرع[1].

(١) F.O. 371/2416 Translation of a Petition Presented by Sheikh Isa Bin Saleh Representative of the Imam Salim Bin Rashid Al Kharoussi to the Political Agent, Muscat at Sib 15th Sept. 1915.



وتكتسب الشروط والمطالب التى تقـدم بها الشيخ عيسى بن صالح أهمـيتها من حـيث الضوء الـذى تلقيـه على أهداف الإباضـيين، الذين أكدوا فى خـلال مفاوضاتهم مع مندوبى السلطنة أنهم يعارضـون وجود القوات البريطانية ويطالبون بانسحابها فـوراً. كما ذكروا أيضا أن السلطان لم يعد يمثل العـمانيين لأنه خالف الطريقة الإباضية فى الحكم، ولا ينبغى للحكومة البريطانية أن تستمر فى تأييده فى سياستـه التى تتعارض مع حقيقة الدين. ومن المآخـذ التى أخذها الإباضيون على الإنجليز أنهم يحلون الحرام كإباحة الخمر والتدخين، ويحرمون الحلال كاقتناء العبيد والأسلحة. كذلك كان العمانيون يعارضون سيطرة بريطانيا على البحار التى ينبغى أن تبقى حرة للجميع كما انتقدوا المرسوم الذى يلزم جميع السفن العاملة فى البحر بالتوجه إلى مـسقط أولا لدفع ما عليهـا من ضرائب. كما أثاروا مسـألة انخفاض قيـمة الريال وآثاره الضـارة على أهل عمـان، وإلى ارتفاع أسـعار المواد الغـذائية والأقمشة. وعلى الرغم من أن هذه المشاكل كـانت موجودة منذ عشرات السنين إلا أن التدهور الاقـتصادى الذى حدث بسـبب الحرب العالمية الأولى قـد ضاعف من خطورة الأزمة الاقتصادية.

ومن المشكلات الأخـرى التى أثارها العـمانيـون مـوضوع ممتلكات وأموال القبـائل الداخليـة فى المنطقة السـاحلية من البـلاد، أو الذين عليهم ديـون لأفراد يسكنون هذه المناطق. وبالإضافة إلى تهـمة الكفر والإلحاد التى وجهـها الإباضيون إلى السلطان فقد اتهموه أيضاً بإفساد العـدالة وبالمحسوبية وبالتنكر لأصول الشريعة الإباضية، وبأنه يبدد أمواله - التى يستدين أكثرها من رجال الأعمال والتجار الهنود - فى الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين والإنفاق على أقاربه وغيرهم من المحسوبين عليه. وعلى الرغم من كل هذه التهم فقد أعرب الإباضيون عن استعدادهم لقبول السلطان حاكما عليهم إذا مـا وافق على أن تكون السلطة التنفيذية والإدارة الفعلية فى البلاد فى أيدى الإمام وفقاً لقانون الشريعة الإسلامية، إما شخصياً أو عن طريق مندوب له فى مـسقط، ويعلق «لاندن» عـلى ذلك بقـوله «إنه يبـدو من هذا أن العمانيـين كانوا يرغبون فى الوصول إلى حل حتى ولو أدى إلى احـتفاظ السلطان بالعرش إذا وافق على أن يكون مجرد أداة فى أيديهم»[1].

(١) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ص ٣٤٩/ ٣٥٤.

وبطبيعة الحال رفض السلطان إجابة العمانيين إلى مطالبهم، وفي رده على هذه المطالب أكد أن العدالة تطبق فى مسقط بالفعل، ولكنه وعد بإمكانية النظر فى إعفاء البضائع المصدرة من المقاطعات الداخلية أو القادمة إليها من الضرائب الجمركية أو على الأقل تخفيض هذه الضرائب حينما يتم التوصل إلى تسوية بين الطرفين. على أنه تمسك بعدم تسليم بعض الزعماء القبليين الذين تعاونوا معه فى الاشتباكات الأخيرة ضد جنود الإمامة باعتبارهم أدوا واجبهم فى الحرب لصالح السلطنة، وأنهم ليسوا مجرمين. كما أبدى عدم مسئوليته عن التعامل فى الخمور والدخان بحجة أن رعاياه لا يقومون بذلك وإنما يفعل ذلك رعايا الدول الأخرى الذين لا يمارس عليهم سلطات قضائية. وطالب السلطان من ناحيته بمطلبين هامين.

أولهما: خضوع الإمام خضوعاً تاماً له، وحينما يتأكد من ولائه فإنه من الممكن فى هذه الحالة أن ينظر فى شأن تعيين ممثل له فى مسقط.

وثانيهما: خضوع وادى سمائل فوراً لسلطنة مسقط، نظرا لاهمية موقعه الإستراتيجي والتجارى للسلطنة.

وهكذا يبدو واضحاً أن اجتماع السيب الذى عقد فى سبتمبر ١٩١٥ قد أجهض تماماً لشدة التعارض بين مطالب الإمامة والسلطنة، فقد كان فى ذهن السلطان استعادة نفوذه فى الداخل، بينما كان فى ذهن ممثلى الإمامة الإبقاء على مركزهم باعتبارهم إباضيين يلتزمون بتعاليم الإمامة الإباضية. ولما لم يتفق الطرفان فيما بينهما قطعت المفاوضات، ومنذ انقطاعها فى سبتمبر ١٩١٥ لم تتخذ خطوات لاستئنافها حتى مارس ١٩١٨، وفى خلال هذه الفترة قوى مركز الإمام فى الداخل، بينما كانت حكومة السلطنة طبقاً لتقارير الوكالة البريطانية فى مسقط تعانى تدهوراً مالياً شديداً وصل إلى درجة الإفلاس.

وعلى الرغم من الخلافات التى نشبت بين الزعماء العمانيين إلا أن هذه الخلافات على حدتها لم تؤثر فى تكوين جبهة متماسكة فى الداخل فى العام التالى ١٩١٦. وزاد من قوة الإمامة احتمال وصول مساعدات تركية. ففى بداية

الحرب كان الإمام سالم بن راشد قد كتب إلى كل من الإمام يحيى وسعيد باشا قائد الحامية العثمانية فى اليمن طالبا إرسال تعزيزات عسكرية لنجدته فى ثورته ضد السلطنة والإنجليز، وعاد فى عام ١٩١٦ يستنجد بهما مرة أخرى، وقد أجيب على طلبه باحتمال وصول عشرة آلاف مقاتل من الحامية العثمانية المرابطة فى اليمن. كما وصل مبعوثان من اليمن إلى عمان عن طريق المكلا وصور لإثارة العمانيين ضد الإنجليز[١]. وقد بادرت سلطات مسقط بالقبض على المحرضين على الثورة، كما ألقى السيد نادر شقيق السلطان فى ظفار، القبض على أربعة من رجال الداخل وصلوا إلى مسقط لتحريض السكان على الثورة. وفى العام التالى أبريل ١٩١٧، وصل إلى صور حميد بن سالم،وهو من الشخصيات الهامة فى الداخل والملتصقة بالإمام، ولكنه قتل هناك. وترددت شائعات كثيرة عن احتمال قيام قوات الإمامة بالهجوم على نخل والبوريمى وصور وذلك باستغلال الاضطرابات الناشبة فيها ضد السلطان. ولكن السلطات البريطانية بادرت بقمع الثورة فى صور، كما فرضت غرامة تأديبية على القائمين بتلك الاضطرابات تأكيدا لنفوذ السلطان. وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات فقد أصبح واضحا فى نهاية عام ١٩١٨ أن الحزب الدينى فى عمان هو الذى يسيطر على معظم المقاطعات فى عمان الداخلية؛ وخاصة بعد أن تم لقوات الإمامة السيطرة على الرستاق، وهى إحدى المدن الرئيسية التى تطل على ساحل الباطنة، حيث عين على ولايتها الشيخ ناصر بن راشد شقيق الإمام، وعلى الرغم من تردد الشائعات بتصدع جبهة الثوار إلا أن الجبهة كان فيها قدرا كبيراً من التماسك[٢]، كما أصبح الثوار يهددون المدن الساحلية وكان فى إمكانهم السيطرة على الساحل لولا الحامية البريطانية التى كانت لاتزال مرابطة فى بيت الفولاج[٣].

---

(١) Administration Report of the Persian Gulf Political Residency for the year 1918 Delhi 1918.

انظر التقرير الإدارى للوكيل البريطانى فى مسقط. ص ص ٤٧/٤٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) B. 400, Muscat 1908 - 1928. 25th August 1928.

وفى مارس ١٩١٨ قام السيد نادر بن فيصل بالقبض على أربعة من أقرباء الشيخ عيسى بن صالح كانوا فى زيارة إلى مسقط، وترتب على ذلك تبادل عدة رسائل بين الشيخ عيسى والسلطان والوكيل البريطانى فى مسقط حيث طالب الشيخ عيسى بإطلاق سراحهم، ولكن السلطان أصر فى مقابل ذلك على ضرورة إعادة بساتين النخيل التى استولى عليها العمانيون. ولم يبد الوكيل البريطانى تحمساً فى التدخل لتسوية هذا النزاع مالم تتحقق مطالب السلطان. ولكن انتصار بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى وحاجتها إلى إقرار الأوضاع فى منطقة الخليج أتاحت الظروف لإيجاد تقارب بين السلطنة والإمامة تمهيداً لوضع تسوية بينهما، وبالفعل كتب الماجور هيوارث Haworth رسالة شديدة اللهجة إلى زعماء الإمامة فى مارس ١٩١٩ طالبهم فيها بوقف أية أعمال هجومية يقومون بها ضد السلطنة أو المقاطعات التابعة لها، ويدعوهم - تحت التهديد - إلى الخضوع ومصادقة السياسة البريطانية وكان مما جاء فى هذه الرسالة:

«أكتب إليكم بالخصوص لأخبركم أن إرادتنا هى أن نساعد على تأليف حكومة فى كل البلاد العربية لتحكم حسب عوائدها، وحيث تخلص العرب من جور الأتراك فالرجاء وثيق أنهم سيتقدمون فى أمورهم على الطريقة العربية الطيبة. وبما أن الفرصة قد سنحت الآن لكى نلتفت إلى عمان فإنه من الواجب أن أشرح لكم سياستنا» وبعد أن أوضح الوكيل البريطانى فى مسقط أنه يريد التباحث مع العمانيين لإقرار السلام فإنه أخذ يهددهم بقوله «إن لدينا خمسمائة ألف من العساكر[1] المدربة على الحروب فى العراق وقد فرغوا من أعمالهم الحربية ولا حاجة لنا بهم هناك، وبضعة آلاف منهم تكفى للاستيلاء على عمان بأسرها لو أننا أردنا بكم سوءا، والسيد تيمور يخالفكم فى أنه يحاول أن يكون على صداقة معنا»، كما تضمنت الرسالة تهديداً اقتصادياً بحكم سيطرة الإنجليز على السواحل جاء فيه «إن الحاكم المتولى على السواحل لا يعجز عن فرض الخراج على ما يذهب إليكم، وتعلمون كذلك أن زمام أمور الحرب فى أيدينا فإن كنتم تريدون

(١) واضح أن هذا التقدير مبالغ فيه بعض الشىء.

مناصبتنا العداء فلن نسمح أن يباع لكم الأرز أو القمح أو الأثواب التى تلبسونها، ولن نبيح لكم بيع تموركم مع العلم بأن كل تجارتكم لا تجرى إلا فى بلادنا، ولكن إذا كنتم مستحسنين صداقتنا فإننا سوف نقوم بمساعدتكم، كما نساعد الآن السيد تيمور لكن إن لم ترضوا أن تعاونونا فالعواقب الوخيمة ستحل بكم وليس بنا، ومن المتعذر أن نكون أصدقاء لمن لا يريد صداقتنا»[1].

ورغم عبارات التهديد الواضحة التى وردت فى هذه الرسالة إلا أنها تتضمن مع ذلك الاعتراف باستقلال عمان. ومن ناحية أخرى فقد حرص زعماء الإمامة وكانوا أكثر تقديراً لحقيقة الموقف الذى ترتب على سيطرة بريطانيا على الساحل، وما قد يؤدى إليه ذلك من تضييق الحصار عليهم ـ وبالتالى خنق الإمامة سياسياً واقتصادياً ـ إلى العودة لاستئناف المفاوضات من جديد[2]، وفى ١٥ سبتمبر ١٩١٩ تقابل الشيخ عيسى بن صالح مع الوكيل البريطانى فى مسقط فى مدينة السيب؛ وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تدرك جيداً استحالة اعتراف العمانيين بالسلطان، وفى نفس الوقت استحالة إقدام السلطان على غزو عمان لأنه كان يقف فى ذلك الوقت على أرجله الأخيرة؛ ويعتمد كل الاعتماد على التأييد البريطانى له، ولذلك كان الحل الأمثل هو الاعتراف بالوضع الراهن بين الإمامة والسلطنة. والبنود التى نوقشت فى ذلك الوقت كانت أساس الاتفاقية التى عقدت بين الطرفين فى العام التالى والتى أطلق عليها تجاوزاً معاهدة السيب.

وقد تضمنت المفاوضات ما يلى:

أولا: إزالة السلطان لجميع القيود المفروضة على دخول العمانيين مدن الساحل بالإضافة إلى العاصمة.

---

(١) Question of Oman, Report of the Ad-Hoc Committee on Oman U.N. General Assembly A. 5846, 1956 p. 80 ff.

وكنا أخذنا صورة من هذه الرسالة عن مكتب إمامة عمان بالقاهرة فى عام ١٩٦٥.

(٢) Memorandum Submitted to the Committee by the United Kingdom. The Relationship between the United Kingdom & Sultanate of Muscat & Oman, United Nations Official Records A/5846 Annex XI p. I.

ثانيا: تقليل الزكاة (الضرائب الجمركية) على البضائع القادمة من المدن الساحلية إلى الداخل بما لا يزيد عن ٥٪ من قيمتها.

ثالثا: تسليم اللاجئين إلى مسقط إلى سلطات الإمامة.

رابعا: إطلاق سراح العمانيين الأربعة الذين كانوا لا يزالون معتقلين فى مسقط.

وفى مقابل موافقة السلطنة على هذه الشروط يتعهد العمانيون من ناحيتهم بعدم مهاجمة مقاطعات السلطان أو التدخل فى حكومته، وكذلك التعهد بسلامة المسافرين وحرية التجارة، وإعادة الملتجئين من مسقط إلى عمان؛ إلى جانب إعادة بساتين النخيل التى تخص أتباع السلطان، والتى كان العمانيون قد استولوا عليها خلال ثوراتهم السابقة(١).

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٢٠ أرسل وينجات الوكيل البريطانى فى مسقط إلى المقيم السياسى فى الخليج تقريراً مفصلا عن سير المفاوضات التى دارت بوساطته - كممثل للحكومة البريطانية - بين حكومة سلطان مسقط، وقبائل عمان الداخلية والتى انتهت بتوقيع اتفاقية بين الطرفين، وقد لخص وينجات فى ذلك التقرير المسهب تاريخ وأسباب الثورة الإباضية، كما أعطى تفصيلات دقيقة عن تعاقب سير الأحداث منذ وصوله إلى السيب فى أكتوبر ١٩١٩ حتى نهاية المفاوضات فى العام التالى، ونوه فى تقريره هذا بالجهود التى بذلها الكابتن بيرسون Person فى قيادته للفرقة التى خصصت لحمايته فى خلال المفاوضات، كما نوه بالجهود الأخرى التى بذلها الوكلاء البريطانيون الذين سبقوه فى التمهيد للوصول إلى التسوية النهائية التى تم التوصل إليها بين الإمامة والسلطنة(٢).

---

(١) Events from Colonel Benn's first meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major Haworth's meeting with the Same in Sept. 1919 Cf. F.O. 371/6248 Confidential No. 2052 dated 14th October, 1920 Wingate to Deputy Resident.

(٢) المصدر السابق.



وقد ذكر وينجات فى هذا التقرير أنه عكف منذ وصوله إلى مسقط خلفا لهيوارث على معالجة أمرين يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً.

الأمر الأول: إصلاح الأنظمة الإدارية السيئة فى السلطنة والتى يمكن أن يترتب على إصلاحها تدعيم الحكم وزيادة نفوذ السلطان.

أما الأمر الثانى: فهو الوصول إلى اتفاق بين زعماء الإمامة والسلطنة، وذلك للتعجيل باستقرار الأوضاع فى مسقط عن طريق تهدئة الاضطرابات القائمة فى الداخل. وكان من الطبيعى ألا ينظر زعماء الداخل إلى تدخل بريطانيا فى إصلاح الأنظمة الإدارية والعسكرية فى السلطنة نظرة رضاء، لأن هذه الإصلاحات تعنى إضعاف السلطة التى يمارسها زعماء الداخل.

وعلى أى حال فقد بادر وينجات بإرسال الشيخ سعيد بن ناصر الكندى - وهو ملا إباضى كان يقيم فى إحدى المقاطعات التابعة للسلطنة، ويحظى باحترام كبير بين الإباضيين فى الداخل - إلى نزوى ليحاول الحصول على موافقة الإمام على الشروط التى نوقشت فى بلدة السيب. وقد استمر الشيخ سعيد قائما فى مهمته هذه قرابة أربعة أشهر، ولكن انتهت مهمته بالفشل إذ رفض الإمام المصادقة على شروط السيب، ويعزى ذلك إلى سببين:

أولهما، تزعم ناصر بن راشد شقيق الإمام ووالى الرستاق حركة المعارضة فى إجراء صلح مع السلطنة.

وثانيهما، اكتساب بعض زعماء عمان مصالح خاصة نتيجة الغزوات التى قاموا بها ضد السلطنة مما أوقع فى أيديهم بساتين كبيرة من النخيل اتجهوا إلى الاستيلاء عليها.

ويمكننا أن نسوق فيما يلى أهم الأحداث التى وقعت فى أعقاب رفض الإمام التصديق على شروط مباحثات السيب:

أولا: ازدياد السيطرة البريطانية فى مسقط وخاصة بعد أن تم تعيين مستشار بريطانى للسلطان.

ثانيا: ظهور سفن حربية بريطانية على ساحل مسقط، وتقدمها إلى موانى الساحل لتأكيد نفوذ السلطنة وقمع الاضطرابات القائمة.

ثالثا: زيارة السلطان تيمور إلى الهند، وكان لهذه الزيارة مغزاها السياسى الواضح إذ أكدت للعمانيين أن تأييد حكومة الهند للسلطان أمر حقيقى لا يتطرق إليه الشك.

وبينما كان موقف السلطنة ونفوذها يميل إلى التصاعد ضعف مركز الإمامة بالوفاة المفاجئة للشيخ حمير بن ناصر النبهانى، الذى كان من دعائم الإمامة فى الجبل الأخضر، وازداد الأمر سوءاً أن خليفته فى الزعامة كان صبياً عديم الخبرة لا يتجاوز الرابعة عشرة من عمره.

ولم تلبث أن عمت مقاطعات عمان الداخلية موجة من الاستياء حينما اتجهت السلطنة إلى فرض زكاة جزافية وصلت إلى ٢٥٪ على التمور، وبلغت حوالى ٥٠٪ على بعض المحصولات الأخرى، بينما كانت الضرائب لا تتجاوز قبل ذلك أكثر من ٥٪، وقد جاء فى نشرة حكومة السلطنة أن فرض هذه الضرائب يعد بمثابة عقوبة على رفض العمانيين تسليم بساتين النخيل التى اغتصبوها لأصحابها الأصليين. وقابل نشر هذا الإعلان فى مايو ١٩٢٠ وقوع حادثة لها مدلول خاص ذلك أن ناصر بن راشد والى الرستاق وشقيق الإمام قام بالاستيلاء على مقاطعة الحزم، ولكنه رد عن ذلك بقوات بادرت السلطنة بإرسالها، وترتب على تراجعه عن الحزم تخلى معظم رجاله عنه، بل إنه كان على وشك أن يفقد الرستاق ذاتها، ولعل وقوع هذه الحادثة هو الذى أضعف من قوة الإمامة، إذ بدأ ضغط الزعماء على الإمام مشيرين بأنهم قد أصبحوا أكثر ضعفا من أن يقاوموا فرض الضرائب الجزافية، وطالبوا الإمام بإعادة بساتين النخيل والوصول إلى شروط مع السلطان، ولكن الإمام الذى وقع تحت تأثير شقيقه ناصر لم يستجب إلى ذلك، وبدأ شعور الاستياء ينمو ضد الإمامة فى الداخل، وبلغ الاستياء إلى حد أن كتب الشيخ عيسى رسالة إلى الوكيل البريطانى فى مسقط فى ٢٩ يونية ١٩٢٠ يلوح له فيها بشروط الصلح من جديد، وانتهز وينجات هذه الفرصة ليرد

على هذه الرسالة بلهجة شديدة، مؤكداً فيها أن الحكومة البريطانية تساند السلطنة بكل قوتها، وأنها لن تسمح بإعادة المفاوضات إلا بعد رد جميع الممتلكات المغتصبة إلى أصحابها(١).

وفى ٢١ يولية ١٩٢٠ اغتيل الإمام سالم الخروصى فى بلدة خضرة، وكان السبب الظاهرى لحادثة الاغتيال هذه هو أن الإمام كان قد أصدر فى بداية عام ١٩٢٠ أمراً بالإعدام على أحد أفراد قبيلة آل وهيبة، وهى قبيلة هناوية تعيش فى مقاطعة الشرقية، ويعتنق أفرادها العقيدة الإباضية، ولهم سمعة كبيرة بين قبائل عمان لشجاعتهم وشدة مراسهم، وهذه القبيلة كما يقرر Miles تمتلك الكثير من الخصال البدوية الأصيلة. وقد استطاع ذلك البدوى الذى صدر عليه الحكم أن يتسلل عبر حرس الإمام وتمكن من قتله، وهرب على ظهر جمله(٢).

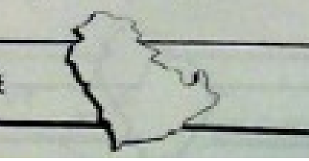
أما السبب الرئيسى لاغتيال الإمام فيمكن الاستدلال عليه من الحالة العامة التى وصلت إلى حد الاستياء الكامل من حكمه، إذ إن معظم القبائل العمانية كانت فى حقيقة الأمر فى تذمر واستياء شديدين ضده، وضد حكم أخيه فى الرستاق، اللذين كانا يمثلان أقصى درجة من الانفرادية وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة.

ومع ذلك فقد أصبحت عمان بعد مقتل الإمام الخروصى بدون قائد فعلى، وبدأت الفوضى تظهر على أشدها، إذ أبعد كثير من الولاة المعينين من قبل الإمام على أيدى المستائين من زعماء القبائل، كما هرب ولاة آخرون خوفا على حياتهم، وبالإضافة إلى ذلك بادر كثير من الزعماء بإرسال عروض ولائهم للسلطان. وانتهزت السلطنة فرصة هذه الاضطرابات لتعاود سيطرتها على الداخل وأصبح واضحاً إذا لم تأخذ الحكومة البريطانية موقفاً محايداً أن يحدث أحد أمرين، إما أن تستعيد السلطنة سيطرتها على الداخل، أو تستعيد القبائل العمانية تماسكها ضد السلطنة من جديد.

---

(١) Miles, Countries & Tribes of the Persian Gulf Vol. 2 P. 437.

(٢) Philips, op. cit., p. 162.



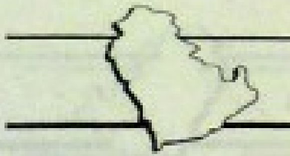
وقد لعب عيسى بن صالح دوراً بارزاً فى البيعة للإمام عبد الله الخليلى، الذى يرجع الفضل فى انتخابه إلى زعماء قبائل الحرث وبنوريام. والخليلى هو أحد أفراد أسرة سعيد بن خلفان، الذى كان من أبرز المؤيدين لإمامة عزان بن قيس ١٨٦٨ - ١٨٧١، وينتمى الإمام الخليلى إلى قبيلة بنى رواحة الهناوية، وقد وصفه الكابتن إكليز Eccles قائد مشاة مسقط بأنه كان مجرد أداة في يد الشيخ عيسى بن صالح زعيم الحرث. وقد وصل الكابتن إكليز إلى هذا الرأى خلال رحلته التى قام بها إلى داخلية عمان فى خريف عام ١٩٢٥، عندما كان يرافق بعثة دارسى للتنقيب عن النفط فى عمان[١].

وكانت الجبهة الداخلية تحتاج إلى شىء من التماسك إذ كان الإمام الجديد هناويا كما أنه باعتباره صهرا للشيخ عيسى، كان مثارا لزيادة شكوك الغافريين. وعلى أى حال فقد اعتبر انتخاب الخليلى تحولا فى موقف العمانيين نحو قبول المفاوضة مع السلطان. وكان مما ساعد على تقريب وجهات النظر بين الإمامة والسلطنة فى ذلك الوقت أن المستشار البريطانى للسلطنة كان فى زيارة إلى الهند. ولذلك أصبح من الممكن لحكومة السلطنة الواقعة فى يد عربية أن تتصرف دون إثارة الريبة من أن الإنجليز يقفون من ورائها[٢].

وقد استؤنفت المفاوضات بالفعل بين ممثلى الإمامة والسلطنة بواسطة الوكيل البريطانى وينجات، بعد أن تعهد الشيخ عيسى بن صالح برد الممتلكات المغتصبة لأصحابها، وكان العمانيون قد نجحوا فى الحصول عليها. ونظم اجتماع في قرية السيب فى الفترة من ١٦ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ حضره الشيخ عيسى بن صالح، وقد أقر الشيخ عيسى، كما أقر معه الشيوخ الأخرون الذين حضروا ذلك الاجتماع، أنه مؤهل بالصلاحيات التامة بصفته ممثلا عن الإمام، وفى اجتماع السيب عرض العمانيون مطالبهم التى كانت تتضمن بعض الشروط المغالى فيها، ومن أهم هذه الشروط:

---

(١) Ibid.
(٢) جون كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ١٣٥.



أولا: الاعتراف باستقلال المقاطعات الداخلية فى عمان.

ثانيا: لا تزيد قيمة الضرائب التى تفرضها السلطنة على البضائع القادمة من الداخل أو الواردة إليها عن ٥٪.

ثالثا: حرية التنقل للعمانيين فى مقاطعات السلطنة.

رابعا: أن يعيد السلطان اللاجئين إلى عدالة عمان.

خامسا: ألا تساعد الحكومة البريطانية أعداءهم وعدم الاعتداء على عقيدتهم.

سادساً: أن تدفع السلطنة رواتب لزعماء القبائل.

وفى مقابل هذه الشرروط يتعهد العمانيون بعدم مهاجمة مقاطعات السلطنة، وأن يسمحوا بحرية التجارة والسفر إلى مقاطعاتهم.

وقد رفض وينجات الشرط الأول باعتبار أن العمانيين حصلوا على استقلالهم من الناحية العملية ولاداعى للاعتراف به من الناحية الرسمية. وأخيراً وصل المجتمعون إلى الشروط الأربعة التالية لصالح كل من الإمامة والسلطنة وهى:

١- تخفيض الزكاة على البضائع القادمة إلى المدن الساحلية إلى ٥٪.

٢- ضمان سلامة العمانيين وحرية تنقلاتهم فى المدن الساحلية.

٣- إزالة جميع القيود على تحركات العمانيين فى موانى مسقط ومطرح.

٤- إعادة اللاجئين فى مسقط إلى عمان وعدم التدخل فى الشئون الداخلية.

وقد التزم العمانيون من جانبهم بشروط أربعة وهى:

١- أن يستمر السلام قائماً مع السلطنة وذلك بتعهدهم بعدم مهاجمة الساحل أو التدخل فى حكومة مسقط.

٢- السماح بحرية التجارة والتنقل إلى عمان.

٣-عدم حماية اللاجئين من مسقط وتسليمهم إلى السلطنة.

٤- أن تسوى المطالب الخاصة بالسلطنة ضد التجار العمانيين وفقاً لأحكام الشرع[(١)].

والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بفرض هذه الاتفاقية على أى أحد من الطرفين[(٢)]، كما يلاحظ أن هناك قبائل عمانية كثيرة لم تشترك فى توقيع هذه الاتفاقية ومن بينها قبيلة الدروع التى تسكن إقليم فهود[(٣)].

وثمة ملاحظة أخرى جديرة بالانتباه وهى أن وينجات رفض اقتراح الشيخ عيسى بن صالح على أن تكتب وثيقة السيب على أنها صلح بين السلطان من جانب وإمام المسلمين من جانب آخر، فهذه العبارة المقترحة رفضها وينجات للأسباب الآتية:

أولا: إن ذلك يعنى اعترافا صريحا من جانب بريطانيا بحاكم آخر غير سلطان مسقط.

وثانيا: إن هذه العبارة ستؤدى إلى استياء السلطنة بالإضافة إلى أنها قد تؤدى إلى إثارة كثير من التساؤلات، إذ إن هناك آلافا من المسلمين غير العمانيين لا يتبعون الإباضيين. ومن الطريف أن وينجات استطاع أن يقنع الزعماء العمانيين بعدم الإصرار على هذه العبارة بإشارته إلى صلح الحديبية بين النبى عليه السلام وسكان مكة قبل فتحها، فلقد جاء فى مشروع الصلح بأن محمدا رسول الله، ولكن زعماء مكة اعترضوا على ذلك لأنه إذا نص على أنه رسول من عند الله فليس هناك ما يستوجب عقد صلح معه، وقد أدرك النبى ﷺ هذا المنطق فاكتفى بذكر محمد بن عبد الله. وعلى هذا الأساس حذف اسم الإمام من وثيقة صلح السيب، واقتصرت الوثيقة على أنها إتفاق بين السلطان والشيخ عيسى بن صالح من قبل قبائل عمان. ومما يسترعى الانتباه أيضاً أن مطالب الثوار التى كانوا قد

---

(١) راجع دراستنا عن الأصول التاريخية لقضية عمان فى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد الثانى عشر ١٩٦٤/١٩٦٥.

(٢) F.O. 371/19970 Residency Bushire to Ryan 2 nd May, 1936.

(٣) Morris, Sultan in Oman p. 25.



ألحوا عليها فى ثوراتهم السابقة الخاصة بإلغاء مخزن سلاح مسقط قد تنازلوا عنها، ولعل ذلك مما مكن سلطان مسقط فى العام التالى ١٩٢١ أن يرتبط بقرارات مؤتمر مرور الأسلحة الذى كان لا يزال منعقدا فى بروكسل منذ عام ١٩١٩[1].

وعلى أية حال فقد رحبت الحكومة البريطانية بهذه الاتفاقية التى عقدت بواسطتها واعتبرتها نهاية الصراع بين الإمامة والسلطنة وبداية لعهد مستقر لسلطنة مسقط، التى كانت تتعرض دائماً للتهديدات والغزوات من عمان الداخلية. ومع ذلك فقد استمرت هذه الاتفاقية إلى فترة طويلة تثير جدلا قوياً بين الحكومة البريطانية، المتحدثة باسم سلطان مسقط، وبين زعماء الإمامة. ومما يزيد التساؤل والغموض عدم وجود نص رسمى يمكن الاعتماد عليه، فزعماء الإمامة يؤكدون أنهم وقعوا هذه الاتفاقية باعتبارهم ممثلين عن الإمام، وأن الإمام نفسه صدق على هذه الاتفاقية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠، وأن الاتفاقية كانت تحمل توقيعات خمسة عشر شيخاً من زعماء القبائل المؤيدة للإمام[2]، فى الوقت الذى أكدت فيه الحكومة البريطانية أن ديباجة الاتفاقية لم ينص فيها على الإمام، وإنما كل ما جاء فيها «هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح بن على عن سكان عمان». وكذلك لم تعترف الحكومة البريطانية بوجود مصادقة من الإمام على الصلح المشار إليه، فى حين يؤكد زعماء الإمامة على أن هناك نصاً آخر للاتفاقية مصدقاً عليه من قبل الإمام، ولكنهم عجزوا عن إظهار هذا النص بدعوى فقدهم له فى إحدى الإغارات التى تعرضت لها إمامة عمان من قبل سلطنة مسقط. والحقيقة أننا لم نعثر على نص رسمى لاتفاقية السيب، إذ عملت كل من حكومة مسقط، والحكومة البريطانية - رغم انقضاء المدة الزمنية المفروضة على حظر تداول وثائقها - إلى تحاشى نشر هذه الاتفاقية حتى الوقت الحاضر.

---

(١) Aitchison, op. cit., p. 319 Vol XI

(٢) F.O. 371/2648 Events from Colonel Benn's first meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major Haworth's meeting with the Same in Sept. See Confidential No. 2052 dated the 14th October 1920 Wingate to Deputy Resident. See also events from October 1919 to October 1920 including the final settlement.

ومحتوى الاتفاقية الذى بأيدينا لا يحدد بشكل دقيق طبيعة حقوق السيادة الخاصة بالسلطان، كما أن استقلال الإمامة عن السلطنة غير واضح تماماً من الاتفاقية. ومع ذلك فتوجد تعليقات كثيرة على هذه الاتفاقية، فيذكر بعض الباحثين أن فرض ضريبة جزافية على الصادرات من الداخل حمل أهالى عمان على مصالحة حكومة السلطان بفضل وساطة الوكيل السياسى فى مسقط. أما ولفرد ثيسجر Thesiger ، الرحالة البريطانى، الذى قضى وقتا طويلا فى الطواف بالمقاطعات العمانية، فيذكر أنه فى عام ١٩٢٠ وقعت اتفاقية بين السلطان والعمانيين وافق السلطان بمقتضاها على ألا يتدخل فى شئون عمان الداخلية[١]. أما الكابتن إكليز[٢]، قائد قوات مسقط والخبير فى شئون السلطنة، فقد أشار إلى أن ثمة اتفاقية وقعت عن طريق وساطة الوكيل السياسى، ولم يقع عدوان جديد منذ توقيعها فى عام ١٩٢٠ حتى الوقت الحاضر (١٩٢٦)، أما برترام توماس[٣] Thomas، وهورجل إنجليزى كان وزيراً ومستشاراً مالياً لسلطان مسقط فى الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٨، فكان أكثر تحديداً فيما كتب إذ قال إنه «أمكن الوصول إلى تسوية تقوم على أساس الحالة الراهنة، وبمقتضاها ظل السلطان سلطاناً من الوجهة القانونية على مسقط وعمان، ونصت التسوية على أن تكون لقبائل الداخل حكومة من بينهم تعتمد على أساس الأمر الواقع لتدبير شئونهم المحلية البحتة». وهذا القول يحتمل تفسيره بأكثر من تفسير واحد فقد يعنى أن السلطان ظل سلطاناً على مسقط وعمان لا لسبب سوى أنه يدعى هذا اللقب لنفسه من زمن بعيد، وأن الحكومة البريطانية كانت قد اعترفت بلقبه هذا منذ أمد طويل، أو قد يعنى أن ممثلى الإمامة أقروا قانونية هذا اللقب، ولكن المبادئ التى تقوم على أسسها الإمامة، وإصرار المصادر المحلية فى عمان على أن السلطان لم يعترف به قط سيداً مطاعا، كل هذا يلقى شكا على هذا التفسير الأخير.

---

(١) Thesiger, Arabian Sands London, 1959.

(٢) Lecture delivered by Captain Eccles in the Central Asian Society 27th October 1927.

(٣) Bertram Thomas, Finance Minister & Wazir to H.H. The Sultan of Muscat & Oman, Cf. Arab Rule under the Al Bu Said Dynasty in Oman & East Africa London 1934, pp. 24- 25

وفى أواخر عام ١٩٢٠ ذهب القنصل الفرنسى R. Vadala إلى مسقط ليغلق القنصلية الفرنسية هناك، وكتب معقباً على اتفاقية السيب بقوله: «كانت الحرب قد ظلت ناشبة سبع سنوات بين سلطان مسقط وزعماء عمان ولم تنته إلا فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ يوم وقعت وثيقة الصلح فى السيب بين السلطان تيمور وعيسى بن صالح الذى كان يمثل جميع القبائل المحاربة، وبفضل هذا الصلح الذى كان ينتظر أن يعقبه ميثاق سرى يحظر كل طلب للتدخل الأجنبى صارت عمان اليوم هادئة، وغدا فى وسع التجارة أن يتسع نطاقها» ولم يعثر على ذكر آخر للميثاق الذى أشار إليه فادلا[١].

أما وندل فيليبس Wendel Philips فشبه اتفاقية السيب بأنها على غرار الاتفاقيات التى كان يعقدها السلطان العثمانى مع مجموعة من الرؤساء التابعين له فى مناطق مختلفة من إمبراطوريته، وأن هذه الاتفاقية تعطى استقلالا للقبائل فى شئونها المحلية، وإن كانت فى نفس الوقت لا تشكل أى خرق لسيادة السلطان[٢]، كما أن هذه الاتفاقية كانت بين السلطان تيمور بن فيصل وشيوخ الداخل الثائرين عليه، وهى بذلك لا تربط خلفاء السلطان بأى حال من الأحوال.

وهكذا اختلف الكثيرون فى تفسير اتفاقية السيب، فمنهم من اعتبرها اعترافا من جانب السلطنة بحكومة الإمام ومنهم من قصر حدود الاتفاقية على أنها تنظيم داخلى بين السلطان والقبائل التابعة له[٣].

ويفهم من تقرير لوزارة الخارجية البريطانية أعد فى عام ١٩٥٠ أن قبائل الداخل يعتبرون أنفسهم بموجب اتفاقية السيب مستقلين تمام الاستقلال عن سلطة السلطان الأمر الذى توحى به مطالعة نصوص الاتفاقية؛ ولو أن المقصود بها لم يكن يتجاوز منح قدر من الحكم الذاتى. ويتضح لدينا من مذكرة بعث بها الإمام

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٩٨/٩٩.

(٢) Philips, op. cit., p. 162.

(٣) عن الوضع القانونى لمعاهدة السيب انظر:

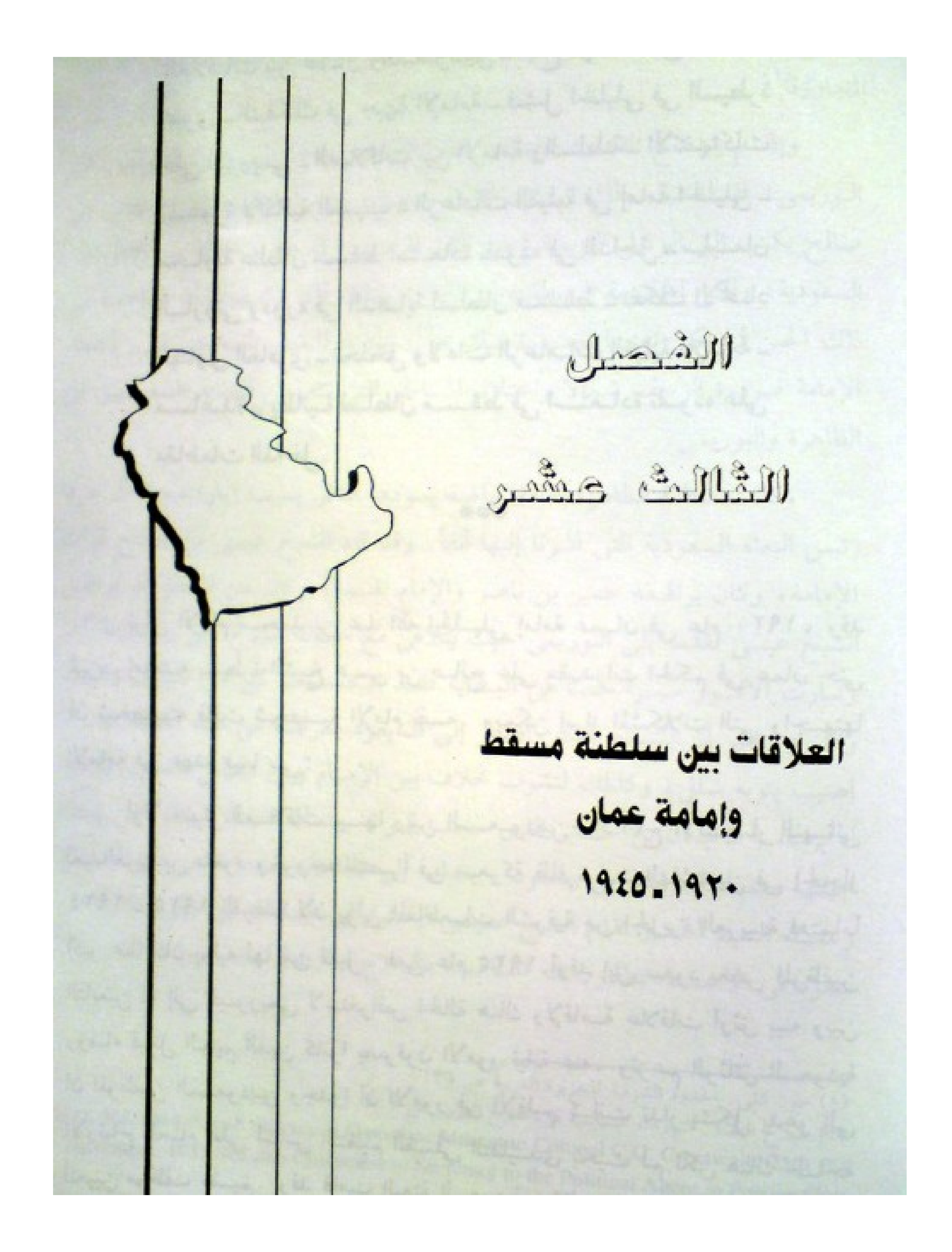
Treaty of Sib between Sultan of Muscat & Oman and Imam of Oman. Revue Egyptienne de Droit Internationale Tome 13 pp. 120 - 122, 1957.

عبد الله الخليلى إلى الوكيل البريطانى فى مسقط فى عام ١٩٥٢ يحتج فيها على حدوث تدخل سعودى فى منطقة جعلان، وفى هذه المذكرة تأييد للرأى القائل بأن العمانيين كانوا يعتبرون أنفسهم مستقلين تماما عن السلطنة. وكان مما جاء فى هذه المذكرة «أن شيخ البوعلى رفع راية أجنبية على منزله فى قرية العقيقية فى صور معلنا انفصال منطقته عن الإمامة العمانية، وأن العمانيين لا يعترفون بأى اتفاق خارجى يتعلق ببلادهم ولا يقبلون أى مداخلة فى شئونها ولو كانت فى شبر أرض فى داخل حدود الإمامة من ظفار إلى قطر ومن البحر إلى الربع الخالى»[1].

وعلى أية حال فإن تسوية السيب لم تحل مشاكل السلطان الذى أخذ حكمه يهتز حتى بعد توقيع تلك التسوية، كما أنها لم تحل الخلافات نهائياً بين مسقط وعمان، وإنما عادت العلاقات للتوتر بين الطرفين، كما سنتعرض لذلك فى الفصل القادم.

---

(1) Philips, op. cit., p. 162.
انظر أيضا أمين سعيد: الخليج العربى ص ص ٨٢ ـ ٨٣.



الفصل الثالث عشر

العلاقات بين سلطنة مسقط وإمامة عمان

١٩٢٠ ـ ١٩٤٥

العلاقات بين عمان والسعوديين - نجاح الإمامة فى احتلال عبرى - التفكك فى جبهة الإمامة - فشل الخليلى فى السيطرة على البوريمى - العلاقات بين الإمامة والسلطنة - الانتهاكات المستمرة لاتفاقية السيب - الزعامات القبلية فى إمامة الخليلى - محاولة سلطان مسقط استعادة نفوذه فى الداخل - سليمان البارونى ودوره فى الدعاية لسلطان مسقط - تفكك الاتحاد الهناوى الغافرى - تخلخل ولاءات الزعامات القبلية للإمامة - مساعدة بريطانيا لسلطان مسقط فى استعادة نفوذه على مقاطعات الداخل.

***

تولى الإمام محمد بن عبد الله الخليلى إمامة عمان فى عام ١٩٢٠، وقد تميزت إمامته بسيطرة الشيخ عيسى بن صالح على مقدرات الحكم فى عمان حتى أن شخصيته فاقت شخصية الإمام نفسه. ويمكن إبراز المشكلات التى واجهتها الإمامة فى عهده فيما يلى:

أولا: توتر العلاقات بينها وبين السعوديين؛ إذ أتاح الانتصار النهائى لعبدالعزيز بن سعود وخروجه منتصراً فى معركة ظافرة ضد الهاشميين فى الحجاز ١٩٢٤ - ١٩٢٥ الفرصة لأن يولى المقاطعات الشرقية من الجزيرة العربية اهتماما أكبر عما كان يوليه لها من قبل. ففى عام ١٩٢٥ أوفد ابن سعود بعض الموظفين التابعين له إلى البوريمى لاستعراض الحالة هناك ولإقامة علاقات أوثق بينه وبين رؤساء قبائل النعيم الذين كانوا يصرفون الأمور نيابة عنه. وتزعم الوثائق السعودية أن الموظفين السعوديين وجدوا أن الأمور فى الإقليم كانت تدار بشكل يدعو إلى الارتياح العام على أساس التنظيم القبلى التقليدى بحيث لم تكن هناك حاجة لتعيين موظف مقيم. وقد قامت البعثة السعودية خلال مدة إقامتها فى البوريمى

بجمع الزكاة المعتادة من سكان الواحة، ومن القبائل البدوية فى المناطق المجاورة[1].

وإذ لم يتضح القصد تماماً من أعمال جماعة الموظفين السعوديين فى البوريمى، فقد سبب ذلك مخاوف لإمامة عمان حتى أننا نجد الشيخ عيسى بن صالح يكتب إلى الوكيل البريطانى فى الشارقة معبراً له عن مخاوفه من التطلعات السعودية، ولكن الحكومة البريطانية لم تكترث بذلك لأن شئون عمان الداخلية فى ذلك الحين لم تكن تعنيها بصورة مباشرة[2]. ودرءا للخطر السعودى قرر زعماء الإمامة ضرورة الزحف شمالا واحتلال المناطق التى تتعرض لتهديد السعوديين فى الظاهرة والبوريمى.

وكانت منطقة الظاهرة بصفة خاصة يسودها القلق بسبب زيارة سعيد آل عرفة رئيس البعثة السعودية التى أشرنا إليها آنفاً. وقد قاد الشيخ عيسى بن صالح قوات الإمامة، وكان يرافقه حمير بن ناصر والإمام نفسه، وكان من المنتظر أن يواصل الشيخ عيسى تقدمه إلى البوريمى حيث يتلاقى مع حلفائه شيوخ دبى والشارقة[3]. وسارت الأمور سيراً حسناً فى البداية فقد استسلمت كل من عبرى وضنك والدراز، غير أن الشيخ عيسى اضطر إلى أن يعود بسرعة من هذه الحملة بعد أن أصيب بنوبة شلل، وكذلك لنشوب خلاف بين الإمام وبين القبائل الغافرية الموالية له بزعامة سليمان بن حمير الذى سحب قواته بعد أن كان الاتفاق على إيجاد جبهة متماسكة ضد ابن سعود. يضاف إلى ذلك أنه عندما تناهى إلى أسماع زعماء النعيم أخبار تقدم الشيخ عيسى أرسلوا إلى عبدالله بن جلوى نائب ابن سعود فى الأحساء يطلبون منه المساعدة بالسلاح والرجال لصد قوات الإمامة[4]

---

(١) جون كلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية ص ١٣٦.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ٣٠٥.

(٣) F.O. 361/1444 British Agency & Consulate Muscat to Colonel C.G. Crostwaite 25th November, 1925 See also Crostwaite to Secretary to the Political Agent in Persian Gulf 12th December 1925.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣٠١.

عن التقدم إلى البوريمي بعد نجاحها في السيطرة على عبري[1]. وقد اضطر الإمام إلى التخلي عن الحملة وانسحب إلى عاصمته تاركا وراءه والياً في عبري التي ظلت المركز الرئيسي للإمامة في هذه المنطقة[2].

ويبدو أن الهزيمة التي واجهتها الإمامة أثرت على مركز الإمام حتى أنه فكر في التنازل لولا أن أقنعه الشيوخ البارزون بالبقاء في الحكم. والجدير بالذكر أنه قبيل تراجع الإمام والشيخ عيسى بن صالح من البوريمي عقد الاثنان اجتماعاً في القابل، الواقعة إلى الجنوب من البوريمي، وقد اشترك في هذا الاجتماع اثنان من أقارب شيخ دبي، كان قد أوفدهما للتباحث في احتمال القيام بعمل موحد إذا ما فكر ابن سعود في التحرك من جديد نحو عمان.

وقد وصفت جريدة الشورى القاهرية في عددها الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هذا الاجتماع بقولها «إنه في شهر يولية ١٩٢٥ وصل إلى القابل وفد برئاسة سعيد بن سهيل بن بطي، وقد سلم الوفد للشيخ عيسى بن صالح رسالة من الشيخ سعيد بن مكتوم شيخ دبي الذي كتب بالاشتراك مع الشيخ سلطان بن زايد حاكم أبوظبي يقترح دعم أواصر الوحدة، ويعرض خطة عمل مشترك إذا ما تعرضت البلاد لهجوم من البحر أو البر، وقد وصلت وفود أخرى من الظاهرة وجعلان لنفس الغرض». وفي نوفمبر ١٩٢٥ كتب الشيخ عيسى بن صالح إلى الوكيل البريطاني في الشارقة رسالة يؤكد فيها «إن الأمة العمانية كلها معنا وإذا شاء الله أن يهاجمنا ابن سعود فسوف نعمل وشيوخ جعلان وشيوخ بني ياس بيد واحدة ضد كل من يريد بنا شراً»[3].

---

(١) R/15/3/1/26 Cf Captain Eecles Report on interior Oman, from Captain Eecles Commandant Muscat Infantry Bait al Falaj to the Political Agent Consul, Muscat 10th May 1926.

انظر نص هذا التقرير أيضا في مجلة آسيا الوسطى ج ١٤ لعام ١٩٢٧.

(٢) وثائق سعودية: ج ١ ص ٣٢١. وقد ظلت قوات الإمامة مسيطرة على عبري حتى نجحت قوات السلطنة في السيطرة عليها في عام ١٩٥٤.

(٣) جون كلي: مرجع سبق ذكره ص ١٣٦.

وبضم عبرى إلى الإمامة فى عام ١٩٢٦ امتدت الإمامة إلى أقصى حدودها الإقليمية. وعلى الرغم من أن هذه الحدود لم تحدد تحديداً دقيقاً إلا أنها بوجه عام كانت تضم من الجنوب واحة بنى حسن، أما من الشرق فقد اعتبرت رءوس سلسلة جبال الحجر حدوداً للإمامة، هذا بالإضافة إلى أن بلدة سمائل الواقعة فى منطقة وادى سمائل، وبلدة الرستاق الواقعة على المنحدرات المطلة على البحر من سلسلة جبل الحجر على ساحل الباطنة، كانتا تخضعان لسلطة الإمام أيضا، أما من الشمال فتحدها بلدة عبرى، ومن الغرب تحدها رمال الصحراء الغربية فى الربع الخالى. وهكذا أصبحت مقاطعات عمان الوسطى والشرقية ووادى سمائل، والجبل الأخضر، والجزء الشمالى من جعلان، والجزء الجنوبى من مقاطعة الظاهرة كلها خاضعة للإمامة[١].

وتفسر الحكومة السعودية الأحداث التى وقعت فى ذلك الوقت، أى بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٦، بأن نشاط البعثة الرسمية السعودية فى البوريمى أثار بعض المخاوف فى إمامة عمان؛ وذلك لجهل الناس بالغرض الذى ذهبت من أجله، ولكن الإمام بعد أن أعاد النظر فى الموقف عن كثب بادر إلى تصحيح موقفه، إذ كان يعلم أن أهل الظاهرة ليسوا من الإباضيين، وأنهم يعتبرون أنفسهم رعايا سعوديين، ومن ثم فلم يكن هناك سبيل غير القوة لإرغامهم على مناصرة الإمامة. غير أن الإمام لم يلبث أن أدرك أن السياسة السليمة تقتضى خطب صداقة الدولة السعودية ولذلك سرعان ما تخلى عن الحملة وانسحب راجعا إلى عاصمة بلاده[٢].

وفيما هو واضح لدينا أن هذا التفسير يبدو غريبا من الحكومة السعودية لما سبق أن أوضحناه من الظروف الحقيقية التى أدت إلى انسحابه، فضلا عن أن هذا الانسحاب أثر فى مركز الإمام إلى درجة تفكيره الجدى فى التنازل عن الإمامة كما أشرنا إلى ذلك.

---

(١) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢) وثائق سعودية جـ ١ ص ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.



وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٧ دعى الكابتن إكليز Eccles، وكان ضابطاً فى الجيش الهندى، ثم عمل قائداً لقوات السلطنة فى بداية العشرينيات من هذا القرن، لإلقاء محاضرة فى جمعية آسيا الوسطى، وأهمية ما ذكره أنه كان شاهد عيان لما وقع من أحداث خلال عامى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ إذ كان يرافق فى ذلك الوقت جماعة من الجيولوجيين التابعين لشركة دارسى للتنقيب عن النفط فى عمان الداخلية، وكان من بين أعضاء هذه البعثة الحاج عبد الله وليمسون وآخرون ممن وجهوا اهتمامهم بالأمور الجيولوجية. ولكن إكليز عنى مع وليمسون بدراسة العلاقات بين الشيوخ والسكان فى المناطق الداخلية التى مروا بها، وقد رافق وصول هذه البعثة إلى عمان تحرك الإمام الخليلى وعيسى بن صالح بهدف إخضاع الظاهرة وقبائلها وضم واحة البوريمى. وفيما يبدو أن ذلك التحرك كان يخدم البعثة لأن كثيرا من الشيوخ المناوئين للإمامة رحبوا بها مؤملين أن يصل الخبر إلى الشيخ عيسى بوصول بعثة رسمية من مسقط إلى مقاطعاتهم، إذ إن ذلك يتيح لهم فرصة أكبر للحصول على تأييد ومساندة فعلية من قبل حكومة السلطنة[١].

وقد أورد إكلز فى محاضرته عدة ملاحظات هامة من بينها، أن نجاح السعوديين وقوتهم المتزايدة أثارت قلقا عظيما، وبصفة خاصة بعد أن أوفد ابن جلوى، أمير الإحساء، رسالة دورية إلى جميع القبائل الشمالية فى عمان، يطلب فيها منهم باسم ابن سعود أن يدفعوا له الزكاة. ولا يكاد يكون هناك شك فى أن السعوديين كانوا سيواجهون بخطر كبير فيما لو تمكنت عمان من توحيد قواتها فى مقاومة عنيدة، ولكن كثيرا من قبائل الساحل العمانى كانت وهابية فى ميولها؛ شأنها فى ذلك شأن قبيلة بنى بوعلى القاطنة فى الشرقية وجعلان، كما كانت هناك قبائل أخرى تفضل سيطرة السعوديين عن سيطرة الاتحاد الهناوى الغافرى، لدرجة أن بعض القبائل أوفدت رسلا إلى ابن جلوى تطلب منه العون من الرجال والمال والسلاح.

(١) - R/15/3/1/62 / Captain Eccles Report on interior of Oman undertaken in November December, 1925.

وفي تعليق برسي كوكس على محاضرة إكلز أدلى بتصريح خطير عن آراء الملك ابن سعود فيما يتعلق بالأراضي التي يطالب بها في شرق الجزيرة العربية. وقد صدرت تعليقات كوكس عن معرفة لا نظير لها بين الضباط البريطانيين الذين عملوا في المنطقة، وكما قال كوكس بنفسه إنه بحث هذه الأمور مراراً عديدة مع الملك عبدالعزيز الذي كان يعرفه شخصياً منذ توقيعه معه لمعاهدة دارين (القطيف) في عام ١٩١٥، وذكر بصدد ذلك أن الحاكم الوهابي العظيم كان ولا يزال صديقا عزيزاً له وقد بحث معه مطامحه عدة مرات، وقد تأكد له أنه كان يعتقد أنه محق من ناحية المبدأ باستعادة أية أراض كانت تتبع أجداده وآباءه قبل قرن سواء كانت هذه الأراضي تابعة لهم مباشرة أم أنها كانت مجرد منطقة نفوذ. أما البوريمي فقد كانت في أيدي السعوديين، وهذا يفسر كون قسم كبير من أهالي البوريمي وهابيين حتى الآن، وكذلك شيوخ الساحل الشمالي العماني، إذ إن معظمهم لا يزال يحتفظ بولاء كامن للسعوديين، ويودون أن يعربوا عن شعورهم هذا بطريقة أكثر صراحة. وذكر كوكس أنه في خلال إقامته في الخليج كانت هناك علاقات وثيقة تربط ابن سعود ببريطانيا، كما كانت لها معه معاهدة تدفع إليه بموجبها مساعدة مالية، وكان عليه حسب هذه المعاهدة ألا يتعدى على أي من أصدقائها أو الرؤساء المرتبطين معها بمعاهدات أو أن يلحق بهم أي ضرر، وبذلك كان أصدقاؤها أصدقاء له. غير أن الحكومة البريطانية اضطرت بعد الحرب إلى تخفيض نفقاتها، وكانت إعانة ابن سعود واحدة من عمليات التخفيض، وكانت هذه ضربة قوية بالنسبة له ولكنه كان يدرك أن الحكومة البريطانية لم تكن تستطيع أن تمضي في دفع إعانة له إلى الأبد إلا أنه كان يشعر، كما أكد في إحدى رسائله التي بعث بها إلى كوكس «إنني حتى الآن كنت مقيداً بالتزام خاص وهو ألا أزعج الحكومة البريطانية بأية سياسة أتبعها، وطالما كنت أتسلم منها مساعدة مالية فإن على أن أتقيد بشروطها، أما وقد شعرت بأنهامضطرة إلى التوقف عن دفع المساعدات المالية إلى فإنه يحق لي فيما أظن أن أتبع السياسة التي أريدها وأن أعمل على تقرير مصيري بخير طريق أراه، وهذا هو ما أفعله الآن».

لقد كف ابن سعود يده عن الحجاز طيلة الوقت الذى كانت الحكومة البريطانية تدفع إليه المساعدة ١٩١٧ ـ ١٩٢٤، ومنذ أن توقفت عن ذلك قام بمد سلطته على الحجاز. وأكد كوكس أنه لا يكاد يكون لديه شك فى أنه سيحاول فى الوقت المناسب أن يمد سلطته إلى الأقسام الداخلية من عمان[١].

ومن الواضح أن سلطة السعوديين قد تأكدت على البوريمى بعد فشل حملة الإمام عليها فى عام ١٩٢٦، ففى العام التالى لم يوافق شيوخ البوريمى على السماح لفرقة من السلاح الجوى الملكى البريطانى بالقيام باستطلاعات فى داخلية البلاد[٢]، كما رفضوا التصريح لبرترام توماس، المستشار المالى لسلطان مسقط بزيارة البوريمى، وحينما أرسل توماس رسلا إلى شيوخ البوريمى يطلب تصريحا بالسفر كان الرد، طبقا لما تذكره الوثائق السعودية، «بأن هذه الأراضى واقعة فى ممتلكات ابن سعود فأحسن وأسلم لك أن تعود»[٣].

وتدل مجريات الأحداث فى الفترة التى نتناولها عن تزايد واضح فى نفوذ الشيخ عيسى بن صالح لدرجة أن الاتصالات بين السلطنة والإمامة كانت تتم عن طريقه. ففى سبتمبر ١٩٣٢ قتل فى السيب أحد موظفى حكومة مسقط، وكتب السلطان إلى الشيخ عيسى بن صالح طالبا منه تسليم المجرمين طبقاً لنصوص اتفاقية السيب عام ١٩٢٠، ولكن الشيخ عيسى تقاعس عن تنفيذ هذا الطلب، ورأى السلطان أن ينتهز فرصة وقوع هذه الحادثة وغيرها لتأكيد سيطرته على المقاطعات العمانية، وكتب بالفعل رسالة إلى الوكيل السياسى فى مسقط تساءل فيها عما إذا كانت الحكومة البريطانية يمكن أن تسانده فى حالة قيامه بعمل عسكرى ضد عمان بحكم إنتهاكها لاتفاقية السيب، وقد أجيب السلطان على النحو التالى:

---

(١) وثائق سعودية جـ ١ ص ص ٣٢٦ـ ٣٢٨.

(٢) B. 437 I.O. 1 st Sept. 1934 Historical Memorandum on the Relations of the Wahabe Amirs & Bin Saud with Eastern Arabian & The British Govt. 1900 - 1943 by J.B. Laithwaite.

(٣) وثائق سعودية: جـ ١ ص ص ٣٢٦/ ٣٢٧.

أولا: إن الحكومة البريطانية ترغب فى استمرار العلاقات السلمية بين الإمامة والسلطنة.

ثانيا: إذا قام السلطان بعمل عسكرى فى الداخل وترتب عليه فقدان أرواح الرعايا البريطانيين فيعتبر مسئولا عن ذلك.

ثالثا: من المستحسن أن يكتب السلطان للشيخ عيسى رسالة احتجاج شديدة اللهجة بدلا من أن يتورط فى عمل عسكرى[١].

كما أبلغ الوكيل السياسى سلطان مسقط بأن الحكومة البريطانية لن تساعده إلا فى حالة وقوع اضطرابات فى مقاطعاته الساحلية، وقدحدث ذلك بالنسبة لصور وغيرها، أما فى الداخل فينبغى أن يتعود كيف يستطيع أن يقف على قدميه[٢].

وعلى أثر تنازل السلطان تيمور بن فيصل عن الحكم، وتولية ابنه سعيد بن تيمور فى عام ١٩٣٢ حرص العمانيون على تأكيد اتفاقية السيب، إذ كان المفهوم السائد لدى العمانيين أن اتفاقية السيب لا تقيد الحاكم الجديد طالما أن الحاكم الذى عقد المعاهدة قد تنازل عن الحكم. وكان مما ساعد على توتر الموقف بين الإمامة والسلطنة عدم احترام الطرفين لشروط الاتفاقية، فالإمامة رفضت تسليم اللاجئين إليها من مسقط، كما حدث بالنسبة لواقعة السيب، كما لم تلتزم السلطنة بالحد الأقصى من الضرائب التى يحق لها أن تفرضها على صادرات الداخل من التمور المتجهة إلى صور، بحيث وصلت إلى مايزيد عن ٢٠٪ من قيمتها، وكتب الشيخ عيسى بن صالح بصدد ذلك إلى القنصل البريطانى فى مسقط يحتج على زيادة الضرائب، وذكرأنه سبق أن كتب بذلك إلى سلطان مسقط ولكنه لم يتلق منه ردا،

---

(١) R/15/1/35/35Muscat Omani Relations 4-4- 32 / 20 -11 - 46 Political Agent Muscat to Political Resident 4th April 1932.

(٢) المصدر السابق، ٢٢ أبريل ١٩٣٣.

(٣) Ibid., Letter dated 9th Rabı El Thani 1351 = 11th August 1933 fromSheikh Isa to H.B.M'sConsul, Muscat.

ولما كان ذلك الأمر مخالفا لاتفاقية السيب فإنه ينبغى الالتزام بالحد الأقصى من الضرائب كما نصت عليه الاتفاقية، أى مالا يزيد عن ٥٪ [١]. كما كتب الشيخ عيسى أيضاً رسالة احتجاج بنفس المعنى إلى المقيم البريطانى فى الخليج مؤكداً فيها «إنه تحدث أمور فى مسقط تخالف القاعدة المقررة»[٢].

وفى يولية ١٩٣٤ أرسل الشيخ عيسى ابنه محمد للتباحث مع سلطان مسقط فى شأن الزيادة الجمركية فى صور على التمور العمانية القادمة من الداخل. وفى تقرير من الوكيل البريطانى فى مسقط يفهم منه أن الشيخ عيسى كتب إلى السلطان بأنه أرسل ابنه ليتفاوض معه رأساً لأنه لا يريد أن يوجد بينه وبينه وسطاء، وهو يعنى بذلك الوساطة البريطانية. ولكن محمد بن عيسى ـ كما يؤكد الوكيل البريطانى ـ كان يحمل معه فى نفس الوقت رسالة ودية موجهة إليه من الشيخ عيسى يطلب منه أن يكون محكما فى الأمور التى لا يستطيع ابنه أن يصل مع السلطات المسقطية إلى تسوية بشأنها[٣].

ولما وجد العمانيون أن السلطان غير مكترث بشكاياتهم امتنعوا عن إرسال تمورهم إلى صور، وأخذوا يتصلون بشيخ البوعلى، الذى كان يقوم بثورة فى ذلك الوقت ليفتح ميناء جديداً لتصدير تمور عمان. وبذلك يمكن التأكيد هنا على المساندة التى وجدها شيخ البوعلى من الإباضيين، الأمر الذى خشيت منه السلطات البريطانية فى أن يحدث تقارب عمانى سعودى، فعلى الرغم من اختلاف العقيدة الوهابية عن الإباضية إلا أن قبائل البوعلى تميل إلى الوهابية مما يشجع احتمال التحالف العمانى السعودى ضد السلطنة، وقد يلجأ العمانيون إلى طلب المساعدة السعودية فى حالة تهديد السلطنة لاستقلالهم، وإن كان العمانيون يدركون بطبيعة الحال الخطورة التى يمكن أن تنجم عن تحالفهم مع ابن سعود، إذ سيكونون

---

(١) Ibid.

(٢) من رسالة الشيخ عيسى بن صالح إلى المقيم البريطانى فى الخليج أغسطس ١٩٣٢.

(٣) R/15/1/35/35 Muscat -Omani Relations 4 - 4 - 32/20-11-46 Major Bremner C.E.U. Muscat to Political Resident Persian Gulf 4th July 1934.

على حد تعبير المقيم البريطانى فى الخليج - كالمستجير من النار بالرمضاء [1]. ولذلك اضطرت السلطات البريطانية إلى التدخل لتهدئة الموقف وإرغام سلطنة مسقط على تخفيض الضرائب المقررة على حمولات التمور إلى النصف[2].

وعلى أى حال فإنه منذ عقد اتفاقية السيب فى عام ١٩٢٠ ظلت العلاقات هادئة نسبيا بين الإمامة والسلطنة، إذ اقتصرت الخلافات حول تبعية هذه القبيلة أو تلك للإمامة أو السلطنة، بالإضافة إلى الضرائب ومشكلات اللاجئين، كما لاحظنا، وهذه الموضوعات هى التى شغلت معظم المراسلات التى تبودلت بين الوكيل البريطانى فى مسقط وبين الشيخ عيسى بن صالح المتحدث باسم الإمامة[3]. كذلك احتج الإمام محمد بن عبد الله الخليلى لدى الوكيل البريطانى فى مسقط، حينما علم بأن السلطان منح إحدى شركات النفط امتيازات للتنقيب فى المناطق الساحلية والداخلية من عمان، ورد الوكيل البريطانى على هذا الاحتجاج بأنه يمكن إعادة النظر فى هذا الموضوع حينما يتم اكتشاف النفط؛ ثم اختفت أسباب الخلاف مؤقتا حينما توقفت الشركة عن التنقيب، وإن كانت هذه المشكلة ستثار من جديد وبشكل أكثر عنفا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

والمتتبع لتاريخ الإمامة يلاحظ أن الزعامات القبلية كانت هى صاحبة السلطة الفعلية فى عمان، فعيسى بن صالح، زعيم الهناوية، كان يلقب بأمير الشرقية، وكان يمثل الشخصية العسكرية القيادية فى الإمامة، وبذلك كان يتمتع بنفوذ أقوى من نفوذ الإمام نفسه، وقد فقدت الإمامة بوفاته فى عام ١٩٤٦ سنداً كبيراً. ولم يتردد بول هاريسون أحد العاملين فى البعثة الأمريكية فى مسقط فى وصفه للشيخ عيسى عند زيارته له فى القابل فى عام ١٩٣٩ بأنه أعظم أمراء عمان المستقلين بل أعظم حاكم عرفته قبائل عمان منذ عشرات السنين[4].

---

(1) F.O. 371/19970 The Residency, Bushire to Andrew Ryan 2nd March 1936.

(٢) كان يفرض ريال ونصف على كل حمل من التمر وهو مايوازى ٢٠٪ من القيمة تقريبا.

(٣) صورت كثير من هذه الرسائل التى استخدمها مكتب إمامة عمان فى القاهرة للدعاية للقضية العمانية فى عام ١٩٦٦.

(٤) عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى - إصدار شركة الزيت العربية الأمريكية ص ص ١١٥ - ١١٧.

وفى نفس الوقت كان سليمـان بن حمير، زعيم الغـافرية، صاحب السلطة العليا فى الجبل الأخضر. وعلى الرغم من أنه كان موالياً للإمام ومخلصاً له إلا أنه كان مغرما بالألقاب فكان يلقب نفســه تارة بملك نبهان وتارة بأمير الجبل الأخضر. وقد أسهم والده حميـر بن ناصر مساهمة فعالة فى بعث الإمـامة الإباضية فى عام ١٩١٣، ولا يعـرف على وجه الدقـة متـى خلف سليمـان أباه فى زعـامة الجبل الأخضر. وقد أطلق سليمان على نفسه ملك المملكة النبهانية، ولما كان لقب ملك قد أطـلق فى الماضى على حكام أراض محـدودة فى عمـان فإن هذا اللقب يـعد معادلا للقب أمير وليس لقب ملك بمعناه المتـعارف عليه، وإن كانت بعض المصادر ترى أن استخدام سـليمان لهذا اللقب، الذى لم يكن شائعا بين عـامة الشعب فى عمان فى ذلك الوقت، أنه قد أقـام نفسه خلفاً مباشراً للأسـرة النبهانية التى حكم أعضاؤها أجزاء من الداخل مدة ثلاثة قرون مـن القرن السادس حتى القرن التاسع الهجرى[(١)].

وقد واصل سليمان بن حمير سـياسة أبيه فى المحافظة على وحدة الداخل، وكان أحد الدعائم الرئـيسية لسلطة الإمام، وقد زار مسـقط والهند مما ساعد على توسيع آفاقه. وقد كتب الرحالة ثيسجـر بعد مقابلة أجراها معه فى عام ١٩٥٠ إنه مجرد من التعصب الضيق الذى يتصف به معظم سكان المدن فى عمان، فهو يعنى بمخترعات الغرب، وهو مـستعد للانتفاع بها، وبسبب انفتـاحه هذا وما يبدو عليه من طموح جعـلاه موضع شبهة عنـد الإمام. وذكر ثيسجـر أنه غضب من الإمام حينما علم بأنه حـال بينه وبين الـسفر إلى بركة الموز تلبيـة لدعوته، ومع ذلك فإن مقابلته لثيسجر فى المعمور كـانت تحدياً منه للإمام وتأكيداً لاستقلاله، وإن كان قد رفض ذهابه إلى الجبـل الأخضر لأن فى ذلك خطر قـيام خلاف خطيـر بينه وبين الإمام. وأكد ثيسجـر أن سليمان بن حمير كان مستـعداً لأن يعقد مع السلطان أو حتى مع الإنجليز اتفاقا ينص فيه على فصم علاقته بالإمامة[(٢)].

---

(١) محمد بن عبد الله السالمى: عمان تاريخ يتكلم ص ١٤٩.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ١١١ - ١١٥.

والواقع أنه لا يمكن أن نشبه زعماء عمان بكونهم حكام أقاليم لأن أبناءهم كانوا يرثون مراكزهم، كما أن أقاليم عمان الداخلية كانت تتعدد فى ولاءاتها. فإقليم الظاهرة مثلا اتجهت قبائله بالولاء إلى مختلف القوى السياسية الموجودة فى المنطقة، مع أنه من الناحية الجغرافية يعد جزءا من عمان، حيث أعلنت بعض القبائل تأييدها للسلطان وقبائل أخرى للسعوديين، بينما تبعت بعضها حاكم أبوظبى وتمسك البعض الآخر منها بالولاء للإمامة الإباضية(١).

وكانت إدارة شئون الإمامة تسير بطريقة خالية من التعقيدات والمظاهر، فالإمام يدير شئونها من مقره فى حصن نزوى الكبير المطل على المدينة نفسها التى كان يقدر عدد سكانها بعشرة آلاف نسمة، وهى أكبر المدن فى الداخل، وموقعها بالقرب من الطرف الجنوبى للمعبر الجبلى الرئيسى يضفى عليها مزايا كثيرة من الناحيتين الإستراتيجية والتجارية. وفضلا عن هذا كله فإن تاريخها الدينى العريق يعطيها منزلة خاصة فى نفوس العمانيين الإباضيين(٢).

وعادة كان الشيوخ يدفعون الزكاة السنوية للإمام كما يرفعون إليه القضايا الكبرى للنظر فيها، إذ كان الإمام يمثل السلطة الدينية والسياسية، كما أن منصب الإمامة يضعه فوق مستوى الخلافات القبلية. وتشكل الزكاة، التى تعتبر فى عمان ضريبة إسلامية، المصدر الرئيسى لدخل الإمامة، هذا بالإضافة إلى الأموال التى كانت تقتطع من الدخول الخاصة لبعض الزعماء وتستغل للمصلحة العامة(٣).

وليس من الأجانب من حظى بمقابلة الإمام سوى عدد قليل، من ذلك المبشرون الأمريكيون فى مسقط ومطرح وهم الدكتور هاريسون والقس ديكسترا Dykstra والدكتور ويل توماس، وكان جوازهم إلى مقابلة الإمام مانالوه من حسن السمعة نتيجة عملهم الطبى فى الداخل. ومع أن هؤلاء الزوار نالوا من الترحيب ما يتفق مع حسن الضيافة العربية، إلا أن الإمام كان راغباً عن قطع أى عهود لهم إذ إنه

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.
(٢) عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ١٠٨.
(٣) المصدر السابق ص ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

متطرف فى عزلته ولا يرغب فى أن ينشئ علاقات مع الدول الأجنبية ويرى أن خيرا له ولقومه أن يقللوا ما استطاعوا من الاتصال بالعالم الخارجى[1].

وقد نجح الإمام إلى حد كبير فى التوفيق بين الغافرية والهناوية حيث كان يستعين بممثلى كل طائفة لجباية الزكاة وإقامة العدل. أما نفوذه بين البدو فقد استمر ضعيفاً وخصوصاً بعد أن نجح عبد العزيز بن سعود فى أن يبسط سيطرته على القسم الجنوبى الشرقى من الجزيرة العربية[2].

ولما كانت مقاطعات الإمامة تعيش فى عزلة داخلية فقد ظل العالم الخارجى يجهل أمورها جهلا يكاد يكون تاماً. وبالإضافة إلى مشاكل الإمامة مع السلطنة والسعوديين كانت لها مشاكلها الخاصة بها، يضاف إلى ذلك حالة الجفاف التى شهدتها البلاد فى العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن، والتى أدت إلى إتلاف جانب كبير من المناطق الزراعية الخصبة فى مقاطعة الشرقية؛ إلى درجة إخلاء قرى بأكملها من سكانها؛ بما فى ذلك بلدة القابل التى كانت الواحة الرئيسية فى مقاطعة الشرقية[3].

محاولات سلطان مسقط لاسترداد سيطرته على الداخل:

بذل سعيد بن تيمور سلطان مسقط محاولات كثيرة استهدف بها استعادة نفوذه على المقاطعات الداخلية من عمان، وقد اتخذت هذه المحاولات وسائل مختلفة كان أبرزها استمالة الشيوخ إليه بتقديم الهدايا والأموال إليهم وحسن استقبالهم فى عاصمة بلاده. كذلك حاول السلطان سعيد بن تيمور أن يجعل من نفسه سلطاناً وإماماً معاً، على الرغم من أن المذهب الإباضى لا يقر توارث الحكم، ومع ذلك فقد كان فى نيته أن يسيطر على منصب الإمامة ومن ثم تحويله إلى منصب وراثى. وقد استعان فى محاولاته هذه بالتأييد البريطانى، كما حاول فى سنوات متأخرة نسبياً الحصول على تأييد أمريكى مستغلا فرصة الصراع الذى نشب بين الشركات البريطانية والأمريكية المستغلة للنفط فى ممتلكاته.

(١) عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٢) المصدر السابق ص ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) لاندن: عمان منذ عام ١٨٥٦ ص ص ٣٦٥/٣٦٧.



ولعل الشخصية السياسية والدينيـة التى اعتمد عليها السلطان فى تنفيذ مخططاته كانت شخصيـة سليمان البارونى النفوسى[1]، الذى أبقـاه السلطان فى خدمـته. وبالنظر إلى كونه إباضى المذهب فـقد وضع عدة مؤلفات عن الإباضـية، وطبعت هذه المؤلفات على نفقة سلطان مـسقط كوسيلة لبيان مدى اهتمامـه بالناحية الدينية وكذلك لإعداد الأذهان لتقبله إماماً على المذهب الإباضى. ويتضح هذا الهدف من كتاب صدر للبارونى بعنوان «الأزهار الرياضية فى أئمة وملوك الإباضية».

وقد اتضح نشاط البارونى فى مـسقط فى الفترة من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٨ التى كان فيها مستشاراً للسلطان فى الشـئون الدينية والداخلية، وكان السلطان يعتقد أن إبقاء البـارونى فى هذا المنصب سيـساعد على تـقليل السلطة الدينية للإمـام. وقد كتـب بذلك إلى الوكيل البـريطانى فى مـسقط طالبـاً منه إقرار البـارونى فى هذا المنصب «إذ إن خبرته ومعرفته بمبادىء عقـيدتنا الإباضية ستكون ذات فائدة عظيمة لنا»[2].

وقد ظهرت خطة السلطان واضحة فى تحريضه للشيوخ والرؤساء فى المناطق التى كان يبدو فيهـا عدم رضائهم عن حكومة الإمام[3]. وحينما عاد السلطان من رحلته حول العـالم فى ١٣ يولية ١٩٣٨ بدأ يوجه دعواته إلى الشـيوخ لزيارته فى مـسقط، وبالفـعل أخذ يتـوافد على مـسقط كثير من رؤسـاء الداخل[4]، وبعد استضـافتهم كانوا يعودون إلى مقـاطعاتهم بحمولات كثـيرة من الهدايا، ومن بين أولئك الرؤساء على بن عبـد الله آل حمودة شيخ البوعـلى الذى وصل إلى مـسقط فى اكتـوبر من عام ١٩٣٨، وبقى أسـبوعين عـومل فى خلالهمـا معـاملة حسنة للغاية. وقد بلغت تكاليف زيارته ١٤,٠٠٠ روبية وهو مبلغ كبير بالنسبة لما كانت تعانيه السلطنة فى ذلك الوقت من تدهور بالغ فى اقـتصادياتها[5]، وقد وضح أن

(١) كان البارونى من الشخصيات الهامة التى لعبت دورا بارزا فى مقاومة الاحتلال الإيطالى لليبا.

(٢) F.O. 371/21833 Translation of a letter dated 12th October, 1938Said bin Taimour to Major Watts 12th October 1938.

(٣) F.O. 371/21833 Agent, Muscat to Resident Bushire 19th October 1938.

(٤) من بين الرؤساء الذين زاروا مسقط شيوخ بنى بطاش وشحيس وآل النعيم.

(٥) I.O.R./15/3/11/14 Muscat Administration for 1938

السلطان كان يهدف إلى التقارب معه ومع غيره من الشيوخ لكى يمهد الطريق لعمليات المسح الجيولوجى التى كانت تقوم بها شركة عمان لاستثمارات النفط[١] فى داخلية عمان. وكان السلطان قد منح امتيازا للتنقيب عن النفط إلى تلك الشركة، ونصت الفقرة الأولى من الاتفاقيةعلى أن تشمل عمليات التنقيب جميع ممتلكات سلطان مسقط وعمان وكذلك الجزر الواقعة ضمن حدود السلطنة وجميع مياهها الإقليمية، ويستثنى من ذلك موانى جوادور وظفار.

وقد احتج الإمام الخليلى على منح هذا الامتياز، وأكد للسلطان وللحكومة البريطانية بأنه يعتبره خرقاً صريحاً لاتفاقية السيب التى منحته استقلالا تاماً فى أراضيه. وقد أجاب الوكيل السياسى فى مسقط إمام عمان بأنه سيتم وضع صيغة جديدة للامتياز حينما يتم اكتشاف النفط[٢].

وتؤكد الوثائق التى تناولناها أن احتمالات اكتشاف النفط فى عمان الداخلية هى التى دفعت السلطان فى أن يكون إماماً وسلطاناً معاً، إذ إنه دون ذلك كان عليه أن يتحمل دفع أموال كثيرة إلى الإمام ورؤساء القبائل الداخلية حتى تقوم بتسهيل عمليات التنقيب من قبل الشركات البترولية. ولذلك انتهز فرصة زيارة الشيوخ له ودعوتهم إلى مسقط لتقديم الرشاوى إليهم، كما أخذ يحرض أقارب الإمام وحلفاءه على الانصراف عن تأييده، وبدأ العلماء بالفعل ينحازون إلى سلطان مسقط مما ترتب على ذلك زيادة فى نفوذه وتقلص ملحوظ فى نفوذ الإمام. كما ظهر أن الإمام كان ضعيفاً من الناحية الاقتصادية بحيث لا يستطيع مقاومة حملة هجومية، ومن ثم كان السلطان يأمل فى أن يجد الإمام نفسه مرغما على التنازل، وبذلك يمكن أن تسنح له الفرصة لينتخب إماماً على المذهب الإباضى وبالتالى يحقق أمله فى السيطرة على الإمامة والسلطنة معاً[٣]، ووضح

(١) Petroleum Development Oman & Dhofar Ltd.

(٢) الداود: محاضرات عن التطور السياسى لقضية عمان ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ١٩٦٤ ص ٤٤.

(٣) R/15/1/35/35 Muscat-Omani Relations 4-4-32/20-11-46 Captain Hickinbotham to British Resident 27th June, 1939.

فى عام ١٩٣٩ اتجاه السلطان لمد نفوذه فى الداخل، كما عمد إلى بعض المظاهر الشكلية، من ذلك إطلاق لحيته وإظهار اهتمامه بالشئون الدينية بالإضافة إلى دخوله فى مراسلات مع زعماء الإمامة من أمثال سليمان بن حمير وعيسى بن صالح، كما وجه الدعوة إلى الشيخ عيسى لزيارة مسقط حيث بقى بها أكثر من شهر مع بعض أفراد أسرته، وذلك فى أثناء رحلته إلى البحرين لإجراء علاج طبى له. ولما كان الشيخ عيسى متحمساً للعقيدة الإباضية وخلافه مع السلطان ونظامه فى الحكم قائم على أساس دينى، كان من الصعب أن تستمر العلاقات ودية بينهما، بخلاف الشيخ سليمان بن حمير الذى كان تحالفه مع الإمام نابعا من دوافع شخصية بحتة، ولتأكيد تأييده المستمر للإمامة سمح له الإمام أن يستحوذ على نفوذ وقوة أكبر مما يمكن أن يكونا له إذا ما اتجه فى ولائه للسلطان، غير أن سليمان بن حمير كان يدرك جيداً أن السلطان يمكن أن يمنحه امتيازات أكبر، وأن أى ضغط أو تهديد من قبل الإمام سيترتب عليه تحول الشيخ بولائه إلى السلطان[١].

وقد ظهر من تقارير الوكالة البريطانية فى مسقط زيادة نفوذ السلطان فى عمان الداخلية حتى أنه فى عام ١٩٣٩ نجح جماعة من الجيولوجيين فى الوصول إلى الخابورة عبر عبرى ونخل والبوريمى[٢]. وفى فبراير ١٩٤١ قام الإمام بإرسال حملة لاجتياح مقاطعة الظاهرة حتى البوريمى، وقد نجح بفضل هذه الحملة فى تعزيز سيطرته على عبرى كرد فعل للتدخل من جانب سلطان مسقط فى الشئون الداخلية لعمان. وقد عين الإمام محمد بن سالم الرقاش والياً على عبرى، غير أن الإمام لم يستطع أن يسيطر على المقاطعات الخاضعة للسلطنة على أثر التمزق الذى دب فى قواته بعد أن أبدت كثير من القبائل الغافرية عدم رضائها عن سيطرة الإمامة عليها[٣]، وبدا عدم التماسك فى جبهة الإمامة واضحاً فى تدخل الشيخ سليمان بن حمير فى مناصرة القبائل الغافرية ضد القبائل الهناوية والقبائل الأخرى الموالية للإمامة[٤].

(١) R/15/11/14/30 Muscat Administration Report for 1940.

(٢) R/15/1/35/35, Muscat-Omani Relations Hickinbotham to Resident, 4th January 1941.

(٣) R/15/1/35/35 Muscat-Omani Relations Hickinobotham to Residency 8th Feb. 1941.

(٤) Administration Report for 1941.

وعلى الرغم من أن سنوات الحرب العالمية الثانية قد باعدت بين سلطان مسقط وبين تنفيذ مشروعه الخاص بضم الإمامة إلا أن نشاطه لم يلبث أن تجدد بانتهاء الحرب فى عام ١٩٤٥ . وكان يعتمد بدرجة كبيرة فى بسط سيطرته على الشيوخ الغافريين وخاصة الشيخ سليمان بن حمير، وعلى بن صالح شيخ البوعلى اللذين أكدا له أنهما لن يتدخلا فى انتخاب إمام جديد بعد وفاة الخليلى، الذى كان يعانى تدهوراً بالغاً فى صحته(١) .

أما الشيخ عيسى بن صالح فقد تعهد بالوقوف على الحياد، وتأكد ذلك فى رسالة وجهها إلى السلطان أعلن فيها أنه لن يتدخل فى انتخابات الإمامة الجديدة. وبمساعدة الشيوخ الغافريين للسلطان، وتأكيد الشيخ عيسى وقوفه على الحياد كان السلطان يعلق آمالا كبيرة فى إخضاع الإمامة ومد سيطرته على عمان بأسرها. وكان يتجه بالفعل إلى إرسال حملة عسكرية لغزو مقاطعات الداخل بقيادة ولفرد ثيسجر(٢) .

وفى أبريل عام ١٩٤٥ وصل سعيد بن تيمور إلى صور بدعوة تلقاها من على بن عبد الله عن البوعلى، كما زار إقليم جعلان. وكانت هذه هى المرة الأولى التى أتيح للسلطان فى خلالها أن يقيم علاقات ودية بينه وبين قبائل البوعلى الغافرية، كما نجح فى عقد اجتماع مع سليمان بن حمير وعلى بن صالح(٣)، ويبدو أنه كان يستهدف بذلك تقوية الاتحاد الغافرى وبالتالى إضعاف قوة الهناوية(٤) .

وعلى الرغم من أن السلطان كان متأكدا تماما من مقدرته على احتلال عمان عند وفاة الإمام الخليلى وبدون إراقة دماء، وذلك بمساعدة الشيخين له وبوقوف الشيخ عيسى على الحياد إلا أن المعارضة للسلطان استمرت قائمة من القبائل

---

(١) R/ 15/1/35/35 Muscat-Omani Relations, Residency to Secretary to the Government of India 4th July 1945.

(٢) Ibid., Political Agent, Muscat to Resident 28th May, 1945.

انظر محادثات مبدئية فى مسقط بين السلطان وسليمان بن حمير وعلى بن صالح شيخ البوعلى.

(٣) R/15/1/35/35 Muscat-Omani Relations, Agency to Residency 13th Feb., 1946.

(٤) Ibid., 17th May, 1945.

الهناوية، وكانت تعتمد بالدرجة الأولى على الشيخ عيسى بن صالح رغم تكرار وعوده بالحياد. وقد حاول الإمام الخليلى فى يولية من عام ١٩٤٥ سد الثغرة فى الاتحاد الهناوى الغافرى بتأثيره على الشيوخ الغافريين بعدم الاستمرار فى اتصالاتهم بالسلطان، ومن أجل ذلك وجه دعوة إلى كثير من شيوخهم، وعلى الأخص الشيخ سليمان بن حمير لزيارته فى عاصمته بنزوى(١).

وفى مقابلة أجريت بين السلطان والوكيل البريطانى فى مسقط فى أغسطس ١٩٤٥ لمناقشة الميزانية السنوية، أبدى السلطان استياءه من الأوضاع فى داخلية عمان وعن رغبته فى تأكيد سيطرته على الداخل بوسيلتين:

أولهما: الاعتماد على علاقاته الودية بالشيوخ.

وثانيتهما: مساعدة الحكومة البريطانية له فى احتلال بعض القلاع الداخلية ولكن الوكيل البريطانى رأى ضرورة الرجوع بشأن ذلك إلى حكومته وحذره من القيام بأى عمل يتناقض مع اتفاقية السيب فى عام ١٩٢٠ إذ إن الحرب كانت لاتزال دائرة ولا داعى لإثارة اضطرابات فى داخلية عمان(٢). وفيما يبدو أن السلطان كان يعلق آماله على مساندة السلاح الجوى البريطانى له إذ صرح بأنه قد يمتنع عن المشروع برمته فى حالة عدم تلقيه تلك المساعدة(٣).

وقد بحثت الحكومة البريطانية بإمعان شديد مسألة مساعدة السلطان بقوات من السلاح الجوى البريطانى، فعلى الرغم من أن ذلك كان يتفق إلى حد كبير مع مصلحتها فيما يختص بالعمليات التنقيبية التى كانت تقوم بها شركات النفط الإنجليزية فى داخلية عمان، إلا أن المسئولين فى الحكومة البريطانية أكدوا رأيهم من حيث المبدأ بالامتناع عن استخدام التهديد بالقوة فى سلطنة مستقلة، حتى ولو كان ذلك بطلب شخصى من حاكمها فقد يؤدى ذلك إلى إراقة دماء مما يعطى الفرصة لإثارة الشكوك فى الدوائر الأوروبية، أو ربما قد يؤدى إلى إثارة المشكلة فى هيئة الأمم. ولذلك اقترحت الحكومة البريطانية على السلطان أن يوزع أموالا فى

---

(١) Ibid., 18th July, 1945.

(٢) Ibid., 14th August, 1945.

(٣) Ibid., 29th May, 1946.

الداخل على الرؤساء القبليين على أمل استمالتهم إليه. كما اقترح عليه أيضاً أن يستبدل مشروعه الخاص بضم الإمامة بمشروع آخر يستهدف إرسال حملة صغيرة معدة إعداداً جيداً بقيادة الوكيل البريطانى فى مسقط يكون من أهدافها الاتصال بشيوخ الداخل وإقناعهم برغبة السلطان فى إدخال برامج اقتصادية خاصة باستغلال موارد النفط فى بلادهم، وتبصيرهم بالفوائد التى ستعود عليهم من جراء ذلك، وكوسيلة للتأكيد على النوايا الطيبة للسلطان تأخذ البعثة معها أموالا وهداياحيث تقوم بتوزيعها على رؤساء الداخل، وبذلك يخدم هذا المشروع ناحيتين:

الأولى: مساعدة السلطان بطريقة سلمية على تقوية نفوذه فى الداخل.

والثانية: مساعدته على تنمية موارد بلاده من الناحية الاقتصادية.

وضرب المقيم البريطانى فى الخليج لسلطان مسقط المثل بابن سعود الذى استطاع أن يحرز نجاحاً كبيراً فى السيطرة على قبائل البادية، وكان اعتماده فى ذلك على الأموال أكثر من السلاح.

على أن السلطان لم يوافق على هذا المشروع الذى عده قلباً لخططه وبرامجه فى الداخل. ولما كان الأمر موضع اهتمام الحكومة البريطانية فقد اقترح المقيم البريطانى على حكومته الدخول مباشرة فى علاقات مع الرؤساء الراغبين فى استثمار موارد النفط فى أراضيهم. ومع ذلك فقد أبدى المقيم تحفظه الشديد فى أن ذلك الاقتراح برغم ضرورته إلا أنه سيؤدى إلى فقدان الحكومة البريطانية لصداقة سلطان مسقط.

وعلى أى حال فقد أبلغ المقيم البريطانى السلطان بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تمده بالمساعدة المطلوبة، كما أنها لا تستطيع الانتظار سنتين أو ثلاث سنوات حتى يموت الإمام[١]. إذ كان السلطان قد كتب إلى المقيم البريطانى يؤكد له اقتناعه بأن قبائل الداخل ستنتخبه إماماً بعد وفاة الخليلى. ومع ذلك فقد صرح السلطان فى رسالته إلى المقيم البريطانى أنه لا يريد أن يستبقى على نظام الإمامة

---

(١) R/15/1/35/35 Muscat-Omani Relations- Agency to Residency 18th July, 1945.

وإنما سيعمل على إلغائه وربط مقاطعات عمان بسلطنة مسقط تحت نظام الحكم الوراثى[1]، وهو الأمر الذى تحقق للسلطنة فى وقتنا الحاضر.

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن عدلت عن موقفها باتجاهها إلى مساعدة السلطان وتزويده بالذخيرة والسلاح وقيادة بريطانية لمد سيطرته على الداخل[2]. وأصبح الموقف منذ عام ١٩٤٥ يهدد بالتدخل المسلح، وقد وضح ذلك فى عمليات الاستطلاع الجوى التى قامت بها قوات سلاح الجو الملكى البريطانى لمقاطعات عمان الداخلية[3]، وبإرسال شحنات كبيرة من السلاح والذخيرة إلى سلطنة مسقط. وترتب على تدخل قوات السلطنة ـ التى تساندها الحكومة البريطانية ـ فى مقاطعات عمان الداخلية، احتدام قضية الإمامة وظهورها فى المجالين العربى والدولى وذلك فى خلال النصف الثانى من حقبة الخمسينيات[4].

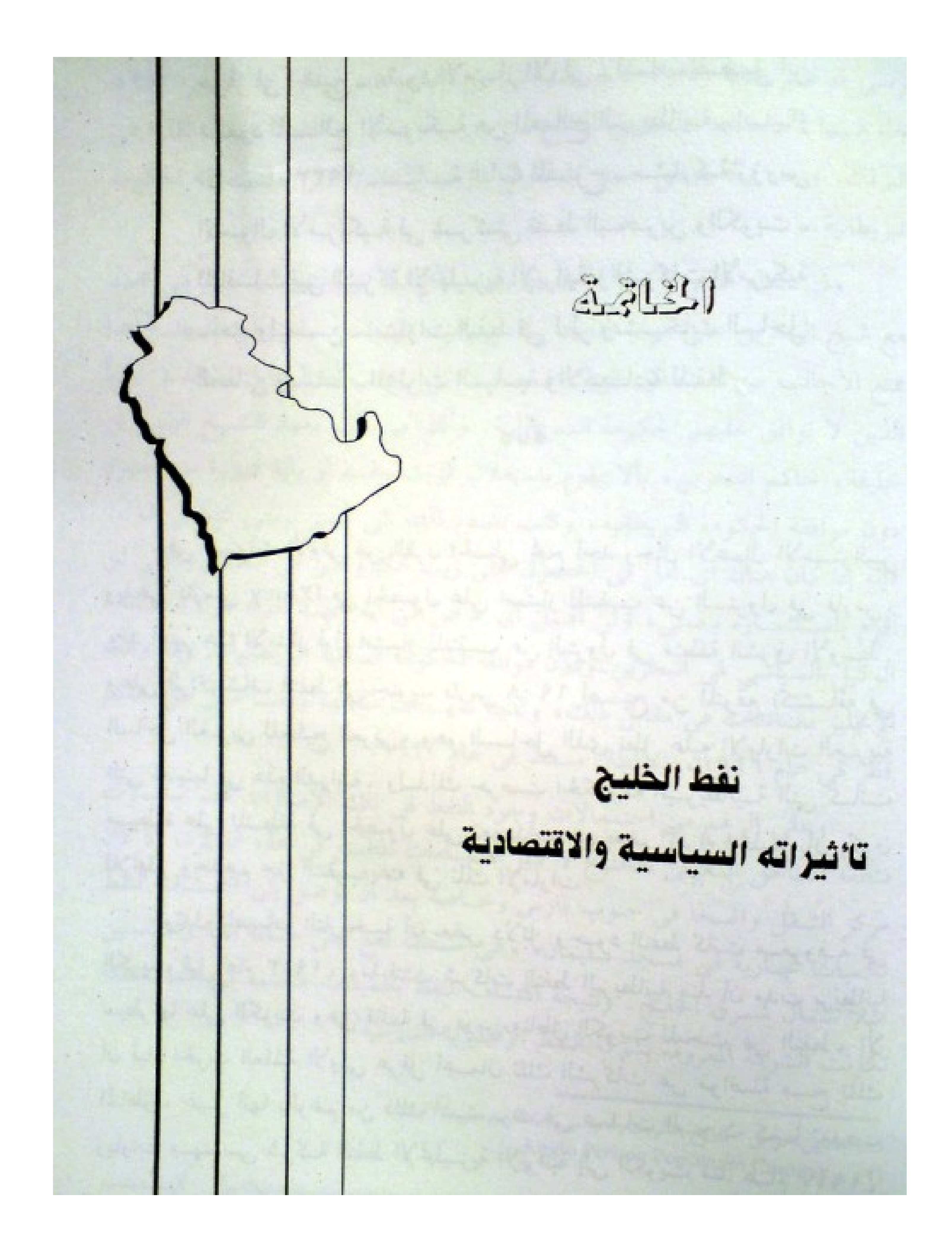
---

(١) Ibid., Secretary of State for India to the Political Resident 8th July, 1946.

(٢) Ibid., Residency to Agency 25th April, 1946.

(٣) Ibid., Residency to Secretary of State for India 24th May, 1947.

(٤) انظر دراستنا عن الأصول التاريخية للقضية العمانية، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد الثانى عشر ١٩٦٦.


الخاتمة
نفط الخليج
تأثيراته السياسية والاقتصادية

تعهدات الشيوخ لبريطانيا - الشركة الشرقية والعامة - نشاط هولمز فى الخليج - عقود الامتياز الأولى - أسباب تفضيل ابن سعود المصالح الأمريكية عن المصالح البريطانية - امتياز الإحساء ١٩٣٣ - سياسة الباب المفتوح - مشاركة رؤوس الأموال الأمريكية فى شركتى نفط البحرين والكويت - المنافسات بين الشركة الإنجليزية الإيرانية والشركات الأمريكية - بعثة وليمسن - امتيازات النفط فى قطر ومشيخات الساحل العمانى ومسقط - المؤثرات السياسية والاقتصادية للنفط.

***

فى السنوات الأولى من القرن الحالى نجح أحد رجال الأعمال الأستراليين ويدعى دارسى D'Arcy فى الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول فى فارس، وقد اعتبر هذا الامتياز أول امتياز للتنقيب عن البترول فى منطقة الشرق الأوسط. وعلى أثر اكتشاف النفط فى جنوب فارس ١٩٠٨ أصبح من المتوقع اكتشافه فى الساحل الغربى للخليج العربى، وهو الساحل الذى تطل عليه الإمارات العربية التى تعنينا فى هذه الدراسة، ولذلك حرصت الحكومة البريطانية التى كانت مسيطرة على المنطقة فى الحصول على تعهدات من بعض أمراء الخليج بأن يكون للإنجليز وحدهم حق التنقيب عنه فى تلك الإمارات.

وتدل المصادر التاريخية أن بعض دلائل وجود النفط كانت معروفة فى الكويت قبل عام ١٩١٣، وما فتئت شركات النفط البريطانية منذ أن مدت بريطانيا سيطرتها على الكويت وهى قائمة فى درس مناطق الكويت للبحث عن النفط، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى عرقل أعمال تلك الشركات عن مواصلة مسح تلك المناطق، غير أنها بالرغم من ذلك استمرت فى عمليات البحث كما تعددت زيارات مهندسى شركة النفط الإنجليزية الإيرانية إلى الكويت منذ عام ١٩١٧،

ورفعوا تقاريرهم المسهبة والمبشرة بالأمل[١]. ولدينا أول ذكر لوجود النفط فى الكويت فى رسالة بعث بها الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٥ إلى السير برسى كوكس Percy Cox المقيم السياسى فى الخليج العربى فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٣ جاء فيها استعداده لتسهيل اطلاع من سيرسله على المكان الذى به «القار» فى البرقان، ويعده بألا يعطى امتياز لاستخراج الزيت لأحد إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية.

وفى العام التالى (١٩١٤) استطاعت الحكومة البريطانية أن تصل إلى تعهد مع شيخ البحرين على غرار التعهد الخاص بشيخ الكويت، ولم يكن التعهد خاصا بمنع الأجانب من استغلال الزيت فحسب، بل وبحرمان الرعايا الإنجليز أيضاً الذين لا توافق عليهم الحكومة البريطانية. وأكثر من ذلك تعهد الشيخ عيسى بن خليفة، حاكم البحرين، بألا يقوم باستغلال الزيت بنفسه أو بأية صورة من الصور دون موافقة الحكومة البريطانية، وكتب بصدد ذلك إلى السير برسى كوكس يقول: «إنه إذا كان هناك أى أمل فى الحصول على زيت الكيروسين فى منطقتى، فإنى لن أقوم باستثماره بنفسى، ولن أقبل أى عرض من أية جهة حوله دون استشارة الوكيل السياسى فى البحرين،ودون موافقة الحكومة السامية البريطانية». وقد وعده الإنجليز بعائدات فى مقابل ذلك، ولدينا تعهدات مشابهة وقعت من قبل حاكم قطر فى عام ١٩١٦، وسلطان مسقط فى عام ١٩٢٣.

وعلى الرغم من احتمالات وجود النفط فى تلك الإمارات فقد استمرت منطقة الساحل الغربى للخليج لا تثير اهتمامات المنقبين فى هذه الفترة، إذ كان مركز الثقل واضحا فى جنوب فارس وخاصة بعد أن توصل إلى اكتشاف النفط بكميات تجارية فى مسجد سليمان، وهى منطقة تقع على مسافة مائة وخمسين ميلا شمال شرق الخليج. ونتيجة اكتشاف النفط بكميات ضخمة فى هذه المنطقة تكونت الشركة المعروفة بشركة النفط الإنجليزية الفارسية[٢].

---

(١) حسين خزعل: تاريخ الكويت السياسى جـ ٤ ص ص ٢٢/ ٢٨.

(٢) Anglo Persian Petroleum Company.

وقد أضفى تحول الأسطول البريطاني من استخدام الفحم إلى استخدام البترول أهمية كبيرة على مركز الشركة فيما يختص بزيادة إنتاجها[1]، والجدير بالذكر أن بريطانيا كانت أول دولة أدركت أهمية البترول فى الحرب، وذلك حينما أكد الأدميرال فيشر Fisher على المزايا التى تترتب على استخدام الزيت بدلا من الفحم فى تسيير الأسطول البريطاني، وكان من أبرز الداعين إلى ضرورة هذا التحول الذى بدأ فعلا منذ عام ١٩١٠ . وفي عام ١٩١٣ اتخذ ونستون تشرشل رئيس البحرية البريطانية خطوة أكثر إيجابية بقرار أصدره في ذلك العام كان يقضى بالتحول النهائى إلى استخدام الزيت، ولما كان هذا التحول قد حدث فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة، فقد كان من الطبيعى أن تبدى الحكومة البريطانية - بعد إعلان الحرب - اهتماما متزايداً بشركة البترول الإنجليزية الفارسية[2]. وبتأثير ونستون تشرشل ساهمت الحكومة البريطانية بـ ٧٠٪ من أسهم الشركة، وكان الهدف من ذلك في بداية الأمر ضمان الوقود اللازم للأسطول البريطاني، وإن كان قد ترتب على ذلك نتائج إستراتيجية وسياسية على درجة كبيرة من الأهمية، إذ تركزت الإستراتيجية البريطانية خلال السنوات الأولى من الحرب فى شمال الخليج وجنوب فارس والعراق، على حماية آبار النفط فى مسجد سليمان، ومعامل التكرير التابعة لها في عبدان[3].

أما من الناحية السياسية فقد ترتب على مساهمة الحكومة البريطانية فى أسهم الشركة أن أصبحت طرفا فى جميع المنازعات التى نشبت بعد ذلك بين الشركة وإيران، وظهر تدخل الحكومة البريطانية أكثروضوحاً عند تأميم حكومة مصدق للنفط فى عام ١٩٥١[4].

---

(١) لونزوسكى : البترول والدولة فى الشرق الأوسط ص ١٧.

(٢) Oil & The Middle East Cf. Aramco Handbook, Published by the Arabian -American Oil Company, Dahran 1964 p. 67.

(٣) انظر دراستنا عن المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربى مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد ١٥/١٩٦٩.

(٤) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ص ٢٨٩/ ٢٩٠.

أما عن إمارات الخليج العربى فلم يستغل فيها النفط إلا بعد فترة متقدمة نسبيا من استغلاله فى فارس، فإذا مررنا بسنوات الحرب العالمية الأولى نجد أن أحدا لم يتقدم للحصول على امتيازات للتنقيب حتى فى السنوات القليلة التى أعقبت تلك الحرب، وربما يعزى ذلك إلى أن الاستقرار السياسى لم يكن قد تحقق فى الجزيرة العربية نتيجة لصراعات الأمير عبد العزيز بن سعود ضد آل الرشيد من ناحية وضد الأشراف الهاشميين من ناحية أخرى[1]. ولما كان الاعتقاد فى ذلك الوقت أن النفط لا يوجد على مقربة من السواحل وإنما يوجد فى الداخل فإن ذلك كان يتنافى مع السياسة التى التزمت بها الحكومة البريطانية منذ أوائل القرن التاسع عشر بعدم التوغل فى الداخل، وكان ذلك من المبادئ المقررة ولو على الأقل من الناحية النظرية فى السياسة البريطانية. ولا شك أن اكتشاف النفط بكميات كبيرة فيما بعد، بالإضافة إلى تقدم وسائل النقل الجوى كان له أثر كبير فى زحزحة الحكومة البريطانية عن سياستها هذه منذ الثلاثينيات من هذا القرن.

وتعلل الوثائق التى تناولناها حرص الحكومة البريطانية فى الحصول على تعهدات من شيوخ الخليج بألا يمنحوا امتيازات فى أراضيهم إلى أى شخص دون موافقتها إلى عاملين، أولهما حماية الحكام من النشاط المريب لبعض صائدى الامتيازات الذين انقضوا قبل الحرب العالمية الأولى على مقاطعات الإمبراطورية العثمانية، وثانيهما منع تسلل النفوذ الأجنبى فى الخليج وذلك بقصر منح الامتيازات إلى شركات بريطانية، ولذلك نص فى التعهدات المقدمة من شيوخ الخليج على أنه لابد من موافقة المقيم البريطانى فى الخليج على أى امتياز يمنحه هؤلاء الشيوخ خاصاً باستغلال النفط فى إماراتهم[2].

وعقب الحرب العالمية الأولى تقدمت الشركة الإنجليزية الفارسية I.P.C. للحصول على امتيازات خاصة بالنفط فى إمارات الخليج، ولكن قبل أن تصل الشركة إلى توقيع أى امتياز كان الماجور هولمز Holmes قد نجح فى الحصول على

(١) Longrigg: Oil in the Middle East p. 98.

(٢) C.O. 727/1923 Vol. 3Minutes by C.O 1st Sept. 1923 Oil Concessions in the Persian Gulf.

عدة امتيازات من شيوخ البحرين والكويت، وكذلك من ابن سعود لصالح الشركة التى يمثلها وهى الشركة الشـرقية والعامة Eastern & General Syndicate Co. ولما كانت الحكومة البريطانية تساند شركة النفط الإنجليزية الفارسية بحكم مساهمتها فيها فقد ساءها أن تتفوق عليـها شركة منافسة لها، ولذلك كتب الكولونيل تريفور Trevor، المقيم السياسى فى الخليج، إلى جميع الشـيوخ الذين وقعوا امتيازات مع هذه الشركة بأن الحكومة البريطانية لن توافق على هذه الامتيازات باعتبارها مضادة لتعهداتهم معها، وأن الشركة الشرقية والعامة ليست من الشركات المعتمدة من قبل الحكومة البريـطانية، كما أنها لا تـتمتع بالخبرة فى إنتـاج النفط، ولا بالمركز المالى المحترم الذى تتمتع به شركة النفط الإنجليزية الفارسية.

وعلى أى حـال فإن عـام ١٩٢٢ يسـجل لنا أول مـحاولة للـحصـول على امتـيازات للتنقـيب على النفط فى السـاحل الغربى للخليج، ويرتبط ذلك بـظهور فرانك هولمز الذى شـاءت الظروف أن يرتبط اسمـه بأكبر مـسـتودعات النفط فى العالم، وذلك بنجاحه فـى الحصول على عدة امتيازات اسـتكشافية Exploratory Concessions فى كل من الإحـسـاء والكويت والبـحـرين والمنطقـة المحـايدة بين الكويت والسعودية. ومما يذكرأن ابن سعود حـاول ضم جميع شبه جزيرة قطر إلى امتياز الإحساء، ولكنه إزاء تدخل كوكس وافق على أن تنتهى حدوده الشرقية عند خط يمتد من جنوب رأس خليج سلوى، كما أنه اكتـفى بمنح الامتياز فى مقاطعة الإحساء باعتبارها القـسم الأكثر تحضراً فى ممتلكاته[١]. أما امتيـاز المنطقة المحايدة بين الكويت ونجد فيـبدو غامضا بعـض الشىء، فيذكر ديكسون أن الشـيخ أحمد الجابر شـيخ الكويت، لم يجار ابن سـعود فى الامتـياز الذى منحه لهـولمز بسبب احتجاجه على اتفاقية العقير ١٩٢٢، واعتباره المنطقة المحايدة تابعة له، وعدم قبوله مناصفة الاستغلال فيها بينه وبين ابن سعود[٢]، ولذلك أثار هذا الامتياز مجادلات عنيفـة فيما بيـن الحكومتين البريطـانية والأمريكية، وذلك حـينما رغبت الشـركة

(١) F.O. 371/11444 British Residency & Consulate General Bushire to H.M's Secretary of State for Colonies 9th June 1926.

(٢) C.O. 727/1923 Minutes by C.O. 1st Sept. 1923 Oil Concessions in the Persian Gulf.

الشرقية العامة، تحويل هذا الامتيــاز إلى شركة بترول الخليج الشرقية، وهى شركة أمريكية، إذ طعنت الحكومة الـبريطانية فى شرعية الامتـياز الذى تحصل عليه هولمز بحجة أن ابن سعود منح بمفرده الامتياز للشركة الشرقية والعامة دون الحصول على موافقة شيخ الكويت[١]. ولكن يستدل من الوثائق الخاصة بالمنطقة المحايدة، أن ابن سعـود أرسل مشروع الامتـياز إلى شيخ الكويت للتـوقيع عليه كمـا تقضى بذلك شروط اتفاقـية العقير، وهى الاتفاقـية التى عقدت بوساطة الحكومـة البريطانية فى عام ١٩٢٢، والتى تـرتب عليها ظـهور المنطقة المحـايدة بين الكويت والإحـساء، ولكن شيخ الكويت تردد فى المـوافقة على الامتـياز قبل أن يستطلع رأى الحكومة البـريطانية. وفى المذكـرات المتبـادلة بين الحكومتـين الأمريكيـة والبريطانيـة نفت الحكومة البـريطانية حـدوث أية موافقـة من قبل شـيخ الكويت على الامتـياز[٢]، وأكدت أن ابن سعود منح امتـياز المنطقة المحايدة دون الحصول على موافقـة مسبقة من شيخ الكويت[٣]. غير أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن نصحت شيخ الكويت بمشاركة عبد العزيز بن سعود فى التوقـيع على الامتياز ليس بهدف اهتمام الحكومة البريطانية بالامتياز فى حد ذاته، وإنما بقصـد المحافظة على تسوية العقير خوفاً من أن يؤدى انفراد ابن سعود بمنح الامتياز إلى خرق صريح لشروط التسوية، وهذا هو ما أمكننا استنتاجه من مذكرة ديكسون عن المنطقة المحايدة فى عام ١٩٢٤[٤].

وكان هولمز ـ الذى حصل علـى عقود الامتيـاز الأولى ـ فى الأصل مهندساً إنجليزيا بدأ حـياته بالعمل فى مناجم الذهب فى نيوزيلندا والمكـسيك، ثم عاد إلى إنجلترا حـيث التحق بخدمـة البحرية الـبريطانية، ومـا لبث أن وجه اهتمـامه إلى الثروات البترولية المتوقعة فى الشرق فـأقنع جماعة من رجال الأعمال بإنشاء شركة سجلت فى لندن عام ١٩٢٠ باسم الشركة الشرقيةوالعامة المحدودة TheEastern & General Syndicate Ltd.، وكان يرأس هذه الشركة إدموند دافيز Edmund Davis،

(١) C.O. 727/1923 Minutes by C.O. 1st Sept. 1923 Oil Concessions in the Persian Gulf.

(٢) F.O. 371/16871Petroleum in Saudi Arabia.

(٣) F.O. 371/16870 Oil in Hasa & Kuwait. Note dealing with the History of the Hasa & Kuwait Neutral Zone Concession Prepared by Colonial Office 5th April 1933.

(٤) F.O. 371/16817 Kuwait - Nejd Neutral Zone Concession of 1923.

وكانت تتكون من أربعة عشر شركة إنجليزية تهتم باستغلال النفط إلى جانب القيام بمشروعات التنمية[١]. وقد وقع اختيار الشركة على هولمز ليكون ممثلا لها فى منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الاهتمام الذى أبدته الشركة بالنفط فقد ثبت فيما بعد أن هذه الشركة لم تكن متخصصة فى استغلال النفط قدر اهتمامها فى الحصول على أكبر عدد ممكن من الامتيازات وبيعها إلى الشركات المتخصصة. ولذلك لم تكن الشركة الشرقية تتمتع بمركز محترم بين شركات النفط العالمية[٢].

وقد عرض لنا جون فيلبى Philby لأول امتياز تحصل عليه فرانك هولمز وهو امتياز الإحساء، وذلك فى كتابه الذى نشر بعد وفاته بعنوان مغامرات الزيت العربية[٣] Arabian Oil Ventures، فذكر أنه فى شتاء عام ١٩٢٢ حضر هولمز المباحثات التى كانت تجرى بين السير كوكس والأمير عبد العزيز بن سعود فى مؤتمر العقير، وكان هذا المؤتمر قد دعا إليه كوكس بهدف تسوية الحدود بين نجد والكويت والعراق، وانتهز هولمز الفرصة ليطلب من ابن سعود منح الشركة الشرقية والعامة امتيازات للتنقيب عن النفط فى مقاطعة الإحساء. وعلى الرغم من أن عبدالعزيز بن سعود تردد فى منح الامتياز عملا بنصيحة كوكس الذى كان يرتاب فى هولمز وخاصة أنه كان يتردد على زيارة ابن سعود فى عاصمته بالرياض برفقة بعض الأمريكيين، إلا أن هولمز استطاع فى نهاية الأمر أن يقنع ابن سعود بمنحه امتيازا استكشافيا فى مايو ١٩٢٣ فى مقابل إيجار سنوى قدره ألفان من الجنيهات، وأن يصير الامتياز قابلا للمفعول ابتداء من شهر أغسطس من نفس العام[٤].

ويفسر البعض الصعوبة التى واجهها هولمز فى حصوله على امتياز الحسا بمنافسة شركة النفط الإنجليزية الفارسية التى كانت تؤازرها الحكومة البريطانية باعتبارها شريكة فى أسهمها. وكانت الشركة ترغب فى الحصول على الامتياز.

---

(١) F.O. 371/8944 Extract from the Political Agency, Bahrein news No. 64 for the Period ending 21st November 1922.

(٢) Philby Arabian Oil Ventures p. 24.

(٣) Ibid.

(٤) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century, see Oil 1900-1939.

والجدير بالذكر أن السير أرنولد ويلسن Wilson، الذى كان مندوبا سامياً فى العراق، كان يمثل شركة النفط الإنجليزية الفارسية، وقد حضر بنفسه جانباً من اجتماعات العقير. وقد أوعز برسى كوكس للأمير عبد العزيز بن سعود بأن يعتذر لهولمز بشأن منح الامتياز وبأنه لا يستطيع أن يصل إلى قرار فيما يتعلق بهذا الموضوع إلا بعد استطلاع رأى الحكومة البريطانية، وكان مما ذكره كوكس لابن سعود أن هولمز لم يأخذ موافقة الحكومة البريطانية على نشاطه فى الخليج. كما أن الشيوخ الذين منحوه امتيازات فى إماراتهم خرقوا تعهداتهم مع بريطانيا، ومن ناحية أخرى أن شركة النفط الإنجليزية الإيرانية كانت قد حصلت على موافقة الحكومة البريطانية بالعمل فى المنطقة قبل أن يتقدم هولمز بطلب امتيازات فيها[١]. كما حرص كوكس على أن يوضح لابن سعود بأن الشركة الشرقية والعامة التى يمثلها هولمز ليست من الشركات المتخصصة، وقد تبيع الامتياز لآخرين لاترضى عنهم الحكومة البريطانية. والواقع أن هولمز لم يحظ بإهتمام كوكس الذى اعتبر وجوده فى العقيرضد مصالح الحكومة البريطانية. وأعد كوكس لابن سعود ردا مقترحا يتضمن اعتذاراً عن منح هولمز امتياز الإحساء، إلا أن ابن سعود رفض الاستجابة لكوكس بالنظر لما عرضه هولمز من شروط سخية، كما أن ابن سعود اعتمد أيضا على نصيحة أمين الريحانى،[٢] وهوكاتب لبنانى معروف اشتهر بإخلاصه لابن سعود، وإن كنا نميل استنتاجا من الوثائق التى تناولناها أنه كان أكثر تمثيلا للمصالح الأمريكية فى المنطقة[٣].

وقد أثار منح ابن سعود امتياز الإحساء للشركة الشرقية العامة ثائرة شركة النفط الإنجليزية الفارسية، ففى رسالة احتجاج أرسلتها الشركة الأخيرة إلى وكيل وزارة المستعمرات البريطانية أوضحت فيها استياءها من منح ابن سعود الامتياز للشركة الشرقية والعامة مؤكدة الحقوق التى سبق أن استحوذت عليها من السلطات

(١) C.O. 727 Vol.8, 1924 draft Letterfrom Cox to Sir Imam Bin Saud.

(٢) Rihani, Ibn Saud of Arabia p. 158.

(٣) F.O. 371/8944High Commissioner of Iraq to the Secretary of State for the Colonies 23rdDecember 1922.

العثمانية فى البصرة عام ١٩١٣، والتى حصلت بمقتضاها على امتياز لاستغلال النفط فى الإحساء بموجب طلب كانت قد تقدمت به إلى تلك السلطات قبل أن يحتل ابن سعود مقاطعة الإحساء فى نفس ذلك العام. وتمسكت الشركة بحقها فى مواصلة التنقيب، وأنه ينبغى على ابن سعود باعتباره وريثا للدولة العثمانية فى منطقتى نجد والإحساء أن يلتزم بالامتياز الذى استحوذت عليه الشركة فى التنقيب عن النفط فى تلك المناطق(١). كما أرسل السير أرنولد ويلسن مبعوثا خاصا إلى ابن سعود فى عاصمته بالرياض وذلك بقصد حثه على إلغاء الامتياز الذى منحه هولمز، ولكن ابن سعود اعتذر بأن شروط هولمز قبلها مجلس الأعيان برئاسة والده ولا يستطيع إلغاءها، وإنما لو عرض ويلسن نفس الشروط التى عرضها هولمز لربما تغير الموقف(٢).

ويعتبر امتياز الحسا الذى تحصل عليه هولمز فى عام ١٩٢٣ أول امتياز منح للتنقيب عن النفط فى منطقة الخليج العربى، وقد تحدد أجل الامتياز بسبعين عاما عند انتهائها تصبح جميع الإنشاءات ملكا للسلطان. والجدير بالملاحظة أن هذا الامتيازكان يشتمل تقريبا على نفس المساحة التى استغلتها فيما بعد شركة الزيت العربية الأمريكية، هذا بالإضافة إلى ما كانت تستحوذ عليه الشركة فى عقد امتيازها الذى تحصلت عليه فى عام ١٩٣٣ على مساحات أوسع للتنقيب عن النفط فى شرق الجزيرة العربية.

وقد نص امتياز الاحساء على أنه إذا نشب نزاع بين الطرفين يكون التحكيم فيه من اختصاص إحدى الهيئات الدولية، أو رئيس غرفة تجارة لندن طبقاً لشروط قانون التحكيم الصادر فى عام ١٨٨٩. كما نص الامتياز أيضا أن تدفع الشركة الشرقية مبلغ ألفين من الجنيهات مقدما و ٢٠٠٠ جنيه سنوياً إلى جانب ٢٠٪ من الارباح إلى أن يتم التوصل إلى استخراج النفط بكميات تجارية(٣).

---

(١) F.O. 371/ 8944 Oil Concessions in Bin Saud's territory, from the Anglo - Persian Oil Company to the Under Secretary, Colonial Office 15th November 1922

(٢) C.O. 727.5.
رسالة من ابن سعود إلى السير ارنولد ويلسن فى ١٧ رمضان ١٣٤١ - ٣ مايو١٩٢٣.

(٣) F.O. 371/1687 Agreement between Bin Saud & Frank Holmes, May 1923 see also Philby, Arabian Oil Ventures pp. 64-65.

وعقب حصول الشركة الشرقية والعامة على امتياز الإحساء قامت بعدة عمليات استكشافية فى المنطقة، ولكنها لم توفق فى العثور على الزيت، ولذلك بذلت الشركة عدة محاولات لإغراء الشركات الأخرى لتحل محلها بعد أن خسرت أربعة الاف من الجنيهات قيمة الإيجار عن ستتين متعاقبتين إلى جانب تكاليف التنقيب التى قدرت بأكثر من ثلاثين ألف جنيه. والجدير بالذكر أن امتياز الإحساء جدد مرتين إلى أن ألغى نهائيا فى عام ١٩٢٨[١].

وعلى الرغم من فشل هولمز فإن محاولته تسجل مع ذلك أول محاولة رائدة للتنقيب عن النفط فى الساحل الغربى للخليج. وبفشل هذه المحاولة ظلت المنطقة دون استغلال حتى منح ابن سعود حقوق التنقيب عن النفط لشركة أرامكوفى عام ١٩٣٣[٢]، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

ولم يقتصر نشاط هولمز على الاحساء وإنما تعدى نشاطه الكويت والبحرين حيث حصل على امتياز للتنقيب فى هاتين الإمارتين[٣]. وقد نجح هولمز فى الحصول على عقد امتياز البحرين فى عام ١٩٢٥على الرغم من الصعوبات التى واجهها، نتيجة تردد شيخ البحرين فى منح الامتياز بسبب تحريض الوكيل البريطانى، ومع ذلك فقد اضطر الماجور دلى Dully أن يوقع بنفسه عقد الامتياز نيابة عن شيخ البحرين، وذلك طبقا لتعهد شيخ البحرين فى مايو ١٩١٤ بألا يمنح أحداً حق التنقيب عن النفط إلا بموافقة الحكومة البريطانية[٤]. وفى سبتمبر ١٩٢٨ أرسلت الشركة الشرقية والعامة إلى وزارة الهند تستفسر منها عن وضع البحرين، وعن مدى جدية مطالبة إيران بها لأن الادعاءات الإيرانية تضع صعوبات

---

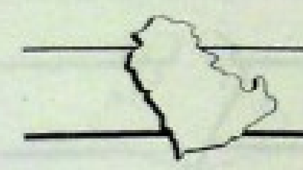
(١) Marlowe, op. cit., p. 93 see also Longrigg, Oil in the Middle East,p. 100.

(٢) The Dramatic Story of Oil in Saudi Arbia by Von Don Witty pp. 26-28 .

(٣) F.O. 371/8944 Cf. Major Holmes, An account of his visit to the Persian Gulf.

انظر نص الاتفاق بين الشيخ حمد بن عيسى والشركة الشرقية العامة.

(٤) F.O. 371/17919. Persian Gulf Concessions in Bahrein & kuwait, Correspondence 1926-1931.



كبيرة أمام الشركة فى الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار البترولى وذلك فى حالة تبعية البحرين للحكومة الإيرانية[1].

وفى الكويت بدأ هولمز نشاطه بتظاهره بتنفيذ برنامج للبحث عن المياه العذبة، وفى خلال ذلك حاول الجيولوجيون التابعون لشركته معرفة إمكانيات وجود النفط فى الكويت بتحرى الظواهر الأرضية، وقد لفت نظرهم ما كان يعرف بالبركان الطينى ووجود الرمال الممتزجة بالقار فى منطقة البرقان والتى استخدمت من قبل الحلفاء لتعبيد الطرق أثناء الحرب العالمية الأولى. وبعد أن تأكد وجود النفط نجح هولمز فى الحصول على حق امتياز للتنقيب عنه فى مناطق لم تحدد تحديداً واضحاً. ومما يذكر أن الحكومة البريطانية قد حاولت أن تحصل على تعهد من شيخ الكويت بعدم منح استغلال النفط فى أراضيه إلا لشركة دارسى (شركة النفط الإنجليزية الإيرانية)، وكذلك حاولت أيضاً بالنسبة للبحرين ومسقط مذكرة لهم بالتعهدات الخاصة بضرورة موافقة الحكومة البريطانية قبل منح أى امتياز بترولى[2].

وبالفعل تقدم السير أرنولد ويلسن بمشروع عقد عدة امتيازات لصالح الشركة الإنجليزية الإيرانية إلى كل من ابن سعود وشيخى الكويت والبحرين فى عام ١٩٢٣[3]. كما أن السلطات البريطانية فى الخليج كانت تمارس ضغوطها على شيوخ المنطقة للوصول إلى اتفاقيات مع الشركة، كما أوفدت الشركة من جانبها مبعوثين إلى الشيوخ، ولكن وضح أن هناك عدم ثقة من جانب هؤلاء الشيوخ بتلك الشركة لاعتقادهم بأنها شركة حكومية، وعلى ذلك فسوف تتدخل فى شئونهم أكثر من أية شركة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك أن الشركة لم تكن تهتم بالنفط فى منطقة الخليج على الأقل فى ذلك الوقت بالذات وإنما كانت كل ما

---

(١) F.O. 371/12998 Eastern & General Syndicate to the Secretary of State for India 24th Sept., 1928.

(٢) C.O.727/6 Vol 2 Resident Persian Gulf to Secretary of State for India 18th May 1923.

(٣) F.O. 371/8945 Draft agreement between Sheikh Ahmed El Jabir and D'Arcy Exploration Company 1923.

تهدف إليه هو إبعاد أية منافسة لها فى المنطقة. وعلى الجانب الآخر كان هناك تخوف من قبل الحكام بما قد يترتب على نشاط الشركة من إضرار باقتصاديات الغوص وزيادة عدد الأجانب بشكل كبير[1]. وإذا ماتجاوزنا كل تلك الاعتبارات فإن الأمر الذى لاشك فيه أن ظهور الشركة الشرقية والعامة وشركة البترول الإنجليزية الإيرانية فى وقت واحد أعطى الفرصة لشيخ الكويت للمساومة فى العروض المقدمة إليه[2]. وإلى منحه الامتياز أخيراً للشركة الشرقية والعامة[3].

كذلك نجح هولمز، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فى الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط فى المنطقة المحايدة بين الكويت والإحساء، وكانت هذه المنطقة طبقاً لمقررات مؤتمر العقير تتساوى فيها الحصص الخاصة بكل من الكويت ونجد.

وقد بدأ هولمز اتصالاته بابن سعود حيث طلب منه أن يمنحه امتيازاً فى هذه المنطقة، ولكن ابن سعود لم يبت فى الأمر دون أخذ رأى الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت، وذلك لأن الحاكمين يتمتعان بحقوق متساوية فى المنطقة المحايدة وبذلك لا يحق لأى منهما أن يعطى امتيازاً دون موافقة الحاكم الآخر. وقد وافق الشيخ أحمد الجابر على منح الامتياز لهولمز ولم تبد الحكومة البريطانية أية معارضة وتم التصديق على الاتفاق فى عام١٩٢٤[4].

وبعد فترة وجيزة من التصديق على امتيازات الكويت والبحرين والإحساء والمنطقة المحايدة زارت هذه المناطق بعثة فنية من الجيولوجيين، وكان بعضهم من التابعين للشركة الإنجليزية الإيرانية، ولم يكن تقرير البعثة مشجعاً فقد تأكد لديها أن هذه المناطق لا تحوى بترولا وإن كانت غنية بالمياه الصالحة للزراعة، ولذلك

---

(١) C.O. 727/Vol. 10/1925 British Residency & Consulate General 28th Feb. 1915 to H.M's Principal Secretary of State for Colonies.

(٢) F.O. 371/8945 Resident to I.O. 20th June 1923.

(٣) Resident to C.O. 5th Feb. 1929Desire of Eastern & General Syndicate to Secure Oil Concessions in Kuwait.

(٤) F.O. 371/14455 Note on Petroleum Development in the Arabian Peninsula Prepared in Petroleum Dept. May 1938.

تنازلت الشركة الشرقية والعامة عن امتياز الحسا بينما رأت الاحتفاظ بامتيازات الكويت والبحرين، وبيعها إلى شركات أخرى.

وبالفعل اتجهت الشركة لعرض تلك الامتيازات على المموِّلين الإنجليز فى لندن، ولكنهم تباعدوا عنها ولم تقبل أية شركة الاشتراك فى تلك الامتيازات أو شراءها بما فى ذلك الشركة الإنجليزية الإيرانية التى ظهرت منافسة للشركة الشرقية والعامة فى بداية الأمر. وقد آثرت الشركة الشرقية والعامة الاحتفاظ بما تبقى لديها من امتيازات، وخاصة أنها قد تعرضت لخسائر فادحة من قبل التنازل عن امتياز الحسا، وهى ليست من الشركات الكبيرة ذات الاحتياطى الكبير المعد لمثل هذه الظروف. وقد تمسكت بامتياز البحرين بصفة خاصة على أمل بيعه لشركات أخرى[١]، واستمرت حتى عام ١٩٢٨ لا تعمل شيئاً فى البحرين سوى حفر الآبار الارتوازية للأهالى بأجور عالية، إذ كانت تتقاضى عن حفر كل بئر حوالى ٥٠ ألف روبية، ثم انخفض ما تتقاضاه إلى ٥ آلاف بعد أن استوردت إحدى الأسر فى البحرين وهى أسرة يوسف كانو آلة لحفر الآبار[٢].

ولما أخفقت الشركة فى الحصول على عروض مجزية عن امتياز البحرين من قبل الشركات البريطانية، يممت وجهها صوب العالم الجديد حيث عرضت الامتياز على بعض الشركات الأمريكية[٣]،وبالفعل بدأت شركة نيوجرسى Standard Of New Jerssey فى دراسة العرض، ولكنها تقاعست عن المضى فى التنفيذ لاحتمال التدخل البريطانى[٤]. هذا فضلا عن القيود المانعة التى تفرضها السياسة البريطانية بالإضافة إلى بعد المنطقة وخوف المخاطرة. كذلك لم تنجح شركة بترول بنسلفانيا فى الحصول على عقد الامتياز الخاص بالبحرين من الشركة الشرقية والعامة لأن البحرين كانت داخلة فى اتفاقية الخط الأحمر[٥]، إذ كانت شركة بترول بنسلفانيا مساهمة فى شركة نفط العراق.

(١) F.O. 371/31917 Memo. Concessions in Bahrein & Kuwait1926-1930.

(٢) الحاج عبد الله وليمسن: رحلة فى الخليج العربى ص ص ٢٢ - ٢٣.

(٣) F.O. 371/31917 Concessions in Kuwait & Bahrein 1926 - 1930.

(٤) Philby, Arabian Oil Ventures p. 62.

(٥) F.O. 371/31917 Concessions in Bahrein & Kuwait1926.

وأخيـرا، نجحت شركة سـتاندارد أويل أوف كاليفـورنيا Standard Oil of California فى الحصول عـلى الامتياز فى ٢١ ديسـمبر ١٩٢٨[١]، وذلك بعد أن تأكد لديها أن المنطقـة وإن كانت صغيرة، إلا أنها غنـية بالنفط. وهكذا يعد هولمز مسـئولا عن تدخل الشـركات الأمـريكية فى منطقـة الخليج إذ إنه بانتقـال امتـياز البحرين إلى الشركات الأمريكية يمكن تسجيل أول تدخل للشركات الأمريكية فى منطقة الخليج؛ بعـد أن كانت هذه المنطقة من المناطق المغلقة على الـنفوذ الإنجليزى وحده.

أما عن امتياز الكويت فقد تم بيعه لشركة أمريكية أخرى عرفت باسم شركة بترول الخـليج، التى اشتـركت مع شركة دارسى الـتابعة لشـركة النفط الإنجلـيزية الإيرانيـة فى تأسيس شركـة نفط الكويت المحـدودة، وقد نالت هذه الشـركة حق الامتيـاز فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ للتنقيب عن النفط فى جـميع الأراضى والسـواحل والجزر الكويتـية، وللمرة الثـانية دخلت الشركـات الأمريكية مـشاركة للشـركات الإنجليزية فى استغلال بترول الخليج.

ولاشك أن الولايات المتـحدة الأمـريكيـة كانت تهـدف إلى توسـيع آفـاق مصالحـها التجارية الخارجـية عقب الحرب العالميـة الأولى، ولذلك وجهت نظرها صوب الشـرق الأوسط باعتباره المنطقـة التى تتوافر فـيها الإمكانيات الواسـعة فى حقلى الاستغلال والتطوير. ولكن بريطانيا تذرعت بأن الولاياتَ المتحدة الأمريكية لم تشـترك فى التـوقيع على مـعاهدة فـرساى ١٩١٩، وبالنظر إلى أنهـا لم تكن عضواً فـى عصبة الأمم فلا يـحق لها أن تطلب الإسهام فى التطوير. واحـتجت الولايات المتحدة الأمـريكية من ناحيتـها على هذه السياسة الـتى أسمتها بـسياسة الحرمـان. كما أثارت اتفاقـية سان ريمـو، المنظمة للانتدابين الإنجليـزى والفرنسى والموقعة فـى عام ١٩٢٠، شكوك الحكومة الأمريكيـة وأدت بها إلى تسليم اللورد كيرزون Curzon، وزير الخارجيـة البريطانية، احتجـاجاً عنيفاً على الـسياسة التى

---

(٢) التكريتى: صراع البترول فى الخليج العربى ص ص ١٠١ - ١٠٣.

تتبعها بريطانيا فى العراق. وظلت وزارة الخارجية الأمريكية تمارس سياسة الضغط فى سبيل الحصول على اعتراف بالحقوق المتساوية لشركات النفط الأمريكية العاملة فى الأراضى الخاضعة للانتداب البريطانى حتى نجحت فى عام ١٩٢٧ فى أن تضمن مشاركة الشركات الأمريكية فى شركة البترول التركية إذ أخذت ما يقرب من ٢٣,٧٥٪ من مجموع أسهمها، وكان ذلك أول بداية لدخول رأس المال الأمريكى فى البلاد العربية.

وفى مارس ١٩٢٩ طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة البريطانية أن تصدر بياناً عن سياستها المتعلقة بالامتيازات فى الإمارات الواقعة على الخليج العربى. وأجابت وزارة الخارجية البريطانية بأنها قد تسمح للشركات الأمريكية بالمساهمة فى مثل تلك الامتيازات مادامت مقتنعة بالشروط المتعلقة بكيفية استخدام رءوس الأموال الأمريكية، وبحيث لا يترتب على المصالح الأمريكية أى إخلال بالمركز السياسى الذى تتمتع به الحكومة البريطانية فى هذه المناطق[(١)].

ويميل بعض المراقبين السياسيين إلى التركيز على النشاط الذى بذلته الولايات المتحدة الأمريكية للنفاذ إلى منطقة الخليج والجزيرة العربية واستخدامها عدة شخصيات مهدت لها عملية التدخل هذه من أمثال أمين الريحانى، وجون فيلبى، البريطانى الجنسية الذى استوطن شبه الجزيرة العربية، وتعمق فى شئونها وأجاد اللغة العربية وأعلن اعتناقه الدين الإسلامى.

ومن ناحية أخرى فإن النشاط الأمريكى يرتبط ارتباطا كبيراً بسياسة الباب المفتوح Open Door Policy، وهوالمبدأ الذى تمسكت به السياسة الأمريكية على أساس مساندتها للحلفاء فى الحرب العالمية الأولى، وعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية المقررة فى السياسة الأمريكية فى فترة ما بين الحربين العالميتين[(٢)]. وخلاصة هذه السياسة، كما عبرت عنها مذكرات الحكومة الأمريكية، هى ضرورة خضوع مواطنى مختلف الدول لنفس المعاملة وأن يقفوا على قدم المساواة فى البلاد

(١) زهرة قريث: الكويت كانت منزلى ص ص ٣٩/ ٤٠.

(٢) Huerwitz, Diplomacy In the Near & Middle East .Vol II

الخاضعة للانتداب، وأنه لا ينبغى منح امتيازمن شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعينه[1].

وقد تمسكت الحكومة الأمريكية بتطبيق هذه السياسة على منطقة الخليج العربى، ونجحت الولايات المتحدة فى أن تحصل بمقتضاها على امتيازات خاصة بالاستغلال، وإن كانت القاعدة التى طبقت فى الخليج العربى، باستثناء المقاطعات الشرقية من المملكة العربية السعودية،أن يحتفظ بالشخصية البريطانية للشركة، على الرغم من مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فيها. ولم تعترض الحكومة الأمريكية على تلك القاعدة إذ كانت السياسة الأمريكية تميل حتى الحرب العالمية الثانية إلى اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ بريطانية من حيث المسئولية السياسية والإستراتيجية.

ولما كانت سياسة الباب المفتوح تعتمد فى مضمونها على أنه من واجب الحكومة البريطانية كدولة مرشحة للانتداب على العراق أن تهيئ الفرص المتساوية لمواطنى جميع الشعوب، فقد طالبت الحكومة الأمريكية أن يكون لها نصيب فى شركة نفط العراق. وعندما أثار سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى لندن هذا الموضوع ردت وزارة الخارجية البريطانية أنه وإن كانت الحكومة البريطانية لا تعترض على هذه السياسة إلا أن شركة نفط العراق كانت قد تحصلت على الامتياز الخاص بها من الدولة العثمانية، وأن هذا الامتياز لا يزال ساريا وينبغى على الحكومة الأمريكية احترامه. وردت وزارة الخارجية الأمريكية بأن كتاب الصدر الأعظم الصادر فى عام ١٩١٤ لا يمكن أن يشكل عقد امتياز فى حد ذاته، واقترحت رفع الأمر إلى إحدى الهيئات الدولية بهدف التحكيم فيما يختص بوجهات النظر البريطانية والأمريكية المتباينة. وعلى أى حال فقد تم التوصل إلى حل وسط عندما وافقت الحكومة البريطانية على السماح للمصالح الأمريكية بالمساهمة فى شركة البترول التركية (العراقية)، ويبدو أن الشركة قد اعترفت ضمنياأن كتاب الصدر الأعظم لايشكل امتيازا يمكنها الاعتماد عليه، وذلك عندما تفاوضت مع الحكومة

---

(١) محمد جواد العبوسى: البترول فى البلاد العربية، معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٥٦.

العراقية بهدف منحها امتيازا جديدا فى عام ١٩٢٥، وباشتراك بعض الشركات الأمريكية فى نسبة من أسهم شركة نفط العراق، أصبح النشاط الأمريكى أكثر وضوحاً فى منطقة الخليج. ففى عام ١٩٢٧ أوفدت شركة بترول الخليج Gulf Oil Company بعثة جيولوجية تابعة لها للتنقيب عن النفط فى جزر البحرين، ولما كانت نتيجة التقرير مشجعة لاحتمالات الاستغلال دخلت هذه الشركة مساهمة مع الشركة الشرقية والعامة ثم تحول امتياز البحرين إليها بعد انتهاء أجل الامتياز الذى تحصلت عليه الشركة الشرقية والعامة[١]، وبذلك أصبحت شركة بترول الخليج هى القائمة على حقوق الاستغلال والتنقيب فى البحرين خلفا للشركة الشرقية والعامة[٢]. ومع ذلك فإن شركة نفط الخليج لم تتمكن من الاحتفاظ بامتيازها لأكثر من عام واحد إذ سقط الامتياز تلقائيا عقب توقيع اتفاقية الخط الأحمر فى عام ١٩٢٨[٣] Red Line Agreement ، وكان من المفروض على الشركة أن تقدم امتيازها إلى شركة نفط العراق التى كانت تشترك فيها باعتبارها عضواً فى المجموعة الأمريكية المكونة للشركة، على أساس أن البحرين تقع ضمن منطقة الخط الأحمر، وبالتالى أصبحت محظورة بشكل فردى على الشركات المساهمة فى شركة نفط العراق باعتبار أن اتفاقية الخط الأحمر كانت تحتوى على تعهد من قبل المساهمين فى الشركة العراقية بألا يقوموا بأى عمل فردى فى المناطق التى كانت داخلة ضمن حدود الدولة العثمانية. وإن كان يلاحظ استثناء كل من مصر والكويت، وسبب استثناء مصر يرجع إلى أن هناك شركة إنجليزية كانت قد بدأت فى استغلال النفط بها قبل تكوين الشركة التركية، أما عن سبب استثناء الكويت فيرجع إلى الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية التى كانت ترغب فى أن تحتفظ الشركة الإنجليزية الفارسية لنفسها بحق الاستغلال فى تلك الإمارة[٤].

(١) F.O. 371/17331 Colonial Office to Eastern & General Syndicate 16/9/1929.

(٢) Hamilton, Americans & Oil in the Middle East, 1962 see Chapter 6.

(٣) عقدت هذه الاتفاقية بين تسع شركات امريكية رسم بمقتضاها خط أحمر بالاتفاق مع شركة النفط العراقية حول البلاد العربية ماعدا مصر والكويت، واتخذت تلك الشركات قرارا بالمساهمة بصورة جماعية فى أية امتيازات جديدة، وقد استمر معمولا بهذه الاتفاقية حتى سقطت فى عام ١٩٤٨.

(٤) محمد جواد العبوسى: البترول البلاد العربية ص٣٤.

وهكذا كان من المحتم على شركة نفط الخليج أن تعرض امتياز البحرين على شركائها فى الشركة العراقية (التركية)، ولكن المجموعة المكونة لشركة نفط العراق لم تتحمس لهذا الامتياز، ولذلك حولت شركة نفط الخليج عقد امتيازها إلى شركة أخرى غير مساهمة فى شركة نفط العراق، وبالتالى لاتكون مقيدة باتفاقية الخط الأحمر. وبالفعل تم تحويل جميع الحقوق التى استحوذت عليها شركة نفط الخليج، والخاصة بامتياز البحرين إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا.

ويرى بعض المراقبين أن شركة نفط الخليج عرضت امتيازها بفتور شديد على شركة نفط العراق. وأن امتياز البحرين تحول إلى شركة أمريكية غير مساهمة فى شركة نفط العراق تفاديا لشروط اتفاقية الخط الأحمر ومحاولة الشركات الأمريكية ألا يخرج الامتياز من يدها. ويتضح ذلك من القرار الذى اتخذته المجموعة الأمريكية بمدينة شيكاغو ووافقت فيه على تحويل امتياز شركة نفط الخليج إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٨.

وكانت الصعوبة التى واجهها نقل الامتياز إلى شركة أمريكية أن المنطقة تعد من مناطق النفوذ البريطانى، ولذلك كان لابد من موافقة الحكومة البريطانية طبقا لتعهدات شيوخ البحرين الخاصة بذلك، ولما كان حصول الشركة الأمريكية على امتياز البحرين يعد مساسا بمركز بريطانيا فى المنطقة فقد وقفت الحكومة البريطانية ضد تحويل الامتياز من الشركة الشرقية والعامة إلا بشرط أن يكون المحال إليهم بريطانيين، وأن تكون إدارة الشركة وشخصيتها بريطانية صرفة.

ولم تلبث أن تحولت المشكلة إلى مجادلات عنيفة بين الحكومتين البريطانية والأمريكية التى وجدت نفسها مدفوعة إلى التدخل فى الأمر تحت ضغط الشركات الأمريكية دفاعاً عن وجهة النظر الأمريكية، وتأكيداً بأن تمسك بريطانيا بموقفها المانع يعد بمثابة اعتداء على حرية المنافسة الاقتصادية، وهو المبدأ الذى تمسكت به الولايات المتحدة الأمريكية. وفى خلال المراسلات التى دارت بين الحكومتين أصرت بريطانيا على أن تكون إدارة الشركة بريطانية، وأن تتم اتصالاتها بالسلطات المحلية عن طريق الوكيل البريطانى فى البحرين، وأنه إذا وافقت الحكومة الأمريكية على ذلك فإن الحكومة البريطانية يمكنها فى هذه الحالة أن تطلب من شيخ البحرين

تحويل الامتياز الذى تحصلت عليه الشركة الشرقية والعامة لصالح الشركة الجديدة[1].

وعلى الرغم مما أبدته الحكومة الأمريكية من بعض الاعتراضات، وعلى وجه خاص فى إصرار بريطانيا على تعيين مدير بريطانى دائم للشركة، وتمسكها بأن يشمل عقد الامتياز جميع جزر البحرين، وأن يعوض الأمريكيون بالقدر الذى فقدوه من جراء عمليات التفاوض[2]، إلا أنها أكدت صراحة بأن الشركات الأمريكية لا يمكن أن تقوم بأى عمل من شأنه إحراج مركز بريطانيا أو الإخلال بنفوذها فى المنطقة، وأن الشركات الأمريكية لا تتعامل مع المنطقة إلا على أسس تجارية محضة[3]. وعلى أى حال فقد انتهى الأمر باتفاق وجهات النظر البريطانية والأمريكية على تسجيل الشركة العامة التابعة لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا فى كندا، وعلى أن تكون الإدارة العليا بريطانية، كما حاولت الحكومة البريطانية فى نفس الوقت أن تملى على الشركة شروط الامتياز من أجل ضمان الرقابة الفعلية على أعمالها. وقد أطلق على الشركة الجديدة اسم شركة نفط البحرين Bahrein Petroleum Company، ويرمز لها اختصاراً بكلمة بابكو Bapco، وتحتل هذه الشركة مكاناً فريداً من حيث كونها شركة أمريكية الملكية، وفى نفس الوقت يقوم بإدارتها موظفون معظمهم بريطانيون، كما أنها تعمل فى منطقة خاضعة للحماية البريطانية[4]. وتم تسجيل هذه الشركة فى عام ١٩٣٠، وشمل امتيازها ما يقرب من مائة ألف فدان مربع. وبعد عامين من تسجيل عقد الامتياز تم التوصل إلى اكتشاف النفط فى منطقة عوالى فى مايو ١٩٣٢[5]، وبذلك كانت البحرين أول إمارة فى الخليج يتم اكتشاف النفط بها.

(١) F.O. 371/17331 Colonial Office to the Secretary of Eastern & General Syndicate 16/9/1929.

(٢) Ibid., 29th December 1929.

(٣) F.O. 371/13731Eastern Gulf Oil Company to Eastern & General Syndicate 24 October, 1929 see also United States Participation in Eastern & General Syndicate, Oil Concession in Bahrein, C.O. to I.O. 22nd November, 1929.

(٤) Philby, Arabian Oil Ventures p. 77.

(٥) Marlowe, op. cit., p. 94.

وفى عام ١٩٣٤ وقعت اتفاقية بين شركة بابكو وشيخ البحرين بهدف تحديد العلاقة بين الطرفين، ونصت هذه الاتفاقيـة على أن ينال شيخ البحرين عائدا قدره ثلاث روبيـات عن كل طن يستخـرج من النفط، وبحـد أدنى ٧٥,٠٠٠ روبيـة سنويا. وعلى الرغم من أن هذا الرقم ارتفع بعد ذلك إلى الضـعف فإن الاجحاف كان واضحا فى العقود الأولى لامتيازات النفط فى البحرين. وفى نفس العام الذى وقعت فيه اتفاقية ١٩٣٤ تم تصـدير أول شحنة من النفط الخام من البحرين. وقد أخـذ الإنتاج الـتجـارى يتـزايد باطراد حـتى وصل إلى مليـونى طن فى السنتين السابقتين لنشوب الحـرب العالمية الثانية[١]. وفى ٥ يوليـة ١٩٣٥ شاركت شـركة تكساس بـ ٥٠٪ من أسهم شـركة بابكو، ومنحت امتيـازا مدته خمسة وخـمسين عـاما تبـدأ من أول يناير ١٩٣٥، وذلـك فى مقـابل تسـهيلات التسـويق التى تمتلكهـاشركـة تكسـاس فى كل من الشرقـين الأقـصى والأوسط والهند. وبذلك أصبحت الشـركتان المؤلفتان لشركـة بابكو هما شركتى ستـاندارد وتكساس ويرمز لهما اختصارا بكالتكس Caltex[٢]. وفى عام ١٩٣٨ أنشأت الشركة معملا لتكرير النفط فى البحرين نتيجة للصعوبات التى واجهتها الشركة فى تصدير الزيت الخام. وقد أضـفى إنشاء هذا المعـمل على صناعـة النفط فى البحـرين أهميـة كبيرة إذ أصبحت أهميـة الشركة لا تقتصر على إنتـاجها فحسب بل باعتبـارها مركزاً هاماً لتكرير النفط الخام لكل من البحرين والسـعودية، حيث تكاد أن تكون كمية النفط المكررة فى مـعمل تكرير بابكو فـى البحـرين تعادل كـميـة النفط المكرر فى رأس التنورة بالمملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من أن البحرين استطاعت أن تجد فى النفط متنفسا اقتصاديا لها وخاصـة بعد تـدهور أسواق اللؤلؤ فى الثـلاثينيات من هذا القـرن، إلا أن الموارد البترولية كان لها فى نفس الوقت خطورتها من ناحية تجدد الادعاءات الإيرانية على البـحرين، والتى وضح أن تلك الادعـاءات كانـت ترتبط إلى حد كـبيـر بازدهار

---

(١) هـ. فينى: بترول الصحراء ص ٣٢.

(٢) F.O. 371/21833 cf. Note on Petroleum Development in the Arabian Peninsula Prepared in Petroleum Dept. May 1938.

الأوضاع الاقتصادية سواء فى الماضى بوجود مغاصات اللؤلؤ أو بعد ذلك بوجود الموارد البترولية. ومنذ أن تعهد شيخ البحرين فى عام ١٩١٤ للماجور تريفور بألا يتصرف فى استغلال البترول فى أراضى إمارته إلا بمشورة الوكيل البريطانى فى البحرين وموافقة الحكومة البريطانية، وحكومة إيران لا تكف عن تقديم احتجاجاتها المتوالية، وفى عام ١٩٢٨أحالت الحكومة الإيرانية ادعاءاتها إلى عصبة الأمم. وفى عام ١٩٣٠ احتجت على منح امتياز النفط فى البحرين لشركة ستاندارد، وأكدت فى الاحتجاج الذى قدمته للحكومة البريطانية فى أنه لن يترتب على منح الامتياز للشركة أى أثر قانونى بالنسبة لدعواها وأن لها الحق فى المطالبة بتعويض كامل. وجاء فى صيغة هذا الاحتجاج «أن الحكومة الإيرانية تعطى نفسها حق المطالبة بالتعويض عما قد ينشأ عن مثل تلك الامتيازات من الأرباح، وكذلك عما قد ينجم عنها من أضرار»، وردت الحكومة البريطانية على ذلك الاحتجاج بأنه ليس لديها ما تضيفه فى هذا الموضوع أكثر من مطالبة الحكومة الإيرانية بالرجوع إلى مذكرة أوستن تشمبرلين الخاصة بتفنيد الادعاءات الإيرانية والتى قدمت إلى عصبة الأمم فى ١٨ فبراير ١٩٢٩ حين أثير موضوع مطالبة إيران بملكية جزر البحرين[١].

وفى عام ١٩٤٦ صرحت الحكومة الإيرانية بأن الضريبة المفروضة على النفط فى إيران ستفرض على جميع ما ينتج من النفط فى البحرين. وفى عام١٩٥١ حين أعلنت الحكومة الإيرانية تأميم النفط اتخذت السلطات البريطانية فى الخليج الاحتياطات الكافية لحماية شركة بابكو، إذ كان هناك احتمال فى أن يمتد قانون التأميم الذى أصدرته الحكومة الإيرانية على الشركة بالنظر لماكانت تدعيه إيران من أن البحرين تشكل جزءاً من أراضيها.

وقد ترتب على استمرار تدفق النفط فى إمارة البحرين قيام منافسات أخرى

(١) F.O. 371/14464 Persian Protest against grant of Concession by Sheikh of Bahrein. See also draft note from sir R. Clive to the Persian Minister for Foreign Affairs. Minutes by India Office 29 the Sept. 1930.

بين الشركات الأمريكية والبريطانية إذ حاولت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية أن تشارك فى استغلال النفط فى البحرين، وذلك بحصولها على امتياز فى الأراضى التى لم يشملها امتياز شركة بابكو. غير أن المصالح الأمريكية استطاعت أن توقف هذه المحاولة إذ عارض الأعضاء الأمريكيون فى شركة النفط الإنجليزية الإيرانية اشتراك الشركة فى امتياز البحرين. ولاشك أن موقف الأعضاء الأمريكيين كان تضامنا مع الشركات الأمريكية الأخرى مما يوضح لنا أن هذه الشركات على الرغم مما يبدو من تنافسها الاقتصادى إلا أنها فى نفس الوقت كانت ترتبط بسياسة أمريكية عامة تهدف إلى ضمان المصالح الأمريكية فى المنطقة، وبمعنى آخر أن موقف الشركات الأمريكية المشتركة فى شركة النفط الإنجليزية الإيرانية من معارضة الشركة كان بهدف إفساح المجال لشركة بابكو فى الوصول إلى مفاوضات جديدة مع شيخ البحرين تؤدى بها فى النهاية إلى التوصل إلى تعديلات فى عقد امتيازها الأول. وتقضى شروط التعديل الجديد الذى تم التوصل إليه فى عام ١٩٤٠، أن يكون للشركة الحق فى استغلال جميع أراضى البحرين وجزرها ومياهها الإقليمية، وأن يكون للامتياز الجديد فاعلية لمدة خمسة وخمسين عاماً ابتداء من ١٩ يونية ١٩٤٠ حتى ١٨ يونية ١٩٩٥.

وعلى الرغم من أن الإنتاج ظل مستمراً وفى زيادة مطردة فى البحرين منذ تصدير أول شحنة فى عام ١٩٣٤، إلا أن الإنتاج لم يلبث أن توقف فى عام ١٩٤٠، وذلك حينما تعرضت البحرين فى خلال الحرب العالمية الثانية لقذف المدفعية الإيطالية فى أكتوبر ١٩٤٠. ونتيجة لتوقف عمليات الاستغلال ما يقرب من خمس سنوات نجحت شركة بابكو فى أن تحصل على موافقة بتأجيل دفع التزاماتها إزاء حاكم البحرين بالنظر إلى ظروف الحرب. وقد استمر الإنتاج معطلا طيلة نشوب الحرب، إذ لم يستأنف التصدير إلا عقب انتهائها[1].

ويرتبط نجاح عمليات التنقيب عن النفط فى البحرين بازدياد رغبة الشركات الأجنبية فى الحصول على امتيازات خاصة بالتنقيب والاستغلال فى المقاطعات

(1) Longrigg, op. cit., p. 135.

الشرقية من المملكة العربية السعودية وتسابقها فى الحصول على هذه الامتيازات، كذلك أثر اكتشاف النفط فى البحرين على حكام الإمارات المجاورة فى رغبتهم فى توقيع عقود امتيازات جديدة.

وكان ابن سعود قد منح بريطانيا بمقتضى اتفاقية دارين[1]، وهى الاتفاقية التى وقعها مع السير برسى كوكس فى عام ١٩١٥، حق استغلال الموارد الطبيعية فى بلاده، ولكن هذه الاتفاقية ألغيت تلقائيا بمقتضى معاهدة جدة الموقعة بينه وبين الحكومة البريطانية فى عام ١٩٢٧. وكان ابن سعود قد منح امتيازا استكشافيا للشركة الشرقية والعامة فى عام ١٩٢٣، ولما كانت هذه الشركة قد أعلنت فى عام ١٩٢٨ تنازلها عن هذا الامتياز نتيجة إخفاقها فى العثور على النفط، فقد تقدمت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا لتحل محلها فى الامتياز بعد أن أغراها اكتشاف النفط فى البحرين، واعتقدت أن الأمل سيكون كبيراً فى الإحساء. وقد تمكنت هذه الشركة من التغلب على منافسة شركة نفط العراق، كما أرغمت شركة نفط البحر الأحمر، وهى فرع من شركة النفط المصرية الإنجليزية، إلى الانسحاب من مجال المنافسة واستأثرت بمفردها بنفط السعودية[2].

ويميل المراقبون البريطانيون بوجه عام إلى الاعتقاد بأن ابن سعود إنما اختار الشركة الأمريكية لأنها عرضت عليه شروطاً أكثر إغراء، وحقيقة الأمر أن العروض كانت متساوية فيما يختص بتقديرقيمة العائدات على الطن الواحد إلا أن كفة الشركة الأمريكية رجحت لأنها قبلت أن تقدر العائدات على أساس الجنيه الإسترلينى، وليس بسعر الروبية الهندية، هذا بالإضافة إلى القروض التى وافقت الشركات الأمريكية على منحها لعبد العزيز بن سعود وكان فى أشد الحاجة إليها بعد خروجه منهكا من توحيد الجزيرة العربية وتأسيس المملكة العربية السعودية.

وهناك بعض الباحثين يميلون إلى الاعتقاد بأن شركة ستاندارد فازت بامتياز

---

(١) انظر مقدمة الكتاب.

(٢) التكريتى: صراع البترول فى الخليج العربى ص ص ١٠٢/١٠٤.

السعودية لأن ابن سعود فضل أن يكون الأمريكيون هم الذين يتولون عمليات الاستثمار فى بلاده، وقد يكون الموقف الذى اتخذه الإنجليز فى مؤازرتهم الهاشميين، وهم أعداء ابن سعود، بشأن تخطيط الحدود بين السعودية وكل من الأردن والعراق، أثر كبير فى تفضيل ابن سعود التعامل مع الأمريكيين ومنحهم امتيازات فى بلاده رداً على موقف الحكومة البريطانية(١)، غير أن المصادر السعودية التى تناولناها تؤكد أن ابن سعود كان حريصا على منح الامتيازات للإنجليز لأنه لم يسبق له التعامل مع غيرهم، وإنه لم يمنح الامتياز للشركات الأمريكية إلا بعد يأسه من موقف الشركات البريطانية التى فقدت حماسها بشأن الحصول على امتيازات فى بلاده. وقد يكون هذا صحيحا بصفة خاصة بالنسبة لشركة النفط العراقية التى تباطأت فى الحصول على امتيازات النفط فى السعودية اعتقادا بعدم احتمالات وجوده فى المنطقة استناداً منها على تقارير خبرائها الذين أوفدتهم إلى السعودية، وإلى تقارير السير أندرو ريان السفير البريطانى فى جدة، التى كانت لا تشجع على استثمار الأموال البريطانية فى جزيرة العرب التى لم تكن قد وصلت بعد إلى مرحلة من الاستقرار السياسى(٢).

ويعترف لونجرج المفاوض عن شركة النفط العراقية، أن مديرى شركته كانوا بطيئين وحذرين فى عروضهم على خلاف الشركات الأمريكية(٣).

وفى عام ١٩٣٢ بذل الأمير فيصل بن سعود مجهودات كبيرة أثناء زيارته للندن، سواء مع وزارة الخارجية البريطانية أو فى اتصالاته ببعض الدوائر المالية لبيع امتيازات النفط فى بلاده لإحدى الشركات البريطانية، ولكنه لم يوفق فى مساعيه، كما فشل أيضا فى الحصول على قرض من الحكومة البريطانية. وكانت الحكومة السعودية فى حاجة شديدة إلى هذا القرض تفريجا للأزمة الاقتصادية التى كانت

---

(١) Humaidan, Princes de L'Or Noire p.22 Paris 1968.

(٢) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ١٣٩.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة السعودية جـ١ ص ٢٣٥.

نجاحها نتيجة توقف مواسم الحج بسبب الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم فى السنوات الأولى من ثلاثينيات هذا القرن، يضاف إلى ذلك أن ابن سعود كان فى حاجة شديدة إلى أموال يستعين بها فى تكوين جيش نظامى بعد قمعه ثورة الإخوان فى عام ١٩٣٠؛ إذ كشفت هذه الثورة عن حاجته إلى إدارة حازمة وجيش ثابت. ومن الطبيعى أن تزداد مصروفاته تبعا لذلك زيادة كبيرة إذ كان عليه أن يدفع مرتبات للجند بدلا من اعتماده ـ كما كان عليه الحال فى الماضى ـ على تطوع رجال القبائل.

ولما يئس ابن سعود من مساعدة الحكومة البريطانية له أحكم صلته بأحد رجال الأعمال فى الشرق الأوسط وهو المسترشارلس كرين Charles Crane الذى وصل فى عام ١٩٣١ لزيارة جدة بصحبة جورج أنطونيوس، صاحب كتاب يقظة العرب المعروف. وكانت الأهداف الاستغلالية واضحة فى مشروعات هذا الرجل على الرغم من محاولة إكسابها مظاهر إنسانية، وهى الرغبة فى إدخال التقدم الحضارى إلى المنطقة، وحقيقة الأمر أنه كان يهدف إلى العثور على مستودعات النفط فى السعودية[١]. وعلى الرغم من أن متاعب ابن سعود مع الإخوان جعلته يتردد فى فتح بلاده للخبراء الأجانب، إلا أنه إزاء ضغط الضائقة المالية أفضى صراحة للمستر فيلبى أنه على استعداد لكى يمنح امتيازا لمن يعطيه قدراً من المال بصورة عاجلة. وقد وعد المستر كرين ابن سعود بأن يرسل إليه خبراء للبحث عن إمكانية الحصول على النفط فى بلاده، وبالفعل وصل إلى جدة المستر تويتشل Twitchelle، وهو مهندس أمريكى، ممثلا عن كرين يرافقه المستر لويد هاميلتون ممثلا عن شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، هذا فى الوقت الذى أرسلت فيه شركة نفط العراق المستر لونجرج إلى جدة لمفاوضة ابن سعود بشأن منح امتياز للشركة. وبينما فشل لونجرج فى مهمته نجح لويد هاميلتون بعد دراسة قام بها فى الإحساء، لأن شركته قد زودته بصلاحيات واسعة فى حين كان لونجرج مقيداً

(١) Marlowe, op. cit., p. 110.

بتعاليم شركته[١]. وقد تفاوض كل من هاميلتون وتويتشل مع عبد الله بن سليمان وزير مالية ابن سعود على اتفاقية لاستغلال النفط فى المقاطعات الشرقية للمملكة العربية السعودية فى ٢٩ مايو ١٩٣٣.

والحقيقةأن البترول كان هو المسئول عن تدهور العلاقات بين بريطانيا والسعودية. وقد ذكر ابن سعود فى حديثه مع السير أندرو ريان «أن حكومته عرضت على الحكومة البريطانية قبل أن تتفق مع الأمريكان مسألة الامتياز لتعرضه على شركاتها فردت بواسطة مفوضيها فى جدة بأن شركة عبادان وشركة شل لاترغبان فى أخذ الامتياز. ورغم كل ذلك فقد أبلغت الحكومة السعودية بريطانيا، حينما أراد مندوبو الشركات الأمريكية الحضور لتوقيع الاتفاق بما هنالك، فجاء البريجاديرلونجرج مندوب شركة العراق بالذات وحضر الصفقة وقدم شروطا كانت دون ما عرضه الأمريكان»، وأضاف ابن سعود إلى ذلك «نحن لم نقصر وإنما الذى قصر هو الحكومة البريطانية وشركاتها، فلما انقضى الأمر أخذ بعض الموظفين البريطانيين يقولون: «إن ابن سعود قاومنا وعمل وعمل وندموا على ما فات فأرادوا الانتقام باقتطاع واحة البوريمى من أملاكنا»[٢].

وعلى أى حال فقد فازت شركة ستاندارد بامتياز الأحساء بعد أن قدمت قرضا لابن سعود بلغ مقداره مليون جنيه، وحدد أجل الامتياز بستين عاما، على أن تبدأ العمليات التنقيبية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التصديق عليه وأن تبدأ الشركة عمليات استخراج النفط فى مدى أربع سنوات كحد أقصى[٣].

وفى ٧ يوليو ١٩٣٣ أصدر ابن سعود أمرًا ملكيا بالتصديق على الامتياز، ونشر نص هذا التصديق فى جريدة أم القرى، وهى الجريدة الرسمية فى المملكة العربية السعودية فى ١٩ يولية ١٩٣٣[٤]، بينما نشر الاتفاق بنفس الجريدة فى ١٤ يولية. وشمل التصديق الموافقة على شروط الاتفاقية الموقعة فى جدة بين عبد الله

---

(١) F.O. 371/16870, F.O. to Board of Trade 29th March, 1933.

(٢) وثائق سعودية جـ ٢ وثيقة رقم ٧، انظر أيضا: Longrigg, op. cit., p. 107.

(٣) راجع هذه المفاوضات فى Philby, Arabian Oil Ventures p. 87 ff.

(٤) Ibid., pp. 180 -- 192.

ابن سليمان والمستر هاميلتون ممثلا عن شركة ستاندارد أويل بشأن استغلال النفط ومشتقاته فى شرق المملكة العربية السعودية خلال الحدود المقررة التى شملتها الاتفاقية سالفة الذكر، والتى حددت بالجزء الشرقى الذى يمتد إلى الطرف الغربى للرقعة الرملية الطويلة المسماة بصحراء الدهناء[١]. ولم تنشر النصوص الكاملة لهذه الاتفاقية، أما ما نشرته جريدة أم القرى فكانت ترجمة ركيكة فضلاعن مواد محذوفة برمتها[٢]. ويوجد فى السجلات البريطانية النص الكامل لهذه الاتفاقية المؤرخة فى ٢٧ مايو ١٩٣٣، ومقارنة ما نشرته أم القرى على النسخة الكاملة تظهر اختلافا كبيرا[٣]. ومن أهم المواد التى نصت عليها الاتفاقية أن تلتزم الشركة بدفع ٥٠,٠٠٠ جنيه ذهبى خلال ستين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية، وخمسة آلاف جنيه سنويا بالإضافة إلى أربعة شلنات بمثابة عائدات على كل طن يستخرج إلى أن يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية، وأن تعفى الشركة من دفع العائدات فى حالات الطوارئ أو الظروف القهرية، وأن يكون للشركة الأولوية فى استغلال نفط المنطقة المحايدة.

وفى مايو ١٩٣٦ - أى بعد حصول الشركة على الامتياز بثلاث سنوات - أدخلت شركة ستاندارد شركة تكساس شريكة لها على قدم المساواة، كما حدث فى البحرين، وبدأت الشركة تمارس نشاطاً ملحوظا فى منطقة الدمام فى صيف عام ١٩٣٤ حتى تم العثور على النفط بكميات تجارية فى عام ١٩٣٨، وباشرت الشركة إقامة أحياء السكن والمرافق الصناعية، كما مدت خط أنابيب إلى ميناء الخبر لشحن النفط إلى البحرين، وفى أواخر عام ١٩٤١ تم إنشاء ميناء العزيزية فى جنوب الخبر، كما أنشئ ميناء رأس التنورة قبل ذلك بعامين.

---

(١) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها جـ ٢ ص ٤٤٩.

(٢) F.O. 371, 16871, Extract From Mecca Umm al Qura No. 448 of 17th Rabi ul Awal 1352, Decree No. 1135 Grant of AConcession for Exploiting petroleum.

(٣) F.O. 371/19004 Text of the Oil Agreement between Standard Oil Company & King Ibn Saud 27th May, 1933.

وفى عام ١٩٣٩ عقدت اتفاقية ملحقة وسعت الأجزاء الشمالية والجنوبية من منطقة الامتياز الأولى حيث شملت المنطقتين المحايدتين اللتين تتقاسم فيهما السعودية حقوقاً بالتساوى مع كل من العراق والكويت[١]. كما مد أجل الامتياز عشر سنوات أخرى مقابل ١٤٠ ألف جنيه إلى جانب ٢٠,٠٠٠ جنيه بمثابة إيجار سنوى حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية فى المناطق الحديثة التى ضمت إلى الامتياز. والجدير بالذكر أن توسيع حدود المنطقة أثار نزاعاً إقليمياً حاداً بين السعودية وإمارة قطر والمشيخات المهادنة، أو بمعنى آخر بين الشركات الأمريكية تساندها الحكومة الأمريكية، وبين الحكومة البريطانية، صاحبة النفوذ التقليدى فى تلك المشيخات. كما يلاحظ أيضا أن اكتشاف الشركة الأمريكية للنفط فى الإحساء أثار المنافسة الدولية من أجل الحصول على امتيازات للتنقيب فى المساحات التى لم يشملها الامتياز وذلك قبل أن تصل الشركة الأمريكية إلى إدماج تلك المساحات فى منطقة عملياتها. وقد حاولت كل من إيطاليا وألمانيا اجتذاب السعودية إليها، وثمة ما يؤكد أن العروض التى قدمت للسعودية من قبل الشركات التابعة لهاتين الدولتين كانت تفوق ما عرضته الولايات المتحدة الأمريكية نفسها[٢]. وبعد توقيع اتفاقية ١٩٣٩ صارت شركة ستاندارد تعرف باسم شركة الزيت العربية الأمريكية Arabian -American Oil Company، والتى يرمز لها اختصاراً بكلمة أرامكو Aramco . وكانت الشركة تتخذ من نيويورك مركزا رئيسيا لها إلى أن طلبت السعودية نقل هذا المركز إلى مدينة الظهران، وقد تم ذلك بالفعل فى عام ١٩٥٢، وإن ظلت العلاقات بين أرامكو والشركات المساهمة فيها، وجميعها شركات أمريكية، تعالج فى نيويورك[٣].

وفى خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ توقفت جميع الأعمال المتعلقة بالنفط، وذلك بعد أن استهدفت منطقة الظهران لقذف الطائرات الإيطالية،

---

(١) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ص ١٣٧ - ١٣٨ انظر أيضا محمد سعيد المسلم: ساحل الذهب الأسود ص ص ١٨٦ - ١٨٧.
(٢) العبوسى: البترول فى البلاد العربية ص ٢٨.
(٣) هـ. فيتى: بترول الصحراء ص ٣٤.

ومع ذلك فقد أخذت شركة أرامكو موافقة على بناء معمل تكرير فى رأس التنورة والذى توسع عقب انتهاء الحرب، كما استؤنفت عمليات الحفر فى بقيق واكتشف حقل القطيف والفوار، وأسست خطوط أنابيب تحت مياه الخليج لضخ النفط إلى جزيرة البحرين لتكريره فى سترا، وتركزت فى القطيف شبكة من أنابيب النفط القادمة من الحقول المنتجة حيث يذهب النفط المستخرج إلى رأس التنورة، وإلى خط التابلاين الذى بدأ العمل فيه عام ١٩٤٦، وساهمت فيه الشركات الأربع المندمجة فى شركة أرامكو[١]، وانتهى العمل منه فى عام ١٩٥٠، وهو أضخم خط أنابيب فى العالم[٢].

وإذا وضح لدينا التوسع الضخم في انتاج واستغلال النفط يمكن أن نتفق مع ما يراه البعض من أن اتفاقية ١٩٣٩ دلت على قصر نظر وزارة المالية السعودية التى لم تستشر أحداً من خبراء النفط عندما وافقت على تعديل اتفاقية ١٩٣٣. وفيما يبدو أن الحكومة السعودية لم تلبث أن أدركت مقدار الغبن الواقع عليها حينما توصلت فى عام ١٩٤٨ إلى عقد اتفاقية أخرى مع الشركة نصت على تخلى الأخيرة عن حقوق استثماراتها فى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية لقاء منح الشركة امتيازاً فى المناطق المغمورة. وقد حدث ذلك بعد أن منحت الكويت امتياز حصتها فى المنطقة المحايدة لشركة البترول الأمريكية Aminoil وكان أفضل امتياز عرف حتى ذلك الوقت، وكان ذلك سبباً فى أن منحت السعودية حصتها إلى شركة بول جيتى، وهى شركة أمريكية، اهتمت باستغلال النفط فى المنطقة.

وقد نتج عن اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية تحويل ثقل السعودية الاقتصادى من البحر الأحمر، حيث موارد الحج، إلى الخليج حيث موارد البترول الضخمة[٣]. وإذا قورن ما طلبته السعودية من قرض متواضع من الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٣ وما تدره الآن موارد النفط من مليارات الدولارات سنوياً

(١) وهى ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وتكساس أويل، وستاندارد أوف نيوجرسى، وسوكونى مويل.
(٢) محمد سعيد المسلم: ساحل الذهب الأسود ص ص١٨٦ - ١٨٧.
(٣) Marlowe, op. cit., P. 111.

لتبين لنا مقدار التطور الكبير الذى طرأ على هذه البلاد، وذلك منذ إنتاج حقول الظهران، واكتشاف حقول أخرى فى الساحل الغربى من الخليج فى بقيق والدمام والقطيف(١). وقد واصلت الآبار إنتاجها الضخم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وإن كان التصدير التجارى لم يتم إلا فى عام ١٩٤٩(٢).

وقد أدى إنتاج النفط إلى تطور المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. حيث ظلت القطيف إمارة مستقلة عن الإحساء فى بداية الحكم السعودى وكان يدير شئونها أمراء يجرى تعيينهم من قبل الحكومة المركزية وكانت تمتد حدودها من الكويت إلى قطر. وحين اتسعت أعمال شركة النفط فى الظهران وقامت بالقرب منها مدينة الخبر، اكتسبت هذه المدينة أهمية كبرى بالنسبة لموقعها الإستراتيجى، فانتقل إليها مقر الحكم وأسندت إلى آل ماضى، ولكن مدينة الدمام لم تلبث أن نافستها فى الأهمية حين أنشئت فيها السكك الحديدية التى تصلها بالعاصمة (الرياض)، ثم أنشئ فيها الميناء، وتبوأت هذه المدينة مركزاً ممتازاً وأصبحت قصبة الحكم لهذه المنطقة، وحين امتدت أعمال التنقيب غرباً وشملت بلاد الحسا اعتبرت هى والمنطقة الساحلية منطقة واحدة وحدت جميعها تحت اسم المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وضمت إلى إمارة آل جلوى. وفى عام ١٩٤٨ صدر أمر ملكى بنقل مركز الإمارة إلى مدينة الدمام فأصبحت هذه المدينة حاضرة للمنطقة الشرقية بأجمعها.

المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية:

تشكلت هذه المنطقة فى عام ١٩٢٢ باتفاقية الكويت ونجد وبواسطة بريطانيا التى أملت فى الواقع شروط تلك الاتفاقية. وقد سبق أن ذكرنا أن الشركة الشرقية العامة نجحت فى الحصول على عقد امتياز بها فى عام ١٩٢٤، ولكن الشركة لم توفق فى الاستغلال فسقط امتيازها تلقائياً فى عام ١٩٢٨. وعندما منح ابن سعود امتياز الإحساء إلى شركة ستاندارد الأمريكية فى عام ١٩٣٣ تشككت الحكومة

---

(١) Longrigg, op. cit., p 132.

(٢) Marlowe, op. cit., p. 95.



البريطانية فى أن يكون هذا الامتياز قد ضم إليه المنطقة المحايدة[(١)]. والثابت لنا، فيما تقرره الوثائق أن ابن سعود حاول فعلا أن يضمن للشركة حق التنقيب عن النفط فى المنطقة المحايدة، وذلك بإغرائه شيخ الكويت بالموافقة على ذلك مقابل وعده بتخفيف الحصار التجارى الذى كان يفرضه على إمارته[(٢)]. ولما فشل ابن سعود فى ذلك أقدم فى عام ١٩٣٩ على منح حقوق الاستغلال فى المنطقة المحايدة إلى شركة الزيت العربية الأمريكية. وكان من الطبيعى أن يثير منح ابن سعود الامتياز إلى الشركة اعتراض الحكومة البريطانية وخاصة أن وضع المنطقة كان يحتم موافقة الحاكمين قبل منح الامتياز حتى أن الشركة الأمريكية بذلت جهداً كبيراً للتعاون مع إحدى الشركات التى تؤازرها الحكومة البريطانية لتخفيف اعتراضاتها، وأملا فى الحصول على موافقة شيخ الكويت على عمليات الاستغلال هذه[(٣)].

وقد استدعى منح الامتياز فى المنطقة المحايدة قيام إدارة بها إذ لم يكن لهذه المنطقة تنظيم إدارى معين باعتبارها غير مأهولة بالسكان، وكان الهدف من وضع تنظيمات إدارية بها حماية الشركات العاملة فى المنطقة، وعلى ذلك كان لابد من الدخول فى اتفاقية خاصة بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية، ممثلة عن شيخ الكويت. وبطبيعة الحال تلكأت الحكومة البريطانية فى الاعتراف بشرعية الامتياز الذى منحه ابن سعود إلى الشركة الأمريكية إلى أن يتم الاتفاق على تنظيم إدارى معين فى المنطقة المحايدة[(٤)]. والجدير بالذكر أن شركة الزيت العربية الأمريكية لم تمارس استغلالا فعليا فى المنطقة نتيجة الصعوبات السياسية التى واجهتها، بل إنها تخلت عن حصتها فيها فى عام ١٩٤٨ حيث منح ابن سعود

---

(١) F.O. 371/16871 Nejd Neutral Zone Oil Concession Memo. by Dickson.

(٢) F.O. 371/16870 Relation between Bin Saud & Sheikh of Kuwait & Oil Concessions in Hass & Kuwait Neutral Zone. See also Copy of Telegram from the Resident, Persian Gulf to the Secretary of State for the Colonies dated 10th June, 1933.

(٣) F.O. 371/17919 Translation of a Report Submitted to the Arabian Development Syndicate Ltd. 10 May 1933.

(٤) F.O. 371/17919 Memo. Question of the Exercise of Jurisdiction, Administrative Functions etc., in the Kuwait Neutral Zone.

امتيازاً للتنقيب من النفط فى المنطقة المحايدة إلى شركة وسترن باسيفك Pacific Western Oil Company، وقد اشتهرت هذه الشركة باسم شركة جيتى نسبة إلى بول جيتى الذى كان يمتلك معظم أسهمها.

وليس من شك فى أن السبب الذى حدا بالسعودية إلى تعديل امتيازها مع شركة أرامكو بشكل أدى إلى تنازل الأخيرة عن المنطقة المحايدة، ثم تحويل السعودية نصيبها فى المنطقة إلى شركة أخرى إنما يرجع فى الدرجة الأولى إلى النجاح الذى حققته الكويت فى عام ١٩٤٧ حينما تعاقدت فى يوليو من ذلك العام مع شركة النفط الأمريكية American Independent Oil Company والتى يرمز لها اختصاراً بـ Aminoil على استغلال حصتها فى المنطقة المحايدة. وجاء عقد الامتياز فريداً فى نوعه، إذ نص فيه للمرة الأولى على تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح، كما رفع قيمة العائد إلى ٢,٥ دولاراً أمريكيا عن كل طن ينتج. كما نصت الاتفاقية أيضاً أن تدفع الشركة ما يوازى ١٢,٥٪ من دخلها القائم من الغاز الطبيعى، وتعهدت الشركة ببناء مصفاة للبترول حينما يرتفع معدل الإنتاج إلى ١٥,٠٠٠ طنا يوميا.

وقد أجريت عدة تعديلات على هذه الاتفاقية أهمها التعديل الذى اتفق عليه فى ٢٩ يولية ١٩٦١ وهو يقضى بأن تدفع الشركة ٧٥٪ من أرباحها الفعلية أو ٥٠٪ من أرباحها على أساس السعر المعلن، أيهما أكبر، إلى جانب دفع الشركة ضريبة على دخلها السنوى الصافى من إنتاج النفط. ومما يذكر أن كلا من الشركتين، جيتى وأمينويل، يقومان بعمليات الاستغلال فى المنطقة المحايدة بصورة مشتركة، وفى عام ١٩٥٣ اكتشف النفط فى منطقة الوفرة، ويعد هذا الحقل امتدادا طبيعيا لحقل البرقان الشهير بالكويت، وبدأ التصدير الفعلى فى عام ١٩٤٥ وقد قدر الخبراء عمر الحقل بخمسة وعشرين عاماً مضى أكثرها فى عام ١٩٦٤، ولذلك تقرر منذ ذلك العام وقف عمليات التنقيب الجديدة.

وفى عام ١٩٥٨ منحت الكويت امتيازاً للتنقيب عن النفط فى المنطقة البحرية التى تشمل المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة لشركة الزيت العربية اليابانية،

وهى شركة تعود ملكية أسهمها إلى مؤسسات مصرفية وشركات صناعية فى اليابان. ولكن لا يعنى منح الامتياز إلى هذه الشركة تحولا نحو استغلال النفط فى الخليج من الشركات الغربية إلى الشركات الشرقية، فحقيقة الأمر أن هذه الشركات هى فى نفس الوقت فروع لشركات غربية كبيرة. وقد استطاعت شركة الزيت العربية اليابانية أن تحصل على امتياز من الحكومة السعودية شمل النصف الخاص بها من مياه المنطقة المحايدة. وبدأت الشركة عملياتها التنقيبية فى عام ١٩٦٠ حيث فوجئت الدوائر المعنية باكتشاف النفط خارج حقل الخفجى تحت مياه المنطقة المحايدة، وصدرت بالفعل أول شحنة من النفط الخام فى عام ١٩٦١، وإن كان ذلك قد أدى إلى مشكلات سياسية معقدة أهمها الخلاف على الحدود الفاصلة بين المياه العربية والإيرانية فى المنطقة. وقد أجريت من أجل ذلك مباحثات الجرف القارى بين السعودية وإيران والكويت، وكانت هذه المباحثات تتم بين الكويت وإيران من ناحية، وبين السعودية وإيران من ناحية أخرى. وقد نتج عن هذه المباحثات ضم ثلاث جزر كويتية لإيران والسعودية، بالإضافة إلى تحديد مدى نفوذ كل دولة على مياه الخليج، ومثل هذه المشكلات المعقدة كانت تواجهها الشركات المستغلة للنفط فى مشيخات الساحل العمانى إلى أن تم الوصول إلى اتفاقية عامة حول حدود المياه الإقليمية التى تخص كل إمارة من إمارات الخليج. ومن الأمور المتعارف عليها فى الوقت الحاضر أن مفهوم المياه الإقليمية يمتد إلى منتصف الخليج، وهذا بطبيعة الحال خلافاً لمفهوم القانون الدولى بشأن تحديد المياه الإقليمية.

المصالح الأمريكية فى الخليج:

وقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم تأثير سياسى أحدثه النفط فى منطقة الخليج العربى، ونعنى بذلك دخول المصالح الأمريكية. والجدير بالذكر أن التغلغل الأمريكى فى الخليج العربى بدأ منذ أوائل هذا القرن على شكل بعثات تبشيرية فى كل من مسقط والكويت والبحرين، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحصلت بعد الحرب العالمية الأولى على عدة امتيازات للتنقيب عن النفط

بموجب سياسة الباب المفتوح، فإنها لم تعترض مع ذلك على النفوذ السياسى لبريطانيا مع التسليم بأن هذا النفوذ لم يعد له نفس القيمة التى كان عليها فى الماضى، بعد أن أصبحت السياسة الاقتصادية هى العامل الفعال. ولذلك فقد أظهر كثير من الساسة الإنجليز شدة قلقهم للموقف الذى يمكن أن تتعرض له بريطانيا من جراء ذلك[1]، ولدينا بصدد ذلك تصريح اللورد لويد الذى أدلى به فى مجلس الشيوخ فى ٢٦ فبراير ١٩٣٥ وانتقد فيه شركة البترول الإنجليزية الإيرانية فى عدم إحكام سيطرتها على استغلال النفط فى منطقة الخليج، وكذلك هاجم الحكومة البريطانية التى لم تساندها المساندة اللازمة مؤكداً أن الأمر قد أصبح ينذر بكارثة وطنية خاصة بعد حصول الشركات الأمريكية على استغلال النفط فى البحرين والسعودية ونصف حصص الأسهم فى الكويت و ٢٣,٧٥٪ من أسهم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية التى تعمل فى كل من قطر ومشيخات الساحل المهادن وسلطنة مسقط وعمان. ويفهم من بيان لويد مدى الاستياء البالغ من دخول المصالح الأمريكية فى منطقة كانت وقفاً على النفوذ البريطانى، إذ أشار لويد فى بيانه هذا إلى ضرورة العودة إلى سياسة كيرزون ولانسدون وغلق الباب المفتوح، كما ندد بضعف المركز البريطانى فى الخليج وخاصة إذ ما اقترن التدخل الأمريكى بالنشاط التجارى والملاحى الواضح الذى تقوم به كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان.

وقد نوقش بيان لويد فى مذكرة خاصة بوزارة الهند حوت عدة نقاط هامة لتفصيل وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يختص بسياستها فى الخليج، إذ أكدت المذكرة أن وزارة الهند لا تحبذ إصدار بيان من نوع بيان اللورد لانسدون الذى أعلنه فى مجلس اللوردات فى عام ١٩٠٣ بشأن إبعاد القوى الأخرى عن الخليج لأن إصدار مثل ذلك البيان فى الوقت الحاضر قد يفهم منه أنه تحد صريح لسياسة الباب المفتوح، كما قد يكون له أثر كبير على مركز بريطانيا وذلك بإثارة كل من السعودية والعراق وإيران، وهى الدول الإقليمية المتاخمة للخليج، والتى تتوق كل منها إلى الامتداد بنفوذها فى المنطقة. وأكدت المذكرة أيضاً أن الحكومة البريطانية

---

(١) F.O. 371/18923 British Policy in the Persian Gulf, Lord Lyod's motion in the House of Lords for Tuesday 26th Feb. 1935.

لم تعد تنظر إلى الخليج باعتباره بحيرة مغلقة على النفوذ البريطانى وحده، وإنما هى تعمل على فتح المجال للمصالح التجارية وللمنافسة الحرة لكافة الدول. أما بالنسبة لامتيازات النفط فيكفى أن تضع الاحتياطات اللازمة التى من شأنها تأكيد استمرار المصالح البريطانية الخاصة باستغلال النفط فى المنطقة[1]. والحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسلم بالنفوذ السياسى لبريطانيا، فحينما احتاجت السعودية إلى قرض بسبب توقف عمليات الاستغلال فى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية طلبت الولايات المتحدة إلى بريطانيا أن تقوم هى بتقديم القرض، وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت تستفيد فيه بريطانيا من قانون الإعارة والتأجير، وغيره من المعونات الأمريكية[2].

وفى خلال الحرب العالمية الثانية أعد مشروع يقضى بأن تتولى الحكومة الأمريكية مد خط أنابيب للنفط من ساحل الخليج إلى البحر المتوسط عبر السعودية مقابل أن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بكميات ضخمة من النفط لاستخدام قواتها البحرية بسعر ينقص ٢٥٪ عن سعر السوق العالمى، وأن يكون للولايات المتحدة الأمريكية الحق فى شراء كل أو بعض إنتاج الشركات الأمريكية المستغلة للنفط بالسعر الذى تحدده الحكومة الأمريكية، وألا تبيع هذه الشركات إنتاجها لأى شركة أو أية دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة الأمريكية. ولما كان هذا المشروع يعد تهديدا مباشراً للمصالح البريطانية فقد توصلت الدولتان إلى اتفاقية خاصة ببترول الشرق الأوسط وقعت فى ديسمبر ١٩٤٥، ولا يعنى ذلك أن الحكومة الأمريكية قد كفت عن مساندة شركاتها العاملة فى المنطقة، بل إن الأمر لم يكن أكثر من تهدئة للموقف وخاصة بعد إنشاء قاعدة الظهران فى عام ١٩٤٥، والتى وافقت الحكومة البريطانية على إنشائها على أساس استخدامها قاعدة لضرب اليابان. والجدير بالذكر أن هذه القاعدة لم تستخدم للغرض الذى أنشئت من أجله، وإنما ظهرت أهميتها فى اتخاذها قاعدة لحماية آبار النفط التى تستغلها الشركات الأمريكية.

---

(١) F.O. 371/19004 Note by India office.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى ص ٣٢٧.

وعقب الحرب العالمية الثانية ازداد التنافس احتداماً بين الشركات الأمريكية والبريطانية بسبب سقوط اتفاقية الخط الأحمر فى عام ١٩٤٨، وظهور مشكلات الحدود بين قطر والسعودية فى عام ١٩٤٩[١]. وعقب فشل الحكومة الإيرانية فى تأميم النفط فى عام ١٩٥٣ ظفرت الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ أوسع مما كان لها من قبل، وذلك حينما دخلت الشركات الأمريكية ميدان استثمار وتسويق البترول الإيرانى، بعد أن حل اتحاد شركات نفط إيران محل شركة النفط الإنجليزية الإيرانية، وأصبح المجال مفتوحاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل فى منطقة الخليج العربى بصورة أكبر مما كانت عليه من قبل. وإن التقدم الذى أحرزته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية وزيادة تدخلها فى منطقة الخليج يفسره البعض بأنه كان يستهدف طرد بريطانيا من المنطقة خاصة بعد أن استغلت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع ترومان للتغلغل الفنى والاقتصادى فى منطقة الخليج وفى غيرها من البلاد العربية[٢]. كما اتهمت الدوائر البريطانية الولايات المتحدة الأمريكية بأنها كانت وراء المطالبة من جانب إيران فى الاستيلاء على البحرين وذلك كى يكون للولايات المتحدة السيطرة على سائر المراكز البترولية فى الخليج العربى وخصوصاً أن الحكومات الإيرانية منذ الإطاحة بحكومة مصدق كانت موالية للسياسة الأمريكية[٣].

وقد وصل الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى أقصى ذروة حينما احتدمت مشكلة البوريمى فى عام ١٩٤٥ ـ ١٩٥٥، وكان منطق الولايات المتحدة الأمريكية هو مساعدة المملكة العربية السعودية باعتبارها الدولة القوية فى المنطقة. وفى عام ١٩٥٧ تم التقارب بين وجهات النظر الأمريكية والبريطانية عقب البيان الذى أصدره جون فوستردالاس، وزير الخارجية الأمريكية، والذى نص فيه صراحة على حرص الحكومتين البريطانية والأمريكية على تصفية خلافاتهما فى سبيل الهدف الأكبر وهو منع السوفيت من التسلل إلى الشرق الأوسط. وقد

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣١٦.
(٢) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ص ٩٤ ـ ٩٥.
(٣) أحمد محمود صبحى: البحرين ودعوى إيران ص١٢٨.

أصبحت السياسة الأمريكية والإنجليزية منذ ذلك الوقت منسقة تنسيقاً اقتصاديا وإستراتيجياً لحماية مصالحهما المشتركة فى المنطقة.

استغلال النفط فى الكويت:

اتخذ استغلال النفط فى الكويت شكلا عملياً عقب تنازل الشركة الشرقية والعامة عن امتيازها فى عام ١٩٣٢ إلى شركة بترول الخليج، وهى شركة أمريكية، حاولت أن تحل محل الشركة الشرقية والعامة فى امتياز الكويت بعد أن ترددت الشركة الإنجليزية الإيرانية فى الحصول على الامتياز الذى عرضته عليها الشركة الشرقية والعامة فى عام ١٩٢٦. ومع ذلك فقد واجهت شركة نفط الخليج عقبتين رئيسيتين: العقبة الأولى كانت من نفس الشركة التى أثارت مبدأ الجنسية، والعقبة الثانية كانت من الشركة الإنجليزية الإيرانية التى ادعت أن لها حقاً فى امتياز الكويت على أساس أنها تقدمت قبل غيرها بطلب الحصول على هذا الامتياز[١]. وعلى الرغم من أنه لم تثر المشكلات الخاصة التى أثيرت فى البحرين بشأن منح الامتياز إلى شركة أمريكية مشتركة أساساً فى شركة نفط العراق، بسبب استثناء الكويت من اتفاقية الخط الأحمر، وبالتالى كان يحق للشركة الحصول على امتياز الكويت، إلا أن الحكومة البريطانية استندت فى معارضتها للشركة الأمريكية على أساس اتفاقها مع شيخ الكويت فى عام ١٨٩٩ وكذلك بتعهد الشيخ فى عام ١٩١٣ بألا يمنح امتيازاً للنفط لغير الحكومة البريطانية التى وضح أنها تعمل على الاستئثار بنفط الكويت، وشجعها على ذلك اكتشاف النفط فى البحرين. ولذلك تمسكت وزارة المستعمرات البريطانية بضرورة تطبيق شرط الجنسية البريطانية على أية شركة تحصل على عقد الامتياز فى الكويت[٢].

وعلى الرغم من أن شركة نفط الخليج أعلنت موافقتها على قبول الإجراءات الخاصة بتسجيل الشركة فى كندا، على غرار ما حدث فى البحرين، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد للتساهل مثلما فعلت فى البحرين، وإنما

(١) F.O. 371/16002 Oil Concessions in Kuwait.

(٢) F.O. 371/14484 C.O. to I.O. 8th December, 1938.



أصرت على التمسك بموقفها فى نفس الوقت الذى حاولت فيه الشركة الإنجليزية الإيرانية تثبيت أقدامها فى الكويت، وبالفعل وصلت بعثة جيولوجية للدراسة تابعة للشركة الإنجليزية الإيرانية، كما عمل الإنجليز على ممارسة الضغط على شيخ الكويت ليستجيب لعروض شركة النفط الإنجليزية الإيرانية التى قدمت عدة مشروعات خاصة بامتياز الكويت[١]؛ فى الوقت الذى كانت تتذرع فيه الحكومة البريطانية فى مراسلاتها مع وزارة الخارجية الأمريكية بعدم رغبة شيخ الكويت فى منح أى امتياز لشركات أمريكية. ويسترعى انتباهنا تساؤل هام وهو لماذا تمسكت الشركة الإنجليزية الإيرانية بالحصول على امتياز الشركة الشرقية والعامة الخاص بالكويت فى عام ١٩٣٢ على الرغم من أنها رفضت قبول امتياز الشركة الشرقية والعامة فى عام ١٩٢٦؟.

وللإجابة على ذلك السؤال يمكن التأكيد بأن الأوضاع قد تغيرت بعد التحقق من وجود النفط، وفضلا عن ذلك فإن الشركة الإنجليزية الإيرانية كانت تواجه مصاعب بالغة فى إيران إذ كان عقد الامتياز الخاص بها والذى منح لدارسى فى عام ١٩٠١ على وشك الإلغاء من قبل الحكومة الإيرانية، مما حدا بالشركة الإنجليزية الإيرانية إلى البحث عن امتيازات أخرى تضمن بها استمرار وجودها فى المنطقة.

ومع ذلك فقد اضطرت وزارة المستعمرات البريطانية إزاء الضغط الأمريكى أن تعلن فى مذكرة خاصة أعدتها فى ١٩ أبريل ١٩٣٢ بأنها مستعدة للتنازل عن اشتراط حصول شركة بريطانية على عقد امتياز الكويت رغبة منها فى إفساح المجال للاستثمارات الأمريكية، وذلك بشرط أن تسجل الشركة فى مقاطعة بريطانية وأن يكون معظم الموظفين من الرعايا البريطانيين[٢]. وكان من المنتظر إزاء ذلك أن تحصل شركة نفط الخليج على عقد الامتياز وذلك بالنظر إلى أن عروض هذه الشركة كانت أكثر إغراء من العروض التى قدمتها شركة النفط الإنجليزية الإيرانية،

---

(١) راجع مشروعات تلك الاتفاقيات التى قدمتها الشركة إلى شيخ الكويت فى :
Oil Concessions in Kuwait. F.O. 371/16082.

(٢) Ibid.

ولكن الحكومة البريطانية أخذت تمارس ضغطها على شيخ الكويت لكي يرفض قبول العرض الأمريكي. وفي رسالة من الشيخ أحمد الجابر إلى الكولونيل ديكسون، الوكيل البريطاني في الكويت، تعهد فيها صراحة برفض قبول العروض الأمريكية[1]، وكتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الخارجية الأمريكية في نوفمبر ١٩٣٢ توضح لها أن المشروعين الخاصين بالشركة الإنجليزية الإيرانية وشركة نفط الخليج أرسلا إلى شيخ الكويت ولكنه لم يقبل أي عرض منهما. وفيما يبدو أن الحكومة الأمريكية كانت تدرك جيداً ما تهدف إليه الحكومة البريطانية مما جعلها تحاول الوصول معها إلى حل وسط تم التوصل إليه بالفعل في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ حينما سوت الشركتان المتنافستان المشكلة فيما بينهماباتفاقهما على قبول الاشتراك في عقد امتياز بإنشاء شركة عرفت باسم شركة نفط الكويت K.O.C. تشتركان فيها مناصفة فيما يختص بالملكية والتمويل. وفي العام التالي (١٩٣٤) تقدمت الشركة الجديدة بطلب للحصول على الامتياز من شيخ الكويت، ووافق الشيخ أحمد على منح الامتياز للشركة المذكورة، واستمرت شركة نفط الكويت تستحوذ على عقد الامتياز إلى أن أجرى في ديسمبر عام ١٩٥١ تعديل هام نص على تحويل حق الامتياز إلى الشركتين المالكتين لشركة نفط الكويت، وهي شركة النفط الإنجليزية الإيرانية، وشركة نفط الخليج الأمريكية.

وقد يكون من المفيد أن نعرض لأهم ما نصت عليه اتفاقية ١٩٣٤ باعتبارها واحدة من اتفاقيات النفط الأولى التي عقدت مع إمارات الخليج العربي[2].

أولا: أعطى الامتياز للشركة حق التنقيب عن النفط والمواد المتعلقة به في جميع أرجاء الكويت وشواطئها وجزرها الإقليمية، كما أباح للشركة حق التصرف في جميع ما تحصل عليه من هذه المواد وبيعها خارج البلاد أو داخلها ويغطي هذا الامتياز مساحة ستة آلاف ميل مربع.

(١) F.O. 371/14484 British Residency to His Majesty's Secretary of State C.O. 6th October 1932.

(٢) انظر النص الكامل لهذه الاتفاقية في اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ـ محمد لبيب شقير جـ ٢ ص٩٣.

ثانيا: مدة الامتياز خمسة وسبعون عاما تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاقية.

ثالثا: تقدر العائدات بمقدار أربعة شلنات ونصف عن كل طن يستخرج من النفط حتى يتم إنتاجه بكميات تجارية.

رابعا: تعفى الشركة من رسوم الموانئ والمطارات وإيجار الأراضى التى تستغلها فى مقابل دفع ٤ آنات هندية عن كل طن كرسم إعفاء من الضرائب.

خامسا: لا يمكن تعديل أى نص فى الاتفاقية إلا بموافقة الطرفين، وأن يلجأ إلى الوساطة أوالتحكيم عند حدوث أى خلاف.

ومما يستلفت النظر أن شركة نفط الكويت بالإضافة إلى اتفاقها مع شيخ الكويت فإنها عقدت اتفاقية أخرى مع الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٤، وقد نصت الاتفاقية الأخيرة على أن يظل للإنجليز فى الشركة ما لا يقل عن ٥٠٪ من رأسمالها، ولا يجوز للشركة الاتصال بالسلطات الكويتية إلا عن طريق الوكيل البريطانى فى الكويت، وأن تستولى الحكومة البريطانية على النفط اللازم لها من الشركة فى حالة الحرب أو الطوارئ، وأن تظل الشركة بريطانية الجنسية على الرغم من مشاركة رأس المال الأمريكى، وعلى ذلك لا يمكن أن تتحول الشركة إلى شخصية أمريكية، وهو مبدأ كانت الحكومة البريطانية قد أصرت على التمسك به منذ بداية سير المفاوضات الخاصة بمنح الامتياز[1].

وقد مارست شركة نفط الكويت عملياتها التنقيبية عقب التصديق على الاتفاقية حيث بدأت بحفر أول بئر فى منطقة بحرة، شمال خليج الكويت، فى ٣٠ مايو ١٩٣٦، بيد أنه لم يتم التوصل إلى النفط فى هذه المنطقة. ولكن فى نفس الوقت كانت تجرى دراسات جيولوجية فى جنوب الكويت، وفى أبريل ١٩٣٨ تم التوصل إلى اكتشاف أكبر حوض للبترول فى العالم فى منطقة البرقان التى تقع على مسافة سبعة وعشرين ميلا جنوب الكويت.

وفى الفترة الواقعة بين سنتى ١٩٣٨ و ١٩٤٢ حفرت ثمانية آبار فى البرقان ثم وصل تعدادها بعد ذلك إلى ما يقرب من ١٦,٨٠٠ بئر[2]، كما

---

(١) F.O. 371/14481 I.O.to F.O. December 1938.

(٢) نفط الكويت إعداد لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، انظر دليل الكويت ص ٢٥٦.

حفرت عدة آبار استكشافية فى مناطق أخرى. وفى خلال الحرب العالمية الثانية سدت جميع آبار النفط كإجراء وقائى عسكرى[1]. وبانتهاء الحرب استؤنفت من جديد عمليات استخراج النفط وعلى وجه التحديد فى أكتوبر ١٩٤٥. وكان معدل الإنتاج اليومى يبلغ ثلاثين ألف برميل، وفى شهر يولية من العام التالى صدرت أول شحنة من النفط الخام حيث أقيم احتفال وطنى بهذه المناسبة[2]. وهكذا شهدت الكويت فى السنوات الأخيرة من عهد الشيخ أحمد الجابر انتعاشاً لم تألفه من قبل إذ تحولت مواردها الاقتصادية من الاعتماد على صيد اللؤلؤ أو الأسفار إلى إنتاج النفط. وفى عام ١٩٤٩ وقع الشيخ أحمد الجابر اتفاقية ثانية بينه وبين شركة نفط الكويت بهدف استغلال جزر ومياه الكويت الإقليمية، وقد حددت هذه الاتفاقية بوجه الخاص العلاقة بين الشركة والحكومة.

ولما كان الدخل القومى للكويت - شأنها فى ذلك شأن الإمارات والدول العربية الأخرى المجاورة لها - يرتبط أشد الارتباط بالنفط، كان لابد أن تتشكل سياسة عامة بحيث تضمن الاستقرار لهذا المورد الاقتصادى الهام، فقد حدث فى عام ١٩٦١ أن خفضت بعض شركات النفط أسعارها الخاصة دون أن ترجع فى ذلك إلى الحكومات المانحة للامتيازات، وقد احتجت كل من السعودية والعراق وإيران والكويت على ذلك، كما أنشأت هذه الدول بالاشتراك مع فنزويلا ما عرف بمنظمة الدول المصدرة للنفط، والتى يرمز لها اختصار بكلمة Opec، ثم انضمت إليها فيمابعد كل من قطر وليبيا وأندونيسيا وغيرها. والأمر الذى لا شك فيه أن مشكلات النفط مهدت لبعض إمارات الخليج الفرصة لضمان المصالح الخاصة بها، وإعطاء الأولوية للعمل للوطنيين، ثم لأبناء البلاد العربية، إلى جانب تحديد توظيف الأجانب وعدم السماح بتجديد عقودهم إلا إذا كانت الوظيفة تتطلب نوعاً معيناً من الخبرة أو المؤهلات. ومع ذلك نستطيع أن تقرر أن هذه النصوص لا تشكل إلا ناحية نظرية فقط، إذ كان هناك تهاون واضح من الشركات فى تنفيذ هذه

---

(١) Longrigg, Oil in the Middle East p. 135.

(٢) Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 568.

النصوص وقد أدى هذا التهاون فى كثير من الأحيان إلى حدوث تصادم بينها وبين السياسة العامة للحكومة المانحة للامتياز، وخاصة بعد تصاعد المد القومى فى بعض الإمارات. ولدينا بصدد ذلك مذكرة قدمتها الحكومة الكويتية فى أواخر عام ١٩٦١ إلى جميع شركات النفط العاملة فى الكويت والمنطقة المحايدة، جاء فيها ملاحظة الحكومة على بعض التأخير فى تنفيذ الشركات توصياتها، والتهاون فى تطبيق بعض الأمور الواردة فى نصوص الاتفاقيات. وتقترح المذكرة على الشركات العاملة أن تحرص على حسن العلاقات بينها وبين الحكومة وذلك بالعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من الوطنيين ثم أبناء البلاد العربية، وأن تخطر الحكومة بتجديد عقود الموظفين الأجانب الذين لا يوجد من يحل محلهم، وينبغى على الشركات تشجيع الأسواق المحلية بأن تعلن عن مناقصاتها؛ وإن كان للشركات الحق فى أن تستورد مباشرة الآلات الثقيلة التى لا يمكن للتجار المحليين القيام باستيرادها[1].

واستهدفت السياسة النفطية الوطنية فى الكويت بالإضافة إلى ذلك تدريب العمال المحليين واستغلال الغاز الطبيعى لإنشاء صناعات بتروكيمائية؛ إلى جانب تشجيع شركات النفط الوطنية، وقد تأسست فى عام ١٩٦٠ شركة النفط الوطنية الكويتية ساهمت فيها الحكومة الكويتية بـ ٦٠٪ من أسهمها. وفى العام التالى تخلت شركة نفط الكويت عن حقها فى بيع منتجات النفط فى الأسواق المحلية كما تنازلت لها فى الوقت نفسه عن الأراضى التى لم تشملها عملياتها التنقيبية[2].

كذلك استهدفت السياسة النفطية الوطنية فى الكويت مشاركة الحكومة الكويتية فى عمليات بعض الشركات المستغلة للنفط والاهتمام بتتبع ما يجرى فى الدول المجاورة من تغييرات أو تعديلات فى العقود؛ إلى جانب النص فى الامتيازات الجديدة على ضرورة إنشاء معامل للتكرير لما يؤدى إليه ذلك من انتعاش اقتصادى، خاصة إذا ماأخذنا فى اعتبارنا أن البترول ينتج فى الكويت من عمق أقل كما أن حقوله قريبة من الساحل مما يجعل أجور النقل زهيدة ونسبة الإنتاج عالية.

---

(١) انظر مذكرة حكومة الكويت إلى شركات النفط فى عام ١٩٦٠، دليل الكويت ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٢) نفط الكويت ص ٥٧ وما بعدها.

ومما يذكر أنه قد ترتب على اكتشاف النفط فى الكويت نتائج سياسية بالغة الأهمية لعل أبرزها اتجاه الحكومة البريطانية إلى الوقوف بصلابة ضد محاولات كل من العراق والسعودية للسيطرة على الكويت، وقد أمكن للكويت بالفعل أن تحتفظ باستقلالها عن هاتين القوتين نتيجة حرص السياسة البريطانية على الاحتفاظ بها كمورد من موارد النفط؛ فضلا عن اعتبارها قاعدة من أهم قواعد الإسترلينى فى المنطقة العربية[١].

امتيازات وعقود النفط فى قطر:

استطاعت الحكومة البريطانية ـ نتيجة تفوق نفوذها السياسى فى إمارة قطر ـ أن تقف حائلا دون حصول الشركات الأمريكية على عقود امتيازات خاصة بالنفط فى قطر. وبالفعل تمكن المقيم السياسى فى الخليج أن يحبط محاولات شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا[٢]، على الرغم من أن حاكم قطر كان مستعداً للاستجابة إلى عروضها التى كانت أكثر إغراء من عروض الشركات البريطانية الأخرى، فضلا عن أنه استجاب لنصائح ابن سعود الذى حذره فيها من منح امتيازات النفط للإنجليز. وكان على الحكومة البريطانية إزاء ذلك أن تتخذ خطوات حاسمة حتى لا يصل الأمريكيون إلى استغلال النفط فى قطر من ناحية، وحتى لايمتد نفوذ ابن سعود على الإمارة من ناحية أخرى[٣].

وإزاء الضغط البريطانى اضطر شيخ قطر إلى منح شركة البترول الإنجليزية الإيرانية امتيازاً للتنقيب عن النفط بعد أن أرسلت الشركة بعثة من خبرائها فى عام ١٩٣٢ بهدف إجراء عمليات المسح الجيولوجى، ورسم خريطة جيولوجية لشبه جزيرة قطر.

وفى خلال الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٤، وهى التى جرت فيها العمليات الاستكشافية التنقيبية، برزت مشكلات الحدود بين قطر والسعودية، إذ اعترضت

---

(١) Marlowe, The Persian Gulf in the 20thCentury p. 120.

(٢) Longrigg, Oil in the Middle East p. 105.

(٣) F.O. 371/17799 Dickson to Political Resident 18th January, 1934.



الحكومة السعودية على ممارسة التنقيب من قبل الشركة فى شبه جزيرة قطر دون تحديد واضح للمناطق التى تمارس فيها عملياتها. ومما يذكر أن عبد الله بن جلوى حاكم الإحساء تعمد إثارة العقبات أمام البعثات الجيولوجية التابعة لشركة النفط الإنجليزية الإيرانية، كما عمد فى أحيان كثيرة إلى تقييد تنقلاتهم مما أثار احتجاج الحكومة البريطانية التى تمسكت فى معارضتها للحكومة السعودية بالمادة السادسة من اتفاقية جدة ١٩٢٧، وباتفاق برسى كوكس مع ابن سعود فى عام ١٩٢٣ بأن المنطقة الواقعة شرقى دوحة سلوى تابعة لشيخ قطر. ويتضح من إحدى المذكرات الخاصة بالحكومة البريطانية أن شركة ستاندارد أويل كانت هى المحركة لابن سعود أملا فى أن تمتد منطقة عملياتها إلى شبه جزيرة قطر منافسة للشركة الإنجليزية الإيرانية، كما يتضح من هذه المذكرة أيضا شدة قلق الحكومة البريطانية ومخاوفها من نتائج الزيارات المتعددة التى كان يقوم بها بعض المسئولين الأمريكيين لابن سعود فى عاصمته بالرياض[١].

وقد تمسكت الحكومة السعودية بوجهة نظرها فى أن سيادتها تشمل جبل نقش وخور العديد مستندة فى ذلك إلى ادعاءاتها التاريخية على تلك المناطق. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت ترغب فى تسوية العلاقات بينها وبين ابن سعود على أمل اكتسابه إلى جانبها إلا أنها أكدت أن جبل النقش لا يمكن أن يعتبر إلا جزءاً من قطر، وأن خور العديد يرتبط بمشيخة أبوظبى ارتباطاً تاريخياً[٢].

وقد استمرت المناقشات الخاصة بتقرير حدود قطر موضع مراسلات بين الحكومتين البريطانية والسعودية خلال السنوات من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٧، غير أنها لم تأت بنتيجة إيجابية يمكن أن يرضى بها الطرفان. وفى أثناء سير هذه المباحثات تمكنت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية أن تحصل على امتياز لاستغلال النفط من

---

(١) I.O. to F.O. 7 March 1934 F.O. 371/17799.

(٢) F.O. 371/20776 Minutes of 44th Meeting of Middle East Official Sub - Committee held on Ist Feb. 1937 on subject of Eastern & Southern Boundaries of Saudia Arabia.

الشيخ عبد الله بن ثانى فى مايو ١٩٣٥[١]، وكان ذلك نتيجة ضغط الحكومة البريطانية على حاكم قطر الذى لم يمنح بدوره الامتياز إلا بعد أن أخذ تعهداً بالحماية البريطانية لما قد يترتب على تصرفه هذا من احتمال هجوم برى أو بحرى يتعرض له من قبل ابن سعود[٢]. وعلى أثر منح الامتياز تألفت شركة استثمار بترول قطر المحدودة Petroleum Development of Katr ووافقت الحكومة البريطانية على تحويل الامتياز من الشركة الإنجليزية الإيرانية إلى الشركة الجديدة[٣]، بعد أن اضطرت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية أن تتنازل عن امتيازها فى قطر إلى شركة نفط العراق نظرا للصعوبات التى واجهتها من حيث اعتبار شبه جزيرة قطر خاضعة لاتفاقية الخط الأحمر.

وقد أدى منح الشيخ عبد الله الامتياز لشركة نفط العراق إلى إثارة اعتراضات شديدة من قبل الحكومة السعودية التى أعربت لكل من حاكم قطر والحكومة البريطانية، عن رغبتها فى ألا يتم شىء بصدد هذا الامتياز إلى أن تسوى مشكلات الحدود السياسية بين البلدين. وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٥ أرسل القائم بأعمال السفارة البريطانية فى جدة رسالة إلى وزير الخارجية السعودية يعترض فيها على تراسل الملك عبد العزيز بن سعود مباشرة مع الشيخ عبد الله حاكم قطر، دون الرجوع فى ذلك إلى الحكومة البريطانية، وأكد أن ذلك يعد خرقاً صريحاً للمادة السادسة من معاهدة جدة ١٩٢٧. وردت الحكومة السعودية على الاحتجاج البريطانى مؤكدة أن المادة السادسة من المعاهدة المشار إليها لم تفرض حظراً على التراسل بين الملك عبد العزيز بن سعود وبين غيره من الحكام، وأن الحكومة السعودية تحتفظ بحقها الكامل فى المناطق التى لا توافق على التنازل عنها لأمراء

---

(١) F.O. 371/17999 Commercial Agreement between Ruler of Katr & Anglo Persian Oil Company.

(٢) R/15/1/14/43 Unrest at Dubai & Trucial Coast Policy, Air Minister, London 20th December 1934, Secret Policy in Persian Gulf.

(٣) F.O. 371/20778 Agreement between H.M's Govt. and Petroleum Development of Qatr.

تلك الجهات، وأن الامتيازات التي يمنحها الحكام والخاصة بتلك المناطق لا تقرها الحكومة السعودية ولا توافق عليها وتسجل تحفظها بشأنها[1].

ولم تقتصر المشكلات التي واجهتها الحكومة البريطانية على ادعاءات السعودية فحسب، وإنما واجهت مشكلات أخرى ناتجة عن تضارب المصالح الأمريكية ورغبتها في الحصول على استثمارات النفط في المنطقة. وفيما يبدو أن الحكومة الأمريكية قد سلمت أخيراً بالنفوذ البريطاني وخاصة أن حاكم قطر كان قد سبق أن ألزم نفسه في ١٩١٦ بألا يمنح امتيازات للتنقيب عن النفط في بلاده إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية، ومن ناحية أخرى أن الحكومة الأمريكية اقتنعت بمنح الامتياز إلى شركة النفط العراقية بدلا من شركة النفط الإنجليزية الفارسية، وخاصة أن المصالح الأمريكية كانت أكثر تمثيلا في الشركة الأولى التي تولت عمليات الاستغلال عن طريق شركة نفط قطر المحدودة[2].

وتنص الاتفاقية الموقعة بين حاكم قطر، وبين شركة نفط قطر، على أن تمنح الشركة حقوقاً للتنقيب والاستغلال في جميع أراضي قطر، وأن إمارة قطر معناها المنطقة التي يحكمها الشيخ، وهي تقع شمال الخط المرسوم في الخريطة المرفقة بالاتفاقية. ويبدأ الخط المذكور من نقطة تقع على ساحل دوحة سلوى إلى الجنوب قليلا من غرب خشم النخش مباشرة، ثم ينحرف حتى يسير مسافة ثمانية أميال في اتجاه جنوبي بميل قليلا إلى الشرق، ثم يستأنف اتجاهه الشرقي حتى يقطع الساحل على مسافة ثمانية أميال شمال مدخل خور العديد[3]. ويشمل عقد الامتياز مساحة ٤٠٠٠ ميل مربع مقابل ٤٠٠,٠٠٠ روبية عند التوقيع و ١٥٠,٠٠٠ روبية سنوياً ترتفع إلى ٣٠٠,٠٠٠ بعد خمس سنوات، أو عند اكتشاف النفط بكميات تجارية أيهما أقرب[4].

---

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية جـ ٢، ص ٣٧٨ ومابعدها

(٢) هـ. لينتي: بترول الصحراء ص ٩٥.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣٠٨.

(٤) Marlowe, op. cit., p. 96.

وبعد أربع سنوات من التوقيع على الاتفاقية ظهرت فى منطقة جبل دخان بوادر العثور على النفط، وقد أدى ذلك إلى شدة لهجة المراسلات التى كانت تبعث بها الحكومة السعودية إلى الحكومة البريطانية بشأن تسوية الحدود السياسية بينها وبين قطر(١). وقد أستمرت عمليات الحفر فى منطقة جبل دخان حتى عام ١٩٤٢، ثم توقفت بسبب ظروف الحرب(٢)، إلى أن استؤنف العمل من جديد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٧، وبدأ التصدير التجارى من قطر فى ديسمبر ١٩٤٩ على أثر إتمام خط الأنابيب الممتد من منطقة جبل دخان عبر شبه جزيرة قطر إلى ميناء إمسيعيد الواقع على الساحل الشرقى(٣).

النفط فى مشيخات الساحل العمانى:

اهتمت الحكومة البريطانية فى أن تحصل على تعهدات من قبل رؤساء وشيوخ المنطقة بعدم منحهم امتيازات خاصة باستغلال النفط فى إماراتهم إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية. وقد حصلت الحكومة البريطانية على هذه التعهدات فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكان مما دفعها إلى انتزاع تلك التعهدات الدراسات الجيولوجية التى قامت بها شركة النفط الإنجليزية الإيرانية فى منطقة الساحل العمانى، والتى أكدت احتمالات وجود النفط فى تلك المشيخات.

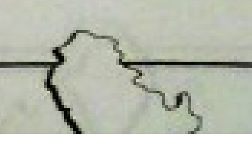
ولدينا أولى تلك التعهدات من الشيخ خالد بن أحمد حاكم الشارقة فى ١٧ فبراير ١٩٢٢، ومن شيخ رأس الخيمة فى ٢٢ فبراير ١٩٢٢، ومن الشيخ سعيد ابن مكتوم حاكم دبى فى ٢ مايو ١٩٢٢؛ تليها فى ٣ مايو ١٩٢٢ تعهدات من شيخ أبوظبى حمدان بن زايد، ومن شيخ عجمان فى ٤ مايو، وأم القوين فى ٨ مايو من نفس العام. وقدمت هذه التعهدات جميعها فى شكل رسائل موجهة إلى المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر الكولونيل تريفور Trevor جاء فيها «إننى

---

(١) F.O. 371/20778 South Eastern Arabian Frontiers, Memo. by Mr Rendel 4th May, 1937.

(٢) Longrigg, op. cit., p. 105.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣١٥.



اكتب هذه الرسالة بمحض إرادتى لأتعهد لفخامتكم بأنه إذا كان ثمة أمل فى أن يوجد فى أراضى منجم للبترول فلن أعطى امتيازه لأحد من الأجانب اللهم إلا الشخص الذى تعينه الحكومة البريطانية السامية.. هذا ما وجب تقريره»[١].

وواضح من التشابه فى الصيغة التى كتبت بها هذه التعهدات أن الشيوخ لم يكتبوها بمحض إرادتهم وإنما أمليت عليهم إملاء. وقد اقتصر الأمر حتى منتصف الثلاثينيات عند حد منح هذه التعهدات، وذلك بعد أن فشل هولمز فى جهوده للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط فى منطقة الساحل العمانى[٢]، ولكن منذ عام ١٩٣٥ أخذت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية تبدى اهتماماً ملحوظاً بالمنطقة، وذلك بعد نجاح عمليات التنقيب فى كل من الكويت والبحرين. وفى أوائل عام ١٩٣٦ قامت شركة استثمار النفط لساحل الصلح البحرى، وهى تابعة لشركة نفط العراق، بنشاط واسع من شأنه القيام بعمليات الاستغلال فى المنطقة، وبدأت الشركة المذكورة تعقد اتفاقيات مع الشيوخ المهادنين بعد أن تغلبت على منافسة شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا بحكم التعهدات التى انتزعتها بريطانيا من شيوخ الساحل[٣]. كما أصدر المقيم البريطانى تعليماته المشددة إلى الشيوخ بعدم استقبالهم لجيولوجى الشركة الأمريكية[٤]. وكانت الشركة الإنجليزية الإيرانية قد أرسلت فى عام ١٩٣٥ بعثة خاصة إلى مشيخات الساحل العمانى برئاسة ريتشارد وليمسن Williamson، الذى كان يعمل فى شركة دارسى للنفط. وقد أقام فى الناصرية لدى آل سعدون وتزوج امرأة منهم بعد اعتناقه للدين الإسلامى. وقد عرف فى العراق باسم الحاج عبد الله، ويعد وليمسن واحداً من الأعمدة القوية التى استطاعت بريطانيا عن طريقها أن تحتكر موارد النفط فى الخليج العربى.

وقد بدأ رحلته فى الخليج فى عام ١٩٣٥ مع أربعة أعضاء من الإنجليز اثنان من الجيولوجيين، وعالم فى النباتات، والكولونيل إكليس Eccles، حيث استقلوا

(١) انظر نص هذه التعهدات فى الوثائق السعودية جـ ١ ص ٣١٨.

(٢) Mann, Trucial States p. 184.

(٣) Petroleum Development Trucial Coast Ltd.

(٤) F.O. 371/21811 Political Resident in Persian Gulf to Secretary of State for India January 1938 See also Activities of Standard Company of California In Trucial Coast.

إحدى بواخر شركة النفط الإنجليزية الإيرانية إلى البحرين، ومنها إلى الساحل العمانى، وكانت هذه الرحلة ذات أهمية بالغة، إذ إنها مهدت للشركات البريطانية أن تضع يدها على منابع النفط فى البلدان الواقعة على الساحل الغربى للخليج(١). وقد استطاعت بعثة وليمسن أن تربط شيوخ أبوظبى ودبى ورأس الخيمة والشارقة وبقية شيوخ الساحل باتفاقيات حول احتكار الشركة الإنجليزية الإيرانية لحقول النفط فى إماراتهم(٢). والجدير بالذكر أن معظم اتفاقيات الساحل العمانى عقدت فى الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥. وكان الفقر والتخلف فى كثير من الأحيان يدفعان حكام المنطقة إلى التهاون فى الحصول على الشروط المعقولة، كما قبل كثير منهم جعل اتفاقياتهم سرية. ولعل امتياز النفط الذى منحه الشيخ حمدان ابن زايد إلى البريجادير لونجرج، من شركة استثمار بترول الساحل العمانى فى عام ١٩٣٩، يعد أهم امتياز منح فى المنطقة، وإن كانت نصوص هذا الامتياز لم تعرف بالتفصيل وخاصة بالنسبة للمساحة التى سمح لشركة استثمار نفط الساحل بالتنقيب فيها. وقد وصل نشاط الشركة إلى منطقة البوريمى فى الشرق والمنطقة المجاورة للحافة الشرقية لسبخة مطى فى الغرب. ولاشك أن الوصول إلى اكتشاف النفط فى أبوظبى التى تشمل مساحتها ما يقرب من ثلاثة أرباع منطقة الساحل العمانى، قد أنقذ هذه الإمارة من التدهور الاقتصادى الذى كانت تعانيه منذ بداية الثلاثينيات من هذا القرن، وإن كان الازدهار الاقتصادى لم يتضح فى هذه الإمارة إلا فى السنوات الأخيرة من حقبة الستينات(٣).

وعلى غرار ما حدث فى قطر من اعتبار منطقة الساحل المهادن ضمن اتفاقية الخط الأحمر، فقد تحولت امتيازات النفط من الشركة الإنجليزية الإيرانية إلى شركة نفط العراق، ولما كانت المساحات التى شملتها عقود الامتيازات فى المنطقة لم تحدد تحديداً واضحاً فقد أدى ذلك إلى إثارة مشكلات إقليمية حادة بين الحكومتين البريطانية والسعودية(٤).

---

(١) عبدالله وليمسن: جولة فى الخليج العربى ص٤، ٦، ١٠.

(٢) Mann, op. cit., pp. 84 - 85.

(٣) الوثائق السعودية: جـ ١ ص ٣٣٥.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣١٥.

امتيازات النفط فى مسقط وعمان:

أما سلطنة مسقط وعمان فقد بدأ أول تعهد بشأن استغلال النفط بها فى شكل رسالة وجهها السلطان تيمور بن فيصل فى ١٠ يناير ١٩٢٣ إلى الماجور راى القنصل والوكيل البريطانى فى مسقط. وكانت هذه الرسالة رداً على رسالة كان قد بعث بها إليه حول استثمار النفط فى بلاده. وقد جاء فى رسالة السلطان "إننا نوافق على ألا نستغل البترول الذى قد يعثر عليه فى أية بقعة تدخل فى نطاق أراضينا وإننا لن نمنح أحداً إذناً باستغلاله دون استشارة الوكيل السياسى فى مسقط وبغير موافقة حكومة الهند، وإن ما وصل إلى مسامعنا عن وجود الزيت المعدنى فى أراضينا بمصيرة لم تتحقق صحته بعد، وقد بدأنا التحرى عن وجود هذا المعدن، وبعد أن نقف على حقيقته سنبحث معكم فى أمر استغلاله واتخاذ التدابير اللازمة وتنظيم العمل وفرض الشروط اللازمة، وسيكون العمل بطبيعة الحال احتكاراً، ونحن نثق فى المساعدة الكاملة التى ستمدنا بها حكومة الهند السامية فى هذا الشأن كما سبق أن عاونتنا على الدوام"[1]. وواضح أن هذا التعهد لا يختلف عن التعهدات الأخرى التى أصدرها شيوخ الساحل العمانى فى عام ١٩٢٢، وبين عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ قامت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية بالتنقيب عن النفط فى مسقط، ولم تواجه الشركة بمنافسات تذكر من قبل الشركات الأمريكية إذ كانت المنطقة من المناطق التى تأكدت فيها السيطرة البريطانية، وإن كانت عمليات التنقيب ووجهت بمشكلة أخرى نتيجة الأوضاع الداخلية فى عمان والتى كانت تتمثل فى وجود إمام يحكم مقاطعات الداخل نتيجة الانفصال بين الإمامة والسلطنة والذى تأكد بموجب اتفاقية السيب ١٩٢٠.

وفى تقرير للمقيم البريطانى فى الخليج الكولونيل تريفور إلى حكومة الهند أكد فيه أن العمانيين فى الداخل لن يعتبروا أنفسهم ملتزمين بتعهد سلطان مسقط ولذا فإنه من الضرورى، الدخول فى علاقات معهم وينبغى أن يرتبط ذلك

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣١٥.

بعروض خاصة بتقديم المساعدات المالية[1]. وكان وليمسن، مبعوث شركة النفط الإنجليزية الإيرانية، قد ذكر فى تقرير رحلته عن الخليج، والتى زار فى خلالها المقاطعات العمانية أنه زود بخطابات توصية من قبل المجلس الاستشارى فى مسقط لرؤساء الداخل، ولكن ما لبث أن تحقق لديه أن هذه الخطابات غير مجدية تماماً، وكان على بعثته أن تستخدم سلاح الرشوة للمرور فى المقاطعات الداخلية من عمان[2].

وعلى أى حال فقد كان من المتعذر على شركة النفط الإنجليزية الإيرانية فى هذه المرحلة المبكرة أن تمتد بعملياتها التنقيبية إلى المناطق الداخلية، وإنما اقتصرت على المقاطعات الساحلية بالإضافة إلى الأجزاء الوسطى من الجبل الأخضر ومقاطعة ظفار الواقعة فى أقصى الطرف الجنوبى الشرقى من سلطنة مسقط. وفى عام ١٩٣٧ حلت شركة استثمار بترول عمان وظفار المحدودة التى كانت تعد فرعاً من شركة نفط العراق محل شركة دارسى، ونجحت فى الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط من سلطان مسقط سعيد بن تيمور فى ٢٤ يولية من نفس العام، وذلك بعد أن شعر الإنجليز بالمحاولات التى كان يبذلها بعض الإيطاليين والأمريكيين للحصول على استغلال النفط فى مسقط طبقاً للتقارير التى كان يبعث بها كل من المقيم البريطانى فى الخليج، والقنصل البريطانى فى كرمان، وقد جاء فى إحداها أن أحد الرعايا الإيطاليين ويدعى باستروى Pastroi زار مسقط وبندر عباس فى مايو ١٩٣٧، وكان الغرض الظاهر من زيارته هو التعاقد على عمال لبناء الطرق فى مستعمرة إريتريا الإيطالية فى شرق إفريقيا، وقد أخبره حاكم بندر عباس أنه من الممكن إمداده بالعمال اللازمين بشرط موافقة حكومة طهران على ذلك[3]. وكان يصحب باستروى فى هذه الزيارة الكونت برورك، وهو رجل

---

(١) C.O. 727 Vol. 3 Trevor Political Resident in the Persian Gulf to Mr Bray, Foreign Secretary to the Govt. of India in the Foreign &Political Department Simla 13th Sept. 1931.

(٢) وليمسن: جولة فى الخليج العربى ص ص ٤٦/٤٧.

(٣) F.O. 371/20772 Seymour, Telegram to F.O. 24th May, 1937 .

أعمال بولندى، وذكر أن سبب زيارته لمسقط هو القيام بأبحاث أثرية. وقد عرض مبالغ كبيرة على سلطان مسقط وشيوخ الداخل لتسهيل مهمته، ولكن الوكيل البريطانى فى مسقط الكولونيل وات تشكك فيما إذا كان الهدف من بعثة برورك هو مجرد إجراء أبحاث أركيولوجية، ومن ثم رفض التصريح له بالإقامة فى مسقط. وعلى الرغم من أن برورك أكد أن وصوله مع باسترى كان أمراً بمحض الصدفة إلا أنه كان من الثابت أنه على اتصال وثيق به، وظهر أن باسترى كان يعمل لحساب بعثة إيطالية أمريكية مهتمة بالتنقيب عن النفط، كما أوضحت تحريات وات أن برورك كان بدوره عميلا لشركة الزيت العربية الأمريكية التى كانت لا تكف فى خلال الثلاثينيات عن محاولاتها فى الحصول على عقود امتيازات فى الساحل الجنوبى الغربى من الخليج(١).

كانت هذه هى الظروف التى أدت بشركة نفط عمان وظفار للإسراع فى الحصول على امتياز النفط فى مسقط، وعلى الرغم من أن الامتياز شمل الأجزاء الداخلية من عمان، إلا أن السلطان أكد أنه لا يستطيع أن يضمن حماية الموظفين التابعين للشركة فى مقاطعاته الداخلية، وأنه لابد من إجراء اتصالات بالقبائل الداخلية وإمام عمان لضمان ذلك، وإنه لا يتوقع أن يأخذ عائداً مالم يتم التوصل إلى اتفاق معهم.

أما بالنسبة لظفار فقد أكد أنها تقع تحت سيطرته المباشرة وإن كان الأمر يختلف بالنسبة لمقاطعاته المتاخمة لممتلكات ابن سعود(٢). والجدير بالذكر أن الأوضاع الاقتصادية المضطربة فى داخلية عمان شجعت كثيرا من الرؤساء على محاولة الاستفادة من منح امتيازات للنفط فى مقاطعاتهم، وكان أبرز هؤلاء الشيخ عيسى بن صالح الذى قام بزيارة إلى مسقط فى عام ١٩٣٧، وكانت هذه هى

---

(١) F.O. 371/20772 Political Resident to His Majesty's Ambassador, Bagdad 1 st May, 1937 Activities in the Persian Gulf of Count Prork.

(٢) F.O. 371/2813 Note on discussion at meeting held at Bombay on November 24th between Sultan of Muscat & Mr. Longrigg at Which Major Watt, Political Agent, Muscat was Present.

زيارته الأولى منذ هجومه على العاصمة فى يناير من عام ١٩١٥، وأكد أن الغرض من زيارته هذه هو عقد اتفاق مع السلطان لعدم رضائه عن حكومة الإمام، ولكن الأمر الذى لا شك فيه أنه كان يطمح فى أن تتاح له فرصة المشاركة فى أرباح النفط[١].

والجدير بالذكر أن الحدود بين السعودية ومختلف بلدان جنوب وجنوب شرق الجزيرة العربية الخاضعة للحماية البريطانية لم تعين تعيينا واضحاً. ولذا فقد نشأت صعوبات كثيرة حول معرفة حدود كل امتياز من امتيازات النفط، ولما كانت شركة الزيت العربية الأمريكية لا تريد أن تحرم نفسها من نفط بعض المناطق التى لم تعين حدود السيادة عليها فقد بعثت بفرق البحث التابعة لها إلى المناطق الواقعة على حدود الربع الخالى والقريبة من ساحل عمان. وحدث أن توغلت إحدى هذه الفرق داخل هذه المنطقة فى أبريل ١٩٤٩،وكان مما أثار السلطات البريطانية أن البعثة كانت تضم بعض الجنود السعوديين فأمرت بطردها على الفور، وفى ٢٦ أبريل ١٩٤٩ تقدمت الحكومة السعودية إلى السفارة البريطانية فى جدة بمذكرة احتجاج أرفقتها ببعض الأدلة التى تؤكد أن المنطقة التى طردت منها البعثة الأمريكية هى جزء من الأراضى السعودية، ومنذ ذلك اليوم بدأ النزاع حول البوريمى[٢].

وقبل أن نشير إلى أهم المؤثرات السياسية والاقتصادية التى أحدثها اكتشاف النفط فى منطقة الخليج العربى ينبغى أن نقرر بعض الحقائق الهامة:

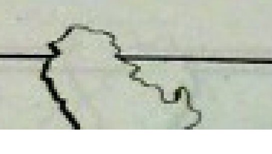
أولا: إن الفجوة لا تزال كبيرة بين الانتعاش المادى الذى أحدثه الزيت وبين التقدم العلمى والفكرى.

ثانيا: أدت صناعة النفط إلى الحاجة إلى الأيدى العاملة فوفدت على المنطقة هجرات أجنبية، مشروعة وغير مشروعة، نتج عنها مشكلات سياسية واجتماعية خطيرة.

---

(١) R/15/3/11/14 Muscat Administration Report for 1937.

(٢) لاندن: عمان سيرا ومصيرا ص ص ٣٦٨/٣٦٩.



ثالثا: أثرت صناعة النفط فى قيام مجتمعات جديدة وتحول كثير من الوطنيين إلى موارد أسهل للرزق، مما أدى إلى انهيار واضح للأوضاع الاقتصادية التقليدية التى كانت قائمة قبل اكتشاف النفط.

رابعا: أضاف البترول إلى منطقة الخليج أهمية سياسية وإستراتيجية، وكما رأينا شهدت المنطقة دخول عنصر جديد فى الحياة السياسية، وأعنى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى ساندت شركاتها، وأقامت علاقات بينها وبين المنطقة التى كانت مغلقة فى الماضى على النفوذ الإنجليزى وحده.

المؤثرات الاقتصادية والسياسية:

عندما بوشرت عمليات التنقيب عن النفط فى إمارات الخليج العربى حرصت الشركات المستغلة على أن تنال من الحكام امتيازات خاصة. ويرى البعض أن كلمة امتياز Concession تطوى فى معناها عدم المساواة كأنما حصلت الشركة على حق قد يضر بمصالح الإمارة المانحة للامتياز. وقد يكون حقيقة أن الشركة تحصلت على هذا الامتياز فى مقابل تعويض مادى ولكن هذا التعويض - وخاصة فى عقود الامتيازات الأولى - لا يمكن أن يقارن بما كانت الشركات تجنيه من أرباح خيالية. وهناك من يدافع عن الامتيازات على أساس أن هذا النظام طبق على مناطق متخلفة، وأن هذه البلاد كانت ستواجه صعوبة فى استغلال النفط، بل إن معظمها كان لا يدرى أساسا بوجود الزيت. وعلى الرغم من أن الاتفاقيات الموقعة كانت تعطى الشركات امتيازات خاصة بشكل يذكرنا بما كانت عليه الامتيازات الأجنبية فى الولايات التابعة للدولة العثمانية؛ فإن المدافعين عن ذلك يرون أن الأنظمة الإدارية والتشريعية لم تكن قد استقرت فى هذه الإمارات، وأن من حق الشركة، التى تخاطر برءوس أموال كبيرة، أن تأخذ من الاحتياطات التى تكفل حماية عملياتها. وإن كان يلاحظ مع ذلك المغالاة فى بعض شروط الامتيازات التى تحصلت عليها الشركات، من ذلك حصولها لسنوات طويلة المدى على مساحات كبيرة، بل إن هناك من الامتيازات ما كان يشمل الإمارة بأسرها بما فى ذلك جزرها ومياهها الإقليمية. كما أن العائدات كانت واهية للغاية إلى جانب

الإعفاءات الضريبية التى تتمتع بها الشركات، ومع ذلك ينبغي أن نقرر أن تعديلات كثيرة قد أدخلت على عقود الامتيازات الأولى لصالح الإمارة المانحة للامتياز. ولعل أبرز هذه التعديلات الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح، وقد بدأت به السعودية عقب تأميم حكومة مصدق للنفط فى إيران عام ١٩٥١، ثم تبعتها الكويت فالبحرين فقطر، بل إن هناك من الاتفاقيات ما يزيدعن مناصفة الأرباح لصالح الإمارة ولعل أبرز هذه الاتفاقيات الامتياز الذى تحصلت عليه الشركة العربية اليابانية التى كانت تعمل فى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية. غير أنه لا ينبغي مع ذلك أن نفرط فى حسن الظن إذ كان التشكك قائما فيما إذا كانت الأرباح هى فعلا الأرباح التى تحصل عليها الشركة؟!.

وهناك ملاحظة أخرى وهى أن الشركات كانت تلتزم فى مقابل الامتيازات التى تتحصل عليها بالقيام ببعض الخدمات الاجتماعية والثقافية والعمرانية لصالح الإمارة كتدريب العمال المحليين، أو الإسهام فى بعض النواحى التعليمية، والصحية إلى جانب الالتزام بتعيين موظفين وطنيين متى توافرت لديهم الكفاءة أو الخبرة التى تحتاجها[1].

والأمر الذى لا شك أن التيارات القومية التى شهدتها حقبتا الخمسينيات والستينيات كان لها أثر كبير فى إجبار الشركات المستغلة للنفط على تعديل شروط امتيازاتها؛ وذلك بعد أن عانت هذه الشركات من اضطرابات عمالية كبدتها خسائر فادحة. ففى عام ١٩٥٣ قدمت لجنة العمال فى الظهران عدة مطالب خاصة بزيادة الأجور، كما نظمت إضرابا أضر بشركة أرامكو إضراراً بالغا[2]. وليس من شك فى أن هذا الإضراب كانت تحركه الدوافع القومية أكثر من مجرد الاحتجاج على الأجور، وربما يظهر ذلك أكثر وضوحا فى الإضراب الذى نظمته الجبهة الوطنية فى البحرين فى عام ١٩٥٦ بهدف التخلص من السير

(١) هـ . فيني: بترول الصحراء ص ١٣٩.
(٢) العبوسي: البترول فى البلاد العربية ص ٢٨٧.

تشارلس بلجراف Belgrave، المستشار البريطانى لحكومة البحرين[1]. وقد بلغت الاضطرابات ذروتها خلال وقوع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦. ويبدو واضحا أن الانتفاضات التى شهدتها مناطق النفط فى السعودية والبحرين والكويت قد أكدت حقيقة هامة هى أن العلاقة بين الشركات والدول أو الإمارات المانحة للامتياز لم تعد كافية فى حد ذاتها بعد أن دخل عنصر جديد، وهو انتشار الفكرة القومية العربية التى حاولت بعض الشركات بمؤازرة حكوماتها التغلب عليها، وذلك بإثارة المصالح الإقليمية الأخرى المناهضة للقومية العربية بما فى ذلك الأطماع الإيرانية فى المنطقة، إلى جانب استغلال الهجرات الأجنبية بهدف إضعاف الشخصية العربية، وربما يتضح ذلك بصفة خاصة فى إمارة البحرين، وإن كانت الانتفاضات التى شهدتها الإمارة كان لها أثر كبير فى وصولها إلى ضمانات أكثر استجابة لمصالحها.

والجدير بالذكر أن بريطانيا هى التى كانت تستفيد من جراء منح امتيازات النفط بسبب إصرارها على تسجيل العقد فى مقاطعات أو مستعمرات بريطانية، كما أن الضمانات المنصوص عليها فى بعض امتيازات النفط انتقلت جميعها لصالح بريطانيا من حيث توظيف أعلى نسبة من الموظفين الإنجليز فى المراكز الرئيسية للشركة. وبالإضافة إلى ذلك فإن صناعة النفط أوجدت وضعا متناقضا من ناحية حركة السكان وخاصة فى البحرين مما أدى إلى دفع الهجرات الأجنبية إلى الإمارة وبالتالى هجرة أهالى البحرين أنفسهم إلى شركات النفط فى الكويت والسعودية. ولا شك أن مسئولية الشركة المستغلة لنفط البحرين وهى شركة بابكو كانت واضحة فى تقليل أجورها عن أجور شركة أرامكو مما اضطر عمال البحرين للنزوح إلى السعودية. والملاحظ بصدد ذلك أن تحركات السكان كانت تضيف تعقيدات للوضع الاجتماعى فى البحرين من حيث تقسيم السكان إلى سنة وشيعة، إذ كان الشيعه يستفيدون من هجرة السنين إلى السعودية لتأكيد مراكزهم فى الدوائر الحكومية، هذا إذ ما أخذنا فى اعتبارنا أن الشيعة لا تجذبهم الأنظمة الدينية للسعودية بطبيعة الحال.

(١) عبد الرحمن الباكر: من البحرين إلى المنفى ص ٢١٩ وما بعدها.

ومن الملاحظ أيضا تعامل شركة بابكو مع الوكيل السياسى فى البحرين وليس مع شيخ البحرين، وحتى معاملات الشركة العادية مع السلطات المحلية كانت تتم عن طريق بلجراف، الذى كان بالإضافة إلى مركزه كمستشار للحاكم، يشغل عدة مناصب رئيسية فى حكومة البحرين، وأثر تأثيراً كبيراً فى الإدارة الحكومية خلال الثلاثين عاما التى أقامها فى الإمارة ١٩٢٦ ـ ١٩٥٦. وقد انعكست ردود الفعل فى الحملات الوطنية على الشركات الاحتكارية، إذ نادى الوطنيون خلال تلك الفترة بمبدأ مناصفة الأرباح، وفرض ضرائب لصالح الإمارة على أنابيب النفط التابعة لشركة أرامكو التى تمتد من الظهران إلى البحرين، إلى جانب مطالبة الشركة ببعض التشريعات الاجتماعية لصالح العمال، وفرض الرقابة الحكومية على حسابات الشركة والسيطرة على تيار الهجرة الأجنبية[1].

وإذ كانت المشكلات السياسية التى ترتبت على صناعة النفط فى الخليج قد بلغت حدا كبيرا من الخطورة فلا تقل عنها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تأثرت بها المنطقة تأثراً بالغاً. ولعل أبرز ذلك التأثر هو الإطاحة بالأوضاع الاقتصادية التقليدية التى شهدتها كثير من إمارات الخليج فى حرف صيد اللؤلؤ وفى عمليات النقل البحرى والسفريات التجارية[2]. ويتضح ذلك بصفة خاصة فى الكويت حيث أفاد التجار من تحويل نشاطهم من النقل البحرى إلى الاستثمارات الداخلية بما تتطلبه احتياجات المجتمع الجديد، بينما تحول البحارة إلى العمل التجارى المحدود أو الإدارة الحكومية النامية.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى أن الهجرات الأجنبية التى تدفقت فى أعقاب أزمة البترول الإيرانى فى عام ١٩٥١، كان لها تأثير كبير فى تغيير ملامح المجتمع الذى أصبح يتكون نتيجة لذلك من مجموعتين، السكان المحليون والأجانب. والمجموعة الثانية بحكم تكوينها تفتقر إلى التجانس نظراً لاحتوائها على مجموعات سكانية تنتمى إلى بلدان متعددة تختلف فى خصائصها وفى

---

(١) عبد الرحمن الباكر: من البحرين إلى المنفى ص ٥٠٨.

(٢) أمين عز الدين: عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول ص ١٣ وما بعدها.

تقاليدها[١] . وليس من شك فى أن الهجرة العربيـة التى تدفقت على المنطقة عقب النكبة الفلسطينيـة فى عام ١٩٤٨ كان لهـا أثر واضح فى حفظ التوازن نسبيا بين السكان العرب والأجانب فى المنطقـة وخاصة أن القوانين المنظمة للهـجرة الأجنبية لم تسـتطع أن تؤثر تأثيـرا فـعالا على عـمليـات التـسلل، وقـد ترتب على هذه الهـجرات، سواء الهـجرات العـربية أو الأجنبـية، منـافسة هذه الـقوى للعـمال المحليـين، ومما ساعد عـلى ذلك عزوف القـوى المحلية عن العـمل فى كثـير من الخدمات[٢] . ونظرا لظهور مـجتـمعات تعـددت عناصرها فقـد نتج عن ذلك نمو أحاسيس من الكراهية تجـاه هذه العناصر . ولا شك أن هذه الظواهر تحدد العوامل النفـسية لـدى الوطنيين من أهالى البـلاد، وهذه العوامل تحـتاج فى تقـديرنا إلى دراسات نفسية واجتماعية خاصة بها .

ونود أن نختتم هذه الدراسة بالإشارة إلى تعليق ريتشارد سانجر[٣] بأن الجزيرة العربية شهدت أعظم التـأثيرات التى حققها القرن العشـرون من حيث التقاء المدنية الغربية بالمجتمعات البشرية التقليدية، وأن هذا التأثير كان من القوة والفعالية بحيث قلب حياة الناس رأسا على عقب، فقـبل اكتشاف النفط لم يكن يطرق هذه الرقعة الصـحـراوية أى زائر أجنبى سـوى عـدد قليـل اقـتصـرت زيارتهـم على المناطق الساحلية . وجاءت تقـارير هؤلاء بأن الأوضاع لم تتغير فى قليل أو كـثير، ولكنها الآن وبعد فترة جمود استمـرت عدة قرون، بدأت تتحرك مرة ثانية، ولا نغالى فى القول إن بضع سنـوات شهدت تغـيرات طفرية فى شـبه الجزيرة الـعربية أكـثر مما شهدته جمـيع القرون منذ صدر الإسلام . وقد تكون هناك عـوامل كثيرة أدت إلى هذه التغيـرات، ولكن أكثر هذه العوامل أهميـة كان اكتشاف النفط بما صـحبه من تغيرات أساسية فى تركيب المجتمعات، وانقلاب فى حياة الـسكان بدرجة تمكننا من اعتباره من أهم أسباب البعث الجديد فى مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية .

---

(١) الـسكان فى دولة الكويت عن مجلة الاقتصاد الكويتى ديسمبر ١٩٦٢ .

(٢) انظر تقرير دائرة الشئون الاجتماعية بالكويت فى الكويت اليوم ص ١٩٥١/١١٠ .

(٣) Richard Sanger, Arabian Peninsula, Newyork 1954

انظر أيضا نوفل: الأوضاع السياسية فى إمارات الخليج العربى ص ص ٦٨/٦٧ .



ملاحق الكتاب

ملحق أ **إمارات الخليج فى خلال الحرب العالمية الأولى**

ملحق ب **نجد وعلاقتها بإمارات الخليج العربى**

ملحق جـ **الكويت**

ملحق د **البحرين**

ملحق هـ **قطر**

ملحق و **سلطنة مسقط وعمان**

ملحق (أ)

إمارات الخليج فى خلال الحرب العالمية الأولى

(١)

اقتراح بإنشاء دولة يهودية فى البحرين والإحساء

فى خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى وجه التحديد فى ١٢ سبتمبر من عام ١٩١٧ قدم الدكتور م.ل. روتشتين وهو طبيب يهودى من رعايا روسيا القيصرية اقتراحاً إلى السير فرنسيس بارتى Bertie سفير إنجلترا فى باريس يقضى بأن تقوم دول الوفاق الثلاثى، «إنجلترا - فرنسا - روسيا» بإعداد وتنظيم جيش من اليهود فى البحرين، وأن يوضع هذا الجيش تحت قيادته ويكون الغرض من إعداد هذا الجيش وتنظيمه مساعدة الحلفاء فى الحرب عن طريق غزو مقاطعة الإحساء التركية، ثم العمل بعد ذلك على إنشاء دولة يهودية تضم إليها المقاطعات الشمالية من الخليج بما فى ذلك الإحساء والبحرين على أن تستثنى الكويت من حدود الدولة اليهودية المقترحة.

وقد بادر السفير البريطانى فى باريس بإرسال نص الاقتراح المقدم إليه إلى وزارة الخارجية البريطانية التى كان يدير شئونها فى ذلك الوقت اللورد بالفور. ولما كانت السياسة البريطانية تخطط لإنشاء دولة يهودية فى قلب الوطن العربى فى فلسطين فقد أسرع بالفور بإرسال تعليماته إلى السفير البريطانى فى باريس وهى تتضمن الاعتذار إلى روتشتين بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تضع اقتراحه موضع التنفيذ.

ومن دراستنا لمشروع روتشتين يبدو واضحا أن هذا المشروع قد تجاهل الوضع الذى أصبح عليه الأمير عبد العزيز بن سعود بعد انتزاعه الإحساء من الدولة العثمانية والسيطرة عليها فى عام ١٩١٣، ثم عقده معاهدة دارين مع بريطانيا فى عام ١٩١٥، ومن المعروف أن هذه المعاهدة قد اعترفت له بأهمية المكانة التى أصبح عليها فى الخليج العربى. وفيما يبدو لنا أن مقدم الاقتراح قد خفيت عليه حقيقة الأوضاع السياسية فى الخليج، ومما يؤكد ذلك ما ورد فى مشروع الاقتراح من

الإشارة إلى مقاطعة الإحساء بأنها مقاطعة تركية، ومن ناحية أخرى أن الاقتراح تجاهل المركز الذى أصبح عليه الإنجليز خلال سنوات الحرب وأن الخليج صار أقرب ما يكون إلى بحيرة إنجليزية. ولهذه الأسباب لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد للنظر فى هذا الاقتراح وخاصة لما يمكن أن يترتب فى حالة تنفيذه من إدخال القوى الأوروبية التى سبق أن نازعتها النفوذ فى منطقة الخليج إلى مجال التنافس مرة أخرى وهى روسيا وفرنسا.

وعلى الرغم من أن ذلك المشروع لم يترتب عليه أية نتائج إلا أنه يشكل واحدا من المشروعات العديدة التى قدمت أو التى قدمها اليهود بأنفسهم بغرض إنشاء دول قومية خاصة بهم فى أماكن مختلفة من العالم حتى انتهى بهم الأمر إلى تأسيس كيان لهم فى فلسطين.

وفيما يلى النص الكامل لهذا المشروع(١)

Paris, le 12 september 1917

Son Excellence

Monsieur l'Ambassadeur d'Angleterre à Paris

J'ai l'honneur d'adresser ici à votre Excellence une proposition et me permets de la prier de daigner lui accorder Son interêt et sa haute confiance.

Mais, avant d'aborder le sujet,Je tiens à donner à Votre Excellence une preuve de quelques qualités de valeur morale, d'esprit de décision et d'energie qui règnent dans le sein de ma famille, en mettant sous ses yeux quelques lignes du dernier livre de M. Maurice Barrès, le président d'une ligue hostile à la Nation Juive, où le dernier, malgré son hostilité, parle de mon fils, mort héroiquement sous Verdun pendant une attaque qu'il s'est

(١) F.O. 371, 3053. F.O. To D.M.I. Sept. 24, 1917. Bertie To A.J. Balfour 14 th sept. 1917.

offert lui-même de conduire contre un fortin, trés fortement organisé par l'ennemi, fortin lequel, Conquiset d'épassé par lui, se trouve depuis définitvement acquis à la France.

puisse le sang généreusement et tout volontairement versé par mon fils plaider, auprés de Votre Excellence, en faveur de sa haute confiance en la proposition que lui soumettre ici.

Et voici ma proposition:

Je me fais fort de réunir, pour le printemps prochain, une troupe combattante juive, forte de 120 mille hommes vigoureux du nombre de ceux qui ne sont pas mobilisables; cette troupe bien vite portée au double, coopérerait, dans certaines conditions, avec les troupes de l'Entente.

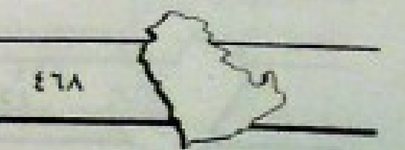
Mon offre, qui au prime abord pourrait paraître illusoire perdra son aspect illusoire aussitôt que les milliers d'hommes seront arrivés sur les lieux de concentration des futures combattants.

Les conditions que Je me permets de poser sont les suivantes:

1- la province Turque El-Haça, prés du Golfe Persique, kuwait excepté, deviendra un Etat Juif;

2- Cet Etat sera créé par un coup de main des troupes juives aussitôt qu' elles auront atteint le chiffre de 30 mille homme organisés, instruits et équipés dans l'endroit où ser fera leur concentration qui sera l'île de Bahrein du même Golfe;

3- Tous les frais de l'équipement, de l'armement et autres, exigés par les préparatifs, le transport, le ravitailement, etc...seront avancés soit par l'Angleterre seule, soit par l' Entente; le sommes, ainsi avancés,



constitueront la première dette de l' Etat Juif;

4- Les instructeurs et une partie du personnel commandant seront fournis par l' Entente et seront considérés au service de l'armée juive dont laquelle ils porteront l'uniforme;

5- les troupes juives ne combatteront qu'en Asie;

6- En vue de sauvegarder les intérêts de la Nation Juive d' une part et d'assurer l'exacte et fidèle exécution des nos engagements vis-à-vis de l'Entente de l'autre, Je jugerais de mon devoir d'assumer la direction suprême de l'entreprise; il va sans dire que je m'entourerai de collaborateurs compétents et solliciterai l'appui des lumières des hommes d' Etat de l' Angleterre et de l'Entente;

7-Toute l'entreprise, jusqu'au moment de l'invasion de la province El-Haça, devra être conduite en grand secret; même les masses d'hommes destinés aux troupes futures, même la presque totalité des futurs officiers et collaborateurs seront tenus dans l'ignorance absolue de l'entreprise, et surtout de l'objectif, pendant toute la periode des préparatifs.

Voici l'ordre chronologique dans lequel, dans ma pensée, les évenements devront se suivre:

1- Établissement d'un projet de traité entre l'Entente et l'Angleterre d'un coté et moi, parlant au nom du futur Etat Juif, de l'autre, n'ayant pas, pour le moment, de qualité pour traiter et négocier un traité ce dernier portera un caractère de projet et deviendra un traité definitif lorsque, placé par un Synhédrion de Rabbins en tête des troupes juives et accepté par celles-ci, ma situation sera devenue officielle.

2- Préparation de l'entreprise par un comité supérieur, constitué par moi et secondé par de sous-comités appropriés aux besoin préparatifs.

3- Transport des hommes sur l'île de Bahrein , où seront préparés les campements pour recevoir 30.000 hommes et réunis tous les éléments d'équipment, d'armement, etc.

4- Passage des hommes, concentre's dans l'ile, sur le pied de guerre, leur instruction, constitution du Personnel commandant, création d'un Synhédrion légal du point de vue de l'Orthodoxie Juive.

5- Invasion de la province Turque El-Haça: proclamation de la fondation de l'Etat Juif; reconnaissance du nouvel Etat par les Puissances de l'Entente.

6- Organisation hâtive du nouvel Etat, arrivée de nouveaux contingents, leur instruction et organisation.

7- Un état de guerre existant entre l'Etat Juif et la Turquie du fait de l'invasion du territoire de cette dernière, les troupes juives entreront immédiatement en campagne et demeureront dans cet état jusqu'à la victoire finale de l' Entente ou Jusqu'à leur destruction.

La proclamation immédiate de l'Etat Juif et sa reconnaissances de l'Entente constituera un fait de nature à electriser la Nation Juive et à déterminer chez elle, un élan puissant en faveur de l'Entente dont l'Etat Juif deviendrait une partie intégrale. Il en résultera en même temps une affluence de fonds inépuisables anisi que l'accroissement du nombre des combattants; en outre, de par la logique des choses, les soldat juifs dans les armées des Alliès ne se contenteront plus de faire leur devoir; ils deviendront de héros; de par la même logique de choses, agissaut au sens

contraire, la grande piété des soldats juifs de Turquie et d'Autriche paralysera automatiquement leur sentiment de devoir. En Russie l'enthousiasme juifs aura les effets les plus heureux sur leurs camarades chrétiens.

Et avant de finir, Je tiens à préciser que la présente proposition n'a aucune racine dans les milieux dits Sijonists dont les aspirations ne coincident pas avec celles de mes amis et les miennes et dont les méthodes et les voies j'étais toujours à condamner.

Je prendrai la liberté de solliciter demain dans l'après -midi une audiance de Votre Excellence dans le désir de connaître la suite qu' elle compte donner à ma Proposistion, Je me tiendrais aussi à sa disposistion pour lui donner toute explication qu'elle jugerait utile de me réclamer.

Dans l'espoir d'être honoré de sa haute confiance, Je prie Votre Excellence de daigner agréer l'éxpression de mes sentiments les plus dévoués et respectueux.

(signed)

Dr. M. ROTHSTEIN

Adresse à Paris

42 bis rue de Rivoli,

Hotel de Nice.

ملحق (ب)

نجد وعلاقتها ببريطانيا وإمارات الخليج العربى

(٢)

إتفاقية دارين الموقعة بين الحكومة البريطانية والأمير عبد العزيز بن سعود فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥

عقدت هذه الاتفاقية فى جزيرة دارين على مقربة من القطيف بين عبد العزيز ابن سعود والسير برسى كوكس المقيم السياسى فى الخليج العربى. وتعتبر هذه الاتفاقية أولى الاتفاقيات التى عقدها ابن سعود مع الحكومة البريطانية، وقد أفادت المعاهدة الحكومة البريطانية فى خلال الحرب العالمية الأولى، كما استفاد ابن سعود من ارتباطه بمعاهدة مع بريطانيا فى تأمين ممتلكاته إزاء الدولة العثمانية وأمراء آل الرشيد.

وليس من شك فى أن نجاح عبد العزيز بن سعود فى السيطرة على مقاطعة الإحساء فى عام ١٩١٣، بعد انتزاعها من الدولة العثمانية، هو الذى حدا ببريطانيا إلى الإسراع فى توقيع هذه الاتفاقية معه. ويتضح من الشروط التى وردت فيها أنها تجعل من ابن سعود بمثابة أمير من أمراء الخليج الذين سبق أن ارتبطت معهم بريطانيا بمعاهدات مانعة ومقيدة لتصرفاتهم وخاصة فيما يمس علاقاتهم الخارجية. على أن أهم ما جاء فى اتفاقية دارين ما ورد فى المادة السادسة منها عن امتناع ابن سعود عن المداخلة فى شئون الإمارات المرتبطة مع بريطانيا بموجب معاهدات خاصة، وكان الهدف من ذلك منع ابن سعود من إحداث أى تغيير فى أوضاع الخليج. ونجد فى هذه المادة ترديداً للتصريحات السعودية السابقة وعلى الأخص تصريح ١٨٦٥. ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن هذه المادة أضيفت إلى معاهدة جدة الموقعة بين بريطانيا وعبد العزيز بن سعود فى عام ١٩٢٧.

نص الاتفاقية:

هذه الاتفاقية بين الحكومة البريطانية من جهة وبين عبد العزيز عبد الرحمن ابن فيصل آل سعود أمير نجد والإحساء والقطيف وجبيل وجميع المدن والمرافئ التابعة لهذه المقاطعات من جهة أخرى.

الحكومة البريطانية باسمها وعبد العزيز باسمه وباسم ورثته وأخلافه ورجال عشيرته.

عينت الحكومة البريطانية السير برسى كوكس معتمدها فى سواحل خليج العجم مفوضاً لأجل أن يعقد معاهدة مع عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ضمن المقصد الآتى:

توطيد وتوكيد الصداقة الموجودة بين الطرفين منذ زمن طويل وتأييد منافعها المتقابلة.

إن الكولونيل السير برسى كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود المعروف بابن سعود اتفقا وتعاقدا على المواد الآتية:

أولا - إن الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بأن نجد والإحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها التى تعين هنا والمرافق التابعة على سواحل خليج العجم، كل هذه المقاطعات هى تابعة للأمير ابن سعود وآبائه من قبل وهى تعترف بابن سعود حاكما مستقلا على هذه الأراضى ورئيسا مطلقا على جميع القبائل الموجودة فيها وتعترف لأولاده وأعقابه وارثين من بعده على أن يكون خليفته منتخباً من قبل الأمير الحاكم، وأن لا يكون مخاصماً لإنجلترا بوجه من الوجوه، أى أنه يجب الا يكون ضد المبادئ التى تمثلت فى هذه المعاهدة.

ثانيا - إذا تجاوزت إحدى الدول على أراضى ابن سعود أو أعقابه من بعده دون إعلام الحكومة البريطانية ودون أن تمنح الوقت المناسب للمخابرة مع ابن سعود لأجل تسوية الخلاف، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة وفى مثل هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود أن تتخذ تدابير شديدة لأجل محافظته وحماية منافعه.

ثالثا ـ يتعهد ابن سعود أن يمتنع عن كل مخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية، وعلاوة على ذلك فإنه يتعهد بإعلام الحكومة البريطانية عن كل تعرض أو تجاوز يقع من قبل حكومة أخرى على الأراضى التى ذكرت آنفاً.

رابعا ـ يتعهد ابن سعود بصورة قطعية أن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن، ولا بصورة من الصور يقبل بترك قطعة أو التخلى عن الأراضى التى ذكرت آنفا ولا يمنح امتيازاً فى تلك الأراضى لدولة أجنبية أو لتبعية دولة أجنبية دون رضا الحكومة البريطانية وأن يتبع نصائحها التى لا تضر بمصلحته.

خامسا ـ يتعهد ابن سعود بأن يبقى الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة مفتوحة وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم إلى الأماكن المقدسة ورجوعهم منها.

سادسا ـ يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن كل تجاوز وتداخل فى أراضى الكويت والبحرين وأراضى مشايخ قطر وعمان وسواحلها وكل المشايخ الموجودين تحت حماية إنجلترا والذين لهم معاهدات معها.

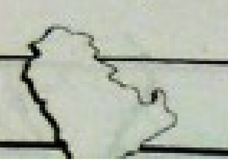
سابعا ـ الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان فيما بعد بمعاهدة على التفصيلات التى تتعلق بهذه المعاهدة[1].

(٣)

إعلان عن توقف الدعم المالى البريطانى لعبد العزيز بن سعود فى عام ١٩٢٤

فى مقابل موقف ابن سعود إلى جانب بريطانيا فى خلال الحرب العالمية الأولى قررت الحكومة البريطانية إمداده بمساعدات مالية لتأمين وضعه فى نجد والإحساء. وقد تلقى ابن سعود فى الفترة من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٢٤ ما يقرب من ٥٤٢,٠٠٠ جنيها إسترلينياً وكان هذا الدعم المالى مقابل ما تعهد به ابن

(١) نقلنا نص هذه المعاهدة عن حافظ وهبه: شبه جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص ٤٣٣ ومابعدها.



سعود من المحـافظة على سلامة طرق الحج، بالإضـافة إلى تعهده بعـدم الاعتداء على الحجاز والكويت والعراق(١).

وبعد بضع سنوات من انتـهاء الحرب العالمية الأولى، وعلى وجـه التحديد، فى عام ١٩٢٤ رأت الحكومة البريطانية ضرورة إلـغاء المساعدة المالية، وقد نتج عن توقف هذه المساعدة نتائج خطيـرة فيما يمس الوضع الاقتصادى لابن سـعود وفيما يتعلق بالسياسة الخـارجية التى أخذ فى انتهاجها. وأكدت تقارير المقيـمية البريطانية فى الخليج بأن هناك عدم ارتيـاح من حكم ابن سعود من قبل تجـار الإحساء الذين أخذوا يعانون من زيادة عبء الضرائب عليهم، كمـا بدأت كثير من القبائل تتخلى عن ولائها لابن سعـود لأنه لم يعد فى مقدوره استمـرار دفع أموال إليها(٢). كما أدى توقف المساعدة المالية إلى أن أصبح ابن سعود أكثر حرية فى تصرفاته حتى لو أدت به تلك التصـرفات إلى التـخلى عن معاهدة داريـن عام ١٩١٥. ولعل ذلك يفسر لنا اتجاهاته التـوسعية فى الكويت ومشارف الحجاز. وفـيما يلى نص الرسالة الصادرة من المقيمية البريطانية فى الخليج إلى عبد العزيز بن سعود والخاصة بتوقف المساعدة المالية.

British Residency & Consulate General, Bushire

Knox to H.H. Imam Sir Abdul Aziz Bin Abdul Rahman al Faisal al Saud Sultan of Nejd & Dependencies [3]

In view of the great financial stringency they much terminate the arrangement under which they give your Highness pecuniary assistance to the extent of $ 5.000 per month but in terminating the arrangement they will pay your Highness in this year 25.000 at once and another 25.000 in six month and no further payment of any kind can be looked for.

---

(١) F.O. 371,13012 Parliamentery Question to Sir Oliphant 12th October, 1928.

(٢) C.O. 727, vol.8. Memo. 18 th Feb. 1924.

(٣) C.O. 727, VOL.5. 1923.

رسالة احتجاج من عبد العزيز بن سعود إلى وزير المستعمرات البريطانية ضد الموظفين البريطانيين فى الخليج

كان توقف بريطانيا عن تقديم مساعدات مالية لابن سعود بالإضافة إلى انتهاء خدمة السير برسى كوكس كمندوب سامى على العراق أثر كبير فى تغير علاقة ابن سعود ببريطانيا. يضاف إلى ذلك أن ابن سعود بدأ يحقق لنفسه مكانة كبيرة فى الجزيرة العربية ولذلك أصبح يتبرم من تصرفات الوكلاء الإنجليز معه فى الخليج، كما يظهر ذلك من نص الرسالة التى سنوردها. وفيما يبدو أن بريطانيا اضطرت إلى أن تراعى المركز الذى وصل إليه ابن سعود، وسوف يتضح ذلك من معاهدة جدة ١٩٢٧ التى جعلت تعامله مع بريطانيا يتم مباشرة عن طريق وزارة الخارجية البريطانية[1].

السلطنة النجدية وملحقاتها الرياض ١١ جماد الأخر ١٣٤٢

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود إلى حضرة صاحب الفخامة وزير المستعمرات الإنجليزية المفخم بعد إهداء التحية والاحترام، وبعد ياصاحب الفخامة لقد ارتبطنا مع حكومة جلالة ملك بريطانيا بعهود وثيقة والمعاهدة التى عقدناها مع الحكومة المعظمة بواسطة صديقى السير برسى كوكس لا أزال أحافظ عليها شديد المحافظة وأجرى على مقتضاها فى معاملتى مع الحكومة وأن مواقفى فى أثناء الحرب العظمى غير مجهولة. ولكنى آسف شديد الأسف مما يحاوله بعض موظفيكم من إقامة العراقيل وخلق المشاكل العديدة مما تأباه روح الصداقة والمحبة. نعم لقد لاح من يوم سفر السير برسى كوكس من العراق أن موظفى الخليج قد تغيرت معاملاتهم وأحوالهم تغيراً عظيما مما كان له أثر سئ فى نفوس العرب عامة وأمرائهم خاصة وإنى كنت دائما ألفت نظر رأسة الخليج إلى

---

(١) رسالة من عبدالعزيز بن سعود إلى وزير المستعمرات البريطانية، الرياض فى ١١ جمادى الأخرة ١٣٤٢هـ - فبراير ١٩٢٤.

F.O. 371, 10005 see also C.O. 727, VOL.9.

كل حادثة تحدث فى حينها ولكن أرى الحوادث تتبع بعضها ومصالح رعاياى تمتهن بحالة لا تدع للصبر مجالا وتتنافى وروح الإخلاص والمودة التى تربطنا بالحكومة المعظمة. لقد طلبت منذ أربعة أشهر أن توفد حكومة جلالة الملك رجلا سياسياً حكيما ليس له أدنى اتصال بسياسة الخليج لأتفاوض معه وأوقف الحكومة المعظمة على مايوجد من الخلل فى السياسة. ولكن يظهر أن القائمين بسياسة الخليج لم يرقهم هذا الطلب ولذا فإنى أرى إذ الحكومة لاترى من المناسب إرسال مندوب خاص من طرفها فأنا أرسل إليكم مندوباً من قبلى مزوداً بكل شىء وهذا لأنى لا أحب أن صلاتى بالحكومة المعظمة يعتريها ضعف أو وهن.

هذا ما لزم بيانه وتقبلوا فائق احترامى.

ملحق (ج)

الكويت

(٥)

من فيصل بن سلطان الدويش إلى سالم المبارك الصباح[1].

سلمنا الله وإياه من الكذب والبهتان وأجار المسلمين يوم الفزع الأكبر من الخذى والخذلان:

أما بعد:

فمن جاءنا الشيخ عثمان بن سلمان يقول: إنك عاهدته على الإسلام والمتابعة لا مجرد الدعوى والانتساب كففنا عن قصرك بعد ما ضرب وأمرنا برد جيش ابن سعود على أمل أن تدرك المقصود فلما علمنا أنك خدعتنا آمنا بالله وتوكلنا عليه .. يروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال من خدعنا بالله انخدعنا له فنحن بيض وجوهنا نرجو الله أن يهديك ولا يسلطنا عليك إياك نعبد وإياك نستعين.

(١) هذلول: تاريخ ملوك آل سعود، ص١٤٨.

(٦)

من الماجور جى سى مـور الوكيل السياسى لدولـة بريطانيا فى الكويت إلى الشيخ فيصل الدويش وجميع الإخوان الذين معه.

يتـضح من هذه الرسالة حـماية بـريطانيا للكويت إزاء اعـتداءات الإخـوان واعتبـار ابن سعود غير مـسئول عما يقـومون به من أعمال عـدوانية ضد الكويت وغيرها.

ليكن معلـوماً لديكم أن أفعـالكم ضيقت على الـبادية وحتى على الجـهرى أيضاً وبما أن الحكومة البريطانية لم تدع لتعمل أكثر مما هى عادتها أن تسعى بحسب الصداقة وراء الإصلاح، فأما الآن ما دام أنتم تهددون ليس فقط ضد حقوق سعادة شيخ الكويت بل ضد مـصالح بريطانيا وسلامة الرعايا البـريطانيين ولا يمكن بعد للحكومة البـريطانية أن تقف على جانب بدون دخـولها فى المسألة، ثم التـأمينات التى نطق بها من مـدة قصيرة سـعادة الشيخ عبد الـعزيز عبد الرحمن الـفيصل آل سعود كى سى إى آى إلى فـخامة السير برسى كـوكس المندوب السامى فى العراق تثق الحكومة البريطانيـة أن أفعالكم هى بعكس إرادة وأوامر الأميـر المشار إليه ولا شك أن سعـادته سينهيكم بذلـك عندما يعلم بأفعـالكم فبناء عليه نـنبهكم بأنه إذ تجربون أن تهجـموا على مدينة الكويت فحينئذ سـتحسبون مجـرمين بالحرب ليس عند سعادة شيخ الـكويت بل عند الحكومة البريطانية أيضاً فالحكومـة البريطانية لم تعتبر ذلك بل ستقابل هذا بأفعال عدائية بواسطة القوة التى تفتكر لائقة. . .هذا ما لزم إعلانه لكم[١].

تاريخ ٧ صفر ١٣٣٩ هـ

ميجور جى سى مور

الوكيل السياسى لدولة بريطانيا فى الكويت

---

(١) عبدالعزيز الرشيد: تاريخ الكويت جـ ٢، ص ٢٢٥ ومابعدها.

(٧)

إتفاقية العقير لتعيين الحدود بين الكويت ونجد ١٩٢٢

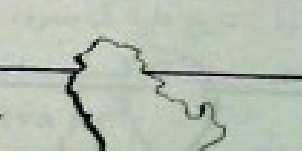
انعقد مؤتمر العقير فى نوفمبر ١٩٢٢ لتخطيط الحدود بين الكويت ونجد وإعادة النظر فى الحدود بين نجد والعراق التى سبق أن خططت بموجب معاهدة المحمرة.

وقد ترتب على تخطيط الحدود بين الكويت ونجد ظهور المنطقة المحايدة بين حدود الكويت الجنوبية وحدود الإحساء الشمالية.

وفيما يلى نص ماجاء فى اتفاقية العقير الخاصة بالحدود بين نجد والكويت.

تبتدئ حدود نجد والكويت من ناحية الغرب من ملتقى وادى العوجا بالباطن تاركة رقعى[1] لنجد وتسير من هذه النقطة على خط مستقيم إلى حيث تلتقى بالخط التاسع والعشرين عرضا من الأرض بنصف الدائرة الحمراء المشار إليها بالمادة الخامسة من الاتفاق الإنجليزى التركى المؤرخ فى يولية ١٩١٣ ـ الدائرة الحمراء مركزها قلب مدينة الكويت ونصف قطرها أربعون ميلا ـ وهذا الخط يستمر إلى الجانب من نصف الدائرة حتى يصل إلى النقطة التى تنتهى عند الساحل جنوب رأس القلعة وهذ الحد الجنوبى لا نزاع فيه لأراضى الكويت، أما الأراضى التى يحدها خط العرض المذكور من الشمال والتى يحدها غربا ضلع من الأرض يسمى الشق وشرقاً البحر وجنوباً خط يمر غرباً بشرق من الشق إلى عين العبد ومنها إلى الساحل شمالى رأس المشعاب فهذه الأرض تعتبر مشتركة بين حكومة نجد والكويت ولهما فيها الحقوق المتساوية إلى أن يتفق اتفاقاً آخر بين نجد والكويت بخصوصها.

(١) مورد ماء.



حرر فى بندر العقير واتفق عليه من قبل مندوبى حكومتى الطرفين فى ديسمبر ١٩٢٢ الموافق ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ هـ[1]

المعتمد السياسى فى الكويت	المندوب من قبل سلطان نجد
ميجورك. مور	عبد الله سعيد الدملوجى

أوافق على مضمون هذه الاتفاقية.

أحمد الجابر الصباح

عبد العزيز بن سعود

سلطان نجد وتوابعها.

(١) الفرحان : مختصر تاريخ الكويت ص ١٣٤.

(٨)

رسالة من الشيخ أحمد الجابر إلى المقيم السياسى فى الخليج
فى ٢٨ مايو ١٩٣٥
خاصة بالمشاكل المعلقة بين الكويت والعراق

يعرض الشيخ أحمد الجابر فى هذه الرسالة وجهة نظره بشأن مرور التجارة من الكويت إلى العراق ويطلب من الحكومة البريطانية حماية ممتلكاته فى البصرة وضمان مياه الشرب لسكان الكويت فى حالة قيام الحكومة العراقية بفرض حصار على الكويت. وفيما يلى نص الرسالة الموجهة من الشيخ أحمد الجابر إلى المقيم السياسى فى الخليج[١].

لقد طلبت منى أن أوافق على بعض اقتراحات خاصة بوقف التهريب من الكويت إلى العراق، وتشتمل هذه المقترحات على تعيين مدير جمركى فى الكويت بصلاحيات خاصة منها تقييد الواردات لبعض البضائع إلى الكويت بالإضافة إلى نظام خاص بالمانيفست البرى... إلخ. وأن هذه المقترحات ستناقش فى مؤتمر يحضره ممثل عن كل من الكويت وبريطانيا والحكومة العراقية. وقد أخبرتنى أيضاً أننى إذا لم أوافق على المقترحات العراقية فستقوم الحكومة العراقية بفرض حصار تام على الكويت كما ستضع قيوداً شديدة على القوارب الكويتية المشتغلة بنقل المياه من شط العرب.

وإننى آسف لعدم موافقتى على الاقتراحات وأخشى أن يفسر موقفى هذا بعصيانى لنصائح الحكومة البريطانية أو نواياى السيئة تجاه العراق ولكن الأسباب التى تدعونى إلى عدم الموافقة على هذه الاقتراحات يمكن أن أجملها فيما يلى:

أولا: أن الحكومة العراقية ليس لها حق شرعى فى أن تطلب منى أن أفعل

---

(١) F.O.371, 18909 Sheikh Ahmed Al Jabir as Sabah K.C.I.E. C.S.I., The Ruler of Kow-cit to the Hon' ble The Politcial Agent in the Persion Gulf.

ما تريده أو ترغب فيه. وإن كان هذا لا يمنعني من أن أتصرف تجاهها تصرف الجار الحسن.

ثانيا ـ سوف تتأثر الكويت في حالة وقف التهريب سواء من ناحيتي أو ناحية الحصار العراقي، وسوف يتأثر سكان الكويت الذي يبلغ عددهم مائة ألف نسمة وسأواجه باللوم الشديد من قبل شعبي وستكون النتائج كما يلي:

أولا ـ فقدان الكويت تجارتها بالداخل.

ثانيا ـ سوف يفهم الجميع أن الكويت سلمت استقلالها للعراق وأنها أصبحت تابعة له.

ثالثا ـ سوف ينظر إلى نظرة واهنة من قبل أعضاء أسرتي ومن قبل سكان الكويت وسأواجه نتيجة ذلك بصعاب ومتاعب بالغة.

رابعا ـ سوف يدعي ابن سعود بأن شيخ الكويت خضع للعراق وسيذكر أنه حينما طالب بتعيين ممثل مسلم لجباية الضرائب باسمه رفضت ذلك، بينما خضعت للحكومة البريطانية ووافقت على تعيين مدير جمركي أجنبي مزود بصلاحيات كبيرة.

خامسا ـ سوف يترتب على ذلك هجرة التجار والأعيان من الكويت.

لهذه الأسباب لا أوافق على الاقتراحات على أنه إذا طبقت الحكومة العراقية حصارها على الكويت فإني أطلب من الحكومة البريطانية أن تستمر في حماية مزارع نخيلي وكذلك المزارع التابعة لرعاياي وضمان مياه الشرب لسكان الكويت من إجراءات الحصار.

وإنني على ثقة من أن الحكومة البريطانية التي تدافع عن الدول الصغيرة والتي دخلت الحرب لحماية البلجيك سوف تضع في عين الاعتبار موقفي هذا.

ملحق (د)

البحرين

(٩)

برقية احتجاج من الشيخ عيسى بن خليفة إلى وزير الخارجية البريطانية فى أكتوبر ١٩٢٢

أدى تدخل الوكيل البـريطانى فى شئون البـحرين الداخلية، بدعـوى فرض الإصلاح، إلى المساس بسلطة الشـيخ عيسى كحاكم على البلاد وكـان ذلك تمهيداً لتنحيته عن الحكم.

وفى هذه البرقية يحتج الشيخ عيسى على تدخل الوكيل البريطانى فى شئون البحرين ويَعتبره مسئولا عن الاضطرابات التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك.

I beg to put up my complaint to you about the Political Agent Bahrein of Great Britain Government who began now a days to misgovern in the administration until he has illegally interferred in the interior state of my country and yet he still employs all kinds of dispotical oppressions with the subjects who are forbidden now to enjoy from all their national rights I am sure that such mistakes will undoubtedly keep the people in a continual disturbance and also provoke all Arabs besides that it is unsuitable to both justice and liberality and on the contrary to the policy which is proceeded by Great Britain in Arabia in the name of justice. I respectfuly beg You to make a strict inquiring for all that happened or will happen henceforth in order to keep the relations off from any danger.

The Ruler of Bahrein and Chief of the Tribes Essa Bin Ali.

رسالة من المقيم البريطانى فى الخليج إلى عبد العزيزبن سعود سلطان نجد وملحقاتها فى ١٨ مايو ١٩٢٣

يحمل المقيم البريطانى مسئولية الاضطرابات التى وقعت بين الشيعة والسنة فى مدينة المنامة فى البحرين فى عام ١٩٢٣ لوكيل ابن سعود، عبد الله القصيبى، ويطلب المقيم البريطانى من ابن سعود عدم تعيين وكيل له فى البحرين قبل استشارة الحكومة البريطانية والحصول على موافقتها.

Letter from the Political Resident in the Persian Gulf to

His Highness the Sultan of Nejd and Dependencies, dated Bahrein, the 18th of May 1923 (2 Shawwal).

My friend! It cannot have been concealed fromYour Excellency that, in the town of Manameh, there have recently been deplorable outbreaks of religious fanaticism which have resulted in serious loss of life among both Nejdis and Persians. It has found necessary for me to visit these Islands, inquire into the origin of these distrubances and endeavour to arrange that such distressing fatalities do not recur.

I deeply regret to inform you that the reports I have received establish beyond a doubt that the Nejdis were the aggressors and that your Agent AbdullaAl-Qosaibi, after absurd pretensions to arroagate to himself the functions of aConsul which have been for some time causing me anxiety not only instigated these disturbances but behaved, after they were set a foot, in a manner both unseemly and cowardly and thereby has brought, discredit as far as such insignificant person may do on Your Highness good name.

I hold this man primarily responsible for the blood of these unfortunate misguided rioters and would have dealt with him severely but for the fact that he, however unworthy, has been honoured with your confidence. I have accordingly set him free to carry this letter to you, so that Your Highness may deal with him as in your wisdom you think fit. Moreover inview of his past conduct and the difficulties it has given rise to I must ask that your Higness should not send an Agent to Bahrein without consulting the British Government whether such person be acceptable to them.

His Excellency the High Commissioner in Iraq Sir Henry Dobbs, has informed me that on the departure of our friend Sir Percy Cox, I have been selected as intermediary between Your Highness Government and the Colonial Office of His Majesty's Government.

It is a matter of the liviliest personal regret to me that just after I have been honoured by this selection, my first official communication to Your Highness should be on such an unpleasant subject. The urgency of the case and the depolorable consequences of the conduct of Abdulla Al Qosaibi are my only excuse and justification.

This is what had to be said. May Your Highness be long preserved in peace and honour and Salaam.

مذكرة احتجاج من المفوضية الفارسية فى لندن إلى السير تشبرلين وزير الخارجية البريطانية فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٧

تتضمن هذه المذكرة احتجاج الحكومـة الفارسية على نص المادة السادسة من معاهدة جـدة الموقعة بين عبد العـزيز بن سعود والحكومة البـريطانية فى ٢٠ مايو ١٩٢٧، والتى ورد فيها تعهد عبد العزيز بن سعود بإبقاء علاقات السلم والصداقة مع الكويت والبـحـرين وشيـوخ قطر والسـاحل العـمانى الذين لـهم معـاهدات وعلاقات خاصة مع الحكومة البريطانية.

وتؤكد المذكرة حقوق السيادة الفارسـية على البحرين، وأن الحكومة الفارسية لا تعتـرف بوجود معاهدات بين بريطانيـا والبحرين وأن ما ورد فى المادة السـادسة بشأن البحرين يعد انتهاكاً للسيادة الفارسية على مقاطعاتها الإقليمية.

M. Khan Mossaed to Sir Austen Chamberlain. (Received November 28)

Persian Legation, London

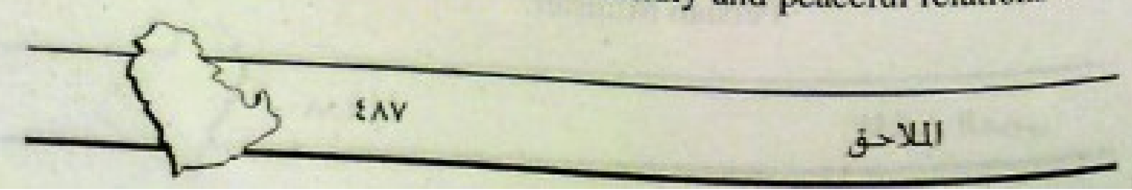
November 26, 1927

Your Excellency,

I have the honour to state the Acting Minister for Foreign Affairs has recently addressed a note to His Britannic Majesty's Minister at Tehran, of which the following is a translation:-

"I. According to information received by the Persian Government, a treaty was concluded between His Britannic Majesty and Ibn Saud signed at Jeddah on the 20th May last, of which article 6 is as follows:-

"His Majesty the King of the Hedjaz and of Nejd and its Dependencies undertake to maintain friendly and peaceful relations with



the territories of Kuwait and Bahrein and with the Sheikhs of Qatr and the Oman Coast who are in special treaty relations with His Britannic Majesty's Government"

"2. The sovereignty of Persia over the Island of Bahrein being well founded, the Imperial Persian Government, at the time a special treaty was concluded between the British Government and the Sheikh of Bahrein, rightfully protested and Lord Clarendon, in a letter dated the 29th April, 1869, addressed to the then Persian Minister in London, formally acknowledged the justice of that protest.

"3. You will realise that the insertion of article 6 in the above-mentioned treaty, in so far as it relates to Bahrein, is averse to the territorial integrity of Persia, and consequently incompatible with the friendly relations subsisting between two neighbouring countries.

"4. I Therefore earnestly protest against the insertion of the above article in the treaty, and shall look foreward to suitable measures being taken, as soon as practicacble, by His Britannic Majesty's Government, with a view to its elimination.

"5. I have to add further that, Persia being a member of the league of Nations, the Imperial Persian Government, conformably to article 10 of the Convenant, which guarantees the territorial integrity of its members, have forewarded at copy of their note to the League of Nations, with the request that their protest may receive due consideration".

I beg leave to bring this matter to the notice of your Excellency of your kind consideration.

I have & c.

KHAN MOSSAED

Persian Minister.

مذكرة احتجاج من وزارة الخارجية الفارسية إلى الوزير الأمريكى المفوض فى طهران فى ٢٢ مايو ١٩٣٤

تتضمن هذه المذكرة احتجاج وزارة الخارجية الفارسية على امتياز النفط الذى منح لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا من قبل حكومة البحرين على أساس أن هذا الامتياز منح دون موافقة الحكومة الإيرانية، والتى سوف تحتفظ لنفسها مع ذلك بحقوقها فى حالة الربح أو التعويض فى حالة الخسارة.

وقد أرسلت نسخ من هذا الاحتجاج إلى ممثلى الحكومة الفارسية فى كل من واشنطن ولندن وإلى سكرتارية عصبة الأمم للتوزيع على الأعضاء المشتركين فيها.

Ministry of Foreign Affairs

Tehran, May 22nd. 1934.

To His Excellency,

Mr. William Hornibrook,

United States Minister, Tehran.

Your Excellency,

Some four years ago, my Government heard for the first time through the foreign press that a British Syndicate had obtained a concession to exploit the Bahrein Oil from an integral part of Persian territory and as the Imperial Government possesses incontestable rights of sovereignty over them, my Government protested energetically to His Britannic Majesty's Legation at Tehran against the proceedings of the said Syndicate, which had unlawfully obtained this concession and had begun to exploit the wealth of that territory, thereby violating Persia's rights of sovereignty.

A copy of this letter of protest was forewarded to the Secretary General of the League of Nations who, at the Persian Government's request, communicated it to all States Members.

According to information recently received by the Imperial Government, a concession to exploit Bahrein oil has just been obtained by the Standard Oil Company of California, which has begun operations and has already extracted large quantities of oil.

I have honour to draw your serious attention to the above and to inform you that the concession in question or any other concession acquired by the Standard Oil Company or any other company whatsoever having been obtained not from the Persian Government whose rights of sovereignty over the Bahrein Islands are incontestable, but from legally incompetent authorities who have no right to grant such concession is regarded as null and void. My Government strongly protests against this concession and considers itself at liberty to claim and demand the restitution of any profit that may accrue from such concession, as well as compensation for any damage that may result therefrom.

I should therefore be glad if your Excellency would be good enough to communicate this letter to the Government of the Republic of the United States of America and would request it to communicate the contents to the Standard Oil Company of California.

I have the honour,etc.

(Signed) B. KAZEMI

Minister of Foreign Affairs

ملحق (هـ)

قطر

(١٣)

معاهدة ١٩١٦ بين الشيخ عبد الله بن قاسم بن ثانى والسير برسى كوكس المقيم البريطانى فى الخليج[1]

تعتبر هذه المعاهدة أولى المعاهدات بين قطر وبريطانيا، وقد نصت على وضع الإمارة تحت الحماية البريطانية، كما اشتملت على جميع القيود التى فرضتها بريطانيا على إمارات الخليج الأخرى، كمانصت المعاهدة أيضا على عدم منح شيخ قطر امتيازات فى بلاده إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

مادة (١) - حيث إن جدى المرحوم الشيخ محمد بن ثانى قد وقع معاهدة فى ١٢ سبتمبر ١٨٦٨ تعهد فيها ألا يلحق أى أضرار بالسلم البحرى، وحيث إن هذه الالتزامات التى قدمت إلى الحكومة البريطانية وتطورت فى عهدى فإننى أتعهد أنا الشيخ عبد الله بن قاسم بن ثانى بأن أتعاون مع الحكومة البريطانية السامية كما يتعاون معها الشيوخ العرب المتصالحون فى إمارة أبوظبى - دبى - الشارقة - عجمان - رأس الخيمة - أم القوين فى القضاء على تجارة الرقيق والقرصنة والحفاظ على السلم البحرى بصورة عامة.

ولهذه الغاية فإن اللفتننت كولونيل السير برسى كوكس المقيم السياسى فى الخليج الفارسى قد زودنى بالمعاهدات والارتباطات المعقودة بين الشيوخ المشار إليهم فى أعلاه وبين الحكومة البريطانية السامية وإننى بهذا أعلن بأنى سألتزم بروح المعاهدات والارتباطات المذكورة آنفا.

المادة (٢) - ومن الجهة الأخرى تتعهد الحكومة البريطانية بإعطائى وإعطاء

---

(١) Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, vol XI P. 258 ff.

انظر أيضا محمود بهجت سنان: تاريخ قطر العام ص ص ٢٦٠/ ٢٦٣ بغداد ١٩٦٦.

رعاياى وسفنى وسفنهم جميع الضمانات والامتيازات والمنافع الممنوحة للشيوخ المتصالحين ولرعاياهم وسفنهم، وإثباتا لذلك فلقد ختم السير برسى كوكس كل واحدة من هذه المعاهدات والارتباطات المذكورة آنفا بامضائه مع تأريخ ذلك على النسخة المسلمة إلىَّ، ولقد ختمت أنا أيضاً على كل واحدة من المعاهدات والارتباطات المذكورة آنفاً بإمضائى وختمى مع تاريخ ذلك على نسختين مطبوعتين أخريتين من المعاهدات والارتباطات نفسها حتى لا يمكن إخفاؤها.

المادة (٣)ـ وعلى وجه الخصوص أنا الشيخ عبد الله قد قمت فضلا عن ذلك بنشر إعلان يمنع استيراد الأسلحة وبيعها فى أراضى وفى ميناء قطر وبالنظر إلى التعهد الذى ارتبط به الآن توافق الحكومة البريطانية من جانبها على منحى تسهيلات لشراء تلك الأسلحة والذخائر الحربية واستيرادها التى يمكن أن احتاج إليها بصورة معقولة من مخزن أسلحة مسقط أو مكان آخر مماثل توافق عليه وذلك لاستعمالى الشخصى ولتسليح أتباعى، وطلب هذه الأسلحة سيكون بطريقة يمكن بيانها فيما بعد بواسطة المعتمد البريطانى فى البحرين وأنا أتعهد بصورة مطلقة بأن الأسلحة والذخائر التى أزود بها على هذه الصورة لن يعاد تصديرها من أراضى أو تباع إلى الجمهور تحت أية ظروف ولكن سيحتفظ بها فقط لسد حاجات رجال قبائلى وأتباعى الذين يتوجب على تسليحهم لحفظ النظام فى أراضى ولحماية حدودى، وفى رأيى أن مقدارحاجتى تبلغ خمسماية قطعة من السلاح.

المادة (٤) ـ أنا الشيخ عبد الله أتعهد فضلا عن ذلك بأننى لن أقيم علاقات مع معتمد أى دولة أخرى أو أراسله أو أستقبله دون موافقة الحكومة البريطانية السامية وسوف لن أتنازل دون الحصول على مثل هذه الموافقة عن أرض لأى دولة أخرى أو لرعاياها سواء عن طريق الإيجار أو البيع أو الانتقال أو الهبة وبأى صورة أخرى مهما كانت.

المادة (٥) ـ وأنا أعلن كذلك بأننى لن أمنح بدون موافقة الحكومة البريطانية السامية أى امتياز لصيد اللؤلؤ أو أى احتكارات أو حقوق لمد أسلاك بحرية إلى أى من كان.

المادة (٦) ـ لن تزيد الرسوم الجمركية على بضائع التجار البريطانيين المستوردة إلى قطر عن تلك التى تجبى من رعاياى على بضائعهم وسوف لن تزيد بأى حال عن خمسة بالمائة من قيمة البضاعة ولن تكون البضائع البريطانية عرضة لدفع أى رسوم أو ضرائب أخرى من أى نوع مهما كانت فوق تلك التى عينت.

المادة (٧) أتعهد فوق ذلك وعلى وجه الخصوص بالسماح للرعايا البريطانيين بالإقامة فى قطر من أجل التجارة كما أتعهد بحماية أرواحهم وممتلكاتهم.

المادة(٨) ـ وأتعهد أيضاً، إذا رأت الحكومة البريطانية ذلك مرغوبافيه، بأن أستقبل معتمدا من قبل الحكومة البريطانية للمحافظة على مصالح التجار البريطانيين المقيمين فى موانئ أو الذين يزورونها فى المناسبات القانونية.

المادة (٩) ـ وفضلاعن ذلك فأنا أتعهد بأن أسمح بإقامة دائرة بريد ومنشآت برق فى أى مكان فى أراضى متى ترغب فى ذلك الحكومة البريطانية وإننى أتعهد بحماية هذه المنشآت عندإقامتها.

المادة (١٠) ـ ومن جهتهم فإن الحكومة البريطانية السامية بالنظر لهذه المعاهدات والارتباطات التى ارتبط بها معهم يتعهدون بحمايتى وحماية رعاياى وأراضى من كل اعتداء بحرى، ويبذل قصارى جهودهم بتحصيل التعويض عن جميع الأضرار التى تلحق بى أو برعاياى عندما نعمل فى البحرفى الحالات القانونية.

المادة (١١) ـ وهم يتعهدون أيضا بمنحى معاونة فيما إذا هوجمت أنا ورعاياى داخل قطر وأنه لمن المفهوم بشكل كامل بأن هذا الالتزام يترتب على الحكومة البريطانية فقط فى الحالة التى لاينتج فيها سواء أكان براً أو بحراً من استفزاز بسبب عمل أو هجوم أقوم به أو يقوم به أحد رجال رعاياى ضد الآخرين.

لفتننت كولونيل ك سى سى. آى. إى

السير برسى كوكس

الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثانى

حاكم قطر

ملحق (و)

سلطنة مسقط وعمان

١٤

تسوية السيب ١٩٢٠

بين السلطان سعيد بن تيمور والشيخ عيسى بن صالح الحارثى

وقعت هذه الاتفاقية فى قرية السيب وتتضمن شروطا أربعة لصالح كل من سلطنة مسقط ومقاطعات عمان الداخلية. وللأسف أننا لم نعثر على النص العربى لهذه التسوية والنص الإنجليزى التالى هو كل ما أمكننا الحصول عليه.

In The name of God The Compassionate, The Merciful.

This is what has been agreed upon in the settlement between the Government of Sultan Taimur bin Faisal and Sheikh Isa bin Salah bin Ali-al-Hrathi on behalf of the Omanis who sign their names here through the mediation of Mr. Wingate, I.C.S., Political Agent and His Britannic Majesty's Consul, Muscat, who is authorised by this Government in this respect to be a mediator between them. The conditions are stated as follows: Four of them concern the Omanis. What concern the Omanis are these:

Firstly. - On all commodities brought from Oman of all kinds to Muscat, Matrah, Sur and all the coast towns nothing more should be taken than 5 per cent.

Secondly. - For all the Omanis there should be safety and freedom in all the coast towns.

Thirdly.- All restrictions on entry to and exist from Muscat, Matrah and all the Coast towns should be removed.

Fourthly. - The Sultan's Government should not protect criminals who flee from the justice of Omanis and that they may be returned to them if asked for and that the Sultan's Government should not interfere in their internal affairs.

The four which concern the Government of the Sultan are stated as follows:-

Firstly. - All the tribes and Shaikhs should remain in peace and amity with the Government of the Sultan and that they should not attack the coast towns and should not interfere in His Government.

Secondly. - All travellers to Oman on their lawful business should be free and there should be no restrictions on trade and travellers should be safe.

Thirdly. - All criminals and evil men who flee to them should be turned out and should not be protected.

Fourthly. - The claims of merchants and other against the Omanis should be heard and decided as is just according to the the Sharah.

Written at Sib on the eleventh day of Moharram, one thousand three hundred and thirty-nine Hijrah, corresponding to twenty-fifty day of September one thousand nine hundred and twenty.

I have completed what was completed by Sheikh Isa bin Salah on my behalf in these conditions. Written by Imam-Muslamin Mohamed bin Abdullah with his own hand.

(١٥)

رسالة من الشيخ عيسى بن صالح إلى المقيم البريطانى فى الخليج يحتج فيها على خرق تسوية السيب

لم تكن تسوية السيب التى عقدت بين السلطنة وزعماء الإمامة فى الداخل تسوية نهائية وإنما تعرضت إلى انتهاكات مستمرة من الطرفين، وفى هذه الرسالة يحتج الشيخ عيسى على زيادة الضرائب فى صور خلافاً لما قررته شروط التسوية.

بسم الله الرحمن الرحيم

من عيسى بن صالح إلى حضرة الأجل الأفخم قنصل الدولة البريطانية العظمى فى أبوشهر [١].

بعد السلام والاحترام وواجباتهما من علم فنرفعه لك إلا الخير والحمد لله نعرفك أننا وصلنا بحضرة الإمام فى سمائل منذ شهرين وبالمعاول وبالرستاق وقد وقعت زيادة معشرات بصور خلاف ما أجرته الدولة العظمى من الصلح بين دولة مسقط والعمانيين وقررت فى ذلك تقريراً محرراً وقد عرفنا قنصل مسقط فى أثناء مشامنا هذا بكتابين ولم يصلنا جوابهما منه وهذا رسولنا إليه بكتاب ثالث فوجب إعلامكم وترقب الجواب فيما تراه والسلام.

بتاريخ ٢٨ جمادى الأول ١٣٥١ هـ

وكتب بأمر والده

محمد بن عيسى

لما وقعت الزيادة عن كل مائة قرش خمسة فى صور عرفنا الوالى فرد الأمر إلى حكومة مسكد فعرفناهم فلم تحصل فائدة وما أردنا أن نصدعكم فى الشيء الخفيف إلا بعد اليأس وتلك الزيادة أن يأخذونها لإحمال وربما أن كل حمل لا يقوم بعشوره وكراية لضياع السعر ورخصه ونرجو من حضرتكم الاهتمام بما قررتم والتأكيد على قنصل الدولة بمسكد وهكذا تحدث أمور فى مسكد تخالف القاعدة المقررة.

هذا صحيح يدى

كتبه عيسى بيده

R/15/35/35 Muscat - Omani Relations 4-4-1932 / 20-11-1946. (١)

(١٦)

تفويض سلطان مسقط وعمان للحكومة البريطانية بإخطار الحكومة الفارسية عن ضرورة إبلاغها السلطنة مسبقا بزيارة السفن الفارسية إلى موانئها.

بسم الله الرحمن الرحيم

من سعيد بن تيمور إلى جناب صديقنا الأجل المحترم لفتننت

كرنل سى فاول قنصل الدوله البريطانية

ووكيل سياستها بمسقط

عقب التحيات الفائقة والسلام الجزيل، ففى أبرك ساعة تناولنا كتاب جنابك رقم ١٤١ المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ وتلوناه بكل سرور وفهمنا ما تضمنه من خصوص إخبار حضرة الريزيدنت لجنابك، إن عن قريب لتصل المراكب الحربية خاصة حكومة العجم إلى الخليج الفارسي، ربما تزور ساحل العرب وأن ذلك يشمل بنادر مملكتنا إلى آخر ما ذكرتم.

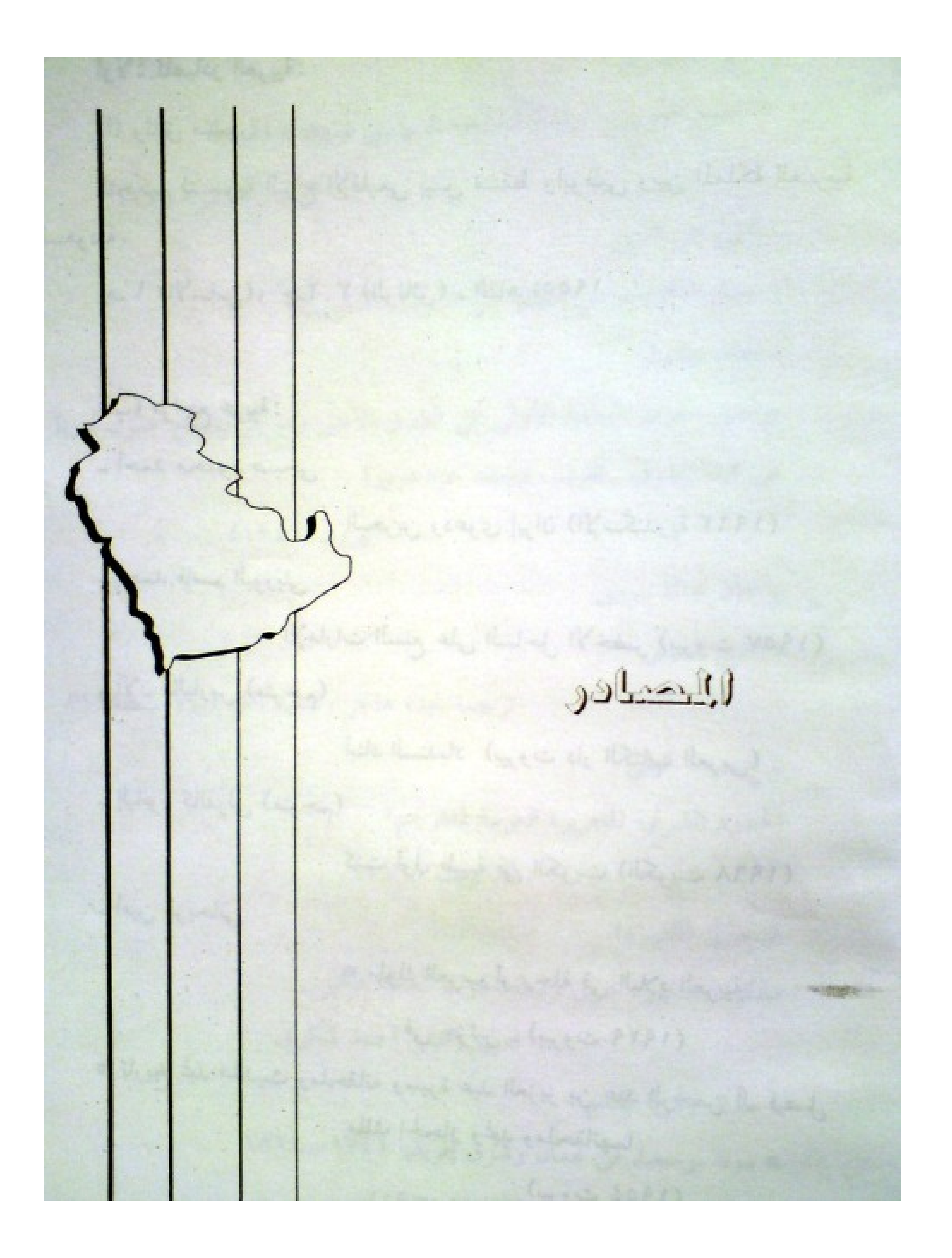
فالجواب: إننا نشكر حضرة صديقتنا الدولة البريطانية على ما أبدته لنا، وإننا اغتناماً لهذه الفرصة نطلب ونفوض رسميا حكومة جلالة الملك من قبلنا أن تخبر حكومة العجم بالنيابة عنا إننا ننتظر بلاغاً رسمياً من حكومة العجم بواسطة حضرة الدولة قبل أى زيارة مركب عجمى إلى أى بندر من بنادر سلطنة مسقط وعمان المستقلة.

وإننا على الدوام نشكر صديقتنا الدولة على مننها ونرجو من الله دوام الاتحاد والصداقة بين الطرفين.

حرر بمسقط فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٥٠

محبكم المخلص

سعيد بن تيمور



المصادر

أولا: المصادر العربية:

(ا) وثائق منشورة:

التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية.

جـ ١ (الأساس)، جـ٢, ٣ (الوثائق) ـ القاهرة١٩٥٥.

(ب) مراجع عربية:

- أحمد محمود صبحى

البحرين ودعوى إيران (الإسكندرية ١٩٦٢)

- أحمد قاسم البوريني

الإمارات السبع على الساحل الأخضر (بيروت ١٩٥٧)

- آلان فاليارس (مترجم)

أبناء السندباد (بيروت دار الكتاب العربى)

- إليانور كالفرلى (مترجم)

كنت أول طبيبة فى الكويت (الكويت ١٩٦٨)

- أمين الريحانى

* ملوك العرب أو رحلة فى البلاد العربية

فى جزئين - (بيروت ١٩٢٩)

* تاريخ نجد الحديث وملحقاته وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما.

(بيروت ١٩٥٤)

- أمين سعيد

الخليج العربى، دراسة لتاريخه السياسى ونهضته الحديثة

دار الكتاب العربى (بيروت)

- أمين عز الدين

عمال الكويت من اللؤلؤ إلى البترول (الكويت)

- جان بيشون

بواعث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوربا فى هذا الشرق، تعريب محمد عزة دروزة

(بيروت ١٩٤٦)

- جان جاك بيربى

الخليج العربى

ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز (بيروت ١٩٥٩)

- ج.ب. كيلى

الحدود الشرقية للجزيرة العربية (مترجم)

(الكويت ١٩٦٨)

- جرى (اللورد)

مذكرات اللورد جري وتبعة الحرب العالمية الكبرى

تعريب على أحمد شكرى

- جمال زكريا قاسم

* دولة بوسعيد فى عمان وشرق إفريقيا ١٧٤١ - ١٨٦١

(القاهرة ١٩٦٧)

* الخليج العربى

دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤

(مطبعة جامعة عين شمس ١٩٦٦)

* الأصول التاريخية لقضية عمان

المجلة المصرية للدراسات التاريخية

العدد ١٢ (القاهرة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)

* موقف الكويت من التوسع السعودى فى نجد وسواحل الإحساء،

المجلة المصرية للدراسات التاريخية العدد ١٧

(القاهرة ١٩٧١)

* مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى (الكويت ١٩٧٢)

* المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربى،

المجلة المصرية للدراسات التاريخية

العدد ١٦(القاهرة ١٩٦٨)

ـ جمال الغزى:

ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة

لم يذكر مكان وتاريخ الطبع

ـ جون سنت فيلبى

تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد عبد بن الوهاب السلفية (مترجم)

ـ ج.ج لوريمر

دليل الخليج ـ القسم التاريخى والجغرافى ـ أربعة عشر مجلداً

مكتب الترجمة بالقسم الثقافى بديوان حاكم قطر (الدوحة ١٩٦٧)

ـ جورج لونزوسكى.

البترول والدولة فى الشرق الأوسط (مترجم)

(بيروت ١٩٦٢)

ـ جيراند لاندن

عمان مسيرا ومصيرا، ترجمة محمد أمين عبد الله

(بيروت ١٩٦٨)

ـ حافظ وهبة

* جزيرة العرب في القرن العشرين (القاهرة ١٩٥٦)

* خمسون عاما في جزيرة العرب (القاهرة ١٩٦٠)

ـ حسن سليمان محمود

الكويت في ماضيها وحاضرها (بغداد ١٩٦٨)

ـ حسين خلف الشيخ خزعل

تاريخ الكويت السياسي (خمسة أجزاء)

(بيروت ١٩٦٢ ـ الجزء الخامس ١٩٧٢)

ـ دافيد هـ. فيني

بترول الصحراء، ترجمة إسماعيل الناظر (بيروت ١٩٦٠)

ـ راشد عبد الله الفرحان

مختصر تاريخ الكويت وعلاقته بالحكومة البريطانية

والدول العربية (القاهرة ١٩٦٠)

ـ زهرة ديكسون فريث

الكويت كانت منزلي (مترجم) (بيروت ـ دار الكتاب العربي)

ـ سعود بن هذلول

تاريخ ملوك آل سعود (الرياض ١٩٦١)

- سليم طه التكريتي

الصراع على الخليج العربى

وزارة الثقافة والإرشاد - (بغداد ١٩٦٦)

- سيد نوفل

الأوضاع السياسية فى إمارت الخليج وجنوب الجزيرة العربية

معهد الدراسات العربية العالية - جامعة الدول العربية

(القاهرة ١٩٦٠)

- سيف مرزوق الشملان

من تاريخ الكويت (القاهرة ١٩٥٩)

- شركة الزيت العربية الأمريكية

عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى

إدارة العلاقات - شعبة البحث (القاهرة ١٩٥٢)

-صلاح الدين المختار

تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها - فى جزئين

(بيروت ١٩٥٧)

- صلاح العقاد

التيارات السياسية فى الخليج العربى (القاهرة ١٩٥٦)

- عبد الرحمن الباكر

من البحرين إلى المنفى (بيروت ١٩٥٦)

- عبد الله الحاتم

من هنا بدأت الكويت (دمشق ١٩٦٢)

ـ عبد الله وليمسون

جولة فى الخليج العربى ترجمة سليم طه التكريتى ـ
منشورات دار البصرى (بغداد ١٩٦٢)

ويتضمن بعثة شركة النفط الإنجليزية الفارسية إلى البحرين وقطر ومسقط وعمان وأبوظبى وعدن

ـ عبد الله النورى

قصة التعليم فى الكويت فى نصف قرن (القاهرة ١٩٦٣)

ـ عبد العزيز حسين

محاضرات عن المجتمع العربى فى الكويت ـ معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة ١٩٦٠)

ـ عبد العزيز الرشيد

تاريخ الكويت (بيروت ١٩٦٢)

ـ عبد الفتاح حسن

مبادئ القانون الدستورى فى الكويت (بيروت ١٩٦٨)

ـ الفاضل البصرى

الكتاب الأسود (لم يذكر مكان وتاريخ الطبع)

ـ فؤاد حمزة

* قلب جزيرة العرب (مكة ١٣٥٢ هـ)

* البلاد العربية السعودية (مكة ١٣٥٥ هـ)

ـ قدرى قلعجى

أضواء على تاريخ الكويت (بيروت ١٩٦٢)

- مجيد خدورى

البحرين وإيران

العدد الأول - منشورات صوت البحرين (بيروت ١٩٥٣)

- محمد بن عبد الله السالمى وناجى عساف

عمان ... تاريخ .. يتكلم (دمشق ١٩٦٣)

- محمد جواد العبوسى

البترول فى البلاد العربية

معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة ١٩٥٦)

- محمد رشيد رضا

الوهابيون والحجاز

مجموعة مقالات نشرت فى مجلة المنار وجريدة الأهرام

(القاهرة ١٣٤٤ هـ)

- محمد سعيد المسلم

ساحل الذهب الأسود

دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربى (بيروت ١٩٦٢)

- محمد عزة دروزة

حول الحركة العربية الحديثة - ستة أجزاء (صيدا ١٩٥٠)

- محمد لبيب شقير

اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية

معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة ١٩٥٩)

- محمود على الداود

محاضرات عن التطور السياسى لقضية عمان

معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة ١٩٦١)

- محمود بهجت سنان

* الكويت زهرة الخليج العربى (بغداد)

* تاريخ قطر العام (بغداد ١٩٦٦)

- مصطفى عبد القادر النجار

التاريخ السياسى لإمارة عربستان العربية

دار المعارف (القاهرة ١٩٧٠)

- لؤى بحرى

الأطماع الإيرانية فى جزيرة بوموسى (بغداد ١٩٧٢)

- مكتب إمامة عمان - القاهرة

* مؤامرات بريطانيا فى عمان والخليج العربى (القاهرة ١٩٥٦)

* كفاح عمان (القاهرة ١٩٥٨)

- نور الدين عبد الله بن حميد السالمى

تحفة الأعيان بسيرة آل عمان

تصحيح إبراهيم اطفيش الجزائرى فى جزئين (القاهرة ١٩٦١)

- هـ . ر . ب . ديكسون

الكويت وجاراتها (مترجم) (الكويت ١٩٦٤)

- يعقوب يوسف الحمد

ماذا نريد من حكومة الكويت؟

العدد الثانى من منشورات البعثة الكويتية

(القاهرة ١٩٥٢)

- يوسف الفلكى

قضية البحرين بين الماضى والحاضر (القاهرة ١٩٥٣)

ثانيا ـ المصادر الأجنبية

(أ) وثائق غير منشورة

ـ سجلات وزارة الخارجية البريطانية

Foreign Office Records F.O. 371.

المجلدات الخاصة بالجزيرة العربية ونجد والحجاز ـ السعودية ـ العراق ـ فارس ـ مسقط ـ تركيا.

وقد ذكرنا أرقام الملفات التى احتوت على الوثائق التى رجعنا إليها فى هوامش الكتاب. وقد احتوت سجلات وزارة الخارجية البريطانية على كثير من المراسلات والتقارير الخاصة بإمارات الخليج العربى. وتشكل وثائق وزارة الخارجية البريطانية مادة وثائقية هامة لا يستغنى عنها الباحث وذلك بالنظر إلى تدخل وزارة الخارجية البريطانية الواضح فى شئون الخليج ومشاركتها وزارة الهند فى توجيه السياسة البريطانية فى المنطقة وبصفة خاصة منذ سنة ١٩٠٦.

وسنورد فيما يلى أهم المذكرات والتقارير الخاصة مكتفين بما أوردناه فى هوامش الكتاب لمزيد من المذكرات والمراسلات الخاصة بالمنطقة.

- Memorandum regarding interview accorded by H.E. The Viceroy to the Political Agent, Muscat, 11th Feb. 1915.

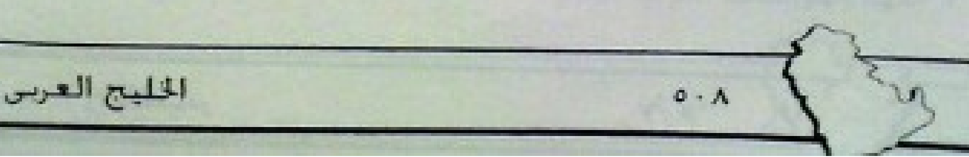
F.O. 371, 2416

- Events from Colonel Benn's first meeting with the Omani Chiefs in 1915 till Major Haworth's meeting with the same in Sept. 1919.

- Notes on Akhwan Movements, 1920 F.O. 371, 14455

Nejdian Encroachments on Trucial Coast, 1926.

F.O. 371, 1144



- Note on Principality of kuwait at end of 1927 dealing with States & Territory of Sheikh. Details Tribes & Situation as regards Bin Saud & Iraq frontier. F.O 371, 13012

- Boundaries between Nejd,

kuwait & El katr, 1927. F.O.371, 17813

- Future Status of Bahrein . F. O 371, 12247

- Protest by the Persian Govt. against article 6 of the Treaty of Jedda 1927 between Great Britain & Hedjaz 1927.

F.O. 371, 12998

- Reply to Persian Note claiming Sovereignty over the Island of Bahrein 1929. F.O 371, 12247

- Measures to be taken against rebel Akhwan in neighbourhood of Kuwait & Iraq Frontier, 1929. F.O. 371, 12994

- Points raised by Sheikh Hafiz wahbba at the F.O. on Sept. 3rd. 1929. F.O. 371, 12994

- Question of Liability for the Protection of Kuwait against aggression from outside 1928 - 1929. Note by laithwaite.

F.O. 371, 16833

- Future policy on the Trucial Coast, 1929.

F.O. 371, 12723

- Persian Claim to Bahrein, 1929. F.O. 371, 13719

- Extract from Colonel Biscoe's Report on his Negotiations with

King Bin Saud regarding the surrender of the rebel Ajman, Mutair Tribes, 1930. F.O. 381, 14455.

- Air Activities in Persian Gulf, 1930 F.O. 371, 15278

- Saudi Arabia - kuwait Agreement, 1930

F.O. 371,23266

- Record of a meeting held at the F.O. On August 12,1931 to consider certain Questions connected with Kuwait

F.O. 371,15292.

- Situation at Sur & Aiqa claims of Ali Bin Abdula to be independent of the State of Muscat, 1931.

F.O. 371, 15998

- Establishment of Civil Air Route along Arabian Shores of Persian Gulf, 1931. F.O. 371, 15278

- The Claims of the Sheikh of Kuwait & Mohammerah.

F.O. 371,16039

- Kuwait Order in Council F.O. 371, 18912

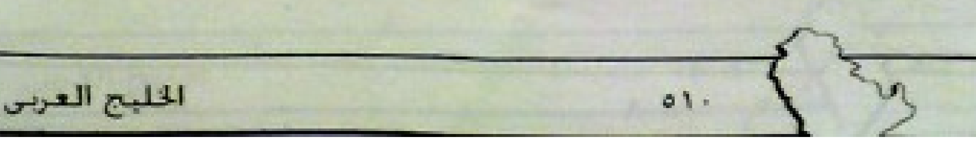
- Short History of Sheikh of Kuwait Gdns Bashhieyha & Short History of Sheikh of Kuwait's Faddaghiyah Property on the Shat El Arab from the time of its Purchase to date 1922.

Memo. by Dickson, Political Agent, Kuwait.

F.O. 371,16039

- Right of Kuwaiti boats to draw water from Shat El Arab, Memo. by the High Commissioner for Iraq, 1932.

F.O 371, 16003



- Bin Saud's attitude towards Kuwait. Note by Andrew Ryan.

F.O. 371, 16838

- Meeting at I.O. on 9th October to consider Question of Foreign Consular Representation in the Persian Gulf, 1933.

F.O. 371, 16853

- Pearl Fishing Riots at Bahrein. F.O. 371, 16838

- Exodus of the Dowasir Tribe. See also attack on Ali by Dowasir Tribe. F.O. 371, 17813.

- Note of Discussions with Sir Percy Cox on 20th Feb. 1934 on Question of Boundaries of Qatr. F.O. 371,17813

- Historical Memo. on Bahrein, 1934. F.O. 371, 17825

- Anglo Saudi Negotiations, Eastern & South Eastern Arabia, 1935.

F.O. 371, 19970

- His Majesty's King Bin Saud Relations with Trucial Sheikhdoms 1935. F.O. 371, 18911

- Outline of Tribal in the Hinterland of Trucial Oman 1918 - 1933. Note by Political Agent, Bahrein Jannuary, 1933. F. O. 371, 17824

- Meeting of the Sub-Committee of Imperial Defence for Questions concerning M.E Part I - Trucial Coast Part II. Saudi Arabia Peninsula, 1935.

F.O. 371, 18912

- Record of Meeting held at the F.O. on 5th Feb. 1935 to discuss the Question of Smuggling between Kuwait & Iraq. F.O. 371, 18909

- British Policy in the Persian Gulf: Lord Ilyod's motion in the House of Lords, 1935.

F.O. 371, 18923

- Saudi Blockade of Kuwait, 1935. F.O. 371, 16006

- Bahrein Nationality & Property laws, 1936. F.O. 371, 19975

- Iranian Rights, Inspection & Search of Arab Dhows, 1937.

F.O. 371, 20782

- Smuggling from Kuwait into Iraq, 1938.

F.O. 371, 222183

- Report on Broadcast of News by the Qasr Azzuhoor wireless Station of Bagdad on the Night 11th, March, 1939. F.O. 371, 23180

- Major Holmes - An account of his visit to Persian Gulf, 1922,

F.O. 371, 8944

- Petroleum in Saudi Arabia, Kuwait - Nejd Neutral Zone Concessions 1923.

- Oil in Hsa & Kuwait, Note dealing with the History of Hasa & Kuwait Neutral Zone Concessions 1933.

- Question of the exercise of jurisdiction, administrative functions in the Kuwait Neutral Zone. F.O. 371, 17919

- Persian Gulf Oil Concessions in Bahrein & Kuwait. Correspondence 1926 - 1934.

- Note on Petroleum Development in the Arabian Peninsula, 1938.

F. O. 371, 14455

- سجلات وزارة المستعمرات البريطانية

COLONIAL OFFICE RECORDS

EASTERN DEPARTMENT C.O. 727

Vols. 1 -14

اشتركت وزارة المستعمرات البريطانية فى الإشراف على السياسة البريطانية فى الخليج العربى مع كل من وزارة الخارجية ووزارة الهند فى الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٧ عن طريق القسم الشرقى التابع لها. وتشتمل سجلات وزارة المستعمرات التى تعنينا فى هذه الدراسة على أربعة عشر مجلدا تتناول المراسلات الخاصة بوزارة المستعمرات البريطانية مع وزارتى الخارجية والهند إلى جانب المكاتبات بينها وبين الوكلاء والمقيمين السياسيين فى منطقة الخليج العربى.

ونكتفى هنا بتسجيل أهم المذكرات التى رجعنا إليها فى هذه السجلات وهى:

- Nejdi Influence in Kuwait & Bahrein.

Vol. 3

- Nejdi Customs Collection at Kuwait, 1923.

Vol. 6

- Reforms in Bahrein.

Vol. 7

- Oil Concessions in the Persian Gulf, 1923.

Vol. 3

- Subsidies of Ibn Saud, 1924.

Vol. 8



- Situation in Trucial Oman as which created by the activities of Amir of Hasa representing Sultan of Nejd, 1926.

Vol. 10

ـ سجلات وزارة الهند

INDIA OFFICE RECORDS

"Common Wealth Relations Office"

أولا : المذكرات السياسية والسرية

POLITICAL & SECRET MEMORANDA

B. 395

Note on Kuwait 1908 - 1928

B. 396

Memo. on Bahrein 1908 - 1928

B. 398

Rebellion Against Sultan of Muscat. 1913 - 1916

B. 400

Memo. Muscat. 1908 -- 1928

B.402

Memo. Katr. 1908 - 1928

B. 403

The Trucial Chiefs 1908 - 1928

B. 415

Questions of Issue of Persian Passports or Travelling Passes Illm - O - Khabar to Subjects of Bahrein.

B. 437

Historical Memo. on the Relations of the Wahabi Amirs & Bin Saud with Eastern Arabian & British Govt. 1800 - 1934.

ثانيا: وثائق القسم السياسى والسرى

POLITICAL & SECRET DEPT.

- Copies of Agreement, Concessions Relating to Trucial Coast.

R/15/3

- Muscat Rebellion

L/Ps/10/425, 4684, 1913.

- Succession to the Sheikhdom of Abu-Dhabi 1909 - 1921

R/15/1/14/27

- Captain Eccles Report on Interior Oman, 1926

R/15/3/1/26

- Persian Claims to Bahrein, 1927.

R/15/1/19/44

- Russian Activities in Persian Gulf, 1929.

R/15/2/1/73

- German Trade Activities. R/15/2/9/23

- Japanese Trade Activities R/15/2/9/23

- Arab Coast: Ajman - Sharjah Affairs. R/15/11/1930

- Naval Shipping, Persian Navy Activities & Visits to Arab Ports, 1932.

R/15/3/9/27

- Anti Saudi Activities, 1933 R/15/2/11/7

- Muscat - Omani Relations, 1933. R/15/1/35/35

- Annual Report on Trucial Coast for 1934. R/15 /2/8/11

-British Policy in Kuwait

- R.A.F. 1938 R/15/1/53/70

- Secret Policy in Persian Gulf, Unrest at Debai, Trucial Coast Policy 1934 - 1936 R/15/1/14/43

- Memo. on Bahrein : Establishment of Naval Base. R/15/19/1/44

- Muscat - Administration Reports 1933 - 1942. R/15/3/11/14

- Political Situation at Muscat. R/15/3/11/48

(ب) وثائق منشورة

- Administration Report of the Persian Gulf Political Residency for the year 1918 - Delhi 1920.

- Administration Report for the Kuwait Political Agency.

- British Admiralty: Arabia

Vol.I. General London 1920.

- British Documents on the Origins of the War. Compiled by Gooch & Temperley.

Vol. IV The Anglo Russian Reapproachment.

Vol. X. Part II the years of Peace,

London 1938

- Handbooks Prepared Under the Direction of Great Britain Foreign Office - Historical Section. Persian Gulf No. 67.

London 1920.

- Treaties, Engagements & Sanads Relating to India & Neighbouring Countries, Compiled by Aitchison C.A.U.

Vol.X - Containing Treaties Relating to Persia & The Persian Gulf.

Vol. XI. - Containing Treaties Relating to Turkish Arabia, Muscat, Adjacent Coast & Zanzibar. Calcutta, 1929.

- United Nations of Official Records

Questions of Oman

Report of the ad-Hoc Committee on Oman, United Nations General Assembly distr.General A. 5846, 1966.

A/ 5846 Annex XI. - Part I. Memo. Submitted to the Committee of the United Nations.

(جـ) مراجع أجنبية:

- Adamyiat, Feredoun.

Bahrein Islands

A Legal & Diplomatic Study of the British Iranian Controversy.

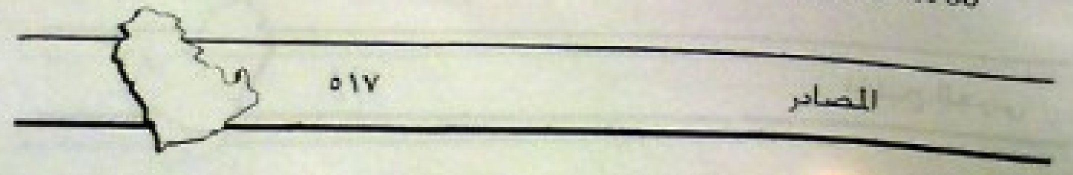
New York 1955

- Arab Information Center.

The Question of Oman

An analysis of British Omani Dispute

NewYork 1960



Handbook Published by the Arabian American Oil Company

Dahran, 1964

- Armstrong H.C.

Lord of Arabia, Ibn Saud, an intimate study of a King

Beirut, 1966

- Bell (Montague).

Britain and the Persian Gulf. Journal of the United Empire.

Vol. VI. April, 1915

- Berreby (J.J.).

Le Golfe Persique.

Mer de Legende - Reservoir de Petrole. Paris, 1959.

- Carruthers (Douglas).

Captain Shakespeare's Last Journey, Geog. Journal.

Vol. LIX No. 5 May -June 1922

- Calverley (Eleanor T.).

I Was The First Physician in Kuwait, My Arabian Days & Nights.

- Cambridge History of British Foreign Policy:

3 Vols. Cambridge, 1925.

- Charteris (A.M.).

The Bahrein Islands

Australian Geographer

Vol. II No. 4, 1959.

- Cunning (Henery)

Franco British Rivalry in the Post War Near East & The Decline of the French Influence,

London 1938.

- Dickson H.R.P.

* Kuwait & Her Neighbours London 1956

* The Arab of the Desert.

A Glimpse into Badwin Life in Kuwait & Saudi Arabia.

London, 1959.

- El Bahrna (Hussein).

The Legal Status of the Arabian Gulf States.

Manchester University Press, 1968

-Farroughy (Abbas).

The Bahrein Islands 750 - 1951

A Contribution to the Study of Power Politics in the Persian Gulf, Historical, Economic & Geographical Survey

New York, 1951

- Freeth (Zahra)

Kuwait was my Home, London 1953

- Graves (Philip).

The Life of Sir Percy Cox London, 1951

- Hamilton.

Americans & Oil in the Middle East 1926



- Hardinge (Lord).

My Indian Years.

The Reminiescences of Lord Hardinge of Penshurst.

London, 1945

- Hay (Rupert).

The Persian Gulf States.

Washington M,E. Institute 1959.

- Hoskins (Harford).

Background of the British Position in Arabia.

Middle East Journal. Vol. I, No. 2

- Huerwitz J.C.

Diplomacy in the Near & Middle East 2 Vols.

A Documentary Record Vol. I, 1535 - 1914

Vol. II, 1914 - 1956

U.S.A. 1956

- Humaidan (Ali).

Les Princes de L'Or Noire.

Paris, 1968

- Ireland (Philip)

Iraq London 1945

- Khaduri (Mejid)

Independent Iraq 1923 - 1958

A study in Iraqi Politics.

- Libsney (Herbert J.).

- International Relations of Arabia,

M.E. Journal, April, 1947

- Administration & Legal Development in Arabia,

M.E. Journal Washington

Winter, 1956

- Longrigg (Stephen).

*. Iraq 1900 - 1950 Londo 1954

* Oil in the Middle East. London 1955

- Mann (Major Clarence).

Abu Dhabi

Birth of An Oil Sheikhdom . Beirut 1964

- Marlowe (John).

The Persian Gulf in the 20th. Century London 1962

- Miles, S.B.

Countries & Tribes of the Persian Gulf, 2 Vols.

London 1919

- Morris (James).

Sultan in Oman. London 1957

- Murphey, C.C.R.

Soldiers of the Prophet. London 1921

- O'Shea, Raymond.

Sand Kings of Oman

Being the Experiences of an R.A.F. Officer in Little known Region
Trucial Oman - Arabia. London, 1947

- Philips (Wendel).

Oman - A History. London 1967

- Philby (H.St.J.).

* Arabia, London 1950

* Arabian Oil Ventures. London.

- Qubain (Fahim).

Social Classes & Tentions in Bahrein.

M.E. Journal, summer, 1955

- Rihani (Ameen).

* Ibn Saud of Arabia

His People & His Land. London, 1926

* A Round the Coasts of Arabia London 1930

- Sanger, Richard.

Arabian Peninsula NewYork 1924

- Sykes (Sir Percy).

History of Persia. 2 Vols. London 1951

- Thesiger (Wilfred).

Arabian Sands. London 1959

- Thomas (Bertram).

Arab Rule Under the AL Bu Said Dynasty in Oman

& East Africa 1741 - 1937. London, 1938

- Vadala, L.

Le Golfe Persique. Paris 1920

- Villiers (Allan).

The Arab Dhow Trade.

M.E. Journal October, 1938

- Wilson (Sir Arnold).

* The Persian Gulf. London. 1959

* Loyalties, Mesopotamia

1914 - 1917, 2 Vols. London 1920

ثالثا ـ الدوريات العربية والأجنبية

أ ـ الدوريات العربية

ـ جريدة الإصلاح. (بيروت ١٩١٣)

ـ جريدة الأهرام. (القاهرة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥)

ـ مجلة البعثة الكويتية.

نشرة ثقافية شهرية كانت تصدر عن بيت الكويت فى القاهرة

(١٩٥٠ ـ ١٩٥٣)

ـ مجلة المقتطف ـ القاهرة.

ـ مجلة الكويت ـ إصدار عبد العزيز الرشيد.

الكويت (١٩٢٦ ـ ١٩٢٨)

ـ مجلة المنار ـ إصدار محمد رشيد رضا (القاهرة).

ـ مجلة لغة العرب ـ إصدار آنستاس مارى الكرملى (بغداد).

ـ دليل الكويت ـ إصدار غرفة تجارة وصناعة الكويت.

ـ مجلة الاقتصاد الكويتى ـ الكويت.

(ب) الدوريات الأجنبية:

- Australian Geographer. Vol. II, No. 4, 1959.

- Geographical Journal. Vol. LIX No. 5.
May - June 1922

- League of Nations Official Journal,
No. G. 658 - M. 219, Vol. 11, 1927.

- Middle East Journal.
October 1938, April 1947,
Summer 1955, Winter 1956.
Middle East Institute, Washington.

- Revue Egyptienne de Droit Internationale
Treaty of Sib between Sultan of Muscat
& Oman and Imam of Oman. Vol. 13, 1957.

هذا الكتاب ... وهذه المجموعة

يسر **دار الفكر العربى** أن تقدم لجمهرة المؤرخين والباحثين العرب المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم عن الخليج العربى.

وتقع هذه المجموعة فى خمسة مجلدات تناولت مايقرب من خمسة قرون من تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١.

وهذه الدراسة الموسوعية هى حصيلة سنوات عديدة قضاها المؤلف فى رصد وتحليل الأحداث التى شهدتها المنطقة من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتناول هذا المجلد (الثالث) الأوضاع الداخلية فى إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار من الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩١٤ - ١٩٤٥ حيث يعالج المؤثرات السياسية للحربين العالميتين على منطقة الخليج. وتركز الدراسة على تتبع علاقة الدولة السعودية الثالثة - على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن سعود - بإمارات الخليج العربية. كما تعنى بنشوء الحكم القومى فى إيران على عهد رضا شاه بهلوى وماترتب عليه من إزالة إمارة عربستان وتجدد الادعاءات الإيرانية على البحرين وعلى غيرها من إمارات الخليج العربية، هذا بالإضافة إلى ماعانته الكويت من مشكلات الحدود بينها وبين العراق وتصديها للادعاءات العراقية ولمشروعات الملك غازى بضم الكويت إلى العراق تحت شعارات الوحدة والقومية العربية.

وبالإضافة إلى ذلك عنيت الدراسة بالأوضاع الداخلية لإمارات الخليج العربية وبداية التنقيب عن النفط، وبصدد ذلك ركز المؤلف على تحليل عقود وامتيازات النفط الأولى وعلى الرغم مما كان فيها من غبن وإجحاف إلا أن اكتشاف النفط فى حد ذاته وتصديره إلى الأسواق العالمية مهد للنقلة الحديثة التى سوف تشهدها إمارات الخليج العربية فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.